تدريب الراوي

في شرح تقريب النواوي

للحافظ أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي

(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

قدم له وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات

الدكتور الشيخ أحمد معبد عبد الكريم

الأستاذ بكلية أصول الدين بالرياض سابقا

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

حققه وعلق عليه

أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

ويليه

المختصر الحاوي لمهمات تدريب الراوي

تأليف

أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

الجزء الثاني

دار العاصمة

للنشر والتوزيع

تدريب الراوي

في شرح تقريب النواوي

٢

ح دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ويليه كتاب المختصر الحاوي لمهمات تدريب الراوي

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

طارق عوض الله محمد الرياض، ١٤٢٣هـ

٧٤٤ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (الجزء الثاني).

ردمك: ٠ـ٥٨ـ٨٣٧ـ٩٩٦٠

١ ـ الحديث ـ مصطلح ٢ ـ الحديث ـ رواية

(أ) محمد، طارق عوض الله (محقق) (ب) العنوان

ديوي ٢٣١ ٥٨٦٤/١٤٢٣هـ

رقم الإيداع: ٥٨٦٤ / ١٤٢٣هـ

ردمك: ٠ـ٥٨ـ٨٣٧ـ٩٩٦٠ (ج ٢)

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض ـ ص ب ٤٢٥٠٧ ـ الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ ـ ٤٩٣٣٣١٨ ـ فاكس ٤٩١٥١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

● النَّوعُ الخَامِسُ والعِشرُونَ :

كِتَابَةُ الحَدِيثِ وَضَبْطُهُ

وَفيهِ مَسَائِلُ :

إِحدَاهَا : اختَلَفَ السَّلَفُ فِي كِتَابَةِ الحَدِيثِ : فَكَرِهَهَا طَائِفَةٌ ، وَأَبَاحَها طَائِفةٌ ، ثُمَّ أَجمَعُوا عَلَىٰ جَوَازِها ، وَجاءَ فِي الإِبَاحَةِ وَالنَّهيِ حَدِيثَانِ :

فالإِذنُ لِمَن خِيفَ نِسيَانُهُ ، وَالنَّهيُ لِمَن أَمِنَ وَخِيفَ اتِّكَالُهُ ، أَو نُهِيَ حِينَ خِيفَ اختِلَاطُهُ بِالقُرآنِ ، وأُذِنَ حِينَ أُمِنَ .

ثُمَّ عَلَىٰ كَاتِبِهِ صَرفُ الهِمَّةِ إِلَىٰ ضبطِهِ وَتحقِيقِهِ شَكلًا وَنقطًا يُؤمنُ اللَّبس ، ثُمَّ قِيلَ : إِنَّمَا يُشكِلُ المُشكِلَ ، ونُقِلَ عَن أهلِ العِلمِ كَرَاهَيةُ الإِعجَامِ وَالإِعرَابِ إِلَّا فِي المُلتَبِسِ ، وَقِيلَ : يُشكِلُ الجَمِيعَ .

(النوعُ الخامسُ والعشرونَ : **كتابةُ الحديثِ وضبطُهُ** ، وفيه مسائل :

إحداها[1] : **اختَلَفَ السلفُ**) مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين (**في كتابةِ الحديثِ ؛ فكرِهها طائفةٌ**) مِنهم : ابنُ عُمَرَ ، وابنُ مَسعودٍ ، وزيدُ بنُ

(١) في «ص» ، و«م» : «أحدها» .

ثابتٍ ، وأبو موسىٰ ، وأبو سَعيدٍ الخُدْري ، وأبو هريرة ، وابنُ عبَّاسٍ ، وآخرون .

(**وأباحها طائفةٌ**) وَفَعلوها ، مِنْهُم : عُمَرُ ، وعليٌّ ، وابنه الحسنُ[1] ، وابنُ عَمرٍو ، وأنسٌ ، وجابرٌ ، وابن عباسٍ ، وابنُ عُمر أيضًا ، والحسنُ ، وعطاءٌ ، وسعيدُ بن جُبيرٍ ، وعُمرُ بنُ عبد العزيزِ .

وحكاه عياضٌ[2] عَن أكثرِ الصحابةِ والتَّابعين ، منهم : أبو قلابة وأبو المليح .

ومِن مُلَحِ قولِهِ فيه : يَعيبُون علينا أن نكتبَ العلم وندونَه ، وقد قال اللَّه عَزَّوَجَلَّ : ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَـٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] .

قال البلقينيُّ[3] : وفي المسألةِ مذهبٌ ثالثٌ حكاهُ الرامهرمزيُّ وهو : الكتابةُ والمحوُ بعدَ[4] الحِفظِ .

(**ثم أجمعوا**) بعد ذلك (**علىٰ جوازِها**) وزالَ الخلافُ .

قال ابنُ الصلاحِ[5] : ولولا تَدْوينُه في الكُتبِ لَدرس في الأَعْصُرِ الأَخيرةِ .

(**وجاء في الإباحةِ والنهيِ حديثانِ**) :

---

(١) في «ص» : «الحسين» .
(٢) «الإلماع» (ص : ١٤٧) .
(٣) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٠٢) .
(٤) في «ص» : «بغير» .
(٥) «علوم الحديث» (ص : ٢٠٤) .

فحديثُ النهي : ما رواه مُسلمٌ[1] عن أبي سَعيدٍ الخدريِّ ، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ : «**لا تَكْتُبُوا عنِّي شيئًا إلا القُرآنَ ، ومَن كَتَبَ عَنِّي شَيئًا غيرَ القُرآنِ فَلْيَمْحُهُ**» .

وحديثُ الإباحةِ : قولُهُ ﷺ : «**اكْتُبُوا لأبي شاهٍ**» مُتَّفقٌ عليهِ[2] .

ورَوىٰ أبو داود والحاكمُ[3] وغيرُهما عن ابنِ عَمرٍو قال : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إنِّي أسمعُ مِنكَ الشيءَ فَأَكْتُبُهُ؟ قال : «**نَعَمْ**» . قال : في الغَضَبِ والرِّضىٰ؟ قال : «**نَعَمْ ؛ فَإِنِّي لا أَقُولُ فِيهِمَا إلا حَقًّا**» .

وقالَ أبو هريرة : ليسَ أحدٌ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ أكثرَ حديثًا عَنه مِنِّي ، إلا ما كانَ مِن عبدِ اللَّه بن عَمرٍو ، فإنَّه كان يَكتبُ ، ولا أَكتبُ . رواه البخاريُّ[4] .

ورَوىٰ الترمذيُّ[5] عَن أبي هُريرةَ قالَ : كانَ رجلٌ من الأنصارِ يَجلسُ إلىٰ رسولِ اللَّه ﷺ فَيَسْمعُ منهُ الحديثَ ، فَيُعْجِبهُ ولا يَحفظُه ، فشكا ذلك إلىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فقال : «**اسْتَعِنْ بيمينِكَ**» ، وأَوْمَأَ بِيَدِهِ إلىٰ الخَطِّ .

وأسنَد الرامهرمزيُّ[6] عن رافعِ بنِ خديجٍ قالَ : قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إنَّا نسمعُ مِنكَ أشياءَ ، أَفَنَكْتُبُها؟ قال : «**اكْتُبُوا ذَلِكَ ، ولا حَرَجَ**» .

---

(١) «الصحيح» (٨/ ٢٢٩) .
(٢) أخرجه : البخاري (٣/ ١٦٤ ، ١٦٥) ، ومسلم (٤/ ١١٠) .
(٣) أخرجه : أبو داود (٣٦٤٦) ، والحاكم (١/ ١٠٥ ، ١٠٦) .
(٤) «صحيح البخاري» (١/ ٣٩) .
(٥) «جامع الترمذي» (٢٦٦٦) .
(٦) «المحدث الفاصل» (ص : ٣٦٩) .

وروىٰ الحاكمُ[(١)] وغيرُهُ مِن حديثِ أنسٍ وغيرِه [مرفوعًا][(٢)] وموقوفًا : «**قَيِّدوا العِلْمَ بِالْكِتَابِ**» .

وأسنَد الديلميُّ عن عليٍّ مَرفوعًا : «**إذَا كَتبْتُم الحديثَ فاكْتُبُوه بسَنَدِهِ**» .

وفي البابِ أحاديثُ غيرُ ذلك .

وقد اختُلفَ في الجَمْعِ بينها وبينَ حديثِ أبي سعيدٍ السابقِ كما أشار إليه المصنِّفُ بقولِهِ :

(**فالإذنُ لمن خِيفَ نسيانُهُ ، والنهيُ لمن أَمن**) النِّسيانَ ، ووثِق بحفْظِهِ (**وخيفَ اتكالُه**) علىٰ الخطِّ إذا كتبَ ، فيكونِ النهيُّ مَخصوصًا .

وقد أسنَد ابن الصلاحِ[(٣)] هُنا عن الأوزاعيِّ أنَّه كانَ يقولُ : كانَ هذا العِلمُ كَريمًا يتلقَّاه الرِّجالُ بينهم ، فلما دخَل في الكُتب دخَل فيه غيرُ أهله .

(**أو نُهي**) عنه (**حينَ خِيفَ اختلاطُه بالقرآنِ ، وأُذِن**) فيهِ (**حينَ أُمن**) ذلك ، فيكون النهيُ منسوخًا .

وقيل : المرادُ النهي عَن كتابةِ الحديثِ معَ القرآنِ في صحيفةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّهم كانوا يسمعونَ تأويلَ الآيةِ فَرُبَّما كَتبوه معها ، فَنُهوا عن ذلكَ لخوفِ الاشتباهِ .

---

(١) «المستدرك» (١٠٦/١) .

(٢) من «م» .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٢٠٣) .

وقِيل : النهي خاصٌّ بوقتِ نزولِ القرآنِ خَشيةَ التباسه ، والإذنُ في غيره .

ومنهم مَن أعلَّ حديثَ أبي سعيدٍ وقال : الصوابُ وقْفُه عليه ؛ قاله البخاريُّ وغيرُه .

وقد روىٰ البيهقيُّ في «المدخل» عن عُروة بن الزبيرِ ، أنَّ عُمرَ بن الخطَّابِ أراد أنْ يَكتُبَ السُّنَنَ فاستشار في ذلك أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، فأشاروا عليه أن يَكْتُبها ، فطَفِقَ عُمر يستخيرُ اللَّه فيها شهرًا ، ثُم أصبحَ يومًا وقد عَزَمَ اللَّهُ له ، فقال : إنِّي كُنتُ أردتُ أن أكتبَ السُّنن ، وإني ذكرتُ قومًا كانوا قبلكم ، كتبُوا كُتُبًا فأكَبُّوا عليها ، وتركوا كتابَ اللَّه ، وإني واللَّهِ لا ألبسُ كِتابَ اللَّهِ بشيءٍ أبدًا(١) .

(ثم علىٰ كاتِبه صرفُ الهمةِ إلىٰ ضبطِهِ ، وتحقيقِه شَكْلًا ونَقْطًا يؤمنُ) معهما **(اللبس)** ليؤدِّيه كما سَمِعَهُ .

قال الأوزاعيُّ : نورُ الكتابِ إِعْجَامُهُ .

قال الرامهرمزيُّ(٢) : أي نَقْطُهُ ؛ أن يُبيِّنَ التاءَ من الياءِ ، والحاءَ من الخاءِ .

---

(١) وقال ابن حبان في «الصحيح» (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦/ إحسان) :
«زجره ﷺ عن الكِتْبَةِ عنه سوىٰ القرآن ، أراد به الحثَّ علىٰ حفظِ السُّنن دون الاتكال علىٰ كِتْبَتِهَا وترك حفظها والتفقُّه فيها ، والدليل علىٰ صحة هذا : إباحته ﷺ لأبي شاهٍ كَتْبَ الخطبة التي سمعها من رسول اللَّه ﷺ ، وإِذْنُه ﷺ لعبدِ اللَّهِ بن عمرٍو بالكِتْبَةِ» .
(٢) «المحدث الفاصل» (ص : ٦٠٨) .

قال : والشَّكلُ تقييدُ الإعرابِ .

قال ابنُ الصلاحِ[١] : إعجامُ المكتوبِ يمنعُ منَ استعجامِهِ ، وشكْلُهُ يمنع من إشكالِه .

قال : وكثيرًا ما يعتمدُ الواثِقُ علىٰ ذِهنهِ ، وذلك وخيمُ العاقبةِ ؛ فإنَّ الإنسان مُعرَّضٌ للنسيانِ . انتهىٰ .

وقد قيل : إنَّ النَّصارىٰ كفروا بلفظةٍ أخْطئوا في إعجامها وشَكْلِها ؛ قال اللَّه في الإنجيل لعيسىٰ : أنتَ نَبِيِّي ولَّدْتُكَ مِنَ البتولِ . فصحَّفوها ، وقالوا : أنتَ بُنيي وَلَدْتُك . مخففًا .

وقيل : أولُ فتنةٍ وقعت في الإسلامِ سببُها ذلك أيضًا ، وهي فتنة عُثمانَ رضي الله عنه ؛ فإنه كتَب للذي أرسَله أميرًا إلىٰ مِصر : إذا جاءكُم فاقْبَلُوه . فَصحَّفوها : فاقْتُلوه . فجَرىٰ ما جَرىٰ .

وكتبَ بعضُ الخلفاءِ إلىٰ عاملٍ له ببلدٍ : أَنْ أحْصِ المُخَنَّثين ، أي : بالعَدَدِ ، فصحَّفها بالمُعجمةِ فخَصَاهم .

(ثم قيل : إنما يُشكلُ المُشْكل . ونُقِل [عن][٢] **أهل العلم كراهيةُ الإعجام)** أي النَّقط **(والإعرابِ)** أي : الشَّكْل **(إلا في الملتبسِ)** إذْ لا حاجةَ إليهما في غيره . **(وقيل : يُشْكِلُ الجميعَ)** قال القاضي عياضٌ[٣] : وهو الصوابُ ، لا سيَّما للمُبتدِئ وغيرِ المتبحِّر في العِلْمِ ؛ فإنَّه لا يميِّزُ

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٠٤) . (٢) زيادة من المطبوع .
(٣) «الإلماع» (ص : ١٥٠) .

ما يُشْكِلُ مما لا يُشْكِلُ، ولا صوابَ وجهِ إعرابِ الكلمة مِنْ خَطئِه[١].

قال العراقي[٢]: وربما ظَنَّ أنَّ الشيءَ غيرُ مشكلٍ لوضوحه، وهو في الحقيقة محلُّ نظرٍ محتاجٌ إلىٰ الضبطِ.

وقد وقعَ بين العلماءِ خلافٌ في مسائل مُرتَّبة علىٰ إعرابِ الحديثِ؛ كحديثِ «**ذَكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمِّهِ**». فاستدلَّ به الجمهورُ علىٰ أنَّه لا تجبُ ذكاةُ الجنينِ بناءً علىٰ رفعِ «**ذكاةُ أمِّه**».

ورجَّح الحنفيةُ الفتحَ علىٰ التشبيه، أي: يُذَكَّىٰ مثلَ ذكاةِ أُمه.

* * *

الثَّانِيَةُ: يَنبَغِي أَن يَكُونَ اعتِنَاؤُهُ بِضَبطِ المُلتَبِسِ مِنَ الأسمَاءِ أَكثَرَ، وَيُستَحَبُّ ضَبطُ المُشكِلِ فِي نَفسِ الكِتَابِ وَكَتبُهُ مَضبُوطًا وَاضِحًا فِي الحَاشِيَةِ قُبَالَتَهُ.

وَيُستَحَبُّ تَحقِيقُ الخَطِّ دُونَ مَشقِهِ وتَعلِيقِهِ، وَيُكرَهُ تَدقِيقُهُ إِلَّا مِن عُذرٍ: كَضِيقِ الوَرَقِ، وَتخفِيفِهِ؛ لِلحَملِ فِي السَّفَرِ، وَنَحوِهِ، وَينبَغِي ضَبطُ الحُرُوفِ المُهمَلَةِ، قِيلَ: يَجعَلُ تَحتَ الدَّالِ، وَالرَّاءِ، وَالسِّينِ، والصَّادِ، والطَّاءِ، وَالعَينِ - النُّقَطَ الَّتِي فَوقَ نَظَائِرِهَا. وَقِيلَ: فَوقَهَا، كَقُلَامَةِ الظُّفُرِ مُضطَجِعَةً عَلَىٰ قَفَاهَا، وَقِيلَ: تَحتَهَا حَرفٌ صَغِيرٌ مِثلُهَا. وَفِي بَعضِ

(١) في «م»: «خطئها».

(٢) «التبصرة» (٢/ ١١٩).

الكُتُبِ القَدِيمَةِ فَوقَهَا خَطٌّ صَغِيرٌ، وَفِي بَعضِهَا تَحتَها هَمزَةٌ.

وَلاَ يَنبَغِي أَن يَصطَلِحَ مَعَ نَفسِهِ بِرَمزٍ لا يَعرِفُهُ النَّاسُ، وَإِن فَعَلَ فَليُبَيِّن فِي أَوَّلِ الكِتَابِ أَو آخِرِهِ مُرَادَهُ.

وَأَن يَعتَنِيَ بِضَبطِ مُختَلِفِ الرِّوَايَاتِ وتَميِيزِهَا؛ فَيَجعَلَ كِتَابَهُ عَلَىٰ رِوَايَةٍ، ثُمَّ مَا كَانَ فِي غَيرِهَا مِن زِيَادَاتٍ أَلحَقَهَا فِي الحَاشِيَةِ، أَو نَقصٍ أَعلَمَ عَلَيهِ، أو خِلاَفٍ كَتَبَهُ، مُعَيِّنًا فِي كُلِّ ذَلِكَ مَن رَوَاهُ بتَمَامِ اسمِهِ لا رَامِزًا، إِلاَّ أَن يُبَيِّنَ أَوَّلَ الكِتَابِ أَو آخِرَهُ. وَاكتَفَىٰ كَثِيرُونَ بِالتَّمييزِ بِحُمرَةٍ: فَالزِّيَادَةُ تُلحَقُ بِحُمرَةٍ، وَالنَّقصُ يُحَوَّقُ عَلَيهِ بِحُمرَةٍ، مُبَيِّنًا اسمَ صَاحِبِهَا أَوَّلَ الكِتَابِ أَو آخِرَهُ.

(الثانية: ينبغي أن يكونَ اعتناؤُه بضبطِ الملتبس من الأسماء أكثرَ) فإنَّها لا تُستدرَك بالمعنىٰ، ولا يُستدلُّ عليها بما قبل ولا بعد.

قال أبو إسحاق النجيرمي: أَولىٰ الأشياءِ بالضبط أسماءُ الناسِ؛ لأنَّه لا يَدْخُله القياسُ، ولا قبلَه ولا بعدَه شيءٌ يدلُّ عليه.

وذكر أبو عليٍّ الغسَّاني أنَّ عبد اللَّه بنَ إدريسَ قال: لما حدَّثني شعبةُ بحديثِ أبي الحوراء عن الحسنِ بن عليٍّ، كتبتُ تحتَه: «حور عين». لئلا أغلَطَ فأَقْرأَهُ «أبو الجوزاء» بالجِيم والزَّاي[1].

---

(١) «العلل» لعبد اللَّه بن أحمد بن حنبل (٣٠٤٥)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٢٦٩)، وابن السمعاني في «أدب الإملاء» (ص١٧١).

(ويستحبُّ ضبطُ المُشْكِلِ في نفس الكتابِ ، وكَتْبُه) أيضًا **(مضبوطًا واضحًا في الحاشيةِ قُبالتَه)** فإنَّ ذلك أبلغُ ؛ لأنَّ المضبوطَ في نفس الأسطُرِ رُبَّما داخلَه نقطُ غيره وشَكْلُه مما فوقَه أو تحتَه ، لا سيَّما عند ضِيقها ودقَّة الخطِّ .

قال العراقيُّ[1] : وأوضحُ مِن ذلك : أنْ يُقطِّعَ حروفَ الكلمةِ المشكلةِ في الهامشِ ؛ لأنَّه يُظهِرُ شكلَ الحرفِ بكتابته مُفردًا في بعضِ الحروفِ ، كالنُّونِ والياءِ التَّحْتية ، بخلافِ ما إذا كتبت الكلمةُ كلها .

قال ابنُ دقيق العيد في «الاقتراح»[2] : ومن عادةِ المُتقنين أن يُبالغوا في إيضاحِ المُشْكِلِ ، فيفرِّقوا حروف الكلمة في الحاشية ، ويَضْبطوها حرفًا حرفًا .

(ويُستحبُّ تحقيقُ الخطِّ دونَ مَشقهِ وتعليقِه) .

قال ابنُ قتيبةَ : قال عُمرُ بنُ الخطابِ : شرُّ الكتابةِ المَشْقُ ، وشرُّ القراءةِ الهذرمة ، وأجودُ الخطِّ أَبْيَنُهُ . انتهىٰ .

والمشقُ : سرعةُ الكتابةِ .

(ويُكرهُ تدقيقُه) أي : الخطُّ ؛ لأنَّه لا ينتفع به مَن في نَظَره ضعفٌ ، وربما ضَعُفَ نظرُ كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به .

وقد قالَ أحمدُ بن حنبلٍ لابن عمِّه حنبل بن إسحاق ، ورآه يكتبُ خطًّا دقيقًا : لا تفعلْ ؛ أحوجُ ما تكونُ إليه يخونُك .

---

(١) «التبصرة» (٢/ ١٢٠ ، ١٢١) . (٢) (ص : ٢٨٦) .

(إلا من عُذْرٍ ، كضيقِ الورقِ ، وتخفيفه للحمل في السفرِ ، ونحوه .

وينبغي ضبطُ الحروفِ المهملةِ) أيضًا .

قال البلقينيُّ : يُستدلُّ لذلك بما رواه المرزبانيُّ وابنُ عساكر ، عن عُبيد ابنِ أَوسٍ الغساني قال : كتبتُ بين يدي مُعاويةَ كتابًا ، فقالَ لي : يا عبيدُ ، ارْقُشْ كِتابَكَ ؛ فإني كنتُ بين يدي رسول اللّه ﷺ فقالَ : «**يا مُعاويةُ ، ارْقُشْ كتابكَ**» . قلت : وما رَقْشُهُ يا أميرَ المؤمنين؟ قال : أَعْطِ كلَّ حرفٍ ما ينوبُهُ من النقط .

قال البلقينيُّ : فهذا عامٌّ في كلِّ حرفٍ .

ثُم اختلفَ في كيفيةِ ضبطِها :

(قيل : يجعلُ تحتَ الدالِ والراءِ والسِّينِ والصادِ والطاءِ والعينِ النُّقَطَ التي فوقَ نظائرِها) .

واختُلف علىٰ هذا في نَقْطِ « السِّينِ » من تحت : فقيل : كصورة النقطِ من فوق . وقيل : لا ، بَل يجعلُ مِن فوق كالأَثافي ، ومن تحت مبسوطةً صَفًّا .

(وقيل) : يجعل **(فوقَها)** أي المهملاتِ المذكورة صورة هِلالٍ **(كقُلامة الظفرِ مضطجعةً علىٰ قَفاها)** .

(وقيل) : يجعل **(تحتها حرفٌ صغيرٌ مثلُها)** ويتعيَّن ذلك في « الحاء » .

قال القاضي عياضٌ[1] : وعليه عملُ أهلِ المشرقِ والأندلسِ .

---

(١) «الإلماع» (ص : ١٥٧) .

(وفي بعض الكتبِ القديمة فوقها خطٌّ صغيرٌ) كَفَتحةٍ ، وقيل : كَهَمْزةٍ **(وفي بعضها تحتها همزةٌ)** ؛ فهذه خمسُ علاماتٍ .

● فائـــدةٌ :

لم يتعرَّض أهلُ هذا الفنِّ للكافِ واللامِ ، وذكرهما أصحابُ التصانيفِ في الخطِّ .

فـ« الكافُ » إذا لم تُكتبْ مبسوطةً تُكتب في بَطنها[١] كافٌ صغيرةٌ أو همزةٌ .

و« اللام » يُكتب في بَطنها « لامْ » ، أي هذه الكلمة بحروفِها الثَّلاثةِ لا صُورة « ل » ، ويُوجد ذلك كثيرًا في خطِّ الأُدباء .

و« الهاءُ » آخرَ الكلمةِ يُكتبُ عليها « هاءٌ » مشقوقةٌ تميزها [٢] من هاءِ التأنيث التي في الصِّفاتِ ونَحوها .

و« الهمزةُ » المكسورةُ ، هل تُكتبُ فوقَ الألفِ والكسرةُ أسفلها ، أو كِلاهما أسفل؟ اصطلاحان للكُتَّاب ، والثاني أوضحُ .

(ولا ينبغي أَنْ يَصطلحَ مع نفسِه) في كتابِهِ **(برمزٍ لا يعرفُه الناسُ)** فيوقع غَيرهُ في حيرةٍ في فَهمِ مرادِهِ **(وإنْ فعلَ)** ذلك **(فليبيِّنْ في أولِ الكتابِ أو آخرِهِ مرادَه .**

وأن يعتنيَ بضبطِ مختلفِ الرواياتِ وتمييزها ، فيجعل كتابَه)

---

(١) في « ص » : « وسطها » . (٢) في « م » : « يميزها » .

مُؤَصَّلًا[(١)] (علىٰ روايةٍ) واحدة (ثم ما كان في غيرها من زياداتٍ ألحقها في الحاشيةِ، أو نَقْصٍ أعلمَ عليه، أو خلافٍ كتبَه، معيِّنًا في كلِّ ذلك مَنْ رواه بتمامِ اسمِهِ لا رامزًا) له بحرفٍ أو حرفين مِن اسمه (إلا أنْ يُبيِّن أولَ الكتابِ أو آخرَهُ) مرادَهُ بتلك الرُّموزِ.

(واكتفىٰ كثيرونَ بالتمييز بحُمْرةٍ[(٢)]، فالزيادةُ تُلحقُ بحمرةٍ[(٢)]، والنقصُ يحوقُ عليه بحمرةٍ، مبيِّنًا اسمَ صاحبِها أولَ الكتابِ أو آخرَهُ).

هذا الفرعُ كُلُّه ذكَرهُ ابنُ الصلاح عَقِبَ مسألةِ الضربِ والمَحْوِ، قدَّمه المصنِّفُ هنا للمُناسبة مع الاختصارِ.

***

الثَّالِثَةُ: يَنبَغِي أَن يَجعَلَ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دائِرَةً، نُقِلَ ذَلِكَ عَن جَمَاعَاتٍ مِنَ المُصَنِّفِينَ، وَاستَحَبَّ الخَطِيبُ أَن تَكُونَ غُفلًا، فَإِذَا قَابَلَ نَقَطَ وَسطَهَا. وَيُكرَهُ فِي مِثلِ «عَبدِ اللَّه وَعَبدِ الرَّحمنِ ابنِ فُلانٍ» كِتَابَة «عَبد» آخِرَ السَّطرِ وَاسمِ «اللَّه» مَعَ «ابنِ فُلانٍ» أَوَّلَ الآخرِ. وَكَذَا يُكرَهُ «رَسُولُ» آخِرَهُ وَ «اللَّه» مَع ﷺ أَوَّلَهُ. وَكَذَا مَا أَشبَهَهُ.

وَيَنبَغِي أَن يُحَافِظَ عَلَىٰ كِتَابَةِ الصَّلاَةِ وَالتَّسليمِ عَلَىٰ رَسُولِ اللَه

---

(١) في «ص»: «موصولًا».

(٢) في «ص»، و«م»: «بجرة»، والمثبت من المطبوع.

ﷺ ، وَلاَ يَسأم مِن تَكرَارِهِ ، وَمَن أَغفَلَهُ حُرِمَ حَظًّا عَظِيمًا ؛ وَلاَ يَتَقَيَّد فِيهِ بِمَا فِي الأَصلِ إن كَانَ نَاقصًا ، وَكذَا الثَّنَاءُ عَلَىٰ اللَه ﷻ كـ « عَزَّوَجَلَّ » وَشِبهِهِ ، وَكَذَا التَّرَضِّي وَالتَّرَحُّمُ عَلَىٰ الصَّحَابَةِ وَالعُلَمَاءِ وَسَائِرِ الأَخيَارِ ، وَإِذَا جَاءَتِ الرِّوَايَةُ بِشَيءٍ مِنهُ كَانَتِ العِنَايَةُ بِهِ أَشَدَّ .

وَيُكرَهُ الاقتِصَارُ عَلَىٰ الصَّلاةِ أَوِ التَّسلِيمِ وَالرَّمزُ إِلَيهِمَا فِي الكِتَابَةِ ، بَل يَكتُبُهُمَا بِكَمَالِهِمَا .

(**الثالثةُ : ينبغي أَن يجعلَ بينَ كلِّ حديثينِ دائرة**) للفصلِ بينهما (**نُقِل ذلك عن جماعاتٍ من المصنفين**[1]) كأبي الزِّنادِ ، وأحمدَ بنِ حَنبلٍ ، وإبراهيم الحربي ، وابن جرير .

(**واستحبَّ الخطيبُ**[2] **أن تكونَ**) الداراتُ (**غُفلًا ، فإذا قابل نَقَط وَسَطَها**) أي : نقط وَسَطَ كل دائرة عقب الحديث الذي يَفْرُغُ منه ، أو خطَّ في وسطها خَطًّا .

قال : وقد كانَ بعضُ أهلِ العلم لا يعتدُّ مِن سماعه إلا بما كان كذلك ، أو في مَعناهُ .

(**ويُكْرَه في مثلِ «عبد اللَّهِ» و«عبدِ الرحمنِ» بنِ فلانٍ**) وكل [اسم][3] مُضافٍ إلىٰ اسم اللَّه تعالىٰ (**كتابةُ «عبدِ» آخرَ السطرِ واسمِ «اللَّهِ» مع «ابنِ فلانٍ» أولَ الآخَرِ**) .

---

(١) في «المطبوع» : «المتقدمين» وهو أشبه .

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧٣٨) . (٣) زيادة من المطبوع .

وأوجبَ اجتنابَ مِثْلَ ذلك ابنُ بطة ، والخطيبُ[١] .

ووافق ابنُ دقيق العيدِ[٢] علىٰ أنَّ ذلك مَكروهٌ لا حرامٌ .

(**وكذا يُكرهُ**) في«رسولِ اللَّه» أن يكتبَ («**رسولَ» آخِرَهُ ، و«اللَّه» مع**[٣] «ﷺ» **أولَه ، وكذا ما أَشْبَهُهُ**) مِن المُوهمات والمستشنعات .

كأن يكتب «قاتل» من قوله : «قاتل ابن صفية في النار» في آخرِ السطر ، و«ابن صفية» في أوله .

أو يكتب «فقال» من قوله في حديث شارب الخمر : «فقال عُمرُ : أخزاه اللَّه ، ما أكثر **ما** يُؤتىٰ به» آخرَه ، و«عمر» وما بعدَه أَوَّلَهُ .

ولا يكره فصلُ المتضايفين إذا لم يكن فيه مثل ذلك ، كـ«سبحان اللَّه العظيم» ، يكتب «سبحان» آخرَ السطرِ ، و«اللَّه العظيم» أَوَّلَهُ ، مع أنَّ جمعهما في سطرٍ واحدٍ أولىٰ .

(**وينبغي أَنْ يحافظَ علىٰ كتابةِ الصلاةِ والتسليم علىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ**) كُلما ذكر (**ولا يسأَمَ** من **تكرارِه**) فإنَّ ذلك من أكثرِ الفوائدِ التي يتعجَّلها طالبُ الحديثِ .

(**ومَن أَغْفَلَهُ حُرِم حظًّا عظيمًا**) فقد قِيل في قوله ﷺ : «**إِنَّ أولىٰ الناسِ**

---

(١) «الجامع» (١/ ٢٦٨) .
(٢) «الاقتراح» (ص : ٢٨٩ ، ٢٩٠) .
(٣) ليس في «م» .

بي يومَ القيامةِ أَكْثرُهم عليَّ صلاةً» صحَّحه ابنُ حبان[١] : إنَّهم أهلُ الحديثِ ؛ لكثرةِ ما يتكرَّرُ ذكرُه في الروايةِ فيصَلُّونَ عليه[٢].

وقد أوردوا [٣] في ذلك حديثَ : «**مَن صلَّىٰ عليَّ في كِتابٍ لم تزلِ الملائكةُ تَسْتَغفرُ له ما دام اسمِي في ذلك الكتابِ**» .

وهذا الحديث وإن كان ضَعيفًا فهو مما يَحْسُنُ إيرادُه في هذا المعنىٰ ، ولا يُلتفتُ إلىٰ ذِكر ابنِ الجوزيِّ له في «الموضوعات» ، فإن له طُرقًا تُخرجه عن الوضعِ ، وتقتضِي أنَّ له أصلًا في الجملةِ .

فأخرجه الطبرانيُّ مِن حديثِ أبي هُريرةَ ، وأبو الشيخ الأصبهاني

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٩١١) إحسان .

(٢) قال العلامة صديق حسن خان في كتابه «نزل الأبرار بالعلم المأثور من الأدعية والأذكار» (ص١٦١) :
«لا شك في أن أكثر المسلمين صلاة عليه ﷺ هم أهل الحديث ورواة السنة المطهرة ؛ فإن من وظائفهم في هذا العلم الشريف التصلية عليه أمام كل حديث ، ولا يزال لسانهم رطبًا بذكره ﷺ ، وليس كتاب من كتب السنة ، ولا ديوان من دواوين الحديث ، علىٰ اختلاف أنواعها ، من الجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء وُغيرها ، إلا وقد اشتمل علىٰ آلاف من الأحاديث ، حتىٰ إن أخصرها حجمًا كتاب «الجامع الصغير» للسيوطي فيه عشرة آلاف حديث ، وقس سائر الصحف النبوية علىٰ ذلك ؛ فهذه العصابة الناجية ، والجماعة الحديثية أولىٰ بالناس برسول اللَّه ﷺ يوم القيامة ، وأسعدهم بشفاعته ﷺ ، بأبي هو وأمي ، ولا يساويهم في هذه الفضيلة أحد من الناس ، إلا من جاء بأفضل مما جاءوا به ، ودونه خرط القتاد ، فعليك يا باغي الخير ، وطالب النجاة ، بلا ضير ، أن تكون محدثًا أو متطفلًا علىٰ المحدثين ، وإلا فلا تكن ، فليس فيما سوىٰ ذلك من عائدة تعود إليك» .

(٣) في «ص» : «أورد» .

والديلميُّ من طريقٍ أُخرىٰ عنه ، وابن عديٍّ من حديثِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق ، والأصبهانيُّ في «ترغيبه» من حديثِ ابن عباسٍ ، وأبو نُعيمٍ في «تاريخ أصبهان» من حديثِ عائشةَ .

وذكرَ البلقينيُّ في «محاسن الاصطلاح»(١) هنا عن «فَضلِ الصلاةِ» للتجيبي قال : جاءَ بإسنادٍ صحيحٍ مِن طريقِ عبدِ الرزَّاق ، عن مَعمرٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أنسٍ يَرفعُهُ : «**إذَا كانَ يومُ القيامَةِ جاءَ أَصْحابُ الحَديثِ وبأَيدِيهم المَحابِرُ ، فيُرْسِلُ اللَّهُ إليهِمْ جِبرِيل ، فَيَسْأَلهُم مَنْ أَنْتُم - وهُو أَعْلَمُ؟ فَيَقُولون : أَصْحَابُ الحَدِيثِ . فيقولُ : ادْخُلوا الجَنَّةَ طالَما كُنْتُمْ تُصَلُّونَ علي نبيِّي في دَارِ الدُّنيا**» .

وهذا الحديثُ رواه الخطيبُ عن الصوريِّ ، عنِ أبي الحُسينِ بن جميعٍ ، عن محمدِ بنِ يُوسفَ بنِ يعقوبَ الرَّقي ، عنِ الطَّبرانيِّ ، عن الزُّبيريِّ ، عن عبدِ الرَّزاق به ، وقال : إنَّه موضوعٌ ، والحملُ فيه علىٰ الرقي .

قلتُ : له طريقٌ غيرُ هذه عن أنسٍ ، أَوردها الديلميُّ في «مسند الفردوس» ، وقد ذكرتُها في «مختصر الموضوعات» .

● **تنبيـــهٌ :**

يَنبغي أن يَجمع عِند ذِكْره ﷺ بين الصلاة عليه بلسانهِ وَبَنَانِهِ ، ذكره التجيبيُّ .

---

(١) (ص : ٣٠٧) .

(ولا يتقيدُ فيه) أي ما ذكر من كتابة الصلاة عليه ﷺ **(بما في الأصلِ إن كان ناقصًا)** بل يكتُبه ويَتلفَّظُ به عند القراءة مطلقًا؛ لأنَّه دعاءٌ لا كلامٌ يَرويه، وإن وقَع في ذلك الإمامُ أحمدُ، مع أنّه كان يُصلّي نُطقًا لا خطًّا، فقد خالفَه غيرُه مِن الأئمة المتقدِّمين.

ومالَ إلىٰ صنيع أحمدَ ابنُ دقيقِ العيد[1]، فقال: يَنبغي أنْ يتبع الأصولَ والرواياتِ.

وإذا ذكَرَ الصلاةَ لفظًا مِن غيرِ أن تكونَ في الأصلِ فينبغي أن يُصحبَها[2] قرينةً تدلُّ علىٰ ذلك؛ كرَفْعِ رأسِهِ عن النظرِ في[3] الكتابِ، ويَنوي بقلبه أنَّه هو المُصلِّي لا حاكٍ لها عن غيره.

وقال عباسٌ العنبريُّ وابنُ المديني[4]: ما تركنا الصلاة علىٰ رسول اللّه ﷺ في كلّ حديثٍ سمعناه، ورُبما عجلنا فَنُبيض الكتاب في كل حديثٍ حتىٰ نرجع إليه.

(وكذا) يَنبغي المحافظةُ علىٰ **(الثناء علىٰ اللّه سبحانَه وتعالىٰ، كَ«عَزَّ وجَلّ»)** و«سبحانه وتعالىٰ» **(وشِبْهِهِ)** وإن لم يكن في الأصلِ.

قال المصنِّفُ - زيادةً علىٰ ابن الصلاحِ -: **(وكذا التَّرَضِّي والتَّرَحُّمُ علىٰ الصحابةِ والعلماءِ وسائرِ الأخيارِ)**.

---

(١) «الاقتراح» (ص: ٢٩١، ٢٩٢).

(٢) في «ص»: «تصحبها». (٣) في «م»: «إلىٰ»

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/ ٢٧٢).

قال المصنف في «شرح مسلم»[١] وغيرِهِ: ولا يُستعملُ «عَزَّ وَجَلَّ» ونحوه في النبي ﷺ وإن كان عزيزًا جليلًا، ولا «الصلاة والسلامُ» في الصحابةِ استقلالًا، ويجُوزُ تبعًا.

(**وإذا جاءت الروايةُ بشيءٍ منه كانت العنايةُ به**) في الكتابةِ (**أشَدَّ**[٢]) وأكثرَ.

(**ويُكرهُ الاقتصارُ علىٰ الصلاةِ أو التسليم**) هنا، وفي كل موضع شُرعت فيه الصلاةُ، كما في «شرح مسلم» وغيرِه؛ لقولِهِ تعالىٰ: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وإن وقع ذلك في خطِّ الخطيب وغيرِه.

قال حمزة الكنانيُّ: كنتُ أكتبُ عند ذِكْر النبيِّ ﷺ الصلاةَ دونَ السلامِ، فرأيتُ النبيَّ ﷺ في المنامِ، فقال لي: ما لك لا تُتِمُّ الصَّلاةَ عليَّ؟!

(و) يُكره (**الرمز إليهما في الكتابة**) بحرفٍ أو حرفين، كَمن يكتبُ «صلعم» (**بل يكتُبهما بكمالِهما**[٣]) ويقال: إن أوَّل من رَمَزَهما[٤] بـ«صلعم» قُطعتْ يده.

* * *

---

(١) (١٢٧/٤).

(٢) في «ص»، و«م»: «أشبه»، والمثبت من المطبوع.

(٣) في «ص»، و«م»: «يكتبها بكمالها»، والمثبت من المطبوع.

(٤) في «ص»، و«م»: «رمزها»، والمثبت من المطبوع.

الرَّابِعَةُ : عَلَيهِ مُقَابَلَةُ كِتَابِهِ بِأَصلِ شَيخِهِ وَإن إجَازَةً ، وَأفضَلُهَا أَن يُمسِكَ هُوَ وَشَيخُهُ كِتَابَيهِمَا حَالَ التَّسمِيعِ ، ويُستَحَبُّ أَن يَنظُرَ مَعَهُ مَن لا نُسخَةَ مَعَهُ ، لا سِيَّمَا إن أَرَادَ النَّقلَ مِن نُسخَتِهِ . وَقالَ يَحيىٰ بنُ مَعِينٍ : لا يَجُوزُ أَن يَروِيَ مِن غَيرِ أَصلِ الشَّيخِ إلَّا أن يَنظُرَ فِيهِ حَالَ السَّمَاعِ .

وَالصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ الجُمْهُورُ : أنَّهُ لا يُشتَرَطُ نَظَرُهُ وَلا مُقَابَلَتُهُ بِنَفسِهِ ، بَل يَكفِي مُقَابَلَةُ ثِقَةٍ أيَّ وَقتٍ كَانَ ، وَتكفِي مُقَابَلَتُهُ بِفَرعٍ قُوبِلَ بِأصلِ الشَّيخِ ، وَمقَابَلَتُهُ بِأصلِ أصلِ الشَّيخِ المُقَابَلِ بِهِ أصلُ الشَّيخِ ، فَإن لَم يُقَابِل أصلًا ، فَقَد أَجَازَ لَهُ الرِّوَايَةَ مِنهُ الأُستَاذُ أَبُو إسحَاقَ ، وآبَاءُ بكرٍ : الإسمَاعِيليُّ وَالبُرقَانِيُّ وَالخَطِيبُ ، إن كَانَ النَّاقِلُ صَحِيحَ النَّقْلِ ، قَلِيلَ السَّقطِ ، وَنَقَلَ مِن الأصلِ ، وَبَيَّنَ حَالَ الرِّوَايَةِ أنَّهُ لَم يُقَابِل .

وَيُرَاعِي فِي كِتَابِ شَيخِهِ مَعَ مَن فَوقَهُ مَا ذَكَرنَا فِي كِتَابِهِ ، وَلاَ يَكُن كَطَائِفَةٍ إذَا أَرَادوا سَمَاعَهُ لِكِتَابٍ سَمِعُوا مِن أَيِّ نُسخَةٍ اتَّفَقَت ، وَسَيَأتِي فِيهِ خِلافٌ وَكلامٌ آخَرُ فِي أَوَّلِ النَّوعِ الآتِي .

(الرابعةُ : عليه) وُجُوبًا - كما قال عياضٌ[1] - **(مقابلةُ كتابِه بأصلِ شيخِهِ ، وإنْ إجازةً)** .

---

(١) «الإلماع» (ص : ١٥٨) .

فقد روىٰ ابنُ عبدِ البرِّ وغيرُهُ، عن يحيىٰ بن أَبي كَثيرٍ والأوزاعيِّ، قالا: مَن كَتب ولم يُعارض كَمَنْ دخَل الخلاءَ ولم يَسْتنجِ.

وقال عروةُ بنُ الزبيرِ لابنه هِشامٍ: كتبتَ؟ قال: نَعم. قال: عَرَضْتَ كتابكَ؟ قال: لا. قال: لَمْ تكتُبْ. أسندَه البيهقيُّ في «المدخل».

وقال الأَخفشُ: إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض؛ خرج أعجميًّا.

قال البلقينيُّ[1]: وفي المسألةِ حديثان مرفوعان:

أحدُهما: مِن طريقِ عقيلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عَن سليمانَ بنِ زيدِ بن ثَابتٍ[2]، عن أبيهِ، عن جدِّه قال: كُنتُ أكتبُ الوحيَ عِندَ النبيِّ ﷺ، فإذا فرغتُ قال: «**اقْرَأْ**»، فَأقرؤه، فإنْ كان فيه سَقْطٌ أقامَه. ذكَره المرزبانيُّ في «كِتابه».

الحديثُ الثاني: ذكَره السَّمعانيُّ في «أدبِ الإملاءِ»[3] مِن حديثِ عطاءِ بن يَسارٍ قال: كتبَ رجلٌ عِندَ النبيِّ ﷺ فقال له: «**كَتَبْتَ؟**» قال:

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص٣١٠).

(٢) كذا؛ وهو كذلك في كتاب البلقيني، لكن ليس عنده: «عن جده»، وكل هذا خطأ، والصواب أنه: «ابن سليمان بن زيد بن ثابت»، واسمه: «سعيد»؛ هكذا الحديث عند الطبراني في «الكبير» (٥/ ١٤٢)، و«الجامع» (٢/ ١٣٣)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص٧٧).

و«سعيد» جاء منسوبًا عند الطبراني في «الأوسط» (١٩١٣).

(٣) (ص: ٧٧).

نَعم . قال : «**عَرَضْتَ ؟**» قال : لا . قال : «**لم تكتب حتىٰ تعرضه فيصحَّ**» .

قال : وهذا أصرحُ في المقصودِ إلا أنَّه مرسلٌ . انتهىٰ .

قلت : الحديثُ الأولُ رواه الطبرانيُّ في «الأوسط»(١) بسندٍ رجالُه مُوثَّقون .

(**وأفضلُها أنْ يمسكَ هو وشيخُه كتابَيْهما حالَ التسميع**) وما لم يكنْ كذلك فهو أنقصُ رُتبةً .

وقال أبو الفضلِ الجاروديُّ : أَصْدَقُ المُعارضةِ مع نَفْسِكَ .

وقال بعضُهم : لا يصحُّ مع أحدٍ غيرِ نَفْسه ، ولا يُقلِّدُ غيرَه . حكَاه عياضٌ عن بعضِ أهلِ التحقيقِ .

قال ابنُ الصلاح(٢) : وهو مَذهبٌ متروكٌ ، والقولُ الأَوَّلُ أولىٰ .

(**ويستحبُّ أنْ ينظرَ معه**(٣)) فيه (**مَن لا نسخةَ معه**) مِن الطَّلبةِ حالَ السَّماعِ (**لاسِيَّما إنْ أراد النقلَ مِن نسختِه**(٤)) .

(**وقال يحيىٰ بنُ معينٍ : لا يجوزُ**) للحاضرِ بلا نُسخةٍ (**أنْ يرويَ مِن غيرِ أصلِ الشيخِ إلا أنْ ينظرَ فيه حالَ السماعِ**) .

قال ابنُ الصلاحِ : وهذا مِن مَذاهبِ أهلِ التشديدِ .

---

(١) «المعجم الأوسط» (١٩١٣) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢١١) .

(٣) «معه» ليست في «م» .

(٤) في «ص» : «نسخة» .

(والصوابُ الذي قاله الجمهورُ أنه لا يُشترطُ) في صِحَّةِ السماعِ **(نظرُهُ، و)** أنه **(لا)** يُشترطُ **(مقابلتُه**[١] **بنفسِه، بل يكفي مقابلةُ ثقةٍ)** له **(أيَّ وقتٍ كان)** حال القراءَةِ أو بعدَها.

(وتكفي مقابلتُه بفرعٍ قوبلَ بأصلِ الشيخِ، ومقابلتُهُ بأصلِ أصلِ[٢] **الشيخِ المقابلِ به أصلُ الشيخِ)** لأنَّ الغرضَ مطابقةُ كِتَابِهِ لأَصْلِ شيخه، فَسَواءٌ حصَل ذلك بواسطةٍ أو غيرِها.

(فإنْ لم يقابلْ) كتابَه بالأصلِ ونحوِه **(أصلًا فقد أجاز له الروايةَ منه)** والحالةُ هذه **(الأستاذُ أبو إسحاقَ)** الإسفرائيني **(وآباء بَكرٍ)** بلفظ الجَمعِ في «آباء»، وهُم: **(الإسماعيليُّ، والبرقانيُّ، والخطيبُ)** بشروطٍ ثلاثةٍ **(إنْ كان الناقلُ)** للنسخةِ **(صحيحَ النقلِ قليلَ السَّقْطِ، و)** إنْ كانَ **(نَقَل مِن الأصلِ، و)** إن **(بيَّن حالَ الروايةِ أنه لم يقابلْ)**.

ذكَر الشرطَ الأخير فقط الإسماعيليُّ، وهو مَع الثاني الخطيبُ، والأَوَّلَ ابنُ الصلاحِ.

وأما القاضِي عياضٌ[٣] فجَزَم بمنعِ الروايةِ عِندَ عَدمِ المُقابلةِ، وإنِ اجتمعتِ الشروطُ.

(ويراعي في كتابِ شيخِه مع مَن فوقَه ما ذَكَرْنا) أنه يراعيه **(في كتابه، ولا يَكُنْ كطائفةٍ)** مِنَ الطَّلبةِ **(إذا أرادوا سماعَهُ)** أي الشيخ **(لكتابِ**

---

(١) في «ص»: «مقابلة».

(٢) سقط من «ص».

(٣) «الإلماع» (ص: ١٥٩).

سمعوا) عليه ذلك الكتابَ (مِن أيِّ نسخةٍ اتفقتْ، وسيأتي فيه خلافٌ وكلامٌ آخَرُ في أولِ النوعِ الآتي).

* * *

الخَامِسَةُ: المُختَارُ فِي تَخرِيجِ السَّاقِطِ - وَهُوَ اللَّحَقُ: بِفَتحِ اللَّامِ وَالحَاءِ - أَن يَخُطَّ مِن مَوضِعِ سُقُوطِهِ فِي السَّطرِ خَطًّا صَاعِدًا مَعطُوفًا بَينَ السَّطرَينِ عَطفَةً يَسِيرَةً إِلَىٰ جِهَةِ اللَّحَقِ. وَقِيلَ: يَمُدُّ العَطفَةَ إِلَىٰ أَوَّلِ اللَّحَقِ وَيكتُبُ اللَّحَقَ قُبَالَةَ العَطفَةِ فِي الحَاشِيَةِ اليُمنىٰ إِنِ اتَّسَعَت، إِلَّا أن يَسقُطَ فِي آخِرِ السَّطرِ فَيُخرِّجَهُ إِلَىٰ الشِّمَالِ، وَليَكتُبهُ صاعِدًا إِلَىٰ أَعلَىٰ الوَرَقَةِ، فَإِن زَادَ اللَّحَقُ عَلَىٰ سَطرٍ ابتَدَأَ سُطُورَهُ مِن أَعلَىٰ إِلَىٰ أَسفَلَ، فَإِن كَانَ فِي يَمِينِ الوَرَقَةِ انتَهت إِلَىٰ بَاطِنِهَا، وَإِن كَانَ فِي الشِّمَالِ فَإِلَىٰ طَرَفِهَا، ثُمَّ يَكتُبُ فِي انتِهَاءِ اللَّحقِ «صَحَّ».

وَقِيلَ: يَكتُبُ مَعَ «صَحَّ»: «رجع». وَقِيلَ: يَكتُبُ الكَلِمَةَ المُتَّصِلَةَ بِهِ دَاخِلَ الكِتَابِ، وَلَيسَ بِمَرضِيٍّ؛ لأَنَّهُ تَطوِيلٌ مُوهِمٌ.

وَأَمَّا الحَوَاشِي مِن غَيرِ الأصلِ: كَشرحٍ، وَبَيَانِ غَلَطٍ، أَوِ اختِلَافِ رِوَايَةٍ، أَو نُسخَةٍ، وَنَحوِهِ - فَقَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: لا يُخَرَّجُ لَهُ خَطٌّ، وَالمُختَارُ استِحبَابُ التَّخرِيجِ مِن وَسَطِ الكَلِمَةِ المُخَرَّجِ لأَجلِهَا.

(**الخامسةُ : المختارُ في**) كَيفيةِ (**تخريج الساقطِ**) في الحواشي (**وهو اللَّحَقُ ، بفتحِ اللامِ والحاء**) المهملةِ ، يُسَمَّىٰ بذلك عند أهلِ الحديثِ والكتابةِ أَخْذًا مِن «الإلحاقِ» ، أو مِن «الزيادةِ» ؛ فإنَّهُ يُطلقُ علىٰ كل منهما لغةً (**أنْ يَخُطَّ مِن موضعِ سقوطِهِ في السَّطْرِ خطًّا صاعدًا**) لفَوْق (**معطوفًا بينَ السطرينِ عَطْفَةً يسيرةً إلىٰ جهةٍ**) الحاشية التي يكتب فيها (**اللحق** .

وقيل : يَمُدُّ العطفةَ) مِن موضعِ التخريج (**إلىٰ أولِ اللحقِ**) واختارَه ابنُ خلادٍ .

قال ابنُ الصلاحِ[1] : وهو غيرُ مرضيٍّ ؛ لأنَّه وإن كان فيه زيادةُ بيانٍ فهو تَسخيمٌ للكتابِ وتسويدٌ له ، لا سيَّما عند كثرةِ الإلحاقاتِ .

قال العراقيُّ[2] : إلا أنْ لا يكونَ مُقابِلُه خاليًا ، ويكتبَ في موضعٍ آخر ، فيتعيَّن حينئذٍ جرُّ الخطِّ إليه ، أو يكتبُ قُبالتَه : «يَتلُوه كذا وكذا في الموضعِ الفلاني» ، ونحو ذلك لزوالِ اللَّبسِ .

(**ويكتُبُ اللحقَ قُبالةَ العطفةِ في الحاشيةِ اليمنىٰ إن اتسعتْ**) له لاحتمالِ أنْ يَطرأَ في بقية السطرِ سَقطٌ آخرُ ، فيخرج له إلىٰ جهةِ اليسارِ ، فلو خرج للأولىٰ إلىٰ اليسارِ ثم ظَهر في السَّطر سقطٌ آخَرُ ، فإنْ خرج له إلىٰ اليسارِ أيضًا اشْتبه موضعُ هذا بموضعِ ذلك ، وإن خرج للثاني إلىٰ اليمين تقابلَ[3] طرفا التخريجتين[4] ورُبما الْتَقتا[5] لقربِهما ، فيظن أنه

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢١٢) . (٢) «التبصرة» (٢/١٤١) .

(٣) في «ص» ، و«م» : «يقابل» ، والمثبت من المطبوع .

(٤) في «ص» : «التخريجين» . (٥) في «ص» : «التقيا» .

ضرب على ما بينهما (**إلا أنْ يسقطَ في آخرِ السطرِ فيخرجه إلى**) جهة (**الشمال**) .

قال القاضي عياضٌ[١] : لا وجْه إلا ذلك ؛ لقُرب التخريجِ مِنَ اللَّحقِ ، وسرعةِ لحاقِ الناظرِ به ، ولأنه أُمِن نقصٌ[٢] يحدُثُ بَعدَهُ .

قال العراقيُّ[٣] : نَعم ، إنْ ضاقَ ما بعد آخرِ السَّطرِ ، لقربِ الكِتابةِ مِن طرفِ الورقِ أو لضيقِهِ بالتجليدِ ، بأنْ يكون السقطُ في الصفحةِ اليُمنىٰ ، فلا بأسَ حينئذٍ بالتخريجِ إلىٰ جهةِ اليُمنىٰ ، وقد رأيتُ ذلك في خطِّ غيرِ واحدٍ مِن أهلِ العِلْمِ . انتهىٰ .

(**ولْيَكْتُبْه**) أي : الساقط (**صاعدًا إلىٰ أعلىٰ الورقةِ**) مِن أيِّ جِهةٍ كان ، لاحتمالِ حدوثِ سقطٍ آخَرَ ، فَيُكْتَب إلىٰ أسفلَ .

(**فإنْ زاد اللحَقُ علىٰ سطرٍ ابتدأ سطورَه من أعلىٰ إلىٰ أسفلَ ، فإنْ كان**) التخريج (**في يمين الورقةِ انتهت**) الكتابةُ (**إلىٰ باطِنها ، وإنْ كان[٤] في**) جهةِ (**الشمالِ ، فإلىٰ طرفِها**) تنتهي الكتابةُ ؛ إذْ لو لم يَفعلْ ذلك لانتقلَ إلىٰ موضعِ آخَر يُكْمِلُه بتخريج[٥] أو اتصال .

(**ثُم يكتبُ في انتهاءِ اللحَقِ**) بعده (**« صح »**) فقط .

(**وقيل : يكتبُ مع « صح » : « رجع »**) .

---

(١) « الإلماع » (ص : ١٦٤) .
(٢) في « ص » : « ليس نقص » .
(٣) « التبصرة » (٢/١٤١) .
(٤) في « م » : « كانت » .
(٥) في « ص » : « بكلمة تخريج » .

وقيل : **يكتبُ الكلمةَ المتصلةَ به داخلَ الكتابِ)** ليدلَّ عَلىٰ أنَّ الكلامَ انْتَظَمَ **(وليس بمرضيٍّ**[١]؛ **لأنَّه تطويلٌ موهمٌ)** لأنَّه قد يجيءُ في الكلام ما هو مُكرَّرٌ مرَّتين وثلاثًا لمعنًى صحيحٍ ، فإذا كرَّرنا الحرفَ لم نأمَنْ أنْ يوافقَ ما يتكرَّرُ حقيقةً أو يُشْكِلُ أمرُه ، فيوجبُ ارتيابًا وزيادةَ إشكالٍ .

قال عياضٌ[٢] : وبعضُهم يكتُب : «انتهىٰ اللحقُ» . قال : والصوابُ : «صحَّ» .

هذا كلُّه في التخريج الساقطِ ، **(وأما الحواشي)** المكتوبةُ **(مِن غيرِ الأصلِ ؛ كشرحٍ ، وبيانِ غَلَطٍ ، أو**[٣] **اختلاف روايةٍ ، أو نسخةٍ ونحوه ، فقال القاضي عياض)**[٤] الأَوْلىٰ أنه **(لا يخرَّجُ له خطٌّ)** لأنه يُدخِل اللبسَ ، ويُحسَبُ من الأصلِ ، بل يجعل علىٰ الحرفِ ضَبَّة أو نحوها تدلُّ[٥] عليه .

قال ابنُ الصلاحِ[٦] : **(والمختارُ استحبابُ التخريجِ)** لذلك أيضًا ، ولكن **(مِن)** علىٰ **(وسطِ الكلمةِ المخرجِ لأجلِها)** لا بَينَ الكَلمتين ، وبذلك يُفارقُ التخريج للساقطِ .

* * *

السَّادِسَةُ : شَأنُ المُتقِنِينَ : التَّصحِيحُ ، والتَّضبِيبُ ، والتَّمرِيضُ .

فـ«التَّصحِيحُ» : كِتَابَةُ «صَحَّ» عَلَىٰ كَلامٍ صَحَّ رِوَايَةً وَمَعنًى ،

---

(١) في «ص» : «بمرتضىٰ» .
(٢) «الإلماع» (ص : ١٦٢) .
(٣) في «ص» : «و» .
(٤) «الإلماع» (ص : ١٦٤) .
(٥) في «م» : «يدل» .
(٦) «علوم الحديث» (ص : ٢١٣) .

وَهُوَ عُرضَةٌ لِلشَّكِّ أوِ الخِلافِ. و«التَّضبِيبُ» - وَيُسمَّىٰ: «التَّمرِيضَ» - : أَن يُمَدَّ خطٌّ أَوَّلهُ كَالصَّادِ، وَلا يُلزَقُ بِالمَمدُودِ عَلَيهِ، يُمَدُّ عَلَىٰ ثَابِتٍ نَقلًا، فَاسِدٍ لَفظًا أو مَعنًى، أو مُصَحَّفٍ، أَو نَاقصٍ، وَمِنَ النَّاقصِ: مَوضعُ الإِرسَالِ أَو الانقِطَاعِ.

وَرُبَّمَا اختَصَرَ بَعضُهم عَلامَةَ التَّصحِيحِ فَأشْبَهَتِ الضَّبَّةَ.

وَيُوجَدُ فِي بَعضِ الأُصولِ القَدِيمةِ فِي الإسنَادِ الجَامِعِ جَمَاعَةً مَعطُوفًا بَعضُهُم عَلَىٰ بَعضٍ - عَلامَةٌ تُشبِهُ الضَّبَّةَ بَينَ أسمَائِهِم، وَليسَت ضَبَّةً، وَكَأَنَّهَا عَلاَمَةُ اتِّصَالٍ.

(**السادسةُ: شأنُ المتقنينَ**[١]) من الحُذاقِ (**التصحيحُ، والتضبيبُ، والتمريضُ**) مبالغةً في العناية بضبطِ الكتابِ.

(**فـ«التصحيحُ»**: كتابةُ «صَحَّ» **علىٰ كلامٍ صحَّ روايةً ومعنًى، وهو عرضةٌ للشكِّ**) فيه (**أو الخلافِ**) فيكتب ذلكَ ليعرف أنَّه لم يغفلْ عنه، وأنَّه قد ضبط وصحَّ علىٰ ذلك الوجهِ.

(**و«التضبيبُ»: ويسمَّىٰ**) أيضًا (**«التمريضَ»: أن يُمَدَّ**) علىٰ الكلمةِ (**خطٌّ، أولُه كـ«الصادِ»**) هكذا «صـ»، وفرق بين الصحيح والسقيم حيثُ كتب علىٰ الأول حرف كامل لتمامه، وعلىٰ الثاني حرف ناقص ليدلَّ نَقْصُ الحرفِ علىٰ اختلاف الكلمة.

---

(١) في «م»: «المتقدمين».

ويُسمَّىٰ ذلك «ضَبَّةً» لكون الحرفِ مُقْفلًا بها، لا يتَّجه لقراءةٍ، كضبة البابِ مُقْفَلٌ بها. نقَله ابنُ الصلاحِ عن أَبي القاسمِ الإفليليِّ اللُّغويِّ.

(**ولا**[1] **يُلزقُ**) التضبيبُ (**بالمدودِ عليه**) لئلا يُظَنَّ ضَربًا، وإنَّما (**يُمدُّ**) هذا التضبيبُ (**علىٰ ثابتٍ نقلًا، فاسدٍ لفظًا أو معنًى**) أو خطإٍ من الجهةِ العربيةِ أو غيرِها (**أو مصحفٍ أو ناقصٍ**) فيُشار بذلك إلىٰ الخَللِ الحاصِلِ، وأنَّ الروايةَ ثابتةٌ به، لاحتمالِ أنْ يأتي مَن يظهرُ له فيه وَجهٌ صحيحٌ.

(**ومن الناقصِ**) الذي يُضبَّب عليه (**موضعُ الإرسالِ، أو الانقطاعِ**) في الإسناد.

(**وربما اختَصَر بعضُهم علامةَ التصحيح**) فَيَكْتُبها هكذا: «صحـ» (**فأَشبهت الضبةَ**).

(**ويوجدُ في بعضِ الأصولِ القديمةِ في الإسنادِ الجامعِ جماعةً**) مِنَ الرُّواةِ في طبقةٍ (**معطوفًا بعضهم علىٰ بعضٍ علامةٌ تُشبهُ الضبةَ**) فيما (**بينَ أسمائهم**) فيتوهمُ مَن لا خِبرةَ له أنها ضَبَّةٌ (**وليست ضبةً، وكأنها علامةُ اتصالٍ**) بَينهم، أثبتت[2] تأكيدًا للعطفِ، خَوفًا مِن أن يجعلَ «عن» مكانَ الواوِ.

* * *

السَّابِعَةُ: إِذَا وَقَعَ فِي الكِتَابِ مَا لَيسَ مِنهُ نُفِي بِالضَّربِ، أَوِ

---

(١) في «ص»، و«م»: «فلا»، والمثبت من المطبوع.

(٢) في «ص»: «أثبت».

الحَكِّ، أَوِ المَحوِ، أَو غَيرِهِ، وَأولاَهَا الضَّربُ. ثُمَّ قَالَ الأكثَرُونَ: يَخُطُّ فَوقَ المَضرُوبِ عَلَيهِ خَطًّا بَيِّنًا دالًّا عَلَىٰ إِبطَالِهِ مُختَلطًا بِهِ، وَلاَ يَطمِسُهُ بَل يَكُونُ مُمكِنَ القِرَاءَةِ، وَيُسَمَّىٰ هَذَا «الشَّقَّ». وَقِيلَ: لا يَخْلِطُهُ بِالمَضرُوبِ عَلَيهِ، بَل يَكُونُ فَوقَهُ مَعطُوفًا عَلَىٰ أَوَّلِهِ وَآخِرِه. وَقِيلَ: يُحَوِّقُ عَلَىٰ أَوَّلِهِ نِصفَ دَائِرَةٍ وَكذَا آخِره. وَإِذَا كَثُرَ المَضرُوبُ عَلَيهِ، فَقَد يُكتَفَىٰ بِالتَّحوِيقِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَقَد يُحَوِّقُ أَوَّلَ كُلِّ سَطرٍ وَآخِرَهُ.

وَمِنهُم مَنِ اكتفَىٰ بِدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وآخِرَهَا، وَقِيلَ: يَكتُبُ «لا» فِي أَوَّلِهِ و«إِلَىٰ» فِي آخِرِهِ.

وَأمَّا الضَّربُ عَلَىٰ المُكَرَّرِ: فَقيلَ: يَضربُ عَلَىٰ الثَّانِي، وَقِيلَ: يُبقِي أَحسنَهُمَا صُورَةً وَأبيَنَهُمَا.

وقال القَاضِي عِيَاضٌ: إِن كَانَا أَوَّلَ سَطرٍ ضَرَبَ عَلَىٰ الثَّانِي، أَو آخِرَهُ فَعَلَىٰ الأوَّلِ، أو أَوَّلَ سَطرٍ وَآخِرَ آخَرَ فَعَلَىٰ آخِرِ السَّطرِ، فَإِن تَكرَّرَ المُضافُ وَالمُضَافُ إِليهِ، أَوِ المَوصُوفُ وَالصِّفَةُ، وَنَحوُهُ - رُوعِي اتِّصالُهُمَا.

وَأمَّا «الحَكُّ» وَ«الكَشطُ» و«المحو»: فَكَرِهَهَا أَهلُ العِلمِ.

(السابعةُ: إذا وَقَع في الكتابِ ما ليس منه نُفِي) عَنه، إِمَّا (بالضَّرْبِ) عليه (أو الحَكِّ) له (أو المحوِ) بأن تكون الكتابةُ في لوحٍ أو رَقٍّ، أو

وَرَقٍ صقيلٍ جدًّا في حالِ طراوة المكتوبِ ، وقد رُوي عن سحنون أنَّه كانَ رُبَّما كتبَ الشيءَ ثُم لَعِقَهُ ، (**أو غيرِه**.

وأولاها الضَّرْبُ) فقد قال الرامهرمزيُّ[١] : قال أصحابُنا : الحكُّ تُهمةٌ .

وقال غيرُهُ[٢] : كان الشيوخُ يكرهون حضورَ السِّكين مجلسَ السماعِ ، حتَّىٰ لا يبشرَ شيءٌ ؛ لأنَّ ما يبشرُ منه رُبَّما يصحُّ في رواية أُخْرىٰ ، وقد يسمعُ الكتاب مرةً أخرىٰ علىٰ شيخٍ آخَرَ يكون ما بشرَ من روايةِ هذا صَحيحًا في روايةِ الآخَرِ ، فيحتاج إلىٰ إلحاقِهِ بعد أنْ بشرَ ، بخلاف ما إذا خطَّ عليه وأوقفه [من][٣] روايةِ الأوَّلِ وصحَّ عند الآخَرِ ، اكتفىٰ بعلامة الآخَرِ عليه بصحته .

(**ثُمَّ**) في كيفيةِ هذا الضربِ خمسةُ أقوالٍ :

(**قال الأكثرون : يخطُّ فوقَ المضروبِ عليه خطًّا بينًا دالًّا علىٰ إبطالِه**) بكونه (**مختلطًا به**) أي بأوائلِ كلماتِهِ (**ولا يطمسه ، بل يكون**) ما تحته (**ممكنَ القراءةِ ، ويُسمَّىٰ هذا**) «الضَّربَ» عندَ أهلِ المَشرقِ ، و(«**الشَّقَّ**») عندَ أهلِ المغربِ وهو بفتحِ المُعجمةِ وتشديد القافِ - من الشَّقِّ وهو

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ٦٠٦) .
(٢) ذكره القاضي عياض في «الإلماع» (ص١٧٠) عن شيخه سفيان بن العاصي الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول . . .
(٣) زيادة من «الإلماع» .

الصَّدْعُ ، أو شق العصا ، وهو التَّفريقُ ، كأنَّه فرَّقَ بين الزائدِ وما قَبله وبعدهُ مِن الثَّابتِ بِالضَّربِ .

وقيل : هو «النَّشَقُ» - بفتح النون والمعجمة - من نَشِقَ الظَّبيُ في حِبالته : عَلِق فيها ، فكأنَّه أبطَلَ حركةَ الكلمةِ وإعمالَها بِجَعلِها في وَثاقٍ يمنعها مِنَ التَّصرُّف .

(وقيل : لا يَخلِطُه) - أي : الضَّرب - **(بالمضروبِ عليه ، بل يكونُ فوقَه)** ، منفصلًا عنه ، **(معطوفًا)** طَرَفا الخطِّ **(علىٰ أولِهِ وآخرِه)** ، مثالُهُ هكذا :

(وقيل) : هذا تسويدٌ ، بل **(يحوقُ علىٰ أولِهِ نصف دائرةٍ ، وكذا)** علىٰ **(آخرِه)** بنصفِ دائرةٍ أُخرىٰ ، مِثالُه هكَذا : (   ) .

(و) علىٰ هذا القولِ ؛ **(إذا كَثُر)** الكلامُ **(المضروبُ عليه ، فقد يُكْتَفَىٰ بالتحويقِ أولَهُ أو آخرَهُ)** فقط **(وقد يحوقُ أولَ كلِّ سطرٍ وآخرَه)** في الأثناءِ أيضًا ، وهو أَوضحُ .

(ومنهم مَن) استقبحَ ذلك أيضًا ، و**(اكتفىٰ بدائرةٍ صغيرةٍ أولَ الزيادةِ وآخرَها)** وسمَّاها صفرًا ، لإشعارِها بخُلوِّ ما بينهما مِن صِحَّةٍ ، مثالُ ذلك هكذا : 0

(وقيل : يكتبُ «لا» في أولِهِ) أو «زائد» أو «من» **(و«إلىٰ» في آخرِه)** .

قال ابنُ الصلاحِ[١] : ومثل هذا يَحسُن فيما سَقطَ في روايةٍ وثَبتَ في روايةٍ .

وعلىٰ هذين القولين أيضًا : إذا كَثُرَ المضروبُ عليه ، إمَّا يُكتفىٰ بعلامةِ الإبطالِ أوَّله وآخره ، أو يُكتَبُ علىٰ أولِ كلِّ سطرٍ وآخرِه ، وهو أوضحُ .

هذا كلُّه في زائدٍ غير مُكرَّرٍ .

(**وأما الضربُ علىٰ المكررِ ، فقيل : يَضربُ علىٰ الثاني**) مُطلقًا دونَ الأوَّلِ ؛ لأنَّه كتب علىٰ صوابٍ ، فالخطأُ أولىٰ بالإبطالِ .

(**وقيل : يُبقي أحسنَهما صورةً وأبينَهما**) قراءةً ويضربُ علىٰ الآخَرِ .

هكذا حكَىٰ ابنُ خلاد القولين مِن غيرِ مراعاةٍ لأوائل السُّطورِ وآخرها ، وللفصلِ بين المتضايفينِ[٢] ونحوِ ذلك .

(**وقال القاضي عياضٌ**)[٣] : هذا إذا تساوتِ الكلمتان في المنازلِ بأنْ كانتا في أثناء السطرِ ، أمَّا (**إنْ كانا أولَ** سطرٍ **ضربَ علىٰ الثاني ، أو آخرَه فعلىٰ الأولِ**) يضربُ صونًا لأوائلِ السطورِ وأواخرِها عنِ الطَّمسِ (**أو**) الثانية (**أولَ سطرٍ ، و**) الأُولىٰ (**آخِرَ**) سطرٍ (**آخَرَ ، فعلىٰ آخرِ السطرِ**) لأنَّ مراعاة أولِ السطرِ أَولىٰ .

(**فإنْ تَكرَّر المضافُ والمضافُ إليه ، أو**[٤] **الموصوفُ والصفةُ ،**

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢١٦) .
(٢) في «م» : «للمتضايقين» .
(٣) «الإلماع» (ص : ١٧٢) .
(٤) في «ص» : «و» .

ونحوه، رُوعِي اتصالُهما[١]) بأنْ لا يضرب على المتكرِّرِ بينهما، بل على الأولِ في المضافِ والموصوفِ، أو الآخِرِ في المضافِ إليه والصِّفةِ؛ لأنَّ ذلك مُضطرٌّ إليه للفهم، فمراعاتُهُ أولىٰ مِن مُراعاةِ تحسينِ الصورةِ في الخطِّ.

قال ابنُ الصلاحِ[٢]: وهذا التفصيلُ من القاضي حَسَنٌ.

(**وأمَّا «الحكُّ»، و«الكشْطُ»، و«المحوُ»، فكَرِهها أهلُ العلمِ**) كما تقدَّم.

* * *

الثَّامِنَةُ: غَلَبَ عَلَيهِم الاقتِصَارُ عَلَىٰ الرَّمزِ فِي «حَدَّثَنَا» و«أَخبَرَنَا»، وَشَاعَ بِحَيثُ لا يَخفَىٰ فَيَكتُبُونَ مِن «حَدَّثَنَا»: الثَّاءَ والنُّونَ والألِفَ، وَقَد تُحذَفُ الثَّاءُ، وَمِن «أخبَرَنَا»: «أنَا»، وَلا يَحسُنُ زِيَادَةُ البَاءِ قَبلَ النُّونِ - وَإِن فَعَلَهُ البَيهَقِيُّ - وَقَد تُزَادُ رَاءٌ بَعدَ الألِفِ، وَدَالٌ أَوَّلَ رَمزِ «حَدَّثَنَا»، وَوَجَدْتُ الدَّالَ فِي خَطِّ الحَاكِمِ وَأَبِي عَبدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيِّ وَالبَيهَقِيِّ.

وَإِذَا كَانَ لِلحَدِيثِ إِسنَادَانِ أَو أَكثَرُ، كَتَبُوا عِندَ الانتِقَالِ مِن إِسنَادٍ إِلَىٰ إسنادٍ «ح»، وَلَمْ يُعرَفْ بَيَانُهَا عَمَّن تَقَدَّم، وَكَتَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ مَوضِعَهَا «صَحَّ»؛ فَيُشعِرُ ذَلِكَ بِأَنَّها رَمزُ «صَحَّ»؛ وَقِيلَ: مِنَ التَّحوِيلِ مِن إِسنَادٍ إِلَىٰ إِسنَادٍ. وَقِيلَ:

---

(١) في «ص»: «اتصالها».

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٢١٧).

لأنَّهَا تَحُولُ بَينَ إسنَادَينِ؛ فلا تَكُونُ مِنَ الحَدِيثِ، وَلا يُلفَظُ عِندَهَا بِشَيءٍ. وَقِيلَ: هِيَ رَمزُ إِلَىٰ قَولِنَا: «الحدِيثَ»، وإِنَّ أَهلَ المَغرِبِ كُلَّهُم يَقُولُونَ إِذَا وَصَلُوا إِلِيهَا: «الحَدِيثَ». وَالمُختَارُ أَنه يَقُولَ: «حَا» وَيَمُرُّ.

(**الثامنةُ: غَلَب عليهم الاقتصار**) في الخطِّ (**علىٰ الرمزِ في «حدَّثنا وأَخْبرنا»**) لتكررها (**وشَاعَ**) ذلك وظهرَ (**بحيث لا يخفَىٰ**) ولا يَلْتبسُ.

(**فيكتبون مِن «حدثنا»: الثاءَ والنونَ والألفَ**) ويحذفون الحاءَ والدال (**وقد تحذفُ**[1] **الثاءُ**) أيضًا، ويقتصرُ علىٰ الضمير.

(**و**) يكتبون (**مِن «أخبرنا»: «أنا»**) أي الهمزة والضميرَ (**ولا يحسنُ زيادةُ الباءِ قبلَ النونِ وإن فعله البيهقيُّ**) وغيرهُ لئلا يلتبس برمز «حدَّثنا».

(**وقد تزادُ راءٌ بعدَ الألفِ**) قَبل النون، أو خاءٌ، كما وجدَ في خطِّ المغاربةِ (**و**) قد تُزادُ (**دالٌ أولَ رمزِ «حَدَّثنا»**) ويحذفُ الحاءُ فقط.

(**ووجدتُ الدال**) المذكورة (**في خطِّ الحاكمِ وأبي عبد الرحمن السُّلميِّ والبيهقيِّ**) هكَذا قال ابنُ الصلاحِ[2]، فالمصنِّف حاكٍ كلامَه، أو رأىٰ ذلك أيضًا، أو «وُجِدَتْ» في كلامه مبنيًّا للمفعولِ.

● تنبيـهٌ:

يرمزُ أيضًا «حدَّثني»؛ فيكتب: «ثني» أو «دثني»، دون «أخبرني» و«أنبأنا» «وأنبأني».

---

(١) في «م»: «يحذف».

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٢١٨).

وأما «قال»، فقال العراقيُّ[١] : مِنهم مَن يرمزُ لها بقافٍ .

ثُم اختلفوا : فبعضهم يَجمعُها مع أداةِ التحديثِ، فيكتبُ «قثنا» يريد : «قال : حدثنا» .

قال : وقد توهَّم بعضُ من رآها هكذا أنها الواو التي تأتي بعد حاءِ التحويل، وليس كذلك .

وبعضُهُم يُفردُها فيكتبُ : «ق ثنا»، وهذا اصطلاحٌ متروكٌ .

وقال ابنُ الصلاحِ[٢] : جرتِ العادةُ بحذفِها خطًّا، ولا بُدَّ من النُّطقِ بها حالَ القراءةِ . وسيأتي ذلك في الفرعِ[٣] التاسعِ من النوعِ الآتي .

(**وإذا**[٤] **كان للحديثِ إسنادانِ أو أكثرُ**) وجَمعوا بينها في متنٍ واحدٍ (**كَتبوا عندَ الانتقالِ مِن إسنادٍ إلىٰ إسنادٍ : «ح»**) مفردةً مهملةً (**ولم يُعرفْ بيانُها**) أي : بيانُ أمرِها (**عمَّن تقدَّم**) .

(**وكَتَب جماعةٌ مِن الحفاظِ**) كأبي مسلم الليثي وأبي عُثمان الصابونيِّ (**موضعَها : «صح»، فيشعرُ ذلك بأنها رمزُ «صح»**) .

قال ابنُ الصلاحِ[٥] : وحَسُن إثباتُ «صح» هُنا ؛ لئلا يُتوَهَّم أنَّ حديثَ هذا الإسنادِ سَقَطَ، ولئلا يُركَّب الإسنادُ الثاني علىٰ الإسنادِ الأولِ فَيُجعلا إسنادًا واحدًا .

---

(١) «التبصرة» (٢/ ١٥٤) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢١٩) .

(٣) في «م» : «النوع» .

(٤) في «م» : «إن» .

(٥) «علوم الحديث» (ص : ٢١٩) .

(وقيل): هي حاءٌ (مِن التحويل مِن إسنادٍ إلىٰ إسنادٍ).

(وقيل): هي «حاء» من «حائل» (لأنها تحول بين إسنادينِ، فلا تكونُ[1] من الحديثِ) كما قِيلَ بذلك (ولا يُلفظُ عندَها بشيءٍ).

(وقيل: هي رمزٌ إلىٰ قولِنا: «الحديث». وإنَّ أهلَ المغربِ كلَّهم يقولون إذا وَصلوا إليها: «الحديث».

والمختارُ؛ أنَّه يقولُ) عند الوصولِ إليها: («حا»، ويَمُرُّ).

* * *

التَّاسِعَةُ: يَنبَغِي أَن يَكتُبَ بَعدَ البَسمَلَةِ اسمَ الشَّيخِ وَنسَبَهُ وَكُنيَتَهُ، ثُمَّ يَسُوقَ المَسمُوعَ، وَيَكتُبَ فَوقَ البَسمَلَةِ أَسماءَ السَّامِعِينَ، وَتَارِيخَ السَّمَاعِ، أَو يَكتُبَهُ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرَقَةٍ أَو آخِرِ الكِتَابِ، أَو حَيثُ لا يَخفَىٰ مِنهُ، وَيَنبَغِي أَن يَكُونَ بِخَطِّ ثِقَةٍ مَعرُوفِ الخَطِّ، وَلا بَأسَ عِندَ هَذَا بِأَنْ لَا يَصِحَّ الشَّيخُ عَلَيهِ، وَلَا بَأسَ أَن يَكتُبَ سَمَاعَهُ بِخَطِّ نَفسِهِ إِذَا كَانَ ثِقَةً كَمَا فَعَلَهُ الثِّقَاتُ

وَعلَىٰ كَاتِبِ التَّسمِيعِ التَّحَرِّي، وَبَيَانُ السَّامعِ وَالمُسمِعِ وَالمَسمُوعِ بِلَفظٍ غَيرِ مُحتَمِلٍ، وَمُجَانَبَةُ التَّسَاهُلِ فِيمَن يُثبِتُهُ، وَالحَذَرُ مِن إِسقَاطِ بَعضِهِم لغَرَضٍ فَاسِدٍ، فَإِن لَم يَحضُر؛ فَلَهُ أَن يَعتَمِدَ فِي حُضُورِهِم خَبَرَ ثِقَةٍ حَضَرَ، وَمَن يثبتُ

(١) في «م»: «يكون».

فِي كِتَابِهِ سَمَاع غَيرِهِ ، فَقَبِيحٌ بِهِ كِتمَانُهُ وَمَنعُهُ نَقلَ سَمَاعِهِ مِنهُ أَو نَسخَ الكِتَابِ .

وَإِذَا أَعَارَهُ فَلاَ يُبطِئُ عَلَيهِ ، فَإِن مَنَعَهُ ، فَإِن كَانَ سَمَاعُهُ مُثبَتًا بِرِضىٰ صَاحِبِ الكِتَابِ - لَزِمَهُ إِعَارَتُهُ ،وَإِلَّا فَلَا ، كَذَا قَالَهُ أَئمَّةُ مَذَاهِبِهِم فِي أَزمَانِهِم ، مِنهُمُ القَاضِي حَفصُ بنُ غِياثٍ الحَنفيُّ ، وَإِسمَاعِيلُ القَاضِي المَالِكِيُّ ، وَأَبُو عُبَيدِ اللَّه الزُّبيرِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَحَكَمَ بِهِ القَاضِيَانِ ، وَخَالَفَ فِيهِ بعضُهم وَالصَّوابُ الأَوَّلُ ، فَإِذَا نَسَخَهُ فَلاَ يَنقُلُ سَمَاعَهُ إِلَىٰ نُسخَتِهِ إِلَّا بَعدَ المُقَابَلَة المَرضِيَّة ، وَلا يُنقل سَمَاعٌ إِلَىٰ نُسخَةٍ إِلَّا بَعدَ مُقَابَلَةٍ مَرضِيَّةٍ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ كَونَهَا غَيرَ مُقَابَلَةٍ .

(**التاسعةُ : ينبغي**) في كتابةِ التسميع (**أن يكتبَ**) الطالبُ (**بعدَ البسملةِ اسمَ الشيخِ**) المُسْمِعِ (**ونسبَه وكنيتَه**) .

قال الخطيبُ[١] : وصورةُ ذلك : «حدَّثنا أبو فلانٍ فلانُ بن فلانِ ابن فلانِ الفلانيُّ ، قال : حدَّثنا فلانٌ» (**ثم يسوقَ المسموعَ**) علىٰ لفظه .

(**ويكتبَ فوقَ البسملةِ أسماءَ السامعينَ**) وأنْسابَهم (**وتاريخَ**) وقتِ (**السماعِ ، أو يكتُبَهُ**[٢] **في حاشيةِ أولِ ورقةٍ**) من الكتابِ (**أو آخر الكتابِ ، أو**) موضع آخر (**حيث لا يخفىٰ منه**) والأوَّلُ أَحوطُ .

---

(١) «الجامع» (١/ ٢٦٨) .

(٢) في «ص» ، و«م» : «يكتب» ، والمثبت من المطبوع .

قال الخطيبُ[(١)] : وإنْ كانَ السماعُ في مجالسَ عِدَّةٍ ، كَتَبَ عند انتهاءِ السماعِ في كلِّ مجلسٍ علامةَ البلاغِ .

(وينبغي أن يكونَ) ذلك **(بخطِّ ثقةٍ معروفِ الخطِّ ، ولا بأسَ)** عليه **(عند هذا بأنْ لا يَصِحَّ الشيخُ عليه)** أي لا يحتاجُ حينئذٍ إلىٰ كتابةِ الشيخِ خطَّه بالتصحيح .

(ولا بأسَ أنْ يكتبَ سماعَه بخطِّ نفسِه إذا كانَ ثقةً كما فَعَلَه الثقاتُ) .

قال ابنُ الصلاحِ[(٢)] : وقد قرأ عبد الرحمنِ بنُ مَنْدَه جُزْءًا علىٰ أبي أحمد الفرضيِّ ، وسأله خطَّه ليكون حُجَّةً له ،فقال له : يا بُني ، عليكَ بالصِّدقِ ؛ فإنَّك إذا عُرِفْتَ به لا يُكذِّبك أحدٌ ، وتُصَدَّقُ فيما تقولُ وتَنقُلُ ، وإذا كان غير ذلك ، فلو قيل لك : ما هذا خطُّ الفرضيِّ . ماذا تقول لهم؟

(وعلىٰ كاتبِ التسميع التحري) في ذلك ، والاحتياطُ **(وبيانُ السامعِ ، والمُسْمِعِ ، والمسموعِ ، بلفظٍ غيرِ محتملٍ ، ومجانبةُ التساهلِ فيمن يثبتُه ، والحذرُ مِن إسقاطِ بعضِهم)** أي : السامعين **(لغرضٍ فاسدٍ)** فإنَّ ذلك مما يؤدِّيه إلىٰ عدمِ انتفاعِهِ بما[(٣)] سمع .

(فإنْ لم يحضر) مثبتُ السماعِ[(٤)] ما سُمِع **(فله أن يعتمدَ)** في إثباتهِ **(في حضورِهم)** علىٰ **(خبر ثقةٍ حَضَر)** ذلك .

---

(١) «الجامع» (١/٢٦٨) .
(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٠) .
(٣) في «ص» ، و«م» : «مما» .
(٤) في «ص» ، و«م» : «السامع» ، والمثبت من المطبوع .

(ومن يثبت في كتابِهِ سماع غيرِهِ فقبيحٌ به كتمانُهُ) إيَّاهُ **(وَمنْعُه نقلَ سماعِهِ منه، أو نَسْخَ الكتابِ)**.

فقد قال وكيعٌ: أوَّلُ بركةِ الحديثِ إعارةُ الكُتب.

وقال سُفيان الثوريُّ: مَن بَخِل بالعِلم ابْتلي بإحدىٰ ثلاثٍ: أنْ يَنْساه، أو يموت ولا ينتفعَ به، أو تذهبَ كتبه.

قلتُ: وقد ذمَّ اللّٰه تعالىٰ في كتابِه مانعَ العاريةِ بقوله: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] وإعارةُ الكُتب أهمُّ مِنَ الماعونِ.

(وإذا أعاره فلا يبطئْ عليه) بكتابِهِ إلا بِقَدْرِ حاجته.

قال الزهريُّ[١]: إيَّاك وغُلولَ الكُتبِ، وهو حَبْسُها عَن أصْحَابِها.

وقال الفضيلُ: ليس من فِعَالِ أهلِ الوَرعِ ولا مِن فِعال الحكماءِ أنْ يأخذ سماعَ رجلٍ وكتابَهُ فَيَحْبسه عنه، ومَن فعل ذلك فقد ظلَمَ نفسه.

(فإن مَنَعَهُ) إعارتَه **(فإن كان سماعُه مثبتًا)** فيه **(برضىٰ صاحبِ الكتابِ)** أو بخطِّه **(لَزِمَه إعارتُهُ وإلا فلا. كذا قال أئمةُ مذاهبِهم في أزمانِهِم منهم: القاضي حفصُ بنُ غياثٍ الحنفيُّ)** مِنَ الطبقة الأُولىٰ مِن أصحابِ أبي حنيفة **(وإسماعيلُ)** بن إسحاقَ **(القاضي المالكيُّ)** إمام أصحاب مالك **(وأبو عبيدِ اللّٰهِ الزبيريُّ الشافعيُّ، وحَكَم به القاضيانِ)** الأوَّلان:

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/ ٢٤٢).

أما حُكم حَفصٍ ؛ فروىٰ الرامهرمزيُّ[١] أنَّ رجلًا ادَّعىٰ علىٰ رجلٍ بالكُوفة سَماعًا مَنعه إيَّاه ، فتحَاكَما إليه ، فقال لصاحب الكتابِ : أَخرِجْ إلينا كُتُبَك ، فما كان مِن سماعِ هذا الرجلِ بخطِّ يدِكَ أَلْزمنَاكَ ، وما كان بخطِّه أعْفينَاكَ مِنه .

قال الرامهرمزيُّ : فسألتُ أبا عبد اللَّه الزُّبيريَّ عن هذا ، فقال : لا يجيءُ في هذا البابِ حُكمٌ أحسنُ من هذا ؛ لأنَّ خطَّ صاحبِ الكتابِ دالٌّ علىٰ رضاه باستماعِ صاحبِهِ معه .

وأما حُكم إسماعيلَ ؛ فروَىٰ الخطيبُ[٢] أنه تُحُوكِمَ إليه في ذلك ، فأطْرقَ مليًّا ، ثُم قال للمدَّعَىٰ عليه : إنْ كان سماعُهُ في كتابِك بخطِّ يدِكَ فيلزمُكَ أنْ تُعيرَه .

(**وخالف فيه بعضُهم ، والصوابُ الأولُ**) وهو الوجوب .

قال ابنُ الصلاح[٣] : قد تعاضدتْ أقوالُ هذه الأئمة في ذلك ، ويَرجِعُ حاصلُها إلىٰ أنَّ سماعَ غيرِه إذا ثبتَ في كتابِهِ بِرِضَاهُ ، فيلزمُهُ إعارتُهُ إيَّاه .

قال : وقد كان لا يَبِينُ لي وجْهُه ثم وَجَّهْتُهُ ، بأن ذلك بمنزلةِ شهادةٍ له عِندَه ، فعليه أداؤُها بما حَوتْه ، وإن كان فيه بَذْلُ مالِه كما يَلزمُ متحملَ الشهادةِ أداؤُها ، وإن كان فيه بذل نفسه بالسَّعي إلىٰ مجلسِ الحكم لأدائها .

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ٥٨٩) . (٢) «الجامع» (١/ ٢٤١ ، ٢٤٢) .
(٣) «علوم الحديث» (ص : ٢٢١) .

وقال البلقينيُّ[1] : عِندي في تَوجيهه غيرُ هذا ، وهو أنَّ مثلَ هذا مِنَ المصالحِ العامةِ التي يُحتاجُ إليها ، مع حُصولِ علقةٍ بين المحتاجِ والمُحتاج إليه ، يَقتضي إلزامَه بإسْعافِهِ في مَقْصدِهِ .

قال : وأَصْلُهُ إعارةُ الجِدارِ لوضعِ جُذوعِ الجارِ عليه ، وقد ثبتَ ذلك في « الصحيحين » ، وقال بوجُوبِ ذلك جَمعٌ منَ العُلماءِ ، وهو أحدُ قولي الشافعيِّ ، فإذا كان يُلزَمُ الجارُ بالعاريةِ مع دَوَامِ الجذوعِ في الغالبِ ، فَلَأَنْ يُلزَمَ صاحبُ الكِتابِ مع عدمِ دَوَامِ العاريةِ أولىٰ .

(**فإذا نَسَخَه فلا يَنقُلُ سماعَه إلىٰ نسختِه**) أي : لا يُثْبتُهُ عليها (**إلا بعدَ المقابلةِ المرضِيَّةِ ، و**) كَذا (**لا يُنقلُ سماعٌ**) ما (**إلىٰ نسخةٍ إلا بعدَ مقابلةٍ مرضِيَّةٍ**[2]) لئلا يُغترَّ بتلك النُّسخةِ (**إلا أن يُبَيِّنَ كونَها غيرَ مقابلةٍ**) علىٰ ما تقدَّم .

* * *

---

(١) « محاسن الاصطلاح » (ص : ٣٢٥) .

(٢) في « م » : « ترضيه » .

● النَّوعُ السَّادِسُ وَالعِشرُونَ :

صِفَةُ رِوَايَةِ الحَدِيثِ

تَقَدَّمَ مِنْهُ جُمَلٌ فِي النَّوعَينِ قَبلَهُ وَغَيرِهِمَا ، وَقَد شَدَّدَ قَومٌ فِي الرِّوَايَةِ فأفرَطُوا ، وَتسَاهَلَ آخَرُونَ فَفَرَّطُوا ، فَمِنَ المُشدِّدِينَ مَن قَالَ : لا حُجَّةَ إِلَّا فِيمَا رَوَاهُ مِن حِفظِهِ وَتَذَكُّرِهِ ، رُوِيَ عَن مَالِكٍ ، وأبِي حَنِيفَةَ ، وَأبِي بَكرٍ الصَّيدَلانِيِّ الشَّافِعِيِّ .

وَمِنهُم مَن جَوَّزَهَا مِن كِتابِهِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ مِن يَدِهِ .

وَأَمَّا المُتَسَاهِلُونَ ، فَتَقَدَّمَ بَيانُ جُمَلٍ عَنهُم فِي النَّوعِ الرَّابعِ وَالعِشرينَ .

وَمِنهُم قَومٌ رَوَوا مِن نُسخٍ غَيرِ مُقَابَلَةٍ بِأُصُولِهِم ، فَجَعَلَهُمُ الحَاكِمُ مَجرُوحِينَ . قَالَ : وَهذَا كَثيرٌ تَعَاطَاهُ قَومٌ مِن أَكَابِرِ العُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ .

وَقَد تَقَدَّمَ فِي آخِرِ الرَّابِعَةِ مِنَ النَّوعِ المَاضِي أَنَّ النُّسخَةَ الَّتِي لَم تُقَابَل يَجُوزُ الرِّوَايَةُ مِنهَا بِشُرُوطٍ ، فَيَحتَمِلُ أَنَّ الحَاكِمَ يُخَالِفُ فِيهِ ، وَيَحتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا لَم تُوجَدِ الشُّرُوطُ .

وَالصَّوابُ مَا عَلَيهِ الجُمهُورُ : وَهُوَ التَّوَسُّطُ ، فَإِذَا أَقَامَ فِي

التَّحَمُّلِ وَالْمُقَابَلَةِ بِمَا تَقَدَّمَ جَازَتِ الرِّوَايَةُ مِنهُ وَإِن غَابَ ، إِذَا كَانَ الغَالِبُ سَلامَتَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ ، لا سيَّمَا إِذَا كَانَ مِمَّن لا يَخفَىٰ عَلَيهِ التَّغْيِيرُ غَالِبًا .

(**النوع السادس والعشرون : صفةُ روايةِ الحديثِ**) وأدائِهِ[١] وما يتعلَّق بذلك (**تَقَدَّم منه جُمَلٌ في النوعينِ قبلَه وغيرِهما**) كألفاظِ الأداءِ (**وقد شَدَّدَ قومٌ في الروايةِ فأفرطوا**) أي : بالَغُوا (**وتساهل**) فيها (**آخرون ففرَّطوا**) أي : قَصَّروا .

(**فمِن المشددينَ مَنْ قال : لا حجةَ إلا فيما رواه**) الرَّاوي (**مِن حفظِهِ وتَذَكُّرِه . رُوِي**) ذلك (**عن مالكٍ ، وأبي حنيفةَ ، وأبي بكرِ الصيدلانيِّ**) المروزيِّ (**الشافعيِّ**) .

فروَىٰ الحاكم[٢] من طريق ابن عبد الحكم ، عن أشهبَ قال : سُئل مالكٌ ، أيؤخَذُ العِلمُ ممَّن لا يحفظُ حديثه وهو ثقةٌ؟ فقال : لا . قيل : فإنْ أتىٰ بكتُبٍ فقال : سمعتُها . وهو ثقةٌ؟ فقال : لا يُؤخذ عنه ، أخاف أن يُزاد في حديثه بالليلِ . يعني : وهو لا يدْري .

وعن يُونسَ بنِ عبدِ الأعلىٰ قال : سمعتُ أشهبَ يقول : سُئل مالكٌ عن الرَّجلِ الغيرِ فهم يُخرِجُ كتابَهُ فيقول : هذا سمعته؟ قال : لا تأخذ إلا عمَّن يحفظ حديثه أو يعرفُ[٣] .

---

(١) في «ص» : «آدابه» .

(٢) «الكفاية» (ص : ٣٣٧) .

(٣) المصدر السابق .

وروىٰ البيهقيُّ عن مالكٍ وعن أبي الزناد قال : أدركتُ بالمدينة مائةً كُلُّهم مأمونٌ[١] ، ما يُؤخذ عنهم شيءٌ من الحديث ، يقال : ليس مِن أهله[٢] .

ولفظ مالكٍ : لم يكونوا يعرفون ما يُحدِّثون به[٣][٤] .

وهذا مذهبٌ شديدٌ ، وقد استقرَّ العملُ علىٰ خِلافه ، فلعلَّ الرُّواةَ في «الصحيحين» ممن يوصَف بالحفظ لا يَبْلغونَ النصف[٥] .

(ومنهم مَن جَوَّزها مِن كتابِه ، إلا إذا خَرَجَ من يده) بالإعارةِ ، أو

(١) في «ص» : «مأمونون» . (٢) «الكفاية» (ص : ٢٤٧) .

(٣) سقط من «م» .

(٤) «الكفاية» (ص : ١٨٩) ، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ١٤) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) :

«الرواة الذين للصحيح علىٰ قسمين :

قسم ؛ كانوا يعتمدون علىٰ حفظ حديثهم ، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبينًا له ، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون ، حتىٰ كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع . ومن هنا ؛ دخل الوهم والغلط علىٰ بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان .

وقسم ؛ كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه ، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم ، كمن حدث من غير كتابه ، أو أخرج كتابه من يده إلىٰ غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه ، فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم .

وإذا تقرر هذا ؛ فمن كان عدلًا ، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب ، واعتمد علىٰ ما في كتابه فحدث منه ، فقد فعل اللازم ، وحديثه ـ علىٰ هذه الصورة ـ صحيح بلا خلاف» .

ضياعٍ، أو غيرِ ذلك، فلا يجوز حِينئذٍ منه لجوازِ تغييره. وهذا أيضًا تشديدٌ.

(وأما المتساهِلون، فتقدَّم بيانُ جُمَلٍ عنهم في النوعِ الرابعِ والعشرينَ) في وجوهِ التَّحمُّلِ.

(ومنهم قومٌ رَوَوْا مِن نُسَخٍ غيرِ مقابلةٍ بأصولِهم، فجعلهم الحاكمُ مجروحين. قال: وهذا كثيرٌ تعاطاه قومٌ مِن أكابِرِ العلماءِ والصلحاءِ)[1].

ومِمَّن نُسب إليه[2] التَّساهلُ: ابنُ لهيعة، كان[3] الرَّجلُ يَأتيه بالكتابِ فيقول: هذا مِن حَدِيثِكَ. فَيُحدِّثه به مقلِّدًا له.

قال المصنِّفُ - زيادةً علىٰ ابنِ الصلاحِ -: **(وقد تقدَّم في آخرِ الرابعةِ من النوعِ الماضي أنَّ النسخةَ التي لم تقابلْ يجوز الروايةُ منها بشروطٍ، فيَحْتَمِلُ أن الحاكمَ يخالفُ فيه، ويحتمِلُ أنه أراد)** بما ذكَره **(إذا لم تُوجد الشروط.**

والصوابُ: ما عليه الجمهورُ وهو التوسطُ) بين الإفراطِ والتفريطِ، فخيرُ الأمورِ الوسَطُ، وما عَدَاه شَطَطٌ.

---

(١) «المدخل إلىٰ الإكليل» (ص: ٦٥ - ٦٦).

(٢) في «ص»: «إلىٰ».

(٣) في «م»: «وكان».

وراجع ما كتبته عن ابن لهيعة في كتابي «النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء».

(**فإذا أقام**[١]) الراوي (**في التحملِ والمقابلةِ**) لكتابهِ (**بما تقدَّم**) منَ الشُّروطِ (**جازت الروايةُ منه**) أي مِن الكتابِ (**وإنْ غاب**) عنه (**إذا كان الغالبُ**) علىٰ الظنِّ مِن أمره (**سلامتَه من التغييرِ**) والتبديلِ (**لا سيما إذا كان ممن لا يخفىٰ عليه التغييرُ غالبًا**) لأنَّ الاعتمادَ في بابِ الروايةِ علىٰ غالبِ الظَّنِّ.

* * *

● **فُرُوعٌ:**

> **الأَوَّلُ: الضَّرِيرُ إِذَا لم يَحفَظْ مَا سَمِعَهُ فَاستَعَانَ بِثِقَةٍ فِي ضَبطِهِ، وَحفظ كِتَابه، وَاحتَاطَ عِندَ القِرَاءَةِ عَلَيهِ بِحيثُ يَغلبُ عَلَىٰ ظَنِّهِ سَلامَتُهُ مِنَ التَّغيِيرِ - صَحَّت رِوَايَتُهُ، وَهُوَ أَولَىٰ بِالمَنعِ مِن مِثلِهِ فِي البصِيرِ. قَالَ الخَطِيبُ: والبصيرُ الأُمِّيُّ كَالضَّرِيرِ.**

(**فروعٌ**) أربعةَ عَشَرَ:

(**الأولُ: الضريرُ إذا لم يَحفظْ ما سَمِعه، فاستعان بِثقَةٍ في ضَبْطِهِ**) أي: ضَبْط سَماعِهِ (**وحفظ كتابه**) عن التغييرِ (**واحتاط عندَ القراءةِ عليه بحيثُ يَغْلِبُ علىٰ ظَنِّه سلامتُه مِن التغييرِ، صَحَّتْ روايتُه، وهو أولىٰ بالمنعِ مِن مثلِهِ في البصيرِ، قال الخطيبُ: والبصيرُ الأُمِّيُّ**) فيما ذكر (**كالضريرِ**) وقد مَنَعَ مِن روايتِهما غيرُ واحدٍ مِن العلماء.

* * *

---

(١) في «ص»: «قام».

الثَّانِي : إذَا أرَادَ الرِّوَايَةَ مِن نُسخَةٍ لَيسَ فِيهَا سَمَاعُهُ وَلا هِيَ مُقَابَلَةٌ بِهِ ، لَكِن سُمِعَت عَلَىٰ شَيخِهِ ، أَو فِيهَا سَمَاعُ شَيخِهِ ، أَو كُتِبَتْ عَن شَيخِهِ وَسكَنَت نَفسُهُ إِلَيهَا - لَم يَجُز لَهُ الرِّوَايَةُ مِنهَا عِندَ عَامَّةِ المُحَدِّثِينَ ، وَرَخَّصَ فِيهِ أَيُّوبُ السَّختِيَانِيُّ وَمُحمدُ بنُ بكرٍ البُرسَانِيُّ .

قَالَ الخَطِيبُ : وَالَّذِي يُوجِبُهُ النَّظَرُ أَنَّهُ مَتَىٰ عَرَفَ أَنَّ هذِهِ الأَحَادِيثَ هِيَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنَ الشَّيخِ ، جَازَ لَهُ أَن يَروِيَهَا إِذَا سَكَنَتْ نَفسُهُ إِلىٰ صِحَّتِهَا وَسَلاَمَتِهَا .

هَذَا إِذَا لَم يَكنْ لَهُ إِجَازَةٌ عَامَّةٌ عَن شَيخِهِ لِمَروِيَّاتِهِ ، أَو لِهذَا الكِتَابِ ، فَإِن كَانَت جَازَ لَهُ الرِّوَايَةُ مِنهَا ، وَلَهُ أَن يَقُولَ : «حَدَّثَنَا» و«أَخبَرَنَا» ، وَإِن كَانَ فِي النُّسخَةِ سَمَاعُ شَيخِ شَيخِهِ ، أَوْ مَسْمُوعَهُ عَلَىٰ شَيْخِ شَيْخِهِ ، فَيَحتَاج أَن يَكُونَ لَهُ إِجَازَةٌ عَامَّةٌ مِن شَيخِهِ وَمِثلُهَا مِن شيخِهِ .

(**الثاني : إذا أراد الروايةَ مِن نسخةٍ ليس فيها سماعُه ، ولا هي مقابلةٌ به**) كما هو الأولىٰ في ذلك (**لكنْ سُمِعَتْ علىٰ شيخِه**) الذي سمع هو عليه في نسخةٍ خِلافها (**أو فيها سماعُ شيخِه**) علىٰ الشيخِ الأعلىٰ (**أو**[1] **كتبتْ عن شيخِهِ وسَكَنَتْ نفسُه إليها ، لم يجزْ له الروايةُ منها عندَ عامةِ**

---

(١) في «ص» : «و» .

المحدثينَ) وقطَع به ابن الصبَّاغِ؛ لأنَّه قَد تكونُ فيها روايةٌ ليستْ في نُسخةِ سماعِهِ.

(ورخَّص فيه أيوبُ السَّخْتِيانيُّ ومحمدُ بنُ بكرٍ البُرسانيُّ، قال الخطيبُ[1]: **والذي يُوجِبُه النظرُ)**: التفصيلُ، وهو **(أنَّه متىٰ عَرَفَ أنَّ هذه الأحاديثَ هي التي سَمِعَها من الشيخِ جَازَ له أن يَرْوِيَها)** عَنه **(إذا سَكَنَتْ نفسُه إلىٰ صحتِها وسلامتِها)** وإلَّا فلا.

قال ابنُ الصلاحِ[2]: **(هذا إذا لم يكنْ له إجازةٌ عامةٌ عن شيخِه لمروياتِهِ، أو لهذا الكتابِ، فإن كانت جاز له الروايةُ منها)** مُطلقًا، إذْ ليسَ فيه أكثرُ مِنْ روايةِ تلك الزياداتِ بالإجازةِ **(وله أنْ يقولَ: «حَدَّثنا»، «وأَخْبَرنا»)** من غيرِ بيانٍ للإجازةِ، والأمرُ قريبٌ يتسامح بمِثْله.

(وإن كان في النسخةِ سماعُ شيخِ شيخِه، أو مسموعُه علىٰ شيخِ شيخِه، فيحتاجُ أن يكونَ له إجازةٌ عامةٌ مِن شيخِه، و) يكون لشيخِه إجازةٌ **(مثلُها من شيخِه)**.

* * *

الثَّالِثُ: إِذَا وَجَدَ فِي كِتَابِهِ خِلَافَ حِفظِهِ، فَإِن كَانَ حَفِظَ مِنهُ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَإِن كَانَ حَفِظَ مِن فَم الشَّيخِ، اعتَمَدَ حِفظَهُ إِن لَم يَشُكَّ، وَحَسَنٌ أَن يَجمَعَ، فَيَقُولَ: «حِفظِي كَذَا، وَفِي كِتَابِي

(١) «الكفاية» (ص: ٣٧٧). (٢) «علوم الحديث» (ص: ٢٢٥).

كَذَا». وَإِن خَالَفَهُ غَيرُهُ قَالَ: «حِفظِي كذا، وَقالَ فِيهِ غَيرِي ـ أو فُلانٌ ـ كَذَا».

وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ فِي كِتَابِهِ، وَلا يَذكُرُهُ، فَعَن أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعضِ الشَّافِعِيَّةِ: لا يَجُوزُ رِوَايَتُهُ. وَمَذهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكثَرِ أَصحَابِهِ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّد - جَوَازُهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَشَرطُهُ أَن يَكونَ السَّمَاعُ بِخَطِّهِ أَو خَطٍّ مَن يَثِقُ بِهِ، والكِتَابُ مَصُونٌ يَغلِبُ عَلَىٰ الظَّنِّ سَلامَتُهُ مِنَ التَّغيِيرِ، وَتَسكُنُ إِلَيهِ نَفسُهُ، فَإِن شَكَّ لَم يَجُز.

(**الثالثُ**: **إذا وَجَدَ**) الحافظُ الحديثَ (**في كتابِه خلافَ**) ما في (**حفظِه**، **فإن كان حفِظ منه رَجَعَ إليه**، **وإن كان حَفِظَ مِن فم الشيخ اعتمد حفظَه إنْ لم يَشُكَّ**، **وحسن أن يجمعَ**) بَينهما في روايةٍ (**فيقول**: «**حِفْظِي كذا**، **وفي كتابي كذا**») هكَذا فعَل شُعبةُ وغيرُه.

(**وإنْ خالفه غيرُه**) من الحُفَّاظِ فيما يحفظه (**قال**: «**حِفْظِي كذا**، **وقال فيه غيري - أو فلانٌ - كذا**») فَعلَ ذلك الثوريُّ وغيرُه.

(**وإذا وَجَد سماعَه في كتابِه ولا يذكُرُه**، **فعن أبي حنيفةَ وبعضِ الشافعيةِ**: **لا يجوزُ**) له (**روايتُه**) حتىٰ يَتَذَكَّرَ.

(**ومذهبُ الشافعيِّ وأكثرِ أصحابِه وأبي يوسفَ ومحمد**) بن الحسن (**جوازُها**.

وهو الصحيحُ) لعملِ العُلماء به سلفًا وخَلَفًا ، وبابُ الروايةِ علىٰ التوسعةِ .

(وشرطُه أن يكونَ السماعُ بخطِّه ، أو خَطِّ مَن يَثِقُ به ، والكتابُ مصونٌ) بحيثُ **(يَغْلِبُ علىٰ الظنِّ سلامتُه مِن التغيير ، وتَسْكُنُ[١] إليه نفسُه)** وإن لَم يَذْكُرْ أحاديثَه حديثًا حديثًا **(فإنْ شَكَّ)** فيه **(لم يجزْ)** له الاعتماد عليه ، وكذا إنْ لم يكن الكتابُ بخطِّ ثقةٍ بلا خِلافٍ .

وعبَّر في «الروضة» و«المنهاج» - كأصليهما[٢] - عن الشرطِ[٣] بقوله : «محفوظٌ عِندَه» . فأشعرَ بعدمِ الاكتفاءِ بظنِّ سلامتِهِ[٤] مِنَ التغييرِ .

وتعقَّبه البلقينيُّ[٥] في «التَّصحيح» بأنَّ[٦] المُعتمَدَ عِندَ العُلماءِ قَديمًا وحديثًا العملُ بما يُوجدُ مِن السماعِ والإجازةِ ، مكتوبًا في الطباقِ التي يغلب علىٰ الظنِّ صحَّتُها ، وإن لم يتذكَّرِ[٧] السماع ولا الإجازة ، ولم تكُنِ الطبقةُ محفوظةً عنده . انتهىٰ .

وهذا هو الموافقُ لما هُنا ، وقد مشَىٰ عليه صاحبُ «الحاوي الصغير» فقال : ويُروَىٰ[٨] بخطِّ المحفوظِ ، ولم تكُن الطبقةُ محفوظةً عِندَه .

* * *

(١) في «ص» ، و«م» : «يسكن» ، والمثبت من المطبوع .
(٢) في «م» : «كأصلهما» .
(٣) في «ص» : «الشروط» .
(٤) في «ص» : «سلامة» .
(٥) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٣٠) .
(٦) في «ص» : «فإن» .
(٧) في «ص» : «يتذاكر» .
(٨) في «ص» : «فيروي» .

الرَّابعُ: إن لَم يَكُن عَالِمًا بِالأَلفَاظِ وَمقَاصِدِها، خَبيرًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانيهَا - لَم يَجُز لَهُ الرِّوَايَةُ بِالمَعنَىٰ بِلا خِلافٍ، بَل يَتَعَيَّنُ اللَّفظُ الَّذِي سَمِعهُ، فَإِن كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، فَقَالَت طَائِفَةٌ مِن أصحَابِ الحدِيثِ وَالفِقهِ وَالأُصُولِ: لا يَجُوزُ إلا بِلَفظِهِ، وَجَوَّزَ بَعضُهُم فِي غَيرِ حدِيثِ النَّبيِّ ﷺ، وَلَمْ يُجَوِّز فِيهِ.

وَقَالَ جُمهُورُ السَّلَفِ وَالخَلَفِ مِنَ الطَّوَائفِ: يَجُوزُ بِالمَعنَىٰ فِي جَمِيعِهِ إِذَا قَطَعَ بِأَدَاءِ المَعنَىٰ، وهَذَا فِي غَيرِ المُصَنَّفَاتِ، وَلا يَجُوزُ تَغيِيرُ تَصْنِيفٍ وَإِن كَانَ بِمعنَاهُ.

وَينبَغِي للرَّاوِي بِالمَعنَىٰ أَن يَقُولَ عَقِيبَهُ: «أَو كَمَا قَالَ»، أَو «نَحوَهُ»، «أو «شِبهَهُ»، أَو مَا أَشبَهَ هَذَا مِنَ الألفَاظِ.

وَإِذَا اشتَبَهَت عَلَىٰ القَارِئِ لَفظَةٌ فَحَسَنٌ أَن يَقُولَ بَعدَ قِرَاءَتِهَا - عَلَىٰ الشَّكِّ -: «أَو كَمَا قَالَ»؛ لِتَضَمُّنِهِ إِجَازَةً وَإِذنًا فِي صَوَابِهَا إِذَا بَانَ.

(**الرابعُ: إنْ لم يَكُنْ الراوي عالمًا بالألفاظِ**) ومَدلُولاتِها (**ومقاصدِها، خبيرًا بما يُحيلُ معانيها**) بَصِيرًا بمقادير التفاوتِ بَينهما (**لم يجزْ**[1] **له الروايةُ**) لما سَمِعه (**بالمعنىٰ بلا خلافٍ، بل يتعيَّنُ اللفظُ الذي سَمِعَه، فإنْ**

---

(١) في «ص»: «تجز».

كان عالمًا بذلك ، فقالتْ طائفةٌ مِن أصحابِ الحديثِ والفقهِ والأصولِ : لا يجوزُ إلا بلفظه) وإليه ذَهَبَ ابنُ سيرينَ ، وثَعلبٌ ، وأبو بكرٍ الرازي مِن الحنفية ، ورُوي عنِ ابنِ عُمَرَ .

(وجوَّز بعضُهم في غيرِ حديثِ النبيِّ ﷺ ، ولم يُجَوِّز فيه[(١)] .

وقال جمهورُ السلفِ والخلفِ من الطوائفِ) منهم الأئمةُ الأَربعةُ : **(يجوزُ بالمعنىٰ في جميعِه إذا قَطَعَ بأداءِ المعنىٰ)** لأنَّ ذلك هو الذي تَشْهدُ[(٢)] به أحوالُ الصحابةِ والسَّلفِ ، ويدلُّ عليه روايتُهم للقِصَّةِ الواحدةِ بألفاظٍ مُختلفةٍ .

وقد ورَد في المسألةِ حديثٌ مرفوعٌ ، رواهُ ابنُ مَنْدَه في « معرفة الصحابة » ، والطبرانيُّ في « الكبير »[(٣)] ، من حديثِ عبدِ اللّهِ بن سليمان ابن أُكيمةَ الليثيِّ ، قال : قلتُ : يا رسولَ اللّهِ ، إني أسمعُ مِنكَ الحديثَ لا أستطيعُ أن أُؤدِّيه كما أسمعُ منكَ ؛ يزيدُ حرفًا أو ينقُصُ حرفًا . فقال : **« إذا لم تُحلُّوا حرامًا ولم تُحرِّموا حلالًا وأَصبتُم المعنىٰ فلا بَأسَ »** .

فذُكر ذلك للحَسَنِ ، فقال : لولا هذا ما حَدَّثْنا[(٤)] .

---

(١) هذه الفقرة سقطت من « ص » ، و« م » ، وأثبته من المطبوع .

(٢) في « م » : « يشهد » .

(٣) « المعجم الكبير » (٧/ ١٠٠) .

(٤) هذه الرواية هي رواية ابن منده ، وكذا رواية أبي نعيم في « معرفة الصحابة » (٣/ ١٦٨١) ، والحديث في إسناده اضطراب شديد ، وأدخله الجورقاني في « الأباطيل » (١/ ٩٧ ـ ٩٨) .
=

واستدل الشافعيُّ(١) لذلك بحديثِ: «**أُنْزِلَ القُرآنُ علىٰ سبعةِ أحرفٍ، فاقْرَءوا ما تيسَّرَ مِنْهُ**». قال: فإذا كانَ اللَّهُ برأفتِهِ بخَلْقِهِ أنزل كتابَه علىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، علمًا منه بأنَّ الحفظ قد يَزِلُّ؛ لتحلَّ لهم قِراءَتُهُ وإن اختلفَ لفظُهم فيه، ما لم يكُن في اختلافِهم إحالةُ معنًى، كان ما سِوىٰ كتاب اللَّه أَولىٰ أن يَجوزَ فيه اختلافُ اللفظِ، ما لم يُحِلْ مَعْناهُ.

ورَوَىٰ البيهقيُّ عن مكْحولٍ قال: دخلتُ أنا وأبو الأزهرِ علىٰ واثلةَ بن الأسقع فقلنا له: يا أبا الأسقعِ، حدِّثنا بحديثٍ سمعتَهُ من رسولِ اللَّهِ ﷺ ليسَ فيه وهمٌ ولا تَزَيُّدٌ ولا نسيانٌ. فقال: هل قرأَ أحدٌ منكم من القُرآنِ شَيئًا؟ فقُلنا: نعم، وما نحن له بحافظين جدًّا(٢)، إنَّا لنزيدُ الواوَ والأَلفَ(٣) وننقصُ. قال: فهذا القرآنُ مكتوبٌ بين أَظْهركم(٤) لا تألونه حِفظًا، وأنتُم تزعمون أنَّكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديثَ سمعْناها من رسولِ اللَّهِ ﷺ، عسىٰ أن لا نكون سَمعْناها منه إلا مرةً واحدةً، حَسْبُكم إذا حدَّثْناكم بالحديثِ علىٰ المَعْنىٰ(٥).

= وراجع: «معجم الطبراني الكبير» (٧/ ١٠٠)، و«الإصابة» (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، (٦/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

وسيأتي قريبًا من كلام الزهري نحوه.

(١) «الرسالة» (ص: ٢٧٢ - ٢٧٤).
(٢) سقط من «ص».
(٣) في «ص»: «أو الألف».
(٤) في «ص»: «أظهرهم».
(٥) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٥٤، ٦٥)، و«مسند الشاميين» (١٥١٠)، والحاكم (٣/ ٥٦٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٠٨).

وأسْنَد أيضًا في «المدخلِ» عن جابرِ بن عبدِ اللَّه قال: قال حذيفةُ: إنَّا قومٌ عربٌ، نُردِّدُ الأحاديثَ فَنُقدِّم ونُؤَخِّر.

وأسند أيضًا عن شعيبِ بن الحَبْحَابِ قال: دخلتُ أنا وعبدانُ علىٰ الحسنِ فقلنا: يا أبا سعيدٍ، الرجلُ يُحدِّث بالحديث فيزيدُ فيه أو ينقصُ منه؟ قال: إنَّما الكَذِبُ من تعمد ذلك(١).

وأسنَد أيضًا عن جريرِ بن حازمٍ قال: سمعتُ الحسَنَ يُحدِّث بأحاديثَ، الأصلُ واحدٌ والكلامُ مُختلفٌ(٢).

وأسنَد عنِ ابنِ عونٍ قال: كان الحسَنُ وإبراهيمُ والشَّعبيُّ يأتون بالحديثِ علىٰ المعاني، وكان القاسمُ بنُ محمدٍ وابنُ سِيرينَ ورجاء بنُ حَيوة يُعيدُون الحديثَ علىٰ حُروفه(٣).

وأسنَد عن أبي أُويسٍ قال: سَأَلْنا الزُّهريَّ عن التقديم والتأخيرِ في الحديثِ؟ فقال: إنَّ هذا يجوز في القرآنِ، فكيف به في الحديث! إذا أَصَبتَ معنىٰ الحديثِ فلم تُحِلَّ به حرامًا ولم تُحرِّم به حلالًا فلا بأسَ.

وأسنَد عن سفيان قال: كان عمرو بنُ دينارٍ يُحدِّث بالحديث علىٰ المعنىٰ، وكان إبراهيمُ بنُ مَيسرةَ لا يُحدِّث إلا علىٰ ما سمع(٤).

---

(١) أخرجه: الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣١٤).
(٢) أخرجه: الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣١٢).
(٣) أخرجه: الترمذي في «العلل» (ص: ٧٤٧).
(٤) أخرجه: الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣١١).

وأسنَد عن وكيعٍ قال : إنْ لم يكنِ المعنىٰ وَاسِعًا فقد هَلك الناسُ[١] .

قال شيخُ الإسلامِ : ومِن أقوىٰ حُجَجِهم الإجماعُ علىٰ جوازِ شرحِ الشريعةِ للعَجَم بِلِسَانِها للعارفِ به ، فإذا جاز الإبدال بلغةِ أخرىٰ ، فجوازُه باللغةِ العربيةِ أولىٰ[٢] .

وقيل : إنَّما يجوزُ ذلك للصحابةِ دون غيرهم . وبه جزَم ابنُ العربيِّ في «أحكامِ القرآن» . قال : لأنَّا لو جوَّزْنَاه[٣] لكلِّ أحدٍ لما كُنَّا علىٰ ثقةٍ من الأخذِ بالحديثِ ، والصحابةُ اجتمع فيهم أَمْران ؛ الفصاحةُ والبلاغةُ جِبِلَّةً ، ومشاهدةُ أقوالِ النبيِّ ﷺ وأفعالِهِ ، فأفادتْهم المشاهدةُ عَقْلَ المعنىٰ جُملةً واستيفاءَ المقصدِ كلِّه .

وقيل : يُمنعُ ذلك في حديثِ رسولِ اللَّه ﷺ ، ويَجوزُ في غَيرِهِ . حكَاهُ ابنُ الصلاحِ[٤] ، ورواه البيهقيُّ في «المدخل» عن مالكٍ[٥] .

وروىٰ عنه أيضًا أنَّه كان يَتحفَّظُ مِنَ الباءِ والياءِ والثاءِ في حديثِ رسولِ اللَّه ﷺ .

وروىٰ عنِ الخليلِ بنِ أحمدَ أنَّه قال ذلك أيضًا .

---

(١) رواه : الترمذي في «العلل» (ص : ٧٤٧) .
(٢) سبق إلىٰ ذلك الإمام القرطبي في «تفسيره» (١/ ٤١٣) ، وذكر احتجاج الحسن والشافعي بذلك المعنىٰ .
(٣) في «ص» : «جوزنا» .
(٤) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٦) .
(٥) ورواه عنه الخطيب في «الكفاية» (ص : ٢٨٨) .

واستدلَّ له بقولِهِ: «**رُبَّ مُبَلَّغٍ أوعىٰ مِن سَامِعٍ**»، فإذا رواه بالمعنىٰ فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه.

وقال الماورديُّ: إنْ نسي اللفظَ جازَ؛ لأنه تحمَّل اللفظَ والمعنَىٰ، وعجَز عن أداءِ أحدِهما، فيلزمُهُ أداءُ الآخرِ، لا سيَّما أنَّ تَرْكَه قد يكون كتمًا للأحكامِ. فإن لم يَنْسَه لم يَجُزْ أن يُوردَه بغيرِهِ؛ لأن في كلامِه ﷺ مِنَ الفَصَاحِةِ ما ليسَ في غَيرِهِ.

وقيل: عَكْسُه، وهو الجوازُ لمن يحفظُ اللفظَ؛ ليتمكَّنَ منَ التَّصرُّف فيه دُون مَن نَسِيه.

وقال الخطيبُ[1]: يجوزُ بإزاءِ[2] مُرادفٍ.

وقيل: إنْ كانَ موجبُه عِلمًا جازَ؛ لأنَّ المعوَّلَ علىٰ معناه، ولا يجبُ مراعاةُ اللفظِ، وإن كان عملًا لم يَجُزْ.

وقال القاضي عياضٌ: يَنبغي سدُّ بابِ الروايةِ بالمعنىٰ، لئلا يتسلَّطَ مَن لا يُحسنُ ممن يظنُّ أنه يُحسِنُ، كما وقَع للرواةِ كَثيرًا قديمًا وحديثًا.

وعلىٰ الجوازِ؛ الأَولىٰ إيرادُ الحديثِ بلفظِه دونَ التصرُّفِ فيه، ولا شكَّ في اشتراطِ أنْ لا يكونَ مما تُعُبِّدَ بلفظِهِ.

وقد صرَّح به هنا الزَّركشيُّ، وإليه يُرشِدُ كلامُ العراقيِّ الآتي في إبدالِ «الرسولِ» بـ«النبيِّ» وعكسِهِ.

وعِندي؛ أنَّه يُشترطُ أنْ لا يكونَ مِن جَوامِعِ الكَلِمِ.

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٠٠).

(٢) في «ص»: «بإذاء» بالذال المعجمة.

(وهذا) الخلافُ إنَّما يجري **(في غيرِ المُصنَّفَاتِ، ولا يجوزُ تغييرُ)** شيءٍ من **(تصنيف)** وإبدالُه بلفظٍ آخرَ **(وإنْ كان بمعناه)** قَطْعًا؛ لأنَّ الرواية بالمعنىٰ رَخَّص فيها من رخَّص لِما كان عليهم في ضبطِ الألفاظِ من الحرجِ، وذلك غيرُ موجودٍ فيما اشتملتْ عليه الكتبُ، ولأنَّه إنْ مَلَكَ تغييرَ اللفظِ فليس يملكُ تغييرَ تصنيفِ غيره.

(وينبغي للراوي بالمعنىٰ أنْ يقول عَقِيبَه: «أو كما قال»، «أو نحوَه»، «أو شِبْهَه»، أو ما أشبه هذا من الألفاظِ) وقد كان قومٌ من الصَّحابةِ يَفْعلون ذلك، وهُم أَعلمُ الناسِ بمعاني الكلامِ خوفًا من الزَّلَلِ؛ لِمَعرفتهم بما في الروايةِ بالمعنىٰ مِن الخطر.

روىٰ ابنُ ماجَه وأحمدُ والحاكمُ[1] عنِ ابن مسعودٍ أنَّه قال يومًا: «قال رسولُ اللَّهِ ﷺ»، فاغْرَوْرَقت عَيناهُ وانتَفَخَتْ أَوْداجُهُ، ثم قال: «أو مثله، أو نحوه، أو شبيه به».

وفي «مسندِ الدارميِّ» و«الكفاية»[2] للخطيب عن أبي الدَّرداء: أنَّه كانَ إذا حدَّثَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: «أو نَحْوه، أو شِبْهه».

وروىٰ ابنُ ماجه وأحمدُ[3] عن أنسِ بن مالكٍ: أنه كان إذا حدَّث عن رسولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرغَ قال: «أو كما قال رسولُ اللَّهِ ﷺ».

---

(١) أخرجه: أحمد (١/ ٤٥٢)، وابن ماجه (٢٣)، والحاكم (١/ ١١١).
(٢) «سنن الدارمي» (١/ ٨٣)، و«الكفاية» (ص: ٣١٠).
(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٤)، و«مسند أحمد» (٣/ ٢٠٥).

(**وإذا اشتبهتْ**[1] **علىٰ القارئِ لفظةٌ فحسنٌ أنْ يقولَ بعدَ قراءتها علىٰ الشَّكِّ : «أو كما قال»** . **لتضمنِه إجازةً**) مِن الشيخ (**وإذنًا في**) روايةِ (**صوابِها**) عنه (**إذا بَانَ**[2]) .

قال ابنُ الصلاحِ[3] : ثُم لا يُشترطُ إفرادُ ذلك في الإجازةِ كما تقدَّم قريبًا .

* * *

الخَامِسُ : اختلفَ العُلَمَاءُ فِي رِوَايَةِ بَعضِ الحَديثِ الوَاحِدِ دُونَ بَعض : فَمَنَعهُ بعضُهُم مُطلَقًا ، بِنَاءً عَلَىٰ مَنع الرِّوَايَةِ بِالمَعنَىٰ ، وَمَنَعَهُ بَعضُهُم مَعَ تَجوِيزِهَا بِالمَعنَىٰ ، إِذَا لَم يَكُن رَوَاهُ هُوَ أَو غَيرُهُ بِتَمَامِهِ قَبلَ هَذَا ، وَجَوَّزَهُ بَعضُهُم مُطلَقًا .

وَالصَّحِيحُ التَّفصِيلُ وَجَوَازُهُ مِنَ العَارِفِ إِذَا كَانَ مَا تَرَكَهُ غَيرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَا رَوَاهُ ، بِحَيثُ لا يَختَلُّ البَيَانُ ، وَلا تَختَلِفُ الدَّلالَةُ بِتَركِهِ ، وَسَوَاءٌ جَوَّزنَاهَا بِالمَعنَىٰ أَم لا ، رَوَاه قَبلُ تَامًّا أَم لا .

هَذَا إِنِ ارتفَعَت مَنزِلَتُهُ عَنِ التُّهمَةِ ، فَأَمَّا من رَوَاهُ تَامًّا ، فَخَافَ إِن رَوَاهُ ثَانيًا نَاقِصًا أَن يُتَّهَمَ بِزِيَادَةٍ أَوَّلًا ، أَو نِسيَانٍ ؛ بِالغَفلَةِ وَقِلَّةِ ضَبْطِهِ ثانيًا - فلا يَجُوزُ لَهُ النُّقصَانُ ثَانيًا وَلا ابتدَاءً إِن تَعَيَّنَ عَلَيهِ .

---

(١) في «ص» : «اشتبه» .
(٢) في «ص» : «أبان» .
(٣) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٧) .

وَأَمَّا تَقطِيعُ المُصَنِّفِ الحدِيثَ فِي الأبوابِ : فهُوَ إلىٰ الجَوازِ أَقرَبُ .

قَالَ الشَّيخُ : وَلا يَخلُو مِن كَرَاهَةٍ ، وَمَا أَظُنُّهُ يُوَافَقُ عَلَيهِ .

(**الخامسُ : اختلف العلماءُ في روايةِ بعضِ الحديثِ الواحدِ**[١] **دونَ بعضٍ**) وهو المسمَّىٰ باختصارِ الحديثِ (**فمنعه بعضُهم مطلقًا بناءً علىٰ منعِ الروايةِ بالمعنىٰ ، ومنعه بعضُهم مع تجويزِها بالمعنىٰ إذا لم يَكُنْ رواه هو أو غيرُه بتمامِه قبلَ هذا**) وإنْ رواه هو مرةً أُخْرَىٰ أو غيرُه علىٰ التمامِ جازَ (**وجَوَّزَه بعضُهم مطلقًا**) .

قيل : وينبغي تقييدُه بما إذا لم يكن المحذوفُ متعلقًا بالمَأتِيِّ به تَعلُّقًا يُخِلُّ بالمعنىٰ حذفُه ؛ كالاستثناءِ ، والشَّرْطِ ، والغايةِ ، ونحوِ ذلك ، والأمر كذلك ؛ فقد حَكَىٰ الصَّفيُّ الهِنْديُّ الاتفاقَ علىٰ المنعِ حِينئذٍ .

(**والصحيح : التفصيل**) وهو المنعُ من غيرِ العالمِ (**وجوازُه مِن العارفِ إذا كان ما تَرَكَه**) مُتميِّزًا عَمَّا نقَله (**غيرَ متعلقٍ بما رواه بحيثُ لا يختلُّ البيانُ ولا تختلفُ الدلالةُ**) فيما نَقَلَهُ (**بتركِه** .

و) علىٰ هذا يجوزُ ذلك (**سواءٌ جوَّزْناها بالمعنىٰ ، أم لا**) سواء (**رواه قبلُ تامًّا أم لا**) لأنَّ ذلك بمنزلةِ خَبَرَيْنِ مُنْفَصِلين .

وقد روىٰ البيهقيُّ في «المدخل» عنِ ابنِ المباركِ قال : علَّمنا سفيانُ اختصارَ الحديثِ .

---

(١) سقط من «ص» .

(**هذا ؛ إن ارتفعتْ منزلتُه عن التهمةِ ، فأمَّا مَن رواه**) مرَّةً (**تامًّا ، فخاف إنْ رواه ثانيًا ناقصًا أن يُتهمَ بزيادةٍ**) فيما رواه (**أَوَّلًا ، أو نسيانٍ بالغفلة وقلة ضبطه**) فيما روَاه (**ثانيًا ، فلا يجوزُ له النقصانُ ثانيًا ولا ابتداءً إنْ تَعيَّنَ عليه**) أداءُ تمامِه ، لئلا يخرجَ بذلك باقيه عن حيِّزِ الاحتجاج به .

قال سليمٌ : فإنْ رواه أوَّلًا ناقصًا ، ثم أرادَ روايتَهُ تامًّا ، وكان ممَّن يُتَّهم بالزيادةِ ، كان ذلك عُذرًا له في تَركِها وكِتْمانِها .

(**وأما تقطيعُ المصنِّفِ الحديثَ**) الواحدَ (**في الأبوابِ**) بحسَبِ الاحتجاج به في المسائلِ ، كلُّ مسألةٍ علىٰ حدةٍ (**فهو إلىٰ الجواز أقربُ**) ومِنَ المنعِ أبعدُ.

(**قال الشيخُ**) ابنُ الصلاحِ (**ولا يخلو مِن كراهةٍ**) .

وعن أحمدَ : يَنبغي أنْ لا يفعلَ[1] ؛ حكاهُ عنه الخلَّالُ .

قال المصنِّفُ (**وما أظنُّه يوافقُ عليه**) فقد فَعَله الأئمةُ ؛ مالكٌ والبخاريُّ وأبو داود والنسائيُّ وغَيرُهم .

● **تَنبيــه :**

قال البلقينيُّ[2] : يجوزُ حذفُ زيادةٍ مشكوكٍ فيها بلا خلافٍ ، وكان

---

(١) في «الكفاية» (ص : ٢٩٤ - ٢٩٥) ما يدل علىٰ أن أحمد فَعَلَه وجوزه .
وفي «الفتح» لابن رجب (١/ ٤٧٦ - ٤٧٧) عن الخلال ، أنه قال : «إنما كره أحمد الاختصار الذي يُخِلُّ بالمعنىٰ ، لا أصل اختصار الحديث» .

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٣٧) .

مالكٌ يفعلُهُ كَثيرًا تورُّعًا، بل كانَ يقطعُ إسنادَ الحديثِ إذا شكَّ في وَصْلِه[١].

---

(١) ومن أمثلته في «صحيح البخاري»:
روىٰ البخاري (١/ ٥٤١ فتح) حديث خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولابنه علي: انطلقا إلىٰ أبي سعيد فاسمعا من حديثه ـ الحديث، وفيه: قصة بناء المسجد، وفيه: «**ويح عمارٍ تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلىٰ الجنة، ويدعونه إلىٰ النار**».
قال الحافظ ابن حجر:
«اعلم أن هذه الزيادة [يعني: تقتله الفئة الباغية] لم يذكرها الحميدي في «الجمع»، وقال: إن البخاري لم يذكرها أصلًا، وكذا قال أبو مسعود. قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمدًا. قال: وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث».
قال الحافظ:
«ويظهر لي أن البخاري حذفها عمدًا؛ وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ، فدل علىٰ أنها في هذه الرواية مدرجة، والرواية التي بينت ذلك ليست علي شرط البخاري، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، فذكر الحديث في بناء المسجد، وحملهم لبنة لبنة، وفيه: فقال أبو سعيد: فحدثني أصحابي ـ ولم أسمعه من رسول اللَّه ﷺ ـ أنه قال: «**يا ابن سمية! تقتلك الفئة الباغية**». وابن سمية، هو عمار، وسمية اسم أمه.
وهذا الإسناد علىٰ شرط مسلم، وقد عيَّن أبو سعيد من حدثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: حدثني من هو خير مني أبو قتادة ـ فذكره. فاقتصر البخاري علىٰ القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دالٌّ علىٰ دقة فهمه وتبحره في الاطلاع علىٰ علل الأحاديث» اهـ.
وراجع «دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩)، و«البداية» لابن كثير (٣/ ٢١٧)، و«المنتخب من العلل للخلال» (ص٢٢٣ ـ ٢٢٤ بتحقيقي).

قال : ومحلُّ [١] ذلك زيادةٌ لا تعلُّق للمذكورِ بها ، فإن تعلَّق ذَكَرَها مَع الشَّكِّ ؛ كَحَديثِ العَرايا في خَمسةِ أوسُقٍ، أو دُونَ خَمسةِ أَوسُقٍ .

● فَائِــدَةٌ :

يَجوزُ في كِتابَةِ الأطرافِ الاكتفاءُ ببعضِ الحديثِ مُطلقًا ، وإنْ لَم يُفِدْ .

* * *

السَّادِسُ : يَنْبَغِي أَلَّا يَروِيَ بِقِرَاءَةِ لَحَّانٍ أَو مُصَحِّفٍ ، وَعَلَىٰ طَالِبِ الحَدِيثِ أَن يَتَعلَّمَ مِنَ النَّحوِ وَاللُّغَةِ مَا يَسلَمُ بِهِ مِنَ اللَّحنِ والتَّحْرِيفِ ، وَطَرِيقُهُ فِي السَّلاَمَةِ مِنَ التَّصحِيفِ الأخذُ مِن أفوَاهِ أهلِ المَعرِفَةِ وَالتَّحقيقِ ، وَإِذَا وقَعَ فِي رِوَايتِهِ لَحنٌ أو تحرِيفٌ ، فَقَد قَالَ ابنُ سِيرِينَ ، وَابنُ سَخبَرَةَ : يَروِيهِ كَمَا سَمِعَهُ .

والصَّوابُ وَقولُ الأكثَرِينَ : يَروِيهِ عَلَىٰ الصَّواب .

وَأَمَّا إِصلاحُهُ فِي الكِتَابِ : فَجَوَّزَهُ بَعْضُهُم ، والصَّوابُ تقريرُهُ فِي الأصلِ عَلَىٰ حَالِهِ مَع التَّضبِيبِ عَليهِ وَبيانِ الصَّوَابِ فِي الحَاشِيَةِ ، ثُمَّ الأولَىٰ عِندَ السَّمَاعِ أَن يَقرَأَهُ عَلَىٰ الصَّوابِ ، ثُمَّ يَقُولَ : «فِي رِوَايَتِنَا - أو عِندَ شَيخِنَا ، أَو مِن طريقِ فُلانٍ - كذا» ، وَلَهُ أن يَقرَأَ مَا فِي الأصلِ ، ثُمَّ يَذكُرَ الصَّوَابَ ، وَأَحسَنُ الإصلاحِ مَا جَاءَ فِي رِوايَةٍ أَو حَدِيثٍ آخَرَ .

---

(١) في «ص» : «يحتمل» .

وَإن كَانَ الإصلاحُ بِزيادَةِ سَاقِطٍ، فَإن لَم يُغَايِر مَعنَىٰ الأصل، فَهُوَ عَلَىٰ مَا سَبَقَ، فَإن غَايَرَ تَأكَّدَ الحُكمُ بِذِكرِ الأصلِ مَقرُونًا بِالبيَانِ، فَإن عَلِمَ أنَّ بَعضَ الرُّواةِ أسقطَهُ وَحدَهُ، فَلَهُ - أيضًا - أَن يُلحِقَهُ فِي نَفسِ الكِتَابِ معَ كَلِمَة: «يَعنِي»، هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ شَيخَهُ رَوَاهُ عَلَىٰ الخَطَإِ، فأَمَّا إِن رَواهُ فِي كِتَابِ نَفْسِهِ، وَغَلَبَ عَلَىٰ ظَنِّهِ أَنَّهُ مِنْ كِتَابِهِ لا مِنْ شَيْخِهِ، فَيَتَّجِهُ إِصْلاحُهُ فِي كِتَابِهِ وَرِوَايَتِهِ؛ كَمَا إِذَا دَرَس مِن كِتابِهِ بَعضُ الإِسنَادِ أوِ المَتنِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ استِدرَاكُهُ مِن كِتابِ غَيرِهِ إِذَا عَرَفَ صِحَّتَهُ وَسكَنَت نَفسُهُ إِلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ؛ كَذَا قَالَهُ أهلُ التَّحقيقِ، وَمَنَعَهُ بَعضُهُم، وَبَيَانُهُ حَالَ الرِّوايَةِ أولَىٰ، وَهَذَا الحُكمُ فِي استِثبَاتِ الحَافِظِ مَا شكَّ فِيهِ مِن كِتَابِ غَيرِهِ أَو حِفظِهِ، فَإن وَجَدَ فِي كِتَابِهِ كَلِمَةً غَيرَ مَضبُوطَةٍ أشكَلَت عَلَيهِ، جَازَ أَن يَسأَلَ عَنهَا العُلَمَاءَ بِهَا، وَيروِيهَا عَلَىٰ مَا يُخبِرُونَهُ.

(**السادسُ: ينبغي**) للشيخِ (**أن لا يرويَ**[1]) حديثَه (**بقراءة**[2] **لَحَّان أو مُصَحِّفٍ**) فقد قالَ الأصمعيُّ: إنَّ أخوفَ ما أخافُ علىٰ طالبِ العِلم - إذا لم يعرفِ النحوَ - أن يدخلَ في جُملةِ قَولِ النبي ﷺ: «**مَن كذبَ عليَّ فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعدَهُ من النَّارِ**»؛ لأنَّه لم يَكُنْ يلحَنُ، فمهما رَويتَ عنه ولحنتَ فيه كَذَبتَ عليه.

---

(١) في «ص»: «يرىٰ».

(٢) في «ص»: «يقرؤه».

وشكا سيبويه حماد بن سلمة إلىٰ الخليلِ، فقال: سألتُه عن حديثِ هشامِ بن عُروةَ عن أبيه في[(١)] رجلٍ رعُف، فَانْتَهرني وقال: أَخْطأتَ، إنما هو رعَف - بفتح العينِ. فقال الخليلُ: صَدَقَ، أتلقىٰ بهذا الكلامِ أبا أسامةَ[(٢)].

(وعلىٰ طالبِ الحديثِ أن يتعلَّمَ مِنَ النحوِ واللغةِ ما يَسْلَمُ به مِن اللَّحْنِ والتحريف).

روىٰ الخطيبُ[(٣)] عن شُعبةَ قال: مَن طلبَ الحديثَ ولم يُبْصِرِ العربيةَ كمثلِ رجلٍ عليه بُرْنُسٌ وليس له رأسٌ.

وروىٰ أيضًا عن حماد بن سَلمة[(٤)] قال: مَثَلُ الذي يَطْلُبُ الحديثَ ولا يعرفُ النحوَ مَثَلُ الحِمارِ عليه مخلاةٌ ولا شعيرَ فيها.

وروىٰ الخليلي في «الإرشادِ»[(٥)] عن العبَّاسِ بن المغيرةِ بن عبد الرحمنِ، عن أبيه، قال: جاء عبدُ العزيز الدراورديُّ في جماعةٍ إلىٰ أَبي لِيَعْرضوا عليه كتابًا، فقرأ لهم الدَّرَاورديُّ، وكان رَدِيء اللسانِ

---

(١) في «م»: «عن».

(٢) كذا في «ص»، و«م»: «أبا أسامة»، وأيضًا في «شرح الألفية» للعراقي (٢/ ١٧٥)، وهو مرجع السيوطي في الغالب، لكن في «الجامع» للخطيب (٢/ ٧٢): «أبا سلمة» وهذه هي كنية حماد بن سلمة. فاللّٰه أعلم.
وراجع: «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٩٥).

(٣) «الجامع» (٢/ ٢٦).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٧).

(٥) «الإرشاد» (٢/ ٣٠٢).

يَلْحَنُ، فقال أبي : وَيْحَكَ يا دراوردي ! أنتَ كُنتَ إلىٰ إصلاحِ لِسانِكَ قبلَ النظرِ في هذا الشأنِ أحوجَ منك إلىٰ غير ذلك .

(**وطريقه في السلامةِ من التصحيفِ : الأخذُ من أفواهِ أهلِ المعرفةِ والتحقيقِ**) والضبط عنهم، لا من بطون الكتب .

(**وإذا وقعَ في روايتِهِ لحنٌ أو تحريفٌ، فقد قال ابنُ سيرينَ، و**) عبد اللَّه (**بنُ سَخْبَرَةَ**) و أبو مَعْمَرٍ، وأبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلامٍ - فيما رواه البيهقيُّ عنهما - : (**يرويه**) علىٰ الخطإِ (**كما سَمِعه**) .

قال ابنُ الصلاحِ[1] : وهذا غلوٌّ في اتباع اللفظِ والمنعِ مِنَ الروايةِ بالمَعْنىٰ .

(**والصوابُ وقولُ الأكثرينَ**)، منهم : ابنُ المُبارَكِ، والأوزاعيُّ، والشعبيُّ، والقاسمُ بنُ محمدٍ، وعطاءٌ، وهمَّامٌ، والنضرُ بنُ شُميلٍ : أنَّه (**يَرْوِيه علىٰ الصواب**) لا سيما في اللَّحنِ الذي لا يَختلفُ المعنىٰ به .

واختارَ ابنُ عبدِ السلامِ تَرْكَ الخطإِ والصَّوابِ أيضًا، حكَاه عنه ابنُ دقيقِ العيدِ[2]، أما الصوابُ فلأنه لم يُسْمَعْ كذلك، وأمَّا الخطأُ فلأنَّ النبي ﷺ لم يَقُلْهُ كذلك .

(**وأما إصلاحُه في الكتابِ**) وتغيير ما وقع فيهِ (**فَجَوَّزه بعضُهم**) أيضًا .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٢٩) . (٢) «الاقتراح» (ص : ٢٩٤ ، ٢٩٥) .

(والصوابُ : تقريرهُ في الأصلِ علىٰ حالِهِ مع التضبيبِ عليه ، وبيانِ الصوابِ في الحاشيةِ) كما تقدَّم ؛ فإن ذلك أجمعُ للمصلحةِ وأنْفَىٰ للمفْسدةِ ، وقَد يأتي مَن يظهرُ له وَجْه صِحَّتِهِ ، ولو فُتِحَ بابُ التغيير لجسر[١] عليه مَنْ ليس بأهلٍ .

(ثم الأولىٰ عندَ السماعِ أنْ يقرأَه) أَوَّلًا **(علىٰ الصوابِ ، ثم يقول)** : «وقع **(في روايتِنا ، أو عندَ شيخِنا ، أو مِن طريقِ فلانٍ كذا)** ، **وله أَن يقرأَ ما في الأصلِ)** أوَّلًا **(ثم يذكرَ الصوابَ)** وإنَّما كان الأوَّل أَوْلىٰ ، كَيلا يتقوَّلَ علىٰ رسولِ اللَّه ﷺ ما لم يَقُلْ .

(وأحسنُ الإصلاحِ) أنْ يكونَ **(ما جاء في روايةٍ)** أُخرىٰ **(أو حديثٍ آخَرَ)** فإنَّ ذاكرَه آمنٌ مِنَ التقولِ المذكورِ .

(وإن كان الإصلاحُ بزيادةِ ساقط) مِن الأصلِ **(فإن لم يغايرْ معنىٰ الأصلِ فهو علىٰ ما سبق)** كذا عبَّر ابنُ الصلاحِ أيضًا .

وعبارةُ العراقيِّ[٢] : فلا بأسَ بإلحاقِه في الأصلِ مِن غيرِ تَنبيهٍ علىٰ سُقوطِهِ ، بأنْ يعلمَ أنَّه سقطَ في الكتابة ، كلفظةِ «ابن» في النَّسَبِ ، وكحرفٍ لا يَختلفُ المعنىٰ به .

وقد سأل أبو داود أحمدَ بنَ حَنبلٍ فقال : وجدتُ في كتابي : «حجاج عن جريج» يجوزُ لي أن أصلحَه «ابن جُريجٍ»؟ قال : أرجو أنْ يكون هذا لا بأسَ به[٣] .

---

(١) في «ص» : «يجسر» . (٢) «التبصرة» (٢/١٧٨) .

(٣) أخرجه : الخطيب في «الكفاية» (ص : ٣٦٩ ، ٣٧٠) .

وقيلَ لمالكٍ : أرأيتَ حديثَ النبيِّ ﷺ يُزادُ فيه الواوُ والألِفُ ، والمعنىٰ واحدٌ؟ فقال : أرجو أن يكونَ خفيفًا[١] .

(**فإن غايرَ**) الساقطُ معنىً ما وقع في الأصل (**تأكَّد الحكمُ بذكرِ الأصلِ مقرونًا بالبيان**) لِما سقطَ (**فإن عَلِم أن بعضَ الرواةِ**) له (**أسقطه وحده**) وأنَّ مَن فوقه من الرواةِ أتىٰ به (**فله أيضًا أن يُلْحِقَه في نفس الكتاب مع كلمةِ «يَعْنِي»**) قَبله ، كما فَعَل الخطيبُ إذْ روَىٰ عن أبي عُمر ابنِ مَهْديٍّ ، عن المحامليِّ ، بسندِه إلي عُروةَ ، عن عَمْرَةَ ، يعني : عن عائشة ، قالتْ : كان رسولُ اللّهِ ﷺ يُدني إليَّ رأسَه فأُرَجِّلُهُ .

قال الخطيبُ : كان في أَصْلِ ابن مهدي «عن عَمْرَة قالتْ : كان» . فألحقْنَا فيه[٢] ذِكْرَ عائشةَ ؛ إذْ لم يكن مِنه بُدٌّ ، وعَلِمنا أن المحامليَّ كذلك روَاه ، وإنَّما سَقَط مِن كِتابِ شيخِنا ، وقُلنا له فيه : «يَعْني» ؛ لأنَّ ابنَ مَهْديٍّ لم يَقُلْ لنا ذلك . قال : وهكذَا رأيتُ غيرَ واحدٍ من شُيوخِنا يفعل في مِثلِ هذا .

ثم روىٰ عن وكيعٍ قال : أنا أَستعينُ في الحديثِ بـ«يَعْني»[٣] .

(**هذا إذا عَلِم أَنَّ شيخَه رواهُ**) له (**علىٰ الخطإِ ، فأمَّا إنْ رواه في كتابِ نفسِهِ ، وغَلَب علىٰ ظنِّه أنه**) أي : السَّقطَ (**مِن كتابِهِ لا من شَيخِهِ ، فَيَتَّجِهُ**) حينئذٍ (**إصلاحُهُ في كتابِهِ ، و**) في (**روايته**) عند تحديثِهِ ، كما تقدَّم عن أبي داود .

---

(١) أخرجه : ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (ص : ١٣٣ ، ١٣٤) .

(٢) في «ص» : «به» .

(٣) «الكفاية» (ص : ٣٧١ ، ٣٧٢) .

(**كما إذا دَرَسَ من كتابِهِ بعضُ الإسنادِ أو المتنِ**) بتقطُّعٍ أو بَلَلٍ أو نَحوِهِ (**فإنَّه يجوزُ**) له (**استدراكُهُ من كتابِ غيرِه إذا عَرَف صِحَّتَهُ**) ووَثِقَ به ، بأنْ يكونَ أَخَذَهُ عن شيخِهِ وهو ثقةٌ (**وسَكَنَتْ نَفسُه إلىٰ أن ذلك هو الساقطُ ؛ كذا قاله أهلُ التحقيقِ**) وممَّن فعَله : نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ .

(**ومَنَعَهُ بعضُهم**) وإنْ كان معروفًا محفوظًا ، نقَله الخطيبُ عن أبي مُحمدِ بن ماسي[(١)] .

(**وبيانُهُ حالَ الروايةِ أولىٰ**) ؛ قاله الخطيبُ .

(**وهذا الحكمُ**) جارٍ (**في استثباتِ الحافظِ ما شَكَّ فيه مِن كتابٍ**) ثقةٍ (**غيرِهِ أو حِفْظِه**) كما رُوِي عن أبي عَوانة وأَحمدَ وغيرِهما ، ويحسُن أنْ يبيِّنَ مَن ثَبَّتَه ، كما فعلَ يزيدُ بنُ هارونَ وغيرُهُ .

ففي «مسندِ أحمد»[(٢)] : حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ ، أنا عاصمٌ بالكوفة فلم أَكْتُبْهُ ، فسمعتُ شعبةَ يُحدِّث به فعرفته به ، عن عاصم ، عن عبدِ اللَّه ابن سرجس ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا سافرَ قال : «**اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ مِنْ وَعْثاءِ السَّفَرِ**» .

وفي غير «المسندِ» : عن يزيدَ ، أنا عاصمٌ ، وثَبَّتني فيه شُعبةُ .

فإنْ بَيَّنَ أَصْلَ التثبتِ دُون مَن ثَبَّته فلا بأسَ ؛ فَعَلَه أبو داود في «سُننه»[(٣)] عقب حديثِ الحَكَمِ بن حَزْنٍ ، فقال : «ثبَّتني في شيءٍ منهُ بعضُ أَصحابِنا» .

---

(١) «الكفاية» (ص : ٣٧٣) . (٢) (٥/ ٨٢) .
(٣) «السنن» (١٠٩٦) .

(فإنْ وَجَدَ في كتابِهِ كَلِمةً) مِن غريبِ العربيةِ **(غيرَ مضبوطةٍ أَشْكَلَتْ عليه، جازَ أنْ يسألَ عنها العلماءَ بها، ويرويَها علىٰ ما يُخْبِرُونَه**[1]**)** به، فَعلَ ذلك أحمدُ وإسحاقُ وغيرهما.

ورویٰ الخطيبُ عن عفَّانَ بنِ مسلمٍ[2] أنَّه كان يَجِيءُ إلىٰ الأَخفشِ، وأصحابِ النَّحوِ يعرضُ عليهم الحديثَ يُعْرِبُهُ.

* * *

السَّابعُ: إِذَا كَانَ الحَدِيثُ عِندَهُ عَنِ اثنينِ أَو أَكثَرَ، وَاتَّفَقَا فِي المَعنَىٰ دُونَ اللَّفظِ - فَلَهُ جَمعُهُمَا فِي الإِسنَادِ، ثُمَّ يَسُوقُ الحَدِيثَ عَلَىٰ لَفظِ أَحَدِهِما، فيقُولُ: «أَنَا فُلانٌ وَفُلانٌ، وَاللَّفْظُ لِفُلانٍ - أَو وَهَذَا لَفظُ فُلانٍ - قَالَ - أَو قَالا -: أَنَا فُلانٌ» وَنَحوَهُ مِنَ العِبَارَاتِ. وَلِمُسلِمٍ فِي صَحِيحِهِ عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ: كَقولِهِ: «حدَّثَنَا أَبُو بَكرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ، كِلاهُمَا عِن أَبِي خَالِدٍ، قَالَ أَبُو بَكرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنِ الأعمَشِ» فَظَاهِرُهُ: أَنَّ اللَّفظَ لأَبِي بَكرٍ. فَإِن لَم يَخُصَّ فَقَالَ: «أَخبرَنَا فُلانٌ وَفُلانٌ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفظِ قَالاَ -: ثَنَا فُلانٌ» - جَازَ عَلَىٰ جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِالمَعْنَىٰ، فَإِن لَم يقُل: «تَقَارَبَا» فَلا بَأسَ بِهِ عَلَىٰ جَوازِ الرِّوَايَةِ بِالمَعنَىٰ، وَإِن كَانَ قَد عِيبَ بِهِ البُخَارِيُّ أَو غَيرُهُ.

---

(١) في «ص»: «يجيزونه».

(٢) في «ص»، و«م»: «سلمة»، والتصويب من «الكفاية» (ص: ٣٧٤).

وَإِذَا سَمِعَ مِن جَمَاعَةٍ مُصَنَّفًا ، فَقَابَلَ نُسخَتَهُ بِأَصلِ بَعضِهم ، ثُمَّ رَوَاهُ عَنهُم ، وَقَالَ : «اللَّفظُ لِفُلانٍ» ، فَيَحتَمِلُ جَوَازُهُ وَمَنعُهُ .

(**السابعُ : إذا كان الحديثُ عندَه عن اثنينِ أو أكثرَ**) مِنَ الشيوخِ[1] (**واتَّفَقَا في المعنىٰ دونَ اللفظِ ، فله جمعُهما**) أو جَمْعُهُم (**في الإسنادِ**) مُسمَّينَ (**ثم يسوقُ الحديثَ علىٰ لفظِ**) روايةِ (**أحدِهما ، فيقولُ : «أنا فلانٌ وفلانٌ ، واللفظُ لفلانٍ» ، أو «هذا لفظُ فلانٍ»**) .

وله أن يَخُصَّ فعلَ القولِ مَن له اللفظُ ، وأنْ يأتيَ به لهما فيقول - بَعْدَما تقدَّمَ - (**«قال أو قالا : أنا فلانٌ» و نَحوَه من العباراتِ**) .

(**ولمسلمٍ في «صحيحِه»**[2] **عبارةٌ حسنةٌ**) أَفْصحُ ممَّا تقدَّم (**كقولِهِ : «حدَّثنا أبو بكر**) ابنُ أبي شيبةَ (**وأبو سعيد**) الأشجُّ (**كلاهما ، عن أبي خالدِ ، قال أبو بكرٍ : حَدَّثنا أبو خالدِ ، عن الأعمشِ» ، فظاهرُهُ**) حيثُ أعادَه ثانيًا (**أنَّ اللفظَ لأبي بكرٍ**) .

قال العراقيُّ[3] : ويَحتملُ أنَّه أعادَه لبيانِ التصريحِ بالتحديثِ ، وأنَّ الأشجَّ لم يُصرِّحْ .

(**فإنْ لم يَخُصَّ**) أحدَهما بِنِسْبَةِ اللفظِ إليه ، بَلْ أَتَىٰ ببعضِ لفظِ هذا وبعضِ لفظِ الآخرِ (**فقال : «أَخْبَرنا فلانٌ وفلانٌ وتقاربا في اللفظِ»**) أو «والمعنىٰ واحدٌ» (**قالا : ثنا فلانٌ» . جازَ علىٰ جوازِ الروايةِ بالمعنىٰ**) دُونَ ما إذا لم يُجوِّزها .

---

(١) في «م» : «شيوخه» .
(٢) «صحيح مسلم» (٢/ ١٣٣) .
(٣) «التبصرة» (٢/ ١٨٤ ، ١٨٥) .

قال ابنُ الصلاحِ[١] : وقولُ أبي داود : «ثنا مسَدَّدٌ وأبو توبةَ المَعْنَىٰ ، قالا : حدَّثنا أبو الأحوص» . يَحتملُ أنْ يكونَ مِن قبيل الأول ، فيكون اللفظُ لمسدَّدٍ ، ويُوافقُه أبو توبة في المعنىٰ ، ويَحتملُ أنْ يكونَ مِن قبيل الثاني ، فلا يكونُ أوردَ لَفْظَ أحدِهما خاصَّةً ، بَل رواه عنهما بالمعنىٰ .

قال : وهذا الاحتمالُ يقربُ في قولِ مسلم : «المعْنىٰ واحدٌ»[٢] .

(فإنْ لم يَقُلْ) أيضًا «تقَارَبا» ولا شِبْهَه **(فلا بأسَ به)** أيضًا **(علىٰ جوازِ الروايةِ بالمعنىٰ ، وإنْ كان قد عِيب به البخاريُّ أو غَيرُهُ .**

وإذا سَمِعَ من جماعةٍ) كتابًا **(مصنَّفًا ، فقابل نسخَته بأصلِ بعضِهم)**

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٣٣) .

(٢) كذا نسب السيوطي هذا القول إلىٰ مسلم ، عازيًا ذلك لابن الصلاح ، والذي في «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٣٣) عزوه لأبي داود ، قال ابن الصلاح بعدما نقله عنه السيوطي مختصرًا :

«وهذا الاحتمال يقرب في قوله : حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسىٰ بن إسماعيل - المعنىٰ واحد - ، قالا : حدثنا أبان» .

فقول ابن الصلاح : «قوله» ، الضمير فيه عائد علىٰ أبي داود ، لا علىٰ مسلم ، ولعله وقع في نسخة السيوطي من كتاب ابن الصلاح سقط ، فلما جاء ذكر «مسلم بن إبراهيم» - وهو : الفراهيدي - ظنه السيوطي مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» .

أو لعله لما ذكر مسلم بن الحجاج قبله اشتبه علىٰ السيوطي علىٰ من يعود الضمير في «قوله» ، فحمله علىٰ مسلم بن الحجاج .

ثم إن مسلمًا لا يعرف بهذا الصنيع في كتابه «الصحيح» ، بخلاف أبي داود ، فهو يستعمله كثيرًا ، وموضع هذا المثال بعينه في «السنن» في الحديث برقم (٢٦٥٩) ، حديث : **«من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله»** - الحديث .

دون الباقي (**ثم رواه عنهم**) كُلِّهم (**وقال: «اللفظُ لفلانٍ»**) المقابَلِ بأصْلِهِ (**فيَحتمِلُ جوازُهُ**) كالأوَّلِ؛ لأنَّ ما أوردَهُ قد سَمِعَهُ بنصِّه ممَّن يذكرُ أنَّهُ بلفظِهِ[١]، (و) يَحتمِلُ (**منعُهُ**) لأنه لا علمَ عِنده بكيفيةِ روايةِ الآخَرِين حتىٰ يخبرَ عنها، بخلافِ ما سَبق؛ فإنَّه اطَّلع فيه علىٰ موافقة المعنىٰ. قاله[٢] ابنُ الصلاحِ[٣].

وحكَاه أيضًا العراقيُّ[٤] ولم يرجِّح شيئًا مِنَ الاحتمالينِ.

وقال البدرُ ابنُ جَماعة في «المنهل الروي»[٥]: يَحتملُ تفصيلًا آخرَ، وهو: النظرُ إلىٰ الطُّرُقِ، فإنْ كانتْ متباينةً بأحاديثَ مستقلةٍ لم يَجُزْ، وإن كان تفاوتُها[٦] في ألفاظٍ، أو لُغاتٍ، أو اختلافِ ضبطٍ، جازَ.

* * *

الثَّامِنُ: لَيسَ لَهُ أَن يَزِيدَ فِي نَسَبِ غَيرِ شَيخِهِ أَو صِفَتِهِ إِلَّا أَن يميز، فَيَقُولَ: «هُوَ ابنُ فُلانٍ، الفُلانِيُّ»، أَو «يَعنِي: ابنَ فُلانٍ»، وَنَحوَهُ. فَإِن ذَكَرَ شَيخُهُ نَسَبَ شَيخِهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ، ثُمَّ اقتَصَرَ فِي بَاقِي أَحَادِيثِ الكِتَابِ عَلَىٰ اسمِهِ أَو بَعضِ نَسَبِهِ - فَقَد حَكَىٰ الخَطِيبُ عَن أَكثَرِ العُلَمَاءِ جَوَازَ رِوَايَتِهِ تِلكَ الأَحَادِيثَ مَفصُولةً عَنِ الأَوَّلِ، مُستَوفِيًا نَسَبَ شَيخِ شَيخِهِ. وَعن بَعضِهِم: الأَولَىٰ أَن يَقُولَ: «يَعنِي: ابنَ فُلانٍ». وعَن عَلِيٍّ

(١) في «ص»: «لفظه».
(٢) في «م»: «قال».
(٣) «علوم الحديث» (ص: ٢٣٣).
(٤) «التبصرة» (٢/ ١٨٥، ١٨٦).
(٥) (ص: ١٠٢).
(٦) في «ص»: «تفاوتهما».

ابنِ المَدِينِيِّ وَغيرِهِ يَقُولُ: «حَدَّثَنِي شَيخِي أَنَّ فُلانَ ابنَ فُلانٍ حَدَّثَهُ»، وَعَن بَعضِهِم: «أَنَا فُلانٌ هُوَ ابنُ فُلانٍ»، واستَحَبَّهُ الخَطِيبُ، وَكُلُّهُ جَائِزٌ، وَأولاهُ: «هُوَ ابنُ فُلانٍ»، أَو «يَعنِي: ابنَ فُلانٍ»، ثُمَّ قَولُهُ: «أَنَّ فلانَ ابنَ فُلانٍ»، ثُمَّ أَن يَذكُرَهُ بِكَمَالِهِ مِن غَيرِ فَصلٍ.

(الثامنُ: ليس له أن يَزيدَ في نسبِ غيرِ شيخِهِ) من رجالِ الإسنادِ (أو صفتِهِ) مُدْرِجًا ذلك حيث[1] اقتصرَ شيخُهُ علىٰ بَعضِهِ (إلا أن يميز[2] فيقول) مثلًا («هو ابنُ فلانٍ الفلانيُّ»، أو «يعني ابنَ فلانٍ»، ونحوه) فيجوزُ[3]، فَعَل ذلك أحمدُ وغيرُهُ.

(فإن ذكَرَ شيخُه نَسَبَ شيخِهِ) بتمامِهِ (في أولِ حديثٍ، ثم اقتصرَ في باقي أحاديثِ الكتابِ علىٰ اسمهِ، أو بعضِ نسبِهِ، فقد حكَىٰ الخطيبُ[4] عن أكثرِ العلماءِ جوازَ روايتِهِ تلكَ الأحاديثَ مفصولةً عن) الحديثِ (الأولِ، مستوفيًا نَسَبَ شيخِ شيخِهِ.

و) حَكَىٰ (عن بعضِهم) أنَّ (الأولىٰ) فيه أيضًا (أنْ يقولَ: «يعني ابنَ فلانٍ».

و) حكَىٰ (عن عليِّ بنِ المدينيِّ وغيرِه) - كشيخِهِ أبي بكرٍ الأصبهانيِّ الحافظِ - أنَّه (يقولُ: «حَدَّثَني شيخي أنَّ فلانَ ابنَ فلانٍ حَدَّثه».

---

(١) في «م»: «بحيث».
(٢) في «ص»: «يميزه».
(٣) في «م»: «فجوَّز».
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٢٣).

و) حكَىٰ (عن بعضِهم) أنه يقول: (أنا فلان، هو ابنُ فلانٍ.

واستَحَبَّهُ) أي هذا الأخيرَ (الخطيبُ) لأن لفظَ «أنَّ» استعملها قومٌ في الإجازةِ كما تقدَّم.

قال ابنُ الصلاحِ[1]: (وكلُّه جائزٌ، وأَوْلاه): أن يقول: (هو ابنُ فلانٍ، أو يعني ابنَ فلانٍ، ثُم) بعدَه: (قولُهُ: «أَنَّ فلانَ ابنَ فلانٍ»، ثُمَّ) بَعدَه (أن يذكرَهُ بكمالِهِ من غيرِ فصْلٍ).

● تنبيــهٌ:

قال في «الاقتراح»: ومِن الممنوعِ أيضًا أن يزيدَ تاريخَ السماعِ إذا لم يذكُرْه الشيخُ، أو يقول: «بقراءةِ فلانٍ» أو«بتخريجِ فلانٍ». حيثُ لم يَذكُرْه.

* * *

التَّاسِعُ: جَرَتِ العَادَةُ بِحَذفِ «قَالَ» وَنَحوِهِ بَينَ رِجَالِ الإِسنَادِ خَطًّا، وَيَنبَغِي للقَارِئُ اللَّفظُ بِهَا، وَإِذَا كَانَ فِيهِ: «قُرِئَ عَلَىٰ فُلانٍ أخبَرَكَ فُلانٌ»، أَو «قُرِئَ عَلَىٰ فُلانٍ ثَنَا فُلانٌ» - فَليَقُل القَارِئُ فِي الأَوَّلِ «قِيلَ لَهُ: أَخبَرَكَ فُلانٌ»، وفِي الثَّانِي «قال: ثَنَا فُلانٌ». وَإِذَا تَكَرَّرَ لفظُ «قَالَ» كَقَولِهِ: «حدَّثَنَا صالِحٌ، قَالَ: قَالَ الشَّعبِيُّ»، فَإِنَّهُم يَحذِفُونَ أَحَدَهُمَا خَطًّا، فليَلفِظ بِهِمَا القَارِئُ، وَلَو تَرَكَ القَارِئُ «قَالَ» فِي هَذَا كُلِّهِ فَقَد أَخطَأَ، وَالظَّاهِرُ صِحَّةُ السَّمَاعِ.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢٣٥).

(**التاسعُ : جَرَت العادةُ بحذفِ «قال» ونحوِهِ بينَ رجالِ الإسنادِ خطًّا**) اختصارًا (**وينبغي للقارئِ اللَّفظُ بها**) عبارةُ ابنِ الصلاحِ : ولابدَّ من ذِكْرِهِ حالَ القراءةِ .

(**وإذا كان فيه «قُرِئَ على فلانٍ أخبرك فلانٌ» ، أو «قُرِئَ على فلانٍ ثنا فلانٌ» ، فليقل القارئ في الأولِ : «قيل له أخبرك فلانٌ» ، وفي الثاني : «قال ثنا فلانٌ»**) .

قال ابنُ الصلاحِ : وقد جَاء هذا مصرحًا به خطًّا[1] .

قلتُ : ويَنبغي أنْ يُقالَ في «قرأتُ على فلانٍ» : «قلتُ له : أَخبَرَكَ فلانٌ» .

(**وإذا تكرر لفظُ «قال» كقولِهِ :**) أي : البخاري (**«حدثنا صالح**) بن حيَّان ، (**قال : قال**) عامرٌ (**الشعبيُّ» . فإنهم يحذفون أحدهما خطًّا**) ، وهي الأولىٰ فيما يَظهرُ ، (**فليلفظْ بهما القارئُ**) جميعًا .

قال المصنِّفُ – مِن زِيادتِهِ – : (**ولو تَرَكَ القارئُ «قال» في هذا كلِّه فقد أخطأ ، والظاهرُ صحةُ السماعِ**) لأنَّ حذفَ القولِ جائزٌ اختصارًا ، جاءَ به القرآنُ العظيمُ ، وكذا قال ابنُ الصلاحِ[2] أيضًا في «فتاويه» معبرًا بـ«الأظهرِ» .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٣٥ ، ٢٣٦) .
(٢) «فتاوىٰ ابن الصلاح» (ص : ٤٥ ، ٤٦) .

قال العراقيُّ[١] : وقد كان بعضُ أئمةِ العربيةِ وهو العلامة شهابُ الدِّينِ عبدُ اللطيف بن المرحل يُنكرُ اشتراطَ المُحدِّثين التلفُّظَ[٢] بـ«قال» في أثناءِ السَّندِ، وما أَدرِي ما وجهُ إنكارِهِ؛ لأنَّ الأصلَ هو الفصلُ بين كلامي المتكلِّمَيْنِ للتمييزِ بينهما، وحيث لم يفصلْ فهو مُضمَرٌ، والإضمارُ خلافُ الأصلِ.

قلت: وجهُ ذلك في غاية الظهور؛ لأنَّ «أخبرنا» و«حدَّثنا» بمعنىٰ «قال لنا»، إذْ «حدَّث» بمعنىٰ «قال»، و«نا» بمعنىٰ «لنا»، فقوله: «حدَّثنا فلانٌ، حدَّثنا فلانٌ» معناه: «قال لنا فلانٌ: قال لنا فلانٌ» وهذا واضحٌ لا إشكالَ فيه.

وقد ظَهرَ لي هذا الجوابُ وأنا في أوائلِ الطلبِ، فعرضتُهُ لبعضِ المُدَرِّسين فلم يهتد لفهمِهِ، لجَهْلِهِ بالعربيةِ، ثم رأيتُهُ بعدَ نحوِ عشرِ[٣] سِنين منقولًا عن شيخِ الإسلامِ، وأنَّهُ كان ينصرُ هذا القولَ ويُرجِّحه، ثم وقفتُ عليه بخطِّه، فللَّه[٤] الحمدُ.

● **تنبيــهٌ:**

مما يُحذَفُ في الخطِّ أيضًا - لا في اللفظِ - لفظُ: «أنَّه»؛ كحديثِ البخاريِّ: عن عطاءِ بن أَبي ميمونةَ، سَمعَ أنسَ بنَ مالكٍ. أي: أنه سمع.

---

(١) «التبصرة» (٢/ ١٥٥).

(٢) في «ص»: «اللفظ».

(٣) في «ص»: «عشرين».

(٤) في «ص»: «وللَّه».

قال ابنُ حَجرٍ في «شرحه»[١] : لفظُ[٢] «أنه» تُحذَفُ في الخطِّ عُرفًا .

* * *

العَاشِرُ : النُّسَخُ وَالأَجزَاءُ المُشتَمِلَةُ عَلَىٰ أحَادِيث بإِسنَادٍ وَاحِدٍ كَنُسخَةِ هَمَّامٍ عَن أبِي هُرَيرَةَ - مِنهُم مَن يُجَدِّدُ الإِسنَادَ أَوَّلَ كُلِّ حَدِيثٍ ، وَهُوَ أَحوَطُ . وَمِنهُم مَن يَكتَفِي بِهِ فِي أوَّلِ حَدِيثٍ ، أَو أَوَّل كُلِّ مَجلِسٍ ، وَيُدرِجُ البَاقِي عَلَيهِ قَائِلًا فِي كُلِّ حَديثٍ : «وبِالإِسنَادِ» أَو «وَبِهِ» ، وَهُوَ الأَغلَبُ .

فَمَن سَمِعَ هَكَذَا ، فَأَرَادَ رِوَايَةَ غَيرِ الأَوَّلِ بِإِسنَادِهِ ، جَازَ عِندَ الأَكثَرِينَ ، وَمنَعَهُ أَبُو إِسحاقَ الإِسفَرَائينيُّ وَغيرُهُ .

فَعَلَىٰ هَذَا ، طَرِيقُهُ أَن يُبَيِّنَ ؛ كَقَولِ مُسلِمٍ : ثنَا مُحَمَّدُ بنُ رَافِعٍ ، ثنَا عَبدُ الرَّزَّاقِ ، أَنَا مَعمَرٌ عَن هَمَّامٍ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثنَا أَبُو هُرَيرَةَ - وذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنهَا : وقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ : «إنَّ أدنَىٰ مَقعَدِ أحَدِكُم في الجنة» - الحَدِيثَ ، وَكَذَا فَعَلَهُ كَثِيرٌ مِنَ المُؤَلِّفِينَ .

وَأَمَّا إِعَادَةُ بَعض الإِسنَاد آخِرَ الكِتَابِ ، فَلا يَرفَعُ هَذَا الخِلافَ ، إِلَّا أَنَّهُ يُفِيدُ الاحتِيَاط وَإِجَازَةً بَالِغَةً مِن أعلَىٰ أَنوَاعِهَا .

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٢٥٢) .

(٢) في «ص» : «لفظة» .

(**العاشرُ : النُّسَخُ**) المشهورة (**والأجزاءُ المشتملةُ علىٰ أحاديثَ بإسنادٍ واحدٍ ، كنسخةِ هَمَّام**) بن منبه (**عن أبي هُريرةَ**) رواية عبد الرزَّاق عن معمرٍ عنه .

(**منهم مَن يجددُ الإسناد**) فيَذكرُهُ (**أول كلِّ حديثٍ**) مِنها (**وهو أحوطُ**) وأكثرُ ما يُوجَد في الأُصولِ القديمةِ ، وأوجَبهُ بعضُهم .

(**ومنهم مَنْ يكتفي به في أولِ حديثٍ**) منها (**أو أول**[1] **كلِّ مجلسٍ**) من سماعها (**ويُدْرِجُ الباقي عليه قائلًا في كلِّ حديثٍ**) بعدَ الحديثِ الأوَّلِ («**وبالإسناد**» ، **أو** «**وبه**» ، **وهو الأغلبُ**) الأكثرُ .

(**فمن سَمِع هكذا فأراد روايةَ غيرِ الأولِ**) مُفردًا عنه (**بإسنادِهِ ، جازَ**) له ذلك (**عندَ الأكثرينَ**)، مِنهم : وكيعٌ وابنُ معينٍ والإسماعيليُّ ؛ لأنَّ المعطوفَ له حُكم المعطوفِ عليه ، وهو بمثابةِ تقطيعِ المتنِ الواحدِ في أبوابٍ بإسنادِهِ المذكورِ في أوَّله .

(**ومَنَعَهُ**) الأستاذُ (**أبو إسحاقَ الإسفرائينيُّ وغيرُهُ**) كبعضِ أهلِ الحديثِ ، رَأَوْا ذلك تدليسًا .

(**فعلىٰ هذا ؛ طريقهُ : أنْ يبينَ**) ويَحكِي ذلك ، وهو علىٰ الأوَّلِ أَحسنُ .

(**كقولِ مسلمٍ**)[2] في الروايةِ من نُسخةِ هَمامٍ : (**ثَنا محمدُ بنُ رافعٍ ، ثنا عبدُ الرزاقِ ، أنا معمر عن همام**) بنِ مُنَبِّهٍ ، بكسرِ الموحَّدة المشدَّدةِ

---

(١) في «ص» : «وأول» .

(٢) «صحيح مسلم» (١/ ١١٤) .

(قال : هذا ما حدَّثنا أبو هريرةَ ، وذكرَ أحاديثَ منها : وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : «**إنَّ أَدْنىٰ مَقعدِ أحدِكُمْ في الجَنَّةِ**» **الحديث)** .

واطَّردَ لمسلمٍ ذلك (**وكذا فَعَلَهُ كثيرٌ مِن المؤلفينَ**) .

وأمَّا البُخاريُّ فإنَّه لم يَسلُكْ قاعدةً مطردةً ، فتارةً يذكرُ أوَّل حديثٍ في النُّسخةِ ، ويَعطِفُ عليه الحديثَ الذي ساق الإسنادَ لأجْلِهِ .

كقولِهِ[1] في «الطهارةِ» : ثنا أبو اليَمانِ ، أنا شُعيبٌ ، ثنا أبو الزِّنادِ ، عن الأعرجِ ، أنَّه سمِعَ أبا هريرَةَ ، أنَّه سمعَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول : «**نحنُ الآخِرُونَ السَّابِقونَ**» . وقال : «**لا يَبُولَنَّ أحدُكم في الماءِ الدائِمِ**» الحديث .

فأَشْكَلَ علىٰ قومٍ ذِكْرُهُ «**نَحنُ الآخِرونَ السَّابِقُونَ**» في هذا البابِ ، وليس مرادُهُ إلا ما ذكَرْنَاهُ ، وتارةً يَقتصرُ علىٰ الحديثِ الذي يُريدُه ، وكأنَّهُ أرادَ بيانَ أنَّ كلًّا من الأمرينِ جائزٌ .

(**وأما إعادةُ بعضِ**) المُحدِّثينَ[2] (**الإسناد آخرَ الكِتابِ**) أو الجزءِ[3] (**فلا يرفعُ هذا الخلافَ**) الذي يمنعُ إفرادَ كُلِّ حديثٍ بذلك الإسنادِ عِند رِوايتها ؛ لكونه لا يقعُ مُتَّصلًا بواحدٍ منها .

(**إلا أنه يفيدُ الاحتياط ، و**) يتَضَمَّنُ (**إجازةً بالغةً من أعلىٰ أنواعِها**) .

قلتُ : ويُفيدُ سماعَه لمن لم يَسْمَعْهُ أولًا .

* * *

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٦٨ ، ٦٩) .

(٢) في «م» : «من المحدثين» .

(٣) في «ص» : «الخبر» .

الحَادِي عَشَرَ: إِذَا قَدَّمَ المَتنَ: كـ«قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَذَا»، أَو المَتنَ وَأَخَّرَ الإِسنَادَ: كَ «رَوَىٰ نَافِعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا»، ثُمَّ يَقُولُ: «أَخبرَنَا بِهِ فُلانٌ عَن فُلانٍ» حَتَّىٰ يَتَّصِلَ - صَحَّ وَكَانَ مُتَّصِلًا، فَلَو أَرَادَ من سَمِعَهُ هَكَذَا تَقدِيمَ جَمِيع الإِسنَادِ، فَجَوَّزَهُ بَعضُهُم، ويَنبَغِي فِيهِ خِلافٌ كَتقدِيمِ بَعض المَتنِ عَلَىٰ بَعضٍ؛ بِنَاءً عَلَىٰ مَنعِ الرِّوَايَةِ بِالمَعنَىٰ.

وَلَو رَوَىٰ حَديثًا بِإِسنَادٍ، ثُمَّ أَتبَعَهُ بإِسنَاد آخر، وقَالَ فِي آخِرِهِ: «مِثلَهُ»، فَأَرَادَ السَّامِعُ رِوَايَةَ المَتنِ بِالإِسنَادِ الثَّانِي - فَالأَظهَرُ مَنعُهُ، وَهُوَ قَولُ شُعبَةَ، وَأَجَازَهُ الثَّورِيُّ وَابنُ مَعِينٍ إِذَا كَانَ مُتَحَفِّظًا مُمَيِّزًا بَينَ الأَلفَاظِ، وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِن العُلَمَاءِ إِذَا رَوَىٰ أَحَدُهُم مِثلَ هَذَا ذَكَرَ الإِسنَادَ، ثُمَّ قَالَ: «مِثلَ حدِيثٍ قَبلَهُ مَتنُهُ كَذَا»، وَاختَارَ الخَطِيبُ هَذَا.

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: «نَحوَهُ»، فَأَجَازَهُ الثَّورِيُّ، وَمنَعَهُ شُعبَةُ وَابنُ مَعِينٍ.

قَالَ الخَطِيبُ: فَرقُ ابنِ مَعِينٍ بَينَ «مِثلَهُ» و«نَحوَهُ» يَصِحُّ عَلَىٰ مَنعِ الرِّوَايَةِ بِالمَعنَىٰ، فَأَمَّا عَلَىٰ جَوَازِها فلا فَرقَ. قالَ الحَاكِمُ: يَلزَمُ الحَدِيثي مِنَ الإِتقَانِ أَن يُفَرِّقَ بَينَ «مِثلَهُ» و«نَحوَهُ»؛ فَلاَ

يَحِل أَن يَقُولَ: «مِثلَهُ» إِلَّا إِذَا اتَّفَقَا فِي اللَّفظِ، وَيَحِلُّ «نَحوَهُ» إِذَا كَانَ بِمعنَاهُ.

(**الحادي عشر: إذا قدَّم**) الرَّاوي (**المتنَ**) علىٰ الإسنادِ (كـ«**قال رسولُ اللَّهِ ﷺ كذا**») ثم يذكُرُ الإسنادَ بعدَهُ (**أو المتنَ وأَخَّرَ الإسنادَ**) من أعلىٰ (كـ«**رَوَىٰ نافعٌ، عن ابن عمرَ، عن النبيِّ ﷺ كذا**»، **ثم يقولُ**: «**أخبرنا به فلانٌ، عن فلان**»، **حتىٰ يتصلَ**) بما قدَّمه (**صحَّ وكان متصلًا**.

فلو أراد مَن سَمِعَه هكذا تقديمَ جميعِ الإسنادِ) بأنْ يبدأَ به أولًا، ثم يذكُرَ المَتْنَ (**فَجوَّزَهُ بعضُهم**) أي: أهل الحديثِ مِن المتقدِّمين.

قال المصنِّفُ في «الإرشادِ»: وهو الصَّحِيحُ.

قال ابنُ الصلاحِ[(١)]: (**وينبغي**) أنْ يكونَ (**فيه خلافٌ، كتقديم**[(٢)] **بعضِ المتنِ علىٰ بعضٍ**) أي كالخلافِ فيهِ؛ فإن الخطيبَ حكَىٰ فيه المَنْعَ (**بناءً علىٰ منعِ الروايةِ بالمعنىٰ**) والجوازَ علىٰ جوازِها.

قال البلقينيُّ[(٣)]: وهذا التخريج ممنوعٌ، والفَرْقُ: أنَّ تقديمَ بعضِ الألفاظِ علىٰ بعضٍ يُؤدِّي إلىٰ الإخلالِ بالمقصودِ في العطفِ وعَودِ

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢٣٧).

(٢) في «ص»، و«م»: «لتقديم»؛ خطأ.

وكلام ابن الصلاح في «المقدمة» (ص٢٣٧).

(٣) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٣٥١).

الضميرِ ، ونحوِ ذلكَ ، بخلافِ تقديمِ السَّندِ كلِّهِ أو بَعْضِهِ ، فلذلكَ جازَ فيه ولم يتخرَّجْ علىٰ الخلافِ . انتهىٰ .

قلتُ : والمسألةُ المَبْنِيُّ عليها أشارَ إليها المصنِّفُ - كابنِ الصلاحِ - ، ولم يُفْرِدَاها بالكلام عليها ، وقد عقَدَ الرامهرمزيُّ[(١)] لذلك بابًا ، فحكَىٰ عَنِ الحسنِ والشعبيِّ وعبيدةَ وإبراهيمَ وأبي نَضْرة الجوازَ إذا لم يغيِّر المعنىٰ .

قال المصنِّفُ[(٢)] : وينبغي القطعُ بِهِ إذا لم يكن للمقدَّم ارتباطٌ بالمُؤخَّر .

● **فائـــدة :**

قال شيخُ الإسلامِ : تقديمُ الحديثِ علىٰ السَّندِ يقعُ لابنِ خزيمة إذا كان في السَّند مَن فيه مقالٌ ، فيبتدئ به ، ثُمَّ بعدَ الفراغِ يذكُر السَّندَ .

قال : وقد صرَّح ابنُ خُزيمةَ بأنَّ مَن رَواهُ علىٰ غيرِ ذلكَ الوجهِ لا يكون في حِلٍّ منه ، فحينئذٍ يَنبغي أنْ يمنعَ هذا ولو جوَّزنا الروايةَ بالمعنىٰ .

(**ولو رَوَىٰ حديثًا بإسنادٍ**) له (**ثم أَتْبَعَهُ بإسنادٍ آخَرَ**) وحذَف مَتنَهُ إحالةً علىٰ المتنِ الأوَّلِ (**وقال في آخرِهِ : «مثلَهُ»** . **فأراد السامعُ**) لذلك منه (**روايةَ المتنِ**) الأوَّلِ (**بالإسنادِ الثاني**) فقط (**فالأظهرُ مَنْعُهُ ، وهو قولُ شعبةَ ، وأجازه**) سُفيانُ (**الثوريُّ ، وابنُ معينٍ ، إذا كانَ**) الراوي

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ٥٤١) .
(٢) مقدمة «شرح مسلم» (١/ ٣٧) .

(متحفظًا[١]) ضابطًا (مميزًا بينَ الألفاظِ) ومَنَعَاه[٢]، إن لم يكُنْ كذلك.

(وكان جماعةٌ من العلماءِ إذا رَوَىٰ أحدهُم مثلَ هذا ذَكَر الإسنادَ، ثم قال: «مثلَ حديثٍ قبلَهُ متنُهُ كذا». واختار الخطيبُ[٣] هذا.

وأما إذا قال: «نحوَه». فأجازهُ الثوريُّ) أيضًا كَ«مِثْله» (ومَنَعَهُ شعبةُ) وقال: هو شَكٌّ، بَلْ هو أَولىٰ مِنَ المنعِ في «مِثْله» (وابنُ معينٍ) أيضًا، وإنْ جوَّزه في «مِثْله».

(قال الخطيبُ[٤]: فَرْقُ ابنِ معينٍ بينَ «مثله» و«نحوه» يَصِحُّ علىٰ منعِ الروايةِ بالمعنىٰ، فأما علىٰ جوازِها فلا فَرقَ.

قال الحاكمُ)[٥]: إنَّ مما (يلزمُ الحديثيَّ من) الضبط و(الإتقانِ أن يفرِّقَ بينَ «مثله» و«نحوه»، فلا يحلُّ أنْ يقولَ: «مثله» إلا إذا) علم أنَّهما (اتَّفَقَا في اللفظِ، ويَحِلُّ) أن يقولَ: («نحوه» إذا كان بمعناه).

* * *

الثَّانِي عَشَرَ: إِذَا ذَكَرَ الإِسنَادَ وَبَعضَ المَتنِ، ثُمَّ قَالَ: «وَذَكَرَ الحَدِيثَ»، فَأَرَادَ السَّامِعُ رِوَايتَهُ بِكَمَالِهِ، فَهُوَ أَولَىٰ بِالمَنعِ مِن «مِثلَهُ» و«نَحوَهُ»، فَمَنَعَهُ الأُستَاذُ أَبُو إِسحَاقَ، وَأَجَازَهُ الإِسمَاعِيلِيُّ إِذَا عَرَفَ المُحَدِّثُ وَالسَّامِعُ ذَلِكَ الحَدِيثَ، وَالاحتِيَاطُ أَن يَقتَصِرَ عَلَىٰ المَذكُورِ، ثُمَّ يَقُولَ: «قَالَ: «وذكَرَ

(١) في «ص»: «محتفظًا».
(٢) في «ص»: «ومعناه».
(٣) «الكفاية» (ص: ٣١٩).
(٤) «الكفاية» (ص: ٣٢٠ – ٣٢١).
(٥) «سؤالات السجزي» (ص: ١٢٨ – ١٢٩).

الحَدِيثَ» ، وَهُوَ هَكَذَا» وَيَسُوقُهُ بِكَمَالِهِ ، وَإِذَا جُوِّزَ إِطلاقهُ ، فَالتَّحقِيقُ : أَنَّهُ بِطَرِيقِ الإِجَازَةِ القَوِيَّةِ فِيمَا لَمْ يَذكُرهُ الشَّيخُ . وَلا يَفتَقِرُ إِلَىٰ إِفرَادِهِ بِالإِجَازَةِ .

(الثاني عشر : إذا ذَكَر الإسنادَ وبعضَ المتنِ ، ثم قال : «وذَكَر **الحديثَ**») ولم يُتمَّهُ ، أو قال : «بطولِهِ» ، أو : «الحديثَ» وأضمر : «وذكر» (**فأرادَ السامعُ روايتَهُ**) عنه (**بكمالِهِ ، فهو أولىٰ بالمنعِ مِن**) مسألةِ («**مثله**» و«**نحوه**») السابقةِ .

لأنَّه إذا مُنعَ هناك مع أنَّه قد ساقَ فيها جميعَ المتنِ قبل ذلك بإسنادٍ آخَرَ ، فَلأَنْ[1] يُمنع هنا ولم يَسُقْ[2] إلا بعضَ الحديثِ من بابِ أولىٰ ، وبذلك جَزَمَ قومٌ .

(**فَمَنَعَهُ الأستاذُ أبو إسحاقَ**) الإسفرائينيُّ (**وأجازهُ الإسماعيليُّ إذا عَرَفَ المحدثُ والسامعُ ذلك الحديث**) .

قال : (**والاحتياطُ أن يقتصرَ علىٰ المذكورِ ، ثم يقول : «قال : وذَكَر الحديثَ ، وهو هكذا»**) أو «وتمامه كذا» (**ويسوقَهُ بكمالِهِ**) .

وفصَّل ابنُ كثيرٍ[3] فقال : إنْ كان سمع الحديثَ المشارَ إليه قبل ذلك علىٰ الشيخِ في ذلك المجلسِ أو غيرِهِ جازَ ، وإلا فلا .

(**وإذا جُوِّزَ إطلاقُهُ ، فالتحقيقُ أنَّه بطريقِ الإجازةِ القويةِ**) الأكيدة من

---

(١) في «ص» : «فلا» .
(٢) في «ص» : «يسبق» .
(٣) «اختصار علوم الحديث» (ص : ١٢٦) .

جهات عديدة (**فيما لم يذكره الشيخ**) فجاز لهذا - مع كون[1] أوَّله سَماعًا - إدراجُ الباقي عليه (**ولا يفتقرُ إلىٰ إفرادِهِ بالإجازةِ**).

* * *

الثَّالِثَ عَشَرَ: قَالَ الشَّيخُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَغيِيرُ: «قَالَ النَّبِي ﷺ» إِلىٰ: «قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ»، وَلا عَكسُهُ، وَإِن جَازَتِ الرِّوَايَةُ بِالمعنَىٰ لاختِلافِهِ. وَالصَّوابُ - وَاللَّه أعلمُ - جَوَازهُ، لأَنَّهُ لا يَختَلِفُ بِهِ هُنَا مَعنًى، وَهُوَ مَذهَبُ أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ، وحَمَادِ بنِ سَلَمَةَ، وَالخَطِيبِ.

(**الثالثَ عشَرَ: قال الشيخُ**) ابنُ الصلاحِ[2]: (**الظاهرُ أنه لا يجوزُ تغييرُ «قال النبيُّ ﷺ» إلىٰ «قال رسولُ اللَّه ﷺ»، ولا عكسُهُ، وإن جازت الروايةُ بالمعنىٰ**).

وكان أحمدُ[3] إذا كان في الكتابِ «عن النبي ﷺ»، وقال المحدِّثُ: «رسول اللَّه». ضَرَبَ وكَتَبَ: «رسول اللَّه».

وعلَّل ابنُ الصلاح ذلك (**لاختلافه**) أي: اختلافِ مَعنىٰ «النبيِّ» و«الرسولِ»؛ لأنَّ الرسولَ مَن أُوحِي إليه للتبليغِ، والنبيَّ مَن أُوحي إليه للعملِ فقط.

قال المصنِّفُ: (**والصوابُ - واللَّهُ أعلمُ - جوازُهُ؛ لأنَّه**) وإن اختلفَ

---

(١) في «ص»: «كونه».

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٢٣٩).

(٣) «الكفاية» (ص: ٣٦٠).

معناهُ في الأصل (**لا يختلفُ به هنا معنًى**) إذِ المقصودُ نِسْبَةُ القولِ لقائلهِ، وذلك حاصلٌ بكلٍّ مِنَ الوصفين[١].

(**وهذا مذهبُ أحمدَ بنِ حنبلٍ**) كما سألَه ابنُهُ صالحٌ[٢] عنه، فقال: أَرْجُو أنْ لا يكونَ به بأسٌ. وما تقدَّم عنه محمولٌ علىٰ استحبابِ اتباعِ اللفظِ دُونَ اللُّزومِ (**وحمادِ بنِ سلمةَ، والخطيبِ**).

وبعضُهم استدلَّ للمنع بحديثِ البراءِ بنِ عَازبٍ في الدُّعاء عِندَ النومِ، وفيه «**ونَبِيِّكَ الذِي أَرْسَلتَ**». فأعاده علىٰ النبيِّ ﷺ فقال: «ورسولِكَ الذي أرْسَلتَ». فقال: «**لا؛ ونَبِيِّكَ الَّذي أَرْسَلتَ**».

قال العراقيُّ[٣]: ولا دليلَ فيه؛ لأنَّ ألفاظَ الأذكارِ تَوقِيفيَّةٌ، ورُبَّما كان في اللفظِ سرٌّ لا يَحصلُ بِغَيرِهِ، ولعلَّه أرادَ أنْ يجمعَ بين اللفظين في موضعٍ واحدٍ.

قال: والصوابُ ما قالَهُ النوويُّ. وكذا قالَ البلقينيُّ[٤].

وقال البدرُ ابنُ **جماعة**[٥]: لو قيل: يجوزُ تغييرُ «النبيِّ» إلىٰ «الرسولِ»، ولا يجوزُ عَكْسُهُ لما بَعُدَ؛ لأن في «الرسولِ» مَعنًى زائدًا علىٰ «النبيِّ».

***

الرَّابعَ عَشَرَ: إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِهِ بَعضُ الوَهنِ، فَعلَيهِ بَيَانُهُ حَالَ

(١) في «ص»: «الموضعين».
(٢) «الكفاية» (ص: ٣٦٠).
(٣) «التبصرة» (٢/ ١٩٥).
(٤) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٣٥٦).
(٥) «المنهل الروي» (ص: ١٠٤).

الرِّوَايَةِ، وَمِنهُ: إِذَا حَدَّثَهُ مِن حِفظِهِ فِي المُذَاكَرَاةِ فليَقُل: «حَدَّثَنَا فِي المُذَاكَرَةِ»؛ كَمَا فَعَلَهُ الأئمَّةُ. وَمَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنهُمُ الحَملَ عَنهُم حَالَ المُذَاكَرَةِ.

وَإِذَا كَانَ الحَدِيثُ عَن ثِقَةٍ وَمَجرُوحٍ أَو ثِقَتَينِ، فالأولَىٰ أن يَذكُرَهُمَا، فَإِنِ اقتَصَرَ عَلَىٰ ثِقَةٍ فِيهِمَا لَم يَحرُم.

وَإِذَا سَمِعَ بَعضَ حَدِيثٍ مِن شَيخٍ، وَبَعضَهُ مِن آخَرَ، فَرَوَىٰ جُملَتَهُ عَنهُمَا مُبَيِّنًا أَنَّ بعضَهُ عَن أحدِهِمَا، وَبَعضَهُ عَنِ الآخَرِ - جَازَ، ثُمَّ يَصِيرُ كُلُّ جُزءٍ مِنهُ كَأَنَّهُ رَوَاهُ عَن أَحَدِهِمَا مُبهمًا؛ فَلاَ يُحتَجُّ بِشَيءٍ منهُ إِن كَانَ فِيهِمَا مَجرُوحٌ، وَيَجِبُ ذِكرُهُمَا جَمِيعًا مُبَيِّنًا أَنَّ عَن أَحَدِهِمَا بَعضَهُ وَعَنِ الآخَرِ بَعضَهُ.

(**الرابعَ عشر: إذا كان في سماعه بعضُ الوهن**) أي الضعفِ (**فعليه بيانُه**[١] **حالَ الروايةِ**) فإنَّ في إغفالِهِ نوعًا من التدليسِ، وذلك كأن يسمع مِن غيرِ أصلٍ، أو يحدث هو أو الشيخُ وقتَ القراءةِ، أو حصَلَ[٢] نومٌ أو نَسْخٌ، أو سمع بقراءةِ مُصَحِّفٍ أو لَحَّانٍ، أو كان التسميعُ بخطِّ مَنْ فيه نظرٌ.

(**ومِنْه: إذا حدَّثَهُ مِن حِفظِهِ في المذاكرةِ**) لِتساهُلِهم فِيها (**فليقلْ: «حَدَّثَنا في المذاكرةِ»**) ونحوه (**كما فَعَلهُ الأئمةُ**.

---

(١) في «ص»: «بيان».

(٢) في «ص»: «وحصل».

ومنعَ جماعةٌ منهم) كابنِ مهديٍّ ، وابنِ المباركِ ، وأبي زرعة (**الحملَ عنهم حالَ المذاكرةِ**) لتساهُلِهم فيها ؛ ولأنَّ الحفظَ خوَّانٌ .

وامتنعَ جماعةٌ من روايةِ ما يحفظونه إلا من كتبهم لذلك ، مِنهم : أحمدُ بن حنبلٍ .

(**وإذا**[١] **كانَ الحديثُ عن**) رَجُلين أحدُهما (**ثقة ، و**) الآخرُ (**مجروح**) كحديثِ لأنسٍ مثلًا ، يرويه عنه ثابتٌ البُنانيُّ وأبانُ بنُ أبي عيَّاشٍ (**أو**) عن (**ثقتين ، فالأَوْلىٰ أنْ يَذكُرَهُما**) لجوازِ أن يكونَ فيه شيءٌ لأحدِهما لم يذكره الآخَرُ ، وحمل لفظ أحدِهما علىٰ الآخَرِ .

(**فإنِ اقتصر علىٰ ثقةٍ فيهما لم يَحْرُم**) لأنَّ الظاهرَ اتفاقُ الروايتين ، وما ذكر من الاحتمالِ نادرٌ بعيدٌ ، ومحذورُ الإسقاطِ في الثاني أقلُّ من الأوَّلِ[٢] .

قال الخطيبُ[٣] : وكان مسلمُ بنُ الحجَّاجِ في مِثْلِ هذا رُبَّما أسقطَ المجروحَ ويَذْكُرُ الثقةَ ، ثم يقول : «وآخَر» ، كنايةً عن المجروح . قال : وهذا القولُ لا فائدةَ فيه .

وقال البلقينيُّ[٤] : بل له فائدةُ تكثيرِ الطُّرقِ .

---

(١) في «ص» : «وإن» .
(٢) وراجع : كتابي «الإرشادات» (ص٢٤٢ ـ ٢٦٨) .
(٣) «الكفاية» (ص : ٥٣٧) .
(٤) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٥٧) .

(**وإذا سَمِعَ بعضَ حديثٍ من شيخٍ وبعضَه**) الآخَرَ (**مِن**) شيخٍ (**آخرَ، فَرَوَىٰ جملتَهُ عنهما مبيّنًا أنَّ بعضه عن أحدِهما وبعضَه عن الآخرِ**) غيرَ مميزٍ لما سمعه مِن كلِّ شيخٍ عنِ الآخرِ (**جازَ، ثم يصيرُ كلُّ جزءٍ منه كأنَّه رواه عن أحدِهما مبهمًا، فلا يحتجُّ بشيءٍ منهُ إن كان فيهما مجروحٌ**) لأنَّه ما مِن جُزءٍ منه إلا ويجوزُ أنْ يكون عن ذلك المجروح.

(**ويجبُ ذكرُهما**) حينئذٍ (**جميعًا مبيّنًا أن عن**[1] **أحدهما بعضَه، وعن الآخر بعضَه**) ولا يجوزُ ذِكْرُهما ساكتًا عَن ذلك، ولا إسقاطُ أحدهما، مجروحًا كان أو ثقة.

ومن أمثلةِ ذلك: حديثُ الإفكِ في «الصحيح»[2] مِن روايةِ الزُّهْريِّ، حيثُ قال: حدَّثني عُروةُ وسعيدُ بنُ المسيبِ وعلقمةُ بنُ وقَّاصٍ وعُبيدُ اللَّهِ ابنُ عبدِ اللَّه بنِ عتْبةَ، عن عائشةَ، قال: وكُلٌّ قد حدَّثني طائفةً من حديثها، ودخَل حديثُ بعضِهم[3] في بعضٍ، وأنا أَوعَىٰ لحديثِ بعضِهم من بعضٍ، فذكر الحديثَ.

قال العراقيُّ[4]: وقد اعتُرِض بأنَّ البخاريَّ أسقطَ بعضَ شُيوخِهِ في مِثلِ هذه الصورةِ، واقتصرَ علىٰ واحدٍ، فقال في كتاب «الرقاق» مِن «صحيحه»: حدَّثني أبو نعيمٍ بِنِصْفٍ من هذا الحديثِ، ثنا عَمرو بنُ

(١) في «ص»: «عند» خطأ.
(٢) أخرجه: البخاري (٣/ ٢٢٧)، ومسلم (٨/ ١١٢).
(٣) في «م»: «بعض».
(٤) «التقييد» (ص: ٢٤٢).

دينارٍ ، ثنا مجاهدٌ ، أنَّ أبا هريرة كان يقول : آللَّهِ الذي لا إله إلا هُو ، إنْ كنتُ لأعْتمدُ بِكَبِدِي علىٰ الأرضِ مِن الجوعِ - الحديث .

قال : والجواب أن المُمتنعَ إنما هو إسقاطُ بعضِهم وإيرادُ كلِّ الحديثِ عن بعضِهم ؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ قد حدَّث عن المذكور ببعضٍ ما لم يَسْمعه منهُ ، فأمَّا إذا بيَّن أنه لم يسمعْ منه إلا بعضَ الحديثِ ، كما فَعَل البخاريُّ ، هُنا فَلَيسَ بمُمتنِعٍ .

وقد بيَّن البخاريُّ في كتاب «الاستئذانِ» البعضَ الذي سَمِعَهُ من أبي نعيم ، فقال : ثنا أبو نُعيم ، ثنا عَمرو ، ثنا محمدُ بنُ مُقاتِلٍ ، أنا عبد اللَّه ، أنا عَمرو بنُ دينارٍ ، أنا مجاهدٌ ، عن أبي هُريرة قالَ : دخلتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ فوجدَ[1] لَبَنًا في قَدَحٍ ، فقال : «**أَبا هِر ، الْحَقْ أَهْلَ الصُّفَّةِ فادْعُهم**[2] **إليَّ**» . قال : فأتيتُهم فدعوتُهم ، فأَقْبلوا فاسْتَأْذَنُوا ، فَأَذِنَ لهُم فدَخَلُوا . انتهىٰ .

فهذا هو بعضُ حديثِ أبي نُعيم الذي ذكَره في الرقاق ، وأمَّا بقيةُ الحديثِ فَيَحتمِلُ أن البخاريَّ أَخَذه مِن كتابِ أبي نُعيم وِجادةً أو إجازةً ، أو سَمِعَهُ من شيخٍ آخرَ غيرِ أبي نُعيم ، إمَّا محمدُ بنُ مُقاتلٍ أو غيرُهُ ، ولم يُبيِّنْ ذلك ، بل اقْتصرَ علىٰ اتصالِ بعضِ الحديثِ من غير بيانٍ ، ولكنْ ما مِن قطعةٍ منه إلا وهي محتملةٌ ؛ لأنَّها غيرُ مُتَّصِلةٍ بالسماعِ ، إلا القطعة التي صرَّح في «الاستئذانِ» باتِّصالِها .

* * *

(١) في «م» : «فوجدنا» ، خطأ.
(٢) في «ص» : «ادعهم» .

● النوع السابع والعشرون :

مَعرِفَةُ آدَابِ المُحَدِّثِ

عِلمُ الحَدِيثِ شَرِيفٌ، يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الأخلَاقِ، وَمَحَاسِنَ الشِّيَمِ، وَهُوَ مِن عُلُومِ الآخِرَةِ، مَن حُرِمَهُ حُرِمَ خَيرًا عَظِيمًا، وَمَن رُزِقَهُ نَالَ فَضلًا جَسِيمًا؛ فَعَلَىٰ صَاحِبِهِ تَصحِيحُ النِّيَّةِ، وَتطهِيرُ قَلبِهِ مِن أغرَاضِ الدُّنيَا.

(النَّوعُ السَّابعُ والعشرُونَ : معرفةُ آدابِ المحدِّثِ :

عِلْمُ الحديثِ شَريفٌ)، وكيفَ لا وهو الوُصلةُ إلىٰ رسولِ اللّه ﷺ؛ والباحثُ عن تصحيحِ أقوالِهِ وأفعالِهِ والذبُّ عن أن يُنسب إليه ما لم يَقُلهُ، وقد قيل في تفسيرِ قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] ليس لأهلِ الحديثِ منقبةٌ أشرف من ذلك؛ لأنه لا إمام لهم غَيره ﷺ، ولأنَّ سائرَ العلومِ الشرعيةِ مُحتاجةٌ إليه؛ أما الفقه فواضحٌ، وأما التفسيرُ فلأنَّ أَولىٰ ما فُسِّر به كلامُ اللّه تعالىٰ ما ثبتَ عنْ نبيِّهِ ﷺ وأصحابِهِ ﷺ.

وهو علمٌ (يُناسبُ مَكارمَ الأخلاقِ، ومَحَاسنَ الشِّيمِ)، وينافرُ ضِدَّ ذلك، (وهوَ من عُلُومِ الآخرةِ) المَحْضَةِ، بخلافِ غيرِهِ في الجُملة.

قال أبو الحسنِ شبويه[١] : مَن أراد عِلم القبرِ فعليهِ بالأثرِ ، ومَن أراد عِلم الخُبزِ فعليه بالرأي .

(**مَنْ حُرِمَهُ حُرِم خيرًا عظيمًا ، ومن رُزِقَهُ نالَ فَضْلًا جَسيمًا**) ويَكفيه أنَّه يدخل في دعوتِهِ ﷺ حيث قال : «**نَضَّرَ اللَّهُ امرأً سمعَ مَقَالَتِي فوَعاها**» .

قال سُفيانُ بنُ عُيينةَ[٢] : ليسَ من أهلِ الحديثِ أحدٌ إلا وفي وَجْهه نَضْرةٌ ؛ لهذا الحديثِ .

وقال : «**اللَّهمَّ ارْحَمْ خُلَفَائي**»، قيل : ومن خُلفاؤك؟ قال : «**الَّذِينَ يأتُونَ مِنْ بَعْدِي يروونَ أَحَاديثي وسُنَّتِي**»، رواه الطبرانيُّ[٣] وغيرُهُ .

وكأنَّ تلقيبَ المُحدِّثِ بـ«أميرِ المؤمنينَ» مأخوذٌ من هذا الحديث ، وقد لقِّب به جماعةٌ ، منهم : سُفيانُ ، وابنُ راهويه ، والبُخاريُّ ، وغيرُهم .

(**فَعَلَىٰ صاحِبِه تصحيحُ النِّيَّةِ**) ، وإخلاصُها ، (**وتطهيرُ قَلْبِهِ مِنْ أَغْراضِ الدُّنيا**) وأدناسِها ، كحُبِّ الرِّياسةِ ونحوِها ، وليكن أكبرَ همِّه نشرُ الحديث والتبليغُ عَن رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فالأعمالُ بالنِّيَّاتِ .

وقد قال سفيانُ الثوريُّ[٤] : قلتُ لحبيبِ بن أبي ثابتٍ : حدِّثنا ، قال : حتَّىٰ تجيءَ النِّيَّةُ .

---

(١) «تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٥) .
(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص : ١٩) .
(٣) «المعجم الأوسط» (٦/ ٧٧) ، و«المحدث الفاصل» (ص : ١٦٣) .
(٤) «المحدث الفاصل» (ص : ٥٨٤) .

وقيل: لأبي الأحوصِ[١] سلامِ بنِ سليم: حدِّثنا، فقال: ليس لي نِيَّةٌ، فقالوا له: إنَّك تُؤْجَرُ؟ فقال: يُمَنُّوني الخيرَ الكثيرَ، ولَيْتَنِي نَجوتُ كفافًا؛ لا عَليَّ ولا لِي.

وقال حمَّادُ بنُ زيدٍ[٢]: أستغفرُ اللَّهَ، إنَّ لِذِكْرِ الإسناد في القلبِ خُيلاء.

* * *

وَاخْتُلِفَ فِي السِّنِّ الَّذِي يَتَصَدَّىٰ فِيهِ لِإِسْمَاعِهِ.

وَالصَّحِيحُ، أَنَّهُ مَتىٰ احتِيجَ إِلَىٰ مَا عِندَهُ، جَلَسَ لَهُ فِي أَيِّ سِنٍّ كَانَ.

وَيَنْبَغِي أَن يُمسِكَ عَنِ التَّحدِيثِ إِذَا خَشِيَ التَّخلِيطَ بِهَرَمٍ، أَو خَرَفٍ، أَو عَمًى، وَيَختَلِفُ ذَلِكَ بِاختلَافِ النَّاسِ.

(**واختُلِفَ في السِّنِّ الذي**) يَحسُنُ أنْ (**يَتَصَدَّىٰ فيه لإسمَاعِهِ**)؛ فقال ابنُ خلادٍ: إذا بلَغَ الخمسينَ؛ لأنَّها انتهاءُ الكُهولةِ، وفيها مُجتَمعُ الأَشُدِّ.

قال: ولا يُنكَرُ عند[٣] الأربعين؛ لأنَّها حدُّ الاستواءِ ومُنتَهىٰ الكَمالِ، وعندها يَنتهي عزمُ الإنسانِ وقُوَّتُه، ويتوفَّرُ عَقْلُهُ، ويجودُ رأيه.

وأنكَر ذلك القاضي عياضٌ[٤]، وقالَ: كم مِنَ السَّلفِ فَمَنْ بَعدَهم مَن لم يَنْتهِ إلىٰ هذا السِّنِّ، ونشَرَ من الحديثِ والعِلمِ ما لا يُحصَىٰ، كعُمر

---

(١) «الجامع» للخطيب (١/ ٣١٦).
(٢) «الجامع» للخطيب (١/ ٣٣٨)، و«السير» للذهبي (٧/ ٤٦١).
(٣) في «ص»: «عندي».
(٤) «الإلماع» (ص: ٢٠٠ - ٢٠٢).

ابن عبدِ العزيز، وسعيدِ بنِ جُبيرٍ، وإبراهيم النَّخعيِّ، وجلس مالكٌ للناسِ ابنَ نيِّفٍ وعشرينَ، وقيل: ابنَ سبع عشرةَ سَنة، والناسُ متوافرون وشيوخُهُ أحياءٌ؛ ربيعةُ، والزُّهْريُّ، ونافعٌ، وابنُ المُنكدر، وابنُ هرمز، وغيرُهم، وكذلك الشافعيُّ وأئمةٌ من المتقدِّمين والمُتأخِّرين، وقد حدَّث بُندَار وهو ابنُ ثماني عشرة، وحدَّث البخاريُّ وما في وجْهِهِ شَعْرةٌ، وهَلُمَّ جَرًّا.

وقال ابنُ الصلاحِ[١]: ما قالَه ابنُ خلادٍ محلُّه فيمن يُؤخَذ عنه الحديثُ لمجرَّدِ الإسنادِ مِن غيرِ براعةٍ في العِلم؛ فإنَّه لا يحتاج إليه لعلوِّ إسنادِهِ إلا عند السِّن المذكورِ، أمَّا من عنده براعةٌ فإنَّهُ يؤخَذ عنه قَبل السِّن المذكورِ.

قال: (**والصحيحُ، أنَّه متىٰ احتِيجَ إلىٰ ما عِنْدَهُ، جَلَسَ له في أيِّ سنٍّ كان، وينبَغِي أنْ يُمسِكَ عن التَّحْدِيثِ إذا خَشِيَ التخليطَ بِهَرمٍ، أو خَرَفٍ، أو عَمًى، ويختلفُ ذلك باختلافِ الناسِ**) وضبَطَه ابن خلادٍ بالثمانين.

قال: والتسبيحُ والذِّكر وتِلاوةُ القرآنِ أَوْلَىٰ به.

فإن يكُن ثابتَ العقلِ مُجتمعَ الرأيِ فلا بأس، فقد حدَّث بعدها أنسٌ وسهلُ بنُ سعدٍ، وعبد اللَّه بن أبي أوفىٰ في آخَرين، ومن التَّابعينَ: شريحٌ القاضي، ومجاهدٌ، والشعبيُّ في آخَرين، ومِن أتباعِهم[٢]: مالكٌ، والليثُ، وابنُ عُيينة.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢٤٤).

(٢) في «ص»: «تابعيهم».

وقال مالكٌ: إنما يخرفُ الكذَّابونَ.

وحدَّث بعد المائة من الصحابة: حكيمُ بنُ حزامٍ، ومِن التابعين: شريكٌ النمريُّ، وممَّن[١] بَعدهم: الحسنُ بنُ عَرفةَ، وأبو القاسِم البغوي، والقاضي أبو الطَّيبِ الطبريُّ، والسِّلفيُّ، وغيرُهم.

* * *

• **فصـل:**

الأَوْلَىٰ أَلَّا يُحَدِّثَ بِحضَرَةِ مَن هُوَ أَولَىٰ مِنهُ لِسنِّه أَو عِلمِه أَو غَيرِهِ. وَقِيلَ: يُكرَهُ أَن يُحَدِّثَ في بَلَدٍ فِيها أَولَىٰ مِنهُ، وَينبَغِي لَهُ إِذَا طُلِبَ مِنهُ مَا يَعلَمُهُ عِندَ أَرجَحَ مِنهُ أَن يُرشدَ إِلَيهِ؛ فَالدِّينُ النَّصِيحةُ.

ولا يمتَنعُ مِن تَحدِيثِ أَحَدٍ؛ لكونِهِ غَيرَ صَحِيحِ النِّيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يُرجَىٰ صِحَّتُهَا، وَلْيحْرِصْ عَلَىٰ نَشرِهِ مُبْتَغِيًا جَزِيلَ أجرِهِ.

(**فصل: الأَوْلَىٰ أَلَّا يُحدِّث بحضَرةِ مَن هو أَوْلَىٰ منه لِسِنِّه، أو عِلمه، أو غَيْرِهِ**) كأن يكونَ أعلىٰ سَندًا، أو سماعُهُ مُتصلًا وفي طريقِهِ هو إجازةٌ، ونحو ذلكَ.

فقد كان إبراهيمُ النخعيُّ[٢] لا يتكلَّم بحضرةِ الشعبيِّ بشيءٍ.

(**وقِيلَ**) أبلغُ مِن ذلك: (**يُكْرَه أن يُحدِّثَ في بلدٍ فيها أَوْلَىٰ مِنْهُ**).

---

(١) في «ص»: «ومن».

(٢) «الجامع» (١/ ٣٢٠).

فقد قال يحيىٰ بن مَعينٍ[1] : إنَّ مَن فَعَل ذلك فهو أحمقُ .

(ويَنْبَغِي له إذا طُلِبَ منه ما يَعْلمُهُ عند أَرْجَح منه أن يُرْشِدَ إليه ؛ فالدِّينُ النَّصِيحةُ) .

قال في «الاقتراحِ»[2] : يَنبغي أنْ يكونَ هذا عِند الاستواءِ ، فيما عَدا الصِّفة المُرجِّحة ، أما مع التفاوت بأن يكون الأعلىٰ إسنادًا عاميًا ، والأنزلُ عارفٌ ضابطٌ فقد يُتوقَّف في الإرشادِ إليه ؛ لأنَّه قد يكون في الروايةِ عنه ما يُوجِبُ خَللًا .

قلتُ : الصوابُ إطلاقُ أنَّ التحديثَ بحضرةِ الأَولىٰ ليس بمكروهٍ ، ولا خلافَ الأَولَىٰ ، فقد استنبط العلماءُ مِن حديثِ : «إنَّ ابني كانَ عَسِيفًا» ، الحديث ، وقولِهِ : «سألتُ أهلَ العلمِ فأَخبروني» أنَّ الصحابةَ كانوا يُفْتونَ في عهدِ النبيِّ ﷺ وفي بلدِهِ .

وقد عَقدَ محمدُ بنُ سعدٍ في «الطبقات»[3] بابًا لذلك ، وأخرجَ بأسانيدَ فيها الواقديُّ : أنَّ منهم أبا بكر ، وعُمر ، وعُثمان ، وعليًّا ، وعبد الرحمنِ ابن عوفٍ ، وأُبيَّ بنَ كَعبٍ ، ومعاذَ بن جَبلٍ ، وزيدَ بن ثابتٍ .

وروىٰ البيهقيُّ في «المدخلِ» بسندٍ صحيحٍ ، عن ابنِ عبَّاسٍ أنه قالَ لسعيد بنِ جُبيرٍ : حدِّث ، قال : أُحدِّثُ وأنتَ شاهدٌ ، قال : أَوَليسَ من نِعَم اللَّه عليكَ أنْ تُحدِّث وأنا شاهدٌ[4] ، فإنْ أخطأتَ علَّمْتُكَ ؟!

---

(١) «الجامع» (١/ ٣١٩) .

(٢) (ص : ٢٧١) .

(٣) (٢/ ١٠٩) .

(٤) في «ص» : «حاضر» .

• تنبيـــهٌ :

إذَا كانتْ جماعةٌ مُشتركون في سماعٍ ، فالإسماعُ منهم فرضُ كفايةٍ ، ولو طُلبَ مِن أحدِهم فامتنَعَ لم يأثمْ ، فإنِ انحصرَ فيه أَثِمَ .

(**ولا يَمْتَنِعُ من تحديثِ أحدٍ لِكَوْنِهِ غيرَ صحيحِ النِّيَّةِ ؛ فإنَّه يُرْجَىٰ**) له (**صِحَّتُها**) بعدَ ذلك .

قال معمرٌ ، وحبيبُ بنُ أبي ثابتٍ[١] : طَلَبْنَا الحديثَ وما لنا فيه نِيَّةٌ ، ثم رزَقَ اللَّه النِّيةَ بعدُ .

وقال معمرٌ[١] : إنَّ الرجلَ ليطلبُ العلم لغيرِ اللَّهِ، فيأْبَىٰ عليه العلمُ حتَّىٰ يكون للّه .

وقال الثوريُّ[١] : ما كان في الناسِ أفضلُ من طَلبِ الحديثِ ، فقيل : يَطْلبونه بغيرِ نيةٍ؟ فقال : طَلبُهم إيَّاهُ نِيَّةٌ .

(**وَلْيَحْرِصْ علىٰ نَشْرِهِ ، مُبتغِيًا جزيلَ أَجْرِهِ**)، فقد كان في السلفِ مَن يتألَّفُ الناسَ علىٰ حديثِهِ ، منهم : عُروةُ بنُ الزُّبيرِ .

ومن الأحاديثِ الواردةِ في فضلِ نشرِ الحديثِ والعِلمِ : حديثُ «الصحيحين» «**بلِّغوا عنِّي**» - «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهدُ الغائِبَ**» .

وحديثُ : «**من أَدَّىٰ إلىٰ أُمتي حَديثًا واحدًا يُقيمُ به سُنَّة أو يَرُدُّ به بِدعةً ؛ فله الجَنَّةُ**» رواه الحاكمُ في «الأربعين» .

---

(١) «الجامع» (١/ ٣٣٩ - ٣٤٠) .

وحديثُ البيهقيِّ عن أبي ذرٍّ : «أمرنا رَسولُ اللَّهِ ﷺ أنْ لا نُغْلبَ علىٰ أنْ نأمرَ بالمعروفِ ، ونَنْهَىٰ عن المنكرِ ، ونُعَلِّمَ الناسَ السُّنَنَ» .

* * *

● فصـل :

وَيُستَحَبُّ لَهُ إِذَا أَرَادَ حُضُورَ مَجلِسِ التَّحدِيثِ أَن يَتطَهَّرَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيُسَرِّحَ لِحيَتَهُ ، وَيَجلِس مُتَّكِئًا بِوَقَارٍ ، فَإِنْ رَفَعَ أحدٌ صَوتَهُ زَبَرَهُ ، وَيُقْبِلَ عَلَىٰ الحاضِرِينَ كُلِّهِم ، وَيفتَتِحَ مَجْلِسَهُ ، وَيَختَتِمَهُ بِتَحمِيدِ اللَّه تَعَالَىٰ ، وَالصَّلاةِ عَلَىٰ النَّبي ﷺ ، وَدُعَاءٍ يَلِيقُ بِالحَالِ ، بَعدَ قِرَاءَةَ قَارِئٍ حَسَنِ الصَّوتِ شَيئًا مِنَ القُرآنِ العَظِيمِ ، وَلَا يَسرُدُ الحَدِيثَ سَردًا يَمنَعُ فَهمَ بَعضِهِ .

(**فصلٌ : ويُستحبُّ لَهُ إذا أرادَ حضورَ مجلسِ التَّحدِيث أنْ يَتَطَهَّرَ**) بِغُسلٍ ووُضوءٍ ، (**وَيَتَطَيَّبَ**) ، ويَتَبَخَّر ، ويَسْتَاك ، كما ذكرهُ ابنُ السَّمعاني ، (**ويُسَرِّحَ لِحْيَتَهُ ، ويَجْلِسَ**) في صَدْرِ مَجلسِهِ (**مُتَّكِئًا**) في جلوسِهِ (**بوقَارٍ**) وهَيبةٍ .

وقد كان مالكٌ يفعلُ ذلك ، فقيلَ له ، فقال : أُحبُّ أن أُعِظِّم حديثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، ولا أُحدِّثَ إلا علىٰ طهارةٍ مُتمكنًا . وكان يكرهُ أنْ يُحدِّث في الطريقِ أو وهو قائمٌ . أسندَهُ البيهقيُّ .

وأسنَد عن قتادةَ قال : لقد كان يستحبُّ أنْ لا يقرأ الأحاديثَ إلا علىٰ طهارةٍ .

وعن ضِرَار بن مُرَّةَ قال : كَانوا يَكْرهُون أنْ يُحدِّثوا علىٰ غيرِ طُهرٍ .

وعنِ ابنِ المُسيِّبِ أنَّه سُئل عن حديثٍ وهو مضطجعٌ في مَرضه، فجَلَسَ وحدَّث به؛ فَقِيل له: وددتُ أنَّكَ لم تتَعَنَّ، فقال: كرهتُ أنْ أُحَدِّث عَن رسولِ اللَّهِ ﷺ وأنا مُضطجعٌ.

وعَن بِشرِ بنِ الحارثِ: أنَّ ابن المبارك سُئل عن حديثٍ وهو يَمشي، فقال: ليس هَذا مِن تَوقيرِ العِلمِ.

وعن مالكٍ قال: مجالسُ العِلمِ تُحْتَضَرُ بالخُشوعِ والسَّكِينة والوقارِ.

ويُكره أنْ يقوم لأحدٍ، فقد قِيل: إذا قامَ القارئُ لحديثِ رسولِ اللَّهِ ﷺ لأحدٍ فإنَّه تُكتبُ عليه خطيئة.

(**فإن رَفَعَ أحدٌ صوتَهُ**) في المجلسِ (**زَبَرَهُ**) أي: انتهرَهُ وزجَرَهُ؛ فقد كان مالكٌ يفعلُ ذلك أيضًا، ويقول: قال اللَّه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، فَمَنْ رفعَ صوتَهُ عِندَ حديثِهِ فكأنَّما رفَعَ صوتَهُ فوقَ صوتِهِ.

(**ويُقْبِلَ علىٰ الحاضِرينَ كلِّهم**)، فقد قالَ حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ[1]: إنَّ مِن السُّنة إذا حدَّثَ الرجلُ القومَ أن يُقْبِلَ عليهم جَميعًا.

(**وَيفْتَتِح مَجْلِسَهُ، ويختِمهُ بتَحمِيدِ اللَّهِ تعالَىٰ، والصَّلاةِ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، ودعاء يليقُ بالحالِ، بَعْدَ قِراءةِ قارئٍ حَسَنِ الصوتِ شيئًا من القرآنِ العَظِيم**).

---

(١) «الجامع» (١/ ٤١١).

فقد رَوَىٰ الحاكمُ في «المستدركِ»(١) عن أبي سعيدٍ قال: كانَ أصحابُ رسولِ اللَّهِ ﷺ إذا اجْتَمَعُوا تَذَاكَروا العِلْمَ وقَرَءوا سُورَةً.

(ولا يَسردَ الحديثَ سَرْدًا) عَجِلًا (يَمْنَعُ فَهْمَ بَعْضِهِ)، كما رُوي عن مالكٍ: أنَّه كان لا يَسْتَعجِلُ، ويقولُ: أُحبُّ أَنْ أتفهَّم(٢) حَدِيثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ.

وأورد البيهقيُّ في ذلك حديثَ البخاريِّ عن عُروةَ قال: جلسَ أبو هُريرة إلىٰ جنبِ حُجرةِ عائشةَ وهي تُصلِّي(٣)، فجعل يُحدِّثُ، فلمَّا قَضَتْ صَلاتَها قالتْ: أَلا تَعْجَبُ إلىٰ هذا وحديثِهِ؛ إنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما كان يُحدِّث حديثًا لو عدَّه العادُّ أَحْصَاهُ.

وفي لفظٍ عِندَ مُسلمٍ: إنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ لم يَكُنْ يَسْرِدُ الحديثَ كَسَرْدِكُمْ.

وفي لفظٍ عِندَ البَيْهقيِّ عَقِيبه: إنَّما كانَ حَدِيثُهُ فَصْلًا تَفْهَمُهُ القُلُوبُ.

* * *

● **فصل:**

يُستَحَبُّ لِلمُحَدِّثِ العَارِفِ عَقدُ مَجلِسٍ لإِملَاءِ الحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ أَعلَىٰ مَرَاتبِ الرِّوَايَةِ، وَيَتَّخِذُ مُستَمليًا مُحَصِّلًا مُتَيَقِّظًا، يُبَلِّغُ عَنهُ إِذَا كَثُرَ الجَمعُ، عَلَىٰ عَادَةِ الحُفَّاظِ، وَيَستَملِي مُرتَفِعًا، وَإِلَّا قَائِمًا، وَعَلَيهِ تَبلِيغُ لَفظِهِ عَلَىٰ وَجهِهِ.

---

(١) (١/ ٩٤). (٢) في «ص»: «أفهم».

(٣) في «ص»: «وهو يصلي» وهو خطأ.

(**فصل: يُستحبُّ للمُحدِّث العارفِ عَقْدُ مَجْلسٍ لإملاءِ الحديثِ؛ فإنَّه أعلَىٰ مَراتِبِ الرِّوَايَةِ**)، والسماعُ فيه أحسنُ وُجوهِ التَّحمُّلِ وأقْوَاهَا.

روىٰ ابن عديٍّ، والبيهقيُّ في «المدخل» من طَريقِهِ: ثنا عبد الصمدِ ابنُ عبدِ اللَّه ومحمدُ بنُ بشرٍ الدمشقيان، قالا: حدَّثنا هشامُ بن عَمَّارٍ: ثنا أبو الخطابِ معروفٌ الخياطُ، قال: رأيتُ واثلةَ بنَ الأسقعِ ﷺ يُمْلي عَلَىٰ الناسِ الأحاديثَ، وهُم يَكْتُبونَها بَيْنَ يَديهِ.

(**ويتخذُ مُسْتَمليًا محصِّلًا متيقظًا، يُبَلِّغُ عنه إذا كَثُر الجمعُ؛ علىٰ عادَةِ الحفاظِ**) في ذلك، كما رُوي عن مالك، وشعبةَ، ووكيع، وخلائقَ.

وقد روىٰ أبو داودَ والنسائيُّ من حديثِ رافع بن عَمرو قال: رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يخطبُ الناسَ بِمنًى حين ارتفعَ الضُّحىٰ علىٰ بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ، وعليٌّ يُعبِّرُ عنه.

وفي «الصحيحِ» عن أبي جَمْرَة قال: كُنْتُ أُترجِمُ بين ابنِ عبَّاسٍ وبينَ النَّاسِ.

فإنْ كثُرَ الجمعُ بحيث لا يَكفي مستملٍ اتَّخذ مُستَملِيَيْنِ فأكثرَ؛ فقد أملىٰ أبو مُسلمٍ الكَجِّيُّ في رَحبَة غسَّان، وكان في مجلسه سبعةُ مُستملِين، يُبلِّغُ كلُّ واحدٍ صاحبَه الذي يَليه، وحضر عنده نيفٌ وأربعون ألفَ محبرةٍ سِوىٰ النظارة[1].

---

(١) كذا السياق، ووقع في «ص» و«م»: «أربعين»، والحكاية في «الجامع» للخطيب (٢/ ٥٣)، و«شرح الألفية» للعراقي (٢/ ٢١٢ - ٢١٣)، وفيها: «وحسب من حضر بمحبرة، فبلغ ذلك نيفًا وأربعين ألف محبرة سوىٰ النظارة».

وكان يحضرُ مجلسَ عاصِم بن عليٍّ أكثرُ من مائةِ ألفِ إنسانٍ .

ولا يكونُ المستملي بَليدًا ، كمُستملي يزيدَ بن هارون ، حيث سُئل يزيدُ عن حديثٍ فقال : «ثنا به عِدَّةٌ» ، فصاح المستملي : يا أبا خالد ، عِدَّة ابن مَن؟ فقال له : ابن فَقَدْتُك .

ومِن لطيفِ ما ورد في الاستملاءِ ، ما حكاه المِزيُّ في «تهذيبه»[(١)] عن عبدَانَ بنِ محمدٍ المروزيِّ قال : رأيت الحافظَ يعقوبَ بن سُفيانَ الفسويَّ في النومِ ، فقلتُ : ما فعل اللّهُ بكَ؟ قال : غَفَر لي ، وأَمَرني أن أُحَدِّث في السماءِ كما كنتُ أحدِّثُ في الأرضِ ، فحدَّثتُ في السماءِ السابعةِ ، فاجتمعَ عليَّ الملائكةُ واستملىٰ عليَّ جبريلُ ، وكتبوا بأقلامٍ من الذهبِ .

وعن أحمدَ بن جعفر التُستَري قال : لمَّا جَاءني يعقوبُ بنُ سُفيان رأيتُهُ في النومِ ، كأنَّهُ يحدثُ في السماءِ السابعةِ ، وجِبريلُ يَستملي عليه .

(ويَسْتَملي مُرْتَفِعًا) علىٰ كُرسيٍّ ونحوِهِ ، **(وإلا قائمًا)** علىٰ قدمَيهِ ، ليكونَ أَبْلغ للسَّامعينَ ، **(وعَليهِ)** أي : المُستملي وُجُوبًا **(تَبليغُ لَفْظِهِ)** أي : المُمْلي وأداؤه **(علىٰ وَجْهِهِ)** من غيرِ تغييرٍ .

* * *

وَفائدَةُ المُستَملِي : تَفهيمُ السَّامِعِ عَلَىٰ بُعدٍ .

وَأمَّا مَن لَم يَسمَع إلَّا المُبَلِّغَ ، فَلا يَجُوزُ لَهُ رِوَايَتُهُ عَنِ المُملي إلَّا أَن يُبَيِّنَ الحَالَ ، وَقَد تَقَدَّمَ هَذَا فِي الرَّابعِ وَالعِشرينَ .

(١) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٣٤) .

وَيَستَنصِتُ المُستَملِي النَّاسَ بَعدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنِ الصَّوتِ شَيئًا مِنَ القُرآنِ، ثُمَّ يُبَسمِلُ، وَيَحمَدُ اللَّه - تَعَالَىٰ - ، وَيُصَلِّي عَلَىٰ رَسُولِهِ ﷺ، وَيَتَحَرَّىٰ الأبلَغَ فِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ لِلمُحدِّثِ: «مَن - أو مَا - ذَكَرتَ رَحِمَكَ اللَّه، أَو رَضِي عَنكَ»، وَمَا أَشبَهَهُ، وَكُلَّمَا ذَكَرَ النَّبيَّ ﷺ صَلَّىٰ عليهِ وَسَلَّمَ.

قال الخَطِيبُ: وَيَرفَعُ بِهَا صَوتَهُ: وَإِذَا ذَكَرَ صَحَابِيًّا: رَضَّىٰ عَلَيهِ، فَإِن كَانَ ابنَ صَحَابِيٍّ قَالَ: رضي اللَّه عنهما.

وَيَحسُنُ بِالمُحَدِّثِ الثَّناءُ عَلَىٰ شَيخِهِ حَالَ الرِّوَايَةِ بِمَا هُوَ أَهلُهُ؛ كَمَا فَعَلَهُ جَمَاعَاتٌ مِنَ السَّلفِ، وَليَعتَنِ بِالدُّعَاءِ لَهُ، فَهُوَ أَهَمُّ.

وَلَا بَأسَ بِذِكرِ مَن يَروِي عَنهُ بِلَقَبٍ، أو وَصفٍ، أَو حِرفَةٍ، أَو أُمٍّ عُرِفَ بِهَا.

(وفائِدةُ المُستَمْلِي: تَفْهِيمُ السامعِ) لفظَ المُملي (عَلَىٰ بُعدٍ) ليتحقَّقه بصوتِهِ. (وأمَّا من لم يَسْمَعْ إلا المبَلِّغَ؛ فلا يجُوزُ له رِوايَتُهُ عن المُمْلِي، إلا أن يُبَيِّن الحالَ، وقد تَقَدَّم هَذَا) بما فيهِ (في) النوعِ (الرَّابعِ والعِشْرِينَ).

(ويَسْتَنْصِتُ المُستَمِلي الناسَ) أي: أهلَ المجلسِ، حيثُ احْتِيجَ للاستنصاتِ؛ ففي «الصحيحين» مِن حديثِ جَريرٍ[1]: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ

(١) في «ص» و«م»: «جابر»؛ خطأ.

له : «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ»، **(بعدَ قِرَاءةِ قارئٍ حَسَنِ الصَّوتِ شيئًا من القرآنِ)** لما تقدَّمَ .

(ثمَّ يُبَسْمِلُ[١]) المُستَملِي ، **(ويحمَدُ اللَّهَ تعالىٰ ، ويصلي علىٰ رسولِهِ** ﷺ ، **ويتحرَّىٰ الأبلغَ فيه)** من ألفاظِ الحمدِ والصَّلاةِ .

وقد ذكرَ المصنِّفُ في «الرَّوضة» عن المُتولِّي وجماعةٍ من الخُراسانيين : أنَّ أبلغَ ألفاظِ الحمدِ : «الحمدُ للَّهِ حمدًا يوافي نِعَمَهُ ، ويكافئ مَزِيده» ، وقال : ليسَ لذلك دليلٌ معتمَدٌ .

قال البلقينيُّ : بلِ «الحمدُ للَّه ربِّ العالمين» ؛ لأنَّه فاتحةُ الكتابِ ، وآخرُ دعوىٰ أهلِ الجنةِ ، فينبغي الجمعُ بينهما .

ونقلَ في «الرَّوضةِ» عن إبراهيمَ المرُّوذيِّ[٢] أنَّ أبلغَ ألفاظِ الصلاةِ : «اللَّهُمَّ صلِّ علىٰ محمدٍ ، كُلَّما ذكره[٣] الذَّاكرون ، وغَفَل عن ذِكْرِهِ الغافِلونَ»[٤] .

ثم قال : والصوابُ الذي يَنبغي أنْ يُجْزَمَ به ، أنَّ أبلَغها ما علَّمه النبيُّ ﷺ لأصحابه ، حيثُ قالوا : كيف نُصلي عليكَ؟ فقال : «**قُولوا : اللَّهمَّ صلِّ علىٰ مُحمدٍ وعلىٰ آلِ محمدٍ ، كما صَلَّيتَ علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آلِ إبراهيمَ ،**

---

(١) في «ص» : «يستملي» .
(٢) في «ص» : «المروزي» .
(٣) في «ص» و «م» : «ذكرك» .
(٤) ليس في «ص» و«م» . وهذا الاستحسان مبني علىٰ أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ افتتح به بعض كتبه ، كـ«الرسالة» ، واللَّه أعلم .

وبارِكْ علىٰ مُحمدٍ وعَلىٰ آلِ محمدٍ ، كما بَارَكْتَ علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آلِ إبراهيمَ إنَّك حميدٌ مجيدٌ» .

(**ثُمَّ يقول**) المستملي (**للمحدِّثِ**) المملي : («**مَنْ**) ذكرتَ - أي : من الشيوخ - (**أو ما ذكرتَ**) أي : من الأحاديث : (**رَحِمك اللَّهُ ، أو رضي عَنْكَ**»، **وما أشبهه**) .

قال يحيىٰ بنُ أكثم[1][2] : نِلتُ القَضَاءَ ، أو قضاءَ القُضاةِ والوزارةِ ، وكذا وكذا ، ما سررتُ بشيءٍ مثل قولِ المستملي : «مَنْ ذكرتَ رحِمَكَ اللَّه» .

(**وكُلَّما ذكَرَ النَّبيَّ ﷺ صلَّىٰ**) المستملي (**عليه وسلَّم**) .

(**قال الخطيبُ**[3] : **ويرفعُ بها صوتَهُ ، وإذا ذَكَرَ صحابيًا رضَّىٰ عليه ، فإن كان ابنَ صحابيٍّ قال : «رضيَ اللَّهُ عنهما»**) .

وكذا يترحَّمُ علىٰ الأَئِمةِ ، فقد روىٰ الخطيبُ[4] أنَّ الرَّبيعَ بنَ سُليمان قال له القارئُ يومًا : «حدَّثكم الشافعيُّ» ، ولم يقلْ : «رضي اللَّهُ عنهُ» ، فَقَالَ الربيعُ : ولا حَرْف ، حتَّىٰ يُقَالَ : «رضي اللَّهُ عنهُ» .

(**ويَحْسُنُ بالمحدِّثِ الثناءُ علىٰ شيخِهِ حالَ الروايةِ**) عَنه (**بما هو أَهْلُهُ ، كما فَعَلَهُ جماعاتٌ من السَّلَفِ**) كقولِ أبي مسلمٍ الخولانيِّ : حدَّثني الحبيبُ الأمينُ عوفُ بنُ مُسلمٍ .

---

(١) في «م» : «أكتم» بالمثناة الفوقية.
(٢) «الجامع» (٢/ ٧١) .
(٣) «الجامع» (٢/ ١٠٣) .
(٤) «الجامع» (٢/ ١٠٦) .

وكَقَولِ مَسْروقٍ[١] : حدَّثَتْنِي الصِّدِّيقةُ بنتُ الصِّدِّيقِ حَبيبةُ حبيبِ اللَّهِ المُبَرَّأةُ .

وكَقَولِ[٢] عَطاءٍ : حدَّثني البحرُ - يعني : ابنَ عباسٍ .

وكَقَولِ شُعبةَ : حدَّثني سيدُ الفُقهاءِ أيوبُ .

وكَقَولِ وَكيعٍ : حدَّثنا سُفيانُ أميرُ المؤمنين في الحَدِيثِ .

(ولْيَعْتَنِ بالدُّعاءِ لهُ[٣] فهوَ أَهَمُّ) من الثناءِ المذكورِ .

ويجمعُ في الشيخِ بين اسمِهِ وكُنيتِهِ ، فهو أبلغُ في إِعْظامِهِ .

قال الخطيبُ[٤] : لكنْ يقتصرُ في الروايةِ علىٰ اسم مَن لا يشكل ، كأيوبَ ، ويونسَ ، ومالكٍ ، والليثِ ، ونحوِهم ، وكذا علىٰ نِسْبة من هو مشهورٌ بها كابنِ عونٍ ، وابن جُريجٍ ، والشَّعبيِّ ، والنَّخعيِّ ، والثوريِّ ، والزُّهْريِّ ، ونحوِ ذلك .

(ولا بأسَ بِذِكْرِ مَنْ يَروي عنه بلقَبٍ) كَغُندَر ، **(أو وَصْفٍ)** كالأعْمشِ ، **(أو حِرْفَةٍ)** كالحنَّاطِ[٥] ، **(أو أمٍّ)** كابنِ عُلَيَّةَ ، وإن كرِه ذلك ، إذا **(عُرِفَ بِها)**، وقَصَدَ تعريفَهُ لا عَيْبَهُ .

* * *

---

(١) «الجامع» (٢/ ٨٥) .

(٢) في «ص» : «وقول» .

(٣) في «ص» ، و«م» : «لهم» ، والمثبت أشبه ، وهو كذلك في المطبوع ، وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص : ٢٤٨) .

(٤) «الجامع» (٢/ ٧٢) .

(٥) في «ص» : «كالخياط» .

وَيُستَحَبُّ أَن يَجمَعَ فِي إِملائِهِ جَمَاعَةً مِن شُيُوخِهِ مُقَدِّمًا أَرجَحَهُم، وَيَروِيَ عَن كُلِّ شَيخٍ حَدِيثًا، وَيَختَارَ مَا عَلَا سَنَدُهُ وَقَصُرَ مَتنُهُ، وَالمُستَفَادَ مِنهُ، وَيُنَبِّهَ عَلَىٰ صِحَّتِهِ، وَمَا فِيهِ مِن عُلُوٍّ وَفَائِدَةٍ، وَضَبطِ مُشكِلٍ، وَلْيَتَجَنَّبْ مَا لَا تَحتَمِلُهُ عُقُولُهُم وَمَا لا يَفهَمُونَهُ، وَيَختِمُ الإِملَاءَ بِحكَايَاتٍ، وَنَوَادِرَ، وَإِنشَادَاتٍ بِأَسَانِيدِهَا، وَأَولَاهَا مَا فِي الزُّهدِ، وَالآدَابِ، وَمَكَارِمِ الأَخْلَاقِ.

وَإِذَا قَصَرَ المُحَدِّثُ أَو اشتَغَلَ عَن تَخرِيجِ الإِملاءِ، استَعَانَ بِبَعضِ الحُفَّاظِ، وَإِذَا فَرَغَ الإِملاءُ قَابَلَهُ وَأَتقَنَهُ.

(ويُسْتَحبُّ) للمُملي (أن يجمعَ في إملائِهِ) الرِّوايةَ عن (جماعةٍ من شُيوخِهِ)، ولا يقْتصرُ علىٰ شيخٍ واحدٍ (مقدِّمًا أرجَحَهم) بعلوِّ سندٍ أو غيرِهِ، ولا يَروي إلا عن ثقات شُيوخِهِ، دون كذَّابٍ أو فاسقٍ أو مُبتدعٍ.

روىٰ مسلمٌ في مقدمة «صحيحه»[١] عنِ ابنِ مَهْدِي قال: لا يكونُ الرجلُ إمامًا وهو يُحدِّثُ بكل ما سَمِعَ، ولا يكون الرجلُ إمامًا وهو يُحدِّثُ عن كلِّ أحدٍ.

(ويَروِيَ عنْ كُلِّ شَيْخٍ حَديثًا) واحدًا في مجلسٍ، (ويَخْتارَ) من الأحاديثِ (ما علا سَنَدُه وقَصُرَ متنُهُ) وكان في الفقهِ، أو الترغيبِ.

قال عليُّ بن حُجرٍ:

---

(١) (ص: ٨ - ٩).

وظيفتنا[١] مائةٌ للغريبِ   في كلِّ يومٍ سِوَىٰ ما يُعادُ
شَريكيَّـةٌ أو هُشَيمِيَّـةٌ   أحاديثُ فقهٍ قِصَارٌ جِيَـادُ

(و) يتحرَّىٰ **(المستفاد منه، ويُنَبِّه عَلَىٰ صِحَّتِهِ)** أي الحديثِ، أو حُسْنِهِ، أو ضَعْفِهِ، أو عِلَّتِهِ إنْ كان مَعلولًا، **(و)** علىٰ **(ما فِيهِ منْ عُلُوٍّ)** وجلالةٍ في الإسناد، **(وفائِدةٍ)** في الحديثِ أو السَّندِ، كتقديم تاريخ سَماعِهِ، وانفرادِهِ عن شَيخِهِ، وكونِهِ لا يُوجَدُ إلا عِنده، **(وضَبْطِ مُشْكِلٍ)** في الأسماءِ، أو غريبٍ، أو معنًى غامضٍ في المتنِ.

(وليَتَجَنَّبْ[٢]) مِنَ الأحاديثِ **(ما لا تَحتَمِلُهُ[٣] عقُولُهُم، وما لا يَفْهَمُونَهُ)** كأحاديثِ الصفاتِ؛ لما[٤] لا يُؤمَنُ عليهم من الخطإِ والوهْمِ، والوقوعِ في التَّشبيهِ والتجسيم.

فقد قال عليٌّ: تُحبُّون أن يُكذَّبَ اللَّهُ ورسولُه؟! حدِّثوا الناسَ بما يَعْرِفون، ودَعُوا ما يُنكِرون. رواهُ البخاريُّ[٥].

ورَوىٰ البيهقيُّ في «الشُّعبِ»[٦] عن المِقدامِ بن معدِي كرب عَن رسولِ اللَّهِ ﷺ قال: «**إذا حدَّثتم الناسَ عن ربِّهم، فلا تُحدِّثوهم بما يغربُ ويَشُقُّ عليهم**».

---

(١) في «ص»، «م»: «وظيفتها». والتصحيح من «الثقات» لابن حبان (٨/ ٤٦٨)، و«الكامل» (٤/ ١٣٢٦)، و«الجامع» للخطيب (١/ ٢١٦)، و«سير الأعلام» (١١/ ٥١٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٥٩).

(٢) في «ص»: «وليجتنب».

(٣) في «ص»، «م»: «تحمله».

(٤) في «ص»: «لمن».

(٥) «الصحيح» (١/ ٤٤).

(٦) (٢/ ٢٨١).

وقال ابنُ مسعودٍ : ما أنتَ بمحدِّثٍ قومًا حديثًا لا تَبْلُغُه عُقولهُم ، إلا كان لبعضِهم فتنةً . رواهُ مُسلمٌ[١] .

قال الخطيبُ[٢] : ويَجتنبُ أيضًا في رِوايتِهِ للعوام أحاديثَ الرُّخَصِ ، وما شَجَرَ بينَ الصَّحابةِ ، والإسرائيلياتِ .

(**ويختِمَ الإملاءَ بحكاياتٍ ، ونَوادِرَ ، وإنشادَاتٍ بأسانِيدِها**) كعادةِ الأئمةِ في ذلك .

وقد اسْتَدلَّ له الخطيبُ[٣] بما رَواه عن عليٍّ ، قال : رَوِّحُوا القُلوبَ وابْتَغُوا لها طُرَفَ الحِكْمةِ .

وكان الزُّهريُّ[٤] يقولُ لأصحابِهِ : هاتُوا مِن أشْعَارِكُم ، هاتُوا من حديثكم ؛ فإنَّ الأُذن مجةٌ ، والقَلْب حمضٌ .

(**وأَوْلاها ما في الزُّهدِ ، والآدابِ ، ومَكَارِمِ الأخلاقِ**) هذا من زوائدِ المصنِّف .

(**وإذا قصرَ المحدِّثُ**) عن تخريجِ الإملاءِ لقصورِهِ عن المعرفةِ بالحديث ، وعِلَلِهِ ، واختلافِ وجوهه ، (**أو اشتَغَلَ عن تخريجِ الإملاءِ ، استعانَ ببعضِ الحفَّاظِ**) في تخريجِ الأحاديثِ التي يريد إملاءَها قبلَ يومِ مجلسِهِ ، فقد فعَلَهُ جماعةٌ كأبي الحُسينِ ابن بشران ، وأبي القَاسمِ السَّرَّاجِ ، وخلائقَ .

---

(١) «مقدمة الصحيح» (١/ ٩) .
(٢) «الجامع» (٢/ ١١٩) .
(٣) «الجامع» (٢/ ١٢٩) .
(٤) «الجامع» (٢/ ١٣٠) .

(**وإذا فَرَغَ الإملاءُ قابَلَهُ وأتْقَنَهُ**)، لإصلاحِ ما فسدَ منهِ بِزَيغِ القَلمِ وطُغيانِهِ، وفيهِ حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ ﷺ السابقُ في فرعِ المُقابلةِ.

قال العراقيُّ[١]: وقد رخَّص ابنُ الصلاحِ هُناك في الروايةِ بدُونها بشُروطٍ ثلاثةٍ، ولم يذكُرْ ذلك هُنا فيحتملُ أنْ يُحمل هذا على ما تقدَّمَ، ويحتمل الفَرْقُ بين النسخ من أصلِ السماعِ والنسخ من إملاءِ الشيخِ حِفظًا؛ لأنَّ الحفظَ خوَّانٌ.

قال: ولكنَّ المقابلةَ للإملاءِ أيضًا إنما هي مَعَ الشيخِ أيضًا مِن حفْظِهِ، لا عَلىٰ أُصولِهِ.

قلت: جَرَتْ عادتُنا بتخريجِ الإملاءِ وتحريرِهِ في كَرَّاسةٍ، ثُم نُملي حِفظًا، وإذا نَجزَ قابَلَهُ المملي مَعنا علىٰ الأصلِ الذي حرَّرْناه، وذلك غايةُ الإتقانِ.

وقد كان الإملاءُ دَرَسَ بعد ابنِ الصلاحِ إلىٰ أواخِرِ أيام الحافظِ أبي الفَضْل العراقيِّ، فافْتتحه سَنة ستٍّ وتِسعينَ وسبعمائة فأملىٰ أربعمائةِ مجلسٍ وبضعةَ عشرَ مجلسًا إلىٰ سنةِ موتِهِ سنة ستٍّ وثمانمائة، ثم أملىٰ ولدُهُ إلىٰ أنْ ماتَ سنة سِتٍّ وعشرين ستمائة[٢] مجلسٍ وكَسْرًا.

ثم أملىٰ شيخُ الإسلامِ ابنُ حجَرٍ إلىٰ أن مَاتَ سَنة ثِنتين وخمسين أَكْثَرَ مِن ألفِ مجلسٍ، ثُم درسَ تِسعَ عَشرَة سنةً، فافتتحتُهُ أوَّل سنة ثنتين وسبعين، فأمليتُ ثمانين مجلسًا، ثم خمسين أُخرىٰ.

---

(١) «التبصرة» (٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣).

(٢) في «ص»: «وستمائة» بزيادة الواو؛ خطأ.

ويَنبغي أن لا يملي في الأسبوع إلا يومًا واحدًا؛ لحديثِ الشيخين[١]، عن أبي وائلٍ قال: كان ابنُ مسعودٍ يذكِّرُ الناسَ في كلِّ يومِ خَميسٍ، فقال له رجلٌ: لَوَدِدْنا أنَّك ذَكَّرتنا كلَّ يومٍ، فقال: أما إنَّه ما يَمنعني من ذلك إلا أني أكره أن أُمِلَّكم، وإني أتخوَّلُكم بالموعظةِ كما كانَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ يتخوَّلُنا بالموعِظَةِ مخافةَ السآمةِ علينا.

وروىٰ البخاريُّ[٢]، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عباسٍ قال: حدِّث الناسَ كلَّ جمعةٍ مرةً، فإن أبيتَ فَمرَّتَين، فإنْ أكثرتَ فثلاثَ مرارٍ، ولا تمل الناسَ هذا القرآنَ، ولا تأتِ القومَ وهُم في حديثٍ فتقطعَ عليهم حَديثَهم، ولكنْ أَنْصِتْ، فإن[٣] أمروكَ فحدِّثهم، وهُم يَشْتهونَه.

ولم أظفرْ لأحدٍ بتعيين يومِ الإملاءِ ولا وقتِهِ، إلا أنَّ غالب الحفَّاظِ كابنِ عساكرَ، وابنِ السمعاني، والخطيبِ كانوا يُمْلونَ يومَ الجمعةِ بعدَ صلاتِها، فتبعتُهم في ذلك.

وقد ظفرتُ بحديثٍ يدلُّ علىٰ استحبابِهِ بعد عصرِ يوم الجمعةِ، وهو ما أخرجه البيهقيُّ في «الشُّعب»[٤] عن أنسٍ مرفوعًا: «**منْ صلَّىٰ العَصْرَ، ثمَّ جلسَ يُملي خيرًا حتَّىٰ يُمْسي، كان أفضَلَ مِمَّنْ[٥] أعتقَ ثمانيةً منْ وَلَدِ إسماعيلَ**[٦]».

* * *

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٢٧)، ومسلم (٨/ ١٤٢).
(٢) «الصحيح» (٨/ ٩١).
(٣) في «ص»: «فإذا».
(٤) (١/ ٤١٠).
(٥) في «ص»: «من أن».
(٦) ليس في الحديث أنه يوم الجمعة، والحديث غير صحيح.

● النوع الثامن والعشرون :

مَعرفَةُ آدَابِ طَلبِ الحَدِيثِ

قَد تَقَدَّمَ مِنهُ جُمَلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، وَيجِبُ عَليهِ تَصحِيحُ النِّيَّةِ، وَالإِخلَاصُ للَّهِ تَعَالىٰ فِي طَلَبِهِ، وَالحَذَرُ مِنَ التَّوصُّلِ بِهِ إِلَىٰ أَغرَاضِ الدُّنيَا، وَلْيَسْأَلِ اللَّه تَعَالَىٰ التَّوفِيقَ، وَالتَّسدِيدَ، وَالتَّيسِيرَ، وَلْيستَعمِلِ الأخلَاقَ الجَمِيلَةَ وَالآدَابَ، ثُمَّ لْيُفرغْ جَهدَهُ فِي تَحصِيلِهِ، وَيغتَنِمْ إِمكَانَهُ.

(النَّوعُ الثامنُ والعشرون: معرفةُ آدابِ طلبِ[١] الحديثِ، قد تقدَّم منه جُمَلٌ متفرقةٌ، ويجبُ عليه تصحيحُ النِّيةِ، والإخلاصُ للَّه تعالىٰ في طلبِهِ، والحذَرُ من التَّوصُّلِ به إلىٰ أغراضِ الدُّنيا).

فقد روىٰ أبو داودَ وابنُ ماجَه[٢] مِن حديثِ أبي هُريرة قال: قالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «مَن تعلَّم عِلمًا ممَّا يُبْتَغىٰ به وَجْه اللَّهِ تعالَىٰ لا يَتَعَلَّمُهُ إلا لِيُصيبَ به عَرَضًا من الدُّنيا، لمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يومَ القيامَةِ».

وقال حمادُ بنُ سَلمةَ[٣]: مَن طَلَبَ الحديثَ لغيرِ اللَّهِ مكرَ بهِ.

---

(١) في «ابن الصلاح»: «طالب».

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢).

(٣) «الجامع» للخطيب (١/ ٨٤ - ٨٥)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٦).

وقال سُفيانُ الثوريُّ[١] : ما أَعْلَمُ عَملًا هُوَ أفضلُ مِن طلبِ الحديثِ لِمَنْ أرادَ اللَّه .

قال ابنُ الصلاحِ[٢] : ومِن أقربِ الوجوهِ في إصلاحِ النِّيةِ فيهِ ، ما روينا عن أبي عَمرِو بن نُجيدٍ أنَّه سألَ أبا جَعفر بن حمدَان ، وكانا عَبْدينِ صالحين ، فقال له : بأيِّ نيةٍ أَكتُبُ الحديثَ؟ فقالَ : أَلَستُم تَرَون أنَّ عند ذِكْرِ الصالحين تَنزلُ الرحمةُ؟ قال : نَعم ، قال : فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رأسُ الصَّالِحين .

(**وليسأل اللَّه تعالىٰ التَّوفيق ، والتَّسدِيدَ**) لذلك ، (**والتَّيسِيرَ**)، والإعانةَ عليه ، (**وليستعمل الأخلاقَ الجَمِيلَةَ والآدَابَ**) الرضية .

فقد قال أبو عاصم النبيلُ[٣] : مَن طلبَ هذا الحديثَ فقد طلبَ أعلىٰ أمورِ الدِّين ، فيجبُ أنْ يكونَ خيرَ الناسِ .

(**ثم لْيفرِغْ جَهْدَهُ في تحصيلِهِ ، ويَغْتَنِم إمكانه**) .

ففي «صحيح مسلم»[٤] مِن حديثِ أبي هُريرة مَرفوعًا : «**احرص علىٰ ما يَنْفَعُكَ واستَعنْ بِاللَّهِ ولا تَعْجزْ**» .

وقال يحيىٰ بنُ أبي كَثيرٍ[٥] : لا يُنالُ العلمُ براحةِ الجِسْمِ .

وقال الشافعيُّ[٦] : لا يَطلبُ هذا العِلمَ مَن يطلبُهُ بالتملُّلِ وغِنَىٰ النفسِ

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص : ١٨٢) .
(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٠) .
(٣) «الجامع» (١/ ٧٨) .
(٤) (٨/ ٥٦) .
(٥) «صحيح مسلم» (٢/ ١٠٥) .
(٦) «الحلية» (٩/ ١١٩ - ١٢٠) .

فَيفْلحُ ، ولكن مَن طَلَبه بِذِلَّةِ النَّفْسِ ، وضيقِ العيشِ ، وخدمةِ العِلمِ ، أَفْلَحَ .

* * *

وَيَبدَأُ بِالسَّمَاعِ مِن أَرجَحِ شُيُوخِ بَلَدِهِ إِسْنَادًا ، وَعِلمًا ، وشُهرَةً ، وَدِينًا ، وَغَيرَهُ ، فَإِذَا فَرَغَ مِن مُهِمَّاتِهِم فَلْيَرحَلْ عَلَىٰ عَادَة الحُفَّاظِ المُبَرِزِينَ ، وَلَا يحمِلَنَّهُ الشَّرَهُ عَلَىٰ التَّسَاهُلِ فِي التَّحَمُّلِ ؛ فَيُخِلَّ بِشَيءٍ مِن شُرُوطِهِ .

(**ويبدأُ بالسماعِ من أرجح شُيوخِ بَلَدِهِ إسنادًا ، وعلمًا ، وشهرةً ، ودِينًا وغيرَه**) إلىٰ أنْ يفرَغَ منهم ، ويبدأُ بأفرادِهم فمن تفرَّدَ بشيءٍ أخذه عنه أوَّلًا ، (**فإذا فَرَغَ مِن مُهِمَّاتهم**) وسماعِ عَوالِيهم ، (**فَلْيَرْحَل**) إلىٰ سائرِ البُلدانِ (**علىٰ عَادَةِ الحفَّاظِ المبرزِينَ**) ولا يَرحَلُ قَبلَ ذلك .

قال الخطيبُ[1] : فإنَّ المقصودَ بالرحلةِ أمران :

أحدهما : تحصيلُ عُلوِّ الإسنادِ ، وقِدَمِ السماعِ .

والثاني : لقاءُ الحُفَّاظِ ، والمُذاكَرةُ لهم ، والاستفادةُ منهم .

فإذا كان الأَمْران مَوجودَيْن في بلدِهِ ومعدومَيْن في غيرِهِ ، فلا فائدةَ في الرِّحلةِ ، أو موجودين في كلٍّ مُنهما ، فليحَصِّل حديثَ بلدِهِ ثُمَّ يرحَل .

قال : وإذا عَزَمَ علىٰ الرِّحلةِ ، فلا يتركُ أحدًا في بلدِهِ مِن الرُّواةِ إلا ويكتُبُ عنه ما تيسَّرَ مِن الأحاديثِ ، وإن قَلَّتْ . فقد قالَ بعضُهم : ضيِّعْ وَرَقَةً ولا تُضيِّعَنَّ شيخًا .

---

(١) «الجامع» (٢/ ٢٢٣) .

والأصلُ في الرحلةِ ما رواه البيهقيُّ في «المدخلِ»، والخطيبُ في «الجامعِ»[١]، عن عبد اللَّه بن مُحمدِ بن عَقيلٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّه قال: بَلَغني حديثٌ عن رسولِ اللَّه ﷺ لم أسمعْه، فابتعتُ بعيرًا فشددتُ عليه رَحْلي، وسِرتُ شهرًا حتىٰ قدمتُ الشَّامَ فأتيتُ عبد اللَّه بن أنيسٍ، فقلتُ للبوَّابِ: قُلْ له: جابرٌ علىٰ البابِ، فأتاه فقال له: جابرُ بن عبد اللَّه؟ فأتاني فقال لي، فقلتُ: نعم، فرجَعَ فأخبرَهُ، فقام يطأ[٢] ثوبَهُ حتَّىٰ لَقِيني، فاعتنَقَني واعتنقتُهُ، فقلتُ: حديثٌ بلغني عَنك سمعتَهُ مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ في القصاص، لم أَسْمَعْه، فخشيتُ أن تموتَ أو أموت قَبْلَ أنْ أسمعه، فقال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**يَحشُرُ اللَّهُ العبادَ- أو قال: الناسَ - عُراةً غُرْلًا بُهْمًا**» قلنا: وما بُهمًا؟ قال: «**ليس معهم شيءٌ، ثم يُناديهم ربُّهم بصوتٍ يَسمعه مَن بَعُدَ كما يَسمعه مَن قَرُبَ: أنا المَلكُ، أنا الدَّيَّانُ، لا ينبغي لأحدٍ[٣] من أهلِ الجنةِ أن يدخُل الجنَّةَ، ولا أحدٍ من أهلِ النارِ عندهُ مظلمةٌ حتَّىٰ أُقِصَّه منه، حتَّىٰ اللَّطْمة**»، قُلنا: كَيفَ وإنَّما نأتي اللَّه عُراةً غُرْلًا بُهمًا، قال: «**بالحسناتِ والسيئاتِ**».

واستدلَّ البيهقيُّ أيضًا برحلةِ مُوسىٰ إلىٰ الخَضِرِ، وقِصَّته في «الصحيح»[٤].

---

(١) «الجامع» (٢/ ٢٢٥).

(٢) في «ص»: «يطاطئ».

(٣) في «م»: «ولأحد».

(٤) أخرجه: البخاري (٦/ ١١٠)، ومسلم (٧/ ١٠٣).

وروىٰ[1] أيضًا من طريقِ عَيَّاشِ بنِ عبَّاسٍ عن واهبِ بنِ عبدِ اللَّه المُعافريِّ قال: قَدِمَ رجلٌ من أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ منَ الأنصارِ علىٰ مَسْلمة بن مخلدٍ، فألفاه نائمًا فقال: أيقِظُوه، قالوا: بلْ نَتركُه[2] حتَّىٰ يستيقظَ، قال: لستُ فاعِلًا، فأيقَظوا مسلمةَ له فرحبَ به وقال: انْزِلْ قال: لا، حتَّىٰ تُرسل إلىٰ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ لحاجةٍ لي إليهِ، فأرسلَ إلىٰ عُقبَةَ فأتَاهُ، فقال: هلْ سمعتَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**مَنْ وَجَدَ مُسْلِمًا علىٰ عورَةٍ فسَتَرهُ، فكأنَّما أحيا مَوْءُودَةً مِن قَبرِها**»؟ فقالَ عُقبةُ: قد سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ ذلك.

وسألَ عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ أباه عمَّن طلبَ العِلمَ، ترىٰ له أنْ يلزمَ رجلًا عندهُ عِلمٌ فيكتبُ عنه، أو ترىٰ له أنْ يرحلَ إلىٰ المواضعِ التي فيها العِلمُ فيسمعُ منهم؟ قال: يَرْحلُ يكتبُ عن الكوفيِّين والبَصْريين، وأهلِ المدينةِ ومَكَّةَ، يُشامُّ الناسَ يَسمعُ[3] مِنهم[4].

وقال ابنُ معينٍ[5]: أربعةٌ لا تأنسُ[6] منهم رُشْدًا، مِنهم: رجل يكتبُ في بَلدِهِ، ولا يرحلُ في طلبِ الحديثِ.

---

(١) «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص: ١١٨).

(٢) في «ص» و«م»: «تنزل»، والمثبت من «المطبوع»، و«تالي التلخيص» (١/ ٥٦).

(٣) في «م»: «بسمعه».

والحكاية في «المسائل» لعبد اللَّه (١٥٨٨) و«الرحلة للخطيب» (١٢).

(٤) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٢٤).

(٥) «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٢٥).

(٦) في «ص»، «م»: «تؤنس».

وقال إبراهيمُ بنُ أدهم[١] : إنَّ اللَّهَ يرفع البلاءَ عن هذهِ الأمةِ برحلةِ أصحابِ الحديثِ .

(**ولا يحملَنَّه الشَّره**) والحرص (**علىٰ التَّساهُلِ في التَّحمُّلِ ، فيُخِلَّ بشيءٍ من شُرُوطِهِ**) السابقة فإنَّ شهوةَ السَّماعِ لا تنتهي ، ونهمةَ الطَّلبِ لا تنقضي ، والعِلمُ كالبِحارِ التي يتعذَّرُ كَيْلُها ، والمعادِن التي لا ينقطعُ نَيْلُها .

أخرج المروزيُّ في كتاب «العلم» ، قال : حدثنا ابنُ شُعيبِ بن الحبحاب ، حدَّثني عمِّي صالحُ بنُ عبدِ الكبير ، حدَّثني عمِّي أبو بكر بن شُعيب ، عن قتادةَ قال : قلتُ لشعيبِ بن الحبْحابِ : نزل عليَّ أبو العاليةِ الرياحيُّ ، فأقللتُ عنه الحديثَ ، فقال شعيبٌ : السماعُ من الرجالِ أَرْزَاقٌ .

* * *

وَينبَغي أَن يَستَعمِلَ مَا يَسمَعُهُ مِن أَحَادِيثِ العِبادَاتِ وَالآدَابِ ؛ فَذَلِكَ زَكَاةُ الحَدِيث ، وَسَبَبُ حِفظِهِ .

(**ويَنْبَغي أنْ يستعمِلَ ما يسمعه من أحاديثِ العباداتِ والآدابِ**) وفضائِلِ الأعمالِ (**فذلكَ زكاةُ الحديثِ وسَبَبُ حِفْظِهِ**) فقد قال بشرٌ الحافي[٢] : يا أصحابَ الحديثِ ؛ أدُّوا زكاة هذا الحديث ، اعْمَلوا مِن كلِّ مِائتي حديثٍ بخمسةِ أحاديث .

---

(١) «الرحلة» للخطيب (ص : ٨٩) . (٢) «الجامع» (١/ ١٤٤) .

وقال عَمرُو بن قيسٍ المُلائيُّ[١] : إذا بلغك شيءٌ مِنَ الخيرِ[٢] فاعْمَلْ بِهِ ولو مَرَّةً ، تَكُنْ من أهلِهِ .

وقال وكيعٌ[٣] : إذا أردتَ أن تحفظَ الحديثَ فاعْمَلْ به .

وقال إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بن مُجمِّعٍ[٤] : كُنا نستعينُ علىٰ حفظِ الحديثِ بالعملِ به .

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ[٥] : ما كتبتُ حديثًا إلا وقد عملتُ به ، حتَّىٰ مرَّ بي أن النبيَّ ﷺ احتجَمَ وأَعْطَىٰ أبا طيبة دينارًا ، فاحْتَجَمْتُ وأعطيتُ الحجَّامَ دينارًا .

* * *

● **فصـل :**

وَينبغي أَن يُعَظِّمَ شَيخَهُ وَمَن يَسمَعُ مِنهُ ، فَذَلِكَ مِن إجلَال العِلمِ وَأسبَابِ الانتِفَاعِ بِهِ ، وَيعتَقِدَ جَلَالةَ شَيخِهِ وَرُجحَانَهُ ، وَيَتحَرَّىٰ رِضَاهُ ، وَلا يُطَوِّلَ عَلَيهِ بِحيثُ يُضجِرَهُ ، وَليَسْتَشِرهُ في أُمورِهِ ، وَفِي مَا يَشتَغِلُ فِيهِ ، وَكَيفِيَّةِ اشتِغَالِهِ .

(**فصل : وينبغي**) للطالبِ (**أن يُعظِّمَ شَيْخَهُ ومن يسمعُ منه ؛ فذلك من إجلالِ العلمِ وأسبَابِ الانتفاعِ بِهِ**) .

---

(١) «الحلية» (٥/١٠٢) .
(٢) في «ص» : «الخبر» .
(٣) «المنهل الروي» (ص : ١٠٩) .
(٤) «الجامع» (٢/٢٥٩) .
(٥) «السير» (١١/٢٩٦) .

وقد قال المغيرةُ[١] : كنا نهابُ إبراهيمَ كما يُهَابُ الأميرُ .

وقال البخاريُّ : ما رأيتُ أحدًا أوقَرَ للمُحدِّثين من يَحيىٰ بنِ مَعينٍ .

وفي الحديثِ[٢] : « **تَوَاضَعوا لِمنْ تَعَلَّمونَ منهُ** » ، رواه البيهقيُّ مرفوعًا مِن حديثِ أبي هُريرة وضعَّفه ، وقال : الصحيحُ وَقْفُهُ علىٰ عُمَرَ .

وأورَد في الباب حديثَ عبادةَ بن الصامتِ مرفوعًا : « **ليسَ منَّا مَنْ لم يُجلَّ كَبيرَنا ويَرْحَم صَغيرَنَا ، ويَعْرِفْ لِعالمِنا** » رواه أحمد[٣] وغيره .

وأسنَدَ عنِ ابنِ عباسٍ[٤] قال : وجدتُ عامةَ عِلمِ رسولِ اللَّه ﷺ عِند هذا الحيِّ من الأنصارِ ، فإنْ كُنتُ لآتي بابَ أحدِهم فأَقِيلُ بِبابِهِ ، ولو شئتُ أن يُؤذن لي عليه لأُذن لي بِقرابَتي من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ولكنْ كُنتُ أبْتغي بذلك طيبَ نَفْسِهِ .

وأسندَ عن أبي عُبيد القاسمِ بن سلامٍ قال : ما دَقَقْتُ علىٰ مُحدِّثٍ بابه قطُّ ؛ لقول اللَّه تعالىٰ : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات : ٥] .

(**ويعتقد جَلالةَ شيخِهِ ورُجْحَانَه**) علىٰ غيرِهِ ، فقد روَىٰ الخليليُّ في

---

(١) « تاريخ بغداد » (١٢/ ٣٤٨) ، و« الجامع » (١/ ١٨٣) .
(٢) « الجامع » (١/ ٣٥٠) .
(٣) « المسند » (٥/ ٣٢٣) ، والبخاري في « التاريخ الكبير » (٧/ ٣١٢) .
(٤) أخرجه : البخاري في « التاريخ الكبير » (٥/ ٣) .

«الإرشادِ»[١] عن أبي يُوسفَ القاضي قال: سمعتُ السَّلفَ يقولونَ: مَنْ لا يَعْرِفُ لأستاذِهِ لا يُفْلِحُ.

(ويتحرَّىٰ رِضاهُ) ويَحذَرُ سَخَطَهُ، **(ولا يُطَوِّل عليه بحيثُ يُضجِره)** بل يقنع بما يُحدِّثه به؛ فإنَّ الإضجارَ يُغيِّرُ الأفهامَ، ويُفسدُ الأخلاقَ، ويُحيلُ الطِّباعَ.

وقد كان إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ مِن أحسنِ الناسِ خُلقًا، فلم يَزَالُوا بِهِ حتَّىٰ ساء خُلُقُهُ[٢].

ورُوِّينا عن ابنِ سيرينَ[٣] أنه سألَه رجلٌ عن حديثٍ وقد أرادَ أن يقومَ، فقال:

إنَّك إنْ كلَّفْتَني ما لَمْ أُطقْ ... سَاءَكَ ما سَرَّكَ مِنِّي مِن خُلُقْ

قال ابنُ الصلاحِ[٤]: ويُخشىٰ علىٰ فاعلِ ذلكَ أنْ يُحرَمَ الانْتفاع.

قال: ورُوِّينا عن الزُّهريِّ[٥] أنه قال: إذا طالَ المجلسُ كان للشيطانِ فيه نَصيبٌ.

(وليَسْتَشِرهُ في أُمورِهِ) التي تعرضُ له، **(وفيما يَشْتَغِلُ فيه، وكَيْفِيَّةِ اشتِغَالِهِ)**، وعلىٰ الشيخِ نُصحُه في ذلك.

* * *

---

(١) (٢/ ٥٧٠).

(٢) «الجامع» للخطيب (١/ ٢١٨).

(٣) «الحلية» (٢/ ٢٦٥)، و«الجامع» (١/ ٢١٥).

(٤) «علوم الحديث» (ص: ٢٥٢).

(٥) «الحلية» (٣/ ٣٦٦)، و«الجامع» (٢/ ١٢٨)، و«أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ٦٨).

وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا ظَفِرَ بِسَمَاعٍ أَن يُرشِدَ إِلَيهِ غَيرَهُ ؛ فَإِنَّ كِتمانَهُ لُؤمٌ يَقَعُ فِيهِ جَهلَةُ الطَّلَبَةِ ، فَيُخَافُ عَلَىٰ كَاتِمِهِ عَدَمُ الانتفَاعِ ؛ فَإِنَّ مِن بَرَكَةِ الحَدِيثِ إِفَادَتَهُ ، وَبِنَشْرِهِ يُنَمَّىٰ .

(**وينبغِي له**) أي : للطالبِ (**إذا ظَفَرَ بسَمَاعٍ**) لشيخ (**أن يُرْشِدَ إليه غيرَه**) مِن الطلبةِ ، (**فإنَّ كِتمانَهُ**) عَنهم (**لُؤمٌ يقعُ فيهِ جَهلَةُ الطَّلَبةِ ، فيُخَافُ علىٰ كاتِمِه عَدَمُ الانتفَاعِ ؛ فإنَّ مِنْ بَرَكَةِ الحديثِ إفادَتهُ**) كما قال مالكٌ ، (**وبِنَشْره يُنَمَّىٰ**[1]) .

وقال ابنُ معينٍ[2] : مَن بَخِلَ بالحديثِ وكتَمَ علىٰ الناسِ سماعَهم لم يفلحْ ، وكذا قال إسحاقُ بنُ راهويه .

وقال ابنُ المباركِ[3] : مَن بخِل بالعلم ابْتُليَ بثلاثٍ : إمَّا أن يموتَ فيذهبُ عِلمُه ، أو يُنَسَّىٰ ، أو يَتْبَعَ السُّلطانَ .

وروىٰ الخطيبُ[4] في ذلك بسندِهِ عنِ ابنِ عباسٍ رفَعه : «**إخواني ، تناصحُوا في العِلمِ ، ولا يَكتُم بعضُكم بَعضًا ؛ فإنَّ خيانةَ الرَّجلِ في عِلمِهِ أشدُّ من خِيانَتِهِ في مَالِهِ**» .

قال الخطيبُ : ولا يَحْرُمُ الكتمُ عمَّن[5] ليس بأهلٍ ، أو لا يقبلُ

(١) في «المطبوع» : «ونَشْرُهُ يُمْنٌ» .
(٢) «الجامع» (١/ ٢٤٠) ، وفيه : «وكسر» مكان : «وكتم» .
(٣) «الجامع» (١/ ٣٢٤) .
(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٧ ، ٣٨٩) ، و«الجامع» (٢/ ١٤٩) .
(٥) في «م» : «علىٰ من» .

الصوابَ إذا أُرشِد إليه ، و نحو ذلك ، وعلىٰ ذلك يُحملُ ما نُقل عن الأئمةِ مِن الكَتْمِ .

وقد قال الخليلُ[١] لأبي عُبيدَةَ : لا تَردَّن علىٰ مُعْجَبٍ خطأً ، فيستفيدَ مِنْكَ علمًا ، ويَتَّخِذَك به عَدُوًّا .

* * *

وَليَحذَر كُلَّ الحَذَرِ مِن أَن يَمنَعَهُ الحَيَاءُ وَالكِبرُ مِنَ السَّعيِ التَّامِّ والتحصِيلِ وَأخذِ العِلمِ مِمَّن دُونَهُ فِي نَسَبٍ أَو سِنٍّ أَو غَيرِهِ .

(وليَحْذَرْ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ أنْ يمنعَهُ الحياءُ والكِبْرُ مِن السعي التَّام والتَّحْصيلِ ، وأخذِ العِلمِ ممَّن دُونَه في نَسَبٍ أو سنٍّ أو غيرِهِ) .

فقد ذكرالبخاريُّ[٢] عن مجاهدٍ قال : لا يَنالُ العِلمَ مُسْتحيٍ ولا مُسْتكبِرٌ .

وقال عُمرُ بنُ الخطابِ[٣] : مَن رقَّ وجهُهُ رقَّ عِلْمُهُ .

وقالتْ عائشةُ[٤] : نِعْمَ النساءُ نساءُ الأنصارِ ، لم يكُنْ يمنعُهن الحياءُ أن يتفقَّهنَ في الدِّين .

---

(١) «الجامع» (٢/ ١٥٤) .

(٢) (١/ ٤٤) تعليقًا ، وأسند البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (١/ ٣٦٩) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٤٤) .

(٣) أخرجه الدارمي (١/ ١٣٧) ، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (١/ ٣٦٦) .

(٤) أخرجه : البخاري (١/ ١٤٤) تعليقًا ، ومسلم (١/ ١٨٠) .

وقال وكيعٌ [١]: لا يَنْبُلُ الرجلُ مِن أصحابِ الحديثِ حتَّىٰ يَكْتُبَ عمَّن هو فَوقَهُ، وعمَّن هو مِثْلُهُ، وعمَّن هو دُونَه.

وكان ابنُ المباركِ يكتُبُ عمَّن هو دُونه، فقيل له، فقال: لعلَّ الكلمةَ التي فيها نَجَاتي لم تقعْ لي [٢].

وروىٰ البيهقيُّ [٣] عنِ الأصمعيِّ قالَ: مَن لم يَحتملْ ذُلَّ التَّعليمِ ساعةً بَقيَ في ذلِّ الجهلِ أبدًا.

وروىٰ أيضًا [٤] عن عُمر قال: لا تتعلَّم العِلمَ لثلاثٍ، ولا تتركهُ لثلاثٍ: لا تَتعلَّم لتُماري به، ولا تُرائي به، ولا تُباهِي به، ولا تتركهُ حياءً مِن طلَبه، ولا زهادةً فيهِ، ولا رضًى بجهالةٍ.

* * *

وَلْيَصْبِرْ عَلَىٰ جَفَاءِ شَيْخِهِ، وَلْيَعْتَنِ بِالْمُهِمِّ، وَلَا يُضَيِّعْ وَقْتَهُ فِي الاستِكثَارِ مِنَ الشُّيُوخِ؛ لِمُجَرَّدِ اسمِ الكَثرَةِ، وَلْيَكتُبْ وَلْيَسمَعْ مَا يَقَعُ لَهُ مِن كِتَابٍ أَو جُزءٍ بِكَمَالِهِ، وَلَا يَنتَخِب، فَإِنِ احتَاجَ إِلَيْهِ تَوَلَّاهُ بِنَفسِهِ، فَإِن قَصَّرَ عَنَهُ استَعَانَ بِحَافِظٍ.

(**ولْيَصْبِر علىٰ جَفاءِ شَيْخِهِ، ولْيَعتَنِ بالمهِمِّ، ولا يضيِّعْ وقتَهُ في الاستكثَارِ مِنَ الشُّيوخِ لمجرَّدِ اسمِ الكَثْرَةِ**) وَصِيتِها؛ فإنَّ ذلك شيءٌ لا طائلَ تحتَهُ.

---

(١) «الجامع» (٢/٢١٦).

(٢) «الجامع» (٢/٢١٩ - ٢٢٠).

(٣) «المدخل إلىٰ السنن» (١/٣٦٢).

(٤) «المدخل إلىٰ السنن» (١/٣٧٤).

قال ابنُ الصلاحِ[١] : وليسَ مِن ذلك قولُ أبي حاتمٍ[٢] :إذَا كتبتَ فقَمِّشْ ، وإذا حدَّثْتَ فَفَتِّشْ .

قال العراقيُّ[٣] : كأنَّهُ أراد : اكتب الفائدةَ ممَّن سَمعتَها ، ولا تؤخِّرْ حتَّىٰ تنظُرَ هل هو أهلٌ للأخذِ عنه أَمْ لا ؟ فرُبَّما فاتَ ذلك بموتِهِ أو سفرِهِ أو غيرِ ذلك ، فإذا كان وقتُ الروايةِ أو العملِ فَفَتِّشْ حينئذٍ .

ويُحتملُ أنَّه أراد استيعابَ الكتابِ ، وتَرْكَ انتخابِهِ ، أو استيعابَ ما عِند الشيخِ وَقْتَ التحمُّلِ ، ويكونُ النظرُ فيه حالَ الرِّوايةِ .

قال : وقد يكونُ قصدُ المحدِّثِ تكثيرَ طُرقِ الحديثِ وجَمْعَ أطرافِهِ ، فيكثُرُ بذلك شُيوخُهُ ، ولا بأسَ به .

فقد قالَ أبو حاتمٍ : لو لم نكتبِ الحديث من سِتِّين وجْهًا ما عَقلْناه .

(وليَكْتُبْ وليَسْمَعِ ما يَقَعُ له من كِتابٍ أو جُزْءٍ بِكَمالِهِ ، ولا ينتَخِبْ) فرُبما احتاجَ بعدَ ذلك إلىٰ روايةِ شيءٍ منه لم يكُنْ فيما انتخَبه فَيندَمُ .

وقد قال ابنُ المبارَكِ[٤] : ما انتخبتُ علىٰ عالمٍ قط إلا نَدِمْتُ .

وقال[٥] : ما جاء مِن مُنْتَقٍ خيرٌ قط .

وقال ابنُ معينٍ[٦] : صاحبُ الانتخابِ يَندمُ ، وصاحبُ النسخ لا يندمُ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٣) .
(٢) «الجامع» (٢/ ٢٢٠) .
(٣) «التبصرة» (٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣) .
(٤) «الجامع» (٢/ ١٥٦) .
(٥) «الجامع» (٢/ ١٨٧) .
(٦) «الجامع» (٢/ ١٨٧) .

(**فإن احتاجَ إليه**) أي: إلىٰ الانتخابِ، لكون الشيخِ مُكثِرًا، وفي الرواية عَسِرًا، أو كون الطالبِ غريبًا لا يُمكنه طول الإقامةِ (**تَوَلاه بنفسِهِ**)، وانتخبَ عواليَهُ، وما تكرَّر مِن رواياتِهِ، وما لا يجدُهُ عِند غيرِهِ، (**فإن قَصُرَ عنه**)؛ لقلَّةِ مَعرفتِهِ (**استَعَانَ**) عليهِ (**بحَافِظٍ**).

قال ابْن الصلاحِ(١)، ويُعلِّمُ في الأصلِ علىٰ أَوَّلِ إسنادِ الأحاديثِ المُنتخَبَةِ بخطٍّ عريضٍ أَحمَر، أو بِصادٍ ممدودةٍ، أو بِطَاءٍ مَمدودةٍ، أو نحوِ ذلك، وفائدتُهُ: لأجْلِ المُعارضةِ، أو لاحتمالِ ذهابِ الفرعِ فيرجعُ إليهِ.

* * *

● فصل:

وَلَا يَنبَغِي أَن يَقتَصِرَ عَلَىٰ سَمَاعِهِ وَكَتْبِهِ، دُونَ مَعرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ، فَلْيَتَعَرَّفْ صِحَّتَهُ وَضَعْفَهُ، وَفِقهَهُ وَمَعَانِيَهُ، وَلُغَتَهُ وَإِعرَابَهُ، وَأسمَاءَ رِجَالِهِ، مُحَقِّقًا كُلَّ ذَلِكَ، مُعتَنِيًا بِإِتقَانِ مُشكِلِهَا: حِفظًا وَكِتَابَةً، مُقدِّمًا «الصَّحِيحَينِ»، ثُمَّ «سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ»، «وَالتِّرمِذِيِّ»، «وَالنَّسَائِيِّ»، ثُمَّ «السُّنَنَ الكَبِيرَ» للبَيهَقِيِّ - وَليَحرِص عَليهِ؛ فَلَم يُصَنَّف مِثلُهُ - ثُمَّ مَا تَمسُّ الحَاجَةُ إِلَيهِ مِنَ المَسَانِيدِ: «مُسْنَدَ أحمَدَ» وَغيرَه. ثُمَّ مِنَ العِلَل: «كِتَابَهُ»، «وَكِتَابَ الدَّارَقُطنِيِّ». وَمِنَ الأَسماءِ: «تَارِيخَ البُخَارِيِّ»،

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢٥٣).

«وابنِ أبي خَيْثَمَةَ»، «وَكِتَابَ ابنِ أبِي حَاتِمٍ». وَمِن ضبطِ الأسمَاءِ: «كِتَابَ ابن مَاكُولَا».

وَليَعتَنِ بِكِتَابِ «غَرِيبِ الحَدِيثِ» وَشُرُوحِهِ، وَلْيَكُنِ الإِتقَانُ مِن شَأنِهِ، وَليُذَاكِر بِمَحفُوظِهِ، وَيُبَاحِث أَهلَ المَعرِفَةِ.

(**فصل: ولا يَنبغِي**) للطالبِ (**أن يقتصِرَ**) مِنَ الحديثِ (**على سَماعِهِ وكَتْبِهِ، دُونَ معرفَتِهِ وفَهْمِهِ**) فيكونُ قد أتعبَ نَفْسَهُ من غيرِ أنْ يظفَرَ بِطائلٍ، ولا حصولٍ في عِداد أهلِ الحديثِ.

وقد قالَ أبو عاصمٍ النبيلُ[(١)]: الرِّياسَةُ في الحديثِ بلا دِرايةٍ رياسةٌ نَذلةٌ.

قال الخطيبُ[(٢)]: هي اجتماعُ الطَّلبةِ على الراوي للسماعِ عند عُلوِّ سِنِّهِ، فإذا تميَّز الطالبُ بفهمِ الحديثِ ومعرفتِهِ، تعجَّل بركةَ ذلك في شَبيبَتِهِ.

(**فليَتَعرَّفْ صِحَّتَهُ**)، وحسنَهُ، (**وضعفَهُ، وفِقْهَهُ، ومَعانِيهُ، ولُغَتَهُ، وإعرَابَهُ، وأسماءَ رِجالِهِ، محققًا كل ذلكَ، معتنيًا بإتقانِ مُشْكِلِهَا حِفْظًا وكِتابةً، مقَدِّمًا**) في السماعِ والضَّبطِ، والتَّفهم والمعرفَةِ (**«الصَّحيحَينِ»، ثمَّ «سنن أبي داودَ»، و«التِّرمِذِيِّ»، و«النسائيِّ»**)، وابنَ خُزيمةَ، وابنَ حبَّانَ، (**ثمَّ «السُّنَنَ الكبير» للبَيْهَقيِّ، وليَحْرِص عليه فلمْ يُصَنَّف**) في بابِهِ (**مثلُهُ.**

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص: ٢٥٣). (٢) «الجامع» (٢/ ١٨١).

ثمَّ ما تَمسُّ الحاجةُ إليهِ مِنَ المسانيدِ)، والجوامعِ ؛ فأهمُّ المسانيد : («**مسند أحمدَ**» ، **و**) يليه سائرُ المسانيدِ (**غيرهُ**) .

وأهمُّ الجوامع : «الموطأ» ، ثم سائرُ الكتبِ المُصنَّفة في الأحكامِ ، ككتابِ ابنِ جُريجٍ ، وابن أبي عَروبةَ ، وسعيد بنِ منصورٍ ، وعبد الرزَّاقِ ، وابنِ أبي شَيبة ، وغيرِهم .

(**ثمَّ مِن**) كُتبِ (**العِلَلِ : كِتابَهُ**) أي : أحمدَ ، (**و«كتابَ الدَّارقُطنيِّ**» .

ومِن) كتب (**الأسماءِ : «تاريخَ البُخاريِّ**) الكبيرَ» ، (**و**) «تاريخَ (**ابنِ أبي خَيْثَمَةَ**» ، **و«كتابَ ابنِ أبي حاتمٍ**») في الجرحِ والتعديلِ .

(**ومن**) كُتبِ (**ضبطِ الأسماءِ : «كتابَ ابنِ ماكُولا**» .

ولْيَعْتَنِ بـ«كتابِ [(١)] **غَريبِ الحَدِيثِ**»، **و**) كُتُبِ (**شُرُوحِه**) أي : الحديثِ .

(**ولْيَكُنِ الإتقانُ مِنْ شَأْنِهِ**) بأنْ يكونَ كُلَّما مرَّ به اسمٌ مُشكلٌ ، أو كلمةٌ غريبةٌ ؛ بحثَ عنها وأودعها قَلْبَهُ .

وقد قال ابنُ مهديٍّ : الحفظُ الإتقانُ[(٢)] .

(**ولْيُذاكِر بمحفوظِهِ ، ويُباحِثْ أهلَ المعرفَةِ**) ؛ فإنَّ المُذاكَرةَ تُعينُ علىٰ دَوَامِهِ .

---

(١) في «المطبوع» : «بكُتُب» ، وهو أشبه .
(٢) «الجامع» (٢/ ١٣) .

قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ[١] : تَذَاكَرُوا هذا الحديثَ ، إنْ لا تفعلوا يدْرُسْ .

وقال ابنُ مسعودٍ[٢] : تَذاكَروا الحديثَ ، فإنَّ حياتَهُ مذاكرتُه .

وقال ابنُ عباسٍ[٣] : مُذاكرةُ العِلمِ ساعة خيرٌ مِن إحياءِ ليلةٍ .

وقال أبو سعيدٍ الخدري : مُذاكرةُ الحديثِ أفضلُ من قِراءةِ القُرآنِ .

وقال الزُّهريُّ : آفةُ العلمِ النِّسيانُ وقِلَّةُ المُذاكرةِ ؛ رواهُما البيهقيُّ في «المدخل»[٤] .

وليكنْ حِفْظُهُ له بالتدريجِ قليلًا قليلًا ، ففي «الصحيح»[٥] : « **خُذُوا مِنَ الأعمالِ ما تُطِيقُونَ** » .

وقال الزُّهريُّ[٦] : مَن طلبَ العلمَ جُملةً فاتَهُ جُملةً ، وإنَّما يُدْرَكُ العِلمُ حديثٌ وحديثانِ .

* * *

---

(١) «المستدرك» (١/ ٩٥) ، و«المحدث الفاصل» (ص : ٥٤٥) .
(٢) «المستدرك» (١/ ٩٥) ، و«المحدث الفاصل» (١/ ٥٤٦) .
(٣) أخرجه الدارمي (١/ ٨٢) بلفظ : تدارس العلم ساعة . . . ، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٣٦) .
(٤) الأول : أخرجه البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٣٩ - ٤٠) ، والثاني : أخرجه الدارمي (١/ ١٥٠) ، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ١٣) .
(٥) أخرجه البخاري (٧/ ١٩٩ - ٢٠٠) ، ومسلم (٢/ ١٨٨ - ١٨٩) .
(٦) «الجامع» للخطيب (١/ ٢٣٢) .

• فصـل :

وَلْيَشتَغِل بِالتَّخرِيجِ وَالتَّصنيفِ إِذَا تَأَهَّلَ لَهُ، وَليَعتَنِ بَالتَّصنِيفِ فِي شَرحِهِ، وَبَيَانِ مُشكِلِهِ، مُتقَنًا وَاضِحًا؛ فَقَلَّمَا تَمَهَّرَ فِي عِلم الحَدِيثِ مَن لَم يَفعَل هَذَا.

(**فصلٌ : ولْيَشتَغِلْ**[1] **بالتخريجِ والتَّصنيفِ إذا تأَهَّلَ له**) مُبادِرًا إليه ، (**ولْيَعتَنِ بالتَّصنيفِ في شَرْحِهِ ، وبيانِ مُشْكِلِه ، مُتقَنًا واضِحًا ، فَقَلَّما تَمَهَّرَ في علمِ الحديثِ مَنْ لَمْ يفْعَلْ هذا**) .

قال الخطيبُ[2] : لا يتمهَّرُ فيَ الحديثِ ويقفُ علىٰ غَوامِضهِ ، ويستبينُ الخفيَّ من فوائدِهِ ، إلا مَن جَمَع مُتفرِّقَهُ ، وأَلَّف مُتشتِّتَهُ[3] ، وضمَّ بعضَهُ إلىٰ بعضٍ ؛ فإنَّ ذلك مما يُقوي النفْسَ ، ويُثَبِّتُ الحِفظَ ، ويُذْكي القلبَ ، ويَشْحَذُ الطَّبْعَ ، ويبسط اللسانَ ، ويجيدُ البيانَ ، ويكشفُ المُشْتَبِه ، ويوضح المُلْتَبِسَ ، ويُكْسِب أيضًا جميلَ الذِّكْرِ ، ويخلده إلىٰ آخرِ الدهرِ ، كما قال الشاعرُ :

يَموتُ قَومٌ فَيُحْيِي العِلْمُ ذِكْرَهُمُ   والجَهْلُ يُلْحِقُ أَمْواتًا بأَمْوَاتِ

قال : وكانَ بعضُ شيوخِنا يقولُ : مَن أَراد الفائدةَ فليكسرْ قلمَ النَّسخِ ، ولْيأْخُذْ قلمَ التخريج .

---

(١) في «م» : «ويشتغل» .

(٢) «الجامع» (٢/ ٢٨٠) .

(٣) في «ص» : «مُشَتَّتَهُ» .

وقال المصنِّفُ في «شرحِ المهذَّبِ»(١) : بالتصنيفِ يُطَّلعُ علىٰ حقائقِ العلومِ ودقائقه ، ويثبتُ معه ؛ لأنَّه يضطره إلىٰ كثرةِ التفتيشِ ، والمطالعةِ ، والتحقيقِ ، والمراجعةِ ، والاطِّلاعِ علىٰ مُختَلِفِ كلامِ الأئمةِ ومُتَّفِقِهِ ، وواضحِهِ مِنْ مُشْكِلِهِ ، وصحيحه مِن ضَعيفِهِ ، وجزله من رَكيكِهِ ، وما لا اعتراضَ فيهِ من غيرِهِ ، وبه يتَّصفُ المحقِّقُ بصفةِ المجتهدِ .

قال الرَّبيعُ(٢) : لم أرَ الشافعيَّ آكِلًا بنهارٍ ولا نائمًا بليلٍ ، لاهتمامِهِ بالتصْنيفِ .

* * *

وَلِلعُلَمَاءِ فِي تَصنِيفِ الحَدِيثِ طَرِيقَتانِ :

أجوَدُهُمَا : تَصنِيفُهُ عَلَىٰ الأبوابِ ، فَيَذكُرُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا حَضَرَهُ فِيهِ .

والثَّانِيَةُ : تَصنِيفُهُ عَلَىٰ المَسَانِيدِ ، فَيجْمَعُ فِي تَرجَمَةِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا عِندَهُ مِن حَدِيثِهِ : صَحِيحِهِ ، وَضعِيفِهِ . وَعَلَىٰ هَذَا ؛ لَهُ أَن يُرَتِّبَهُ عَلَىٰ الحُرُوفِ أَو عَلَىٰ القَبَائِلِ ؛ فَيَبدَأَ بِبَنِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ الأَقرَبِ فَالأقرَبِ نَسَبًا إِلىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أو عَلَىٰ السَّوَابِقِ ؛ فَبِالعَشَرَةِ ، ثُمَّ أَهلِ بَدرٍ ، ثُمَّ الحُدَيبِيةِ ، ثُمَّ المُهَاجِرِينَ بَينَهَا وَبَينَ الفَتحِ ، ثُمَّ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ ، ثُمَّ النِّسَاءِ بَادِئًا بِأُمَّهاتِ المُؤمِنِينَ .

---

(١) «المجموع» (١/ ٥٦) .

(٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٢٣٧) .

وَمِن أَحسَنِهِ: تَصنيفُهُ مُعلَّلًا، بِأَن يَجمَعَ فِي كُلِّ حَديثٍ أَو بَابٍ طُرُقَهُ وَاختِلافَ رُوَاتِهِ، وَيجمَعُونَ - أَيضًا - حَدِيثَ الشُّيُوخِ؛ كُلِّ شَيخٍ عَلَىٰ انفِرَادِهِ: كَمَالِكٍ وَسُفيَانَ، وَغيرِهِمَا، وَالتَّرَاجِمَ: كَـ«مالِكٍ عَن نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ»، «وَهِشَامٍ عَن أَبِيهِ عن عَائِشَةَ» وَالأَبوَابَ: كَـ«رؤيَةِ اللَّه تَعَالَىٰ»، «وَرَفْعِ اليَدَينِ فِي الصَّلَاةِ».

(**وللعُلماءِ في تصنيفِ الحديثِ**) وجَمْعِهِ (**طريقتانِ**:

أجودُهُما: تصنيفُهُ علىٰ الأبوابِ) الفِقْهيةِ، كالكُتُبِ السِّتةِ ونَحوِها، أو غيرِها كـ«شُعَبِ الإيمان» للبيهقي، و«البعثِ والنُّشُورِ» له، وغيرِ ذلك.

(**فيَذْكُرُ في كلِّ بابٍ ما حَضَرَهُ**) مما ورَد (**فِيهِ**) مما يدلُّ علىٰ حُكمه، إثباتًا أو نَفيًا، والأَوْلَىٰ أن يَقتصرَ علىٰ ما صحَّ أو حَسُن، فإنْ جمع الجميعَ فَلْيُبَيِّن عِلَّةَ الضعيفِ.

(**والثَّانيةُ: تصنيفُهُ علىٰ المسانيدِ**) كلُّ مسندٍ علىٰ حِدةٍ.

قال الدارقطنيُّ[١]: أوَّلُ مَن صنَّف مُسندًا نعيمُ بنُ حمَّادٍ.

قال الخطيبُ[١]: وقد صنَّف أَسَدُ بنُ موسَىٰ مُسندًا، وكان أكبرَ من نُعيمٍ سنًّا وأقدم سماعًا.

فَيحتملُ أن يكونَ نعيمٌ سبقه في حَداثته.

---

(١) «الجامع» (٢/ ٢٩٠).

وقال الحاكمُ: أوَّلُ من صنَّف المسند علىٰ تراجمِ الرجالِ في الإسلامِ: عبيد اللَّه بن موسىٰ العبسي[١]، وأبو داود الطيالسيُّ.

وقد تقدَّم ما فيه في[٢] نوع الحسنِ.

وقال ابنُ عديٍّ[٣]: يُقال: إنَّ يحيىٰ الحمانيَّ أَولُ مَن صنَّف المُسنَدَ بالكُوفةِ، وأَولُ مَن صنَّف المُسنَد بالبصرةِ مُسدَّدٌ، وأَولُ مَن صَنَّف المُسنَد بمِصْرَ أَسَدُ السُّنة، «وأسدٌ» قَبْلَهُما، وأقدمُ موتًا.

وقال العقيليُّ[٤] عن عليِّ بن عبدِ العزيز: سمعتُ يحيىٰ الحمانيَّ يقولُ: لا تَسمعوا كلام أهلِ الكوفةِ فيَّ، فإنَّهم يَحْسدُونني؛ لأنِّي أولُ مَن جمع المُسندَ.

(فيجمَعُ في ترجَمةِ كلِّ صَحَابيٍّ ما عندَهُ من حَدِيثِهِ: صَحِيحِهِ)، وَحسنِهِ، **(وضَعيفِهِ**.

وعَلىٰ هذا؛ **لهُ أنْ يُرَتِّبَهُ علىٰ الحروفِ)** في أسماء الصحابةِ كما فعلَ الطبرانيُّ، وهو أسهلُ تناولًا، **(أو عَلَىٰ القبائلِ؛ فيبدأ ببني هاشمٍ، ثم الأقرَبِ، فالأقرَبِ نسبًا إلىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ، أو علىٰ السوابِقِ)** في الإسلام، **(فبالعشرةِ)** يَبدأُ، **(ثمَّ أهلِ بدرٍ، ثُم الحديبيةِ، ثُم المهاجرينَ بينها وبينَ الفتحِ)**، ثُمَّ مَن أسلمَ يومَ الفتحِ، **(ثم أصاغرِ الصحابةِ)** سِنًّا كالسائبِ بن يزيدَ وأبي الطُّفيلِ، **(ثم النساءِ بادئًا بأمهاتِ المؤمنين)**.

---

(١) في «ص» و«م»: «العنسي»؛ خطأ. (٢) في «ص»: «من».
(٣) «الكامل» (٧/ ٢٦٩٤ - ٢٦٩٥). (٤) «الضعفاء» (٤/ ٤١٤).

قال ابنُ الصلاحِ[١] : وهذا أحسنُ .

(**ومن أحسَنه**) أي : التصنيفِ (**تصنيفُهُ**) أي : الحديث (**مُعَلَّلًا ؛ بأن يجمعَ في كلِّ حديثٍ أو بابٍ طُرُقَه ، واختلافَ رواتِهِ**) ؛ فإنَّ معرفةَ العللِ أَجَلُّ أنواعِ الحديثِ .

والأَولَىٰ جعْلهُ علىٰ الأبوابِ ليسْهلَ تناولُهُ ، وقد صنَّف يعقوبُ بن شيبة «مسنده» معللًا ، فلم يتمَّ .

قيل : ولم يتمَّ[٢] مُسْنَدٌ مُعلَّلٌ قط ، وقد صنَّف بعضُهم مسندَ أبي هريرةَ مُعلَّلًا في مائتي جُزء .

● تنبيـــه :

مِن طُرقِ التصنيفِ أيضًا : جَمْعُهُ علىٰ الأطرافِ ، فيذْكُرُ طرفَ الحديثِ الدالَّ علىٰ بَقيَّتِهِ ، ويجمعُ أسانيدَهُ ، إمَّا مُستوعبًا أو مُقيِّدًا بكتبٍ مخصوصةٍ .

(**ويجمعونَ - أيضًا - حديثَ الشيوخِ ؛ كلِّ شيخٍ علىٰ انفرادِهِ ، كمالكٍ ، وسفيانَ ، وغيرِهما**)، كـ«حديثِ الأعمشِ» للإسماعيلي ، و«حديثِ الفضيلِ بنِ عياضٍ» للنسائيِّ ، وغيرِ ذلك .

(و) يَجمعون أيضًا : (**التراجِمَ كـ«مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمر» ، و«هشامٍ عن أبيه عن عائشةَ»**)، و«سهيلِ بن أبي صالحٍ عن أبيهِ عن أبي هُريرة» .

(و) يَجمعون أيضًا : (**الأبوابَ**) بأنْ يُفرِدَ كلَّ بابٍ علىٰ حدةٍ

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٥٥) .

(٢) في «ص» : «يتمم» .

بالتصنيف ، (كـ «**رُؤية اللَّه تعالىٰ**») أفرَده الآجريُّ ، (و«**رفع اليدينِ في الصلاةِ**»)، و«القراءةِ خلف الإمام» أفْرَدهما البخاريُّ ، و«النية» أفردهُ ابنُ أبي الدُّنيا ، و«القضاءُ باليمين والشاهِدِ» أفرده الدارقطنيُّ ، و«القنوت» أفرده ابنُ مَنده ، و«البسملة» أفرده ابنُ عبدِ البرِّ وغيرُهُ ، وغير ذلك .

ويجمعون أيضًا : الطُّرقَ لحديثٍ واحدٍ كـ «طُرُق حديثِ : «**من كذبَ عليَّ**» للطبرانيِّ ، و«طُرق حديثِ الحوضِ» للضياء ، وغير ذلك .

***

وَليَحذَرْ مِنْ إِخرَاجِ تَصنِيفِهِ إِلَّا بَعدَ تَهذِيبِهِ وَتحرِيرِه وَتَكرِيرِ النَّظَرِ فِيهِ. وَليَحذَر مِن تَصنِيفِ مَا لم يَتَأَهَّل لَهُ، وَيَنْبَغِي أَن يَتَحَرَّىٰ العِبَارَاتِ الواضِحَةَ، وَالاصطِلَاحَاتِ المُستَعمَلَةَ.

(**وليَحْذَرْ** من **إخراج تَصنيفِهِ**) من يَدِه (**إلا بَعدَ تهذيبِهِ ، وتحريرِه ، وتكريرِ النظَر فيه ، وليحذَر من تصنيفِ ما لَمْ يتأهَّل له**) فَمَنْ فَعلَ ذلك لم يُفلِحْ ، وضرَّه في دِينِهِ وعِلْمِهِ(١) وعِرْضِهِ .

قالَ المُصنِّفُ - من زوائده(٢) - : (**وينبغِي أن يتحَرَّىٰ**) في تَصنيفِهِ (**العباراتِ الواضِحَة**) ، والموجزة ، (**والاصطلاحاتِ المستَعمَلَةَ**) ، ولا يبالغ في الإيجازِ ، بحيثُ يفضي إلىٰ الاستغلاقِ ، ولا في الإيضاحِ بحيثُ ينتهي إلىٰ الرَّكاكةِ ، وأن يكُون اعتناؤه مِن التصنيف بما لم يسبقْ إليه أكثر .

---

(١) في «ص» : «عمله» .

(٢) في «ص» : «زائدة» .

قال في «شرح المهذَّب»[1]: والمرادُ بذلك أنْ لا يكونَ هناك تصنيفٌ يُغني عن مُصنَّفهِ، في جميعِ أساليبهِ، فإنْ أَغنَىٰ عَن بعضِها فليصنِّف مِن جِنْسِهِ ما يزيدُ زياداتٍ، يُحتفل بها مع ضمٍّ ما فاتَهُ من الأساليبِ.

قال: وليكُنْ تصنيفُه فيما يعم الانتفاع به ويَكثُرُ الاحتياجُ إليه.

وقد رُوِّينا عن البخاريِّ - في آدابِ طالبِ الحديثِ - أثرًا لطيفًا نختمُ به هذا النوعَ:

أخبرني أبو الفضلِ الأزهريُّ وغيرُه سماعًا، أنا أبو العبَّاس المقدسي، أخبرتنا عائشة بنتُ عليٍّ، أنا أبو عِيسىٰ بنُ علاقٍ، أخبرتنا فاطمةُ بنتُ سعدِ الخيرِ، أنا أبو نَصر اليونارتي، سمعتُ أبا محمدٍ الحسَن بنَ أحمد السَّمرقندي يقول: سمعتُ أبا بكر محمدَ بنَ أحمدَ بن محمدِ بن صالحِ بن خلفٍ، يقولُ: سمعتُ أبا ذرٍّ عمارَ بنَ محمدِ بن مخلدِ التميمي، يقول: سمعتُ أبا المظفر محمدَ بنَ أحمدَ بن حامدٍ البخاريَّ، قال:

لمَا عُزل أبو العباس الوليدُ بنُ إبراهيمَ بن زيدٍ الهمدانيُّ عن قضاءِ الرَّيِّ، ورَدَ بُخارىٰ، فحَملني مُعلِّمي أبو إبراهيم الختليُّ إليه، وقال له: أسألُكَ أن تحدِّث هذا الصبيَّ مما[2] سَمعتَ من مشايِخنا، فقال: ما لي سماعٌ، قال: فكيفَ وأنتَ فَقيهٌ؟

---

(١) «المجموع» (١/٥٧).

(٢) في «ص»: «بما».

قال: لأنّي لمَّا بلغتُ مَبْلَغَ الرجالِ تاقتْ نفسي إلىٰ طلبِ الحديثِ، فقصدتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ، وأَعلمتُهُ مُرادي، فقال لي: يا بُني لا تَدخل في أمرٍ إلا بعدَ معرفةِ حدودِهِ والوقوفِ علىٰ مقاديرِهِ، واعلمْ أنَّ الرجلَ لا يصيرُ مُحدِّثًا كاملًا في حديثِهِ إلا بعدَ أنْ يكتبَ أربعًا مع أربعٍ، كأربع مثلَ أربع في أربع، عند أربعٍ بأربعٍ، علىٰ أربعٍ عَن أربعٍ لأربعٍ، وكل هذه الرُّباعياتِ لا تَتمُّ إلا بأربعٍ مع أربعٍ، فإذا تمت له كلُّها هان عليه أربعٌ وابْتُلي بأربعٍ، فإذا صبَر علىٰ ذلك أكْرَمه اللَّه في الدنيا بأربعٍ، وأثابه في الآخرةِ بأربعٍ.

قلت له: فسِّرْ لي - رحمك اللَّه - ما ذكرت من أحوال هذه الرُّباعيات، قال: نَعَم؛ أمَّا الأربعة التي يحتاجُ إلىٰ كَتْبِها هي: أخبارُ الرسولِ ﷺ، وشرائعِه، والصحابةِ ومَقَادِيرِهم، والتابعين وأحوالِهم، وسائر العلماءِ وتواريخِهم. مع أسماءِ رِجالِها وكُناهم وأَمكنتِهم، وأزْمنتِهم. كالتحميدِ مع الخُطب والدُّعاء مع التَّوسُّلِ[1]، والبَسْملةِ مع السورةِ، والتكبيرِ مع الصَّلواتِ. مثلُ المُسنَداتِ، والمرسلاتِ، والموقوفاتِ، والمقطوعاتِ. في صِغَره، وفي إدراكِهِ، وفي شَبابِهِ، وفي كُهولتِهِ. عِند شُغله، وعند فراغه، وعند فَقْرِهِ، وعندَ غِناهُ. بالجبالِ، والبحارِ، والبُلدانِ، والبَراري، علىٰ الأحجارِ، والأصدافِ،

---

(١) في «ص» و«م»: «الرسل»، والصواب المثبت من «الإلماع» (ص: ٣٢).

والجلودِ، والأكتافِ، إلىٰ الوقتِ الذي يمكنه نقلُها إلىٰ الأوراقِ، عمَّن هُو فوقه، وعمَّن هو مِثْلُهُ، وعمَّن هو دُونه، وعن كتابِ أبيهِ، يتيقَّنُ أنَّه بخطِّ أبيهِ دُونَ غَيرِه، لوجهِ اللَّهِ تعالىٰ، طالبًا لِمرضاتِهِ، والعمل بما وافَق[١] كتابَ اللَّهِ منها، ونشْرها بين طالبيها، والتأليف في إحياءِ ذِكْرِهِ بَعده.

ثُمَّ لا تَتمُّ له هذه الأشياءُ إلا بأربع، هي مِن كَسْبِ العبدِ: معرفة الكتابةِ، واللُّغةِ، والصرفِ، والنحوِ. مع أربعٍ هي من إعطاءِ اللَّهِ تعالىٰ: الصِّحة، والقدرة، والحرص، والحفظ.

فإذا صحَّت له هذه الأشياءُ هان عليه أربعٌ: الأهلُ، والولدُ، والمالُ، والوطنُ، وابتُلي بأربع: شماتة الأعداءِ، وملامة الأصدقاءِ، وطعن الجهلاءِ، وحسد العلماءِ.

فإذا صبر علىٰ هذه المحنِ أكرمَهُ اللَّهُ في الدنيا بأربعٍ: بعزِّ القناعةِ، وبِهَيبةِ اليقينِ[٢]، وبِلَذَّة العلمِ، وبحبرة[٣] الأبدِ. وأثابَهُ في الآخرَةِ بأربعٍ: بالشفاعةِ لمن أراد من إخوانِهِ، وبظلِّ العرشِ حيثُ لا ظلَّ إلا ظله، وبسَقْي مَن أراد من حوضِ محمدٍ ﷺ، وبِجوارِ النَّبيين في أَعلىٰ علِّيِّين في الجنةِ.

---

(١) في «ص»: «يوافق».
(٢) في «الإلماع»: «النفس».
(٣) «الحبرة»: السرور.

فقد أعلمتُك يا بُنيَّ بمجملاتِ جميعِ[١] ما كنتُ سمعتُ مِن مشايخي مُتفرِّقًا في هذا البابِ، فأقْبل الآن علىٰ ما قَصدتَنِي له، أو دَعْ[٢].

* * *

(١) في «ص»: «بجميع مجملات».

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦١).

وذكر السيد أحمد صقر في تعليقه علىٰ «الإلماع» (ص: ٣٤) أن السخاوي نقل عن الحافظ ابن حجر قوله: «منذ قرأت هذه الحكاية إلىٰ أن كتبت هذه الأسطر وقلبي نافر من صحتها، مستبعد لثبوتها، تلوح أمارة الوضع عليها، وتلمح إشارة التلفيق فيها، ولا يقع في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا، ولا بعضه».

● النوع التاسع والعشرون :

مَعرِفَةُ الإِسنَادِ العَالِي وَالنَّازِلِ

الإِسنَادُ خصِيصَةٌ لهذِهِ الأُمَّةِ، وَسُنَّةٌ بَالِغَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَطَلَبُ العُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ ؛ وَلِهَذَا اسْتُحِبَّتِ الرِّحْلَةُ.

(النوعُ التَّاسعُ والعشرون : معرفةُ الإسنادِ العالِي والنَّازِلِ :

الإسنادُ) في أصلهِ **(خصيصَةٌ)** فاضِلةٌ **(لهذه الأمةِ)** ليستْ لِغَيرِها مِن الأمم.

قال ابنُ حزمٍ : نقلُ الثقةِ عن الثقةِ يبلغ به النبيَّ ﷺ مع الاتصالِ، خصَّ اللَّه به المسلمين دُون سائرِ المللِ، وأمَّا مَعَ الإرسالِ والإعضالِ فيُوجَد في كثيرٍ من اليهودِ، لكن لا يَقْرِبون فيه من موسىٰ قُرْبَنَا من مُحمدٍ ﷺ ؛ بل يَقِفُونَ بحيثُ يكون بينهم وبين موسىٰ أكثرُ من ثلاثين عَصْرًا، وإنما يبلغون إلىٰ شَمعونَ ونحوِه.

قال : وأمَّا النَّصارىٰ فليسَ عندهم من صِفةِ هذا النَّقلِ إلا تحريم الطلاقِ فقط، وأمَّا النَّقْلُ بالطريق المُشْتَمِلةِ علىٰ كذَّابٍ أو مجهولِ العينِ فكثيرٌ في نَقْلِ اليهودِ والنَّصارىٰ.

قال : وأمَّا أقوالُ الصحابةِ والتابعينَ، فلا يُمكن اليهود أنْ يَبْلغُوا إلىٰ

صاحبِ نبيٍّ أَصلًا ، ولا إلىٰ تابعٍ له ، ولا يمكن النَّصارىٰ أنْ يصلوا إلىٰ أَعلىٰ من شَمْعون وبُولص .

وقال أبو عليٍّ الجيانيُّ : خصَّ اللَّه هذه الأُمةَ بثلاثةِ أشياءَ ، لَم يُعْطها مَنْ قَبْلَها : الإسنادُ ، والأنسابُ ، والإعرابُ .

ومن أدلةِ ذلك : ما رواهُ الحاكمُ وغيرُهُ[1] عن مطرِ الوراقِ في قولهِ تعالىٰ : ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قال : إسنادُ الحديث .

(وسنَّةٌ بالغةٌ مؤكَّدةٌ) ، قال ابنُ المباركِ : الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسنادُ لقال مَن شاءَ ما شاء . أخرجه مسلمٌ[2] .

وقال سفيانُ بنُ عُيينةَ[3] : حدَّث الزهريُّ يومًا بحديثٍ ، فقلتُ : هاتِهِ بلا إسنادٍ ، فقال الزهري : أَترقىٰ السَّطْحَ بلا سُلَّمٍ؟!

وقال الثوري[4] : الإسناد سلاح المؤمن .

(وطلَبُ العلوِّ فيه سُنَّةٌ) قال أحمدُ بن حنبلٍ[5] : طلبُ الإسناد العالي سُنةٌ عمَّن سَلَف ؛ لأنَّ أصحاب عبد اللَّه كانوا يَرْحَلون من الكُوفةِ إلىٰ المدينةِ فيتعلَّمون من عُمرَ ويَسْمَعونَ منهُ .

---

(١) كالخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص : ٣٩) .
(٢) «مقدمة الصحيح» (١/ ١٢) .
(٣) «جامع التحصيل» للعلائي (ص : ٥٩) .
(٤) «آدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص : ٨) ، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص : ٥٩) .
(٥) «الجامع» (١/ ١٢٣) .

وقال محمدُ بنُ أسلمَ الطُّوسيُّ : قُربُ الإسنادِ قربٌ - أو قُربةٌ - إلىٰ اللَّهِ .

(ولهذا استُحِبَّت[١] **الرِّحلةُ)** كما تقدَّم، قال الحاكمُ[٢] : ويُحتجُّ له بحديثِ أنسٍ ، في الرَّجلِ الذي أتَىٰ النبيَّ ﷺ ، وقال : «أتانا رَسولُك فزَعمَ كذا» الحديث ، رواه مُسلمٌ[٣] .

قال : ولو كانَ طلبُ العُلوِّ في الإسنادِ غيرَ مُستحبٍّ لأنكرَ عليه سُؤالَهُ لذلك ، ولأمَرَه بالاقتصارِ علىٰ ما أخبرَهُ الرسولُ عنه .

قال : وقد رحَل في طلبِ الإسنادِ غيرُ واحدٍ من الصحابةِ . ثُم سَاق بسندِهِ حديثَ خُروج أبي أيوبَ إلىٰ عُقبةَ بنِ عَامرٍ ، يسألُه عن حديثٍ سمعه من رسولِ اللَّهِ ﷺ ، لم يبقَ أحدٌ ممن سَمِعه من رسولِ اللَّه ﷺ غيرُ عقبةَ ، الحديثُ في «سَتْرِ المؤمنِ»[٤] .

وقال العلائيُّ : في الاستدلالِ بما ذَكَروه نظرٌ لا يَخْفَىٰ .

أما حديثُ ضمامٍ ؛ فقد اختَلف العلماءُ فيهِ ، هل كانَ أَسْلَمَ قَبل مجيئِهِ أو لا ؟

فإن قُلنا : إنَّه لم يكُنْ أسلَم كما اختاره أبوداود ، فلا ريبَ في أنَّ هذا ليسَ طلبًا لِلعُلوِّ ، بل كان شاكًّا في قولِ الرسولِ الذي جاءه ، فرحلَ إلىٰ

---

(١) في «ص» : «استحب» .
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٥) .
(٣) (١/ ٣٢) .
(٤) أخرجه : الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ١٥٩) .

النبيِّ ﷺ، حتىٰ استَثْبَتَ الأمرَ وشاهدَ من أحوالِهِ ما حصَل له العلمُ القطعيُّ بِصِدْقِهِ، ولهذا قال في كلامِهِ: «فزعَم لنا أنَّك» إلىٰ آخره، فإنَّ الزَّعْمَ إنَّما يكونُ في مَظنةِ الكذبِ.

وإن قُلنا: كانَ أسلَمَ فلم يكُنْ مجيئُهُ أيضًا لطلبِ العُلوِّ في الإسناد، بل لِيرْتقي مِنَ الظنِّ إلىٰ اليقينِ؛ لأنَّ الرسولَ الذي أتاهم لم يفد خبرُهُ إلا الظنَّ، ولقاء النبيِّ ﷺ أفادَ اليقين.

قال: وكذلك ما يُحتجُّ به لهذا القولِ من رحلةِ جماعةٍ من الصحابةِ والتابعين في سماعِ أحاديثَ معينةٍ إلىٰ البلاد لا دليل فيه أيضًا؛ لجوازِ أنْ تكونَ تلكَ الأحاديثُ لم تتَّصلْ إلىٰ من رحلَ بسببها مِن جهةٍ صحيحةٍ، فكانتِ الرحلةُ لِتَحصيلِها لا للعُلوِّ فيها.

قال: نَعَم، لا ريبَ في اتِّفاقِ أئمة الحديثِ قديمًا وحديثًا علىٰ الرِّحلةِ إلىٰ مَن عنده الإسنادُ العالي.

* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

أجلُّهَا: القُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِإسنَادٍ صَحِيحٍ نَظيفٍ.

(**وهو**) أي: العلوُّ (**أقسامٌ**) خمسةٌ:

(**أجلُّها: القربُ من رسولِ اللَّه ﷺ**) من حيثُ العدد (**بإسنادٍ صحيحٍ نظيفٍ**)، بخلافِ ما إذا كانَ مع ضَعفٍ، فلا التفاتَ إلىٰ هذا العُلوِّ، لا سيَّما إنْ كان فيه بعضُ الكذابين المُتأخرين ممَّنِ ادَّعىٰ سماعًا من

الصَّحابةِ، كأبي هُدبةَ، ودينارٍ، وخِرَاشٍ، ونُعيمِ بن سالمٍ، ويَعلىٰ بن الأشْدقِ، وأبي الدُّنيا الأشجِّ.

قال الذهبيُّ: متىٰ رأيتَ المحدِّثَ يفرحُ بعوالي هؤلاءِ فاعلمْ أنَّه عامِّيٌّ يَعُدُّ.

وأعلىٰ ما يقعُ لنا ولأضْرابِنا في هذا الزمانِ من الأحاديثِ الصِّحاح المُتَّصلةِ بالسَّماعِ: ما بيننا وبينَ النبيِّ ﷺ فيه اثْنا عشَرَ رجلًا، وبإجازَة في الطريقِ أحدَ عشَرَ، وذلك كثيرٌ، وبضعفٍ يسيرٍ غيرِ واهٍ عشرة، ولم يقعْ لنا بذلك إلا أحاديث قليلةٌ جدًّا في «معجمِ الطبرانيِّ الصغيرِ».

أخبرني مسنِدُ الدُّنيا أبو عبد اللَّهِ محمد بن مُقبلٍ الحلبيُّ إجازةً مكاتبةً مِنها، في رجب سنة تسع وسِتِّين وثَمانمائة[١]، عن محمدِ بن إبراهيمَ بنِ أبي عُمر المقدسي، وهو آخرُ مَن حدَّث عنه بالإجازةِ، أنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ بن البخاريِّ، وهو آخرُ من حدَّث عنهُ، عن أبي القاسمِ عبد الواحدِ بن القاسِمِ الصيدلانيِّ، وهو آخِرُ مَن حدَّث عنه: أَتْنا أُمُّ إبراهيمَ بنتُ عبدِ اللَّه، وأبو الفَضل الثَّقفيُّ سماعًا عليهما، قالا: أنا أبو بَكرِ بن ريذة[٢]، أنا أبو القاسِم الطبرانيُّ[٣]: ثنا عُبيد اللَّهِ بن رُماحِس سنة أربع وسبعين ومائتين، حدثنا أبو عَمرو[٤] زيادُ بنُ طارقٍ، وكان قد

(١) في «ص»: (٨٩١). (٢) في «ص»: «زائدة»؛ تحريف.
(٣) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٦٩).
(٤) في «ص»: «معمر».

أتتْ عليه مائةٌ وعشرون سنة، قال: سمعتُ أبا جَرول زهيرَ بنَ صردٍ الجشميَّ يقول: لمَّا أَسَرنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ يومَ حُنينٍ يومَ هوازِنَ، وذهبَ يُفَرِّق السبيَ والنساءَ، فأتيتُهُ فأنشأتُ أقولُ هذا الشعرَ:

امْنُنْ عَلَينَا رسولَ اللَّهِ مِنْ كَرَمٍ ... فإنَّكَ المرءُ نَرجُوه ونَنْتَظِرُ
امْنن عَلىٰ بَيضةٍ قَدْ عاقَها قدرٌ ... مُشَتَّتٌ شَمْلَها في دَهرِها غِيَرُ
أبقتْ لنا الدهْرَ هتّافًا علىٰ حَزنٍ ... عَلىٰ قُلُوبهمُ الغمَّاءُ والغمرُ
إنْ لم تداركهم نعماءُ تَنْشُرُها ... يا أرجحَ الناسِ حِلْمًا حِين يُخْتَبَرُ
امْنُنْ علىٰ نِسوةٍ قَدْ كُنتَ تَرْضَعها ... وإذْ يَزِينُكَ ما تأتي وما تَذَرُ
لا تجعلَنَّا كَمَنْ شَالَتْ نَعَامته ... واسْتَبْقِ مِنَّا فإنَّا مَعْشَرٌ زُهرُ
إنَّا لَنَشْكُرُ للنَّعْماءِ إذ كَفَرَتْ ... وعِندنا بعدَ هذا اليومِ مُدَّخَرُ
فألبِسِ العَفْوَ مَنْ قد كُنت ترضعُه ... مِن أُمَّهاتِك إنَّ العفوَ مُشْتَهَرُ
يا خيرَ مَنْ مَرَحَتْ كُمْتُ الجِيادِ به ... عِندَ الهِياجِ إذا ما اسْتَوقَدَ الشَّرَرُ
إنَّا نؤمِّلُ عَفْوًا مِنْكَ تُلْبِسُهُ ... هَذِي البَرِيَّةَ إذْ تَعْفُو وتَنْتَصِرُ
فاعْفُ عَفَا اللَّهُ عَمَّا أَنْتَ رَاهِبُهُ ... يَومَ القِيَامَةِ إذْ يُهدَىٰ لكَ الظَّفرُ

قال: فلمَّا سَمِعَ النبيُّ ﷺ هذا الشِّعْرَ قال: «**ما كانَ لي ولِبَني عبدِ المُطلبِ فهو لَكُمْ**» وقالتْ قريشٌ: ما كان لنا فهو للَّهِ ولرسولِهِ، وقالتِ الأنصار: ما كان لنا فهو للَّهِ ولرسولِهِ.

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ[1]، عُشاريٌّ، أخرجه

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٦٩).

أبو سَعيدِ ابن الأعرابيِّ في «معجمِهِ» عن ابن رماحس، وابنُ قانعٍ، عن عُبيدِ اللَّهِ بن عليٍّ الخوَّاص، عنِ ابنِ رماحس[١].

وله شاهدٌ من رِوايةِ ابن إسحاقَ في «المغازي»، قال: حدَّثني عَمرو ابنُ شُعيبٍ عَن أبيهِ عن جدِّه قال: لمَّا كان يوم حُنينٍ يوم هوازنَ، فذكَرَ القِصَّةَ.

وقد أخرجه الضياءُ في «المختارةِ» مِن حديثِ زُهيرٍ، واسْتَشْهَدَ له بحديثِ عمرِو بنِ شُعيبٍ، فهو عِندَه علىٰ شَرطِ الحسنِ.

وأما الذَّهبيُّ فقال في «الميزان»[٢]: عُبيد اللَّه بنُ رماحس القيسي الرَّمليُّ، كان مُعَمَّرًا، ما رأيتُ للمتقدِّمين فيه جرحًا.

قال: ثُم رأيتُ لحديثِهِ هذا عِلَّةً قادِحةً، قال ابنُ عبد البرِّ فيه: رواه عُبيدُ اللَّهِ، عن زيادِ بن طارقٍ، عن زيادِ بن صردَ بنِ زهيرٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه زهيرٍ، فعمد عبيدُ اللَّهِ إلىٰ الإسنادِ فأسْقَطَ منهُ رجُلين.

وبِهِ إلىٰ الطبرانيِّ[٣]: ثنا جعفرُ بنُ حُميدِ بنِ عبدِ الكريمِ بن فروخٍ الأنصاريُّ الدِّمشقيُّ، حدَّثني جدِّي لأُمي عُمر بنُ أبانِ بنِ مفضلٍ المدنيُّ، قال: أَراني أنسُ بن مالكٍ الوُضوءَ: أخذَ رَكْوةً فوضَعَها علىٰ يسارِهِ، وصبَّ علىٰ يدِهِ اليمنىٰ فغسلها ثلاثًا، ثُم أدارَ الركوةَ علىٰ يدِهِ اليمنىٰ،

(١) وهو في «المعجم الصغير» للطبراني (١/٢٣٦ - ٢٣٧).
(٢) (٣/٦).
(٣) «المعجم الأوسط» (٣/٣٤٧).

فتوضَّأ ثلاثًا ثلاثًا ومسح برأسِهِ ثلاثًا ، وأخذ ماءً جديدًا لِصِماخِهِ ، فقلتُ له : قد مسحتَ أُذنيكَ . فقال : يا غُلامُ ، إنَّهُما من الرأسِ ، ليسَ هُما من الوَجْه ، ثُم قال : يا غلامُ ، هل رأيتَ أو فهمتَ؟ أو أُعيدُ عليكَ؟ فقلت : قد كَفاني ، قال : هكذا رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يتوضأُ .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه

قال الذهبيُّ في «الميزانِ»[(١)] : انْفَردَ به الطبرانيُّ عن جعفرٍ ، وعمر بن أبانٍ : لا يُدرَىٰ من هو .

قال : والحديثُ ثمانيٌّ لنا علىٰ ضَعْفه .

* * *

الثاني : القُربُ من إمامٍ مِن أئمَّة الحدِيثِ ، وَإِن كَثُرَ العَدَدُ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّه ﷺ .

(**الثاني : القربُ من إمامٍ من أئمةِ الحديثِ**) كالأَعمشِ ، وهُشيم ، وابنِ جُريجٍ ، والأوزاعيِّ ، ومالكٍ ، وشُعبة ، وغيرِهم مع الصِّحَّةِ أيضًا ، (**وإن كثُرَ العددُ إلىٰ رسول اللَّهِ ﷺ**) .

* * *

الثالث : العُلُوُّ بِالنِّسبَةِ إِلَىٰ رِوَايَةِ أَحَدِ الكُتُبِ الخَمسَةِ أَو غَيرِهَا مِنَ المُعتَمدَة .

---

(١) (١/ ٤٠٥) .

وهُوَ مَا كَثُرَ اعتنَاءُ المُتَأَخِّرِينَ بِهِ مِنَ «المُوَافقَةِ»، و«الإبدَالِ»، و«المُسَاوَاةِ»، و«المُصَافَحةِ».

فـ«المُوافَقَةُ»: أَن يقَعَ لَكَ حَدِيثٌ عَن شَيخِ مُسلمٍ مِن غَيرِ جِهَتِهِ بِعدَدٍ أَقَلَّ مِن عَدَدِك إذَا رَويتَهُ عَن مُسلِم عَنهُ.

و«البَدَلُ»: أَن يَقعَ هَذا العُلُوُّ عَن مِثلِ شَيخ مُسلِمٍ، وقَد يُسَمَّىٰ هَذَا مُوَافَقَةً بِالنِّسبَةِ إِلَىٰ شَيخِ شَيخِ مُسلمٍ.

و«المُسَاوَاةُ» - فِي أَعصَارِنَا - : قِلَّةُ عَدَدِ إِسنَادِكَ إِلَىٰ الصَّحَابِيِّ أَو مَن قَارِبَهُ، بِحَيثُ يَقَعُ بَينَك وبَينَ صَحَابِيٍّ - مَثَلًا - مِنَ العَددِ مِثلُ مَا وَقَعَ بَينَ مُسلِمٍ وَبَينَهُ.

و«المُصَافَحَةُ»: أَن تَقَعَ هَذِهِ المُسَاوَاةُ لِشَيخِكَ، فَيَكُونُ لَكَ مُصَافَحَةً كَأَنَّكَ صَافَحتَ مُسلِمًا، فَأَخَذتَهُ عَنهُ. فَإِن كَانَتِ المُسَاوَاةُ لِشَيخِ شَيخِكَ، كَانَتِ المُصَافَحَةُ لِشَيخِكَ، وَإِن كَانَتِ المُسَاوَاةُ لِشيخِ شَيخِ شَيخِكَ، فالمُصافَحةُ لِشَيخِ شَيخِكَ.

وَهذَا العُلُوُّ تَابعٌ لِنُزُولٍ، فَلَولَا نُزُولُ مُسلِمٍ وَشِبهِهِ، لَمْ تَعلُ أَنتَ.

(الثالثُ: العُلوُّ) المُقيَّدُ (بالنسبةِ إلىٰ روايةِ أحدِ الكُتُبِ الخمسةِ، أو غيرها مِن) الكتبِ (المعتمدَةِ) وسمَّاهُ ابنُ دقيقِ العيدِ «عُلُوَّ التنزيل»[1].

---

(١) «الاقتراح» (ص: ٣٠٦).

وليس بعلوٍّ مُطلقٍ ؛ إذ الرَّاوي لو روَىٰ الحديثَ من طريقِ كتابٍ مِنها وقَع أَنْزلَ ممَّا لو رواهُ مِن غيرِ طريقِها ، وقد يكون عاليًا مُطلقًا أيضًا .

(وهو ما كَثُر اعتناءُ المتأخِرينَ به من « الموافقةِ » و« الإبدالِ » و« المسَاواةِ » و« المصَافحةِ » .

فـ « **الموافَقةُ** » : **أن يقعَ لك حديثٌ عن شيخِ مسلمٍ**) مثلًا (**من غير جِهَتِهِ ، بعددٍ أقلَّ** من **عددك إذا رويتَه**) بإسنادِك (**عن مسلم عنه .**

و« **البدلُ** » : **أن يقعَ هذا العلوُّ عن**) شيخٍ غير شيخِ مُسلمٍ ، وهُو (**مثلُ شيخِ مسلمٍ**) في ذلك الحديثِ .

(**وقد يُسمَّىٰ هذا « موافقةً » بالنسبةِ إلىٰ شيخِ شيخِ مسلمٍ**) فهو موافقةٌ مقيدةٌ .

وقد تُطلَقُ « الموافقةُ » و« البدلُ » مع عدمِ العُلوِّ ، بَلْ ومَع النُّزولِ أيضًا ، كما وقع في كلامِ الذهبيِّ وغيرِهِ .

وقال ابنُ الصلاحِ[١] : هو موافقةٌ وبدلٌ ، ولكنْ لا يُطلَقُ عليه ذلك لعدمِ الالتفاتِ إليهِ .

● **تنبيــــه :**

لم أقفْ علىٰ تصريحٍ بأنَّه : هل يُشترطُ استواءُ الإسنادِ بَعْدَ الشيخِ المُجْتمَعِ فيهِ أو لا ؟

وقد وقَعَ لي في الإملاءِ حديثٌ أمليتُهُ من طريقِ الترمذيِّ[٢] ، عن

---

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٥٩) . (٢) « الجامع » (٢٨٧٧) .

قُتيبةَ ، عَن عبد العزيز الدراورديِّ ، عن سُهيلِ بنِ أبي صالحٍ ، عَن أبيه ، عَن أَبي هريرة مَرفُوعًا - : «**لا تَجعلوا بُيوتَكُمْ مَقابِر**» - الحديث .

وقد أخرجَه مسلمٌ[١] عَن قُتيبةَ ، عَن يعقوبَ القاريِّ ، عن سهيلٍ .

فَقُتيبةُ له فيه شَيخان عن سُهيلٍ ، فوقَع في «صحيح مسلمٍ» عن أحدِهما ، وفي «التِّرمذيِّ» عن الآخَرِ .

فهل يُسمَّىٰ هذا موافقة لاجتماعِنا معه في قتيبةَ ، أو بدلًا لِلتَّخالف في شيخِهِ والاجتماعِ في سهيلٍ ، أَوْ لَا وَلَا ، و يكونُ واسطةً بين الموافقةِ والبدلِ؟ احتمالات ؛ أَقْرَبُها عندي : الثالثُ .

(**و«المساواةُ» - في أعصارِنا - : قلَّةُ عددِ إسنادِكَ إلىٰ الصحابيِّ أو من قَارَبَهُ ، بحيثُ يقعُ بينَكَ وبينَ صحابيٍّ - مثلًا - من العددِ مثل ما وقعَ بين مسلمٍ وبينه**) .

وهذا كان يُوجد قديمًا ، وأمَّا الآن فلا يُوجدُ في حديثٍ بعينِهِ ، بل يوجَدُ مُطْلَقُ العددِ ؛ كما قال العراقيُّ .

فإنَّه تقدَّم أنَّ بيني وبين النبيِّ ﷺ عشرةَ أنفُسٍ في ثلاثةِ أحاديثَ ، وقد وقَع للنسائيِّ حديثٌ بينه وبينَ النبيِّ ﷺ فيه عَشرَةُ أَنْفُس ، وذلك مساواةٌ لنا .

وهو ما رواه في كتاب «الصلاة»[٢] ، قال : أنا محمدُ بنُ بشارٍ ، أنا عبدُ الرحمن ، أنا زائدةُ ، عَن منصورٍ ، عَن هِلالٍ ، عن الرَّبيعِ بنِ خُثيمٍ ،

---

(١) «الصحيح» (٢/ ١٨٨) .

(٢) «السنن» (٢/ ١٧١) .

عن عَمرو بن ميمون ، عن ابنِ أبي ليلىٰ ، عن امرأةٍ ، عن أبي أيوبَ ، عن النبيِّ ﷺ قال : « ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ **تعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ** » .

قال النسائيُّ : ما أعلمُ في الحديثِ إسنادًا أطولَ مِن هذا .

وفيه ستَّةٌ من التَّابعين ، أوَّلُهم : منصورٌ .

وقد رواهُ التِّرمذيُّ[1] عَن قُتيبةَ ، ومحمدِ بن بَشارٍ ، قالا : حدثنا ابنُ مهدي ، ثنا زائدةُ به ، وقال : حَسَنٌ .

والمرأةُ هي امرأةُ أبي أيوبَ ، وهو عُشاريٌّ للترمذيِّ أيضًا .

(و« **المصافحةُ : أن تقع هذه المساواةُ لشيخِكَ ، فيكونُ لك مصافحةً ، كأنَّك صافحتَ مُسلمًا فأخذتَه عنه ، فإن كانت المساواةُ لشيخِ شيخِك ، كانت المصافحةُ لشيخِك ، وإن كانت المساواةُ لشيخ شيخ شيخك ، فالمصافحة لشيخ شيخِك .**

وهذا العلوُّ تابعٌ لنزول) غالبًا ، (**فلولا نزولُ مسلم وشبهِهِ ، لم تعلُ أنتَ**) ، وقد يكونُ مع عُلُوٍّ[2] أيضًا ، فيكون عاليًا مطلقًا .

* * *

الرَّابع : العُلُوُّ بِتَقدُّمِ وَفَاة الرَّاوِي فَمَا أَروِيهِ عَن ثَلاثَةٍ عَنِ البَيهَقِيِّ عَنِ الحَاكِمِ أعلىٰ مما أروِيهِ عَن ثَلاثَةٍ ، عَن أَبِي بَكرٍ ابن خَلَفٍ عَنِ الحَاكِمِ ؛ لِتَقَدُّمِ وَفَاةِ البَيهَقِيِّ عَلَىٰ ابنِ خَلَفٍ .

(١) « الجامع » (٢٨٩٦) .

(٢) في « ص » : « علوه » .

وَأَمَّا عُلُوُّهُ بِتَقْدِيمِ[١] وَفَاةِ شَيخكَ ، فَحَدُّهُ الحَافِظُ ابنُ جُوصَا بِمُضِي خَمسِينَ سَنَةً مِن وَفَاةِ الشَّيخِ ، وابنُ مَندَه : بثلَاثِينَ .

(**الرابعُ : العلوُّ بتقدمِ وفاةِ الراوي**) وإن تساويا في العدد .

قال المصنِّفُ : (**فما أرويه عن ثلاثةٍ ، عن البيهقيِّ ، عن الحاكم أعلىٰ مما أرويهِ عن ثلاثةٍ ، عن أبي بكر ابنِ خلفٍ ، عن الحاكمِ ، لتقدُّمِ وفاةِ البيهقيِّ علىٰ ابنِ خلفٍ**) .

وكذلك مَن سمع «مسند أحمد» علىٰ الحلاويِّ ، عن أبي العباسِ الحلبي ، عنِ النَّجيبِ ؛ أعلىٰ ممَّن سمعه علىٰ الجمال الكنانيِّ عن العُرَضي عن زينب بنت مكي ؛ لتقدُّم وفاةِ الثلاثة الأوَّلين علىٰ الثلاثة الآخرين .

(**وأمَّا علوُّه بتقديم وفاةِ شيخك**) لا مع التفات لأمرٍ آخر أو شيخ آخر ، (**فحدُّه الحافظ**) أحمدُ بنُ عُميرٍ (**ابنُ جوصَا**) الدِّمشقيُّ (**بمضي خمسين سنةً من وفاة الشيخِ** .

و) حدَّه أبو عبد اللّه (**ابنُ مَنده : بثلاثين**) سنة تَمْضِي من موته .

وليس يقعُ في تلكَ المُدَّةِ أَعْلىٰ من ذلك .

قال ابنُ الصلاحِ[٢] : وهو أوسعُ .

* * *

---

(١) كذا في «ص» ، و«م» ، ولعل الصواب : «بتَقَدُّمِ» .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٦١) .

الخامِس: العُلُوُّ بِتَقَدُّم السَّمَاعِ، وَيَدخُلُ كَثيرٌ مِنهُ فِيما قَبلَهُ، وَيَمتَازُ بِأَن يَسمَعَ شَخصانِ مِن شَيخٍ، وَسَمَاعُ أَحَدِهِمَا مِن سِتِّينَ سَنَةً مَثَلًا، وَالآخَرُ مِن أَربَعِينَ، وَتَسَاوَىٰ العَدَدُ إِلَيْهِمَا، فَالأَوَّلُ أَعْلَىٰ.

(**الخامسُ: العُلوُّ بتقدُّمِ السَّماعِ**) مِن الشيخِ، فَمَنْ سَمِع منه مُتقدِّمًا كان أعلىٰ ممن سَمع منه بَعده.

(**ويدخلُ كثيرٌ منه فيما قبلَهُ، ويمتازُ**) عنه (**بأن يسمعَ شخصانِ من شيخٍ، وسماعُ أحدِهِما من ستين سنة - مثلًا -، والآخرُ من أربعينَ**) سَنةً، (**وتساوَىٰ العددُ إليهما؛ فالأوَّل أعلىٰ**) مِن الثاني.

ويتأكَّدُ ذلك في حقِّ مَنِ اختلطَ شيخُهُ أو خَرِفَ، ورُبَّما كان المُتأَخِّر أَرجحَ، بأنْ يكونَ تحديثُهُ الأوَّل قبل أن يبلغَ درجة الإتقانِ والضبطِ، ثُم حصَل له ذلك بعدُ، إلا أنَّ هذا عُلُوٌّ مَعنويٌّ، كما سيأتي.

● تنبيــــه:

جَعَلَ ابنُ طاهرٍ وابنُ دقيقِ العيدِ(١) هذا والذي قبْله قِسمًا واحدًا، وزادَ: العلوَّ إلىٰ صاحبي «الصحيحين»، ومُصنِّفي الكتب المشهورة.

وجعَله ابنُ طاهرٍ قسمين:

أحدهما: العلوُّ إلىٰ الشيخين وأبي داود وأبي حاتم ونحوِهم.

والآخر: العلوُّ إلىٰ كُتبٍ مصنَّفةٍ لأقوامٍ، كابنِ أَبي الدُّنيا والخطابي.

---

(١) «الاقتراح» (ص: ٣٠٧).

ثُم قَال : واعْلَمْ ؛ أنَّ كُلَّ حديثٍ عزَّ علىٰ المُحدِّثِ ولم يَجده عَاليًا ، ولابُدَّ له مِن إيرادِهِ ، فمنْ أي وجهٍ أورده فهو عالٍ بِعِزَّته[١] . ومثَّل ذلك بأنَّ البخاريَّ روَىٰ عن أماثلِ أصحابِ مالكٍ ، ثُم رَوىٰ حديثًا لأبي إسحاق الفزاريِّ عن مالكٍ ؛ لمعنًى فيه ، فكان فيه بينه وبين مالك ثلاثةُ رجالٍ .

● نكتــة :

وقَعَ لنا حديثٌ اجتمع فيه أقسامُ العُلوِّ :

أخبرتني أُمُّ الفضل بنتُ محمدٍ القدسي[٢] ، بِقِراءتي عَليها في ربيعٍ الآخر سَنة سَبعين وثمانمائة ، أنا أبو إسحاق التَّنُوخِيُّ سماعًا ، وكانت وفاتُه سَنة ثمانمائة ، عن إسماعيل بنِ يُوسفَ القيسي ، وأبي رَوح بنِ عبدِ الرحمن المقدسي ، قالا : أنا أبو المنجا بنُ الليثي ، قال الأَولُ سَنة ثلاثٍ وسِتِّين وستمائةٍ ، أنا أبو الوقتِ السجزيُّ في شَعبان سنة ثلاثٍ وخَمسين وخمسمائةٍ ، أنا أبو عاصم الفضيلُ بنُ يَحيىٰ الأنصاريُّ في ذِي الحِجَّة سنة تسع وستين وأربعمائة ، أنا أبو محمد ابن أبي شريح ، وكانت وفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ، أنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ المنيفي - يعني : أبا القاسم البغوي - وكانت وفاتُه سنة سَبعَ عشرةَ وثلاثمائة ، ثنا عليُّ بنُ الجعدِ الجوهري وكانت وفاتُه في رجبٍ سنة ثلاثين ومائتين ، أنا شعبةُ بنُ الحجاجِ ، ومات سنة ستين ومائة ، وعليُّ بن

---

(١) في «ص» : «لعزته» .

(٢) سيأتي في آخر الكتاب رواية السيوطي عن «أم الفضل بنت محمد المصرية» ، فلا أدري هي هذه أم لا .

الجعدِ آخر مَن روىٰ عنه؛ عن محمدِ بنِ المُنكدرِ، سمعتُ جابرَ بنَ عبد اللَّه يقول: استأذنتُ علىٰ النبيِّ ﷺ فقال: «**مَن هذا؟**» فقلتُ: أنا. فقال: «**أنا، أنا؟!**» كأنَّه كَرِهه.

هذا الحديثُ اجتمعَ فيه أنواعُ العُلوِّ:

أمَّا العددُ: فبيني وبين النبي ﷺ فيه اثنا عَشَرَ رَجلًا ثقاتٌ بالسماعِ المُتَّصلِ، وهو أعَلىٰ مَا يقعُ مِن ذلك.

وأما بالنسبة إلىٰ بعضِ الأئمةِ: فلأَنَّ شُعبَةَ بنَ الحجَّاجِ مِن كِبَار الأئمةِ الذين رَوىٰ الأئمةُ الستةُ عن أصحابهم، ولم يقعْ حديثُه بعُلوٍّ إلا في كتاب البخاريِّ وأبي داود، وبَينهما وبَينه في كثيرٍ مِن الأحاديثِ رجلٌ واحدٌ. وأما بقيةُ الجماعةِ فأقلُّ ما بينهم وبينه اثنان، وهو مُتقدِّمُ الوفاةِ، وبيني وبينه تِسعةُ أَنْفسٍ، وهو نَهايةُ العُلوِّ.

وأمَّا عُلوُّه بالنِّسبةِ إلىٰ أئمةِ الكُتُبِ: فقد أخرجه البُخاريُّ(١)، عن أبي الوليد، عن شُعبة، فوقع لي بَدلًا عاليًا، كأني سمعتُه مِن أبي الحسَن ابن أبي المَجْدِ وأبي إسحاق التنوخي وغيرِهما، مِن شُيوخِ شُيوخِنا في «الصحيح».

ورواه مسلمٌ(٢)، عن محمدِ بنِ عبدِ اللَّه بن نميرٍ، عَن عبدِ اللَّه بن إدريسَ. وعن يَحيىٰ بن يَحيىٰ، وأبي بكرِ بنِ أبي شيبة، كلاهما عَن وَكيع. وَعن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ، عَن النضرِ بنِ شميلٍ، وأبي عامرٍ

(١) «الصحيح» (٨/ ٦٨).
(٢) «الصحيح» (٦/ ١٨٠).

العَقَدِيِّ، وعن محمدِ بن مُثنى، عن وهبِ بنِ جَريرِ. وعن عبدِ الرحمنِ ابنِ بشر بنِ الحكمِ، عن بَهز بنِ أسدٍ.

وأبو داود[١]، عن مُسدّدٍ، عَن بِشْر بنِ المُفضَّل.

والترمذيُّ[٢]، عَن سُويدِ بنِ نصرٍ، عَنِ ابنِ المُبارَك.

والنسائيُّ[٣]، عن حُميد بنِ مسعدةَ، عَن بِشْرِ بنِ المُفضَّلِ.

وابن ماجَه[٤]، عن ابن أبي شَيبة، عَن وَكيعٍ.

كلُّهم عن شُعبة.

فوقَع لي بدلًا لهم عاليًا بثلاثِ درجات، فكأنِّي سمعتُه مِن أبي إسحاقَ ابن مُضر- راوي «صحيح مُسلمٍ» -، وكانت وفاتهُ في رجبِ سَنة أربع وستين وستمائة، ومِنه سَمِع النوويُّ «صحيحَ مسلمٍ».

ومِن أبي الحسَن بن المقيَّر راوي «سننِ أبي داود»، وكانت وفاتُه سَنة ثلاثٍ وأربعين وستمائة.

ومِن أبي الحسَنِ ابنِ البُخاريِّ، رَاوي «الترمذيِّ» وكانتْ وفَاتهُ سَنة تِسعين وستمائة.

ومِن إسماعيلَ بنِ أحمدَ العراقيِّ، رَاوي «النسائيِّ»، وكانت وفاته[٥].

---

(١) «السنن» (٥١٨٧).
(٢) «الجامع» (٢٧١١).
(٣) «عمل اليوم والليلة» (٣٣٠).
(٤) «السنن» (٣٧٠٩).
(٥) يعني: نفس سنة الذي قبله، وفي «المطبوع» منصوص عليها.

ومِن أبي السَّعاداتِ، راوي «سنن ابنِ ماجَه»، وكانت وفاتهُ سنة اثنين[١] وستمائة.

* * *

وَأَمَّا النُّزُول: فَضِدُّ العُلُوِّ، فَهُوَ خَمسَةُ أَقسَامٍ تُعرَفُ مِن ضِدِّهَا.

وَهُوَ مَفضُولٌ مَرغُوبٌ عَنهُ؛ عَلَىٰ الصَّوَابِ.

وَهُوَ قولُ الجُمهُورِ، وَفَضَّلَهُ بَعضُهُم عَلَىٰ العُلُوِّ؛ فَإِن تَمَيَّزَ بِفَائِدَةٍ فَمُختَارٌ.

(**وأما النزولُ: فضدُّ العلوِّ، فهو خمسةُ أقسام**) أيضًا (**تُعرَفُ من ضِدِّها**) فكُلُّ قِسمٍ مِن أقسام العُلوِّ ضِدّه قسم مِن أقسامِ النزول.

(**وهو مفضولٌ مرغوبٌ عنه علىٰ الصَّوابِ، وهو قولُ الجمهورِ**).

قال ابنُ المدينيِّ[٢]: النُّزولُ شُؤْمٌ.

وقال ابنُ معينٍ[٢]: الإسنادُ النازلُ قرحةٌ في الوجهِ.

(**وفضَّلَه بعضُهم علىٰ العلوِّ**) حكَاه ابنُ خلَّادٍ عن بَعضِ أهلِ النظرِ؛ لأنَّ الإسنادَ كُلَّما زادَ عددُه زادَ الاجتهادُ فيه، فيزدادُ الثوابُ.

قال ابنُ الصلاحِ[٣]: وهذا مذهبٌ ضعيفُ الحُجَّةِ.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ[٤]: لأنَّ كَثرةَ المشقةِ ليستْ مطلوبةً لنفسِها،

---

(١) في «ص»: «ست».

(٢) «الجامع» للخطيب (١/ ١٢٣).

(٣) «علوم الحديث» (ص: ٢٥٨).

(٤) «الاقتراح» (ص: ٣٠٣).

ومُراعاةُ المعنىٰ المقصودِ مِنَ الروايةِ - وهو الصِّحةُ - أَوْلَىٰ[١].

(**فإن تميَّزَ**) الإسنادُ النازلُ (**بفَائدةٍ**) كزيادةِ الثقةِ في رجالِه عَلىٰ العالي، أو كَونهم أحفظَ أو أفقَهَ، أو كَونه مُتَّصلًا بالسماعِ، وفي العالي حضورٌ، أو إجازةٌ، أو مُناولةٌ، أو تساهلُ بعض رُواتِهِ في الحمل ونحوُ ذلك (**فمختارٌ**).

قال وكيعٌ لأَصحابِهِ[٢]: الأعمشُ أحبُّ إليكم عن أبي وائلٍ عَن عبدِ اللّه، أَمْ سُفيانُ، عَن مَنصورٍ عَن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عبدِ اللّه؟ فقالوا: الأعمشُ عن أبي وائلٍ أَقربُ، فقال: الأعمشُ شيخٌ، وأبو وائلٍ شيخٌ، وسُفيانُ عن منصورٍ عن إبراهيمَ عن عَلقمةَ، فَقيهٌ عن فَقيهٍ عن فَقيهٍ عن فَقيهٍ.

قال ابنُ المباركِ[٣]: ليس جَودةُ الحديثِ قرب الإسنادِ، بل جَودةُ الحديثِ صحة الرِّجالِ.

وقال السِّلفي: الأصلُ الأخذُ عَنِ العلماءِ، فَنُزُولهم أَولىٰ مِنَ العُلوِّ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص: ١٥٦ - ١٥٧):
«وإنما كان العلو مرغوبًا فيه؛ لكونه أقرب إلىٰ الصحة وقلة الخطإ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلَّما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظانُّ التجويز، وكلما قلَّتْ قلَّتْ. فإن كان في النزول مزية ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردُّدَ في أن النزول حينئذٍ أولىٰ».

(٢) «المحدث الفاصل» (ص: ٢٣٨)، ورواه الحاكم في «المعرفة» (ص: ١١).

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ٥٧).

عَنِ الجهلة علىٰ مَذهبِ المُحقِّقين مِنَ النَّقلة ، والنازلُ حينئذٍ هو العَالي في المَعْنىٰ عِندَ النَّظرِ والتحقيقِ .

قال ابنُ الصَّلاحِ[١] : ليس هذا مِن قَبيلِ العُلوِّ المتعارفِ إطلاقه بين أهلِ الحديثِ ، وإنَّما هو عُلوٌّ مِن حيثُ المعْنَىٰ .

قال شيخُ الإسلامِ : ولابنِ حِبَّان تفصيلٌ حَسَنٌ ، وهو : أنَّ النَّظرَ إنْ كانَ للسَّندِ فالشيوخُ أَولىٰ ، وإنْ كان للمَتنِ فالفُقَهاءُ[٢] .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٢) .

(٢) هكذا نسب السيوطي هذا التفصيل للحافظ ابن حجر نقلًا له عن ابن حبان ، بينما صرح السخاوي في «شرح الألفية» (٣/ ٣٦١) بكونه من تفصيل ابن حجر نفسه .
ولا أعرف لابن حبان مثل هذا التفصيل ، واللّٰه أعلم ، لكن إنما يعرف لابن حبان مثل هذا التفصيل في مسألة «زيادات الثقات» ، كما في «مقدمة الصحيح» (١/ ١٥٩ إحسان) و«المجروحين» (١/ ٩٣ - ٩٤) .

● النوع الثلاثون :

المَشهُورُ مِنَ الحَدِيثِ

هُوَ قِسمَانِ : صَحِيحٌ ، وَغَيرُهُ ، وَمشهُورٌ بَينَ أَهلِ الحَدِيثِ خَاصَّةً ، وَبَيْنَهُم وَبينَ غَيرِهِم .

(**النوعُ الثلاثُون : المشهورُ من الحَدِيثِ**) :

قال ابنُ الصلاحِ[١] : ومعنىٰ الشهرةِ مفهومٌ . فاكْتفَىٰ بذلك عن حَدِّه .

وقال البلقينيُّ[٢] : لم يَذْكُر له ضابطًا ، وفي كُتبِ الأُصول : المَشهور - ويُقال له : المستفيض - الذي تزيدُ نقلتُه علىٰ ثلاثةٍ .

وقال شيخُ الإسلامِ[٣] : المشهورُ ما له طرق محصورةٌ بأكثرَ مِن اثنين ، ولم يبلغ حدَّ التواترِ ، سُمِّي بذلك لِوضُوحِه ، وسماه جمَّاعةٌ مِنَ الفُقهاءِ «المُستفيض» لانتشارِه ، مِن فاض الماءُ يفيضُ فَيضًا .

ومنهم مَن غَايَر بَينهما ؛ بأنَّ المُستفيض يكونُ في ابتدائِهِ وانتهائِه سواءً ، والمشهور أعمُّ مِن ذلك ، ومِنهم مَن عكَس .

(**هُو قسمانِ : صحيحُ ، وغيرُه**) أي : حَسَنٌ وَضَعيفٌ ، (**ومشهورٌ بينَ**

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٣) .
(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٣٨٩) .
(٣) «نزهة النظر» (ص : ٦٢ - ٦٣) .

أهلِ الحديثِ خاصَّةً ، و) مشهورٌ (**بينهم وبينَ غيرِهم**) مِن العُلماءِ والعَامَّة .

وقد يُرادُ بِهِ ما اشتهر علىٰ الألْسنةِ ، وهذا يُطلَق عَلىٰ ما له إسنادٌ واحدٌ فصاعدًا ، بل ما لا يُوجَد له إسنادٌ أصلًا .

وقد صنَّف في هذا القِسمِ الزَّركشيُّ : « التَّذكرةُ في الأحاديثِ المُشتَهرةِ » ، وأَلَّفتُ فِيهِ كِتابًا مُرتَّبًا علىٰ حُروف المُعجمِ ، استدركتُ فِيهِ مما فاتَه الجمَّ الغفيرَ .

مثالُ المشهورِ عَلىٰ الاصطلاحِ - وهو صحيحٌ :

حديثُ : « **إنَّ اللَّه لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتزاعًا يَنْتَزِعُهُ** »[١] .

وحديثُ : « **مَنْ أَتَىٰ الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ** »[٢] .

ومثَّله الحاكمُ[٣] وابنُ الصَّلاحِ[٤] بِحدَيثِ : « **إنَّما الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** » .

فَاعتُرِضَ : بأنَّ الشُّهرةَ إنَّما طَرأتْ لَه مِن عِندِ يحيىٰ بنِ سعيدٍ ، وأَوَّلُ الإسنادِ فَرْدٌ كما تقدَّم .

ومثالهُ - وهو حسَنٌ :

حديث : « **طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ** »[٥] .

---

(١) رواه البخاري (١/ ٣٦) ، ومسلم (٨/ ٦٠) من حديث عبد اللَّه بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٢) رواه البخاري (٢/ ٢) ، ومسلم (٣/ ٢) من حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) « المعرفة » (ص : ٩٢) .

(٤) « علوم الحديث » (ص : ٢٦٣) .

(٥) رواه ابن ماجه (٢٢٤) .

فقد قَالَ المِزِّيُّ : إنَّ له طُرُقًا يَرْتَقي بها إلىٰ رُتبة الحَسَنِ .

ومثالهُ - وهو ضَعيفٌ :

«**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأسِ**» مثَّل بِه الحاكمُ[(١)] .

ومثالُ المشهورِ عِندَ أهلِ الحديثِ خاصَّةً :

حديثُ أَنسٍ : أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكوعِ يَدْعُو علىٰ رِعْلٍ وذَكْوَان .

أخرجَه الشَّيخان[(٢)] مِن روايةِ سُليمانَ التَّيميِّ ، عَن أبي مجلزٍ ، عَن أَنسٍ .

وقد رَواه عَن أنسٍ غيرُ أبي مِجْلَزٍ ، وعَن أبي مِجْلَزٍ غيرُ سليمان ، وعَن سُليمان جماعة ، وهو مشهورٌ بين أهلِ الحديثِ ، وقد يَستَغْرِبُه غيرهم ؛ لأنَّ الغالبَ علىٰ روايةِ التيميِّ عن أنسٍ كونها بلا واسطةٍ .

ومثالُ المشهورِ عِندَ أهلِ الحديثِ والعُلماءِ والعَوَام :

«**المُسلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمونَ مِن لِسَانِهِ وَيدِهِ**»[(٣)] .

ومثالُ المشهورِ عندَ الفقهاء :

«**أَبْغَضُ الحَلالِ عِندَ اللَّهِ الطَّلَاقُ**» صحَّحه الحاكمُ[(٤)] .

«**مَن سُئل عَن عِلم فَكَتَمَهُ**» - الحديث ، حسَّنه الترمذيُّ[(٥)] .

---

(١) «المعرفة» (ص : ٩٢) .

(٢) رواه البخاري (٢/ ٣٢) ، ومسلم (٢/ ١٣٦) .

(٣) رواه البخاري (١/ ٩) ، ومسلم (١/ ٤٧ - ٤٨) .

(٤) «المستدرك» (٢/ ١٩٦) .

(٥) «الجامع» (٢٦٤٩) .

«لا غيبةَ لِفَاسقٍ» حسَّنه بعضُ الحُفَاظِ، وضعَّفه البيهقيُّ وغيرُه[١].

«لا صَلاةَ لِجَارِ المَسْجدِ إلَّا فِي المَسْجِدِ» ضعَّفه الحُفاظُ[٢].

«اسْتَاكُوا عَرَضًا وادَّهِنُوا غبًا واكْتَحِلُوا وترًا». قال ابنُ الصلاحِ: بحثتُ عنه فلم أَجِدْ له أَصْلًا، ولا ذِكْرًا في شيءٍ مِن كُتبِ الحديثِ.

ومثالُ المشهورِ عِندَ الأُصوليين:

«رُفِعَ عَن أُمَّتي الخَطَأُ والنِّسيانُ، وما اسْتُكرِهُوا عَلَيهِ» صحَّحه ابنُ حِبَّان[٣]، والحاكمُ[٤] بلفظِ: «إنَّ اللَّهِ وَضَعَ».

ومثالُ المشهورِ عِندَ النُّحاة:

«نِعْمَ العَبدُ صُهيبٌ، لَو لَمْ يَخفِ اللَّه لَم يَعْصه»[٥]. قال العراقيُّ وغيرُه: لا أَصْلَ له، ولا يُوجدُ بهذا اللفظِ في شيءٍ مِن كُتبِ الحديثِ.

ومِثالُ المشهورِ بَينَ العَامَّة:

«مَنْ دَلَّ عَلَىٰ خَيرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» أخرجه مُسلمٌ[٦].

«مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ» صحَّحه ابنُ حِبَّان[٧].

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤١٨)، وتكلم عليه ابن عدي «الكامل» (٢/ ٥٩٦)، (٥/ ١٨٦٣)، ونقل تضعيفه البيهقي في «الشعب» (٧/ ١٠٩).

(٢) الدارقطني في «السنن» (١/ ٤٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٣/ ٥٧)، والحافظ في «الفتح» (١/ ٤٣٩).

(٣) (٧٢٩١) بلفظ: «إن اللّه تجاوز».

(٤) «المستدرك» (٢/ ١٩٨).

(٥) «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص: ٤٠٩).

(٦) «الصحيح» (٦/ ٤١).

(٧) «صحيح ابن حبان» حديث (٤٧١).

«البَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ» صحَّحه ابنُ حِبَّان والحاكمُ[١] .

«لَيسَ الخَبَرُ كَالمُعَايَنةِ» صحَّحاه أيضًا[٢] .

«المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ» حسَّنه التِّرمذيُّ[٣] .

«العَجَلَةُ مِنَ الشَّيطان» حسَّنه التِّرمذيُّ أيضًا[٤] .

«اختلافُ أُمَّتي رَحْمةٌ» . «نِيَّةُ المُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» . «مَن بُورِكَ لَهُ في شَيءٍ فَلْيَلْزَمْهُ» . «الخَيْرُ عَادَةٌ» . «عَرِّفُوا ولا تُعَنِّفُوا» . «جُبِلَتِ القُلُوبُ عَلَىٰ حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيهَا» . «أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَىٰ قَدْرِ عُقُولِهِم» ، وكُلُّها ضَعيفةٌ .

«مَنْ عرفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرفَ رَبَّهُ» . «كُنْتُ كَنْزًا لا أُعرَفُ» . «البَاذِنْجَانُ لـما أُكِلَ لَهُ» . «يَومُ صَومِكُمْ يَومُ نَحْرِكُمْ» . «مَنْ بَشَّرَنِي بآذار بَشَّرْتُهُ بِالجَنَّةِ» . وكلُّها باطلةٌ لا أَصلَ لها .

وكتابُنا الذي أَشَرْنَا إليه كافلٌ ببيانِ هذا النوعِ مِن الأحاديثِ والآثارِ والموقوفاتِ بيانًا شافيًا ، ولله الحمدُ .

* * *

وَمِنهُ الـمُتَوَاتِرُ المعرُوفُ فِي الفِقهِ وَأُصولِهِ ، وَلَا يَذكُرُهُ الـمُحَدِّثُونَ ،

---

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٥٩) ، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٢١٣) ، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٢١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) «الجامع» (٢٣٦٩) . (٤) «الجامع» (٢٠١٢) .

وَهُوَ قَلِيلٌ لا يَكَادُ يُوجَدُ فِي رِوَايَاتِهِم ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ مَن يَحصُلُ العِلمُ بِصِدقِهِم ضَرُورَةً عَن مِثْلِهِم مِن أَوَّلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ .

(ومنه) أي : مِن المشهورِ (**المتواترُ المعرُوفُ في الفقهِ وأصولِهِ ولا يذكُره المحدِّثُون**) باسمِه الخاصِّ المشعر بمعناه الخاصِّ ، وإنْ وقَعَ في كلامِ الخطيبِ ، ففِي كَلامهِ ما يُشعرُ بأنَّه اتَّبع فيه غيرَ أهلِ الحديثِ ، قالَه ابنُ الصلاحِ[1] .

قيل[2] : وقد ذكَره الحاكمُ ، وابنُ عبدِ البر ، وابنُ حزمٍ .

وأجابَ العراقيُّ[3] بأنَّهم لم يَذكروه باسمِهِ المُشعرِ بمعناه ، بل وقَع في كَلامِهِم : «تَواترَ عنه ﷺ كَذا» ، و«أنَّ الحديثَ الفلانيَّ متواترٌ» .

(**وهو قليلٌ ، لا يكادُ يُوجَدُ في رواياتِهِم ، وهو ما نقَلَه من يحصُل العِلمُ بصِدقهم ضَرورةً**) بأنْ يكونوا جمعًا لا يُمكن تَواطُؤُهم علىٰ الكذبِ ، (**عن مِثْلِهم من أوَّلِهِ**) أي : الإسنادِ (**إلىٰ آخِرِه**) ولذلك يَجِبُ العملُ به من غير بحثٍ عن رجالهِ ، ولا يُعتبرُ فيه عددٌ معين في الأصحِّ .

قال القاضي الباقلاني : ولا يكفي الأربعةُ ، وما فوقها صالحٌ ، وتوقَّف في الخمسةِ .

وقال الأصطخريُّ : أقلُّه عَشرةٌ ، وهو المُختَار ؛ لأنَّها أَولُ جُموعِ الكَثرة .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٥) .
(٢) «التقييد» (ص : ٢٦٦) .
(٣) «التقييد» (ص : ٢٦٥) .

وقيل : اثنا عشر ، عِدَّةُ نُقَباءِ بَني إسرائيل .

وقيل : عشرون .

وقيل : أربعون .

وقيل : سَبعون ، عِدَّةُ أصحابِ مُوسَىٰ .

وقيل : ثَلاثمائة وبضعة عشر ، عِدَّةُ أَصحابِ طالوتَ وأهلِ بدرٍ ؛ لأنَّ كُلَّ ما ذُكِر مِنَ العددِ المذكورِ في الأَدلَّةِ المذكورةِ أفَاد العِلمَ(١) .

* * *

وَحَدِيثُ : «مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَليَتَبَوَّأ مَقعدَهُ مِنَ النَّارِ» مُتَوَاتِرٌ ، لَا حَدِيثُ : «إِنَّمَا الأعمَالُ بِالنِّيَّاتِ» .

(**وحديثُ : «مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتعَمِّدًا فَلْيَتبوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» متواتر**) قال ابن الصلاح(٢) : رواه اثنان وستُّون مِنَ الصحابةِ .

وقال غيرُه : رَواه أكثرُ مِن مِائةِ نَفْسٍ .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص : ٥٣ - ٥٥) : «لا معنىٰ لتعيين العدد علىٰ الصحيح ، ومنهم من عينه في الأربعة ، وقيل : في الخمسة ، وقيل : في السبعة ، وقيل : في العشرة ، وقيل : في الاثنىٰ عشر ، وقيل : في الأربعين ، وقيل : في السبعين ، وقيل غير ذلك . وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد ، فأفاد العلم ؛ وليس بلازمٍ أن يطّرد في غيره ؛ لاحتمال الاختصاص» .
ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كلام متين حول هذه المسألة ، فراجعه في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٤٠ ، ٤٨ ، ٥٠ - ٥١) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٦) .

وفي «شرح مُسلمٍ»[١] للمصنِّف: رواه نحو مائتين.

قال العراقي[٢]: وليس في هذا المتنِ بعينهِ، ولكنَّه في مُطلقِ الكَذبِ، والخاصُّ بهذا المتن روايةُ بضعةٍ وسبعين صَحابيًّا: العشرةُ المشهودُ لهم بالجنة، أُسامةُ: قا. أنسُ بنُ مالكٍ: خ م، أوسُ بن أوسٍ: طب. البَراءُ ابنُ عازبٍ: طب. بُريدةُ: عد. جابرُ بنُ حابسٍ: نع، جابرُ بنُ عبدِ اللّه: م. حذيفةُ بنُ أسيدٍ: طب. حذيفةُ بنُ اليمانِ: طب. خالدُ بنُ عُرفطة: حم. رافعُ بنُ خديجٍ: طب. زيدُ بنُ أرقم: حم. زيدُ بنُ ثابتٍ. خل. السائبُ بنُ يزيد: طب. سعدُ بنُ المدحاس[٣]: خل. سفينةُ: عد. سليمانُ بنُ خالدٍ الخزاعيُّ: قط. سَلمانُ الفارسيُّ: قط. سلمةُ بنُ الأكوع: خ. صهيبُ بن سنانٍ: طب. عبدُ اللّه بنُ أبي أوفىٰ: قا. عبد اللّه بن زغبٍ: نع. ابنُ الزبيرِ: قط. ابنُ عباسٍ: طب. ابنُ عُمَرَ: حم. ابنُ عَمرٍو: خ. ابنُ مسعودٍ: ت ن. عتبةُ بنُ غَزوان: طب. العرسُ بنُ عميرةَ: طب. عفانُ بنُ حبيبٍ: ك. عقبةُ بنُ عامرٍ: حم. عمارُ بنُ ياسرٍ: طب. عمرانُ بنُ حُصينٍ: بز. عَمرُو بنُ حريثٍ: طب. عَمرو بنُ عَبسةَ: طب. عَمرو بنُ عوفٍ: طب. عَمرو بن مُرَّة الجهنيُّ: طب. قيسُ بنُ سعدِ بنِ عبادةَ: حم. كعبُ بنُ قطبةَ[٤]: خل. معاذُ بنُ جبلٍ: طب. معاويةُ بنُ حيدةَ: خل. معاويةُ بنُ أبي سُفيان: حم. المغيرةُ بنُ شُعبة: نع. المنقعُ التميميُّ:

(١) (١/ ٦٨). (٢) «التبصرة» (٢/ ٢٧٧).

(٣) في «ص» و«م»: «المرجاس»؛ خطأ.

(٤) في «م»: «قبطة».

خل . نبيطُ بنُ شريطٍ : طب . واثلةُ بنُ الأسقعِ : عد . يزيدُ بنُ أسدٍ : قط . يَعلىٰ بن مُرَّة : مي . أبو أُمامة : طب . أبو الحَمراء : [طب][١] . أبو ذرٍّ : [قط][١] . أبو رافعٍ : قط . أبو رِمْثة : قط . أبو سعيدٍ الخدريُّ : حم . أبو قَتادةَ : ن[٢] . أبو قرصافة : عد . أبو كَبشة الأنماري : خل . أبو مُوسَىٰ الأَشعري : طب . أبو مُوسَىٰ الغافقي : حم . أبو مَيمون الكرديُّ : طب ، أَبو هُريرة : ن[٢] . والد أبي العُشَراء الدارميّ : خل . والد أبي مالكٍ الأشجعيّ : بز . عَائشةُ : قط[٢] . أُمُّ أَيمن : قط .

وقد أَعْلَمْتُ علىٰ كلِّ واحدٍ رَمْزَ مَن أخرجَ حديثَه مِن الأئمةِ ، فـ« حم » لأحمد في « مسنده » ، و« طب » للطبرانيِّ ، و« قط » للدارقُطنيِّ ، و« عد » لابن عديٍّ في « الكامل » ، و« بز » لـ« مسند البزار » ، و« قا » لابنِ قانع في « معجمه » ، و« خل » للحافظِ يوسفَ بنِ خليلٍ في كتابه الذي جمَع فيه طُرُقَ هذا الحديثِ ، و« نع » لأبي نُعيمٍ ، و« مي » لـ« مسند الدارمي » ، و« ك » لـ« مستدرك الحاكمِ » و« ت » للترمذيِّ ، و« ن » للنسائي ، و« خ م » للبخاريِّ ومُسلم .

(**لا حديث : « إنَّما الأعمالُ بالنياتِ »**) أي : ليسَ بمتواترٍ ، كما تقدَّم تَحقيقه في نوعِ الشَّاذِّ .

• **تنبيهـــان :**

الأول : قال شيخُ الإسلام[٣] : ما ادَّعاه ابنُ الصلاحِ مِن عزَّة المتواترِ ،

---

(١) من المطبوع .
(٢) ليس في « ص » .
(٣) « نزهة النظر » (ص : ٦٠ - ٦٢) .

وكذا ما ادَّعاه غيرُه مِن العدم ممنوعٌ ؛ لأنَّ ذلك نشأ عَن قِلةِ الاطِّلاعِ علىٰ كثرةِ الطرقِ ، وأحوالِ الرجالِ ، وصِفاتِهم المقتضيةِ لإبعادِ العادةِ أنْ يَتَواطَئوا علىٰ الكذبِ أو يَحْصُلَ منهم اتِّفاقًا .

قال : ومِن أحسنِ ما يقرر به كون المتواترِ مَوجودًا وجودَ كَثرةٍ في الأحاديثِ ، أنَّ الكُتبَ المشهورةَ المتداولةَ بأيدي أهل العلمِ شرقًا وغربًا المقطوعَ عندهم بصحَّة نِسْبتها إلىٰ مُؤلِّفيها ، إذا اجتمعتْ علىٰ إخراجِ حديثٍ ، وتعددتْ طُرقُهُ تعددًا تُحيلُ العادةُ تَواطُؤهم علىٰ الكذبِ ، أفادَ العِلْمَ اليقينيَّ بِصِحَّته إلىٰ قائِلِهِ .

قال : ومِثْلُ ذلك في الكُتُبِ المشهورةِ كثيرٌ .

قلتُ : قد ألفتُ في هذا النوعِ كتابًا لم أُسْبَقْ إلىٰ مِثْله ، سَمَّيتُه : «الأزهارُ المتناثرةُ في الأخبارِ المتواترةِ» مُرتَّبًا علىٰ الأبوابِ ، أَوردتُ فيه كلَّ حديثٍ بأسانيدِ مَن خرَّجه ، وطُرُقَهُ .

ثُم لخصتُه في جزءٍ لطيفٍ سميته : «قطف الأزهار» ، اقتصرتُ فيه علىٰ عَزو كلِّ طريقٍ لمنْ أَخْرَجها مِنَ الأئمةِ ، وأوردتُ فيه أحاديثَ كثيرةً ؛ منها :

حديثُ : الحوضِ ، من روايةِ نيفٍ وخمسينَ صحابيًا .

وحديثُ : المسحِ عَلىٰ الخُفَّينِ ، مِن روايةِ سبَعين صحابيًا[١] .

---

(١) هذا العدد والذي قبله ، في «ص» بالعكس .

وحديثُ : رفْعِ اليدينِ في الصَّلاةِ ، مِن روايةِ نحو خَمسين .

وحديثُ : «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرأً سَمِعَ مَقَالتي**» مِن روايةِ نحو ثلاثين .

وحديثُ : «**نَزَلَ القُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**» مِن روايةِ سبعٍ وعِشرين .

وحديثُ : «**مَنْ بَنَىٰ للَّهِ مَسْجِدًا بَنَىٰ اللَّه له بَيتًا فِي الجنَّةِ**» مِن روايةِ عِشرين .

وكذا حديثُ : «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**» .

وحديثُ : «**بدَأَ الإسلَامُ غَرِيبًا**» .

وحديثُ : سؤالِ مُنْكَرٍ وَنكِيرٍ .

وحديثُ : «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**» .

وحديثُ : «**المرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**» .

وحديثُ : «**إنَّ أحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ**» .

وحديثُ : «**بَشِّرِ المَشَّائِينَ في الظُّلَمِ إِلَىٰ المَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يوم القيامةِ**» .

كُلُّها مُتواترةٌ ، في أحاديثَ جَمَّةٍ أَوْدَعْنَاها كِتَابنَا المذكورَ ، ولله الحَمدُ .

الثاني : قد قسَّم أهلُ الأُصولِ المتواترَ إلىٰ :

لفظيٍّ : وهو ما تَواتَر لَفْظُهُ .

ومعنويٌّ : وهُو أنْ ينقلَ جماعةٌ يستحيلُ تَواطُؤهم علىٰ الكَذبِ ، وقائعَ مختلفةً تَشْتركُ في أمرٍ ، يَتَواترُ ذَلِكَ القَدْرُ المُشْتَرَك .

كما إذا نقَل رجلٌ عَن حاتمٍ مثلًا أنه أَعْطَىٰ جَملًا ، وآخَرُ أنَّه أعْطَىٰ فَرسًا ، وآخَرُ أنَّه أعطَىٰ دِينارًا ، وهَلُمَّ جرًّا ، فيتواترُ القَدْرُ المُشتَرَكُ بَيْنَ أَخْبارِهم ، وهوِ الإعطاءُ ؛ لأنَّ وجودَهُ مُشترَكٌ مِن جَميعِ هذه القضايا .

قلتُ : وذلِك أيضًا يأتي في الحديثِ ، فَمِنْهُ ما تَواتَر لفظُه كالأمثلةِ السابقةِ ، ومنه ما تواترَ مَعناهُ كأحاديثِ رفعِ اليدين في الدُّعاءِ .

فقد ورد عنه ﷺ نَحو مائةِ حديثٍ ، فيه رفْعُ يديهِ في الدُّعاء ، وقد جمعتُها في جزءٍ ، لكنَّها في قَضايا مُختلفةٍ ، فكلُّ قضيةٍ منها لم تَتواترْ ، والقَدْرُ المشترَكُ فيها وهو الرَّفعُ عِند الدُّعاءِ ، تواترَ باعتبارِ المجْموع .

* * *

● النوع الحَادِي وَالثلاثون :

الغَرِيبُ ، والعَزِيزُ

إِذَا انفرَدَ عَنِ الزُّهرِيِّ وَشِبهِهِ - مِمَّن يُجمَعُ حَدِيثُهُ - رَجُلٌ بِحَدِيثٍ ، سُمِّي : «غَرِيبًا» ، فَإِنِ انفردَ اثنَانِ أَو ثَلاثَةٌ ، سُمِّي : «عَزِيزًا» ، فَإِن رَوَاهُ جَمَاعَةٌ ، سُمِّي : «مَشهُورًا» .

(**النوع الحادي والثلاثون : الغريبُ والعزيزُ** :

إذا انفردَ عن الزهريِّ ، وشبهِهِ - ممَّنْ يُجمعُ حديثُه) مِنَ الأئمةِ ، كَقَتادةَ - (**رجلٌ بحديثٍ ، سُمِّيَ غَريبًا** .

فإن انفرَدَ) عنهم (**اثنانِ ، أو ثلاثةٌ سُمِي «عزيزًا»** .

وإنْ رَوَاه) عنهم (**جماعةٌ سُمِّي «مَشْهورًا»**) كذا قالَ ابنُ الصلاحِ[1] ، أخذًا مِن كلام ابنِ مَنده[2] .

وأمَّا شيخُ الإسلامِ وغيرُه ، فإنَّهم خصُّوا الثلاثةَ فما فَوقها بالمشهورِ ، والاثنين بالعزيزِ ، لِعزَّتِهِ ؛ أي : قوتِه بمجيئِهِ مِن طريقِ آخر ، أو لقلةِ وُجودِه[3] .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

(٢) وهو في «شروط الأئمة» لابن طاهر (ص : ١٨) .
وهو أيضًا قول العراقي وابن دقيق العيد وابن جماعة وغيرهم .

(٣) التحقيق : أن العدد ليس شرطًا في ذاته ، بل «العزيز» صفة لما بين الغريب والمشهور ، وربما وصفوا به الغريب ، وربما المشهور . =

قال شيخُ الإسلام[١] : وقدِ ادَّعىٰ ابنُ حِبَّان أنَّ روايةَ اثنينِ عن اثنين لا تُوجَدُ أَصلًا ، فإنْ أرادَ اثنينِ فَقَطْ عن اثنين فقط فَمُسَلَّم ، وأمَّا صورةُ العزيزِ التَّي جوّزها فمَوجودةٌ ، بأنْ لا يرويه أقلُّ مِن اثنينِ عَن أقلِّ مِن اثنين .

مثالُه : ما رواه الشيخان مِن حديثِ أنسٍ[٢] ، والبخاريُّ مِن حديثِ أبي هُريرة[٣] : أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قال : «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إليهِ مِنْ وَالدِهِ وَوَلَدِهِ**» الحديث .

ورواه عن أنسٍ : قتادةُ ، وعبدُ العزيز بنُ صهيب . ورواه عن قتادةَ : شُعبةُ ، وسعيدٌ . ورواه عَن عبدِ العزيزِ : إسماعيلُ بنُ عُليَّة ، وعبدُ الوارثِ . ورَواه عَن كُلٍّ جَماعةٌ .

* * *

وَيَدخُلُ فِي الغَرِيبِ مَا انفرَدَ رَاوٍ بِروَايَتِهِ ، أَو بِزِيَادَةٍ فِي مَتنِهِ وإِسنَادِهِ ، وَلَا يَدخُلُ فِيهِ أَفرَادُ البُلدَانِ .

= راجع : «الكامل» لابن عدي (١/ ٤٢٨) و«مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام (١٨/ ٤٥) .
وأما مأخذه ؛ فالظاهر أنه من قلة وجوده ، وليس من قوته بمجيئه من طريقٍ آخر ، وإلا لكان المشهور أولىٰ بهذا الوصف .
ومنه قولهم : «فلان عزيز الحديث» ، أي : قليل الرواية ، لا أن كل حديث من حديثه قد تابعه عليه واحد أو أكثر . واللَّه أعلم .

(١) «نزهة النظر» (ص : ٦٢) .
(٢) أخرجه : البخاري (١/ ١٠) ، ومسلم (١/ ٤٩) .
(٣) «صحيح البخاري» (١/ ١٠) .

(**ويدخلُ في الغريبِ : ما انفردَ راوٍ بروَايته**) فلم يَروِه غيرُه كما تقدَّم مثالُه في قِسمِ الأفرادِ (**أو بزيادةٍ في مَتْنه و إسنادِه**) لم يذكرها غيرُه .

مثالُهما : حديثٌ رواه الطبرانيُّ في «الكبير» مِن روايةِ عبد العزيزِ بن محمد الدراورديِّ(١) ، ومِن روايةِ عبادِ بنِ منصورٍ(٢) ، فَرَّقهما ، كِلَاهُما عَن هشامِ بنِ عُروةَ ، عن أبيه ، عن عَائشة بحديثِ أُمِّ زرعٍ .

ففيه غرابةُ بعض المتنِ ؛ حيثُ جَعَلاه [مرفوعًا ، وإنما المرفوع منه : «**كُنت لك كأبي زرع لأم زرع**» .

وبعض السند ؛ حيث جعلاه](٣) عَن هشامٍ عن أبيه عن عائشة .

والمحفوظُ : ما رواه عيسىٰ بنُ يُونسَ ، عن هِشامٍ ، عن أخيهِ عبدِ اللَّهِ ابنِ عُروةَ عن عُروة ، عن عائشةَ ، هكَذا أخْرَجه الشيخان(٤) .

وكذا رواه مسلمٌ(٥) أيضًا مِن روايةِ سعيدِ بنِ سلمةَ بنِ أبي الحُسام ، عن هِشَامٍ .

(**ولا يدخُلُ فيه أفرادُ البُلْدَانِ**) التي تقدَّمت في نوعِ «الأفرادِ» .

* * *

وَيَنْقَسِمُ إِلَىٰ صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ الْغَالِبُ .

---

(١) «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٦) .
(٢) «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧١) .
(٣) سقط من «ص» .
(٤) أخرجه : البخاري (٧/ ٣٤) ، ومسلم (٧/ ١٣٩) .
(٥) «صحيح مسلم» (٧/ ١٤٠) .

(**وينقسمُ**) أي: الغريبُ (**إلىٰ صحيحٍ**)، كأفرادِ الصحيحِ، (**و**) **إلىٰ** (**غيرِه**) أي: غيرِ الصحيحِ؛ (**وهو الغَالِبُ**) علىٰ الغرائبِ.

قال أحمدُ بنُ حنبلٍ[١]: لا تَكتبُوا هذه الأحاديثَ الغرائبَ؛ فإنَّها مَناكيرُ، وعامَّتها عَنِ الضعفاءِ.

وقال مالكٌ[٢]: شَرُّ العِلْمِ الغريبُ، وخيرُ العِلمِ الظاهرُ الذي قَد رواه الناسُ.

وقال عبد الرزَّاق[٣]: كُنا نَرىٰ أنَّ غريبَ الحديثِ خيرٌ، فإذا هو شرٌّ.

وقال ابنُ المُبَارَك: العِلمُ: الذي يَجيئُكَ مِن هَاهُنا وهَاهُنا - يعني: المَشهورَ.

رواها البيهقيُّ في «المدخَلِ».

ورُوي عن الزهريِّ قال: حَدَّثتُ عليَّ بنَ الحسَين بحديثٍ، فلمَّا فرغتُ قالَ: أَحسنتَ، باركَ اللَّه فِيكَ، هكَذا حُدِّثنا، قلتُ: ما أُراني إلا حَدَّثتُك بحديثٍ أنتَ أَعْلَمُ به مِنِّي، قال: لا تَقُلْ ذلك، فليس مِنَ العِلمِ ما لا يُعرف، إنَّما العِلمُ ما عُرف وتَوَاطَأتْ عَليه الأَلسُنُ.

ورَوىٰ ابنُ عديٍّ[٤]، عن أبي يُوسفَ قال: مَن طَلَبَ الدِّينَ بالكَلامِ

---

(١) «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني (ص: ٥٨).

(٢) «المصدر السابق».

(٣) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٥٩).

(٤) «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٥٨).

تَزَنْدَقَ ، ومَن طَلبَ غريبَ الحديثِ كذبَ ، ومَن طَلَبَ المالَ بالكيمياءِ أَفلسَ .

* * *

وَإِلَىٰ غَرِيبٍ مَتنًا وَإِسنَادًا ؛ كَمَا لَو تَفَرَّدَ بِمَتْنِهِ وَاحِدٌ .

وَغَرِيبٍ إِسنَادًا : كَحَدِيثٍ رَوَىٰ مَتنَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، انفَرَدَ وَاحِدٌ بِرِوَايَتِهِ عَن صَحَابِيٍّ آخَرَ ، وَفِيهِ يَقُولُ التِّرمِذِيُّ : «غَرِيبٌ مِن هَذَا الوَجهِ» .

وَلَا يُوجَدُ غَرِيبٌ مَتنًا لا إِسنَادًا ، إِلَّا إِذَا اشتَهَرَ الفَردُ ، فَرَوَاهُ عَنِ المُنفَرِدِ كَثِيرُونَ ، صَارَ غَرِيبًا مَشهُورًا ، غَرِيبًا مَتنًا لَا إِسنَادًا بِالنِّسبَةِ إِلَىٰ أَحَدِ طَرَفَيهِ ؛ كَحَدِيثِ ؛ «إِنَّمَا الأعمَالُ بِالنِّيَّاتِ» .

(**و**) يَنقسمُ أيضًا (**إلىٰ غريبِ متنًا وإسنادًا ؛ كما لو تفرد**[1] **بمتنِهِ**) راوٍ (**واحدٌ ، و**) إلىٰ (**غريبِ إسنادًا**) لا مَتنًا (**كحديثٍ**) معروفٍ (**روىٰ متنهُ جماعةٌ من الصَّحابَةِ ، انفردَ واحدٌ بروايتِه عن صحابيٍّ آخَر ، وفيه يقول الترمذيُّ : «غريبٌ مِنْ هَذا الوجهِ»**) .

ومِن أمثلتِهِ - كما قال ابنُ سيدِ الناس - : حديث رواه عبدُ المجيدِ بنُ عبدِ العزيز بن أبي رَوَّاد ، عن مالكٍ ، عن زيدِ بنِ أسلم ، عن عَطاءِ بن يسارٍ ، عن أبي سَعيدِ الخدريِّ ، عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ : «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ**» .

قال الخليليُّ في «الإرشادِ»[2] : أخطأَ فيه عبدُ المجيدِ ، وهو غيرُ

---

(١) في «ص» : «انفرد» .

(٢) (١٦٧/١) .

محفوظٍ ، عن زيدِ بن أسلمَ بوجهِ ، قال : فهذا ممَّا [١] أخطَأ فيه الثقةُ عن الثقة[٢].

قال ابنُ سيدِ الناسِ : هذا إسنادٌ غريبٌ كلُّه ، والمَتنُ صَحِيحٌ[٣].

(ولا يوجدُ) حديث (غريبٌ متنًا) فقط (لا إسنادًا ، **إلا إذَا اشتهرَ الفردُ ، فرواه عنِ المنفرد كثيرون ، صار غريبًا مشهورًا ، غَرِيبًا متنًا لا إسنَادًا بالنسبة إلىٰ أحد طَرَفَيهِ**) المشتهر ، وهو الأخيرُ .

(**كحديثِ** : «**إنَّما الأعمالُ بالنياتِ**») كما تقدَّم تحقيقهُ ، وكسائرِ الغرائبِ المشتملةِ عليها التصانيفُ المُشتهرةُ .

وقال العراقي[٤] : قد أطلق ابنُ سيد الناسِ ثبوتَ هذا القِسمِ مِن غيرِ تخصيصٍ له بما ذكر ، ولم يُمثِّله ، فَيَحتمِلُ أنْ يريدَ ما كان إسنادهُ مشهورًا جادةً لِعِدَّةٍ مِن الأحاديثِ ، بأنْ يكونوا مَشْهُورين بروايةِ بعضهم عن بعضٍ ، ويكونَ المتنُ غَريبًا لانفرادِهم به .

قال : وقد وقَع في كلامِهِ ما يقتضي تَمثيلَهَ ، وذلك أنه لما حكىٰ قولَ ابنِ طاهرٍ[٥] : الخامسُ مِنَ الغرائبِ : أسانيد ومتونٌ تفرَّد بها أهلُ بلدٍ لا توجد إلا مِن رِوايتهم ، وسُنَنٌ يَنفردُ بالعمل بها أهلُ مِصر ، لا يُعملُ بها في غيرِ مِصْرِهم .

---

(١) في «ص» : «إنما» .

(٢) سقط من «ص» : «عن الثقة» ، وهي ثابتة في «الإرشاد» للخليلي (١/١٦٧) .

(٣) «النفح الشذي» (١/٣١١) .

(٤) «التقييد والإيضاح» (ص : ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

(٥) في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/٥٣) .

قال : وهذا النوعُ يشملُ الغريبَ كُلَّه سَندًا ومَتنًا ، أو أحَدهما دُون الآخَرِ .

قال : وقد ذكَر ابنُ أبي حاتم[١] بسندٍ له ، أنَّ رجلًا سأَلَ مَالكًا عن تخليلِ أصابعِ الرِّجْلين في الوضوء؟ فقال لَه : إنْ شئتَ خَلِّل ، وإن شئتَ لا تُخلِّلَ ، وكان عبد اللّه بن وهبٍ حاضرًا ، فعَجِبَ مِن جوابِ مالكٍ ، وذكَر له في ذلك حديثًا بسندٍ مصْريٍّ صحيحٍ ، وزعَم أنه معروفٌ عندَهُم ، فاستعادَ مالكٌ الحديثَ ، واستعادَ السائل ، فأمَره بالتخليلِ ، انتهىٰ .

قال : والحديث المذكورُ ، رواه أبو داود[٢] مِن روايةِ ابنِ لهيعةَ ، عَن يزيدَ بن عَمرِو المعافريِّ ، عن أبي عبدِ الرحمن الحُبُليِّ ، عن المستورِدِ ابنِ شدادٍ .

قال الترمذيُّ : غريبٌ لا نعرفهُ إلا مِن حديثِ ابنِ لَهيعَةَ .

ولم ينفردْ به ابنُ لهيعةَ ، بَلْ تابعه الليثُ بنُ سعدٍ ، وعَمرُو بنُ الحارثِ .

كما رواه ابنُ أبي حاتمٍ عن أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ وهبٍ ، عن عَمِّه عبدِ اللّه بنِ وهبٍ ، عن الثلاثةِ المذكورين .

وصحَّحه ابنُ القطَّان لتوثيقه لابنِ أخِي ابن وهبٍ .

---

(١) في «تقدمة الجرح» (ص : ٣١ - ٣٢) .

(٢) بعده في «التقييد والإيضاح» (ص : ٢٧٤) : «والترمذي» ، وهو المناسب لإيراده كلام الترمذي عقب الحديث .
والحديث أخرجه : أبو داود (١٤٨) ، والترمذي (٤٠) .

فزالتِ الغرابةُ عنِ الإسنادِ بمتابعةِ الليثِ وعَمرو لابنِ لهيعةَ، والمَتنُ غَريبٌ[١].

• **فائـــدة:**

قد يكُون الحديثُ أيضًا عزيزًا مشهورًا:

قال الحافظُ العلائيُّ فيما رأيتُه بِخطِّه: حديثُ «**نَحْنُ الآخِرُون السَّابِقُونَ يَومَ القِيامَة**» - الحديث: عزيزٌ عنِ النبيِّ ﷺ، رَواهُ عنه حُذيفةُ بنُ اليمانِ، وأبو هريرة، وهو مشهورٌ عن أبي هُريرة، رواه عنه سبعةٌ: أبو سَلمة بنُ عبدِ الرحمن، وأبو حَازمٍ، وطَاوسٌ، والأعرجُ وهَمَّامٌ، وأبو صالحٍ، وعبدُ الرحمن مولىٰ أُمِّ برثن[٢].

* * *

(١) إلا أن هذه المتابعات غير محفوظة، كما بينته في «الإرشادات» (ص: ٢٤٦ - ٢٤٨). واللَّه أعلم.

(٢) الرواية الواحدة، يصح أن توصف بأنها غريبة وعزيزة ومشهورة ومتواترة في آن واحدٍ، وذلك بحسب اختلاف الاعتبار.

انظر - مثلًا - إلىٰ حديث: «الأعمال بالنيات»، فهو حديث فرد، لم يروه عن النبيِّ ﷺ إلا عُمرُ بنُ الخطاب ﷺ، ولم يروِه عنه إلَّا علقمةُ بنُ وقاصٍ الليثي، ولم يروه عن علقمةَ إلا محمدُ بن إبراهيمَ التيمي، ولم يروِه عن التيمي إلا يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ.

ومثلُ هذا يقالُ أيضًا في «المشهورِ» النسبيِّ، و«العزيزِ» النسبيِّ، و«الغريبِ» النسبيِّ، واللَّهُ أعلمُ.

وأيضًا؛ حديثُ حمادِ بنِ سلمةَ، عن أبي العشراء، عن أبيه، قال: قلتُ: =

. . . .

= يا رسولَ اللّه ، أما تكونُ الذَّكاةُ إلّا في الحلقِ واللبَّة ؟ فقال : «**لو طعنتَ في فخذهَا أجزأَ عنكَ**» .

قال الترمذيُّ في «الجامع» (٥/ ٧٥٨) : «فهذا حديثٌ تفردَ به حمادُ بن سلمة عن أبي العشراءِ ، ولا يعرفُ لأبي العشراء عن أبيه إلا هذا الحديثُ ، وإن كان هذا الحديثُ مشهورًا عند أهلِ العلمِ ؛ وإنَّما اشتهر من حديث حماد بن سلمةَ ، لا يعرفُ إلَّا من حديثِه ، فيشتهرُ الحديثُ لكثرةِ من رُوي عنه» .

ومن ذلك : حديثُ عبد الكريم بن روحٍ ، عن سفيان الثوريِّ ، عن سليمان التيميِّ ، عن بكر بن عبد اللّه المزنيِّ ، عن المغيرة بن شعبة ، أنَّ النبيَّ ﷺ أتىٰ سباطةَ قومٍ فبال قائمًا ، ثم توضَّأ ومسح علىٰ خُفيه .

قال أبو يعلىٰ الخليليُّ في «الإرشاد» (٢/ ٧١٣) : «حديثٌ صحيحٌ مشهورٌ ؛ سليمانُ التيميُّ رواه عنه جماعةٌ ، غريبٌ من حديث الثوريِّ عنه ، لم يروِه عنه غيرُ عبد الكريم» .

ثم رأيت الشيخ الفهامة بكر بن عبد اللّه أبو زيد ، قد ذكر هذه الفائدة في كتابه الجديد : «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» (١/ ٢٠٨ - ٢٠٩) ، وذكر لها غير مثالٍ ، فأفادَ وأجادَ ، فجزاه اللّه خيرًا .

وبناءً علىٰ هذا فمَا اشترطَه بعضُ أهلِ العلمِ في الخبر المتواترِ : أن تتحقَّقَ شروطُه في جميع طبقات الإسنادِ ، فإذا تخلف ذلك في بعضها لم يُحكم للحديثِ بالتواتُرِ .

وإنما اشترطُوا ذلك حيثُ يوصفُ الحديثُ بأنَّه ستواترٌ عن رسول اللّه ﷺ، أو من انتهىٰ إليه الخبرُ ؛ فحينئذٍ لابدَّ من توفُّر ذلك في جميع طبقاتِ الإسنادِ .

لأنَّه إذا كان الخبرُ مرويًّا عن النبي ﷺ ، فلن يكون متواترًا عنه ﷺ إلَّا إذا رواه عنه عددٌ من أصحابه يحصلُ برواياتهم له تواترُ الخبرِ ، وإذا وقعَ ذلك وقع بالضرورة في طبقةِ التابعينَ ، وإذا وقعَ في طبقة التابعينَ وقع في الطبقة التي بعدهم ؛ وهكذا .

لكن ؛ إذا لم يتواتر الخبرُ عن النبيِّ ﷺ ، بأن لا يرويهُ عددٌ من أصحابِهِ عنه يحصلُ برواياتهم التواترُ ، فإنَّ هذا لا يمنعُ أن يتواترَ عن بعضِ رواةِ الإسنادِ - سواء =

. . . .

= الصحابي ، أو من دونه - إذا توفَّرت في الطبقة التي روتهُ عنه فما دونها شروط التواتر . ويكون معنىٰ نسبة التواتر إلىٰ هذا الخبر ، أنَّ هذا الرَّاوي الذي تواتر الخبرُ عنه ، قد جاء بطريقٍ يفيدُ العلمَ - وهو التواترُ هنا - أنَّه روىٰ هذا الخبر بإسناده الذي ذكره إلىٰ النبيِّ ﷺ .

وعليه ؛ فلا يلزمُ من هذا التواتر النسبيِّ ، أن يكون الحديثُ متواترًا عن النبيِّ ﷺ ، بل ولا يلزمُ منه أن يكونَ الحديثُ صحيحًا أصلًا إلىٰ النبيِّ ﷺ ؛ لاحتمالِ أن يكون هناك ما يوجبُ ضعفه في الإسناد الذي ذكرَه ذاكَ الذي تواترَ الخبرُ عنه .

وقد رأيتَ حديثَ : «الأعمال بالنياتِ» ، رغم أنَّه غريبٌ في أصله ، إلَّا أنَّه لمَّا رواه عن يحيىٰ الأنصاريِّ عددٌ كثيرٌ ، مع تحقُّق باقي شروط التواتر ، قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (١/ ١١) : «قد تواترَ عن يحيىٰ بن سعيدٍ» ؛ فجوَّزَ إطلاق التواترِ عليه ، رغمَ أنَّه إنما تواتر عن بعض الرُّواةِ ، عن النَّبيِّ ﷺ ، فلمْ يقع التواترُ في كلِّ طبقةٍ من طبقاتِ الإسنادِ .

فهكذا ؛ الحديثُ في طبقاتِه العُليا من الأخبارِ الأفرادِ الغرائبِ ، ثمَّ إنَّه قد رواهُ عن يحيىٰ الأنصاريِّ جماعةٌ كثيرونَ ، حتىٰ وصفهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ بأنَّهُ «متواترٌ عن يحيىٰ بن سعيدٍ الأنصاريِّ» .

فالتواترُ هُنا ؛ إنَّما هوَ تواترٌ نسبيٌّ ، أي : بالنسبة إلىٰ أحدِ رواةِ الإسنادِ ، وإن لم يتواتر عمن فوقهُ في الإسناد .

فقد يكونُ الحديثُ غريبًا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وهو عزيزٌ عن أحدِ الصحابةِ ، بمعنىٰ : أنَّ الصحابيَّ الذي رواهُ عن رسولِ اللَّهِ متفردًا بهِ عن رسول اللَّه ﷺ قد رواهُ عن هذا الصحابيِّ رجلانِ من التابعينَ ، فيصيرُ هذا الحديثُ عزيزًا عن هذا الصحابيِّ ، ثم قد يتفقُ أن أحدَ هذينِ التابعين قد روىٰ الحديث عنهُ جماعةٌ كثيرون بحيثُ يكونُ الحديثُ مشهورًا عن هذا التابعيِّ ، وإن لم يكنْ مشهورًا عن التابعيِّ الآخرِ ، ثم قد يتواترُ الحديثُ بعدَ ذلك ، بأن يرويهُ العددُ الكثيرُ الذي يستحيلُ في العادة أن يتواطؤوا علىٰ الكذب ؛ فحينئذٍ يكونُ قد تواتر في بعض طبقات الإسناد .

إذًا ؛ الحديثُ الواحدُ قد يكونُ متواترًا عن بعض الرواة ، مشهورًا عن بعض الرواة =

● النوع الثَّانِي وَالثَّلاثونَ :

غَرِيبُ الحديثِ

هُوَ مَا وَقَعَ فِي مَتْنِ الحَدِيثِ مِنْ لَفْظَةٍ غَامِضَةٍ بَعِيدَةٍ مِنَ الفَهْمِ ؛ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا . وَهُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ ، والخَوضُ فيه صَعبٌ ؛ فَلْيَتَحرَّ خائِضُهُ ، وكَانَ السَّلَفُ يَتَثَبَّتُونَ فِيه أَشَدَّ تَثَبُّتٍ .

(**النَّوعُ الثَّاني والثلاثون : غريبُ الحديثِ :**

هو مَا وقع في متنِ الحديث من لفظةٍ غامضةٍ بعيدةٍ من الفَهْمِ ؛ لقلَّةِ استعمَالها .

وهو فَنٌّ مُهِمٌّ) يَقْبُحُ جَهلُهُ بأهلِ الحديث ، (**والخوضُ فيه صعبٌ**) حقيقٌ بالتحرِّي ، جديرٌ بالتوقِّي (**فليتحرَّ خائضُهُ**) وليتَّق اللَّه أن يُقْدِمَ علىٰ تفسيرِ كلامِ نبيه ﷺ بمجرَّدِ الظُّنون ، (**وكان السَّلَفُ يتثبَّتون فيه أشدَّ تَثبُّتٍ**) .

= الآخرينَ ، عزيزًا عن بعضِ الرواة الآخرين ، غريبًا عن بعض الرواة الآخرين ، وليس بالشرط أو بالضرورة لكي يوصفَ بكونه متواترًا أن يتواتر في كلِّ طبقات الإسنادِ ، أو لكي يوصف بأنَّه عزيزٌ أن يكون عزيزًا في كلِّ طبقات الإسنادِ ، أو لكي يوصف بأنه مشهورٌ أن يكون مشهورًا في كلِّ طبقات الإسناد ، أو لكي يوصف بأنَّهُ فردٌ غريبٌ أن يكون كذلك في كلِّ طبقات الإسنادِ ، هذا ليس شرطًا وليس ضروريًّا ، بل الحديثُ يوصفُ بهذه الأوصاف إمَّا مطلقًا ، وإمَّا بالنسبة إلىٰ بعضِ الرواةِ . واللَّه أعلمُ .

فقد رُوِّينا عن أَحمدَ[١] أنه سُئل عن حرفٍ مِنه ، فَقال : سَلُوا أصحابَ الغريبِ ؛ فإنِّي أَكرَهُ أن أتكلَّمَ في قولِ رسولِ اللَّه ﷺ بالظَّنِّ .

وسُئل الأصمعيُّ عن مَعنىٰ حديث : «الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»؟ فقال : أنَا لا أُفسِّرُ حديثَ رسولِ اللَّه ﷺ ، ولكنَّ العربَ تَزعمُ أن السَّقَبَ اللَّزِيقُ .

* * *

وقَدْ أَكْثَرَ العُلَمَاءُ التَّصنِيفَ فِيهِ . قِيلَ : أوَّلُ مَن صَنَّفَهُ «النَضْرُ بنُ شُمَيلٍ» ، وقيلَ : «أبُو عُبيدَةَ مَعْمَرٌ» ، وبعدَهُمَا «أبُو عُبَيدٍ» فاسْتَقْصَىٰ وأجادَ ، ثُمَّ «ابنُ قُتَيْبةَ» ما فَاتَ «أبا عُبيدٍ» ، ثُمَّ «الخَطَّابِيُّ» ما فاتَهُمَا ؛ فَهَذِهِ أُمَّهَاتُهُ . ثُمَّ بعدَها كُتُبٌ كَثِيرَةٌ فِيهَا زَوَائِدُ وفَوَائدُ كَثِيرةٌ ، ولا يُقلَّدُ مِنْها إلَّا ما كَانَ مُصَنِّفُوها أَئِمَّةً جِلَّةً .

(**وقد أكثرَ العلماءُ التصنيفَ فيه ، قيل : أوَّلُ من صنَّفَه «النضرُ بنُ شُميلٍ»**) قالَهُ الحاكمُ[٢] .

(**وقيل : «أبو عبيدةَ معمر**) بنُ المُثَنَّىٰ» ، ثُمَّ «النضرُ» ، ثُمَّ «الأَصمعيُّ» ، وكُتُبهُمَا[٣] صَغيرةٌ قليلةٌ .

(و) أَلَّف (**بعدَهما : «أبو عبيدٍ**) القاسمُ بنُ سَلامٍ» كتابَه المشهورَ ، (**فاستقصىٰ وأجادَ**) وذَلك بَعد المِائتين .

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» للمروذي وغيره (٤١٣)
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٨٨) .
(٣) كذا .

(**ثمَّ**) تتبع «أبو محمدٍ عبدُ اللَّه بنُ مُسلم (**بن قتيبةَ**) الدينوريُّ» (**ما فات «أبا عُبيدٍ»**) في كتابهِ المشهورِ.

(**ثمَّ**) تتبع «أبو سُليمانَ (**الخطابيُّ**» **ما فاتَهما**) في كتابهِ المشهورِ، ونبَّه علىٰ أغاليط لَهُما؛ (**فهذه أمهاتُهُ**) أي: أُصولهُ.

(ثم) أُلِّفَ (**بعدَها كتبٌ كثيرةٌ فيها زوائِدُ، وفوائدُ كثيرةٌ، ولا يقلَّدُ منها إلا ما كانَ مصنِّفُوها أئمةً جِلَّةً**) كـ«مَجْمعِ الغرائبِ» لعبدِ الغافرِ الفارسيِّ، و«غريب الحديث» لقاسمِ السرقسطيِّ، و«الفائق» للزمخشريِّ، و«الغريبين» للهروي، و«ذيله» للحافظِ أبي موسىٰ المديني.

ثُم «النهاية» لابنِ الأثير، وهي أحسنُ كُتبِ الغريبِ وأجمعُها وأشهرُها الآن، وأكثرُها تداولًا، وقد فاتَه الكثيرُ، فذيَّل عليه الصفيُّ الأرمويُّ بذيلٍ لم نَقفْ عليه، وقد شرعتُ في تَلخِيصِها تَلخيصًا حَسَنًا مع زياداتٍ جَمَّة، واللَّه أسألُ الإعانةَ علىٰ إتمامِه.

* * *

وَأَجوَدُ تفْسيرِهِ ما جَاءَ مُفَسَّرًا في رِوايَةٍ.

(**وأجود تفسيره: ما جاء مفسرًا**) به (**في رواية**)، كحديث «الصحيحين»، في قولِهِ ﷺ لابنِ صائدٍ: «**خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا؛ فمَا هُو؟**» قال: الدُّخُ[1].

فـ«الدخُّ» هاهنا هو الدُّخَان: وهو لغةٌ فيه، حكَاه الجوهريُّ وغيرُه،

---

(١) أخرجه البخاري (١٥٨/٨)، ومسلم (١٩٢/٨).

لما روَىٰ أبوداود والترمذيُّ[١] مِن روايةِ الزهريِّ ، عن سالم ، عنِ ابنِ عُمَرَ في هذا الحديث ، أنَّ النبي ﷺ قالَ له : «**إني خَبَأْتُ لَكَ خَبيئًا**» ، وخَبَّأَ لَهُ ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] .

قال المديني : والسرُّ في كونِه خبَّأ له الدُّخانَ ، أنَّ عيسىٰ ﷺ يَقْتلُه بجبلِ الدُّخان ، فهذا هو الصوابُ في تفسيرِ «الدُّخ» هُنا ، وقد فسَّره غيرُ واحدٍ علىٰ غيرِ ذلك فأَخْطئوا .

فقيل : الجِمَاعُ ، وهو تخليطٌ فاحشٌ .

وقيل : نبتٌ موجودٌ في النَّخيلِ ، وهو غيرُ مرْضيٍّ .

* * *

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٢٩) ، والترمذي (٢٢٤٩) .

● النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالثَّلاثُونَ:

المُسَلْسَلُ

وَهُوَ مَا تَتَابَعَ رِجالُ إسنادِهِ عَلَىٰ صفةٍ أو حالَةٍ، لِلرُّواةِ تارَةً ولِلرِّوايَةِ تارَةً أُخْرَىٰ. وصِفَاتُ الرُّوَاةِ إِمَّا أقوَالٌ أو أفْعَالٌ، وأنواعٌ كثيرةٌ غَيْرُهُمَا، كمُسَلْسَلِ التَّشْبِيكِ باليَدِ، وَالعَدِّ فِيها، وكاتِّفَاقِ أَسْمَاءِ الرُّواةِ، أَوْ صِفَاتِهِمْ، أَو نِسْبَتِهِمْ: كَأَحَاديثَ روينَاهَا، كُلُّ رِجالِهَا دِمشْقِيُّونَ، وكَمُسَلْسَلِ الفُقَهَاءِ؛ وصِفَاتِ الرِّوايَةِ: كَالمُسَلْسَلِ بِـ«سَمِعْتُ»، أَوْ بِـ«أَخْبَرَنَا فُلَانٌ»، أَوْ «أَخْبَرَنَا فُلانٌ واللَّهِ».

(النوعُ الثالثُ والثلاثون): (المسلسَلُ، وهو ما تتابَعَ رجالُ إسنادِهِ) واحدًا فواحدًا، (علىٰ صِفَةٍ) واحدةٍ (أو حَالَةٍ) واحدة (للرواةِ تارةً، وللرواية تارةً أخرىٰ. وصفاتُ الرواةِ) وأحوالهم أيضًا، (إما أقوالٌ، أو أفعالٌ) أو هُما معًا، وصفاتُ الروايةِ إمَّا أن تتعلَّق بصيغِ الأداءِ، أو بزمنِها، أو مكانِها.

(و) له (أنواعٌ كثيرةٌ غيرهمَا).

فالمسلسلُ بأحوالِ الرواةِ الفِعليةِ: (كمُسَلْسَلِ التشبيك باليد) وهو

حديثُ أبي هُريرة : شبَّك بيدِي أبو القاسم ﷺ ، وقال : «**خَلَقَ اللَّه الأَرْضَ يَومَ السَّبْتِ**» الحديث[١] .

فقد تسَلْسلَ لنا بتَشبيك كلٌ واحدٍ مِن رواتهِ بيد مَن رَواه عَنه .

(**والعَدِّ فيها**) : وهو حديثُ : «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلىٰ مُحَمَّدٍ**» إلىٰ آخِره ، مُسلسلٌ بعدِّ الكلمات الخَمسِ في يدِ كل راو .

وكذلك المسلسلُ بالمُصَافحةِ ، والأَخْذِ باليدِ ، ووَضْع اليدِ علىٰ رأسِ الرَّاوي .

والمُسْلَسلُ بأحوالِهم القَولية : كحديثِ مُعاذِ بنِ جبلٍ ، أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ له : «**يَا مُعَاذُ ، إنِّي أُحبُّكَ ، فَقُلْ في دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ : اللَّهُمَّ أعِنِّي عَلى ذِكرِكَ وشُكْرِكَ وحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»[٢] .

تَسَلسلَ لنا بقولِ كلٌ مِن رُواته : «وأنا أُحبُّكَ فَقُلْ» .

والمُسلسلُ بهما معًا : حديثُ أنسٍ قالَ : قالَ رسولُ اللَّه ﷺ : «**لا يَجِدُ العَبْدُ حَلَاوَةَ الإيمانِ حتَّىٰ يُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ ، حُلْوِهِ ومُرِّهِ**» وقبضَ رسولُ اللَّهِ ﷺ علىٰ لِحيْتَهِ ، قال : «**آمَنتُ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ ، حُلوهِ ومُرِّه**»[٣] وكذا كلُّ راوٍ مِن رُواتِهِ .

والمسسلسلُ بصفاتِهم القوليةِ : كالمسلسلِ بقراءةِ سُورة الصف ، ونحوِه .

---

(١) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص : ٣٣) .
(٢) أخرجه أبو داود (١٥٢٢) ، والنسائي (٣/ ٥٣) .
(٣) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص : ٣٢) .

قال العراقي : وصفاتُ الرواةِ القولية ، وأحوالهم القولية مُتقاربةٌ بَلْ مُتماثِلةٌ .

(و) **المسلسلُ بصفاتِهم الفعليةِ** : (**كاتِّفاقِ أسماءِ الرُّواةِ**) كالمسَلسَلِ بالمُحمَّدِين ، (**أو صِفَاتِهم ، أو نسبَتِهم**) .

فالثاني : (**كأحاديثَ روينَاهَا ، كُلُّ رِجَالِهَا دِمشقيُّونَ**) أو مصْريُّونَ ، أو كُوفيُّونَ ، أو عِراقيُّون .

(و) الأولُ (**كمُسَلْسَلِ الفقهاء**) مُطلقًا ، أو الشَّافعيين ، أو الحُفَّاظِ ، أو النُّحاةِ ، أو الكُتَّابِ ، أو الشُّعراءِ ، أو المُعمَّرين .

(**وصفات الرِّوايةِ**) **المتعلقةُ بصيغِ الأداءِ** : (**كالمسَلسَلِ بـ«سمعتُ**) فلانًا» ، (**أو بـ«أخبرَنا فلانٌ» ، أو «أخبرنا فلانٌ واللَّه»**) أو : «أشهدُ باللَّهِ لسمعتُ فلانًا» ، يقولُ ذلك كلُّ راوٍ منهم .

والمتعلقةُ بالزمانِ ؛ كالمسلسلِ بروايتِهِ يوم العيدِ ، وقصِّ الأظفارِ يوم الخميسِ ، ونحو ذلك .

وبالمكان ؛ كالمسلسلِ بإجابةِ الدعاءِ في المُلتزم .

وقد جمعتُ كتابًا في ما وقَع في سَمَاعاتي مِنَ المسلسلاتِ بأسانيدها ، وجمَع الناسُ في ذلك كثيرًا .

* * *

وَأَفْضَلُهُ مَا دَلَّ عَلَىٰ الاتِّصالِ ، ومِنْ فَوَائِدِهِ زِيادَةُ الضَّبْطِ ، وقَلَّمَا يَسْلَمُ عَنْ خَلَلٍ فِي التَّسَلسُلِ ، وقَدْ يَنقَطِعُ تَسَلْسُلُهُ فِي وسَطِهِ :

كَمُسَلْسَلِ «أَوَّل حَديثٍ سَمِعْتُهُ» عَلَىٰ مَا هُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ.

(**وأفضلُه : ما دلَّ علىٰ الاتصالِ**) في السَّماعِ ، وعدمِ التدليسِ .

(**ومِن فوائدِه**) : اشتمالُه عَلىٰ (**زيادة الضَّبْطِ**) مِن الرُّواةِ .

(**وقلَّما يسلمُ عن خللٍ في التَّسلسُلِ** .

وقد ينقطعُ تسلسُلُهُ في وسطِهِ) أو أوَّلِهِ ، أو آخِرِه ، (**كمسلسلِ أوَّل حديثٍ سَمعتُهُ**) وهو حديثُ عبدِ اللَّه بن عمرٍو : «**الرَّاحِمُونَ يَرْحمُهُمُ الرَّحْمَنُ**»(١) .

فإنه انتهَىٰ فيه التسلسلُ إلىٰ [سُفيانَ بنِ عُيينة ، وانقطعَ في سماعِ سُفيانَ مِن](٢) عَمرِو بنِ دينارٍ ، وانقطَعَ في سماعِ عَمرِو مِن أبي قَابُوس ، وسَماعِ أبي قابوس مِن عبدِ اللَّه بن عَمرٍو ، وفي سماعِ عبدِ اللَّه مِنَ النبيِّ ﷺ ، (**علىٰ مَا هُو الصَّحِيحُ فيه**) وقد رواه بعضُهم كاملَ السَّلسلةِ فَوَهِمَ فيه .

● **فائــدة :**

قال شيخُ الإسلامِ(٣) : مِن أَصحِّ مُسلسلٍ يروَىٰ في الدُّنيا : المُسلسلُ بقراءةِ سورةِ الصَّفِّ .

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤١) ، الترمذي (١٩٢٤) .

(٢) ليس في «ص» و«م» ، لكنه لابد منه ، وقد ذكر العراقي في «شرح الألفية» (٢/ ٢٨٩) : «أنه إنما يصح التسلسل فيه إلىٰ سفيان بن عيينة ، وانقطع التسلسل بالأولية في سماع سفيان من عمرو . . . » .
وأيضًا ؛ فالسيوطي قال في «الألفية» : «كأولية لسفيان انتهىٰ» .

(٣) «فتح الباري» (٨/ ٦٤١) .

قلتُ : والمسلسلُ بالحُفَّاظِ والفُقَهاءِ أيضًا .

بل ذكَر في «شرح النُّخبةِ» أنَّ المسلسلَ بالحُفَّاظِ ممَّا يُفيدُ العِلمَ القَطعي[1] .

* * *

(١) يعني حيث يصحُّ ، فليس قوله حكمًا منه بالصحة لجميع مسلسلات الفقهاء ، فضلًا عن أن تكون أصح ، وأيضًا ؛ وحيث لا يكون غريبًا .
قال الحافظ في «النزهة» (ص : ٧٤ - ٧٧) بعد أن ذكر أن خبر الآحاد المحتف بالقرائن يفيد العلم ، قال : «والخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها . . .
ومنها : المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين ، حيث لا يكون غريبًا ، كالحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل - مثلًا - ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ، ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس ؛ فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته ، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم ، ولا يشك من له أدنىٰ ممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكًا - مثلًا - لو شافهه بخبر أنه صادق فيه ، فإذا انضاف إليه من هو في تلك الدرجة ، ازداد قوةً ، وبَعُدَ عما يُخشىٰ عليه من السهو» .

● النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ :

نَاسِخُ الحديثِ ومَنْسُوخُهُ

وَهُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ صَعْبٌ ، وكَانَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ يَدٌ طُولَىٰ ، وسابِقةٌ أُولَىٰ .

وَأَدْخَلَ فيه بعضُ أهلِ الحَديثِ ما لَيْسَ مِنْهُ ، لِخَفَاءِ مَعْنَاهُ .

(النوع الرابع والثلاثون : ناسخُ الحديثِ ومنسوخُهُ :

وهو فنٌّ مهمٌّ) .

فقد مرَّ عليٌّ علىٰ قاصٍّ ، فقال : تعرفُ الناسخَ مِنَ المنسوخِ؟ فقال : لا ، فقال : هلكتَ وأهلكتَ ، أسنَده الحازميُّ في «كتابه»[(١)] ، وأسنَد نحوَه عنِ ابنِ عباسٍ[(٢)] .

وأسنَد عن حُذيفةَ[(٣)] ، أنه سُئل عن شيءٍ ، فقال : إنما يُفتي مَن عرَفَ النَّاسخَ والمنسوخَ ، قالوا : ومَن يعرفُ ذلك؟ قال : عُمرُ .

(صعبٌ) فقد رُوِّينا عنِ الزهريِّ قال : أعيا الفقهاءَ وأعْجَزَهم أنْ يعرِفُوا ناسخَ الحديثِ مِن مَنسوخِهِ[(٤)] .

---

(١) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» (ص : ٦) .

(٢) «الاعتبار» (ص : ٧) .

(٣) «المصدر السابق» .

(٤) انظر «الاعتبار» (ص : ٤) .

(وكان للشافعيِّ فيه يدٌ طُولَىٰ ، وسابقةٌ أُولَىٰ) فقد قالَ الإمامُ أحمدُ لابنِ وَارَه وقد قَدِمَ مِن مِصر : كتبتَ كُتُبَ الشافعيِّ؟ قال : لا ، قال : فَرَّطْتَ ، ما عَلمنَا المجمَلَ والمُفسَّر[١] ، ولا ناسخَ الحديثِ مِن مَنسوخِهِ حتَّىٰ جَالَسْنا الشافعيَّ[٢] .

(وأدخلَ فيه بعضُ أهلِ الحديثِ) ممَّن صنَّف فيه **(مَا ليسَ منه ؛ لِخفَاءِ معناه)** أي : النَّسخ وشَرطه .

* * *

وَالمُخْتَارُ : أَنَّ النَّسْخَ رَفْعُ الشَّارِعِ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتأَخِّرٍ .

(والمختارُ) في حدِّه : **(أَنَّ النسخَ : رفعُ الشارعِ حُكمًا منه متقدِّمًا بحكمٍ منه مُتأَخرٍ)** .

فالمرادُ بـ« رفع الحُكمِ » قطعُ تعلُّقِه عَن المُكلَّفين ، واحترزَ به عن بيانِ المُجمَلِ ، وبإضافتِه « للشارِعِ » عن إخبارِ بعضِ مَن شَاهَد النسخَ مِنَ الصَّحابةِ ؛ فإنَّه لا يكون نَسْخًا ، وإن لم يحصلِ التكليفُ به لمن لم يبلغه قَبل ذلك إلا بإخبارِه .

وبـ« الحُكمِ » عن رفعِ الإباحةِ الأصليةِ ؛ فإنه لا يُسمَّىٰ نَسخًا .

وبـ« المتقدِّم »[٣] عن التخصيص المتصلِ بالتكليفِ ، كالاستثناءِ ونحوِه .

---

(١) في « ص » : « من المفسر » .

(٢) « الاعتبار » للحازمي (ص : ٥) .

(٣) في « ص » : « وبالتقدم » .

وبقولِنا : «بحُكمٍ منه مُتأخِّر»، عن رَفعِ الحُكم بموتِ المكلَّف، أو زوالِ تكليفهِ بجنونٍ ونحوِه، وعن انتهاء الوقت.

كقوله ﷺ : «إنَّكُمْ لَاقُو العَدُوِّ غدًا، والفِطْرُ أقْوىٰ لَكُم ؛ فَأفطِرُوا»[1]، فالصومُ بعدَ ذلك اليومِ ليس نَسخًا.

* * *

فَمِنْهُ : ما عُرِفَ بِتَصْريحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كـ«كُنْتُ نَهَيتُكُمْ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا».

وَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ كـ«كَانَ آخرَ الأمْرَينِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» وَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِالتَّارِيخِ.

وَمِنْهُ : مَا عُرِفَ بِدَلالَةِ الإِجْمَاعِ ؛ كَحَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ الخَمْرِ فِي الرَّابِعةِ.

وَالإِجْمَاعُ لا يُنْسخُ، ولا يَنْسَخُ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَىٰ نَاسِخٍ.

(**فمنه : ما عُرِف**) النَّسخُ فيه (**بتصريحِ رسولِ اللَّهِ ﷺ**) بذلك، (**كـ«كنت نَهيتُكُمْ عَن زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوها**)، **وكنتُ نهيتُكم عنَ لحُومِ الأضَاحي فوق ثلاثٍ، فَكُلوا ما بَدَا لَكُمْ، وكُنْتُ نَهيتُكم عَنِ الظُّرُوفِ**» الحديث، أخرَجهُ مسلمٌ[2] عن بُريدةَ.

---

(١) أخرجه : مسلم (٣/ ١٤٤) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.
(٢) «الصحيح» (٣/ ٦٥).

(ومنه: ما عُرِفَ بقولِ الصَّحَابي: كـ«كَانَ آخِر الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ ممَّا مسَّتِ النَّارُ») رَواهُ أبو دَاودَ والنسائيُّ عن جابرٍ[(١)].

وكقولِ أُبيِّ بنِ كَعبٍ: كَانَ المَاءُ مِنَ الماءِ رُخْصَةً في أوَّلِ الإسلَامِ، ثُمَّ أُمِرَ بِالغُسْلِ. رَواهُ أبو دَاودَ والتِّرمذيُّ وصحَّحه[(٢)].

وَشَرَط أهلُ الأُصولِ في ذلك أنْ يُخبر بتأخُّرِهِ، فإن قال: «هذا ناسخٌ» لم يثبتْ به النسخُ، لجوازِ أن يقولَه عن اجتهادٍ.

قال العراقي[(٣)]: وإطلاقُ[(٤)] أهلِ الحديثِ أوضحُ وأشهرُ؛ لأنَّ النَّسْخَ لا يُصارُ إليه بالاجتهادِ والرأيِ، إنما يُصارُ إليهِ عِند معرفةِ التاريخِ، والصحابةُ أَورعُ مِن أن يَحكُمَ أحدٌ منهم علىٰ حُكمٍ شرعيٍّ بِنَسخٍ، مِن غيرِ أن يعرفَ تأخُّر النَاسِخِ عَنه، وقد أطلق الشافعيُّ ذلك أيضًا.

(ومنه: ما عُرِفَ بالتاريخِ) كحديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ مَرفوعًا: «**أفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ**»، رَواهُ أبو داودَ والنَّسائيُّ[(٥)].

ذكَر الشافعيُّ أنه منسوخٌ بحديثِ ابنِ عباسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وهُو

---

(١) أخرجه أبو داود (١٩٢)، والنسائي (١/ ١٠٨).
لكنه بهذا اللفظ معلول؛ كما بينته في «الإرشادات» (ص: ١٧٣ - ١٧٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٤)، والترمذي (١١٠، ١١١) وقال: «حديث حسن صحيح».
راجع: «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٣٨٠ - ٣٨١ بتحقيقي).

(٣) «التبصرة» (٢/ ٢٩٢).

(٤) في «ص»: «قال القرافي: ويجوز إطلاق»، وهو خطأ، والكلام في «شرح العراقي لألفيته» (٢/ ٢٩٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٣١٣٨).

مُحرِمٌ صائِمٌ . أخرجه مسلمٌ[١] ، فإنَّ ابن عباسٍ إنَّما صَحِبه مُحرمًا في حَجة الوداعِ سَنة عَشرٍ ، وفي بعض طُرقِ حديثِ شداد : أنَّ ذَلِكَ كانَ زَمَنَ الفتْحِ ، سَنةَ ثمانٍ[٢] .

(**ومنه : ما عُرِفَ بدلالةِ الإجماعِ ؛ كحديثِ : قتلِ شَارِبِ الخمْرِ في الرابِعةِ**) وهو ما رَواه أبو داود والترمذيُّ مِن حديثِ مُعاوية : « **مَن شَرِبَ الخمرَ فاجْلِدُوه ، فإن عادَ في الرابعة فاقتلوه** »[٣] .

قال المصنِّفُ في « شرحِ مسلمٍ » : دلَّ الإجماعُ علىٰ نَسْخِهِ[٤] .

وإنْ كان ابنُ حزمٍ خالف في ذلك ، فخلافُ الظاهريةِ لا يَقدحُ في الإجماعِ .

نَعَم ؛ ورَد نَسخُه في السُّنة أيضًا ، كما قَال الترمذيُّ مِن روايةِ محمدِ ابنِ إسحاقَ ، عَن محمدِ بنِ المُنكَدر ، عن جابرٍ : أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « **إنْ شَرِبَ الخَمْرَ فاجْلِدُوه ، فَإنْ شَرِبَ فِي الرَّابعَةِ فَاقْتُلُوهُ** » ، ثُم أُتي النبيُّ ﷺ بَعدَ ذلك برَجلٍ قد شَرِبَ في الرَّابعةِ فَضَرَبَهُ ولَم يَقْتُلهُ .

قال : وكذلك رویٰ الزُّهريُّ عن قَبيصَةَ بنِ ذُؤيبٍ ، عَنِ النبيِّ ﷺ . نحوَ هذا . قال : فرفع القَتل وكانتْ رُخصةً . انتهىٰ[٥] .

---

(١) « الصحيح » (٤/ ٢٢) .

(٢) كما عند أحمد (٤/ ١٢٢) ، وابن حبان (٣٥٣٤) ، وعبد الرزاق (٧٥٢١) ، والبيهقي (٤/ ٢٦٧) .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٨٢) ، والترمذي (١٤٤٤) .

(٤) « شرح النووي » (١١/ ٢١٧) .

(٥) « جامع الترمذي » (٤/ ٤٩) .

وما علَّقه الترمذيُّ ، أسنَده البزَّارُ[١] في «مسندِهِ» .

وقَبيصة ذكَره ابنُ عبدِ البر في الصحابةِ ، وقال : وُلد أوَّل سَنةٍ مِنَ الهِجْرةِ ، وقِيل : عام الفتح .

فالمثالُ الصحيحُ لذلك : ما رواه الترمذيُّ[٢] مِن حديثِ جابرٍ قال : كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبيِّ ﷺ ، فكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ ، ونَرْمِي عَنِ الصِّبْيانِ .

قال الترمذيُّ : أجمعَ أهلُ العِلمِ أنَّ المرأةَ لا يُلبِّي عنها غيرُها .

ثُم الحديثُ لا يُحكمُ عليه بالنَّسخِ بالإجماعِ علىٰ تَركِ العملِ به ، إلَّا إذا عُرف صِحَّته ، وإلا فَيَحتمِلُ أنَّه غلطٌ ، صرَّح به الصيرفيُّ .

(**والإجماعُ لا يُنسَخُ**) أي : لا يَنسخه شيءٌ ، (**ولا يَنسَخُ**) هو غَيْرَهُ (**ولكن يدلُّ علىٰ ناسخٍ**) أي : علىٰ وجودِ ناسخٍ غيرِه[٣] .

* * *

(١) «كشف الأستار» (١٥٦٢) . (٢) «السنن» (٩٢٧) .

(٣) راجع : «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٨٧ - ٨٨) .

● النَّوْعُ الخَامِسُ وَالثَّلاثُونَ:

مَعْرِفَةُ المُصَحَّفِ

هُوَ فنٌّ جَلِيلٌ، إِنَّمَا يُحَقِّقُهُ الحُذَّاقُ، والدَّارَقُطْنِي مِنْهُم، ولَهُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفِيدٌ.

(النوع الخامسُ والثلاثون: معرفةُ المصَحَّفِ:

هو فنٌّ جليلٌ) مُهمٌّ، (إنما يحققه الحذَّاقُ) مِنَ الحُفَّاظِ (والدَّارقطنيُّ منهم، وله فيه تصنيفٌ مفيدٌ) وكذلك أبو أحمدَ العَسكريُّ.

وعن أحمدَ أنه قالَ: ومَن يعرَىٰ عَنِ الخطإِ والتصحيفِ؟!

* * *

ويَكُونُ تَصْحِيفَ لفظٍ وبَصَرٍ فِي الإسْنَادِ والمَتْنِ، فَمِنَ الإِسنَادِ: «العَوَّامُ بنُ مُرَاجِم» - بِالرَّاءِ والجِيم - صَحَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ فَقَالَ بالزَّايِ والحَاء.

ومن الثَّانِي: حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احْتَجَرَ فِي المَسْجِدِ. أي: اتَّخَذَ حُجرَةً مِن حَصِيرٍ أو نَحْوِهِ يُصَلِّي فِيها، صَحَّفَهُ ابنُ لَهِيعَةَ، فَقَالَ: «احتَجَمَ»، وحديثُ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ ستًّا مِنْ شَوَّالٍ» صَحَّفه الصُّولِيُّ فقالَ: «شَيْئًا» بالـمُعجَمةِ.

(**ويكونُ تصحيفَ لفظٍ**) ويقابلُه تصحيفُ المعنىٰ ، (**وبَصَرٍ**) ومقابلُه تصحيفُ السَّمعِ .

ويكون (**في الإسنادِ والمتنِ** :

فَمِنَ) التصحيفِ في (**الإسنادِ «العَوَّامُ بنُ مُراجِم» ، بالرَّاءِ والجيمِ ، صحَّفه ابنُ معينٍ فقالَ**) : «مُزَاحِمٌ» (**بالزاي والحاءِ**) .

و«عتبةُ بن النُّدَّر» ، بالنون المضمومة والمهملةِ المشدَّدة المفتوحة ، صحَّفه ابنُ جريرِ الطبري بالموحَّدة والمُعجَمة .

(**ومن الثَّاني**) أي : التصحيفُ في المتنِ : (**حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ : أنَّ النبيَّ ﷺ «احْتَجَرَ» في المسجدِ**) وهو بالرَّاءِ (**أي : اتخذَ حجرةً مِن حصير أو نحوِه يصلي فيها**[1] **صحَّفَه ابنُ لهيعة**) - بفتحِ اللَّامِ وكسرِ الهاءِ - (**فقال : «احتجَمَ»**) بالميمِ .

(**وحديثُ : «من صامَ رمضانَ ، وأتبَعَهُ ستًّا من شوَّال»**) بالسِّين المهملة والتاء الفوقية - لفظُ العددِ - (**صحَّفه الصُّولي فقال : «شيئًا» بالمعجمةِ**) والتَّحتية .

وحديثُ أبي ذرٍّ «**تُعِينُ صانِعًا**» بالمُهملة والنون، صحَّفه هشامُ بنُ عُروةَ بالمعجمة والتَّحتية .

وحديثُ معاويةَ : لعَنَ رسولُ اللَّه ﷺ الذين يشققون الخطب ،

---

(١) في «ص» ، «م» : «عليها» والصواب المثبت من المطبوع .

بالمعجمة ، صحَّفه وكيعٌ بفتحِ المُهملةِ ، وكذا صحَّفه ابنُ شاهين أيضًا ، فقال بعضُ الملَّاحين - وقد سمعه - : فكيفَ يا قومُ والحاجَةُ ماسَّةٌ ؟ !

وحديثُ : «**أو شاة تَيْعَر**» ، بالياء التحتية ، صحَّفه أبو موسىٰ محمد بن المُثنَّىٰ بالنونِ .

وصحَّف بعضُهم حديثَ : «**زُرْ غبًّا تَزْدَدْ حُبًّا**» فقال : زرْعُنا تَرَدَّدَ حِنًّا ، ثم فسَّره بأنَّ قومًا كانوا لا يُؤدُّون زكاةَ زُروعِهم ، فصارت كُلها حِنَّاء .

* * *

ويكُونُ تصحيفَ سمعٍ ؛ كحديثٍ عَنْ «عاصم الأحول» رَوَاهُ بعضُهُم فقال : «واصِل الأحْدَب» .

ويكُونُ فِي المعنَىٰ : كَقَوِلِ مُحمَّدِ بنِ المُثَنَّىٰ : نحنُ قومٌ لَنَا شَرَفٌ ، نَحنُ من عنَزَةَ صَلَّىٰ إلَيْنَا رسولُ اللَّه ﷺ .

(**ويكونُ تصحيفَ سمعٍ**) بأن يكونَ الاسمُ واللقبُ ، أو الاسمُ واسمُ الأبِ ، علىٰ وزنِ اسمِ آخَر ولقبِهِ ، أو اسم آخرَ واسم أبيهِ ، والحروفُ مُختلِفةٌ شكلًا ونَقْطًا ، فَيَشتبه ذلك علىٰ السَّمعِ .

(**كحديثٍ عن «عاصمِ الأحولِ» ، رواه بعضُهم فقال : واصل الأحدب**) أو عَكْسه . وحديثٌ عن «خالدِ بنِ عَلقمةَ» ، رواه شُعبةُ فقالَ : «مَالِكُ بنُ عُرفُطة» .

(**ويكونُ**) التصحيفُ (**في المعنىٰ ، كقولِ**) أبي مُوسىٰ (**محمدِ بن المثنَّىٰ**) العَنزي الملقَّب بالزمن ، أحد شيوخِ الأئمةِ السِّتةِ : (**نحن قومٌ لنا**

شرفٌ ، نحنُ مِنْ عَنَزَةَ صلىٰ إلينا رسولُ اللَّه ﷺ) يريدُ : أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّىٰ إلىٰ عَنَزةٍ . فتوهَّم أنه صلَّىٰ إلىٰ قَبيلتهم ، وإنَّما «العنزةُ» هُنا : الحربةُ تُنْصَبُ بينَ يديه .

وأعجبُ مِن ذلك ما ذكَره الحاكمُ ، عَن أعرابيٍّ أنَّه زعَمَ أنه ﷺ صلَّىٰ إلىٰ شاةٍ ، صحَّفها «عَنْزَةً» - بسُكون النُّونِ - ثُم رواه ، بالمعنىٰ علىٰ وَهْمِه ، فأخْطأَ مِن وَجهين .

ومِن ذلك : أنَّ بعضَهم سمعَ حديثَ النَّهي عن التحليقِ يوم الجُمعةِ قَبل الصلاةِ ، قال : ما حلَقتُ رَأسي قَبل الصلاةِ مُنذُ أربعين سَنة ، فَهِمَ مِنه تحليق الرأسِ ، وإنَّما المرادُ تحليقُ الناسِ حِلَقًا .

قال ابنُ الصلاحِ : وكثيرٌ مِنَ التصحيفِ المنقولِ عَنِ الأكابرِ الجلَّةِ ، لَهُمْ فيه أعذارٌ لم يَنْقُلْهَا ناقِلُوه[1] .

● **تنبيـــهٌ :**

قسَّمَ شيخُ الإسلامِ[2] هذا النوعَ إلىٰ قِسمين :

أحدهما : ما غُيِّر فيه النَّقْطُ ، فهو المصُحَّف .

والآخر : ما غُيِّر فيه الشَّكْل مع بقاءِ الحُروف ، فهو المُحرَّف[3] .

---

(١) راجع : «الإرشادات» (ص : ١٧٧ - ٢١٨) .

(٢) «نزهة النظر» (ص : ١٢٧ ، ١٢٨) .

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر في «شرح ألفية السيوطي» (ص : ٢٠٣ - ٢٠٤) :
«هو اصطلاح جديد ، وأما المتقدمون فإن عبارتهم يفهم منها أن الكلَّ يُسمَّىٰ بالاسمين» .

● **فائــدة:**

أَوردَ الدَّارقُطنيُّ في كتاب «التصحيفِ» كلَّ تصحيفٍ وقعَ للعُلماءِ، حتَّىٰ في القُرآنِ.

مِن ذلِك: ما رَواه أنَّ عثمان بن أَبي شَيبة، قرأ علىٰ أصحابِهِ في التفسيرِ: «جعَل السفينةَ في رَحْلِ أَخيهِ»، فقيل له: إنما هو ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠]، فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نَقْرأُ لعاصمٍ.

قال: وقَرأ عليهم في التفسيرِ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، قالها: «أ ل م» يعني: كأَوَّلِ البقرةِ☆.

* * *

☆ نقل ذلك الذهبي في «الميزان» (٣/٥٠)، وقال: «قلت: لعله سبق لسان، وإلا فقطعًا كان يعرف سورة الفيل، وهذا تفسيره قد حمله [illegible]».

• النَّوْعُ السَّادِسُ وَالثَّلاثُونَ :

مَعْرِفةُ مُخْتَلفِ الحديثِ ، وحُكْمُهُ

هَذَا مِنْ أَهَمِّ الأنْوَاعِ ، ويُضْطَرُّ إِلَىٰ معرفَتِهِ جَمِيعُ العُلَمَاءِ مِنَ الطَّوائِفِ .

وَهُوَ أَنْ يأتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي المَعْنَىٰ ظَاهِرًا ، فَيُوَفَّقَ بَيْنَهُمَا أَوْ يُرَجَّحَ أَحَدُهُمَا .

وَإِنَّما يَكْمُلُ لَهُ الأئِمَّةُ الجامِعُونَ بينَ الحَديثِ والفِقْهِ ، والأُصوليُّونَ الغوَّاصُونَ عَلَىٰ المَعَانِي .

وصَنَّفَ فيه «الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ» ، ولَمْ يَقْصِدْ رَحِمَهُ اللهُ اسْتِيفاءَهُ ، بلْ ذَكَرَ جُملةً يُنَبِّهُ بِهَا عَلَىٰ طريقِهِ ، ثُمَّ صَنَّفَ فيهِ «ابنُ قُتَيْبَةَ» ، فأَتَىٰ فِيهِ بِأَشْيَاءَ حَسَنَةٍ وَأَشْيَاءَ غَيْرِ حَسَنَةٍ ؛ لِكَوْنِ غيرِهَا أَوْلَىٰ وأقْوَىٰ ، وَتَرَكَ مُعْظَمَ المُخْتَلفِ ، وَمَنْ جَمَعَ مَا ذَكَرْنَا لا يُشْكِلُ عَلَيْهِ إلا النَّادِرُ فِي الأَحْيَانِ .

(النوعُ السادس والثلاثون : معرفةُ مختلفِ الحديثِ ، وحُكمُهُ :
هذا مِن أهمِّ الأنواعِ ، ويُضطرُّ إلىٰ معرفتِه جميعُ العلماء مِنَ الطَّوائفِ .
وهو : أن يأتي حَدِيثان مُتضادَّانَ في المعنىٰ ظاهرًا ، فيوفَّق بينهما ، أو يُرجَّح أحدهما) . فيعملَ به دُون الآخِر .

(وإنما يكمُلُ له الأئمةُ الجامعون بين الحديثِ والفقهِ، والأصوليون الغَوَّاصُون علىٰ المعاني) الدقيقةِ.

(وصنَّف فيه «الإمامُ الشَّافِعيُّ») رَحِمَهُ اللهُ، وهو أَوَّلُ مَن تكلَّم فيه، **(ولم يقصد** رَحِمَهُ اللهُ **استيفاءَه)** ولا أفرده بالتأليفِ، **(بل ذكرَ جملةً)** منه في كتاب «الأمِّ»[1] **(يُنَبِّه بها علىٰ طريقِهِ)** أي: الجمع في ذلك.

(ثم صنَّف فيه ابنُ قتيبةَ، فأتىٰ فيه بأشياءَ حسنةٍ، وأشياءَ غير حَسَنةٍ) قَصُرَ فيها باعه، **(لكون غيرِها أَوْلَىٰ وأقْوَىٰ)** مِنها، **(وتَرَكَ معظَمَ المختلِفِ)**.

ثم صنَّف في ذلك ابنُ جريرٍ، والطحاويُّ كتابه «مُشْكلُ الآثار».

وكان ابنُ خزيمةَ مِن أحسنِ الناسِ كَلامًا فيه، حتىٰ قال: لا أعرفُ حديثين مُتضادَّين، فمن كان عِنده فليأْتِني به لأُؤَلف بينهما[2].

(ومَنْ جَمَعَ ما ذكَرنا) من الحديث، والفقهِ، والأُصولِ، والغوصِ علىٰ المعاني الدقيقةِ **(لا يُشكِلُ عليه)** مِن ذلك **(إلا النادرُ في الأحيان)**.

* * *

وَالمُخْتَلِفُ قِسْمَانِ:

أَحَدُهما: يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَتَعيَّنُ ويَجِبُ العَمَلُ بِهِمَا.

---

(١) وهو كتاب «اختلاف الحديث»، فهو جزء من كتاب «الأم».
انظر: «شرح العراقي لألفيته» (١/٣٠٢).

(٢) «الكفاية» (ص: ٦٠٦).

وَالثَّانِي : لا يُمْكِنُ بِوَجْهٍ ؛ فَإِنْ عَلِمْنَا أَحَدَهُمَا نَاسِخًا قَدَّمْنَاهُ ، وإِلا عَمِلْنَا بالرَّاجِحِ ، كالتَّرْجِيحِ بِصِفَاتِ الرُّوَاةِ وَكَثْرَتِهِمْ ؛ فِي خَمْسِينَ وَجْهًا .

(والمختلِف قسمانِ :

أحدُهما : يمكنُ الجمعُ بينهما) بوجهٍ صحيحٍ ، **(فيتعيَّنُ)** ولا يُصارُ إلىٰ التعارضِ ، ولا النسخِ ، **(ويجبُ العملُ بهما)** .

ومِن أمثلةِ ذلك في أحاديثِ الأَحكامِ : حديثُ : «**إِذَا بَلَغَ الماءُ قُلَّتينِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ**»[١] .

وحديثُ : «**خَلَقَ اللَّهُ الماءَ طَهُورًا لا يُنَجِّسُهُ [شيءٌ]**[٢] ، **إِلَّا ما غَيَّرَ طَعْمَهُ أو لَوْنَهُ أو رِيحَهُ**»[٣] .

فإنَّ الأَوَّلَ ظاهرهُ طهارةُ القُلَّتين ، تغيَّر أم لا ، والثاني ظاهرُه طهارةُ غيرِ المتغيِّر ، سواءٌ كان قُلَّتينِ أم أقلَّ ، فخُصَّ عمومُ كلٍّ مِنهما بالآخَرِ .

وفي غيرِها : حديثُ : «**لا يُورِد مُمْرِضٌ عَلَىٰ مُصِحٍّ**»[٤] ، و«**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**»[٥] ، مع حديث : «**لا عَدْوَىٰ ، ولا طيرة**»[٦] ، وكلُّها صَحيحةٌ .

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٥١٧) .

(٢) ليس في «م» .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٥٢١) بنحوه .

(٤) أخرجه البخاري (٧/ ١٧٩) ، ومسلم (٧/ ٣٢) .

(٥) أخرجه أحمد (٢/ ٤٤٣) .

(٦) أخرجه البخاري (٧/ ١٧٤) ، ومسلم (٧/ ٣٢) .

وقد سلَك الناسُ في الجمع مَسالكَ :

أحدها : أنَّ هذه الأمراضَ لا تُعْدِي بطَبْعها ، لكنَّ اللَّه تعالىٰ جعلَ مخالطةَ المريضِ بها للصحيحِ سَببًا لإعدائِه مَرَضه ، وقد يتخلَّف ذلك عن سَببه ، كما في غَيرِه مِنَ الأسبابِ .

وهذا المَسْلَكُ هو الذي سَلَكه ابنُ الصَّلاحِ[1] .

الثاني : أنَّ نَفيَ العَدْوَىٰ باقٍ علىٰ عُمومِهِ ، والأمرُ بالفرارِ مِن بابِ سدِّ الذرائعِ ؛ لِئلا يتَّفقَ للذي يُخالطُه شيء مِن ذلك بتقديرِ اللَّه تعالىٰ - ابتداءً لا بالعَدْوىٰ المَنفِيَّةِ - فَيظن أنَّ ذلك بسببِ مُخالطتِه ، فيعتقد صِحَّةَ العَدْوىٰ ، فيقع في الحَرجِ ، فأمر بتجنُّبِهِ حَسمًا للمادَّةِ .

وهذا المَسلكُ هو الذي اخْتَاره شيخُ الإسلامِ .

الثالث : أنَّ إثباتَ العَدْوىٰ في الجُذَامِ ونحوِه مخصوصٌ مِن عُموم نَفْيِ العدَوىٰ ، فيكون معنىٰ قوله : « **لا عَدْوىٰ** » أي : إلَّا مِنَ الجُذَام ونحوِه ، فكأنَّه قال : لا يُعدي شيء شيئًا إلَّا فيما تقدَّم تبييني له أنَّه يُعدي .

قالَه القاضي أبو بكرٍ الباقلاني .

الرابع : أنَّ الأمرَ بالفرارِ رعايةٌ لخاطرِ المَجذوم ؛ لأنَّه إذا رأىٰ الصحيحَ تَعْظُمُ مُصيبتُه وتزدادُ حَسْرتُه ، ويؤيِّدُه : حديثُ : « **لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إلىٰ المَجْذُومِينَ** »[2] فإنَّه محمولٌ علىٰ هذا المعنىٰ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٢٨٥) .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٣) .

وفيه مسالكُ أُخَرُ .

(و) القِسْمُ (**الثَّاني** : **لا يمكنُ**) الجمعُ بينهما (**بوجه ؛ فإن عَلمنَا أحدهما ناسخًا**) بطريقٍ ممَّا سَبَقَ (**قدَّمناه ، وإلا عملنا بالرَّاجح**) مِنهما (**كالترجيح بصفاتِ الرُّواةِ**) أي : كَون رُواةِ أحدِهما أَتقَنَ وأَحفظَ ، أو نحو ذلك ممَّا سَيُذكَرُ ، (**وكثرتِهم**) في أحدِ الحديثين (**في خمسين وجهًا**) مِنَ المُرجِّحاتِ ، ذكَرها الحازمي في كتابِهِ «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ»[١] ، ووصلها غيرُه إلىٰ أكثرَ مِن مائةٍ ، كما استوفىٰ ذلك العراقيُّ في «نُكَتِهِ»[٢] .

● **وقد رأيتُها مُنقسمةً إلىٰ سبعةِ أقسامٍ:**

الأول : الترجيحُ بحالِ الراوي ، وذلك بِوُجوهٍ :

أحدها : كثرةُ الرواةِ ، كما ذكَر المُصنِّفُ ؛ لأنَّ احتمالَ الكذبِ والوهْمِ علىٰ الأكثر أَبعدُ مِنِ احتمالِه علىٰ الأقلِّ .

ثانيها : قِلَّةُ الوَسَائطِ ، أي : عُلوُّ الإسنادِ ، حيثُ الرجال ثقاتٌ ؛ لأنَّ احتمالَ الكَذبِ والوهم فيه أقلُّ .

ثالثها : فِقْهُ الرَّاوي ، سواءٌ كانَ الحديثُ مرويًّا بالمعنىٰ أو اللَّفظِ ؛ لأنَّ الفقيهَ إذا سَمِع ما يمتنعُ حَملُه علىٰ ظاهرِه بَحثَ عنه ، حتَّىٰ يطلعَ علىٰ ما يزولُ به الإشكالُ ، بخلافِ العامِّي[٣] .

---

(١) (ص : ١٥ - ٤٠) .
(٢) «التقييد» (ص : ٢٨٦ - ٢٨٩) .
(٣) في «ص» : «العابد» .

رابعها : عِلْمُهُ بالنَّحوِ ؛ لأنَّ العالـمَ به يَتَمكَّنُ مِن التَّحفظِ عن مواقعِ الزَّلَلِ ، ممَّا لا يتمكَّنُ منه غيرُه .

خامسها : عِلْمُهُ باللُّغةِ .

سادسها : حِفْظُهُ ، بخلافِ مَن يعتمدُ عَلىٰ كتابِهِ .

سابعها : أَفْضَلِيَّتُه في أحدِ الثلاثةِ ، بأَنْ يكونَا فقيهَيْن ، أو نَحْوِيَّيْن ، أو حافظَيْن ، وأحدهما في ذلك أفضلُ مِن الآخرِ .

ثامنها : زيادةُ ضَبطِهِ ، أي : اعتناؤُه بالحديثِ واهتمامُه به .

تاسعها : شُهرتُه ؛ لأنَّ الشهرةَ تمنعُ الشخصَ مِنَ الكذب ، كما تَمنعهُ مِن ذلك التقوىٰ .

عاشرها إلىٰ العشرين : كونُه وَرِعًا ، أو حَسنَ الاعتقادِ - أي : غير مبتدعٍ - ، أو جليسًا لأهلِ الحديثِ أو غيرهم مِنَ العُلماءِ ، أو أكثرَ مجالسةً لهم ، أو ذكرًا ، أو حُرًّا ، أو مشهورَ النَّسَبِ ، أو لا لَبْسَ في اسمِهِ بحيث يُشاركه فيه ضعيفٌ وصَعُبَ التمييزُ بينهما ، أو له اسم واحد ، ولذاك أكثر أو لم يختلط ، أو له كتابٌ يرجع إليه .

حادي عشرينها : أنْ تثبتَ عدالتُه بالاختبار[1] ، بخلافِ مَن تثبتُ بالتزكيةِ ، أو العملِ بروايتِهِ ، أو الروايةِ عنه إنْ قُلنا بِهِمَا .

ثاني عشرينها إلىٰ سابع عشرينها : أنْ يعملَ بخبرِه مَن زكَّاه ، ومعارضه

(١) في «ص» : «بالاختيار» .

لم يعملْ به مَن زكَّاه ، أو يُتَّفقَ علىٰ عدالتِه ، أو يذكرَ سببُ تعديلِه ، أو يكثرَ مُزَكُّوه ، أو يكونوا عُلماء ، أو كَثيري الفَحصِ عن أحوالِ الناسِ .

ثامن عشرينها : أنْ يكونَ صاحبَ القصةِ ، كتقديمِ خبر أُمِّ سَلمةَ زوجِ النبيِّ ﷺ في الصَّومِ لِمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا ، عَلىٰ خبرِ الفضلِ بنِ العبَّاسِ في مَنعِهِ ؛ لأنَّها أعلمُ منه .

تاسع عشرينها : أن يُباشِرَ ما رواه .

الثلاثون : تأخُّر إسْلامِهِ .

وقيل عَكْسُه ، لقوةِ أصالةِ المتقدِّمِ ومعرفتهِ .

وقيل : إنْ تأخَّرَ موتُه إلىٰ إسلامِ المتأخِّرِ لم يرجح بالتأخيرِ ، لاحتمالِ تأخُّرِ روايتِهِ عنه ، وإن تقدَّم أو علم أنَّ أكثرَ رواياتِه متقدّمةٌ علىٰ روايةِ المتأخرِ ، رجح .

الحادي والثلاثون إلىٰ الأربعين : كَونه أحسن سِياقًا واستقصاءً لحديثِهِ ، أو أقربَ مكانًا ، أو أكثرَ ملازمةً لشيخِه ، أو سمعَ مِن مشايخِ بلدِه ، أو مُشافِهًا مُشاهِدًا لشيخِه حالَ الأخذِ ، أو لا يجيزُ الروايةَ بالمعنىٰ ، أو الصحابيُّ مِن أكابرِهم ، أو عليٌّ وهو في الأقضيةِ ، أو معاذٌ وهو في الحَلالِ والحرامِ ، أو زيدٌ وهو في الفرائضِ ، أو الإسنادُ حجازيٌّ ، أو رواتُه مِن بلدٍ لا يَرْضَون التدليسَ .

القسم الثاني : الترجيحُ بالتَّحمُّلِ ، وذلك بوجوهٍ :

أحدها : الوقتُ ، فيرجح من لم يتحمَّل الحديثَ إلا بعدَ البلوغِ علىٰ مَن كان بعضُ تحمُّلِه قَبله و بعضُه بَعده ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ هذا مما قَبْله ، والمتحمل بعدَه أقوىٰ لتأهُّله بالضبط[1] .

ثانيها وثالثها : أن يتحمَّل تحديثًا والآخر عَرْضًا ، أوعَرْضًا والآخر كِتابةً أو مناولةً أو وِجَادةً .

القسم الثالث : الترجيحُ بكيفيةِ الروايةِ ، وذلك بوجوهٍ :

أحدها : تقديمُ المحكيِّ بلفظهِ علىٰ المحكيِّ بمعناه ، والمشكوكِ فيه علىٰ ما عُرف أنه مرويٌّ بالمعنىٰ .

ثانيها : ما ذُكر فيه سببُ ورودِه ، علىٰ ما لم يذكر فيه ؛ لدلالتِه علىٰ اهتمامِ الراوي به ، حيثُ عَرَفَ سبَبَه .

ثالثها : أنْ لا يُنكرَه راويه ولا يتردَّدَ فيه .

رابعها إلىٰ عاشرها : أنْ تكونَ ألفاظُه دالةً علىٰ الاتصالِ ، كـ«حدثنا» و«سمعت» ، أو اتفق علىٰ رَفعِه ، أو وَصله ، أو لم يُختَلف في إسنادِه ، أو لم يضطرب لَفظُه ، أو روي بالإسنادِ وعُزِي ذاك لكتابٍ معروفٍ ، أو عزيزٌ والآخرُ مشهورٌ .

القسم الرابع : الترجيحُ بوقتِ الورودِ ، وذلك بوُجوهٍ :

أحدها وثانيها : بتقديمِ المدنيِّ علىٰ المكِّيِّ ، والدالِّ علىٰ عُلوِّ شأنِ

---

(١) في «ص» : «للضبط» .

المصْطفىٰ ﷺ ، علىٰ الدالِّ علىٰ الضعفِ ، كـ«**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا**»[(١)] ثُم شُهرتُه ، فيكونُ الدال علىٰ العلوّ مُتأَخِّرًا .

ثالثها : ترجيحُ المتضمنِ للتخفيفِ ، لِدلالتِه علىٰ التأَخُّرِ[(٢)] ؛ لأنَّه ﷺ كان يُغَلِّظُ في أوَّل أمرِه زَجْرًا عن عاداتِ الجاهليةِ ، ثُم مَالَ للتخفيف .

كذلك قال صاحبُ «الحاصل» ، و«المنهاجِ» ، ورجَّح الآمديُّ وابنُ الحاجب وغيرُهما عَكسه ، وهو تقديمُ المتضمنِ للتغليظِ ، وهو الحقُّ ، لأنَّه ﷺ جَاء أولًا بالإسلامِ فقَط ، ثم شُرِعَتِ العباداتُ شيئًا فشيئًا .

رابعها : ترجيحُ ما تحُمِّلَ بعدَ الإسلامِ علىٰ ما تُحمِّلَ قبله ، أو شكَّ أنَّه أظهر تأَخُّرًا .

خامسها وسادسها : ترجيحُ غيرِ المؤرَّخِ علىٰ المؤرَّخ بتاريخِ مُتقدمٍ ، وترجيحُ المؤرَّخِ بمُقَاربِ لوفاتِه ﷺ علىٰ غيرِ المؤرَّخِ .

قال الرازي : والترجيحُ بهذه السِّتة - أي : إفادتُها للرُّجْحان - غيرُ قَوِّيةٍ .

القسم الخامس : الترجيحُ بلفظ الخبرِ ، وذلك بوُجوهٍ :

أحدها إلىٰ الخامس والثلاثين : ترجيحُ الخاصِّ علىٰ العامِّ ، والعامِّ الذي لم يُخَصَّصْ علىٰ المُخصَّصِ ؛ لضعفِ دِلالتِه بعدَ التخصيصِ علىٰ بَاقي أفرادِه ، والمُطْلَقِ علىٰ ما وَرَدَ علىٰ سببٍ ، والحقيقةِ علىٰ المجَازِ ،

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٩٠) .

(٢) في «ص» و«م» : «المتأخر» .

والمَجَازِ المشبهِ للحقيقةِ علىٰ غَيرِه ، والشرعيةِ علىٰ غَيرِها ، والعُرفيَّةِ علىٰ اللُّغويةِ ، والمُستغْنِي عن الإضْمَارِ ، وما يقلُّ فيه اللَّبْسُ ، وما اتُّفقَ علىٰ وَضْعه لمُسمَّاه ، والمُومي للعلةِ ، والمنطوقِ ، ومفهوم الموافقةِ علىٰ المخالفةِ ، والمنصوصِ علىٰ حكمه مع تَشبيهه بمحل آخر ، والمستفادِ عُمومه مِن الشرطِ والجزاءِ علىٰ النكرةِ المنفيةِ ، أو مِن الجَمْع المعرَّفِ علىٰ «من» و«ما» ، أو مِنَ الكُلِّ ، وذلك من الجنس المعروف ، وما خِطابه تكليفيٌّ علىٰ الوضْعِيِّ ، وما حُكمُه معقولُ المعنىٰ ، وما قدِّم فيه ذكْر العلةِ ، أو دلَّ الاشتقاقُ علىٰ حُكمِهِ ، والمقارنِ للتهديدِ ، وما تهديدُه أشدُّ ، والمؤكدِ بالتكرار والفصيح ، وما بِلُغةِ قريشٍ ، وما دلَّ علىٰ المعنىٰ المراد بوَجْهين فأكثر ، أو بغيرِ[(١)] واسطةٍ ، وما ذُكر معه مُعارضه[(٢)] ، كـ«**كُنْتُ نَهَيتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا**» ، والنَّص والقَول ، وقولٍ قارنَه الفعلُ ، أو تفسيرِ الرَّاوي ، وما قُرن حُكمه بصفةٍ علىٰ ما قُرن باسمٍ ، وما فيه زيادةٌ .

القسم السادس : الترجيحُ بالحُكم ، وذلك بِوُجوهٍ :

أحدها : تقديمُ الناقلِ علىٰ البراءةِ الأَصليَّةِ علىٰ المقرر لها .

وقيل : عَكْسُهُ .

ثانيها : تقديمُ الدالِّ علىٰ التحريمِ علىٰ الدالِّ علىٰ الإباحةِ ، أو الوجوبِ[(٣)] .

---

(١) في «ص» : «وبغير» . (٢) في «ص» : «معارضة» .

(٣) في «ص» : «والوجوب» .

ثالثها : تقديمُ الأَحوطِ .

رابعها : تقديمُ الدالِّ علىٰ نَفي الحدِّ .

القسم السابع : الترجيحُ بأمرٍ خارجيٍّ :

كتقديمِ ما وافَقَ ظاهر القُرآنِ ، أو سُنَّة أُخرىٰ ، أو ما قبل الشَّرع ، أو القياس ، أو عَمل الأُمَّة ، أو الخُلفاء الرَّاشدين ، أو معه مُرسَلٌ آخَرُ ، أو مُنقَطِعٌ ، أو لم يشعرْ بنوعِ قدحٍ في الصحابةِ ، أو له نظيرٌ متفق علىٰ حُكمهِ ، أو اتَّفق علىٰ إخراجِهِ الشيخان .

فهذه أكثرُ مِن مائةِ مُرجِّحٍ ، وثَمَّ مرُجِّحاتٌ أُخَرُ لا تنحصرُ ، ومَثَارُها غلبةُ الظَّنِّ .

● **فوائـــدُ :**

الأولىٰ : منعَ بعضُهم الترجيحَ في الأدلةِ ، قياسًا علىٰ البيِّنات ، وقال : إذا تَعَارَضَا لزمَ التخييرُ أو الوَقفُ .

وأجيب : بأن مالكًا يرىٰ ترجيحَ البيِّنةِ علىٰ البيِّنةِ ، ومَن لم يَرَ ذلك يقولُ : البَيِّنَةُ مُستندةٌ إلىٰ توقيفاتٍ تَعبُّديةٍ ، ولهذا لا تُقْبلُ إلَّا بلفظِ الشهادةِ .

الثانية : إنْ لم يوجد مُرجِّح لأحدِ الحديثين تُوقِّف عَنِ العملِ به حتَّىٰ يظهرَ .

الثالثة : التعارضُ بين الخبرين إنَّما هُو لخللٍ في الإسنادِ بالنسبةِ إلىٰ ظنِّ المجتهدِ ، وأما في نفسِ الأمرِ فلا تعارضَ .

الرابعة: ما سَلِمَ مِنَ المُعارضةِ فهو مُحكَمٌ، وقد عقَد له الحاكمُ في «علومِ الحديثِ»[(١)] بابًا وعدَّه مِن الأنواع، وكذا شيخُ الإسلامِ في «النخبةِ»[(٢)].

قال الحاكمُ: ومِن أمثلتِه:

حديثُ: «**إنَّ أَشَدَّ الناسِ عَذَابًا يومَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُشبهون بَخلْقِ اللَّهِ**»[(٣)].

وحديثُ: «**لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةً بِغَيرِ طُهُورٍ، ولا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ**»[(٤)].

وحديث: «**إذا وُضِعَ العَشَاءُ، وأُقِيمَتِ الصَّلاةُ، فَابدَءوا بِالعَشاءِ**[(٥)]»[(٦)].

وحديثُ: «**لا شِغَارَ فِي الإِسْلَامِ**»[(٧)].

قال: وقد صنَّف فيه عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ كِتابًا كَبيرًا.

* * *

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٢٩).

(٢) «نزهة النظر» (ص: ١٠٣).

(٣) أخرجه مسلم (٦/١٥٨)، والنسائي (٨/٢١٤).

(٤) أخرجه مسلم (١/١٤٠)، والترمذي (١).

(٥) في «ص»، و«م»: «بالصلاة»، خطأ، وهو علىٰ الصواب في كتاب الحاكم (ص: ١٢٩).

(٦) أخرجه البخاري (١/١٧١)، ومسلم (٢/٧٨).

(٧) أخرجه مسلم (٤/١٣٩).

● النوع السَّابعُ وَالثَّلاثُونَ :

مَعرفةُ المَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ

مِثَالُهُ : مَا رَوَىٰ ابنُ المُبارَكِ قَالَ : حدَّثَنا سُفيانُ ، عَن عبدِ الرَّحْمنِ بنِ يَزِيدَ ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بنُ عُبَيدِ اللَّهِ قالَ : سَمِعتُ أَبا إِدْرِيسَ قَالَ : سَمِعتُ واثِلَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا مَرْثدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقولُ : «لا تَجْلِسُوا عَلَىٰ القبورِ» . فذِكْرُ سُفيانَ وَأَبِي إِدْرِيسَ زِيادةٌ وَوَهْمٌ ، فالوَهْمُ فِي سُفْيَانَ مِمَّنْ دُونَ ابنِ المُبَارَكِ ؛ لأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنِ ابنِ المُبارَكِ ، عنِ ابنِ يَزِيدَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ فِيه بالإِخْبَارِ . وفِي أَبِي إِدْرِيسَ مِنَ ابنِ المُبارَكِ ؛ لأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عنِ ابنِ يَزِيدَ فلم يَذْكُروا أَبَا إِدْرِيسَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِسَمَاعِ بُسْرٍ مِنْ وَاثِلَةَ .

(النوعُ السابع والثلاثون : معرفةُ المزيدِ في متَّصلِ الأسانيدِ .

مثالُه : ما رَوَىٰ) عبدُ اللَّه (بنُ المباركِ قال : حدثنا سفيانُ ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، حدثني بسر بن عبيد اللَّه) - بضَمِّ الموحَّدة ، وبالمُهْمَلة - وأبوه مُصَغَّرٌ ، (قال :سمعتُ أبا إدريسَ) الخَولانيَّ (قال : سمعتُ واثلةَ) بنَ الأسقعِ ، (يقول : سمعتُ أبا مرثدٍ) الغنويَّ ، (يقول :

سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول : « **لا تَجْلِسُوا عَلَىٰ القُبُورِ) ولا تُصَلُّوا إِليها** »[١] .

(**فَذِكْرُ** « **سفيانَ** » **و**« **أبي إدريس** ») في هذا الإسنادِ (**زيادةٌ وَوَهم** ؛ **فالوهمُ في** « **سفيانَ** » **ممنْ دونَ ابنِ المبَارَكِ** ؛ **لأن ثقاتِ رَوَوهُ عن ابن المبَارِكِ ، عن ابنِ يزيدَ**) نَفْسِهِ ، منهم : ابنُ مَهْديٍّ ، وحَسَنُ بنُ الرَّبيعِ ، وهنَّادُ بنُ السَّري ، وغيرُهم .

(**ومنهم مَنْ صَرَّح فيه بالإخبارِ**) بينهما .

(**و**) الوَهْمُ (**في** « **أبي إدريسَ** » **من ابن المبارَكِ** ؛ **لأنَّ ثقاتِ رَوَوه عن ابن يزيدَ**) عن بسرٍ ، عن واثلةَ (**فلم يذكُروا** « **أبا إدريسَ** ») ، منهم : عليُّ ابنُ حُجرٍ ، والوليدُ بنُ مُسلم ، وعيسىٰ بنُ يونسَ ، وغيرُهم .

(**ومنهم مَنْ صرَّحَ بسماعِ بُسرٍ من واثلةَ**) وقد حَكم الأئمةُ علىٰ ابنِ المبارِكِ بالوَهم في ذلك ، كالبُخاريِّ[٢] وغيرِه .

وقال أبو حاتمِ الرازي[٣] : وكثيرًا ما يُحدِّث بسرٌ عن أبي إدريسَ ، فغلطَ ابنُ المبارك ، وظنَّ أن هذا مما روىٰ عن أبي إدريس عن وَاثلةَ ، وقد سمع هذا بسرٌ مِن واثلةَ نَفْسِه .

ثُم الحديثُ علىٰ الوَجْهين عند مُسلمٍ والترمذيِّ[٤] .

* * *

(١) أخرجه الترمذي (١٠٥٠) .
(٢) كما في « العلل الكبير » للترمذي (ص : ١٥١) .
(٣) « العلل » لابنه (١/ ٨٠) .
(٤) أخرجه مسلم (٣/ ٦٢) ، والترمذي (١٠٥١) .

وصَنَّفَ الخَطِيبُ فِي هَذَا كِتَابًا فِي كَثِيرٍ مِنْهُ نَظَرٌ؛ لأنَّ الخالِيَ عَنِ الزَّائِدِ إنْ كانَ بحرفِ «عَنْ» فَيَنْبَغِي أنْ يُجعَلَ مُنْقَطِعًا. وإنْ صرَّحَ فيهِ بِسَمَاعٍ أو إِخبارٍ، احتَمَلَ أنْ يكونَ سَمِعَهُ مِنْ رجُلٍ عنهُ، ثُمَّ سمِعَهُ مِنْهُ، إلا أنْ تُوجدَ قَرِينةٌ تَدُلُّ علىٰ الوَهْمِ.

وَيُمْكِنُ أنْ يُقالَ: الظَّاهِرُ مِمَّن وَقَع لهُ هذا أن يَذْكُرَ السَّماعَيْنِ، وإذا لَمْ يَذكُرْهُمَا حُمِلَ علىٰ الزِّيادةِ.

(**وصنَّف الخطيبُ في هذا**) النوع (**كتابًا**) سمَّاه «تمييزُ المزيدِ في مُتَّصل الأَسانيدِ» (**في كثيرٍ منه نَظَرٌ؛ لأنَّ**) الإسنادَ (**الخالي عن**) الراوي (**الزائدِ إنْ كان بحرفِ «عَنْ»**) ونحوِها، مما لا يقتضي الاتصالَ (**فينبغي أن يُجعَلَ منقطعًا**) ويعلّ بالإسنادِ الذي ذُكِر فيه الراوي الزائد؛ لأن الزيادة مِنَ الثقةِ مقبولةٌ[1].

---

(١) قال الإمام العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ١٥٤ - ١٥٥):
«إن الراوي متىٰ قال: «عن فلان» ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة، فالظاهر: أنه لو كان عنده عن الأعلىٰ لم يدخل الواسطة؛ إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولىٰ مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس، وإلا فمدلسة، وحكم المدلس حكم المرسل، وخصوصًا إذا كان الراوي مكثرًا عن الشيخ الذي روىٰ عنه بالواسطة، كهشام بن عروة عن أبيه، ومجاهد عن ابن عباس، وغير ذلك. فلو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روىٰ عنه، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه، ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلًا مبهمًا أو متكلمًا فيه».
قال: «وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء، من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم =

(**وإن صرَّح فيه بسماعٍ أو إخبارٍ**)، أو تحديثٍ (**احتملَ أن يكونَ سَمِعَه من رجلٍ عنه ، ثمَّ سمعه منه**) اللَّهُمَّ (**إلا أن تُوجدَ قرينةٌ تدلُّ علىٰ الوهمِ**) كما ذكَر[١] أبو حاتم في المثالِ السابقِ .

(**ويمكنُ**[٢] **أنْ يقالَ**) أيضًا : (**الظاهرُ ممَّن وقعَ له هذا أن يذكُرَ السماعين ، وإذَا لم يَذكُرْهما حُملَ علىٰ الزِّيادةِ**) المذكورةِ .

* * *

= تذكر أنه سمعه من الأعلىٰ ، فهو مقابل بمثله ، بل هذا أولىٰ ، وهو : أن يكون رواه عن الأعلىٰ جريًا علىٰ عادته ، ثم تذكر أن بينه وبينه فيه آخر ، فرواه كذلك ، والمتَّبَع في التعليل إنما هو غلبة الظن ، وقد ذكر الترمذي في «كتاب العلل» أنه سأل البخاري عن حديث شيبان بن عبد الرحمن ، عن عيسىٰ بن علي بن عبد اللّٰه بن العباس ، عن أبيه ، عن جده - مرفوعًا : «**يمن الخيل في شقرها**»؟ فقال : يدخلون بين شيبان وبين عيسىٰ في هذا الحديث رجلًا . فجعل البخاري رحمه الله ذلك علة في السند»

(١) في «ص» : «ذكره» .

(٢) في «م» : «وممكن» .

● النوع الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ :

المَرَاسِيلُ الخَفِيُّ إِرسَالُهَا

هُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ عظِيمُ الفائدةِ ، يُدْرَك بالاتِّسَاعِ فِي الرِّوَايةِ ، وجَمْعِ الطُّرُقِ ، مَعَ المعرفَةِ التَّامَّةِ ، وللخَطِيبِ فيهِ كِتَابٌ .

(**النوع الثامن والثلاثون : المراسيلُ الخفي إرسالُها**) أي : انقطاعُها :

(**هو فنٌّ مهمٌّ عظيمُ الفائدةِ ، يُدْرِكُ بالاتساع في الروايةِ ، وجمع الطرقِ**) للأحاديثِ ، (**مع المعرِفَةِ التامَّةِ** .

وللخطيب فيه كتابٌ) سَمَّاه : « التفصيلُ لمبهم المَراسيل » .

وأصلُ الإرسالِ :

ظاهرٌ : كرواية الرجلِ عمَّن لم يُعاصِرْه ، كروايةِ القاسمِ بنِ محمدٍ عن ابنِ مسعودٍ ، ومالكٍ عنِ ابنِ المسيبِ .

وخَفيٌّ : وهو المذكورُ هُنا .

* * *

وهُوَ ما عُرِفَ إِرْسَالُهُ ، لِعَدَمِ اللِّقَاء أوِ السَّمَاعِ ، وَمِنْهُ ما يُحْكَمُ بإِرْسَالِهِ ؛ لِمَجِيئه مِن وجهٍ آخَرَ بِزِيَادةِ شخصٍ .

(**وهو ما عُرِفَ إرسالُه لعدم اللقاءِ**) لمن رَوىٰ عَنه مَعَ المُعاصَرَةِ ، (**أو**) لعدمِ (**السَّمَاعِ**) مع ثبوتِ اللقاءِ ، أو لعدمِ سماعِ ذلك الخبرِ بعينهِ مع سماعِ غيرِهِ .

ويُعرَفُ ما ذُكِرَ، إما بنصٍّ بعضِ الأئمةِ عليه، أو بوجهٍ صحيحٍ، كإخبارِه عن نَفسِهِ بذلك في بعضِ طُرقِ الحديث، ونحوِ ذلك.

كحديثٍ رواه ابنُ مَاجَه من روايةِ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، عن عُقبةَ بنِ عامرٍ، مرفوعًا: «**رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الحَرَسِ**»(١).

فإنَّ عُمرَ لم يلقَ عُقبةَ، كما قالَ المِزِّيُّ في «الأطرافِ»(٢).

وكأحاديثِ أبي عُبيدةَ، عن أَبيه عبدِ اللَّه بنِ مسعودٍ؛ فقد روىٰ الترمذيُّ أن عَمرو بنَ مُرَّة قال لأبي عُبيدةَ: هل تَذكُرُ مِن عبدِ اللَّه شيئًا؟ قال: لا.

(**ومنه ما يحكَمُ بإرسالهِ لمجيئه من وجهِ آخرَ بزيادةِ شخصٍ**) بينهما، كحديثٍ رواه عبدُ الرزَّاق، عن سُفْيانَ الثوريِّ، عن أبي إسحاقَ، عن زيدِ ابن يُثيع، عن حُذيفةَ مَرفوعًا: «**إنْ وَلَّيتموها أَبَا بَكرٍ [فزَاهدٌ في الدُّنْيا راغِبٌ في الآخِرَةِ، وفي جِسْمه ضَعْفٌ، وإنْ ولَّيْتُموها عُمَرَ] فَقَويٌّ أَمِينٌ**»(٣).

فهو منقطعٌ في موضعين؛ لأنه رُوِي عَن عبدِ الرزَّاق قالَ: حدَّثني النعمانُ بن أبي شيبة، عن الثوريِّ. ورويَ أيضًا: عن الثوريِّ، عن شريكٍ، عن أبي إسحاقَ.

* * *

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٧٦٩).

(٢) «تحفة الأشراف» (٧/ ٣١٤).

(٣) هكذا اللفظ الصحيح عند: الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٥٠)، والخطيب في «التاريخ» (٣/ ٣٠٢)، والذي بين المعقوفين سقط من «ص»، و«م».

وَهَذَا القِسْمُ مَعَ النَّوعِ السَّابقِ يُعْتَرَضُ بِكُلٍّ منهُمَا عَلَىٰ الآخَرِ، وقَدْ يُجَابُ بِنَحْو مَا تَقَدَّمَ.

(**وهذا القسمُ مع النوع السَّابِقِ**) وهو المزيدُ في مُتَّصل الأسانيدِ (**يعترضُ بكلٍّ منهما علىٰ الآخرِ**) لأنَّه رُبما كان الحُكم للزائدِ، ورُبما للناقصِ، والزائدُ وهمٌ، وهو يَشتبه علىٰ كثيرٍ من أهلِ الحديثِ، ولا يُدركه إلا النقادُ، (**وقد يجاب بنحوِ ما تقدَّم**[١]).

* * *

(١) قال الإمام العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ١٤٨)، بعد أن ذكر أن هذين النوعين يعترض بكل منهما عن الآخر، قال: «وحاصل الأمر؛ أن ذلك علىٰ أقسام:

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيدًا فيه، وأن الحديث متصل بدون ذلك الزائد.

وثانيها: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين، أي: أنه سمعه من شيخه الأدنىٰ وشيخ شيخه أيضًا، وكيفما رواه كان متصلًا.

ورابعها: ما يتوقف فيه؛ لكونه محتملًا لكل واحدٍ من الأمرين».

ثم أخذ يمثل لكل قسم، فراجعه؛ فإنه في غاية الأهمية.

● النوع التَّاسِعُ وَالثَّلاثُونَ :

مَعرِفةُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم

هَذَا عِلمٌ كَبِيرٌ جَليلٌ عَظِيمُ الفَائِدَةِ ، وبِهِ يُعْرَفُ المُتَّصِلُ مِنَ المُرْسَلِ ، وفِيهِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ ، ومِنْ أَحْسَنِهَا وأَكْثَرِهَا فوائدَ : «الاسْتِيعابُ» لابنِ عَبدِ البَرِّ ، لَوْلا ما شَانَهُ بِذِكْر ما شَجَرَ بينَ الصَّحَابةِ وحكايته عَنِ الأَخْبَارِيِّينَ . وقد جَمَعَ ابنُ الأثِيرِ الجَزَرِيُّ في الصَّحابَةِ كِتَابًا حَسَنًا ، جَمَعَ فِيهِ كُتُبًا كثيرةً ، وضَبَطَ وحقَّقَ أشياءَ حَسَنةً ، وقَدِ اخْتَصَرْتُهُ بِحَمْدِ اللَّهِ .

(النوعُ التاسعُ والثلاثون : معرفةُ الصحابةِ رضي الله عنهم :

هذا علمٌ كبيرٌ جليلٌ عظيمُ الفائدةِ ، وبه يُعرَفُ المتصلُ من المرسَلِ .

وفيه كُتُبٌ كثيرةٌ) مُؤلَّفةٌ كـ«كتابِ الصحابة» لابن حِبانَ ، وهو مختصرٌ في مجلدٍ ، و«كتابُ أبي عبد اللَّه بن مَنده» ، وهو كبيرٌ جليلٌ ، وذيَّل عليه أبو موسىٰ المديني ، و«كِتابُ أَبي نُعيمِ الأصبهاني» ، و«كِتابُ العَسكريِّ» .

(ومن أحسنِهَا وأكثرِها فوائدَ : «الاستيعابُ» لابنِ عبدِ البَرِّ ، لولا ما شانَه بذكر ما شَجَرَ بين الصَّحابةِ ، وحكايَته عن الأخباريينَ) والغالبُ عليهم الإكثارُ والتخليطُ فيما يَرْوونه ، وذيَّل عليه ابنُ فتحون .

قال المصنِّفُ - زيادةً علىٰ ابنِ الصلاحِ -: (**وقد جَمَعَ**) أبو الحسَن عليُّ بنُ محمدٍ (**ابنُ الأثيرِ الجَزرِيُّ في الصحابة كتابًا حسنًا**) سمَّاه «أُسْدُ الغابة» (**جمع فيه كتبًا كثيرةً**) وهي كِتابُ ابنِ مَنده، وأبي مُوسَىٰ، وأبي نُعيم، وابن عبد البر، وزادَ مِن غيرِها أسماءَ، (**وضَبَطَ وحقَّقَ أشياءَ حسنةً**) علىٰ ما فيه مِن التكرارِ بحَسبِ الاختلافِ في الاسمِ، أو الكُنيةِ.

قال المصنفُ: (**وقد اختصرتُه بحمد اللَّه**) ولم يَشتهرْ هذا المختصرُ، وقد اختَصره الذهبيُّ أيضًا في كتابٍ لطيفٍ، سمَّاه «التَّجريد».

ولشيخِ الإسلامِ في ذلك: «الإصَابةُ في تمييزِ الصَّحابةِ» كتابٌ حافلٌ، وقد اختصرتُه، ولله الحمد.

● **فائـدة:**

قولُ المُصنِّفِ: «الأَخْبَارِيِّين» جمع «أَخْبَارِي»، عدَّه ابنُ هشام مِن لَحن العُلماءِ وقال: «الصَّواب الخَبَرِيُّ، أي: لأنَّ النَّسب إلىٰ الجمع يرَدُّ إلىٰ الواحدِ، كما تقرَّر في عِلمِ التصريفِ، تقول في الفرائضِ: «فَرضي».

ونُكْتَتُهُ: أنَّ المرادَ النِّسبةُ إلىٰ هذا النوعِ، وخصوصيةُ الجمعِ مُلغاةٌ، مع أنَّها مؤدِّيةٌ إلىٰ الثقلِ.

قال: ومِن اللحنِ أيضًا قولُهم: «لا يُؤخَذُ العِلمُ مِن صُحُفيٍّ» بضمتين، والصَّواب بفَتحين، ردًّا إلىٰ صَحِيفةٍ، ثم فعل بها ما فُعِلَ بـ«حنِيفَة».

* * *

• فُرُوعٌ:

أَحَدُها: اختُلِفَ في حدِّ الصَّحَابِيِّ؛ فالمَعْرُوفُ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ، أَنَّهُ كلُّ مُسلِمٍ رَأَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنْ أَصْحَابِ الأُصُولِ - أَوْ بَعْضِهِم -: أَنَّهُ مَنْ طَالَتْ مُجَالستُهُ علىٰ طريقِ التَّبَعِ.

وعَنْ سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ: أَنَّهُ لا يَعدُّ صَحَابِيًّا إلا مَن أَقَامَ مَعَ رسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ، وغَزَا معهُ غَزوَةً أَوْ غَزوَتَينِ.

فإنْ صحَّ عَنهُ فَضَعِيفٌ؛ فإنَّ مُقْتَضَاهُ أَلا يُعَدَّ جَرِيرُ البَجَلِيُّ وشِبْهُهُ صَحَابِيًّا، ولا خِلافَ أَنَّهم صَحَابةٌ.

(فروع:

أحدها: اختلِفَ في حدِّ الصَّحَابي، فالمعروفُ عند المحدثين أنَّه كلُّ مسلم رأىٰ رسولَ اللَّه ﷺ) كذا قالَ ابنُ الصلاحِ[1]، ونقَله عن البخاريِّ[2] وغيرِه.

وأُوردَ عليه: إنْ كان فاعلُ الرؤيةِ الرائي الأعمىٰ كابنِ أُمِّ مكتومٍ ونحوه، فهو صَحابيٌّ بلا خلافٍ، ولا رُؤية له.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٢٩١).

(٢) «صحيح البخاري» (٥/١).

لفظه: «ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه».

ومَن رآه كافرًا ، ثُم أَسْلَمَ بعد موتِهِ كرَسُولِ قَيصرَ ، فلا صُحبة له .

ومَن رآه بعدَ موتِهِ ﷺ قَبل الدفن ، وقد وقَع ذلك لأبي ذؤيبٍ خويلدِ ابنِ خالدِ الهذلي ؛ فإنَّه لا صُحبةَ له .

وإن كانَ فاعلَها رسولُ اللّه ﷺ دخَل فيه جميعُ الأُمة ؛ فإنه كُشِفَ له عَنهم ليلةَ الإسراءِ وغيرها ، ورآهُم .

وأوردَ عليه أيضًا : مَن صَحِبه ثُم ارتدَّ ، كابنِ خطلٍ ونحوِه .

فالأَولىٰ أنْ يُقالَ : مَن لَقِي النبيَّ ﷺ مُسلمًا وماتَ علىٰ إسلامِهِ .

أما مَنِ ارتدَّ بعده ثُم أسلمَ وماتَ مُسلمًا ، فقال العراقيُّ[1] : في دُخوله فيهم نَظرٌ ، فقد نصَّ الشافعيُّ وأبو حنيفة عَلىٰ أنَّ الرِّدة مُحبِطةٌ للعملِ .

قال : والظاهرُ أنها مُحبطةٌ للصُّحبةِ السابقةِ ، كَقُرَّةَ بنِ هُبيرةَ[2] ، والأشعثِ بنِ قيسٍ ، أما مَن رجعَ إلىٰ الإسلامِ في حياتِه ، كعبدِ اللّه بنِ أبي سرحٍ ، فلا مانعَ مِن دُخولهِ في الصُّحبةِ .

وجزَم شيخُ الإسلام في هذا والذي قبله ببقاءِ اسمِ الصُّحبةِ له .

قال[3] : وهل يُشترط لُقيُّه في حالِ النُّبوةِ ، أو أعمُّ مِن ذلك ، حتىٰ يدخلَ مَن رآه قَبلها ومَات علىٰ الحَنِيفية ، كزيدِ بنِ عمروِ بن نفيلٍ ، وقد عدَّه ابنُ مَنده في الصَّحابةِ ، وكذا لو رآه قَبْلها ، ثُم أدركَ البعثةَ ، وأسْلمَ ولم يَرَه .

---

(١) «التقييد» (ص : ٢٩٢) . (٢) في «ص» و«م» : «ميسرة» ؛ خطأ .

(٣) «قال» ليس في «م» والقائل ، هو العراقي .

قال العراقيُّ[(١)] : ولم أَرَ مَن تعرَّض لذلك .

قال : ويدلُّ علىٰ اعتبارِ الرؤيةِ بعدَ النبوةِ ذكْرُهم في الصحابةِ وَلَدَهُ إبراهيم دُون مَن مات قَبْلها ، كالقاسمِ .

قال : وهل يُشترط في الرائي التمييزُ ، حتَّىٰ لا يدخل مَن رآه وهو لا يَعقلُ ، والأطفال الذين حَنَّكهم ولم يَرَوْه بعدَ التمييزِ أو لا يُشترط ؟ لم يذكُروه أيضًا ، إلا أن العلائي قال في «المراسيل»[(٢)] : عبدُ اللَّه بن الحارثِ بنِ نوفل ؛ حنَّكه النبيُّ ﷺ ، ودعَا له ، ولا صُحبة له ، بل ولا رُؤية أيضًا ، وكذا قالَ في عبدِ اللَّه بن أبي طَلحة الأنصاريِّ ، حنَّكه ودعَا له ، ولا تُعرف له رُؤيةٌ ، بل هُو تابعيٌّ .

وقال في «النُّكَتِ»[(٣)] : ظاهرُ كلامِ الأَئمةِ : ابنِ معينٍ ، وأبي زُرعة ، وأبي حاتمٍ ، وأبي دَاود وغيرِهم اشتراطُهُ ، فإنَّهم لم يُثبتوا الصُّحبةَ لأطفالٍ حنَّكهم النبيُّ ﷺ ، أو مسَح وجوهَهم ، أو تَفلَ في أَفْواهِهم ، كمحمدِ بن حاطبٍ ، وعبدِ الرحمنِ بنِ عثمان التيمي[(٤)] ، وعُبيدِ اللَّه بنِ مَعمرٍ ، ونحوِهم .

قال : ولا يُشترطُ البلوغُ علىٰ الصحيحِ ، وإلا لخرجَ مَن أُجمع علىٰ عدِّه في الصحابةِ ، كالحسَنِ ، والحُسينِ ، وابنِ الزبيرِ ، ونحوِهم .

قال : والظاهرُ اشتراطُ رؤيتِه في عالمِ الشهادةِ ، فلا يُطلق اسمُ الصُّحبةِ علىٰ مَن رآه مِن الملائكةِ والنَّبيِّين .

---

(١) «التبصرة» (٣/٦) .

(٢) «جامع التحصيل» (ص : ٢٥٣) .

(٣) «التقييد» (ص : ٢٩٢ - ٢٩٦) .

(٤) في «م» : «التميمي» .

قال: وقد استشكلَ ابنُ الأثيرِ مُؤمِني الجنِّ في الصحابةِ دُون مَن رآه مِن الملائكةِ، وهم أولىٰ بالذِّكرِ مِن هؤلاء.

قال: وليسَ كما زَعَم؛ لأن الجنَّ مِن جُملةِ المُكلَّفين الذين شملتهم الرسالةُ والبَعثةُ، فكان ذكرُ من عُرِفَ اسمُه ممن رآه حَسنًا، بخلافِ الملائكةِ.

قال: وإذا نزل عيسىٰ وحَكمَ بشرعِهِ، فهل يُطَلق عليه اسمُ الصُّحبةِ، لأنَّه ثبَت أنه رَآه في الأرضِ؟ الظاهرُ: نَعم. انتهىٰ.

(وعن أصحابِ الأصولِ أو بعضهم: أنه مَنْ طَالت مجالستُه) له **(علىٰ طريقِ التَّبَعِ)** له، والأخذِ عنه، بخلافِ مَن وَفدَ عليه، وانصرفَ بلا مُصاحبةٍ ولا مُتابعةٍ، قالوا: وذلك مَعنىٰ الصحابيِّ لُغةً.

وَرُدَّ بإجماعِ أهلِ اللغةِ علىٰ أنه مُشتقٌّ من «الصُّحبة»، لا مِن قدرٍ منها مخصوصٍ، وذلك يُطلق علىٰ كل مَن صَحِبَ غيرَه قليلًا كانَ أو كثيرًا، يُقال: «صحبت فلانًا حولًا، وشَهرًا، ويَومًا، وسَاعةً».

وقولُ المصنِّف: «أو بعضهم» مِن زيادَته؛ لأنَّ كثيرًا مِنهم مُوافقون لما تقدَّم نَقْلُه عن أهلِ الحديثِ، وصحَّحه الآمديُّ وابنُ الحاجبِ.

وعن بعضِ أهلِ الحديثِ موافقةُ ما ذُكِرَ عن أهلِ الأصولِ؛ لما رواه ابنُ سعدٍ بسندٍ جيدٍ في «الطبقات» عن عليِّ بن محمدٍ، عن شُعبة، عن مُوسىٰ السيلانيِّ قال: أتيتُ أنسَ بنَ مالكٍ، فقلتُ له: أنتَ آخِرُ مَن بقي مِن أصحابِ رسول اللَّه ﷺ؟ قال: قَد بَقِي قومٌ مِن الأعرابِ، فأمَّا مِن أصحابِهِ فأنَا آخِرُ مَن بقي.

قال العراقي[١] : والجوابُ : أنَّه أرادَ إثباتَ صُحبةٍ خاصةٍ ليستْ لأُولئك .

(**وعن سعيدِ بنِ المسيبِ أنه**) كانَ (**لا يَعدُّ صحابيًا إلا من أقام مع رسولِ اللّٰه ﷺ سنة ، أو سنتين ، وغزا معه غزوةً أو غزوتين**) .

وَوَجْهُه : أنَّ لصُحبته ﷺ شَرفًا عَظيمًا ، فلا تُنالُ إلا باجتماعٍ طويلٍ يَظهرُ فيه الخُلُقُ المطبوعُ عليه الشخص ، كالغزوِ المشتملِ علىٰ السفرِ الذي هو قِطعةٌ مِن العذابِ ، والسَّنةِ المشتملةِ علىٰ الفصولِ الأربعةِ التي بها يَختلف المزاجُ .

(**فإن صحَّ**) هذا القولُ (**عنه فضعيف ؛ فإن مقتضاه أن لا يُعَدَّ جَرِير**) ابن عبد اللّٰه (**البَجليُّ ، وشبهُهُ**) ممَّن فقَد ما اشترطه[٢] كوائلِ بنِ حُجرٍ (**صحابيًا ، ولا خلافَ أنَّهم صحابةٌ**) .

قال العراقي[٣] : ولا يصحُّ هذا عنِ ابنِ المسيب ، ففي الإسنادِ إليه محمدُ بنُ عُمر الواقديُّ ضعيفٌ في الحديثِ .

قال : وقد اعترِض بأنَّ جريرًا أسْلَم في أَوَّلِ البعثةِ ؛ لما روىٰ الطبرانيُّ[٤] عنه قال : لمَّا بُعث النبيُّ ﷺ أتيتُه لأُبايعه ، فقال : «**لأيِّ شيءٍ جئتَ يا جرير؟**» قلت : جئتُ لأُسْلِمَ عَلىٰ يديكَ ، فدَعاني إلىٰ : «**شهادةِ أن لا إله إلَّا اللّٰه وأنِّي رسول اللّٰه ، وتُقيم الصلاةَ المكتوبةَ ، وتؤدي الزكاةَ المفروضَة**» الحديث .

---

(١) «التبصرة» (٣/٨) .

(٢) في «ص» : «اشتراطه» .

(٣) «التبصرة» (٣/٨ - ٩) .

(٤) «المعجم الكبير» (٢/٣٠٤) .

قال : والجوابُ : أنَّ الحديثَ غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّه من روايةِ الحُصينِ بنِ عُمر الأَحمسيِّ[(١)]، وهو منكَرُ الحديثِ ، ولو ثبتَ فلا دليلَ فيه ؛ لأنَّه لا يلزم الفوريةُ في جواب «لمَّا» ، بدليلِ ذكرِ الصلاة والزكاةِ ، وفَرْضُهُمَا متراخٍ عن البعثةِ .

والصوابُ: ما ثبتَ عَنه أنه قال : ما أسلمتُ إلَّا بعد نُزولِ المائدةِ . رواه أبو داود[(٢)] وغيرُه ، وفي «تاريخ البخاريِّ الكبير»[(٣)] : أنَّه أسْلم عَام تُوفي النبيُّ ﷺ ، وكذا قال الواقديُّ ، وابنُ حِبان ، والخطيبُ[(٤)] ، وغيرُهم .

● فائـدة:

في حدِّ الصحابيِّ قولٌ رابعٌ : أنه من طالتْ صُحبتُه ورَوَىٰ عنه ، قالَه الجاحظ[(٥)] .

وخامسٌ : أنه مَن رآه بَالغًا ، حكَاه الواقديُّ ، وهو شاذٌّ كما تقدَّم .

وسادسٌ : أنَّه مَن أدرك زمنَه ﷺ وهو مُسلمٌ ، وإنْ لَم يَرَه ، قاله يحيىٰ ابنُ عُثمانَ بنِ صالحِ المِصْريُّ ، وعَدَّ مِن ذلك عبد اللَّه بن مالكٍ الجيشانيَّ أبا تميم ، ولم يَرحلْ إلىٰ المدينة إلا في خلافةِ عُمر باتفاقٍ، وممَّن حكَىٰ هذا القولَ القرافيُّ في «شرحِ التنقيحِ» .

---

(١) في «م» : «الأحمس» .
(٢) «السنن» (١٥٤) .
(٣) (٢/ ٢١١) .
(٤) «التاريخ» (١/ ١٨٧) .
(٥) «الإصابة» (١/ ٧) و«تحقيق منيف الرتبة» للعلائي (ص : ٣٧) .

وكذا مَن حُكِمَ بإسلامِه تبَعًا لأبويه ، وعليه عَملُ ابنِ عبدِ البرِّ وابنِ مَنده في كتابيهما .

وشرطَ الماورديُّ في الصَّحابيِّ : أن يتخصَّصَ بالرسولِ ويتخصصَّ به الرسولُ ﷺ .

* * *

ثُمَّ تُعْرَفُ صُحْبَتُهُ بِالتَّواتُرِ ، أَو الاستِفَاضَةِ ، أو قَولِ صَحَابِيٍّ ، أَوْ قَوْلِهِ ؛ إِذَا كَانَ عدْلًا .

(**ثم تُعرفُ صحبتُهُ**) إمَّا (**بالتواترِ**) كأبي بكرٍ ، وعُمَرَ ، وبقيةِ العشرةِ في خَلْقٍ منهم .

(**أو الاستفَاضَةِ**) والشهرةِ القاصرةِ عن التواترِ ، كضمامِ بنِ ثعلبةَ ، وعكاشةَ بنِ محصنٍ .

(**أو قولِ صَحَابيٍّ**) عنه : أَنَّه صحابيٌّ ، كحُمَمةَ بنِ أبي حُمَمةَ الدوسيِّ ، الذي مات بأصبهان مَبطونًا ، فشهد له أبو موسىٰ الأشعري أنه سمِع النبيَّ ﷺ حكم له بالشهادةِ ، ذكَر ذلك أبو نُعيم في « تاريخ أصبهان »(١) ، ورُوِّينا قصَّتُه في « مسندِ الطيالسيِّ » ، و« معجمِ الطبرانيِّ »(٢) .

وزاد شيخُ الإسلامِ(٣) ابنُ حَجرٍ بَعدَ هذا : أنْ يُخبر آحادُ التابعين بأنَّه صحابيٌّ ؛ بناءً علىٰ قبولِ التزكيةِ مِن واحدٍ ، وهو الراجحُ .

---

(١) «أخبار أصبهان» (١/ ٧١) .

(٢) «مسند الطيالسي» (٥٠٧) ، و«المعجم الكبير» للطبراني (٤/ ٥٤) .

(٣) «الإصابة» (١/ ٨) .

(أو قوله) هو : «أنا صحابيٌّ» **(إذا كان عدلًا)** إذا أمكَن ذلك ، فإنِ ادَّعاه بعدَ مائةِ سَنةٍ مِن وفاته ﷺ فإنَّه لا يُقبل ، وإن ثبتتْ عدالتُه قبل ذلك ؛ لقولِه ﷺ في الحديثِ الصحيح : «**أَرَأَيْتَكُمْ ليلتكم هَذِهِ ، فإنَّه عَلىٰ رأسِ مِائَةِ سَنةٍ لا يَبْقَىٰ أَحَدٌ ممن عَلَىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ**»[١] - يريدُ انخرامَ ذلك القَرْنِ ، قالَ ذلك سَنة وَفاته ﷺ .

وشرطَ الأُصوليون في قبوله : أنْ تُعرفَ معاصرتُه له .

وفي أصل المسألةِ احتمالُ أنه لا يُصَدَّقُ ؛ لكونهِ مُتَّهمًا بدَعْوىٰ رتبةٍ يُثبتُها لنَفْسه ، وبهذا جزَم الآمديُّ ورجَّحه أبو الحسَن ابنُ القطَّانِ .

● **فائـــدة :**

قالَ الذهبيُّ في «الميزانِ»[٢] : رَتنُ الهنديُّ ، وما أدراك ما رَتنُ ! شيخٌ دجَّال بلا رَيبٍ ، ظَهر بعد الستمائة ، فادَّعىٰ الصُّحبةَ [والصَّحابة لا يَكْذِبون][٣] ، وهذا جريءٌ علىٰ اللّهِ ورسولِهِ ، وقد ألفتُ في أَمْرِه جُزءًا .

* * *

الثَّاني : الصَّحابةُ كلُّهم عُدُولٌ ، مَنْ لابَسَ الفِتَنَ وغَيْرُهُم بِإِجْماعِ مَن يُعتَدُّ به .

(الثاني : الصحابةُ كلُّهم عدولٌ ، من لابسَ الفِتَنَ وغيرُهم بإجماعِ مَنْ يُعتدُّ به) .

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٤٠)، ومسلم (٧/ ١٨٦ ، ١٨٧) .

(٢) (٢/ ٤٥) .

(٣) زيادة من المطبوع و«الميزان» .

قال تعالىٰ : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية ، أي : عُدُولًا .

وقال : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والخطابُ فيها للمَوجُودين حِينَئذٍ[(١)] .

وقال ﷺ : «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»[(٢)] رواه الشيخان .

قال إمامُ الحرَمين : والسببُ في عدمِ الفحصِ عَن عَدالتِهم : أنَّهُم حملةُ الشريعةِ ، فلو ثَبَت توقُّفٌ في روايتِهم ، لانحصرتِ الشريعةُ علىٰ عَصْرِه ﷺ ، ولمَا اسْتَرْسَلَتْ علىٰ سائِرِ الأَعصارِ .

وقيل : يجبُ البحثُ عن عَدالتِهم مُطلقًا .

وقيل : بعدَ وقوعِ الفِتَنِ .

وقالتِ المعتزلةُ : عُدُولٌ ، إلَّا مَن قاتَلَ عليًّا .

وقيل : إذا انفَرَدَ[(٣)] .

وقيل : إلا المقاتِل والمقاتَل .

وهذا كُلُّه ليس بصوابٍ ، إحْسَانًا للظنِّ بهم ، وحَملًا لهم في ذلك علىٰ الاجتهادِ المأجورِ فيه كلٌّ منهم .

---

(١) وقال الخطيب في «الكفاية» (ص : ٩٣) :
«هذا اللفظ وإن كان عامًّا ، فالمراد به الخاص . وقيل : هو وارد في الصحابة دون غيرهم» .

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٢٢٤) ، ومسلم (٧/ ١٨٥ ، ١٨٦) .

(٣) هذا القول سقط من «ص» .

وقال المازريُّ في «شرح البرهان» : لسنا نَعْني بقولنا : «الصَّحابةُ عُدُولٌ» كلَّ مَن رآه ﷺ يومًا مَا ، أو زَاره لمامًا ، أو اجتمعَ به لغرضٍ وانصرفَ ، وإنَّما نَعْني به الذين لَازَموه وَعزَّرُوه ونَصَرُوه .

قال العلائيُّ : وهذا قولٌ غريبٌ ، يُخرِجُ كثيرًا مِن المَشْهورينَ بالصُّحبةِ والروايةِ عَنِ الحُكمِ بالعَدالةِ ، كوائلِ بن حُجرٍ ، ومالكِ بنِ الحُويرثِ ، وعثمانَ بنِ أبي العاص ، وغيرِهم ، ممَّن وفَد عليه ﷺ ولم يُقِمْ عنده إلا قليلًا وانصرفَ ، وكذلك مَن لم يُعرفْ إلا بروايةِ الحديثِ الواحدِ ، ولم يُعرفْ مِقْدارُ إقامتِه مِن أعرابِ القبائلِ ، والقولُ بالتعميمِ هو الذي صرَّح به الجمهورُ ، وهو المُعتبَرُ(١) .

* * *

وَأَكثرُهُمْ حديثًا : أَبُو هُرَيْرَةَ ، ثُمَّ ابنُ عُمَرَ ، وابْنُ عبَّاسٍ ، وَجَابِرُ ابنُ عَبدِ اللَّهِ ، وأَنَسُ بنُ مَالِكٍ ، وَعَائِشَةُ .

(**وأكثرُهُم حديثًا : أبو هريرةَ**) روىٰ خمسةَ آلاف وثلاثمائة وأربعة وسَبعين حَديثًا . اتَّفق الشيخان منها : علىٰ ثلاثمائة وخَمسةٍ وعشرين ، وانفرد البخاريُّ بثلاثةٍ وتِسعين، ومسلمٌ بمائةٍ وتسعةٍ وثمانين .

وروىٰ عنه أكثرُ مِن ثمانمائةِ رَجلٍ ، وهو أحفظُ الصحابةِ .

قال الشافعيُّ(٢) : أبو هريرة أحفظُ من روىٰ الحديثَ في دَهْره ، أسنده البيهقيُّ في «المدخل» .

---

(١) انظر : «تحقيق منيف الرتبة» للعلائي (ص : ٧٤) .

(٢) «الرسالة» (ص : ٢٨١) .

وكان ابنُ عُمر يترحَّم عليه في جَنازته ويقول: كان يحفظُ علىٰ المسلمين حديثَ النبيِّ ﷺ، رواه ابنُ سعدٍ.

وفي «الصحيح»(١) عنه قال: قلتُ: يا رسول اللّه، إنِّي أَسمعُ مِنك حديثًا كثيرًا أَنْساه، قال: «ابسطْ رِدَاءَك» فبسطتُه. فغرف بيديه، ثُم قال: «ضُمَّهُ»، فما نسيتُ شيئًا بَعد(٢).

وفي «المستدرك»(٣) عن زيدِ بنِ ثابتٍ قال: كنتُ أنا وأبو هُريرة وآخَرُ عند النبيِّ ﷺ، فقال: «ادْعُوا»، فدعوتُ أنا وصاحبي، وأمَّن النبيُّ ﷺ، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللَّهُمَّ إنيِّ أسألك مِثْلَ ما سَأَلَكَ صَاحِبَاي، وأَسْأَلُكَ عِلْمًا لا يُنْسَىٰ، فأمَّن النبيُّ ﷺ فَقُلْنَا: ونحنُ يا رسولَ اللّه كذلك، فقال «سَبقَكُمَا الغُلَامُ الدَّوسيُّ».

(**ثُمَّ**) عبدُ اللّه (**ابنُ عُمَرَ**) روىٰ ألفي حديثٍ وستمائة وثلاثين حَديثًا.

(**وابنُ عبَّاس**) روىٰ ألفًا وستمائة وسِتين حَديثًا.

(**وجابرُ بنُ عبدِ اللّه**) روىٰ ألفًا وخَمسمائة وأربعين حديثًا.

(**وأنسُ بنُ مالكٍ**) رَوىٰ أَلفين ومائتين وسِتة وثمانين.

---

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٤٠، ٤١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «شرحه» (١/ ٢١٥):
«في هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي هريرة، ومعجزة واضحة من علامات النبوة؛ لأن النسيان من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه، ثم تخلف عنه ببركة النبي ﷺ».

(٣) «المستدرك» (٣/ ٥٠٨).

(وعائشةُ) أُمُّ المؤمنين ، رَوت ألفين ومِائتين وعَشرة .

وليس في الصحابةِ مَن يزيدُ حديثهُ علىٰ ألفٍ غير هؤلاءِ ، إلَّا أبَا سَعيدٍ الخُدريَّ ، فإنه روىٰ أَلْفًا ومِائةً وسَبعين حديثًا .

• فائــدة :

السببُ في قِلَّةِ ما رُوي عن أبي بكرٍ الصدِّيق رضي الله عنه مع تقديمه وسَبْقِه ومُلازمتِه للنبيِّ ﷺ ، أنه تقدَّمت وفاتهُ قَبل انتشارِ الحديثِ ، واعتناءِ الناسِ بسماعِهِ وتَحصيلِهِ وحِفظِهِ ، ذكَره المصنِّفُ في «تهذيبه» .

قال : وجُملةُ ما رُوي له مائةُ حديثٍ واثنان وأَربعون حَديثًا(١) .

* * *

وَأَكْثَرُهُمْ فُتْيَا تُروَىٰ : ابنُ عبَّاسٍ .

وَعَنْ مَسرُوقٍ قالَ : انتَهَىٰ عِلْمُ الصَّحابةِ إِلَىٰ سِتَّةٍ : عُمَرَ ،

(١) ومن تمام هذه الفائدة ، ما ذكره ابن أبي بكر المقدمي في «تاريخه» (٩٩٠) ، قال : «حدَّثني أبي ، قال : قلت لعليّ بن المدينيّ : أيّ أحاديث أبي بكر الصِّدِّيق عندك أصحُ ؟ فقال : حديثُ همام ، عن ثابت ، عن أنس ، عن أبي بكر في الغار ؛ هو صحيحٌ .
وحديثُ أبي إسحاق ، عن البراء ، عن أبي بكر في الرَّحل ؛ هو صحيحٌ . ما أحسن ما جاء به إسرائيل .
وحديثُ إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر : «إنَّكم تقرؤون هذه الآية ، فتضعونَها علىٰ غير موضعها» . قد أسنَدهُ جماعةٌ ثقاتٌ حُفَّاظٌ ، ووقفه بعضُهم ؛ وهو صحيحٌ .
ثم ذكر عليٌّ ثلاثة أو أربعة أحاديث سوىٰ ذلك من حديث أبي بكرٍ ؛ ثم قال : أحاديثُ أبي بكرٍ عن النَّبيِّ ﷺ الصَّحيحةُ قليلةٌ» .

وَعَلِيٍّ، وَأُبَيٍّ، وزَيْدٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وابنِ مَسعُودٍ. ثُمَّ انتَهَىٰ عِلمُ السِّتَّةِ إِلَىٰ عَلِيٍّ وَعبْدِ اللَّـهِ.

(**وأكثرُهم فُتيَا تُروىٰ**) عنه: (**ابنُ عباسٍ**) قالَه أحمدُ بنُ حنبلٍ.

(**وعن مسروقٍ**) أنَّه (**قال: انتهىٰ علمُ الصحابةِ إلىٰ ستةٍ: عمرَ، وعليٍّ، وأُبي**) بنِ كعبٍ، (**وزيد**) بنِ ثابتٍ (**وأبي الدرداء، وابنِ مسعودٍ، ثم انتهىٰ علم السِّتَّةِ إلىٰ عَليٍّ، وعبدِ اللَّه**) بنِ مَسعودٍ.

وروىٰ الشعبيُّ[1] عنه نحوه أيضًا، إلَّا أنه ذكَر «أبا موسىٰ الأشعري» بدل «أَبي الدَّرداء».

وقد استُشكلَ بأنَّ أبا موسىٰ وزيدَ بنَ ثابتٍ تأخَّرت وفَاتُهما عن ابنِ مسعودٍ، وعليٍّ، فكيفَ انتهىٰ عِلمُ السِّتَّةِ إلىٰ ابنِ مسعودٍ وعليٍّ؟

قال العراقيُّ[2]: وقد يُجاب بأنَّ المرادَ: ضَمَّا عِلْمهم إلىٰ عِلْمهما، وإنْ تأخَّرت وفاةُ مَن ذَكَر.

وقال الشعبيُّ: كان العِلمُ يُؤخَذُ عن سِتَّةٍ من أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، وكان عُمرُ، وعبدُ اللَّه، وزيد يُشبه بَعضهم بَعضًا، وكان يَقتبسُ بعضُهم مِن بعضٍ، وكان عليٌّ، والأشعريُّ، وأُبيٌّ يُشبه عِلمُ بَعضِهم بَعضًا، وكان يَقتبسُ بعضُهم مِن بعضٍ.

---

(١) في «ص»: «الثعلبي» خطأ. وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٠٤).
(٢) «التبصرة» (١٩/٣).

وقال ابنُ حزم: أكثرُ الصحابةِ فَتوىٰ مُطْلقًا سبعةٌ: عُمَرُ، وعليٌّ، وابنُ مسعودٍ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عَباسٍ، وزيدُ بنُ ثابتٍ، وعائشةُ.

قال: يُمكن أنْ يُجْمَع مِن فُتْيا كلِّ واحدٍ مِن هؤلاءِ مجلدٌ ضَخْم.

قال: ويَليهم عشرون: أبو بَكرٍ، وعُثمانُ، وأَبو مَوسىٰ، ومعاذٌ، وسعدُ بنُ أبي وقاصٍ، وأبو هريرة، وأنسٌ، وعبدُ اللَّه بن عَمرو ابن العاص، وسَلْمانُ، وجَابرٌ، وأبو سعيدٍ، وطلحةُ، والزبيرُ، وعبدُ الرحمن بنُ عَوفٍ، وعِمرانُ بنُ حُصينٍ، وأَبو بَكرة، وعبادةُ بنُ الصامتِ، ومعاويةُ، وابنُ الزبيرِ، وأُمُّ سَلمةَ.

قال: يُمكن أنْ يُجمع مِن فُتْيا كلِّ واحدٍ منهم جزءٌ صَغيرٌ.

قال: وفي الصحابةِ نحوٌ مِن مائةٍ وعشرين نَفْسًا يقلون في الفُتيا جدًّا، لا يُروَىٰ عن الواحدِ منهم إلا المسألةُ والمسألتان والثلاثُ[1]، كأُبيِّ بنِ كعبٍ، وأبي الدَّرداء، وأبي طَلحة، والمقدادِ، وسَردَ الباقين.

* * *

وَمِنَ الصَّحَابَةِ: «العَبَادِلَةُ»، وهُم: ابنُ عُمَرَ، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ الزُّبيرِ، وابنُ عَمرِو بنِ العَاص. وليسَ ابنُ مسعودٍ منْهُم، وَكَذَا سَائِرُ مَنْ يُسَمَّىٰ عَبْدَ اللَّهِ، وَهُمْ نَحْوُ مِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ.

(**ومن الصَّحابةِ: «العبادِلَة»، وهُم**) أربعةٌ: عبدُ اللَّه (**بنُ عمرَ**) بنِ الخطابِ، (**و**) عبدُ اللَّه (**بنُ عباسٍ، و**) عبدُ اللَّه (**بنُ الزبيرِ، و**) عبدُ اللَّه

(١) في «م»: «والثلاثة».

(**ابنُ عمرِو بنِ العاصِ . وليس ابنُ مسعودٍ منهم**) قالَه أحمدُ بنُ حنبلٍ .

قال البيهقيُّ : لأنه تقدَّم موتُه ، وهؤلاء عاشوا حتىٰ احْتيجَ إلىٰ عِلمِهم ، فإذَا اجتمَعُوا علىٰ شيءٍ قيل[1] : هذا قولُ العبادلةِ .

وقيل : هُم ثلاثةٌ بإسقاطِ ابنِ الزبيرِ ، وعليه اقتصرَ الجوهريُّ في «الصحاح» .

وأما ما حكَاه المصنفُ في «تهذيبه» عَنه ، أنَّه ذكَر ابنَ مسعودٍ ، وأسقط ابنَ العاص ، فَوَهْمٌ .

نَعَمْ ، وقع للرافعيِّ في «الدِّيات» ، وللزمخشري في «المُفصَّل» ، أنَّ العبادلةَ : ابنُ مسعودٍ ، وابنُ عُمر ، وابنُ عباسٍ ، وغلطَا في ذلك مِن حيثُ الاصْطِلاحُ .

(**وكذا سائرُ من يُسَمَّىٰ «عبد اللَّه»**) مِنَ الصحابةِ لا يُطْلَقُ عَليهم العبادلةُ ، (**وهُم نحوُ مائتينِ وعشرينَ**) نَفْسًا ، كذا قال ابنُ الصلاحِ[2] ، أخذًا مِن «الاستيعابِ» ، وزاد عليه ابن فَتحون جماعةً يبلغون بهم نحوَ ثلاثمائة رجلٍ .

* * *

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ : قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مائَةِ أَلفٍ وأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ رَوَىٰ عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ .

(**قال أبو زرعةَ الرَّازِي**) في جوابِ مَن قال له : أليسَ يُقال : حديثُ

---

(١) في «م» : «فقل» .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٠٣) .

النبيِّ ﷺ أربعةُ آلافِ حديثٍ؟ قال: ومَن قال ذا، قَلْقَلَ اللَّه أنيَابَهُ؛ هذا قولُ الزنادقةِ، ومَن يُحصي حديثَ رسول اللَّه ﷺ؟! **(قُبِضَ رسولُ اللَّه ﷺ عن مِائةِ ألفٍ وأربعةَ عشر ألفًا من الصحابةِ ممن رَوَىٰ عنه وسَمِعَ منه)** فقيل له: هؤلاء أَينَ كَانوا؟ وَأَينَ سَمعوا؟ قال: أهلُ المدينةِ، وأهلُ مَكَّة، ومَن بينهما، والأعرابُ، ومَن شهد مَعه حَجَّةَ الوداعِ، كلٌّ رآه وسَمِعَ مِنهُ بعَرفةَ.

قال العراقي[١]: وهذا القولُ عن أبي زُرعة لم أقفْ له علىٰ إسنادٍ، ولا هُو في كُتبِ التواريخِ المشهورةِ، وإنَّما ذكَره أبو موسىٰ المديني في «ذيله» بغيرِ إسنادٍ.

قلتُ: أخرجَه الخطيبُ بإسنادِه[٢]، قال: حدَّثني أبو القاسمِ الأزهريُّ[٣]: ثنا عبيدُ اللَّه بنُ محمدِ بنِ محمدِ بن حمدانَ العكبريُّ: ثنا أبو بكرٍ عبدُ العزيزِ بنُ جَعفرٍ: ثنا أبو بكر أحمدُ بنُ محمدِ الخلال: حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ جامعِ الرازيُّ: سمعتُ أبا زرعةَ وقال له رَجلٌ: أليس يُقال - فذكَره بلفظِه.

قال العراقي[٤]: وقريبٌ منه ما أَسْنَده المدينيُّ عنه قال: تُوفِّي النَّبيُّ ﷺ ومَن رآه وسمِع منه زيادةٌ علىٰ مائةِ ألفِ إنسانٍ مِن رجلٍ وامرأةٍ. وهذا لا تحديدَ[٥] فيه، وكيف يمكن الاطلاعُ علىٰ تحريرِ ذلك مع تَفَرُّقِ

---

(١) «التقييد» (ص: ٣٠٦).
(٢) «الجامع» (٢/ ٢٩٣).
(٣) في «م»: «الزهري».
(٤) «التقييد» (ص: ٣٠٦).
(٥) في «م»: «تحرير».

الصحابةِ في البُلدان والبَوادي والقُرىٰ؟! وقد رَوىٰ البخاريُّ في «صحيحه»[١] أنَّ كعبَ بنَ مالكٍ قال في قِصَّة تَخلُّفِه عن تَبوكَ: وأصحابُ رسولِ اللّهِ ﷺ كثيرٌ، لا يجَمَعُهم كتابُ حافظٌ - يَعني: الدِّيوانَ.

قال العراقي[٢]: و روىٰ الساجيُّ في «المناقبِ» بسندٍ جيد، عنِ الشافعيِّ قال: قُبِض رسولُ اللّه ﷺ والمُسلمون سِتُّونَ ألفًا، ثَلاثُونَ ألفًا بالمدينةِ، وثَلاثُونَ ألفًا في قبائلِ العربِ، وغير ذلك.

قال: ومع هذا، فَجميعُ مَن صنَّف في الصحابةِ لم يبلغ مجموعُ ما في تَصانيفِهم عشرةَ آلافٍ، مع كونِهم يَذْكُرون مَن تُوفي في حياته ﷺ، ومَن عاصَره أو أَدْرَكه صَغيرًا.

* * *

وَاختُلِفَ فِي عَدَدِ طَبَقَاتِهِمْ، وَجَعلهُمُ الحاكِمُ اثنَتَيْ عَشرَةَ طَبَقةً.

(**واختُلِفَ في عددِ طبقَاتِهم**) باعتبارِ السبقِ إلىٰ الإسلامِ، أو الهِجْرةِ، أو شهودِ المشاهِد الفاضلةِ، فجَعَلهم ابنُ سعدٍ خَمْسَ طبقاتٍ.

(**وجَعَلهم الحاكمُ**[٣] **اثنَتَي عشرةَ طَبَقَةً**):

الأولىٰ: قومٌ أَسْلَموا، بمكَّة كالخُلفاء الأربعةِ.

الثانيةُ: أصحابُ دارِ النَّدوةِ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٦/ ٤). (٢) «التقييد» (ص: ٣٠٦).

(٣) «المعرفة» (ص: ٢٢ - ٢٤).

الثالثةُ : مُهَاجِرَةُ الحبَشَةِ .

الرَّابعةُ : أصحابُ العَقبَةِ الأُولىٰ .

الخامِسَةُ : أصحابُ العَقبَةِ الثانيةِ ، وأكثرُهم مِنَ الأَنصارِ .

السَّادِسةُ : أَوَّلُ المهاجرين الذين وَصَلوا إليه بقباءٍ قَبلَ أنْ يدخُلَ المدينةَ .

السَّابعةُ : أهلُ بدرٍ .

الثَّامِنةُ : الذين هَاجُروا بين بدرٍ والحديبيةِ .

التَّاسِعةُ : أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ .

العَاشرةُ : مَن هَاجر بين الحديبيةِ وفَتْحِ مكَّة ، كخالدِ بنِ الوليدِ وعَمرِو ابنِ العاصِ .

الحادية عشرة : مُسْلِمةُ الفَتْحِ .

الثانية عشرة : صِبيانٌ وأطفالٌ رأوه يومَ الفتح ، وفي حَجَّةِ الوداع ، وغيرِها[1] .

* * *

الثَّالِثُ : أَفْضَلُهُمْ عَلَىٰ الإطلاقِ أَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنهما بِإِجْماعِ أَهْلِ السُّنةِ ، ثُمَّ عُثمَان ، ثُمَّ عليٌّ ، هَذَا قولُ جُمْهُورِ أهلِ السُّنَّةِ .

وَحَكىٰ الخَطَّابيُّ عَنْ أهلِ السُّنَّةِ مِنَ الكُوفَةِ تَقدِيمَ عليٍّ عَلَىٰ عُثمانَ ، وبِهِ قالَ أَبُو بَكْرٍ ابنُ خُزيمَةَ .

---

(١) في «ص» : «وغيرهما» .

قالَ أبُو مَنْصُورٍ البَغْدادِيُّ : أصحابُنا مُجْمِعونَ علىٰ أنَّ أفضَلَهُم الخُلفاءُ الأربعَةُ ، ثمَّ تَمَامُ العَشَرةِ ، ثُمَّ أهلُ بدرٍ ، ثُمَّ أُحُدٍ ، ثُمَّ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ .

(الثالث : أفضلُهُم علىٰ الإطلاقِ أبو بكرٍ ، ثمَّ عُمَرُ ﵄ بإجماعِ أهلِ السُّنَّةِ) .

وممن حكىٰ الإجماعَ علىٰ ذلك أبو العبَّاس القرطبيُّ ، قال : ولا مُبالاة بأقوالِ أهلِ الشيعِ ، ولا أهلِ البدعِ .

وكذلك حكَىٰ الشافعيُّ إجماع الصحابة والتابعين عَلىٰ ذلك ، رواه عنه البيهقيُّ في« الاعتقاد »[(١)] .

وحكىٰ المازريُّ عن الخطَّابيةِ تفضيلَ عُمَرَ ، وعنِ الشيعةِ تفضيل عليٍّ ، وعنِ الراوندية تفضيلَ العباسِ ، وعن بعضِهم الإمساكَ عنِ التفضيلِ .

وحكَىٰ الخطَّابيُّ[(٢)] عن بعضِ مشايخِه أنَّه قال : أبو بكرٍ خيرٌ ، وعليٌّ أفضلُ ، وهذا تهافتٌ مِن القَولِ .

وحكىٰ القاضي عياضٌ : أنَّ ابنَ عبدِ البر وطائفةً ذهبوا إلىٰ أن مَن مات مِنهم في حياتِهِ ﷺ أفضلُ ممَّن بَقي بعده ؛ لقوله : « **أنَا شهِيدٌ عَلى هَؤلاءِ** » .

قال المصنفُ : وهذا الإطلاقُ غيرُ مَرضيٍّ ، ولا مقبولٍ .

---

(١) « الاعتقاد » (ص : ٣٦٩) . (٢) « معالم السنن » (٧/ ١٨) .

(ثم عثمانُ، ثم عليٌّ، هذا[1] **قولُ جمهور أهلِ**[2] **السُّنَّةِ)** وإليه ذهَب مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وسُفيانُ الثوريُّ، وكافةُ أهلِ الحديثِ والفِقه، والأشعريُّ، والباقلانيُّ، وكثيرٌ مِن المُتكلِّمين؛ لقولِ ابنِ عُمر: كنا في زمنِ النبيِّ ﷺ لا نعدلُ بأبي بكرٍ أحدًا، ثُم عُمر، ثُم عُثمان، رواهُ البُخاريُّ، وَرَواهُ الطبرانيُّ بلفظٍ أَصرحَ كما تقدَّمَ في نوعِ المرفوعِ.

(وحكَىٰ الخطابيُّ عن أهلِ السُّنَّةِ من الكوفةِ تقديمَ عليٍّ علىٰ عثمانَ، وبه قال أبو بكر ابنُ خزيمةَ) وهو روايةٌ عن سُفيانَ الثَّوريِّ، ولكنَّ آخرَ قوليه ما سبق.

وحُكي عن مالكٍ التوقُّفُ بينهما، حكَاه المازني عن «المدونة».

وقال القاضي عياضٌ: رجَع مالكٌ عن التوقُّف إلىٰ تفضيلِ عُثمانَ.

قال القرطبيُّ: وهو الأصحُّ - إنْ شاءَ اللَّه تعالىٰ.

وتوقَّف أيضًا إمامُ الحرمين.

ثُم التفضيلُ عِنده، وعند الباقلانيِّ، وصاحبِ «المفهم» - ظَنِّيٌّ.

وقال الأشعريُّ: قَطْعِيٌّ.

(قال أبو منصور) عبدُ القاهرِ التميميُّ **(البغداديُّ: أصحابُنا مجمِعُون علىٰ أنَّ أفضلَهُم الخلفاءُ الأربعةُ، ثم تمامُ العشرةِ)** المشهودِ لهم بالجنةِ: سعدُ بنُ أبي وقاص، وسعيدُ بنُ زيدِ بنِ عَمرِو بنِ نفيل، وطلحةُ بنُ

---

(١) في «ص»: «علىٰ هذا».

(٢) ليس في «ص».

عُبيدِ اللَّه، والزبيرُ بنُ العوَام، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ، وأبو عبيدةَ بنُ الجراحِ.

(ثمَّ أهلُ بدرٍ) وهُم ثلاثمائة وبضعة عشَر.

رَوىٰ ابنُ ماجَه[1] عَن رافعِ بن خديجٍ قالَ: جَاء جبريلُ إلىٰ النبيِّ ﷺ فقَال: ما تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ؟ قال: «**خِيَارُنَا**»، قال: كَذَلكَ هُم عِندنا خيارُ الملائكة.

(ثُمَّ) أَهلُ **(أُحُدٍ، ثمَّ)** أهلُ **(بيعةِ الرِّضْوَان)** بالحديبيةِ.

قال ﷺ: «**لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ ممَّن بَايَعَ تَحتَ الشجرة**»، صحَّحه الترمذيُّ[2].

* * *

وَمِمَّن لَهُ مزيَّةٌ: أهلُ العقَبَتَيْنِ مِنَ الأنصَارِ، والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ: وهُمْ مَن صلَّىٰ إلَىٰ القِبلتَينِ، في قولِ ابن المُسَيِّبِ وطائفةٍ، وفِي قولِ الشَّعبِيِّ: أهلُ بيعةِ الرِّضْوَانِ، وفِي قولِ مُحمَّد بنِ كعبٍ وعَطَاءٍ: أهلُ بدرٍ.

(وممَّن له مَزِيَّةٌ: أهلُ العقَبتَينِ من الأنصارِ، والسابقُون الأوَّلون) مِن المهاجرين والأنصارِ، **(وهُمْ: من صَلَّىٰ إلىٰ القبلتين في قولِ)** سعيدِ **(بن المسيِّب وطائفةٍ)**، منهم ابنُ الحَنفيَّةِ، وابنُ سِيرينَ، وقَتادةُ.

---

(١) «السنن» (١٦٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٦٠) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(وفي قولِ الشَّعبيِّ : أهلُ بيعةِ الرِّضوانِ .

وفي قولِ محمَّدِ بنِ كَعْب) القرظيِّ ، (وعطاء) بن يسارٍ : (أهلُ بدرٍ) روَىٰ ذلك سنيدٌ عنهما ، بسندٍ فيه مجهولٌ وضعيفٌ ، وسنيدٌ ضعيف أيضًا .

ورَوىٰ القولين السابقين عمَّن ذكر عبدُ بنُ حميدٍ في «تفسيره» ، وعبدُ الرزَّاق ، وسعيدُ بنُ مَنصورٍ في «سننه» بأسانيدَ صَحِيحة .

وروىٰ سنيدٌ بسندٍ صحيحٍ إلىٰ الحسَنِ : أنَّهُم مَن أسْلم قَبلَ الفَتحِ .

● **فوائـدُ :**

الأولىٰ : وردَ في أحاديث تفضيلُ أعيانٍ من الصحابةِ ، كلٌّ واحدٍ في أمرٍ مخصوصٍ .

فروىٰ الترمذيُّ عن أنسٍ مرفوعًا : «**أَرْحَمُ أُمَّتِي بأُمَّتِي أبو بكرٍ ، وأشدُّهم في دِينِ اللَّه عُمر ، وأَصْدَقُهم حياءً عثمان ، وأعلَمُهم بالحلالِ والحرامِ معاذُ بنُ جبلٍ ، وأفرضُهم زيدُ بنُ ثابتٍ ، وأقرؤُهم أُبيُّ بنُ كَعبٍ ، ولكلِّ أمةٍ أمينٌ ، وأَمينُ هذه الأُمةِ أبو عُبيدة بنُ الجَرَّاحِ**»[١] .

وروىٰ الترمذيُّ حديث : «**أَفْرَضُكُم زَيدٌ**» وصحَّحه الحاكمُ بلفظِ : «**أفْرضُ أُمَّتِي زيدٌ**»[٢] .

الثانية : اختُلف في التفضيل بينَ فاطمةَ وعائشةَ ، علىٰ ثلاثةِ أقوالٍ : ثالثُها الوقْفُ .

---

(١) «السنن» (٣٧٩١) .

(٢) «المستدرك» (٤/ ٣٣٥) .

والأصحُّ تفضيلُ فاطمةَ ، فهي بضعةٌ مِنه ، وقد صحَّحه السبكيُّ في «الحَلَبياتِ» ، وبالغ في تَصْحِيحِه .

وفي «الصحيح»[1] في فاطمةَ : «**سيدةُ نِسَاءِ هذهِ الأُمَّةِ**» .

ورَوىٰ النسائيُّ[2] عَنْ حذيفَة أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : «**هذا مَلَكٌ مِنَ الملَائكَةِ اسْتَأذنَ رَبَّهُ لِيُسَلِّمَ عَلَيَّ ، وبشَّرَني أَنَّ حَسَنًا وَحُسَينًا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجنَّةِ ، وأُمَّهُما سيدةُ نِسَاءِ أهلِ الجنَّةِ**» .

وفي «مسندِ الحارثِ بن أبي أُسامةَ» بسندٍ صحيحٍ ، لكنَّه مُرسَلٌ : «**مريمُ خيرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا ، وفَاطِمَةُ خَيرُ نِسَاءِ عَالَمِهَا**» .

ورواه الترمذيُّ موصولًا من حديثِ عليٍّ بلفظِ : «**خَيرُ نسَائِهَا مَرْيم ، وخيرُ نِسَائِها فَاطِمةُ**»[3] .

قال شيخُ الإسلامِ : والمرسَلُ يُفسِّرُ المُتَّصلَ .

الثالثة : أفضل أزواجِه ﷺ : خَديجةُ ، وعائشةُ .

وفي التفضيلِ بينهما أوجهٌ حكاها المُصنِّفُ في «الروضة» ، ثالثُها : الوَقْفُ .

---

(١) «صحيح البخاري» (٤/٢٤٨) .

(٢) «السنن الكبرىٰ» (٨٢٩٨) .

(٣) الذي عند الترمذي في «سننه» (٣٨٧٧) من حديث علي رضي الله عنه بدون ذكر فاطمة رضي الله عنها ، وإنما هو بلفظ : «**خير نسائها خديجة بنت خويلد ، وخير نسائها مريم ابنة عمران**» .

واختار السُّبكي في «الحلبيات» تفضيلَ خديجةَ، ثُم عَائشةَ، ثُمَّ حَفصةَ، ثُم الباقيات سواء.

* * *

الرَّابعُ: قِيلَ: أَوَّلُهُم إسلامًا أبُو بكرٍ. وَقِيلَ: عليٌّ. وقيلَ: زَيْدٌ. وقيلَ: خدِيجةُ، وَهُوَ الصَّوابُ عِندَ جَماعَةٍ مِنَ المُحقِّقينَ، وادَّعىٰ الثَّعْلَبِيُّ فيهِ الإجماعَ، وأنَّ الخِلافَ فِيمَنْ بَعْدَها.

وَالأوْرعُ أنْ يُقالَ: منَ الرِّجالِ الأحرَارِ أبُو بَكْرٍ، ومِنَ الصِّبْيَانِ عليٌّ، وَمِنَ النِّساءِ خَدِيجَةُ، وَمِنَ المَوَالي زَيْدٌ، ومِنَ العَبِيدِ بِلالٌ.

(**الرابعُ: قيل: أوَّلُهم إسلامًا أبو بَكرٍ**) الصدِّيق، قاله ابنُ عباسٍ، وحَسَّانُ، والشعبيُّ، والنخعيُّ في آخَرِين.

ويدلُّ له ما رواه مسلمٌ[(١)] عن عَمرو بن عَبَسَة في قِصَّة إسلامِهِ، وقولِهِ للنبي ﷺ: مَن مَعكَ عَلَىٰ هَذَا، قال: «**حُرٌّ وعَبْدٌ**»، قال: ومعه يومئذٍ أبو بكرٍ وبلالٌ ممَّن آمَن به.

ورویٰ الحاكمُ في «المستدرك»[(٢)] مِن روايةِ مجالدِ بنِ سعيدٍ قال: سُئل الشعبيُّ: مَن أولُ مَن أَسْلم؟ فقال: أما سمعتَ قولَ حَسَّانٍ:

---

(١) «صحيح مسلم» (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩).
(٢) «مستدرك الحاكم» (٣/ ٦٤).

إذَا تَذَكَّرْتَ شَجوًا مِن أخي ثقةٍ فاذكرْ أخاك أبَا بكرٍ بِمَا فَعَلا
خيرُ البَرِيَّةِ أتْقَاها وأَعْدَلُها بعدَ النبيِّ وأوفَاها بِمَا حَمَلا
والثاني التالي المحمودَ مَشْهَدُه وأولُ الناسِ منهم صَدَّق الرُّسلا

ورواه الطبريُّ في «الكبير»(١) عن الشعبي قال: سألت ابن عباس - فذكره.

ورَوَىٰ الترمذيُّ(٢) مِن روايةِ أبي نضرةَ عن أبي سعيدٍ قال: قالَ أبو بكرٍ: أَلَسْتُ أوَّلَ مَن أسلمَ؟ الحديث.

(وقِيل: **علي**) بنُ أبي طالبٍ، رواه الطبرانيُّ بسندٍ صحيحٍ عنِ ابنِ عباسٍ، وبسندٍ ضعيفٍ عنه مَرفوعًا.

ورَواه الترمذيُّ عَنه مِن طريقٍ أُخرىٰ مَوقوفًا.

وروىٰ الطبرانيُّ(٣) بسندٍ فيه إسماعيلُ السُّدِّيُّ، عن أبي ذَرٍّ، وسَلْمانَ قالا: أَخَذَ رسولُ اللَّه ﷺ بيدِ عليٍّ فَقَالَ: **«إنَّ هذَا أَوَّل مَنْ آمَنَ بِي»**

ورَواه أيضًا عَن سَلْمَانَ.

ورَوىٰ أَحمدُ في «مسندِهِ»(٤) بسندٍ فيه مجهولٌ وانقطاعٌ، عن عَليٍّ مَرفوعًا.

ورُوي بسندٍ آخَر عنه قال: أنَا أَوَّلُ مَنْ صَلَّىٰ(٥).

---

(١) «المعجم الكبير» (١٢/ ٨٩). (٢) «السنن» (٣٦٦٧).
(٣) عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٢) للطبراني.
(٤) «المسند» (١/ ١٤١). (٥) «الطبقات الكبرىٰ» (٣/ ١٨٢).

ورُوي ذلك أيضًا عن زيدِ بن أرقم، والمقدادِ بنِ الأسْودِ، وأَبي أَيوبَ، وأَنسٍ، ويَعلىٰ بنِ مُرَّة، وعفيفٍ الكِنْديِّ، وخزيمةَ بنِ ثابتٍ، وخبابِ بنِ الأرتِّ، وجابرِ بن عبدِ اللَّهِ، وأبي سَعيدٍ الخدري.

وروىٰ الحاكمُ في «المستدرك»[1] مِن روايةِ مسلمٍ المُلائي قال: نُبئ النبي ﷺ يَومَ الإثنين، وأسْلم عليٌّ يومَ الثُّلاثاءِ.

وادَّعىٰ الحاكمُ إجماعَ أهلِ التواريخِ عليه، ونُوزع في ذلك.

وقال كعبُ بنُ زُهير في[2] قصيدةٍ يَمدحُه بها:

إنَّ عَليًا لميمونٌ نَقِيبته — بالصالحاتِ مِنَ الأفعالِ مَشهورُ
صِهْرُ النبيِّ وخيرُ الناسِ مُفْتخرًا — فكلُّ مَن رَامَهُ بالفخرِ مَفْخُورُ
صلَّىٰ الطَّهور مع الأُمِّي أوَّلهم — قَبْل المعَادِ وربُّ الناسِ مَكْفُورُ

(**وقيل: زيد**) بنُ حارثةَ، قالَه الزهريُّ.

(**وقيل: خديجةُ**) أُمُّ المؤمنين.

قال المصنفُ - زيادةً علىٰ ابنِ الصَّلاحِ -: (**وهو الصَّوابُ عند جماعةٍ من المحقِّقينَ**)، ورُوِيَ ذلك عنِ ابنِ عباسٍ، والزُّهرِيِّ أيضًا، وهو قولُ قتادةَ، وابنِ إسحاق، (**وادعىٰ الثَّعلبِيُّ فيه الإجماعَ، وأنَّ الخلافَ فيمن[3] بَعْدَهَا**).

---

(١) (٣/ ١١٢).

(٢) في «م»: «من».

(٣) في «ص» و «م»: «فيما».

ورواهُ أحمدُ في «مسنده»، والطبرانيُّ[١] عنِ ابنِ عباسٍ.

وقال ابنُ عبدِ البر: اتفقوا علىٰ أنَّ خديجةَ أوَّل مَن آمَن ثُم عليٌّ بعدها، ثُم ذكَر أنَّ الصَّحيحَ أنَّ أبا بكرٍ أَوَّلُ مَن أَظهرَ إسْلامَه.

ثُم روىٰ عن محمدِ بنِ كعبِ القرظي، أنَّ عليًّا أخْفىٰ إسْلامَه مِن أبي طالبٍ، وأظهر أبو بكرٍ إسلامَه، ولذلك شُبِّه علىٰ الناسِ.

ورَوىٰ الطبرانيُّ في «الكبير»[٢] من روايةِ محمدِ بنِ عُبيدِ اللَّه بن أبي رافعٍ، عَن أبيه، عن جدِّه قال: صلَّىٰ النبيُّ ﷺ غداةَ الاثنين، وصلَّتْ خديجة يومَ الإثنين مِن آخر النهارِ، وصلَّىٰ عليٌّ يومَ الثُّلاثَاءِ.

وقال ابنُ إسحاقَ: أوَّلُ مَن آمنَ: خديجةُ، ثُمَّ عليٌّ، ثُم زيدُ بنُ حارثةَ، ثُمَّ أبو بكر، فأظْهرَ إسلامَه، ودعَا إلىٰ اللَّهِ فأسْلَم بدُعائه عُثمانُ ابنُ عَفَّان، والزبيرُ بنُ العوامِ، وعبدُ الرحمن بنُ عوف، وسعدُ بنُ أبي وَقَّاص، وطلحةُ بنُ عُبيد اللَّه، فكَانَ هؤلاء الثمانيةُ الذين سَبقوا إلىٰ الإسلامِ.

وذكَر عُمرُ بنُ شَبَّة: أنَّ خالد بنَ سعيد بنِ العاصِ أسْلمَ قَبل عليٍّ.

وقال غيرُه: إنَّه أَوَّلُهم إسْلامًا.

وحكَىٰ المسعوديُّ قولًا: أنَّ أوَّلَهم خبابُ بنُ الأرتِّ، وآخر: أنَّ أولهم بلالٌ.

---

(١) «المسند» (١/ ٢٠٩)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٨/ ١٨١).

(٢) «المعجم الكبير» (٩٥٢).

ونقَل الماورديُّ في «أعلامِ النبوةِ» عنِ ابنِ قُتيبةَ : أنَّ أوَّلَ مَن آمن أبو بكرِ بنِ أسعدَ[1] الحِمْيريُّ .

ونقل ابنُ سبعٍ في «الخصائص» عن عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ أنه قال : كُنتُ أوَّلهم إسلامًا .

وقال العراقيُّ[2] : يَنبغي أنْ يُقال : إنَّ أوَّلَ مَن آمَن مِن الرجالِ ورقةُ ابنُ نوفلٍ ؛ لحديثِ «الصحيحين»[3] في بَدءِ الوحي .

قال ابنُ الصلاحِ[4]، وتَبِعه المصنِّفُ : **(والأورَعُ ؛ أن يقالَ)** : أَولُ مَن أسلمَ **(من الرِّجَالِ الأحرارِ أبو بكرٍ ، ومن الصِّبيَانِ عليٌّ ، ومن النساءِ خَديجةُ ، ومن المَوَالي زيدٌ ، ومن العبيدِ بلالٌ)** .

قال البَرماوي : ويُحكَىٰ هذا الجَمْعُ عن أبي حَنيفَة .

قال ابنُ خالويه : وأَولُ امرأةٍ أسلمتْ بعد خديجةَ : لبابةُ بنتُ الحارثِ زوجُ العبَّاسِ .

❊ ❊ ❊

وآخِرُهُم مَوْتًا أَبُو الطُّفَيْلِ ، ماتَ سنةَ مِائةٍ
وآخرُهُمْ قَبْلَهُ أَنَسٌ .

(وآخرهم) أي : الصَّحابة **(موتًا)** مُطلقًا : **(أبو الطفيل)** عامرُ بنُ واثلة

(١) في «ص» : «سعد» .
(٢) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٢) .
(٣) أخرجه البخاري (١/ ٣)، ومسلم (١/ ٩٧) .
(٤) «علوم الحديث» (ص : ٣٠٨) .

الليثيُّ ، **(مات سنة مائة)** مِن الهجرةِ . قاله مُسلمٌ في «صحيحه»[١] ، ورواه الحاكمُ في «المستدرك»[٢] عن خَليفةَ بنِ خَيَّاطٍ .

وقال خليفةُ في غيرِ روايةِ الحاكمِ : إنَّه تأخَّر بَعد المائةِ .

وقيل : مات سَنة اثنتين ومائةٍ ، قاله مصعبُ بنُ عبدِ اللَّه الزُّبيريُّ .

وجزَم ابنُ حبان ، وابنُ قانعٍ ، وأبو زكريَّا بن مَنده أنَّه ماتَ سنةَ سبعٍ ومائةٍ .

وقال وهبُ بنُ جَريرِ بنِ حازمٍ عن أبيه : كنتُ بِمكَّةَ سنَة عشر ومائة ، فرأيتُ جنازةً فسألتُ عنها . فقالوا : هذا أبو الطُّفيل .

وصحَّحه الذهبيُّ أنه سَنة عشرٍ .

وأما كونُه آخر الصحابةِ مَوتًا مُطلقًا ، فجزَم به مُسلمٌ ، ومُصعبٌ الزُّبيريُّ ، وابنُ مَنده ، والمزِّيُّ في آخرين .

وفي «صحيح مسلم»[٣] عَن أبي الطُّفيلِ : رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ ، ومَا عَلىٰ وَجْهِ الأرضِ رَجُلٌ رآه غَيرِي .

قال العراقيُّ[٤] : وما حكَاه بعضُ المُتأخِّرين عنِ ابن دُريدٍ مِنْ أنَّ عِكْراشَ بنَ ذؤيبٍ تأخَّر بعد ذلك ، وأنَّه عاش بعد الجَمَل مائةَ سَنةٍ ؛ فهذا باطلٌ لا أصْلَ له ، والذي أوقَع ابنَ دُريدٍ في ذلك ابنُ قتيبة ؛ فقد سَبَقه إلىٰ

---

(١) «صحيح مسلم» (٧/ ٨٤) .
(٢) «المستدرك» (٣/ ٦١٨) .
(٣) (٧/ ٨٤) .
(٤) «التبصرة» (٣/ ٣٥) .

ذلك ، وهو إمَّا باطلٌ أو مُؤوَّل بأنه استكملَ المائةَ بعد الجَمَلِ ، لا أنَّه بَقِي بَعدَها مائةَ سَنةٍ .

وأمَّا قولُ جريرِ بنِ حازمٍ : إنَّ آخِرَهم مَوتًا سهلُ بنُ سعدٍ ؛ فالظاهرُ أنَّه أرادَ بالمدينةِ ، وأخَذه مِن قولِ سَهلٍ : لو مُتُّ لَمْ تَسْمعوا أحَدًا يقولُ : «قالَ رسولُ اللَّه ﷺ» ، وإنَّما كان خطابهُ بهذا لأهلِ المدينةِ .

(وآخرُهُم) مَوتًا **(قبله : أنس)** بنُ مالكٍ ، ماتَ بالبِصْرة سنةَ ثلاثٍ وتِسعين . وقيل : اثْنتين . وقيل : إحْدىٰ . وقيل : تِسعين . وهو آخرُ مَن مات بها .

قال ابنُ عبدِ البرِّ : لا أَعلمُ أحدًا ماتَ بَعده ممَّن رأىٰ رسولَ اللَّهِ ﷺ إلَّا أبا الطُّفيلِ .

وقال العراقيُّ [(١)] : بَلْ مَات بَعده محمودُ بنُ الربيعِ بلا خِلافٍ في سَنة تسعٍ وتِسْعين ، وقد رآه ، وحدَّث عنه كما في «صحيح البخاري» .

وكذا تأخَّر بعده عبدُ اللَّه بنُ بسرٍ المازنيُّ في قولِ مَن قال : وفَاتُه سَنة سِتٍّ وتِسْعينَ .

وآخرُ الصحابةِ مَوتًا بالمدِينَةِ : سَهْلُ بنُ سَعْدٍ الأنْصارِيُّ ؛ قالَه ابنُ المدينيِّ ، والواقِدِيُّ ، وإبراهيمُ بنُ المنْذِرِ ، وابنُ حِبَّانَ ، وابنُ قانِعٍ ، وابنُ مَنْدَهْ .

---

(١) «التبصرة» (٣/ ٣٧) .

وادَّعىٰ ابنُ سعدٍ نَفْيَ الخلافِ فيه، وكانَتْ وفاتُه سَنَةَ ثمانٍ وثَمانِينَ.

وقيل: إِحْدىٰ وتِسْعين.

وقال قتادة: بَل ماتَ بِمصْر.

وقال ابنُ أبي دَاود: بالإسكندريةِ.

وقيل: السائبُ بنُ يزيدَ؛ قالَه أبو بكر ابن أبي دَاودَ، وكانتْ وفاتُه سَنة ثَمانين. وقيل: ستٌّ وثمانين.

وقيل: إحدىٰ وتسعين.

وقيل: جابرُ بنُ عبدِ اللَّه، قالَهُ[1] قتادةُ وغيرُه.

قال العراقيُّ[2]: وهو قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ السائبَ ماتَ بالمدينةِ بِلَا خِلَافٍ، وقد تأخَّر بَعْدَه.

وقيل: مَاتَ بِقُبَاءٍ. وقيل: بمكَّة.

وكانت وفاتُه سنَة اثنتين وسَبعين. وقيل: ثَلاث. وقيلَ: أَربع. وقيلَ: سَبع. وقيلَ: ثَمان. وقيلَ: تِسع.

قال العراقي[3]: وقد تأخَّر بعد الثلاثةِ: محمود بنُ الرَّبيعِ الذي عقَل المَجَّةَ، وتُوفي بها سنَة تِسعٍ وتِسعين؛ فهو إذًا آخرُ الصَّحابةِ مَوتًا بها.

(١) في «م»: «قال».

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص: ٣١٤).

(٣) «التقييد» (ص: ٣١٤).

وآخرُهم بمكَّة: تقدَّم أنَّه أبو الطُّفيلِ، وهو قولُ ابنِ المَديني، وابنِ حبان وغيرِهما[(١)].

وقيل: جابرُ بنُ عبدِ اللَّه؛ قاله ابنُ أبي داود، والمشهورُ وفاتهُ بالمدينةِ.

وقيل: ابنُ عُمَرَ؛ قالَهُ قتادةُ، وأبو الشيخ ابن حيان، وماتَ سَنة ثلاثٍ. وقيل: أَربع وسَبعين.

وآخرُهم بالكوفةِ: عبدُ اللَّه بنُ أبي أَوفىٰ، ماتَ سَنة سِتٍّ وثَمانين.

وقيلَ: سَبع. وقيلَ: ثمان.

وقالَ ابنُ المدينيِّ: أبو جحيفة.

والأَولُ أصحُّ؛ فإنَّه مات سَنةَ ثلاثٍ وثمَانين.

وقد اختُلف في وفاةِ عَمرو بنِ حُريثٍ: فقيل: سَنة خَمس وثَمانين. وقيلَ: سَنة ثَمانٍ وتِسعين.

فإن صحَّ الثاني فهو آخرُهم مَوتًا بها، وابنُ أبي أَوفىٰ آخرُ مَن مات مِن أهلِ بيعةِ الرِّضوانِ.

وآخرُهم بالشامِ: عبدُ اللَّه بنُ بسرٍ المازني؛ قاله خلائقُ، وماتَ سَنة ثَمانٍ وثَمانين.

وقيلَ: سِتٍّ وتِسْعين، وهو آخرُ مَن مَاتَ ممَّن صلَّىٰ لِلقِبْلتين.

---

(١) في «ص»: «وقيل غيرهما».

وقيل : آخرُهم بالشام : أبو أُمامة الباهليُّ ؛ قاله الحسَنُ البصريُّ ، وابنُ عُيينة .

والصحيحُ الأولُ ، فوفاتُه سَنة ستٍّ وثَمانين .

وقيل : إحدىٰ وثَمانين .

وحكَىٰ الخليليُّ في «الإرشادِ»[1] القولين بلا ترجيح ، ثُمَّ قال : ورَوىٰ بعضُ أهل الشامِ أنَّه أدرَكَ رَجُلًا بَعدهما يقالُ له : الهَدَّارُ[2] ، رأىٰ النبيَّ ﷺ ، وهو مجهولٌ . انتهىٰ .

وقيل : آخرُهم بالشامِ : واثلةُ بنُ الأسقعِ ؛ قاله أبو زكريَّا ابنُ مَنْده .

وموتُه بدِمشق . وقيل : ببيت المقدس . وقيل : بحمص سنة خمس وثمانين . وقيلَ : ثلاثٍ ، وقيلَ : سِتٍّ .

وآخرُهم بِحِمْص : عبدُ اللَّهِ بن بسر .

وآخرُهم بالجزيرة : العرسُ بنُ عُميرة الكنديُّ .

وآخرهم بفَلسطين : أبو أُبيٍّ عبدُ اللَّه بنُ حَرامٍ ، ربيبُ عبادةَ بنِ الصامت .

وقيل : مات بدِمَشقٍ . وقيل : ببيت المقدس .

وآخرهم بِمِصْر : عبدُ اللَّه بنُ الحارثِ بنِ جَزءٍ الزُّبيديُّ ، ماتَ سَنة

---

(١) (١/ ٤٤٠ ، ٤٤١) .

(٢) في «ص» : «الهداد» خطأ .

سِت وثمانين، وقيلَ: خَمس. وقيلَ: سَبع. وقيلَ: ثَمان. وقيلَ: تِسع. قالَهُ الطَّحاويُّ.

وكانتْ وفاتهُ بسفطِ القدور، وتعرف الآن بسفط أبي تُرابٍ. وقيلَ: باليمامة.

وقيلَ: إنَّه شَهد بدرًا؛ ولا يصحُّ، فَعلَى هذا هو آخِرُ البَدْريين موتًا.

وآخرُهم باليمامةِ: الهِرْمَاسُ بنُ زِيادٍ الباهليُّ، سَنة اثنتين ومائةٍ، أو بَعدَها.

وآخرُهم بِبَرْقَةَ: رويفعُ بنُ ثابتٍ الأنصاريُّ. وقيلَ: بِأفريقية. وقيلَ: بِأنطابلس. وقيل: بِالشام.

ومات سنة ثلاث وستين، وقيلَ: سَنة سِت وسِتين.

وآخرُهم بالبادية: سلمةُ بنُ الأكوعِ؛ قالَه أبو زكريَّا ابنُ مَنده.

والصحيحُ أنه مَات بالمدينةِ.

ومات سَنة أَربع وسبعين. وقِيل: أَربع وسِتين.

هَذا آخر مَا ذكَره ابنُ الصلاح[1].

وآخرُهم بخُراسان: بُريدةُ بنُ الحُصيبِ.

وآخرُهم بِسجستان: العداءُ بنُ خالدِ بنِ هَوذَة؛ ذكَرهُما أبو زكريا ابنُ مَنده.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣١٤ - ٣١٦).

قال العراقيُّ[١] : وفي بريدةَ نظرٌ ؛ فإنَّ وفاتَه سَنة ثَلاثٍ وسَبعين ، وقد تأخَّر بعده أبو برزةَ الأسلميُّ ، ومات بها سَنة أربع وسبعين .

وآخرُهم بِالطائفِ : ابنُ عباسٍ .

وآخرُهم بأصبهان : النابغةُ الجَعْديُّ . قاله أبو الشيخِ ، وأبو نُعيمٍ[٢] .

وآخرُهم بسَمَرقند : الفضل بنُ العَبَّاسِ .

* * *

الخَامِسُ : لا يُعرَفُ أبٌ وابنُهُ شَهِدَا بَدْرًا إلا مَرْثَدٌ وأَبُوهُ .

ولا سَبْعَةٌ إِخْوةٌ صَحَابةٌ مُهَاجِرُونَ إلا بَنُو مُقَرِّنٍ ، وسَيأتُونَ فِي الإِخوَةِ .

ولا أربَعَةٌ أَدْركُوا النَّبيَّ ﷺ مُتَوالِدُونَ إلا عبدُ اللَّهِ ابنُ أسماءَ بنتِ أَبِي بكرٍ ابنِ أَبِي قُحَافَةَ ، وإِلا أبُو عتيقٍ : مُحَمَّدُ بنُ أبِي بَكرٍ ابن أَبِي قُحَافَةَ رضي الله عنهم .

(**الخامس : لا يُعرَفُ أبٌ وابنُه شهدَا بدرًا ، إلا مرثدٌ وأبوُه**) أبو مرثد ابنُ الحُصَينِ الغنويُّ .

قلتُ : أَغرب من هذا ما أَخرجه البغويُّ في «مُعْجَم الصَّحَابة» قال : حدثنا ابنُ هانئ : ثنا ابنُ بكيرٍ : ثنا الليثُ ، عن يزيدَ بن أبي حَبيب ، أنَّ مَعْنَ بن يزيدَ بنِ الأخنسِ السلميُّ شَهِدَ هو وأبوه وجَدُّه بدرًا .

---

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٦) . (٢) «أخبار أصبهان» (١/ ٧٤) .

قال: ولا نَعلمُ أحدًا شَهدَ هو وابنهُ وابن ابنهِ بدرًا مسلمين، إلا الأخنس.

وقال ابنُ الجوزي: لا يُعرفُ سبعة إخوة شهدوا بَدرًا مُسلمين إلا بَنو عفراء: مُعاذ، ومعوذ، وإِياس، وخَالدٌ، وعَاقلٌ، وعَامرٌ، وعَوفٌ.

قال: ولَم يَشهدْها مؤمنٌ ابنُ مؤمنين إلا عمَّارَ بنَ ياسرٍ.

قال: ومن غريب ذلك امرأةٌ لها أربعةُ إخوةٍ وعَمَّانِ شَهِدوا بَدرًا: أخَوَان وعَمٌّ مع المسلمين، وأَخَوان وعمٌّ مع المُشركين، وهي أُمُّ أَبان بنتُ عُتبةَ بنِ رَبيعةَ، أخَوَاها المُسلِمان: أبو حُذيفة ابنُ عُتبة ومصعبُ بن عُمير، والعمُّ المسلمُ معمرُ بنُ الحارثِ، وأخَواها المُشرِكان: الوليدُ بنُ عُتبة وأبو عزيزٍ، والعمُّ المشركُ: شيبةُ بنُ ربيعةَ.

(ولا) يعرفُ (**سبعةُ إخوة صحابةٌ مهاجرون إلا بنو مقرِّن وسيأتُون**) في «النوعِ الثالثِ والأربعين» (**في الإِخْوَةِ**)، وهناك ذكَرهم ابنُ الصلاح، ويأتي ما عليه مِن اعتراضٍ؛ فإنَّ أولادَ الحارثِ بنِ قيسٍ السهمي كُلُّهم صَحبوا وهَاجَروا وهُم سبعةٌ أو تِسعةٌ.

(**ولا أربعةٌ أدرَكُوا النبيَّ ﷺ متوالِدُون إلا عبدُ اللّه ابنُ أسماء بنتِ أبي بكر**) الصديق (**ابن أبي قُحافة، وإلا أبو عَتِيق محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي بكرِ ابن أبي قُحَافةَ رضي الله عنهم**).

قال شيخُ الإسلام ابنُ حَجرٍ(١): وقد ذكَروا أنَّ أُسامةَ وُلد له في حياةِ

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٩٢).

النبيِّ ﷺ؛ فعَلىٰ هذا يكونُ كذلك، إذْ حارثةُ والدُ زيدٍ صحابيٌّ، كما جزَم به المُنذريُّ في «مُختصرِ مسلمٍ»، وحديث إسلامِهِ في «مُستدرك الحاكمِ»[(١)]، وكَذا زيدٌ وأُسامةُ.

قال: وكذا إياسُ بنُ سَلمة بن عَمرِو بنِ الأكوع، الأَربعةُ ذُكِرُوا في الصحابةِ، وطَلحةُ بنُ مُعاوية بن جاهمةَ بنِ العباسِ بن مِرْداسٍ - في أمثلةٍ أُخرىٰ لا تَصحُّ.

● فوائـــد:

ليسَ في الصحابةِ مَن اسمُه «عبدُ الرحيم»، بَل ولا في التابعين، ولا مَنِ اسمُه «إسماعيل» مِن وجهٍ يصحُّ إلا واحدٌ بَصْريٌّ، رَوَىٰ عنه أبو بكرِ ابنُ عِمارة حديث: «**لا يَلِجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّىٰ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وقَبْلَ غُرُوبِهَا**». أخرجه ابنُ خُزيمةَ[(٢)].

* * *

(١) (٣/٢١٣، ٢١٤).

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (٣١٧).

● النوع الأَرْبَعُونَ:

مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ رضي الله عنهم

هُوَ وَمَا قَبْلَهُ أَصْلانِ عَظِيمَانِ؛ بِهِمَا يُعْرَفُ الـمُرْسَلُ، وَالـمُتَّصِلُ، وَاحِدُهُمْ: «تَابِعِيٌّ» وَ«تَابِعٌ».

قِيلَ: هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا، وقِيلَ: مَنْ لَقِيَهُ، وَهُوَ الأَظْهَرُ.

(النوعُ الأربعون: معرفَة التابعينَ رضي الله عنهم:

هو وما قَبْلَهُ أصلانِ عظيمان بهما يُعرفُ المرسَلُ والمتَّصِلُ. واحدُهم «تَابِعِيٌّ» و«تابِعٌ»).

واختُلف في حدِّه:

(**قِيلَ**) أي: قالَ الخطيبُ[1]: (**هُو مَنْ صَحِبَ صَحَابيًا**)، ولا يُكتفىٰ فيه بِمُجرَّد اللُّقِي، بخلافِ الصحابيِّ مع النبيِّ ﷺ؛ لشرفِ منزلةِ النبيِّ ﷺ، فالاجتماعُ به يُؤَثِّرُ النور القلبيَّ أضعافَ ما يُؤثِّره الاجتماعُ الطويلُ بالصحابيِّ وغيرِه مِنَ الأخيارِ.

(**وقِيلَ**): هو (**مَنْ لَقِيه**) وإنْ لم يَصْحَبْهُ كما قِيلَ في الصَّحابيِّ، وعليه الحاكمُ.

---

(١) «الكفاية» (ص: ٥٩).

قال ابنُ الصلاحِ[١] : وهو أَقربُ .

قال المصنِّفُ : **(وهو الأظهَرُ)** .

قال العراقي[٢] : وعليه عملُ الأكثرين مِن أهلِ الحديثِ ، فقد ذكَر مسلمٌ وابنُ حِبان : «الأَعمشَ» في طبقةِ التابعين .

وقال ابنُ حِبانَ : أَخْرَجناه في هذهِ الطبقةِ ؛ لأنَّ له لُقيًا وحِفظًا ، رأىٰ أنسًا ، وإن لَم يصحَّ له سماعُ المسندِ عَنه .

وقال الترمذيُّ[٣] : لم يَسمعْ مِن أحدٍ مِن الصحابةِ .

وعدَّه أيضًا فيهم الحافظُ عبدُ الغني ، وعدَّ فيهم : يَحيىٰ بنَ أَبي كثيرٍ لكونهِ لَقِي أَنسًا ، وموسىٰ بنَ أبي عَائشة لكونهِ لِقَي عَمْرَو بنَ حُريثٍ .

واشترط ابنُ حبان أنْ يكون رآه في سِنِّ مَن يحفظ عنه ، فإنْ كان صَغيرًا لم يَحفظْ عنه فلا عِبرَة بِرُؤيتهِ ، كخلفِ بنِ خَليفةَ ، عدَّه في أتباعِ التابعين ، وإنْ رأىٰ عَمْرَو بنَ حُريثٍ لكونهِ كانَ صَغيرًا[٤] .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣١٧) . (٢) «التبصرة» (٣/ ٤٥) .

(٣) «جامع الترمذي» (١/ ٢٢) .

(٤) قال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٧٠) :

«لم يدخل خلف بن خليفة في التابعين وإن كان له رؤية من الصحابة ؛ لأنه رأىٰ عمرو ابن حريث وهو صبي صغير ، ولم يحفظ عنه شيئًا ، فإن قال قائل : فلم أدخلت الأعمش في التابعين ، وإنما له رؤية دون رواية ، كما لخلف بن خليفة سواء؟ يقال له : إن الأعمش رأىٰ أنسًا بواسط يخطب ، والأعمش بالغ يعقل وحفظ منه خطبته ، ورآه بمكة يصلي عند المقام ، وحفظ عنه أحرفًا حكاها ، فليس حكم البالغ إذا رأىٰ وحفظ كحكم غير البالغ إذا رأىٰ ولم يحفظ» .

قال العراقيُّ[1] : وما اختَاره ابنُ حبان له وجهٌ، كما اشتُرِطَ في الصحابيِّ رُؤيتُه وهو مُميِّز .

قال : وقد أشَار النبيُّ ﷺ إلىٰ الصحابةِ والتابعينَ بقوله : «**طُوبَىٰ لِمَنْ رَآنِي وآمَنَ بِي ، وطُوبَىٰ لِمَنْ رَأَىٰ مَنْ رَآنِي**» الحديث ، فاكْتَفَىٰ فيهما بمُجَرَّد الرُّؤيةِ .

● تنبيــه :

قال ابنُ الصلاحِ[2] : مُطْلَقُ التابعيِّ مَخصوصٌ بالتابعِ بِإِحسانٍ .

قال العراقيُّ[3] : فإنْ أرادَ بـ«الإحسانِ» الإسلامَ فواضحٌ ، إلَّا أن الإحسانَ أمرٌ زائدٌ عليه ، فإنْ أرادَ به الكمالَ في الإسلامِ والعدالةِ ، فلم أرَ مَن اشترطَ ذلك في حدِّ التابعيِّ ، بل مَن صنَّف في الطبقاتِ أَدْخَلَ فيهم الثقاتِ وغيرَهم .

* * *

قَالَ الحَاكِمُ : هُمْ خَمسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً .

الأولىٰ : مَنْ أَدْرَكَ العَشَرةَ : قيس بنُ أبي حَازِمٍ ، وابنُ المُسَيِّبِ وغَيْرُهُمَا .

وغَلِطَ فِي ابن المُسَيِّبِ ، فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي خِلافَةِ عُمَرَ ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَكْثَرَ العَشَرَةِ ، وَقِيلَ : لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْ غَيرِ سَعْدٍ .

---

(١) «التقييد والإيضاح» (ص : ٣١٩) . (٢) «علوم الحديث» (ص : ٣١٧) .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٢٠) .

وَأَمَّا قَيْسٌ، فَسَمِعَهُمْ، وَرَوَىٰ عَنْهُم، وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي هَذَا أَحَدٌ. وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ.

وَيَلِيهِم: الذِينَ وُلِدُوا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِن أولادِ الصَّحَابَةِ.

ثُم اختُلف في طَبقاتِ التابعين، فجَعلهم مُسلمٌ ثلاثَ طبقاتٍ، وابنُ سعدٍ أربعَ طبقاتٍ.

و (**قال الحاكمُ**[1]: **هم [خَمْسَ عَشْرَة]**[2] **طبقةً**:

الأولىٰ: من أدرَكَ العشَرَةَ) مِنهم: (**قيسُ بنُ أبي حازمٍ**، و) سعيدُ (**ابنُ المسيب، وغيرُهما**) قال: كأبي عُثمان النَّهديِّ، وقيسِ بنِ عبادٍ، وأبي سَاسَان حُصينِ بنِ المُنذرِ، وأبي وائلٍ، وأبي رَجاء العطارديِّ.

(**وغَلِطَ في ابن المسيبِ، فإنَّه وُلِدَ في خلافةِ عُمَرَ**) فلم يسَمعْ مِن أبي بَكرٍ، ولا مِن عُمرَ علىٰ الصحيحِ، (**ولم يسمعْ**) أيضًا (**أكثرَ العشرةِ**) قالهُ ابنُ الصلاحِ[3].

(**وقيل: لم يصحَّ سماعُهُ مِنْ**) أحدٍ مِنهم (**غيرِ سعد**).

قال العراقيُّ[4]: كأنَّ ابنَ الصلاحِ أخَذ هذا مِن قولِ قتادةَ الذي رَواه

---

(١) في «ص»، «م»: «خمسة عشر»، والمثبت من المطبوع و«المعرفة» للحاكم (ص: ٤٢).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٤٢ - ٤٦).

(٣) «علوم الحديث» (ص: ٣١٨). (٤) «التقييد» (ص: ٣٢٠).

مسلمٌ في مُقدِّمة «صَحيحه»[1] مِن روايةِ همام قال: دخَل أبو دَاود الأعمَىٰ علىٰ قتادة، فلمَّا قام، قالوا: إنَّ هذا يَزعمُ أنَّه لقي ثمانيةَ عشر بدريًا، فقال قتادةُ: هذا كان سائلًا قبل الجارفِ، لا يعرضُ في شيءٍ من هذا، ولا يتكلَّم فيه، فواللَّهِ ما حدَّثنا الحسَنُ عن بَدْرِيٍّ مُشافهةً، ولا حدَّثنا سعيدُ بنُ المسيبِ عن بَدريٍّ مُشافهةً، إلَّا عن سَعدِ بنِ مالكٍ.

نَعَم؛ أثبتَ أحمدُ بنُ حنبلٍ سمَاعَهُ مِن عُمرَ.

وقال ابنُ معينٍ: رأىٰ عُمَرَ وكَان صَغيرًا.

وقال أبو حاتمٍ: رآه عَلىٰ المنبرِ يَنْعىٰ النعمانَ بنَ مقرنٍ.

قال العراقيُّ[2]: وأمَّا سماعهُ مِن عُثمانَ وعَليٍّ، فإنَّه مُمكنٌ غيرُ مُمتنعٍ، لكن لَم أَرَ في «الصَّحيحِ» التصريحَ بِسَماعِهِ منهما.

نعم؛ في «مسندِ أحمد»[3] مِن روايةِ مُوسىٰ بنِ وردانَ: سمعتُ سعيدَ بن المسيبِ يقولُ: سمعتُ عُثمانَ يقولُ - وهو يَخطبُ عَلىٰ المِنبرِ -: كنتُ أَبْتَاعُ الثمرَ مِن بطن مِنَ اليهودِ، فبلَغَ ذلك رسولَ اللَّهِ ﷺ فقال: «**إذَا اشْتَرَيتَ فَاكْتَل**» الحديث.

وهُو عنِد ابنِ ماجه[4] بلفظِ: «عن»، دُون التَّصريح بالسَّماعِ.

وفي «المسند»[5] أيضًا بسندٍ جيدٍ؛ قال: ثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ:

---

(١) «صحيح مسلم» (١/١٧).
(٢) «التقييد» (ص: ٣٢١).
(٣) (١/٦٢).
(٤) «السنن» (٢٢٣٠).
(٥) «المسند» (١/٧٠).

حدَّثني شعيبٌ أبو شَيبة : سمعتُ عطاءَ الخراسانيَّ يقول : سمعتُ سعيدَ ابنَ المسيبِ يقول : رأيتُ عثمانَ قَاعِدًا في المقَاعِدِ ، فدَعا بطعامٍ ما مَسَّتْهُ النَّارُ ، فأَكَلَه ثُم قَام إلىٰ الصَّلاةِ ، الحديث .

فثبتَ سماعُه مِن عُثمانَ ، واللَّهُ أعلمُ .

(**وأما قيسٌ ؛ فسمعَهُم ، وروىٰ عنهم ، ولم يشاركْه فِي هَذا أحدٌ .**

وقيلَ : لم يسمعْ عبدَ الرحمن) بنَ عوفٍ ؛ قالَه أبو داود[(١)] .

(**وَيَليهم**) أي : يلي الطَّبقة الأُولىٰ : (**الذين وُلِدُوا في حياةِ رسولِ اللَّه ﷺ من أولادِ الصحابةِ**) كعبدِ اللَّه بنِ أبي طَلحة ، وأبي أُمامةَ سعدِ بنِ سهَلِ ابن حنيفٍ ، وأبي إدريسَ الخَولانيِّ ، كذا قالَ ابنُ الصلاح[(٢)] .

وقال البلقينيُّ[(٣)] : هذا كلامٌ لا يَستقيمُ ، لا مَعنًى ولا نَقلًا .

أما المعنىٰ : فكيف يجعلُ مَن وُلد في حياةِ رسولِ اللَّه ﷺ يَلي مَن وُلِدِ بَعدَه ، والصوابُ أن يجعلَ هذا مُقدَّمًا ، وتلكَ الطبقةُ تَليه .

وأمَّا النَّقْلُ : فلم يذكر الحاكمُ ذلك ، ولكنه عدَّ المُخْضرمين ، [ثُمَّ][(٤)] قالَ : ومِن التابعين بَعد المُخضرمين طَبقةٌ وُلِدُوا في زَمانهِ ﷺ ولم يَسْمعوا منه ، فذكَر أبَا أُمامة ومحمدَ بنَ أبي بكرٍ الصِّدِّيق ونحوَهما ، ولم يذكر عبدَ اللَّهِ بنَ أبي طَلحة ولا أبا إدريسَ .

---

(١) «سؤالات الآجري» (ص : ١١٣ ، ١١٤) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٢٢) . (٣) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٤٦) .

(٤) سقط من «ص» و «م» .

ثم إنَّ الحاكمَ لما ذكر الطبقة الأولىٰ . قال : والطبقةُ الثانية : الأسودُ ابنُ يزيدَ ، وعلقمةُ بنُ قيسٍ ، ومسروقٌ ، وأبُو سلمةَ ابن عبدِ الرحمنِ ، وخارجةُ بنُ زيدٍ وغيرهم .

والطبقة الثالثة : الشَّعبيُّ ، وشُريحُ بن الحارثِ ، وعُبيدُ اللَّه بن عبد اللَّه ابن عُتبة ، وأقْرانُهم .

ثُم قالَ : وهُم خَمْسَ عشرةَ طبقة ، آخرُهم مَن لقي أنسَ بنَ مالكٍ مِن أهلِ البصرةِ ، وعبدَ اللَّه بنَ أبي أوفىٰ مِن أهل الكُوفةِ ، والسائبَ بنَ يزيدَ مِن أهلِ المدينةِ ، وعبدَ اللَّه بن الحارثِ بن جزءٍ مِن أهلِ الحجازِ ، وأبا أُمامةَ الباهلي مِن أهلِ الشامِ . انتهىٰ .

فلم يعدَّ مِنَ الطبقاتِ سوىٰ الثلاثة الأُولىٰ والأَخيرة .

وأمَّا أولادُ الصحابةِ فَلَمْ يَذكُرْهم إلَّا بعد المُخْضَرمين ، فقدمه ابنُ الصلاحِ والمصنِّفُ هنا ، فحَصَل فيه وهمٌ وإلْباسٌ .

* * *

وَمِنَ التَّابِعِينَ : المُخَضْرَمُونَ - وَاحِدُهُمْ : «مُخَضْرَمٌ» بِفَتْحِ الرَّاءِ - : وَهُوَ الَّذِي أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ وَزَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وأَسْلَمَ وَلَمْ يَرهُ .

وَعَدَّهُم مُسْلِمٌ عِشْرِينَ نفسًا ، وهُم أَكْثَرُ ، ومِمَّن لم يَذْكُرْهُ : أَبُو مُسْلِمٍ الخَوْلانِيُّ والأحنَفُ .

(ومن التابعين : المخضرَمون ، واحدُهم : «مُخَضْرَمٌ» بفتح الرَّاءِ وهو

الذي أدركَ الجَاهليَّةَ ، وزمنَ النَّبيِّ ﷺ ، [وأسلَم][(١)] ، ولم يَرَه) ولا صُحبة له .

هذا مصطلح أهلِ الحديثِ فيه ؛ لأنه متردِّدٌ بين طَبقتين لا يُدرَىٰ مِن أيَّتهما هو ، مِن قولِهم : « لحمٌ مُخضرَمٌ » : لا يُدرىٰ مِن ذكَرٍ هُو أو أُنثىٰ ، كما في « المُحكمِ » و « الصِّحَاحِ » . و « طعامٌ مُخضَرمٌ » : ليس بحُلوٍ ولا مُرٍّ ، حكَاه ابنُ الأعرابي .

وقيل : مِن « الخَضْرمة » بمعنىٰ القَطع ، مِن « خَضْرَمُوا آذانَ الإبلِ » : قَطَعُوها ؛ لأنَّه اقتطع عَنِ الصحابةِ ، وإن عاصَر ، لِعَدمِ الرُّؤيةِ .

أو مِن قَولِهم : « رجلٌ مخضرَمٌ » ناقصُ الحَسَبِ . وقِيلَ : ليسَ بكريمِ النَّسبِ . وقِيلَ : دَعِيٌّ . وقِيلَ : لا يُعرفُ أَبواه . وقِيلَ : ولدتْه السَّرَارِي ، لكونِه ناقصَ الرتبةِ عنِ الصَّحابةِ ، لعدمِ الرؤيةِ مع إمكانه .

وسواءٌ أَدْركَ في الجاهليةِ نصْفَ عُمره أَمْ لا .

والمرادُ بـ« إدراكها » : قال المصَنِّفُ في « شرحِ مسلمٍ »[(٢)] : ما قَبْلَ البَعْثة .

قال العراقي[(٣)] : وفيه نظرٌ . والظاهر : إدراكُ قومِهِ ، أو غيرِهم علىٰ الكُفرِ قَبْل فتحِ مكةَ ؛ فإنَّ العربَ [بَعده][(٤)] بَادَرُوا إلىٰ الإسلامِ وزالَ أمرُ الجاهليةِ ، وخطَب ﷺ في الفتحِ بإبطالِ أمرِها ، وقد ذكَر

(١) سقط من « ص » و « م » .
(٢) « شرح النووي » (١/ ١٣٩) .
(٣) « التقييد » (ص : ٣٢٤) .
(٤) ليس في « ص » ، ولا « التقييد » للعراقي (ص : ٣٢٤) .

مسلمٌ في المُخْضرمين يُسَيْرَ بنَ عَمروٍ ، وإنَّما وُلد بَعدَ الهجرةِ[١] .

أما المُخَضْرَمُ في اصطلاح أهلِ اللُّغةِ : فهو الذي عاش نصْفَ عُمره في الجاهليةِ ، ونصْفَهُ في الإسْلَامِ ، سواءٌ أدركَ الصُّحبَةَ أَمْ لا .

فبينَ الاصطِلاحَيْن عُمومٌ وخُصوصٌ مِن وجهٍ؛ فحكيمُ بنُ حزامٍ مُخضرمٌ باصطلاحِ اللُّغةِ ، لا الحديثِ .

ويُسَيْرُ بنُ عَمرو مخضرمٌ باصطلاح الحديثِ لا اللُّغةِ .

وحكَىٰ بعض أهلِ اللغةِ ، «مُخَضْرِم» بالكسر .

وحكىٰ ابنُ خَلِّكانِ : «محضرِمٌ» بالحَاءِ المُهمَلة ، والكسرِ أيضًا .

وذكر العسكريُّ في «الأَوائلِ» أنْ المُخضرَمَ مِنَ المعاني التي حَدَثت في الإسلام ، وسُميت بأسماء كانت في الجاهليةِ لمعانٍ أُخَرَ ، ثم ذكَر أنَّ أصْلَه من «خَضْرَمْتَ[٢] الغُلَامَ» إذَا خَتَنْتَهُ ، والأذن إذا قطعت طَرفها ، فكأنَّ زمانَ الجاهلية قطعَ عليه ، أو مِنَ الإبلِ المُخضرَمةِ وهي التي نُتِجت من العِرَابِ واليَمانيةِ .

قال : وهذا أعجبُ القولَيْن إليَّ .

(**وعدَّهُم مسلم**) بنُ الحجاجِ فبلغَ بهم (**عشرينَ نَفْسًا**) وهُم :

---

(١) بقية كلام العراقي : «وكان له عند موت النبي ﷺ دون العشر سنين ، فأدرك بعض زمن الجاهلية في قومه . واللَّه أعلم» .

(٢) في «م» : «خضرت» .

أبو عَمرو سَعدُ بنُ إياسٍ الشيبانيُّ، وسويدُ بنُ غَفلةَ، وشريحُ بنُ هانئ، ويُسَيرُ بنُ عَمرو بنِ جابرٍ، وعَمرُو بنُ ميمُون الأوديُّ[١]، والأسْودُ ابن يزيدَ النخعيُّ، والأَسْودُ بنُ هِلالٍ المحاربي، والمعرورُ بنُ سويدٍ، وعبدُ خيرِ بنُ يزيدَ الخَيوانيُّ[٢]، وشبيلُ بنُ عوفٍ الأحمسي، ومسعودُ بن حِرَاشٍ - أخو ربعي -، ومالك بن عمير، وأبو عُثمان النهديُّ، وأبو رَجاء العطاردي، وغُنيمُ[٣] بن قيسٍ، وأبو رافعٍ الصائغ، وأبو الحلال العتكيُّ، واسمه: ربيعةُ بن زُرارة، وخالدُ بنُ عُميرٍ العدويُّ، وثمامة بنُ حزنٍ القشيريُّ، وجبيرُ بنُ نفيرٍ الحضرميُّ.

(**وهم أكثر**) مِن ذلك. (**وممن لم يذكره**) مُسلمٌ:

(**أبو مسلم**) عبدُ اللَّهِ بن ثُوَب - بوزن «عُمر» -، (**الخولاني، والأحنف**) واسمُه: الضحاكُ بنُ قيسٍ، وعبدُ اللَّه بنُ عُكيم، وعَمرو بنُ عبدِ اللَّه بن الأصمِّ، وأبو أُمية الشعباني، وأسلمُ مولىٰ عُمر، وأويسٌ القَرَني، وأوسطُ البَجَليُّ، وجبيرُ بنُ الحويرثِ، وجابرٌ اليمانيُّ، وشريحُ ابن الحارثِ القاضي، وأبو وائلٍ شقيقُ بنُ سَلمة، وعبدُ الرحمن بن عُسيلةَ الصُّنابحيُّ، وعبدُ الرحمن بنُ غَنْم، وعبدُ الرحمن بنُ يَربوعَ، وعبيدةُ بنُ عَمرو السلمانيُّ، وعَلقمةُ بنُ قيسِ بن أبي حَازمٍ، وكعب

---

(١) في «م»: «الأزدي»؛ خطأ.

(٢) في «م»: «الخيراني» بالراء، وفي «ص»: «الحيواني» بالحاء؛ خطأ.

(٣) في «ص»: «غنم»؛ خطأ.

الأحبار، ومُرَّةُ بن شَراحيل، ومسروقُ بنُ الأجدعِ، وأبو صالحِ الأنماريُّ. قِيلَ: وأبو عُتبة الخولاني، هذا ما ذكرَه العراقي[١].

ومنهم ممن لَم يذكرْه: الأبَّاء بنُ قيسِ الأسدي، والأجدعُ بنُ مالكٍ الهمدانيُّ والدُ مسروقٍ، وأبو رُهمٍ أحزابُ بنُ أسيدٍ السمعيُّ، وأرطاة بنُ سهيةَ - وهي أُمُّه -، وأبوه: زفرُ بنُ عبدِ اللّه الغطفانيُّ المزنيُّ، وأرطبان[٢] المزنيُّ جد عبد اللّه بن عون، وأرطاة بن كعبٍ الفزاريُّ.

في خلائقَ آخَرين، ذكَرهم شيخُ الإسلامِ ابنُ حجر في كتاب «الإصابة»، وأَرجو أن أفردَهم[٣] في مؤلَّفٍ - إن شاء اللّه تعالىٰ.

***

وَمِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ: ابنُ المُسَيِّبِ، والقَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ، وَعُرْوَةُ، وَخَارِجةُ بنُ زَيْدٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحمَنِ، وعُبَيْدُ اللّه بنُ عَبْدِ اللّهِ بنِ عُتْبَةَ، وَسُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ.

وَجَعَلَ ابنُ المُبارَكِ سَالِمَ بنَ عبدِ اللّهِ بَدَلَ أَبِي سَلَمَةَ، وَجَعَلَ أَبُو الزِّنَادِ بَدَلَهُما أَبا بَكْرٍ ابنَ عبدِ الرحمنِ.

وَعنْ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ قَالَ: أَفْضَلُ التَّابِعينَ ابنُ المُسَيِّبِ،

---

(١) «التقييد والإيضاح» (ص: ٣٢٥).
(٢) في «ص» و «م»: «أرطاة» خطأ، والصواب ما أثبت.
راجع: «الإصابة» (١/ ١٩١).
(٣) في «ص»: «أحررهم».

قيلَ : فَعَلْقَمَةُ والأَسْوَدُ؟ قَالَ : هُوَ وَهُمَا . وَعَنْهُ : لا أَعْلَمُ فيهِم مثلَ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ وَقَيْسٍ . وَعَنْهُ : أَفْضَلُهُمْ قَيْسٌ ، وأَبُو عُثْمَانَ ، وَعَلْقَمَةُ ، وَمَسْرُوقٌ .

وَقَالَ أَبو عَبدِ اللَّه ابنُ خَفِيفٍ : أَهْلُ المدينةِ يَقُولُونَ : أفضلُ التَّابِعينَ ابنُ المُسَيِّب ، وأَهْلُ الكُوفَة : أُوَيْسٌ ، والبَصْرَةِ : الحَسَنُ .

وَقَالَ ابنُ أبي داودَ : سَيِّدَتَا التَّابعيَّاتِ : حفصةُ بنتُ سِيرِينَ ، وَعَمْرةُ بنتُ عبدِ الرَّحمنِ ، وتَلِيهِما أمُّ الدَّرْدَاءِ .

(**ومن أكابر التابعينَ : الفقهاءُ السَّبعَة**) مِن أهلِ المدينةِ : سعيد (**بنُ المسيبِ ، والقاسمُ بنُ محمد**) بن أبي بكرٍ الصدِّيق ، (**وعروةُ**) بنُ الزبير ، (**وخارجةُ بن زيد**) بن ثابت ، (**وأبو سلمة بنُ عبدِ الرحمن**) بنِ عَوفٍ ، (**وعبيدُ اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة**) بنِ مَسعودٍ ، (**وسليمانُ بنُ يسارٍ**) الهلاليُّ أبو أيوب ؛ هكذا عدَّهم أكثرُ عُلماء الحجازِ .

(**وجعل ابنُ المبارك : سالمَ بنَ عبد اللَّه**) بنِ عُمر ، (**بدَلَ : أبي سلمة . وجعلَ أبو الزناد بدلهما**) أي : سالمٍ أو أبي سلمة : (**أبا بكر ابن عبد الرحمن**) .

وعدَّهم ابنُ المدينيِّ اثني عَشَر : ابنُ المسيِّب ، وأَبو سلمة ، والقاسمُ ، وخارجةُ ، وأخوه إسماعيلُ ، وسالمٌ ، وحمزةُ وزيدٌ وعُبيدُ اللَّه

وبلالٌ بَنو عبدِ اللَّه بن عُمر، وأبانُ بنُ عُثمان، وقبيصةُ بنُ ذؤيبٍ.

(وعن أحمدَ بن حنبلٍ قال: **أفضلُ التَّابِعينَ**): سعيدُ (**ابنُ المسيبِ**. **قيل**) له: (**فعلقمةُ، والأَسودُ قال: هو وَهما**.

وعنه) أيضًا: (**لا أعلمُ فيهم**) أي: التابعينَ (**مثلَ أبي عثمانَ النَّهدِيِّ، وقيس**) بن أبي حازم.

(**وعنه**) أيضًا: (**أفضلُهُم: قيسٌ، وأبو عثمانَ**) النَّهديُّ، (**وعلقمةُ ومسروقٌ**). وهؤلاء كَانوا فَاضِلين، ومِن عِليَةِ التَّابعين.

(**وقال أبو عبد اللَّه**) محمدُ (**بنُ خَفِيفٍ**) الشيرازيُّ: (**أهلُ المدينةِ يقولون: أفضلُ التابعينَ ابنُ المسيِّبِ. وأهل الكوفة**) يقولون: (**أويسٌ**) القرني، (**و**) أهل (**البصرة**) يقولون: (**الحسنُ**) البَصْري.

واستحسَنَه ابنُ الصلاحِ[1].

وقال العراقي[2]: الصحيحُ بلِ الصوابُ: ما ذَهَب إليه أهلُ الكوفةِ، لما روىٰ مُسلمٌ في «صحيحه»[3] عن عُمر بن الخَطَّابِ قال: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقول: «**إنَّ خَيرَ التَّابعين رَجُلٌ يُقَالُ له: أُويسٌ**» الحديث.

قال: فهذا قاطعٌ لِلنزاعِ.

قال: وأما تفضيلُ أحمدَ لابنِ المسيبِ وغيرِه؛ فلعلَّه لم يبلغه الحديثُ، أو لم يصح عِندَه، أو أراد بالأفضلية في العِلم لا الخيْرِيَّةِ.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٢٦). (٢) «التقييد» (ص: ٣٢٦).
(٣) «صحيح مسلم» (٧/ ١٨٨، ١٨٩).

وقال البلقيني[١]: الأحسنُ أن يُقال: الأفضلُ مِن حيثُ الزهد والورع[٢]: أُويسٌ، ومِن حيثُ حِفظ الخبرِ والأثرِ: سَعيدٌ.

وقال أحمدُ: ليس أحدٌ أكثرَ فَتْوىٰ في التابعين مِن الحسَن وعَطَاءٍ، كان عَطاءٌ مُفْتِي مكَّة، والحسَن مُفْتي البصرةِ.

(وقال) أبو بكر **(ابن أبي داود: سيِّدَتَا التابعيَّات حفصةُ بنتُ سيرينَ، وعَمْرةُ بنتُ عبد الرحمن، وتليهما: أمُّ الدرداء)** الصُّغرىٰ: هُجَيمة - ويقال: جُهيمة - وليست كَهُمَا.

وقال إياس بن معاوية: ما أدركتُ أحدًا أُفَضِّلُه علىٰ حفصةَ - يعني: بنت سِيرين -، فقيل له: الحسَن وابنُ سيرين؟ فقال: أمَّا أنا فما أُفَضِّل عليها أحَدًا.

* * *

وَقَدْ عَدَّ قومٌ طَبَقةً فِي التَّابِعِينَ، ولَمْ يلقَوا الصَّحابَةَ، وطَبَقةً وَهُمْ صحابَةٌ، فَلْيُتَفَطَّنْ لِذلِكَ.

(وقد عدَّ قومٌ طبقةً في التابعينَ ولم يَلْقوا الصحابةَ) فهُمْ مِن أتباعِ التابعين؛ كإبراهيمَ بنِ سويدٍ النخعيِّ، لَم يُدرك أحدًا مِنَ الصحابةِ، وليس بإبراهيمَ بنِ يزيدَ النخعيِّ الفقيه.

وبُكير بن أبي السَّمِيط - بفتح السين وكسر الميم -، لم يصحَّ له عن أنسٍ روايةٌ، إنما أُسْقط قتادةُ مِنَ الوسَط.

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٤٥٦).

(٢) في «ص»: «الورع والزهد».

ووقَع لقومٍ عكسُ ذلك ؛ فعدُّوا طبقةً مِن التابعين في أتَباع التابعين ، لكونِ الغالبِ عليهم روايتهم عنهم ؛ كأبي الزِّنادِ عبدِ اللَّه بن ذَكوان ، لقي ابنَ عُمَرَ وأنسًا .

(و) عدَّ قوم في التابعين (**طبقةً** ، **[وهُمْ]**[1] **صحابةٌ**) :

إمَّا غَلَطًا ، كالنعمانِ وسُويدِ ابْنَي مُقَرِّن ، عدَّهما الحاكمُ في الإخوةِ مِنَ التابعين ، وهما صحابيَّان مَعْروفان .

أو لكونِ ذلك الصحابيِّ مِن صغارِ الصَّحابةِ ، يُقارِبُ التابِعين في كَونِ روايتِه - أو غالبِها - عَنِ الصحابةِ ، كما عدَّ مسلمٌ في التابعين : يوسفَ بنَ عبدِ اللَّه بن سَلام ، ومحمودَ بنَ لبيدٍ .

ووقَع لقومٍ عكسُ ذلك ، فعدُّوا بعض التابعين في الصحابةِ .

وكثيرًا ما يقع ذلك لمن يُرسلُ ، كما عدَّ محمدُ بنُ الربيعِ الجيزي : عبدَ الرحمن بنَ غَنْم الأشعريَّ ، ممَّن دَخَلَ مِصْرَ مِنَ الصَّحابةِ ، وليس مِنهم علىٰ الأصحِّ ، (**فليتفطن لذلك**) وأمثالِه .

● **فوائـــد :**

قال البلقيني[2] : أولُ التابعين موتًا : أبو زيد معمر بن زيد ، قُتل بخراسان - وقيل : بأذربيجان - سنة ثلاثين .

---

(١) في «ص» و «م» : «في» ، والمثبت من المطبوع .
(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٥٨) .

وآخرهم موتًا خلفُ بن خليفة، سنة ثمانين ومائة.

● تنبيـــه:

أفرد الحاكم في «علوم الحديث» نوعًا لأتباع التابعين، وسيأتي في الأنواع المزيدة.

* * *

● النَّوعُ الحَادِي وَالأَرْبَعُونَ :

رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ

مِن فائِدَتِهِ أَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ المَرْوِيَّ عَنهُ أَفْضلُ وأَكْبَرُ، لِكَوْنِهِ الأغْلَبَ.

(النوع الحادي والأربعون : رواية الأكابر عن الأصاغر) :

والأصل فيه : رواية النبي ﷺ عن تميم الداري حديث «الجساسة»، وهي عند «مسلم»[1].

وروايته عن مالك بن مزرد، وقيل : ابن مرارةَ، وقيل : ابن مرَّة الرهاوي، فيما أخرجه ابن منده في «**الصحابة**» بسنده، عن زرعة بن سيفِ ابن ذي يزن، أن النبي ﷺ كتب إليه كتابًا : «**وأن مالك بن مزرد الرهاويَّ قد حدثني أنك أسلمت وقاتلت المشركين فأبشر بخير**» الحديث.

(من فائدته) أي : فائدة معرفة هذا النوع : **(ألَّا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر)** من الراوي، **(لكونه الأغلب)** في ذلك، تنزيلًا لأهل العلم منازلهم، للأمر بذلك في حديث عائشة، أخرجه أبو داود[2] وغيره.

ومنها : أن لا يُظَنَّ أن في السند انقلابًا.

* * *

---

(١) «صحيح مسلم» (٨/ ٢٠٣). (٢) «السنن» (٤٨٤٢).

ثُمَّ هُوَ أقسامٌ :

أحدُهَا : أَن يَكُونَ الرَّاوي أَكْبَرَ سِنًّا ، وَأَقْدَمَ طَبَقَةً ؛ كالزُّهْرِي عَنْ مَالكٍ ، وكالأزْهَرِيِّ عَن الخَطيبِ .

وَالثَّاني : أَكْبَرَ قَدْرًا ؛ كَحَافِظٍ عالمٍ عن شَيخٍ : كمالكٍ عَن عبدِ اللَّهِ ابنِ دِينارٍ .

الثَّالثُ : أَكْبَرَ مِنَ الوَجْهَيْنِ : كَعَبْدِ الغَنِيِّ عَنِ الصُّورِيِّ ، وكَالبَرْقَانِيِّ عَنِ الخَطِيبِ .

وَمِنْهُ : رِوايةُ الصَّحابَةِ عَنِ التَّابعينَ : كالعَبَادِلةِ وَغَيْرِهِم عَنْ كَعْبِ الأحْبَارِ .

وَمِنْهُ : رِوايةُ التَّابِعِيِّ عَنْ تَابِعيهِ ، كالزُّهْرِيِّ والأنصَارِيِّ عَنْ مالكٍ . وَكَعَمْرو بنِ شُعَيْبٍ لَيْسَ تَابِعيًّا ، وَرَوَىٰ عنهُ مِنْهُمْ أكثَرُ مِنْ عِشْرِينَ ، وقيلَ : أكثَرُ مِنْ سَبعينَ .

(ثم هو أقسامٌ :

أحدها : **أن يكون الراوي أكبر سنًّا ، وأقدم**[1] **طبقة)** من المرويِّ عنه **(كالزهري)** ، ويحيىٰ بن سعيدٍ الأنصاري في روايتهما **(عن مالك)** بن أنس .

---

(١) في «م» : «وأكبر» .

(وكالأزهري) أبي القاسم عُبيد اللَّه بن أحمد في روايته **(عن)** تلميذه **(الخطيب)** البغدادي ، وهو إذ ذاك شابٌّ .

(والثاني) : أن يكونَ الراوي **(أكبر قدرًا)** لا سِنًّا **(كحافظ عالم)** روىٰ **(عن شيخ)** مُسنٍّ لا عِلم عنده **(كمالك)** في روايته **(عن عبد اللَّه بن دينار)** .

وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه في روايتهما عن عُبيد اللَّه بن موسىٰ العَبسيِّ .

(الثالث) : أن يكون الراوي **(أكبر)** من المرويِّ عنه **(من الوجهين)** معًا **(كعبد الغني)** بن سعيدٍ الحافظ في روايته **(عن)** محمد بن عليٍّ **(الصُّوري)** تلميذه .

(وكالبرقَانِيِّ) في روايته **(عن الخطيب)** .

وكالخطيب في روايته عن ابن ماكولا .

(ومنه) - أي : من القسم الثالث من رواية الأكابرِ عن الأصاغر - : **(روايةُ الصحابة عن التابعين ، كالعبادلة وغيرهم)** من الصحابة ، كأبي هريرة ، ومعاوية ، وأنسٍ في روايتهم **(عن كعب الأحبار** .

ومنه) أيضًا : **(روايةُ التابعيِّ عن تابعيه ؛ كالزهريِّ ، والأنصاريِّ ، عن مالكٍ . وكعمرو بن شُعيب)** بن محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص ، **(ليس تابعيًا ، وروىٰ عنه منهم)** أي : التابعين **(أكثر من عشرين)** نفسًا فيما جمعهُم الحافظ عبدُ الغني بنُ سعيدٍ في جزءٍ له ، بلغَ بهم تِسعةً

وثلاثين . (**وقيل : أكثرُ مِن سبعينَ**) قالَهُ الحافظ أبو الفضل الطبسيُّ(١) .

وعدَّهم الحافظ أبو الفضل العراقي(٢) نيفًا وخمسين : إبراهيم بن ميسرة ، وأيوب السختيانيُّ ، وبكيرُ بن الأشج ، وثابت بن عجلان ، وثابتٌ البُنانيُّ ، وجريرُ بن حازمٍ ، وحبانُ بن عطية ، وحبيبُ بن أبي موسىٰ ، وحريزُ بن عُثمان الرَّحبيُّ ، والحكمُ بن عُتيبةَ ، وحُميدٌ الطويلُ ، وداودُ بن قيسٍ ، وداودُ بن أبي هِندٍ ، والزبير بن عديٍّ ، وسعيد ابن أبي هلالٍ ، وسلمة بن دينار ، وأبو إسحاق سُليمانُ الشيباني ، [وابنُه سليمان بن أبي سليمان](٣) ، وسليمان الأعمش ، وعاصمٌ الأحولُ ، وعبدُ اللَّه بنُ عبدِ الرحمن بن يعلىٰ الطائفي ، وعبد اللَّه بن عونٍ(٤) ، وعبدُ اللَّه بنُ أبي مُليكة ، وعبدُ الرحمن بن حرملة ، وعبد العزيز بن رفيعٍ ، وعبدُ الملكِ(٥) بن جُريجٍ ، وعبيدُ اللَّه بن عُمر العمري ، وعطاءُ بن أبي رباحٍ ، وعطاءُ بن السائب ، وعطاء الخراسانيُّ ، والعلاء بن الحارث الشامي ، وعلي بن الحكم البناني ، وعمرو بن دينارٍ ، وأبو إسحاق عمرو السبيعي ، وقتادةُ ، ومحمدُ بن إسحاق بن يسارٍ ، ومحمد بن جحادةَ ، ومحمد بن عجلان ، وأبو الزبير محمد بن مسلم ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ومطرٌ الوراق ، ومكحولٌ ، وموسىٰ بن أبي عائشة ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت ، وهشام بن عروة ، وهشام بن الغاز ، ووهبُ بنُ منبه ،

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٣١) .
(٢) كما في «التقييد» (ص : ٣٣٢) .
(٣) زيادة من «التقييد» للعراقي (ص : ٢٣٢) .
(٤) في «ص» : «عوف» .
(٥) في «م» : «وعبد اللَّه» .

[ويحيىٰ بن سعيد][1]، ويحيىٰ بن أبي كثيرٍ، ويزيدُ بن أبي حبيبٍ، ويزيد ابن الهادِ، ويعقوب بن عطاءِ بن أبي رباح.

وما جزم به المصنف - كابن الصلاح - من كونه[2] ليس تابعيًا، تبعَا فيه عبدَ الغني، وأبا بكر النقاش.

وردَّه الحافظ أبو الفضلِ العراقيُّ[3]، وقَبْلَهُ المزيُّ[4]، وقال: قد سَمِعَ من غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ، منهم: زينبُ بنتُ أبي سَلمة، والرُّبيِّعُ بنتُ معوِّذٍ بن عفراء، وهُما صحابيَّتان.

* * *

---

(١) زيادة من «التقييد».

(٢) يعني: عمرو بن شعيب.

(٣) «التقييد» (ص: ٣٣٢).

(٤) في «ص»: «المزني»؛ خطأ.

● النَّوْعُ الثَّانِي وَالأَرْبَعُونَ :

الـمُدَبَّجُ ، ورِوايَةُ القَرينِ

القَرينانِ : هُمَا الـمُتَقَارِبَانِ فِي السِّنِّ والإِسْنَادِ ، وَرُبَّمَا اكْتَفَىٰ الحَاكِمُ بِالإِسْنَادِ .

فَإِنْ رَوَىٰ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما عَنْ صَاحِبِهِ : كَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيرَةَ ، وَمَالِكٍ والأَوْزَاعِيِّ - فَهُوَ الـمُدَبَّجُ .

(**النوعُ الثاني والأربعون : المدبَّجُ ، وروايةُ القرينِ**) عن القرينِ :

ومن فوائدِ معرفةِ هذا النوعِ : ألَّا يُظَنَّ الزيادةُ في الإسناد أو إبدالُ «عن» بـ«الواو» .

(**القرينان : هما المتقاربان في السنِّ والإسنادِ ، وربما اكتفىٰ الحاكم بالإسنادِ**) أي : بالتقاربِ فيه ، وإن لم يتقاربا في السنِّ .

(**فإن روىٰ كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبِهِ كعائشةَ ، وأبي هريرةَ**) في الصَّحابةِ ، والزهريِّ وأبي الزبير في الأتباعِ ، (**ومالكٍ والأوزاعيِّ**) في أتباعِهم (**فهو المدبَّج**) - بضمِّ الميم وفتحِ الدال المهملةِ ، وتشديدِ الباءِ الموحدةِ ، وآخرُه جيمٌ .

قال العراقيُّ [1] : وأوَّلُ من سمَّاه بذلك الدارقطنيُّ فيما أعلم .

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٣٤) .

قال : إلا أنه لم يُقيِّده بكونهما قرينين ، بل كلُّ اثنين روىٰ كلٌّ منهما عن الآخرِ يسمىٰ بذلك ، وإن كان أحدُهما أكبرَ ، وذكرَ منهُ روايةَ النبيِّ ﷺ عن أبي بكرٍ وعُمر وسعدِ بن عُبادةَ ورِوايتهم عنه ، وروايةَ عُمرَ عن كعب وكعبٍ عنه .

وبذلك ؛ يندفعُ اعتراضُ ابن الصلاح[(١)] علىٰ الحاكم[(٢)] في ذِكره في هذا روايةَ أحمد ، عن [عبد الرزاق][(٣)] ، وعبد الرزاق عنه ؛ لأنه ماشٍ علىٰ ما قاله شيخُه ، ونقله عنه .

ثم وجهُ التسميةِ ؛ قال العراقيُّ[(٤)] : لم أرَ مَن تعرَّضَ لها ، قال : إلا أنَّ الظاهر أنَّه سُمِّي به لحُسنه ؛ لأنه لغةً : المُزينُ ، والروايةُ كذلك إنما تقعُ لنكتةٍ يعدل فيها عن العُلوِّ إلىٰ المساواة ، أو النُّزولِ ، فيحصُل للإسنادِ بذلك تزيينٌ[(٥)] .

قال : ويحتملُ أن يكونَ سُمِّي بذلك لنزول الإسناد ، فيكون ذمًّا من قولهم « رجلٌ مدبجٌ » : قبيحُ الوجه والهامة ، حكاه صاحب « المحكم » .

---

(١) « علوم الحديث » (ص : ٣٣٥) .

(٢) « معرفة علوم الحديث » (ص : ٢١٨) .

(٣) سقط من « ص » و « م » ، ولا بد منه ، كما في « التقييد » للعراقي (ص : ٣٣٥) .

(٤) « التقييد » (ص : ٣٣٤ - ٣٣٥) .

(٥) ولهذا ؛ وصف أبو يعلىٰ الخليلي « المدبج » بـ« الحُسْن » ، حيث قال معلقًا علىٰ بعض الأحاديث (٣/ ٨٦٥) : « وهو حسن من المدبج » ، ولم يقصد الحسن الاصطلاحي ، كما بينته في « لغة المحدث » (ص : ١٤٢) .

وقال السيوطي في « الألفية » :

فإن روىٰ كل من القِرْنَين عَنْ صاحبه ؛ فهو مدبج حَسَنْ

وقد قال ابنُ المديني والمستملي : النزولُ شؤمٌ[(١)] .

وقال ابن معينٍ[(٢)] : الإسنادُ النازلُ حَدْرَةٌ في الوجه .

قال : وفيه بُعدٌ ، والظاهر الأول .

قال : ويحتمل أن يُقال : إن القرينَيْنِ الواقعَيْنِ في المدبَّج في طبقةٍ واحدةٍ بمنزلة واحدةٍ ، فشُبِّها بالخَدَّين ؛ إذ يقال لهما : الديباجتان ، كما قاله الجوهريُّ وغيره .

قال : وهذا المعنىٰ مُتجهٌ علىٰ ما قاله ابن الصلاح والحاكم[(٣)] : إن المدبج مختصٌّ بالقرينين .

وجزم بهذا المأخذ في «شرح النُّخبة»[(٤)] فإنه قال : لو روىٰ الشيخُ عن تلميذه ، فهل يُسمىٰ مُدبجًا ؟ فيه بحثٌ ، والظاهر : لا ؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر ، والتدبيجُ مأخوذٌ من ديباجتي الوجه ، فيقتضي أن يكونَ مُستويًا من الجانبين .

أما روايةُ القرين عن قرينه من غير أن يعلَمَ روايةُ الآخر عنه ، فلا يُسمَّىٰ مُدبجًا ؛ كرواية زائدة بن قُدامة عن زهير بن معاوية ، ولا يُعلم لزهيرٍ روايةٌ عنه .

---

(١) كما في «الجامع» للخطيب (١/ ١٢٣ - ١٢٤) .

(٢) كما في «الجامع» للخطيب (١/ ١٢٣) .

(٣) وكذا ، أيضًا في «التقييد» (ص : ٣٣٥) ، لكن كأن الصواب «لا الحاكم» ، فقد تقدم علىٰ العراقي نفسه ، أن الحاكم لا يخص المدبج بالقرينين . واللّٰه أعلم .

(٤) «نزهة النظر» (ص : ١٦٠) .

وأما تمثيل ابن الصلاح[١] برواية التيميِّ عن مِسعَر ، وقولُه : «ولا يُعلم لمسعرٍ روايةٌ عنه» . فاعترض بأنه أيضًا روىٰ عنه ، فيما ذكره الدارقطني في «المُدبج» .

وتمثيل الحاكم[٢] برواية يزيد بن الهاد عن إبراهيم بن سعدٍ وسليمان ابن طرخان ، عن رقبة بن مصقلة ، وقوله : «لا أعلم لابن سعدٍ ورقبةَ رواية عن يزيدَ وسليمان» . فاعتُرض أيضًا بوجودها ؛ فروايةُ ابن سعدٍ عن يزيدَ في «صحيح مسلم» ، و«النسائي» ، وروايةُ رقبة عن سليمان في «المدبج» للدارقطني .

● **لطيفــةٌ :**

قد يجتمع جماعةٌ من الأقران في حديثٍ ، كما روىٰ أحمدُ بن حنبلٍ ، عن أبي خَيثمة زُهير بن حربٍ ، عن يحيىٰ بن معين ، عن عليِّ بن المديني ، عن عُبيد اللَّه بن معاذٍ ، عن أبيهِ ، عن شعبة[٣] ، عن أبي بكر ابن حفصٍ ، عن أبي سلمة ، عن عائشة قالت : «كُنَّ أزواجُ النبي ﷺ يأخُذْنَ من شُعُورِهنَّ حتىٰ يكونَ كالوفْرةِ» .

فأحمد والأربعة فوقه خَمْسَتُهُم - أقرانٌ .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٣٥) . (٢) «المعرفة» (ص : ٢٢٠) .

(٣) في «ص» و«م» : «سعيد» ؛ خطأ .

راجع : «السير» (١٨/٥٧١) ، و«تذكرة الحفاظ» (٤/١٢٠٢) كلاهما للذهبي ، و«لحظ الألحاظ» (ص : ٢٣٧ - ٢٣٩) . وسيأتي في آخر الكتاب علىٰ الصواب .

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/١٧٦) عن عبيد اللَّه ، عن أبيه ، عن شعبة ، به .

● النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالأَرْبَعُونَ:

مَعْرِفةُ الإِخوَةِ

هُوَ إِحدَىٰ مَعَارِفِهِم، أفرَدَهُ بِالتَّصنْيفِ ابنُ المَدِينيِّ، ثُمَّ النَّسَائِيُّ، ثُمَّ السَّرَّاجُ، وَغَيْرُهُم.

(**النوع الثالث والأربعون: معرفةُ الإخوة**) والأخوات:

(**هو إحدىٰ معارفهم، أفردَه بالتصنيفِ**) عليٌّ (**بنُ المدينيِّ، ثم النسائيُّ، ثم**) أبو العبَّاس (**السَّرَّاج، وغيرهم**) كمسلم وأبي داودَ.

ومن فوائده: أنه لا يظن من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.

* * *

مِثالُ الأَخَوَيْنِ في الصَّحابةِ: عُمَرُ وزيدٌ ابنا الخَطَّابِ، وعَبْدُ اللَّه وعُتْبَةُ ابنا مَسْعُودٍ.

وَمِنَ التَّابعينَ: عَمْرو وأرقمُ ابنَا شُرَحْبِيلَ.

(**مثال الأخَوَيْنِ في الصحابة: عمر وزيدٌ ابنا الخطاب**) هذا المثالُ مزيدٌ علىٰ ابن الصلاح.

(**وعبد اللَّه وعتبة ابنا مسعودٍ**).

وزيدٌ ويزيدُ ابنا ثابتٍ.

وعمرٌو وهشامٌ ابنا العاص.

(**ومن التابعين: عمرو وأرقمُ ابنا شرحبيل**) كلاهُما من أفاضل أصحاب ابن مسعودٍ.

ثم قال ابن الصلاح[1]: هزيلُ بن شُرحبيل وأرقمُ، أَخَوان آخران من أصحابه أيضًا.

واعتُرض بأن جعله «أرقم» اثنين، أحدهما أخو عمرٍو والآخر أخو هزيل؛ ليس بصحيح، وإنما اختَلف أهلُ التاريخ والأنساب في أنَّ الثلاثة إخوةٌ، أو ليس عمرو أخًا لهما.

فذهب ابن عبد البر[2] إلىٰ الأول.

والصحيح الذي عليه الجمهور: الثاني؛ أن أرقم وهُزيلًا أخوان فقط، وهو الذي اقتصر عليه البخاري، وابنُ أبي حاتم - وحكاه عن أبيهِ وعن أبي زرعة - وابنُ حبان والحاكم.

وجزم به المزيُّ في «التهذيب»، وردَّ علىٰ ابن عبد البر بأن عمرو بن شُرحبيل همدانيٌّ، وأرقمَ وهزيلًا أوْدِيان، ولا يجتمع همدانُ في أودٍ.

قال العراقي[3]: فما ذكره ابن الصلاح لا يتأتىٰ علىٰ قولِ الجمهور، ولا قولُ ابن عبد البر. وكذا ما صنعه المصنف وإن حذف هزيلًا؛ لأنه علىٰ قولِ ابنِ عبدِ البرِّ يُعَدُّ في الثلاثةِ، لا في الأخوين.

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٣٧). (٢) «الاستيعاب» (٣/ ١١٨٤).
(٣) «التقييد» (ص: ٣٣٧).

وفِي الثَّلاثَةِ: عَلِيٌّ، وجَعْفَرٌ، وعَقِيلٌ: بنو أبِي طالِبٍ، وسَهْلٌ وعُثمانُ وَعَبَّادٌ: بنُو حُنَيْفٍ.

وفِي غيرِ الصَّحابَةِ: عمرو، وَعُمَرُ، وشُعَيْبُ: بَنُو شُعَيْبٍ.

(و) مثاله (**في الثلاثة**) في الصحابة: (**عليٌّ، وجعفرٌ، وعقيلٌ: بنو أبي طالب**)، هذا المثالُ مزيدٌ علىٰ ابن الصلاح.

(**وسهلٌ، وعثمان، وعَبَّادٌ**) بالفتح والتشديد (**بنو حُنيفٍ**.

وفي غير الصحابة) في التابعين: أبانُ، وسعيدٌ، وعمرٌو[1]، أولادُ عُثمان.

وبعدهم (**عمرو**) بالفتح، (**وعُمر**) بالضم، (**وشعيبٌ: بنو شعيبٍ**) ابن محمد بن عبد اللّٰه بن عمرو بن العاص.

* * *

وفِي الأرْبَعَةِ: سُهَيلٌ، وَعبدُ اللَّهِ، ومُحَمدٌ، وصالِحٌ: بَنُو أبِي صالِح.

(و) مثالُه (**في الأربعة**) من الصحابة: عبدُ الرحمن، ومحمدٌ، وعائشة، وأسماء، أولادُ أبي بكر الصديق، ذكره البلقيني[2].

وفي التابعين: عُروة، وحمزة، ويعفور[3]، والعفار، أولاد المغيرة ابن شعبة.

---

(١) في «ص»: «عمر».

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٤٦٧).

(٣) في «ص» و «م»: «يعقوب»، خطأ.

وبعدهم : **(سهيلٌ ، وعبد اللّه ، ومحمدٌ ، وصالحٌ : بنو أبي صالحٍ)** السمَّان .

وأما قولُ ابنِ عديٍّ : إنه ليسَ في ولد أبي صالح محمد ، إنما هم سهيلٌ ويحيىٰ وعبادٌ وعبدُ اللّه وصالحٌ . فوهْمٌ كما قال العراقي[1] : حيث أبدل « مُحمدًا » بـ« يحيىٰ » ، وجعلَ « عبَّادًا » ، و« عبدَ اللّه » اثنين ، وإنما هُو لَقبُهُ .

* * *

وَفِي الخَمسةِ : سُفْيَانُ ، وآدَمُ ، وعِمْرَانُ ، وَمُحَمَّدٌ ، وإبراهيمُ : بَنُو عُيَيْنَةَ ، حدَّثُوا كُلُّهمْ .

(و) مثاله **(في الخمسة)** ؛ لم أقف عليه في الصحابة .

وفي التابعين : موسىٰ ، وعِيسىٰ ، ويحيىٰ ، وعمرانُ ، وعائشةُ ، أولاد طلحة بن عبيد اللّه .

وبعدَهم : **(سفيانُ ، وآدم ، وعمرانُ ، ومحمدٌ ، وإبراهيمُ : بنو عيينةَ حدَّثوا كلهم)** ؛ وأجلُّهم سفيان .

وقيل : إنهم عشرةٌ ، إلا أنَّ الخمسة الآخرين لم يُحدِّثوا ، و سُمِّي منهم أحمدُ ، ومخلد .

* * *

وَفِي السِّتَّةِ : محمدٌ ، وأنسٌ ، ويحيَىٰ ، ومَعبَدٌ ، وَحَفْصَةُ ، وَكَرِيمةُ : بَنو سِيرينَ .

(١) « التبصرة » (٣/ ٧٢) .

وذَكَرَ بعضُهُمْ «خالِدًا» بَدَلَ «كَرِيمَةَ».

وَرَوَىٰ محمدٌ، عَنْ يحيَىٰ، عَن أنسٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ حديثًا، وَهَذِهِ لَطِيفةٌ غَرِيبةٌ: ثَلاثَةُ إِخوةٍ رَوَىٰ بَعْضُهُمْ عَنْ بعضٍ.

(و) مثاله (**في الستة**): لم أقف عليه في الصحابة.

وفي التابعين: (**محمدٌ، وأنسٌ، ويحيىٰ، ومعبدٌ، وحفصةُ، وكريمةُ: بنو سيرين**)، هكذا سماهم ابن معين والنسائي والحاكم[(١)].

(**وذكر بعضهم**) وهو أبو عليٍّ الحافظ: («**خالدًا**» **بدلَ** «**كريمة**»).

وزاد ابن سعد[(٢)] فيهم «عَمرة»، و«سودة».

قال العراقي[(٣)]: ولا رواية لهما، فلا يردان.

وفي «المعارف» لابنِ قُتيبةَ: وُلد لسيرين ثلاثةٌ وعشرون ولدًا من أمهاتِ أولادٍ.

(**وروىٰ محمد**) بنُ سيرين، (**عن**) أخيه (**يحيىٰ، عن**) أخيه (**أنسٍ، عن**) مولاه (**أنس بن مالك حديثًا**) وهو: أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قال: «**لبيكَ حجًا حقًّا تعبُّدًا ورِقًّا**». أخرجه الدارقطنيُّ في «العللِ» مِن روايةِ هشامِ بنِ حسَّانَ عنه.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٥٣).

(٢) في «ص» و«م»: «سعيد».

(٣) «التبصرة» (٣/ ٧٥).

(**وهذه لطيفةٌ غريبةٌ : ثلاثةُ إخوة روىٰ بعضهم عن بعضٍ**) في إسنادٍ واحد

وذكر ابن طاهرٍ أنَّ هذا الحديث رواه محمد ، عن أخيه يحيىٰ ، عن أخيه معبدٍ[1] ، عن أخيه أنسٍ ، وهو في «جزء أبي الغنائم النرسي» ، فعلىٰ هذا اجتمعوا أربعةٌ في إسناد .

* * *

وَفِي السَّبْعةِ : النُّعْمَانُ ، ومعْقِلٌ ، وَعَقيلٌ ، وسُوَيْدٌ ، وسِنَانٌ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وسابعٌ لَم يُسَمَّ : بَنُو مُقَرِّنٍ ، صَحَابةٌ مُهاجِرون ، لَمْ يُشَارِكْهُم أحدٌ ، وقِيلَ : شَهِدُوا الخَنْدَقَ .

(و) مثاله (**في السبعة : النعمانُ ، ومعقلٌ ، وعقيلٌ ، وسويدٌ ، وسنانٌ ، وعبدُ الرحمن ، وسابعٌ لم يُسم**) كذا قال ابنُ الصلاح[2] ، وقد سماه ابنُ فتحون في «ذيل الاستيعاب» : «عبد اللّه» (**بنُو مقرِّن**) ، وكلُّهم (**صحابةٌ مهاجِرون لم يشاركْهُم أحدٌ**) في هذه المكرمةِ من كونهم سبعة هَاجَروا وصحبوا ، (**وقيل : شهدوا الخندق**) .

ومثاله في التابعين : سالمٌ ، وعبد اللّه ، وعُبيد اللّه ، وحمزة ، وورشٌ ، وواقدٌ ، وعبدُ الرحمن ؛ أولادُ عبدِ اللّه بن عُمر .

● **تنبيهات :**

أحدها : ما ذكره - كابن الصلاح - من كون بني مقرنٍ سبعة .

---

(١) في «م» : «سعيد» .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٠) .

اعتُرض عليه بأن ابن عبد البر زاد فيهم : ضرارًا ، ونُعيمًا ، وحكىٰ غيره أنَّ أولاد مقرن عشرةٌ .

فالمثال الصحيح : أولادُ عفراء : معاذٌ ، ومعوذٌ ، وأنسٌ ، وخالدٌ ، وعاقلٌ ، وعامرٌ ، وعوفٌ . كلُّهم شهدوا بدرًا .

الثاني : أن قوله : لم يشاركهم أحدٌ في الهجرة والصحبة ، والعدد ذكره أيضًا ابنُ عبد البَرِّ وجماعةٌ .

واعتُرض بأولادِ الحارث بن قيسٍ السهميِّ ، كلُّهم هاجروا ، وصحبوا ، وهُم سبعةٌ ، أو تسعةٌ : بشرٌ ، وتميمٌ ، والحارثُ ، والحجاجُ ، والسائبُ ، وسعيدٌ ، وعبدُ اللَّه ، ومعمرٌ ، وأبو قيسٍ .

وهُم أشرفُ نَسبًا في الجاهلية والإسلام من بَني مقرنٍ .

وزادوا عليهم بأنِ استُشْهِد منهم سَبعةٌ في سَبيلِ اللَّه .

الثالث : مثالُ الثمانية في الصحابة : أسماءُ ، وحمرانُ ، وخراشٌ ، وذؤيبٌ ، وسلمةُ ، وفَضالة ، ومالكٌ ، وهندُ ؛ بنو حارثة بن سعدٍ ، شهدوا بيعة الرضوان بالحديبية ، ولم يشهد البيعة أحدٌ بعدَدِهِمْ .

وفي التابعين : أولادُ سعد بن أبي وقاص : مصعبٌ ، وعامرٌ ، ومحمدٌ ، وإبراهيمُ ، وعمرةُ ، ويحيىٰ ، وإسحاقُ ، وعائشةُ .

ومثالُ التسعةِ في الصحابة : أولادُ الحارثِ المُتقدِّمين .

وفي التابعين : أولادُ أبي بكرة : عبدُ اللَّه ، وعُبيد اللَّه ، وعبد الرحمن ، وعبدُ العزيز ، ومسلمٌ ، ورواذٌ ، ويزيدُ ، وعُتبةُ ، وكَبشةُ .

ومثال العَشرة في الصحابة : أولاد العباس : عبدُ اللَّه ، وعبيدُ اللَّه ، وعبد الرحمن ، والفضلُ ، وقثمٌ ، ومعبدٌ ، وعونٌ ، والحارثُ ، وكثيرٌ ، وتمامٌ ، وهو أصغرُهم .

قال ابن عبدِ البر : لكلٍّ ولدِ العباسِ رؤيةٌ ، والصحبةُ للفضلِ وعبد اللَّه .

وفي التابعين : أولادُ أنسٍ الذين رووا فقط : النضر ، ومُوسىٰ ، وعبد اللَّه ، وعُبيد اللَّه ، وزيدٌ ، وأبو بكرٍ ، وعُمرُ ، ومالكٌ ، وثمامةُ ، ومعبدٌ .

ومثال الاثني عشر في الصحابة : أولادُ عبدِ اللَّه بن أبي طلحة : إبراهيم ، وإسحاقُ ، وإسماعيلُ ، وزيدٌ ، وعبد اللَّه ، وعمارةُ ، وعُمر ، وعُمير ، والقاسم ، ومحمد ، ويعقوب ، ومعمرٌ .

ومثالُ الثلاثة عشر - أو الأربعةَ[1] عشر - : أولادُ العباس الذكور ، وله أربعُ إناثٍ أو ثلاثٌ[2] : أُم كُلثوم ، وأُمُّ حبيبٍ ، وأُميمةُ ، وأمُّ تميم .

* * *

---

(١) في «م» : «والأربعة» .

(٢) في «م» : «أو ثلاثة» .

• النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالأَرْبَعُونَ :

رِوَايَةُ الآباءِ عَنِ الأَبْنَاءِ

لِلْخَطِيبِ فيهِ كتابٌ ، فِيهِ :

عَنِ العَبَّاسِ ، عَنِ ابنِهِ الفَضْلِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ بِالمُزْدَلِفَة .

وَعَنْ وائِلِ بنِ داوُدَ عَنِ ابنِهِ بَكرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَديثًا .

وَعَن مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قالَ : حَدَّثْتَنِي أنتَ عَنِّي عَنْ أَيُّوبَ عَنِ الحَسَنِ قَالَ : «وَيْحَ : كَلِمةُ رَحْمَةٍ» .

وَهَذَا ظَريفٌ يَجْمَعُ أنواعًا بَيَّنْتُهَا في «الكَبِيرِ» .

(النوع الرابع والأربعون : رواية الآباء عن الأبناء :

للخطيب فيه كتاب) رَوىٰ (فيه عن العباس) بن عبد المطلب ، (عن ابنه الفضل ، أن رسول اللَّه ﷺ جمع بين الصَّلاتين بالمزدلفة) .

(و) روىٰ فيه (عن وائل بن داود[1] ، عن ابنه بكر ، عن الزهري

(١) في «م» : «داود بن وائل» ، وهو مقلوب ، وفي «ص» : «داود بن أبي وائل» .

حديثًا)، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**أخِّروا الأحمالَ؛ فإنَّ اليدَ مُعلقَةٌ، والرِّجل موثَقَةٌ**»[(١)(٢)].

وأوردَ أصحابُ السننِ الأربعةِ[(٣)] من طريقهِ، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ: أن النبي ﷺ أولَمَ علىٰ صفية بسويقٍ وتمرٍ.

(و) رویٰ فيه (**عن معتمر بن سليمان**) التيميِّ، (**قال: حدثني أبي قال: حدثتني أنتَ عني، عن أيوب**) السِّختياني، (**عن الحسن قال: «ويحَ» كلمةُ رحمة)**[(٤)].

قال المصنِّف - كابنِ الصلاحِ -: (**وهذا**) مثالٌ (**ظريفٌ يجمع أنواعًا)**.

قال المصنفُ: (**بينتُها في الكبير**) أي «الإرشاد».

قال فيه: منها: روايةُ الأبِ عن ابنهِ، وروايةُ الأكبرِ عن الأصغر، ورواية التابعي عن تابعيه، وروايةُ ثلاثةِ تابعين بعضِهم عن بعضٍ، وأنه حدَّث عن واحدٍ عن نفسِهِ.

---

(١) الحديث؛ أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٩٤)، عن أحمد بن عبدة، عن سفيان، عن وائل - أو بكر بن وائل -، عن الزهري - مرسلًا. فلعل رواية الخطيب وقع فيها تصحيف من راويها، صحف «أو» إلىٰ «عن». والله أعلم.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧٤٤)، والترمذي (١٠٩٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤/ ١٣٩)، وابن ماجه (١٩٠٩).

(٤) أسنده ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١٤١)، وانظر: «المنهل الروي» لابن جماعة (ص: ٧٤ - ٧٥).

قال : وهذا في غايةٍ من الحُسنِ والغرابة ، ويَبْعُدُ أن يُوجَدَ مجموعُ هذا في حديثٍ . انتهىٰ .

وقد أوردَهُ[١] الخطيب في كتابِ :« روايةُ الآباءِ عَنِ الأبناءِ» وفي كتاب : «من حدَّثَ ونسيَ» .

وأورده في كتاب :«مَن حدَّث ونَسي» من طريقٍ أُخرىٰ ، عن يحيىٰ بن معين ، عن مُعتمر بن سليمان قال : حدَّثني منقذٌ[٢] ، قال : حدثتني أنت عنِّي ، عن أيوب - فذكَرَه .

وقال : هكذا روىٰ الحديث يحيىٰ بن معين[٣] ، عن معتمر ، عن منقذٍ ، عن نفسه ، ثم رجع عن ذلك فرواه عن مُعتمر عن أبيه عن نفسه ، ورواه صالحُ بن حاتمِ بن وردانَ ، ونعيمُ بنُ حمادٍ كلاهما عن مُعتمرٍ ، عن رجلٍ غير مُسمًّى .

وقال نعيمٌ : قلت لمعتمرٍ : من الرَّجلُ؟ فقال : ابن المبارَك .

● فوائــد :

روىٰ أنسُ بن مالكٍ عنِ ابنِهِ - غيرَ مُسمًّى - حديثًا ، وزكريا بنُ أبي زائدة عن ابنه حديثًا ، ويونسُ بن أبي إسحاقَ عن ابنِهِ إسرائيلَ حديثًا ، وأبو بكر بنُ عياشٍ عن ابنهِ إبراهيمَ حديثًا ، وشجاعُ بنُ الوليدِ عنِ ابنهِ أبي هشامِ الوليدِ حديثًا ، [وعُمر بن يونس اليمامي عن ابنه محمدٍ حديثًا ،

(١) «في «ص» : «أورد» .
(٢) في «م» : «منقد» .
(٣) وهو في «تاريخ الدوري» (٤٢٢٦) .

وسعيد بنُ الحكم المصري عن ابنه محمدٍ حديثًا][1] ، وإسحاق بن البهلول عن ابنه يَعقوبَ حديثين ، ويحيىٰ بن جعفرِ بن أعينٍ عن ابنه الحُسين حديثين ، وأبو داود صاحبُ «السنن» عن ابنِهِ أبي بكرٍ حديثين ، والحسنُ[2] بنُ سُفيانَ عنِ ابنِهِ أبي بكرٍ حديثين .

قال ابنُ الصلاح[3] : وأكثرُ ما رُوِّيناه لأبٍ عن ابنِهِ : ما في «كتاب الخطيب» عن حَفصٍ الدُّوري المقرئ ، عن ابنه أبي جعفر محمدٍ ، ستة عشر حديثًا أو نحو ذلك .

قال[4] : وأمَّا الحديث الذي رُوِّيناه ، عن أبي بكر الصديق ، عن عائشة ، عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال : «**في الحبَّة السوداءِ شِفاءٌ من كلِّ داءٍ**» ؛ فهو غلطٌ ممن رواه ، إنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ ، عن عائشة ، كما رواه البخاري في «صحيحه»[5] .

قال العراقيُّ[6] : لكن ذكرَ ابنُ الجوزيِّ : أنَّ الصدِّيقَ روىٰ عن ابنته عائشةَ حديثين ، وروتْ عنها أمُّ رُومان أمُّها حديثين .

قال البلقينيُّ[7] : فإنْ كان ابن الجوزي أخذ روايةَ الصِّديقِ من ذلك الحديث فقد تبيَّن أنه وهمٌ .

---

(١) سقط من «م» .
(٢) في «م» : «الحسين» .
(٣) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٤) .
(٤) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٦) .
(٥) وراجع : «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٤٣ - ١٤٤) .
(٦) «التقييد» (ص : ٣٤٦) .
(٧) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٤٧٩) .

قال: وذكر رواية العباسِ وحمزةَ، عنِ ابنِ أَخيهما رسولِ اللَّهِ ﷺ، والعمُّ بمنزلة الأب.

قال: وفي هذا التمثيل نظرٌ.

قال: وروىٰ مصعبٌ[1] الزبيري عن ابن أخيه الزبير بن بكّار، وإسحاقُ بن حنبلٍ عن ابنِ أخيه الإمام أحمد، وروىٰ مالكٌ عن ابنِ أخيه إسماعيل بنِ عبد اللَّه بن أبي أويسٍ.

قلتُ: ومن ألطفِ هذا النوعِ: روايةُ أبي طالبٍ عنِ النبي ﷺ.

* * *

---

(١) في «ص» و «م»: «شعيب»؛ خطأ.

• النَّوْعُ الخَّامسُ وَالأَرْبَعُونَ:

رِوَايَةُ الأبناءِ عَنْ آبائِهِمْ

لأَبِي نَصْرٍ الوَائِلِيِّ فِيهِ كتَابٌ.

وأَهَمُّهُ ما لَمْ يُسَمَّ فيهِ الأبُ والجَدُّ.

(النوع الخامس والأربعون: روايةُ الأبناء عن آبائهم:

لأبي نصرٍ الوائلي فيه كتابٌ، وأهمُّهُ ما لم يُسَمَّ فيه الأبُ والجدُّ)، فيحتاجُ إلىٰ معرفة اسمِهِ.

* * *

وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحدُهما: عَنْ أَبِيهِ فَحَسْبُ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَالثَّانِي: عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ:

كَعَمْرِو بنِ شُعَيبِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللَّـهِ بنِ عَمرِو بنِ العاصِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، لَهُ هَكَذَا نُسْخَةٌ كَبِيرَةٌ، أَكْثَرُهَا فِقْهِيَّاتٌ جِيادٌ، واحتجَّ بِهِ هَكَذَا أَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ، حَمْلاً لِجَدِّه عَلَىٰ «عبد اللَّـهِ» دُونَ «مُحَمَّدٍ» التَّابِعيِّ.

وَبَهْزِ بنِ حَكِيمِ بنِ مُعَاوِيَةَ بنِ حَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَن جَدِّهِ، لَهُ هَكَذَا نُسْخَةٌ حَسَنَةٌ.

وَطَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفِ بنِ عمرِو بنِ كَعْبٍ، وَقِيلَ: كَعْبُ بنُ عَمرٍو.

(وهو نوعان:

أحدهما) روايةُ الرجل **(عن أبيه فحسبُ، وهو كثيرٌ)** كروايةِ أبي العشراء الدارميِّ، عن أبيه، عن رسولِ اللَّه ﷺ، وهي في «السُّنن الأربعةِ»، ولم يُسمَّ أبوه، واختُلف فيه، وسيأتي.

(والثاني): روايتُهُ **(عن أبيه، عن جدِّه)**.

قال ابنُ الصلاح[1]: حدَّثني أبو المظفرِ السمعانيُّ، عَن أبي النضرِ عبدِ الرحمن بنِ عبدِ الجبارِ قال: سمعتُ السيدَ أبا القاسم منصورَ بن محمدِ العلويَّ يقولُ: الإسنادُ بعضُهُ عوالٍ وبعضُهُ معالٍ، وقولُ الرجلِ: «حدَّثني أبي عن جدِّي» من المعالي.

وقال الحاكمُ في «المدخل»: سمعتُ الزبيرَ بنَ عبدِ الواحدِ الحافظَ يقولُ: حدثني محمدُ بن عبدِ اللَّه بن سليمان العطار: ثنا سعيدُ بن عمرِو ابن أبي سلمة: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ مالكَ بنَ أنسٍ يقول في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] قال: قول الرَّجل: حدثني أبي عن جدِّي.

وألف فيه الحافظُ أبو سعيد العلائي «الوَشْيُ المُعلم».

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٤٩).

ثم تارةً يريدُ بـ«الجدِّ» أبا الأبِ ، وتارةً يريدُ الأعلىٰ ، فيكون جدًّا للأب ، (**كعمرِو بنِ شعيبِ بنِ محمد بنِ عبدِ اللَّهِ بن عمرِو بن العاص ، عن أبيه ، عن جدِّه له هكذا نسخةٌ كبيرةٌ ، أكثرُها فقهيَّاتٌ جيادٌ ، واحتجَّ به هكذا أكثرُ المحدثينَ**) إذا صحَّ السَّندُ إليه .

قال البخاريُّ[1] : رأيتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ ، وعليَّ بنَ المدينيِّ ، وإسحاقَ ابنَ راهويه ، وأبا عُبيدة ، وعامةَ أصحابِنا يحتجُّون بحديثِهِ ، ما تركَهُ أحدٌ مِن المسلمين .

قال البخاريُّ : مَنِ النَّاسُ بعدَهم ؟ ! وزاد - مرةً - : والحُميديَّ[2] .

وقال - مرةً - : اجتمَعَ عليٌّ ، ويحيىٰ بنُ معينٍ ، وأحمدُ ، وأبو خَيثمة ،

---

(١) «السير» (٥/ ١٦٧) .

(٢) قول البخاري هذا ؛ رواه عنه الترمذي في «الجامع» (٣٢٢) و«العلل الكبير» (ص : ١٠٨) بدون لفظة : «فمن الناس بعدهم» .

وقد أنكره الذهبي ، فقال في «السير (٥/ ١٦٧) :

«قلت : أستبعد صدور هذه الألفاظ من البخاري ، أخاف أن يكون أبو عيسىٰ [الترمذي] وَهِمَ ، وإلا فالبخاري لا يعرِّج علىٰ عمرٍو ، أَفَتَراه يقول : «فمن الناس بعدهم» ، ثم لا يحتج به أصلًا ولا متابعة ؟ !» .

قلت : ما حكاه الترمذي مثله في «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣) ، فلا وجه لإنكاره علىٰ الترمذي ، لكن ؛ يبقىٰ إنكاره لقوله : «فمن الناس بعدهم» في محله . واللَّه أعلم .

لكن ؛ حكىٰ الترمذي أيضًا مثل هذا الكلام عن البخاري في «عبد اللَّه بن محمد بن عقيل» ، كذا في «الجامع» (٣) و«العلل» (ص : ٢٢) ، فأخشىٰ أن يكون حكايته له في ابن عقيل خطأ . واللَّه أعلم .

وشيوخٌ من أهلِ العِلمِ ، فَتَذاكَروا حديثَ عمرِو بنِ شُعيبٍ ، فثبتوه ، وذكروا أنَّه حُجة .

وقال أحمدُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ : احتجَّ أصحابُنا بحديثِهِ .

قال المصنِّفُ في «شرحِ المُهذَّبِ» : وهو الصحيحُ المُختارُ الذي عليه المُحقِّقون مِن أهلِ الحديثِ ، وهُم أهلُ هذا الفنِّ ، وعنهم يُؤخَذُ .

(**حملًا لجدِّه علىٰ عبدِ اللَّه**) الصحابيِّ (**دونَ محمدِ التَّابِعيِّ**) ، لما ظهرَ لهم من إطلاقِهِ ذلك ، وسماعُ شعيبٍ من عبدِ اللَّهِ ثابتٌ ، وقد أبْطَلَ الدارقطنيُّ وغيرُهُ إنكارَ ابنِ حبانَ ذلك .

وحكَىٰ الحسنُ بنُ سُفيانَ عن إسحاقَ بنِ راهويه[1] قال : عمرو بنُ شُعيبٍ عن أبيهِ عن جدِّه ، كأيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ .

قال المصنِّفُ : وهذا التشبيهُ نهايةُ الجلالةِ مِن مثْلِ إسحاق .

وقال أبو حاتمٍ[2] : عَمرٌو عن أبيهِ عن جدِّه أحبُّ إليَّ مِن بهزِ بنِ حَكيمٍ عَن أبيهِ عَن جدِّهِ .

وقد ألَّف العلائيُّ جُزءًا مُفردًا في صحةِ الاحتجاج بهذه النُّسخةِ ، والجوابِ عمَّا طعنَ به عليها ، قال : ومما يحتج به لصحَّتها احتجاجُ مالكٍ

(١) حكىٰ هذا القول المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢) ، والذهبي في «السير» (٥/ ١٧٦) بلفظ : «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقةً ، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر» .

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩) .

بها في «الموطإ»[(١)] ؛ فقد أخرجَ عن عبد الرحمن بن حرملة عنه حديثَ : «**الرَّاكبُ شيطانٌ ، والرَّاكبانِ شَيطانانِ ، والثَّلاثةُ رَكْبٌ**» .

وذهبَ قومٌ إلىٰ تركِ الاحتجاج به ، وحكاهُ الآجريُّ[(٢)] عن أبي داود ، وهو روايةٌ عن ابن معينٍ[(٣)] ، قال : لأنَّ روايتَه عن أبيهِ عن جدِّهِ كتاب ووجادة .

فمن هنا ؛ جاء ضعفه ؛ لأن التصحيف يدخل علىٰ الراوي من الصُّحُفِ ، ولذا تجنَّبها أصحابُ «الصَّحيحِ» .

وقال ابنُ عديٍّ[(٤)] : روايتُهُ عن أبيهِ عن جدِّه مرسلةٌ ؛ لأنَّ جدَّه محمدًا لا صُحبة لَهُ .

وقال ابنُ حبان[(٥)] : إنْ أراد جدَّه «عبدَ اللَّهِ» فشعيبٌ لم يَلْقه ، فيكونُ مُنقطعًا ، وإنْ أراد مُحمدًا ، فلا صُحبةَ له ، فيكُون مُرسلًا .

قال الذهبيُّ[(٦)] وغيرُهُ : وهذا القول لا شيء ؛ لأنَّ شُعيبًا ثبتَ سماعُهُ من عبدِ اللَّهِ ، وهو الذي ربَّاهُ لما ماتَ أبوه محمدٌ .

وهذا القولُ اختارَهُ الشيخ أبو إسحاق في «اللُّمع» ، إلا أنَّه احتجَّ بها في «المُهذَّب» .

وذهبَ الدارقُطنيُّ[(٧)] إلىٰ التفرقةِ بين أن يُفصحَ بجدِّه أنَّهُ عبدُ اللَّهِ ،

---

(١) (ص : ٦٠٥) .
(٢) كما في «السير» (٥/ ١٦٩) .
(٣) «تاريخ ابن معين» (٢/ ٤٤٦) .
(٤) «الكامل» (٥/ ١٧٦٨) .
(٥) «المجروحين» (٢/ ٧٢) .
(٦) «السير» (٥/ ١٧٤) .
(٧) كما في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٣) .

فَيُحتج به، أو لا، فلا، وكَذا إذا قال: «عن جدِّه قالَ: سمعتُ النبيَّ ﷺ»، ونحوه، مما يدلُّ علىٰ أنَّ مرادَهُ عبد اللَّهِ.

وذهبَ ابنُ حِبَّان إلىٰ التفرقةِ بين أنْ يستوعبَ ذِكر آبائِهِ بالروايةِ، أو يقتصرَ علىٰ أبيه عن جدِّهِ؛ فإن صرَّح بهم كلهم، فهو حُجةٌ، وإلا فلا، وقد أخرجَ في «صحيحه»[1] له حديثًا واحدًا هكذا: عن عَمرو بن شُعيبٍ، عن أَبيهِ، عن محمدِ بن عبد اللَّه بنِ عَمرٍو، عن أبيه مرفوعًا: «**ألا أحدِّثُكُم بِأحبِّكُم إليَّ وأَقْرَبكُم مِنِّي مجلسًا يومَ القِيامَةِ؟**» الحديث.

قال العلائيُّ: ما جاء فيه التصريح برواية «محمدٍ عن أبيهِ» في السَّند، فهو شاذٌّ نادرٌ.

(و) من أمثلةِ ما أُريد به[2] الجدُّ الأدْنىٰ: (**بهزُ بن حكيمِ بن معاويةَ بنِ حيدةَ**) - بفتح المُهملةِ وسُكونِ التَّحْتيةِ - القشيريُّ البصريُّ، (**عن أبيه، عن جدِّه، له هكذا نسخةٌ حسنةٌ**) صحَّحها ابنُ معينٍ، واستَشْهَدَ بها البخاريُّ في «الصحيح».

وقال الحاكمُ[3]: إنَّما أسقطَ من «الصحيح» روايتهُ عن أبيهِ عن جدِّه؛ لأنَّها شاذَّةٌ لا مُتابعَ له فيها.

ورجَّحها بعضُهم علىٰ نسخةِ عمرِو بن شُعيبٍ عن أبيهِ عن جدِّهِ؛ لأنَّ البخاريَّ استشهدَ بها في «الصحيحِ» دونها.

---

(١) (٤٨٥)، ولفظه: «**ألا أخبركم**» الحديث.

(٢) في «م»: «فيه».

(٣) «المستدرك» (١/ ٤٦).

ومنهم من عكَسَ - كأبي حاتمٍ[١] -؛ لأنَّ البخاريَّ صحَّح نُسخة «عمرٍو»، وهو أقوىٰ من استشهادهِ بنسخةِ «بهزٍ».

(وطلحة بن مُصرِّف بنِ عمرو بنِ كعبٍ) اليامي، **(وقيل: كعبُ بن عمرٍو)**.

قال البلقينيُّ[٢]: في هذه الطريقةِ نظرٌ، من جهةِ أنَّ أبا داود قال في «سُننهِ» في حديثِ الوضوء: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقول: ابنَ عُيينةَ - زَعموا - كان يُنكِرُهُ، ويقول: أيش هذا؛ طلحةُ عن أبيه عن جدِّهِ؟!

وقال عثمان بنُ سعيدٍ الدارميُّ: سمعتُ ابنَ المدينيِّ يقول: قلتُ لسُفيانَ: إنَّ ليثًا يَروي عن طلحةَ، عن أبيهِ، عن جدِّه: أنَّه رأىٰ النبيَّ ﷺ يتوضَّأ، فأنكر سُفيانُ ذلك، وعجِب أنْ يكونَ جدُّ طلحةَ لَقِي النبيَّ ﷺ.

* * *

وَمِنْ أحْسَنِهِ رِوَايَةُ الخَطِيبِ عَنْ عبدِ الوهَّابِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ الحارِثِ بنِ أسَدِ بنِ اللَّيْثِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ الأسوَدِ بنِ سُفْيَانَ بنِ يَزيدَ بنِ أُكَيْنَةَ التَّمِيمِيِّ، قالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يقولُ: سَمِعتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أبي يَقُولُ: سَمِعتُ أَبِي يقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يقولُ: سمعتُ أَبِي يقولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عليَّ بنِ أبي طالبٍ ﵁

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣١)، (٦/ ٢٣٩).

(٢) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٤٨٢).

يَقُولُ: «الحنَّانُ: الذي يُقْبِلُ عَلىٰ مَن أَعْرَضَ عَنَهُ، وَالمَنَّانُ: الذِي يَبْدَأُ بالنَّوَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ».

(**ومن أحسَنِهِ**) أي: رواية الأبناءِ عَنِ الآباءِ (**روايةُ الخطيبِ**) في «تاريخه»[1]، (**عن**) أبي الفَرَجِ (**عبدِ الوهَّابِ بنِ عبد العزيز بن الحارثِ ابنِ أسدِ بنِ الليثِ بنِ سليمانَ بنِ الأسودِ بن سفيان بن يزيدَ بن أُكَينَةَ**) - بِضَمِّ الهمزةِ وفتحِ الكافِ وسُكونِ التَّحتيةِ ونُون - (**التميميِّ**)[2] الفقيهِ الحنبليِّ، (**قال: سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقول، سمعت أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ أبي يقولُ، سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبِ** ﷺ **يقولُ**) وقد سُئل عن الحنَّان المنَّان؟ فقال: (**«الحنَّانُ: الذي يُقْبِلُ علىٰ من أعرضَ عنهُ، والمنَّانُ: الذي يبدأُ بالنَّوالِ قبلَ السُّؤالِ»**).

قال الخطيبُ: بينَ عبدِ الوهاب وعليٍّ في هذا الإسناد تسعة آباءٍ، آخرُهم أكينةُ بنُ عبد اللَّه، وهو السامع عليًّا، أخرجه في كتابِ «الأبناء».

ورَوىٰ هذا الإسنادَ في كتابِ «اقتضاءِ العلمِ العملَ»، عن عليٍّ أيضًا: «هَتَفَ العلمُ بالعملِ، فإنْ أجابَهُ وإلا ارْتَحَلَ».

وأحسنُ من هذا: ما وقع التسلسلُ فيه بأكثر من هذا العددِ، فوقَعَ لنا باثني عَشَرَ أبًا:

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢).

(٢) في «ص»: «التيمي».

أخبرتني أمُّ هانئ بنتِ أبي الحسن الهوريني سماعًا عليها: أنا أبو العبَّاس المكِّي، أنا أبو سعيد العلائي[(١)] - ح.

وأنبأني عاليًا شيخُنا شيخُ الإسلام البلقينيُّ، عن خديجةَ بنتِ سلطانٍ، قالا: أنا القاسمُ بنُ مظفرٍ، قال العلائيُّ: بقراءتي، :أنبا كريمةُ بنتُ عبد الوهابِ حُضورًا، أنا القاسمُ بنُ الفضلِ الصيدلانيُّ وغيرُهُ، أنا رزقُ اللَّهِ بنُ عبدِ الوهاب التميميُّ، سمعتُ أبي أبا الفرجِ عبدَ الوهابِ، يقول: سمعتُ أبي عبدَ العزيزِ يقول: [سمعت أبي الحارث يقول][(٢)]: سمعتُ أبي أسدًا يقول: سمعتُ أبي الليثَ يقول: سمعتُ أبي سُليمان يقولُ: سمعتُ أبي الأسودَ يقولُ: سمعتُ أبي سُفيان يقول: سَمِعتُ أبي يزيدَ يقولُ: سمعتُ أبي أُكينةَ يقولُ: سمعتُ أبي الهيثمَ يقولُ: سمعتُ أبي عبدَ اللَّهِ يقولُ: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**ما اجْتَمَعَ قومٌ علَىٰ ذِكْرٍ إلا حَفَّتْهُم الملائكةُ وغَشِيَتْهُم الرَّحمةُ**»[(٣)].

قال العلائي: هذا إسنادٌ غريبٌ جدًّا، و«رزقُ اللَّهِ» كان إمامَ الحنابلةِ في زمانِهِ من الكبارِ المشهورين، وأبوهُ أيضًا إمامٌ مشهورٌ، ولكن جدَّه عبد العزيزِ مُتكلَّمٌ فيه علىٰ إمامتِهِ، واشتهرَ بوضع الحديثِ، وبقية آبائهِ مجهولون لا ذِكرَ لهم في شيءٍ من الكُتب أصلًا، وقد خبط فيهم عبدُ العزيزِ أيضًا، فزادَ أبًا لأكينة، وهو: الهيثم.

---

(١) في «ص»: «العلاء». (٢) سقط من «ص».

(٣) أورده الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٢٥) بإسناده، في ترجمة عبد العزيز بن الحارث أبي الحسن، وقال: المتهم به أبو الحسن.

قال العراقيُّ[١] : وأكثرُ ما وقَعَ لنا التسلسُلُ بأربعةَ عشرَ أبًا من روايةِ أبي محمد الحسنِ بنِ عليٍّ بن أبي طالبٍ : الحسن بن عبد اللَّهِ بنِ محمدِ ابنِ عبدِ اللَّهِ بن عليٍّ بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبيد اللَّه بن الحسن الأصغرِ بن عليٍّ زين العابدين ابن الحسينِ بنِ عليٍّ ، عن آبائِهِ مرفوعًا بأربعينَ حديثًا منها : «**المَجَالِسُ بِالأمانَةِ**» ، وفي الآباءِ مَن لا يُعرفُ حالُهُ .

● **فائــدة :**

يُلتَحق بروايةِ الرجلِ عن أبيهِ عن جدِّه : روايةُ المرأةِ عن أُمِّها عن جَدَّتِها ، وهو عزيز جدًّا ، ومن ذلك :

ما رواهُ أبو داودَ في «سننه»[٢] ، عن بُندارٍ ، ثنا عبدُ الحميدِ[٣] بن عبدِ الواحدِ ، قال : حدَّثَتْني أمُّ جنوبٍ بنتُ نميلة ، عن أُمِّها سويدةَ بنتِ جابرٍ ، عن أُمِّها عقيلةَ بنتِ أَسْمَرَ بنِ مُضرسٍ ، عن أبيها أسمر بنِ مضرسٍ ، قال : أتيتُ النبيَّ ﷺ فبايعتُهُ ، فقال : «**مَن سَبَقَ إلىٰ ما لم يَسْبِقْ إليه مُسلمٌ فهوَ له**» .

* * *

(١) «التقييد» (ص : ٣٤٨ - ٣٤٩) . (٢) (٣٠٧١) .
(٣) في «ص» : «عبد العزيز» .

● النَّوعُ السَّادِسُ وَالأَرْبَعُونَ :

مَنِ اشتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ اثنَانِ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا

للخَطِيبِ فيهِ كِتابٌ حَسَنٌ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ : حَلاوَةُ عُلُوِّ الإسنادِ.

مثَالُهُ : مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ السَّرَّاجُ ؛ رَوَىٰ عنهُ البُخارِيُّ والخَفَّافُ ، وبينَ وفاتَيْهِمَا مِائَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلاثُونَ سنةً أَوْ أَكْثَرُ. وَالزُّهْرِيُّ وَزَكَرِيَّا بنُ دُوَيْدٍ عَنْ مالكٍ ، وَبَيْنَهُمَا كَذَلِكَ.

(النوعُ السادسُ والأربعون) : السابقُ واللاحقُ :

وهو معرفةُ (من اشتركَ في الرِّوايةِ عنه اثنان ، تباعَدَ ما بين وَفَاتَيْهما . للخطيبِ فيه كتابٌ حسنٌ) سمَّاه « السابقُ واللاحقُ » .

(ومن فوائدِهِ : حلاوةُ علوِّ الإسنادِ) في القلوبِ ، وأن لا يُظَنَّ سقوطُ شيءٍ من الإسنادِ .

(مثالُهُ : محمدُ بنُ إسحاقَ السَّرَّاجُ ؛ روىٰ عنه البخاريُّ) في «تاريخِهِ» ، (و) أبو الحسينِ[1] أحمدُ بنُ محمدٍ (الخفَّافُ) النيسابوريُّ ، (وبين وفاتَيهما مائةٌ وسبعٌ وثلاثون سنةً أو أكثرَ) .

---

(١) في «ص» : «الحسن» ؛ خطأ .

لأنَّ البُخاريَّ ماتَ سنة سِتٍّ وخَمسين ومِائتين ، والخفافُ مات سنة ثَلاثٍ ، وقيل : أَربعٍ ، وقِيلَ : خَمسٍ وتِسعين وثَلاثمائة .

(**والزُّهريُّ ، وزكريَّا بنُ دويدٍ**)[1] رَوَيا (**عن مالكٍ ، وبينهما كذلك**) .

فإنَّ الزهريَّ ماتَ سنة أربعٍ وعِشرين ومائةٍ ، وزكريا حدَّث سنةَ نَيفٍ وسِتِّين ومائتين ، ولا نعرفُ وقتَ وفاتِهِ .

قال العراقيُّ : والتمثيلُ بـ«زكريا» سبقَ إليه الخَطيبُ ، ولا ينبغي أنْ يمثَّل به لأنَّه أحدُ الكذَّابين الوضَّاعين ، ولا نعرفُ سماعه مِن مالكٍ وإنْ حدَّثَ عنهُ ، فقد زاد وادَّعىٰ أنَّه سمع من حُميدٍ الطويلِ وروىٰ عنه نُسخةً موضوعةً .

فالصواب : أنَّ آخِرَ أصحابِ مالكٍ : أحمدُ بنُ إسماعيلَ السَّهميُّ ، ومات سنة تِسعٍ وخمسين ومائتين ، فبَيْنهُ وبين الزهريِّ مائةٌ وخَمْسٌ وثلاثون .

ومن أمثلة ذلك في المتأخرين : أنَّ الفخرَ بنَ البخاريِّ ، سَمعَ منه المنذريُّ ، والصلاحُ بنُ أبي عمر ، شيخُ شيخِنا .

وماتَ المنذريُّ سنة سِتٍّ وخمسين وستمائة ، والصلاحُ سنة ثمانين وسبعمائة .

والبرهانُ التنوخيُّ شيخُ شيوخنا سمعَ منه الذَّهبيُّ ، وروىٰ عنه فيما

---

(١) في «ص» : «رويد» بالراء ؛ خطأ .

(٢) «التبصرة» (٣/ ١٠١) .

ذكرَ شيخُ الإسلام أبو الفضلِ ابن حجرٍ ، وماتَ سنة ثمانٍ وأربعينَ وسبعمائة ، وآخِرُ أصحابِهِ أبو العبَّاس المناوي[١] ماتَ سنة أربعٍ وثمانين وثمانمائة .

قال شيخُ الإسلامِ : وأكثرُ ما وقفنا عليه مِن ذلك مائة وخمسون سَنة ، وذلك أنَّ أبا عليٍّ البردانيَّ سَمِع من السِّلفي حديثًا ، ورواه عنه ، ومات علىٰ رأسِ الخَمسمائة ، وآخِرُ أصحابِ[٢] السِّلفي سِبْطه أبو القاسم بن مكِّي ، مات سنة خمسين[٣] وستمائة .

* * *

(١) في «م» : «الشاذلي» ، وفي المطبوع : «الشاوي» .
(٢) في «ص» : «أصحابنا» ، خطأ .
(٣) في «ص» : «خمس» ؛ خطأ ، والنص في «النزهة» (ص : ١٦٢- ١٦٣) .

● النَّوْعُ السَّابِعُ وَالأَرْبَعُونَ:

مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ

لِمُسْلِمٍ فيهِ كِتَابٌ.

مِثَالُهُ: وَهْبُ بنُ خَنْبَش، وعَامِرُ بنُ شَهرٍ، وَعُرْوَةُ بنُ مُضَرِّسٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ صَفْوَانَ، وَمُحَمَّدُ بنُ صَيفيٍّ؛ صَحَابِيُّونَ لَمْ يروِ عنهُمْ غيرُ الشَّعْبِيِّ.

وانْفَرَدَ قيسُ بنُ أَبِي حازِمٍ بالرِّوايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَدُكَيْنٍ، والصُّنَابِحِ ابنِ الأَعْسَرِ، وَمِرْدَاسٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمِمَّنْ لَمْ يَرْوِ عَنهُ - مِنَ الصَّحَابةِ - إِلَّا ابنُهُ: المُسَيِّبُ والدُ سعيدٍ، ومُعاويةُ والدُ حَكِيمٍ، وقُرَّةُ بنُ إياسٍ والدُ مُعَاوِيَةَ، وأبو ليلَىٰ والدُ عَبْدِ الرَّحمنِ.

(النوع السابعُ والأربعون): معرفةُ الوُحْدان:

وهو (مَنْ لم يروِ عنه إلا واحدٌ).

ومن فوائدِه: معرفةُ المجهولِ إذا لم يكن صحابيًّا، فلا يُقبل كما تقدَّم في «النوعِ الثالث والعشرينَ».

(لِمسلمٍ فيه كتابٌ.

مثالُهُ) في الصحابةِ: **(وهبُ بنُ خَنْبَش)** - بِفتحِ المُعجمةِ والموحَّدةِ بينهما نونٌ ساكنةٌ -، الطائيُّ الكوفيُّ.

قال ابنُ الصلاحِ(١): وسمَّاهُ الحاكمُ وأبو نُعيمٍ: «هرمًا»، وذلك خطأٌ، وكذا وقع عند ابنِ ماجَه.

قال المزيُّ(٢): ومَن قال(٣): «وهبٌ» أكثرُ وأحفظُ.

(وعامرُ بنُ شهرٍ، وعروةُ بنُ مضرِّسٍ، ومحمدُ بنُ صفوانَ) الأنصاريُّ، **(ومحمدُ بنُ صيفي)** الأنصاريُّ، وليس بالذي قَبْله علىٰ الصَّحيحِ.

هؤلاء **(صحابيُّون لم يروِ عنهم غيرُ الشَّعبِيِّ)**.

قال العراقيُّ(٤): ما ذكَرَهُ في «عامرٍ» قاله مسلمٌ وغيرُهُ، وفيه نظرٌ؛ فإنَّ ابنَ عباسٍ رَوَىٰ عنه قِصَّةً رواها سيفُ بنُ عُمر في «الرِّدَّة»، قال: ثنا طلحةُ الأعلم، عن عِكرمة، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: أولُ مَنِ اعترضَ عَلىٰ الأسْودِ العنسيِّ وكَابره عامرُ بن شهر الهمدانيُّ - إلىٰ آخرِ كلامه.

وما قالَهُ في «عُروةَ» قالهُ أيضًا ابنُ المدينيِّ والحاكمُ، وليس كذلك فقد رَوىٰ عنه أيضًا ابنُ عمِّه حميدٌ(٥) الطائيُّ، ذكَرَهُ المزيُّ في «التهذيب»(٦).

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٥١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣١/١٢٨).

(٣) في «م»: «سماه».

(٤) «التقييد» (ص: ٣٥٢).

(٥) في «م»: «حميدي».

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٦).

(وانفردَ قيسُ بنُ أبي حازمٍ بالرِّواية، عن أبيه، و) عن **(دُكَين)** بالكافِ - مصغرًا - ابن سعيدٍ، ويقال: سعيد الخثعَميُّ، ويقال: المزني، **(و)** عن **(الصُّنابِحِ بنِ الأعسرِ، ومرداس)** بن مالك الأسلمي **(من الصَّحابةِ)**.

قال العراقيُّ[(١)]: لم ينفردْ عن الصُّنابحِ، بل رَوىٰ عنه أيضًا الحارثُ ابنُ وهبٍ، ذكرَهُ الطبرانيُّ.

قلتُ: لكن قال شيخُ الإسلامِ[(٢)]: إنَّهُ وهمٌ[(٣)]، والصوابُ: أنَّ الذي رَوىٰ عنه الحارثُ الصنابحيُّ التابعيُّ. وسَيأتي.

وقال المزيُّ[(٤)]: روىٰ عن مِرداسٍ - أيضًا -: زيادُ بنُ عِلاقةَ.

قال العراقيُّ[(٥)]: والصوابُ خلافُه؛ فإنَّما روىٰ زيادٌ، عن مرداسِ بنِ عُروة - صحابي آخر.

(وممَّن لم يرو عنه من الصَّحابةِ، إلا ابنُهُ: المسيِّبُ) بنُ حزنٍ القرشيُّ **(والدُ سعيدٍ.**

ومعاويةُ) بنُ حيدةَ **(والدُ حكيمٍ)**.

قال العراقيُّ[(٦)]: بل رَوىٰ عن مُعاوية - أيضًا - عُروةُ بنُ رويمٍ اللخميُّ، وحميدٌ المزنيُّ؛ ذكَرهما المزِّي[(٧)].

---

(١) «التقييد» (ص: ٣٥٢).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٣٨).
(٣) في «ص»: «وقفه».
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٧٠).
(٥) «التقييد» (ص: ٣٥٢).
(٦) «التقييد» (ص: ٣٥٣).
(٧) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٧٢).

(وقرةُ بنُ إياسٍ والدُ معاويةَ .

وأبو ليلىٰ) الأنصاريُّ ، (والدُ عبدِ الرَّحمنِ) وإنْ كان عديُّ بنُ ثابتٍ أيضًا روىٰ عنه فلم يُدْركه ، كما قاله المزيُّ[١] .

* * *

قَالَ الحاكِمُ : «لَمْ يُخَرِّجَا فِي الصَّحيحَينِ عَنْ أحدٍ مِنْ هَذَا القَبيلِ» . وَغَلَّطُوهُ بِإخْرَاجِهِمَا حديثَ المُسَيِّبِ : أَبِي سعيدٍ فِي وَفَاةِ أَبِي طالِبٍ ، وبِإخْراجِ البُخَاريِّ حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو ابنِ تَغْلِبٍ ، وَقَيْسٍ عَنْ مِرْدَاسٍ ؛ وَبِإِخْرَاجِ مُسْلم حَدِيثَ عبدِ اللَّهِ بنِ الصَّامِتِ عَنْ رَافِعِ بنِ عَمرٍو ، وَنَظَائِرُهُ فِي الصَّحِيحَينِ كَثِيرةٌ ، وَقَدْ تَقدَّمَ فِي النَّوْعِ الثَّالِثِ والعِشْرِينَ .

(قال) أبو عبدِ اللَّهِ (الحاكمُ) في «المدخلِ»[٢] : («لم يُخرِّجا) أي : الشيخان (في «الصحيحين» عن أحدِ من هذا القبيلِ») مِن الصحابةِ .

وتَبِعه علىٰ ذلك البيهقيُّ ، فقال في «سننهِ»[٣] - عِند ذكرِ بَهزِ بنِ حكيم ، عن أبيهِ ، عن جدِّهِ : «ومَن كتَمها فإنَّا آخِذُوها وشَطْرَ مالِهِ» الحديث - ما نصُّه : فأمَّا البُخاريُّ ومسلمٌ فإنَّهما لم يُخرِّجاه جريًا علىٰ عادتِهما في أنَّ الصحابيَّ أو التابعيَّ إذا لم يَكُنْ له إلا راوٍ واحد ، لم يُخرِّجا حديثَه في «الصحيحين» .

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٣٨) . (٢) (ص : ٣٨) .

(٣) (٤/١٠٥) ، وفيها : «وشطر إبله» . الحديث .

(**وغلَّطوه**) في ذلك، ونُقِضَ (**بإخراجهما حديثَ المسيِّبِ أبي سعيدٍ في وفاةِ أبي طالبٍ**)، مع أنَّه لا راوي له غير ابنِهِ.

(**وبإخراجِ البخاريِّ**[(١)] **حديثَ**[(٢)] **الحسن**) البَصْريِّ، (**عن عمرو بنِ تغلبَ**) مَرفُوعًا: «**إنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ والَّذي أدَعُ أحَبُّ إليَّ**»، ولم يروِ عنه غيرُ الحسَنِ، كما قاله مسلمٌ في «الوحْدان» وغيره، وإنْ قالَ ابنُ عبدِ البر[(٣)]، وابنُ أبي حاتمٍ[(٤)]: رَوَىٰ عنه الحَكمُ بنُ الأعرجِ.

فقد قال العراقيُّ[(٥)]: لم أرَ له روايةً عنه في شيءٍ من طُرُق الحديثِ.

(**و**) بإخراجِهِ أيضًا حديث (**قيس**) بن أبي حازِمٍ، (**عن مرداسٍ**) الأسلميِّ: «**يَذْهَبُ الصَّالِحونَ الأوَّلُ فالأوَّلُ**»[(٦)] ولا راويَ له غير قيسٍ، كما تقدَّم تحريرُه.

(**وبإخراجِ مسلمٍ**[(٧)] **حديثَ عبدِ اللَّه بن الصَّامتِ، عن رافعِ بنِ عمرٍو**[(٨)]) الغِفاريِّ، ولا راوي له غَيره.

وقال العراقيُّ[(٩)]: بَلْ رَوَىٰ عنه ابنُهُ عِمران، كما قالَ المزيُّ، وأبو جُبير[(١٠)] مولىٰ أخيه، كما في «جَامِعِ الترمذيِّ».

---

(١) «الصحيح» (٤/ ١١٤).
(٢) في «ص» و «م»: «من حديث».
(٣) «الاستيعاب» (٣/ ١١٦٦).
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٢).
(٥) «التبصرة» (٣/ ١٠٦ - ١٠٧).
(٦) «صحيح البخاري» (٨/ ١١٤).
(٧) «صحيح مسلم» (٣/ ١١٦).
(٨) في «ص»: «عمر»؛ خطأ.
(٩) «التقييد» (ص: ٣٥٤ - ٣٥٥).
(١٠) في «ص» و «م»: «وأبو جسر»، وهو خطأ.

(ونظائرُهُ في «الصَّحيحينِ» كثيرةٌ)

قال ابنُ الصلاحِ[١] : كإخراجِهِ حديثَ أبي رِفاعةَ العدويِّ ، ولم يروِ عنه غيرُ حُميدِ بنِ هلالٍ العدويِّ .

وحديث الأغرِّ المُزنيِّ ، ولم يروِ عنه غيرُ أبي بُردة .

وقال العراقي[٢] : بَلْ روىٰ عن أبي رِفاعة أيضًا ، صلةُ بنُ أَشيمَ العدويُّ ، وعنِ[٣] الأغرِّ عبدُ اللَّهِ بنُ عُمر ، ومعاويةُ بنُ قُرَّة .

(وقد تقدَّم في «النوع الثالثِ والعشرين») شيءٌ من هذا النوعِ .

* * *

وَفي التَّابِعينَ : أبُو العُشَرَاءِ ، لَمْ يروِ عنهُ غَيرُ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ .

وَتَفَرَّدَ الزُّهْرِيُّ عَنْ نَيِّفٍ وعِشْرِينَ مِنَ التَّابعينَ .

وَعَمْرُو بن دِينارٍ عَنْ جَمَاعةٍ ، وَكَذَا يَحْيَىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ ، وأبو إسحاقَ السَّبيعيُّ ، وَهِشَامُ بنُ عُروةَ ، ومالكٌ ، وغَيْرُهُمْ .

(و) مثالُهُ **(في التابعينَ : أبو العُشَراءِ)** الدارميُّ ، **(لم يرو عنه غيرُ حمَّادِ بن سلَمَة)** .

قال العراقيُّ[٤] : بل روَىٰ عنه يزيدُ[٥] بنُ أبي زيادٍ ، وعبدُ اللَّهِ بنُ[٦]

---

(١) «علوم الحديث» (٣٥٤) .

(٢) «التقييد» (ص : ٣٥٥) .

(٣) في «ص» : «وهو» .

(٤) «التقييد» (ص : ٣٥٥) .

(٥) في «ص» و «م» : «زياد» ، خطأ .

(٦) «بن» ليس في «ص» .

[محررٍ ، كلاهما رَوىٰ عنه حديثَ الزكاةِ ، مُتابِعَيْنِ لحمادِ بن سلمةَ][١] .

(وتفرَّدَ الزُّهريُّ عن نيِّفٍ وعشرينَ من التَّابعينَ) لم يروِ عنهم غيرُهُ ، منهم - فيما ذكرَهُ الحاكمُ[٢] - : محمدُ بنُ أبي سُفيانَ بنِ حارثةَ الثقفيُّ ، وعَمرُو بنُ أبي سُفيانَ بنِ العلاءِ الثقفيُّ .

(و) تفرَّد (عمرُو بنُ دينارٍ عن جماعةٍ ، وكذا يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ ، وأبوإسحاقَ السبيعيُّ ، وهشامُ بنُ عروةَ ، ومالكٌ ، وغيرُهم) تفرَّد كلٌّ منهم[٣] بالروايةِ عن جماعةٍ لم يروِ عنهم غيرُهُ .

قال الحاكمُ[٤] : والذين تفرد عنهم مالكٌ نحوُ عشرةٍ مِن شُيوخِ المدينةِ ، منهم : مِسْورُ بنُ رِفاعة القرظيُّ .

قال : وتفرَّد سُفيانُ الثوري عن بِضعةَ عشر شيخًا ، منهم : عبدُ اللّهِ بنُ شدَّادٍ الليثيُّ .

وتفرَّد شُعبةُ عن نحوِ ثلاثين شيخًا ، مِنهم : المفضلُ[٥] بنُ فضالة .

* * *

(١) سقط في «ص» ، ومكانه في «م» بياض ، فاستدركته من «التقييد» للعراقي (ص : ٣٥٥) .
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٦٠) .
(٣) في «ص» و «م» : «منهما» .
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٦٠) .
(٥) في «ص» : «الفضل» ؛ خطأ .

● النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالأَرْبَعُونَ :

مَعْرِفةُ مَنْ ذُكِرَ بأَسْمَاءٍ أَوْ صِفاتٍ مُخْتَلفَةٍ

هُوَ فنٌّ عَويصٌ تَمَسُّ الحَاجَةُ إِليْهِ؛ لِمَعْرِفةِ التَّدْليسِ. وَصَنَّفَ فِيهِ عَبدُ الغَنِيِّ بنُ سعيدٍ، وَغَيْرُهُ.

(**النوعُ الثامن والأربعون: معرفةُ من ذُكِرَ بأسماءٍ، أو صفاتٍ مختلفةٍ**) مِن كُنًى أو ألقابٍ أو أنسابٍ:

إمَّا مِن جماعةٍ من الرواةِ عنه، يُعرِّفه كلُّ واحدٍ بغيرِ ما عَرَّفه الآخرُ، أو مِن راوٍ واحدٍ عنه يُعرِّفه مرةً بهذا ومرةً بذاك، فَيلتبسُ علىٰ مَن لا معرفةَ عِنده، بل علىٰ كثيرٍ من أهل المعرفةِ والحِفظِ.

و(**هو فنٌّ عويصٌ**) - بمهملةٍ أوَّله وآخره - أي: صَعْبٌ، (**تمسُّ الحاجةُ إليه لمعرفةِ التَّدليسِ**.

وصنَّف فيه) الحافظُ (**عبد الغَني بنُ سعيدٍ**) الأزديُّ كتابًا نافعًا، سمَّاه «إيضاح الإشكالِ»، وقفتُ عليه، وسأُلخِّص هنا منه أمثلةً، (**و**) صنَّف (**غيرُهُ**) أيضًا، كالخطيبِ.

* * *

مِثَالُهُ: مُحَمَّدُ بنُ السائِبِ الكلبيُّ المُفَسِّرُ، هوَ أَبُو النَّضْرِ المَرْوِيُّ عنهُ حديثُ تَميمٍ الدَّارِيِّ وعَدِيٍّ، وَهُوَ حَمَّادُ بنُ

السَّائِبِ رَاوِي: «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ»، وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَىٰ عَنْهُ عَطِيَّةُ التَّفْسِيرَ.

(**مثالُهُ: محمدُ بنُ السائبِ الكلبيُّ المفسِّرُ**) العلامةُ في الأنسابِ، أحدُ الضعفاءِ، (**هو «أبو النضرِ» المرويُّ عنه حديث تميم الدَّارِيِّ، وعدي**) بن بدًّا في قِصتِهما، النازل فيها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، رواها عنه عن باذانَ، عن ابن عباس - ابنُ إسحاق[١]، وهي كُنيته.

(**وهو «حمَّادُ بن السَّائبِ» راوِي**) حديث (**«ذكاة كلِّ مَسْكٍ**) - بفتحِ الميمِ - أي جِلد - (**دِباغُهُ»**) رواه - عنه عن إسحاق، عن عبدِ اللَّهِ بنِ الحارثِ، عن ابنِ عباسٍ - أبو أُسامة حماد بن أُسامة[٢]، وسمَّاهُ «حمَّادًا» أَخْذًا من «محمد»، وقد غلطَ فيه حمزةُ بنُ محمد الكنانيُّ الحافظُ، والنسائيُّ[٣].

(**وهو «أبو سعيدٍ» الذي روىٰ عنه عطيةُ**) العَوفي (**التفسير**)، وكنَّاه بذلك ليُوهِم الناسَ أنَّه إنَّما يَروي عن أبي سعيدٍ الخدريِّ.

وهو «أبو هشامٍ» الذي روىٰ عنه القاسمُ بنُ الوليدِ الهمدانيُّ، عن أبي صالحٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ حديثَ: لمَّا نزلت ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]، الحديث، كنَّاه بابنه هشامٍ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٥٩).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٢٤).

(٣) كما في «الموضح» (٢/٣٥٧ - ٣٥٩).

=

وهو «محمدُ بنُ السائبِ بن بشرٍ»، الذي روىٰ عنه ابنُ إسحاق أيضًا.

* * *

وَمِثْلُهُ: «سالِمٌ» الرَّاوِي عَن أَبِي هُريرَةَ وأَبِي سعيدٍ وَعَائِشَةَ، هُوَ «سالمٌ أَبُو عبدِ اللَّهِ المَدنِيُّ»، و«سَالمٌ مَوْلَىٰ مَالِكِ بنِ أَوْسٍ»، و«سَالِمٌ مَوْلَىٰ شَدَّادِ بنِ الهَادِ»، وَ«سَالِمٌ مَوْلَىٰ النَّصْرِيِّينَ»، وَ«سَالِمٌ مَوْلَىٰ المَهْرِيِّ»، وَ«سَالِمٌ سَبَلانُ»، وَ«سَالمٌ أَبُوعبدِ اللَّهِ الدَّوْسِيُّ»، وَ«سَالمٌ مَوْلَىٰ دَوْسٍ»، و«أَبُو عبدِ اللَّهِ مَوْلَىٰ شَدَّادٍ».

(**ومثلُهُ: «سالمٌ» الراوي، عن أبي هريرةَ، وأبي سعيدٍ**) الخُدريِّ، (**وعائشةَ**) وسعدِ بنِ أبي قاصٍ، وعثمانَ بنِ عفَّانَ.

(**هو «سالمٌ أبو عبدِ اللَّه المدني»**).

و) هُو (**«سالمٌ مولىٰ مالك بن أوس**) بنِ الحدثان النصريِّ».

(**و**) هُو (**«سالمٌ مولىٰ شدَّادِ بنِ الهاد**) النصريِّ»، الذي روىٰ عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن، ونعيم المجَمِّر.

(**و**) هُو (**«سالم مولىٰ النصريين»**) - بالمهملةِ والنُّونِ -، الذي روىٰ عنه سعيد المقبري[1].

= وكذا وهم فيه الحاكم، حيث صحح الحديث في «المستدرك» (٤/ ١٢٤).
وانظر: «غاية المرام» للشيخ الألباني (٢٦).

(١) «ص»: «عنه عمران بن بشير»؛ وهو انتقال نظر، وإنما هذا مكانه سيأتي بعد سطرين.

(و) هُو («**سالمٌ مولىٰ المهري**») الذي رَوىٰ عنه عبد اللَّه بنُ يزيدَ الهُذليُّ .

(و) هُو («**سالمٌ سَبَلان**») - بفتحِ المهملةِ والموحدةِ - ، الذي روىٰ عنه عِمرانُ بن بشيرٍ .

(و) هُو («**سالمٌ أبو عبدِ اللَّهِ الدَّوسيُّ**») ، الَّذي رَوىٰ عنه يَحيىٰ بنُ أبي كَثيرٍ .

(و) هُو («**سالمٌ مولىٰ دَوسٍ**»)، الذي روىٰ عنه يَحيىٰ أيضًا .

(و) هو («**أبو عبد اللَّه مولىٰ شدَّادٍ**»)، الذي روىٰ عنه محمدُ بنُ عبدِ الرحمن ، وأبو الأَسْود .

وهُو «أبو عبدِ اللَّه» ، الذي روىٰ عنه بُكيرٌ الأَشجُّ .

ومِثلُهُ : «محمدُ بنُ [أبي][(١)] قيسٍ الشاميُّ» ، المصلوبُ في الزَّندقةِ ، كان يضعُ الحديثَ .

قال ابنُ الجوزيِّ : دُلِّس اسمه علىٰ خمسين وَجهًا .

وقال عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ سوادةَ : قَلَبوا اسمَه علىٰ مائة اسمٍ وزيادةٍ ، قد جمعتُها في كتابٍ . انتهىٰ .

فقيل فيه : محمدُ بن سعيدٍ ، وقيل : محمدٌ مولىٰ بَني هاشمٍ ، وقيل : محمدُ بنُ أبي قَيسٍ ، وقيل : محمدُ بنُ الطبريِّ ، وقيل : محمدُ بنُ

(١) في «ص» و «م» : «محمد بن قيس» ، والتصويب من «الموضح» (٢/ ٣٤٧) .

حسان، وقيل: أبو عبدِ الرحمن الشاميُّ، وقيل: محمدٌ الأردني، وقيل: محمدُ بنُ سعيدِ بنِ حسَّانَ بنِ قيسٍ، وقيل: محمدُ بنُ سعيدٍ الأسدِي، وقيل: أبو عبدِ اللَّهِ الأسدي، وقيل: محمدُ بن أبي حسَّان، وقيل: محمدُ بنُ أبي سهلٍ، وقيل: محمدٌ الشاميُّ، وقيل: محمدُ بنُ أبي زَينب، وقيل: محمدُ بن أبي زكريا، وقيل: محمد بنُ أبي الحسنِ، وقيل: محمدُ بنُ أبي سعيدٍ، وقيل: أبو قَيسٍ الدمشقيُّ، وقيل: عبدُ الرحمن، وقيل: عبدُ الكريمِ علىٰ - مَعْنَىٰ التعبدِ للَّهِ -، وقيل غيرُ ذلك.

وزعمَ(١) العقيليُّ أنَّه «عبدُ الرحمن بنُ أبي شُمَيلَة»، ووهَّموه.

* * *

وَاسْتَعْمَلَ الخَطيبُ كَثِيرًا مِنْ هذَا فِي شُيُوخِهِ.

(واستعمل الخطيبُ كثيرًا من هذا في شيوخِهِ)، فيروي في كُتبِهِ عن أبي القاسمِ الأزهريِّ، وعن عُبيدِ اللَّه بنِ أبي الفتحِ الفارسيِّ، وعن عُبيد اللَّه بنِ أحمدَ بنِ عثمانَ الصيرفيِّ، والكلُّ واحدٌ.

وتَبعَ الخطيبَ في ذلك المُحدِّثون - خصوصًا المتأخِّرين -، وآخرُهم شيخُ الإسلام أبو الفضل ابن حجرٍ.

نَعَم؛ لم أرَ العراقيَّ في «أماليه» يصنعُ شيئًا من ذلك.

* * *

(١) في «ص»: «وقيل زعم».

• النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالأَرْبَعُونَ:

مَعْرِفَةُ المُفْرَدَاتِ

وهُوَ فَنٌّ حسنٌ يُوجَدُ فِي أواخِرِ الأَبْوَابِ، وَأُفْرِدَ بِالتَّصْنِيفِ.

(النوعُ التاسعُ والأربعون: معرفةُ المفرداتِ) مِن الأسماءِ والكُنى والألقابِ في الصَّحابةِ والرُّواةِ والعلماءِ.

(وهو فنٌّ حسنٌ يوجدُ في أواخرِ الأبوابِ) مِن الكتُبِ المُصنَّفةِ في الرِّجالِ، بعد أن يذكروا الأسماءَ المشتركةَ.

(وأُفرِدَ بالتصنيفِ) أفردَه البَرديجيُّ، واستدركَ عليه أبو عبدِ اللَّه بن بكيرٍ مواضعَ ليست بمفاريدَ، وأُخرَ ألقابًا لا أسماءً، كـ«الأجلحِ».

* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

الأَوَّلُ: فِي الأَسْمَاءِ:

فَمِنَ الصَّحابَةِ: «أَجْمَدُ» - بالجِيمِ - ابنُ عُجْيَانَ: كَسُفْيَانَ، وَقِيلَ: كَعُلَيَّانَ، «جُبَيْبٌ» بِضَمِّ الجِيمِ، «سَنْدَرٌ»، «شَكَلٌ» بِفَتْحِهِمَا، «صُدَيٌّ» أَبُو أُمَامَةَ، «صُنَابِحُ» بنُ الأَعْسَرِ، «كَلَدَةُ» - بِفَتْحِهِمَا - ابنُ حَنبَلٍ، «وابِصَةُ» بنُ مَعبَدٍ،

«نُبَيْشَةُ الخَيْرِ»، «شَمْغُونَ» أبو رَيْحَانَةَ، بِالشِّينِ والغَيْنِ المُعجَمَتَينِ، وَيُقَالُ: بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ، «هُبيْبُ» مُصَغَّرٌ بِالمُوَحَّدَةِ المُكَرَّرةِ، «ابنُ مُغْفِلٍ» بإِسْكانِ المُعجَمَةِ، «لُبَيٌّ» - باللَّام كَأُبَيٍّ - ابنُ «لَبَا» كَـ«عَصَا».

وَمِنْ غَيرِ الصَّحَابَةِ: «أَوْسَطُ» بنُ عمرٍو، «تَدُومُ» بِفتحِ المُثَنَّاةِ مِنْ فوقُ - وَقِيلَ: مِنْ تحتُ - وَبِضَمِّ الدَّالِ، «جيلانُ» بكسرِ الجيمِ، «أبو الجَلَدِ» بفتحهما، «الدُّجَينُ» بالجيم مُصَغَّرٌ، «زِرُّ ابنُ حُبَيْشٍ»، «سُعَيرُ بنُ الخِمْسِ»، «وُرْدَانُ»، «مُسْتَمِرُّ بنُ الرَّيَّانِ»، «عَزْوَانُ» بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ وَإِسْكانِ الزَّاي، «نَوْفُ البِكَاليُّ» بِكَسْرِ المُوَحَّدَةِ وَتَخْفيفِ الكافِ، وَغَلَبَ عَلَىٰ أَلسِنَتِهِمُ الفَتْحُ وَالتَّشْدِيدُ، «ضُرَيْبُ بنُ نُقَيْرِ بنِ شُمَيرٍ» مُصَغَّرَاتٌ، وَنُقَيرٌ: بالقَافِ، وَقِيلَ: بالفَاءِ، وَقِيلَ: نُفَيْلٌ بالفَاءِ واللَّامِ، «هَمَذَانُ» بَرِيدُ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ بالمُعجَمةِ وَفَتْحِ المِيمِ كالبَلْدَةِ، وَقِيلَ: بالمُهْمَلةِ وَإِسْكانِ المِيمِ كالقَبِيلةِ.

(وهو أقسامٌ:

الأَوَّلُ في الأَسماءِ:

فمن الصحابةِ: «أجمد» - بالجيم -)، وضبَطَهُ القاضي أبو بكرِ بنُ

العربي بالحاءِ المُهملةِ، فَوَهِمَ، (ابن عُجْيان) - بضَمِّ المُهملةِ وسُكونِ الجيمِ وتحتيةٍ، (كسفيان).

وقيل: بالضمِّ والفتحِ والتشديدِ.

(وقيل: كـ«عُليَّان») هَمْدانيٌّ، شهد فتح مِصْرَ.

قال ابنُ يونس: لا أعلمُ له روايةً.

(«جُبَيب») بنُ الحارث (بضمِّ الجِيم) وموحَّدتين، وغلط ابنُ شاهين فجَعله بالخاءِ المُعجمةِ، وغَلِطَ بعضُهم فجعله بالرَّاءِ آخِرَه[1].

(«سَندَر») - بفتحِ المهملتين بَينهما نونٌ ساكنةٌ - الخصي، مَولىٰ زِنْبَاع الجُذامي، نزلَ مِصرَ، ويُكنىٰ أبا الأَسْود، وأبا عبد اللّه باسمِ ابنِهِ.

وظنَّ بعضُهم أنهما اثنان، فاعترض علىٰ ابنِ الصلاحِ في دَعْوىٰ أَنَّه فردٌ، وليس كذلك؛ كما قال العراقيُّ[2].

(«شَكَلٌ» - بفتحهما) - ابنُ حميدٍ العبسيُّ[3]، من رَهْطِ حُذيفةَ، نزلَ الكوفةَ، روىٰ حديثَهُ أصحابُ «السُّنن».

(«صُدَيٌّ») - بالضمِّ والفتحِ والتشديدِ - ابنُ عَجلان (أبو أمامة) الباهليُّ.

(«صُنَابح») - بالضَّمِّ آخِره مهملة - (ابنُ الأعسرِ) البجليُّ الأَحْمسيُّ.

قال العراقيُّ[4]: وقد اعتُرِضَ بأنَّ أبا نُعيمٍ ذكر في «الصحابة» آخَرَ

---

(١) في «ص»: «الموحدة».

(٢) «التقييد» (ص: ٣٦٢ - ٣٦٣).

(٣) في «ص»: «العنسي» خطأ.

(٤) «التقييد» (ص: ٣٦٣).

اسمُهُ «صُنابح». والجوابُ: أنَّه بعد أن ذكرَهُ قال: هو عِندي المُتقدِّمُ.

● **تنبيـــه:**

قال ابنُ عبدِ البَر[١]: ليس الصُّنابح هذا الصُّنَابحيَّ الذي رَوىٰ عن أبي بكرٍ؛ لأنَّ هذا اسمٌ وذاك نَسَبٌ، وهذا صحابيٌّ وذاك تابعيٌّ، وهذا كوفيٌّ وذاك شاميٌّ.

وقال شيخُ الإسلامِ في «الإصابةِ»[٢]: قيل: في كلٍّ مِنهما «صُنابحٌ» و«صُنابحيٌّ»، لكن الصواب في ابنِ الأعسرِ صنابحٌ، وفي الآخر صُنابحيٌّ، ويظهرُ الفرقُ بينهما بالرُّواة عنهما، فحيثُ جاءت الروايةُ عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ عنه، فهو ابنُ الأعسرِ، وهو الصحابيُّ وحديثُهُ موصولٌ، وحيث جاءت عن غيرِ قيسٍ عنه، فهو الصنابحيُّ، وهو التابعيُّ، وحديثُهُ مُرسلٌ.

قلتُ: أَضْبَطُ من هذا: أنَّ الصُّنابحَ لم يروِ غيرَ حديثين، فيما ذكَرَ ابنُ البرقيِّ.

وزاد الطبرانيُّ ثالثًا من روايةِ الحارثِ بنِ وَهبٍ عنه، وغُلِّطَ فيه بأنَّه الصُّنابحيُّ[٣].

(«**كَلَدَةُ**» - **بفتحِهما ابنُ حنبلٍ**) بلفظِ جدِّ الإمامِ أحمدَ.

(«**وابِصةُ**») - بكسرِ الموحَّدةِ ومُهمَلةٍ - (**ابنُ معبَد**.

---

(١) «الاستيعاب» (٢/ ٧٤٠). (٢) (٣/ ٤٤٨).

(٣) راجع: «الإصابة» (٣/ ٤٤٨).

«**نُبَيشَةُ الخيرِ**») - بضَمِّ النونِ ، وفتحِ المُوحَّدةِ ، وسُكونِ التحتيةِ ، ومعجمةٍ .

قال العراقيُّ[1] : وليس فردًا ، ففي الصحابةِ : «نُبيشة» غيرُ المذكورِ في حديثِ الحجِّ و«نُبيشة بن أبي سُلمىٰ» رجلٌ روىٰ عنه رشيدٌ أبو موهبٍ ، ذكرهُ ابنُ أبي حاتمٍ[2] .

(«**شمغون**») بُن يزيدَ القرظيُّ (**أبو ريحانةَ - بالشِّينِ والغين المعجمتينِ ، ويقالُ بالعين المهملة**) مع إعجام الشين .

وبذلك جزم ابنُ الصلاحِ[3] أولًا ، ثم حكَىٰ الثاني بصيغةِ «يُقالُ» ، وقال : إنَّ ابن يونسَ صحَّحه .

وحكَىٰ فيه شيخ الإسلامِ في «الإصابة»[4] قولًا ثالثًا : أنَّه بالمُهملتين ، وأنَّه أزديٌّ ، ويُقالُ : أنصاريٌّ ، ويُقال : قُرشيٌّ ، ويُقالُ فيه : أَسْدي ، بسُكونِ المهملةِ .

قال شيخُ الإسلامِ : الأسد لغةٌ في الأزدِ ، والأنصارُ كلهم من الأزدِ ، ولعله حالفَ بعضَ قُريشٍ ، فتجتمعُ الأقوالُ .

نزَل الشامَ ، وله خمسةُ أحاديث .

(«**هُبَيْبٌ**» - **مصغر بالموحدةِ المكرَّرةِ - ابنُ مُغْفِلٍ - بإسكان المعجمة**) وضمِّ الميم وكسرِ الفاءِ - الغفاريُّ .

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٦٤) .
(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٥٠٦) .
(٣) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٣) .
(٤) (٣/١٨٤) .

(«**لُبَيٌّ**» - **باللام**) أوَّلًا، مُصغَّرٌ، (**كأُبَيّ**) بنِ كعبٍ، وغَلِطَ ابنُ قانعٍ، فسمَّاهُ «أُبيًّا» - (**ابنُ لَبَا**) - بالفتحِ والتخفيفِ، (**ك«عصا»**) - من بني أسدٍ.

(**ومن غيرِ الصَّحابَةِ**: «**أوسطُ**» **بن عَمْرو**) البجليُّ، تابعيٌّ.

(**تدومُ - بفتحِ المثنَّاةِ من فوق، وقيلَ: من تحت وبضمِّ الدَّالِ**) - ابن صبحٍ الكلاعيُّ.

(«**جيلانُ**» - **بكسر الجيم**) - ابنُ فروةَ.

(«**أبو الجَلَدِ**» - **بفتحهما**) - الأَخباري.

(**الدُّجَينُ بالجيم، مُصغَّر**) - ابنُ ثابتٍ أبو الغصن.

قال ابنُ الصلاح[1]: قِيل: إنَّهُ «جُحا» المعروف، والأصحُّ أنَّه غيرُهُ.

وعلىٰ الأولِ مشىٰ الشيرازيُّ في «الألقاب»، ورواهُ عنِ ابنِ معينٍ، واختارَ ما صحَّحه ابنُ حِبَّانَ وابنُ عديٍّ، وقال: قد رَوىٰ عنه: ابنُ المُبارَك، ووكيعٌ، ومسلمُ بنُ إبراهيمَ، وغيرُهم، وهؤلاء أعلمُ باللَّهِ مِن أن يَرْوُوا عَن جُحا[2].

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٦١).

(٢) كذا سياق الكلام، لكن بالرجوع إلىٰ «التقييد» للعراقي (ص: ٣٦١) يتبين الآتي:
١- أن الشيرازي جزم بأنه جحا.
٢- أن الذي اختار ما صححه ابن حبان وابن عدي، إنما هو ابن الصلاح والعراقي أيضًا، وليس الشيرازي كما يوهمه السياق هنا، أو يكون الضمير في قوله: «واختار» عائدًا علىٰ ابن الصلاح.
=

وما ذُكِرَ من أنَّه فردٌ قاله أيضًا : البخاريُّ ، وابنُ أبي حاتم وغيرُهما ، وهو دُجينٌ العُرينيُّ[1] الذي حدَّث عنه ابنُ المبارك .

(**زِرُّ بنُ حُبيشٍ**) التابعيُّ الكبير .

قال العراقيُّ[2] : في عَدِّه من الأفرادِ نظرٌ ، فلهم[3] غيرُ واحدٍ يُسمَّون هكذا ، منهم :

زِرُّ بنُ عبدِ اللَّه الفُقيميُّ ، صحابيٌّ ، ذكره أبو موسىٰ المديني ، وابنُ فتحون ، والطبريُّ .

وزِرُّ بنُ أربد بنِ قيسٍ ابن أخي لَبيدِ بن رَبيعةَ .

وزِرُّ بنُ محمدٍ الثَّعلبيُّ ، شاعِران ، ذكرهما ابنُ ماكولا .

قال العراقيُّ[4] : ولا يردان علىٰ ابنِ الصلاحِ ؛ لأنَّه ترجَم النوعَ للصَّحابةِ ، والرُّواةِ ، والعلماءِ ، فخرج الشُّعراءُ الذين لا صُحبة لهم ، فيردُ عليه الأولُ فقط .

= ٣- أن قوله : «قد روىٰ عنه ابن المبارك» - إلخ إنما هو قول ابن عدىٰ ، لا الشيرازي ، كما يوهمه أيضًا السياق هنا .

وأما ما يحكىٰ عن ابن معين ، أن الدجين هو جحا ؛ فهذا رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٥٨٤) ، وقال : «وهذه الحكاية عن يحيىٰ أخطأ عليه من حكاها عنه ؛ لأن يحيىٰ أعلم بالرجال من أن يقول هذا . . . » .

(١) في «م» : «العرني» .

(٢) «التقييد» (ص : ٣٦٠ - ٣٦١) .

(٣) في «ص» : «فإنهم» .

(٤) «التقييد» (ص : ٣٦٢) .

(«**سُعَيرُ**») - مُصَغَّرٌ بمهملتين - (**ابنُ الخِمْسِ**) - بكسرِ المُعجمةِ، وسُكونِ الميمِ، ومهملةٍ.

قال ابنُ الصلاحِ[1]: انْفردَ في اسمِهِ واسمِ أبيه.

وقال العراقي[2]: لم يَنفرد في اسمِهِ؛ ففي الصحابةِ: «سعيرُ بنُ عداءِ البكّائي»، ذكره ابنُ فتحون، و«سُعيرُ بنُ سوادةَ العامريُّ» ذكره ابنُ مَنده وأَبو نُعيمٍ.

قلتُ: و«سُعيرُ بنُ خفاف التميميُّ»، ذكره سيفٌ في «الفتوحِ»، وأنَّه كان عاملًا للنبيِّ ﷺ علىٰ بطونِ تميمٍ، وأقرَّهُ أبو بكرٍ؛ استدركه شيخُ الإسلامِ في «الإصابةِ»[3].

(«**وُزْدَان**»[4]) - بالضمِّ - وهذا مَزيدٌ[5] علىٰ ابنِ الصلاحِ.

(«**مُسْتَمِرٌّ**») - بصيغة الفاعل من «استمرّ» - (**ابنُ الرَّيانِ**) تابعيٌّ رأىٰ أنسًا.

قال العراقيُّ[6]: وليس فَردًا، فَلَهُم «المُستَمِر الناجي»، والدُ إبراهيمَ، روىٰ له ابنُ ماجَه حديثًا، وكِلاهُما بصريٌّ.

(«**عَزْوَان**» - **بفتحِ المهملةِ وإسكانِ الزَّاي**) - ابنُ يزيدَ[7] الرَّقاشِي.

وقد اعتُرض هذا بأمرين:

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٦٢).
(٢) «التقييد» (ص: ٣٦٢).
(٣) «الإصابة» (٣/ ١٢٠).
(٤) في «ص» و«م»: «قردان».
(٥) في «ص» و«م»: «يزيد».
(٦) «التقييد» (ص: ٣٦٤).
(٧) صوابه: «ابن زَيْد». راجع: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٢/ ٣٦٤).

أحدُهما : أنَّه لا يُعرف له روايةٌ ، وإنما روىٰ عن أنسٍ شيئًا مِن قوله .

الثاني : أنَّ لهم «عزوانَ» آخر لم يُنسب .

وأجيب : بأنَّ ابنَ ماكولا - بعدَ أن ذكره - قال[1] : لعلَّه الأولُ .

(«**نَوْف**») - بالفتح والسكونِ ابنُ فضالة - (**البِكَالي - بكسر الموحدةِ ، وتخفيف**[2] **الكاف - وغلبَ علىٰ ألسنتِهم الفتحُ والتشديدُ**) ، والصوابُ الأولُ .

ونِسْبَتُهُ إلىٰ بَني بكالِ بن دعميٍّ ، بطنٌ من حِمْيرٍ ، وهو ابنُ امرأةِ كعبِ الأحبارِ ، وقيل : ابنُ أخيه .

قال العراقيُّ[3] : وليس فردًا ، بل لهم «نوفُ بنُ عبد اللَّهِ» ، رَوىٰ عن عليِّ بن أبي طالبٍ ، وعنه : سالمُ بنُ أبي حفصة ، وفرقدٌ السبخيُّ ، وذكره ابنُ حبان في «الثقاتِ» .

(«**ضُرَيبُ**») - بالمعجمةِ والرَّاءِ - (**ابنُ نُقَيرِ بنِ شُميرٍ**) - الثلاثةُ - (**مصغراتٌ . و«نقيرُ»**) والدُهُ (**بالقافِ ، وقيل : بالفاءِ ، وقيل : «نُفَيلٌ» بالفاء واللامِ** .

«**همْذانُ**» - **بَريدُ عمرَ بنِ الخطابِ** ﷺ - **بالمعجمة وفتح الميم كالبلدة . وقيل : بالمهملةِ وإسكانِ الميم كالقبيلة**) .

* * *

---

(١) «الإكمال» (٧/١٨) .

(٢) في «م» : «وسكون» .

(٣) «التقييد» (ص : ٣٦٤) .

القسمُ الثَّاني : الكُنىٰ :

«أبُو العُبَيْدَيْنِ» - بالتَّثْنِيةِ والتَّصْغِيرِ - اسمُهُ مُعاويَةُ بنُ سَبْرَةَ، «أبُو العُشَرَاء» أُسَامةُ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ . «أبو المُدِلَّةِ» - بِكَسْرِ المُهْمَلَةِ وفَتحِ اللَّامِ المُشَدَّدةِ - لَمْ يُعرفِ اسمُهُ، وانفرَدَ أَبُو نُعيمٍ بِتَسْمِيتِهِ : «عُبَيد اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ» . «أَبُو مُرَايَةَ» - بِالمُثَنَّاةِ مِن تَحْتُ، وَضَمِّ المِيمِ، وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ - اسمُهُ : عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو . «أَبُو مُعَيْدٍ» - مُصَغَّرٌ - حَفْصُ بنُ غَيْلانَ .

(القسمُ الثاني، الكُنىٰ :

«أبو العُبَيدَيْنِ» - بالتثنية والتصغير - اسمُهُ : مُعاويةُ بن سبرةَ)، من أصحابِ ابنِ مسعودٍ، له حديثان أو ثلاثةٌ .

(«أبو العُشَرَاء») الدارميُّ، اسمه : (أسامةُ) بنُ مالكِ بنِ قِهْطِم - بكسر القافِ، فيما ذكر ابنُ الصلاحِ[1] في« النوعِ الخامسِ والأربعين» أنَّه الأشهَرُ .

(وقيلَ غير ذلك) فقيلَ : يسارُ بن بلْز بن مسعودٍ، وقيل : عطاردُ بن بلْز، وقيل : ابنُ برْزٍ- براءٍ ساكنةٍ - وقيل : مفتوحةٍ - ثُم زايٌ .

(«أبو المُدِلَّة» - بكسر المهملة وفتح اللام المشددة - لم يعرف

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٤٩) .

اسمُهُ ، وانفردَ أبو نعيمٍ بتسميتِهِ «عبيدَ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ») ، كذا قالَ ابنُ الصلاحِ[(١)] أيضًا .

قال العراقيُّ[(٢)] : وليسَ كذلك ، بل سمَّاه كذلك ابنُ حِبَّان في «الثقات»[(٣)] .

وقال أبو أحمدَ الحاكمُ ، هو : أخو سعيدِ بن يسارٍ ، وأخطأ ؛ إنَّما ذاك «أبو مزرِّد» ، وهو أيضًا فَرْدٌ ، واسمه : عبدُ الرحمن بنُ يسارٍ .

قال ابن الصلاح[(٤)] في «أبي المُدِلَّة» : روىٰ عنه الأعمشُ ، وابنُ عيينة ، وجماعةٌ .

قال العراقي[(٥)] : وهو وهمٌ عجيبٌ ؛ فلم يروِ عنه واحدٌ منهم أصلًا ، بل انفردَ عنه أبو مجاهدٍ سعدٌ الطائيُّ ، كما صرَّح به ابنُ المديني ، ولا أعلمُ في ذلك خلافًا بين أهلِ الحديثِ .

(«أبو مُرَايَةَ» - بالمُثَنَّاةِ من تحت ، وضمِّ الميمِ ، وتخفيفِ الرَّاءِ - اسمُهُ : عبدُ اللَّه بنُ عمرٍو) تابعيٌّ روىٰ عنه قتادةُ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٦) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٦٧) .

(٣) هذا التعقب ليس فيه فائدة ، فإن الظاهر أن ابن حبان اعتمد في تسميته علىٰ رواية أبي نعيم التي سماه فيها . وابن حبان يغتر بذلك كثيرًا(١)

راجع : «الإرشادات» (ص : ١٩١ - ١٩٢) . والله أعلم .

(٤) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٦) .

(٥) «التقييد» (ص : ٣٦٦) .

(١) الظاهر أن أبا نعيم هو الأصبهاني ولذلك وصفه ابن الصلاح وغيره بالحافظ وإذا كان كذلك فكيف يغترّ ابن حبان (٣٥٨) برواية أبي نعيم (٤٣٠) ولهذا قال ابن الملقن في «المقنع» (٢/٥٦٩) بعد أن نقل قول ابن الصلاح : «ولم نعلم أحدًا تابع أبا نعيم الحافظ...» قال : «قلت : وإن كان سبقه إليه ابن حبان البستي» . والله أعلم . القطان . وانظر «صحيح ابن حبان» (٣٤٢٨) .

(**أبو مُعَيْد - مصغر**) مُخفَّف الياءِ - (**حفصُ بنُ غيلانَ**) الهمدانيُّ، رَوىٰ عن مَكْحولٍ وغيرِهِ.

❊ ❊ ❊

القِسمُ الثَّالثُ: الألقَابُ:

«سَفينَةُ» مَولَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مِهْرَانُ وَقِيلَ: غَيْرُهُ. «مِنْدَلٌ» بِكَسْرِ المِيمِ عَنِ الخطِيبِ وَغَيْرِهِ، ويَقُولُونَهُ بِفَتْحِهَا، اسمُهُ: عَمرو. «سُحْنُونٌ» - بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحِهَا - عبدُ السَّلامِ. «مُطَيَّنٌ»، و«مُشْكَدَانَه»، وآخَرُون.

(**القسمُ الثالثُ: الألقابُ:**

«**سفينةُ**»، **مولىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ**) لقبٌ، فردٌ، اسمه: (**مِهران**) - بالكَسرِ- (**وقيلَ غيرُهُ**) وسيأتي في النوع الآتي.

وسبب تلقيبه «سفينة» أنَّه حَمَلَ متاعًا كثيرًا لرِفْقَتِهِ في الغزو، فقال له النبي ﷺ: «**أنتَ سَفِينة**».

(«**مِندَلٌ**» - **بكسر الميم عن الخطيب وغيره، ويقولونه بفتحها**) قال الحافظ أبو الفضلِ ابنُ ناصرٍ: وهو الصوابُ، نقله العراقيُّ في «نُكَتِهِ»[(١)].

(**اسمُهُ: عمرو**) بنُ عليٍّ.

---

(١) «التقييد» (ص: ٣٦٧).

(«**سُحنُونٌ**» - **بِضمِّ السينِ، وفتحِها** -: **عبدُ السلامِ**) بنُ سعيدٍ التنوخيُّ، القَيروانيُّ، صاحب «المُدَوَّنةِ».

(«**مُطَينٌ**») - مُصغَّرٌ - الحضرميُّ.

(**و«مُشْكَدَانَه»**) - بضمِّ الميم وسُكونِ المُعجمةِ وفتحِ الكافِ والمهملةِ، بعد الألفِ نونٌ - (**وآخرونَ**).

يَنبغي أن يُزاد في هذا قسمٌ رابعٌ في الأنسابِ.

* * *

• النَّوْعُ الخَمْسُونَ :

الأَسْمَاءُ والكُنَىٰ

صَنَّفَ فيهِ ابنُ المدِينيِّ ، ثُمَّ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ النَّسائِيُّ ، ثُمَّ الحاكِمُ أَبُو أحْمَدَ ، ثُمَّ ابنُ مَنْدَهْ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَالمُرادُ مِنْهُ : بَيَانُ أَسْمَاءِ ذَوِي الكُنَىٰ ، وَمُصنِّفُهُ يُبَوِّبُ عَلَىٰ حُرُوفِ الكُنَىٰ .

(**النوعُ الخمسون : الأسماء والكُنَىٰ**) أي : معرفةُ أسماءِ مَنِ اشتهرَ بِكُنيتِهِ ، وكُنىٰ من اشتهرَ باسمِهِ .

ويَنبغي العنايةُ بذلك ؛ لئلا يُذكرَ مرةً الراوي باسمِهِ ومرةً بكُنيتهِ ، فيظنُّهما مَن لا معرفةَ له رَجُلين ، ورُبما ذُكِرَ بهما معًا ، فيُتوهم رَجلين .

كالحديثِ الذي رواه الحاكمُ[(١)] مِن روايةِ أبي يوسفَ ، عن أبي حنيفة ، عنِ موسَىٰ بنِ أبي عائشةَ ، عن عبد اللَّهِ بن شدَّاد ، عن أبي الوليدِ ، عن جابرِ مَرفوعًا : «**مَن صلَّىٰ خَلْفَ الإمامِ ، فإنَّ قِراءتَهُ له قراءةٌ**» .

قال الحاكمُ : عبدُ اللَّهِ بنُ شدَّاد ، هو أبو الوليدِ ؛ بيَّنه ابنُ المديني .

قال الحاكمُ : ومَن تهاوَنَ بمعرفةِ الأسامي أورثَهُ مِثلَ هذا الوهمِ[(٢)] .

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٧٧ - ١٧٨) .

(٢) راجع : كتابي «الإرشادات» (ص : ١٥٨ - ١٦٨) .

قال العراقيُّ[1] : ورُبما وقعَ عكسُ ذلك ، كحديثِ أبي أُسامة ، عن حمادِ بنِ السائبِ السابقِ ، أخرجه النسائيُّ ، وقال : «عن أبي أُسامة حمادِ ابن السائبِ» ، وإنما هو «عن حمادٍ» ، فأسقطَ «عن» ، وخَفِي عليه أن الصَّوابَ : «عن أَبي أُسامة حمادِ بنِ أسامة» .

قال : ولقد بلغني عن بعضِ مَن درسَ في الحديثِ أنه أراد الكشفَ عن ترجمةِ «أبي الزِّنادِ» فلم يهتدِ إلىٰ موضعه من كُتبِ الأسماءِ ، لعدمِ معرفتِهِ باسمه[2] .

قال المصنفُ : (**صَنَّفَ فيه**) أي : في هذا النوعِ جماعةٌ منهم : عليُّ (**ابنُ المديني ، ثمَّ مُسلمُ**) بنُ الحجَّاج ، (**ثم النسائيُّ ، ثم الحاكمُ أبو أحمدَ**) - وهو غيرُ أبي عبد اللَّه صاحب «علومِ الحديثِ» و«المستدرك» - (**ثم ابنُ مندَه ، وغيرُهم**) كأبي بشرِ الدولابيِّ .

قال العراقيُّ[3] : وكِتابُ أبي أحمد أجلُّ تصانيف هذا النوعِ ، فإنَّهُ يذكرُ فيه مَن عُرف اسمه ومَن لم يُعرف ، وكتابُ مسلمٍ والنسائيِّ لم يُذكر فيه إلا من عُرف اسمه .

---

(١) «التبصرة» (٣/ ١١٦) .

(٢) وذكر صاحب «الإكمال» (ص : ٣٩٠) مستدركًا علىٰ «تهذيب الكمال» : «الماجشون ابن أبي سلمة» ، وقال : «ليس بمشهور» ، فتعقبه الحافظ ابن حجر في «التعجيل» (٢/ ٢١٩) بقوله : ذِكْر هذا كله في الأسماء ، واستدراكه علىٰ «تهذيب الكمال» مما ينادي علىٰ فاعله بالقصور في باب النقل والفهم معًا ؛ فإن «الماجشون» لقب وليس باسم ، وهو مذكور في «فصل الألقاب» من «التهذيب» اهـ .

(٣) «التبصرة» (٣/ ١١٦) .

(والمراد منه : بيان أسماءِ ذوي الكُنَىٰ ، ومصنِّفُه يبوِّبُ) تَصنيفَهُ **(علىٰ حروف)** المعجم في **(الكُنىٰ)** ، ويذكرُ أسماءَ أصحابِها ، فيذْكُر في حرفِ الهمزةِ : «أبا إسحاقَ» ، وفي الباءِ : «أبا بِشْرٍ» ونحوها .

* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ :

الأَوَّلُ : مَنْ سُمِّي بالكُنيَةِ ، لا اسمَ لَهُ غَيْرَهَا .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : مَن لهُ كُنيةٌ : كأَبِي بكرِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ ، أحدِ الفُقَهَاءِ السَّبعةِ ، اسمُهُ : أبُو بَكْرٍ ، وَكُنْيَتُهُ : أبُو عَبْدِ الرَّحمنِ : وَمِثْلهُ : أبُو بَكرِ بنُ مُحمدِ بْنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ ، كُنْيَتُهُ : أبُو مُحَمَّدٍ . قالَ الخَطيبُ : لا نَظِيرَ لَهُما : وَقِيلَ : لا كُنْيَةَ لابنِ حَزْمٍ .

الثَّانِي : مَنْ لا كُنْيَةَ لَهُ : كَأَبِي بِلالٍ عَنْ شَرِيكٍ ، وَكأَبِي حَصينٍ - بِفتحِ الحَاءِ - عَن أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ .

(وهو أقسامٌ) تسعةٌ ، ابتكرَها ابنُ الصلاحِ[1] :

(الأولُ : من سُمِّي بالكنيةِ ، لا اسمَ لهُ غيرها ، وهو ضربانِ : من له كنيةٌ) أُخرىٰ زيادة علىٰ الاسمِ .

قال ابنُ الصلاحِ[2] : فصارَ كأنَّ للكنية كنيةً ، قال : وذلك ظَريفٌ عجيبٌ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٨) . (٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٦٨) .

(كأبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمن) بنِ الحارثِ بنِ هشامِ المخزوميِّ ، **(أحد الفقهاءِ السَّبعةِ)** بالمدينة ، **(اسمُهُ «أبو بكرٍ» ، وكُنيتُهُ «أبو عبدِ الرحمن»)** .

قال العراقيُّ[(١)] : هذا قولٌ ضعيفٌ ، رواه البخاريُّ في «التاريخِ»[(٢)] ، عن سُمي مولىٰ أبي بكر ، وفيه قولان آخران .

أحدهما : أن اسمه «محمدٌ» ، و«أبو بكر» كُنيته ، وبه جزَم البُخاريُّ .

والثاني : أن اسمَه كنيتُهُ ، وهو الصَّحيحُ ، وبه جزم ابنُ أبي حاتمٍ ، وابنُ حبان ، وقال المزيُّ : إنَّه الصحيحُ .

(ومثلُهُ : أبو بكرِ بن محمدِ بنِ عمرِو بنِ حزمٍ) الأنصاريِّ **(كنيتُهُ : «أبو محمدٍ» . قال الخطيبُ : لا نظيرَ لهما)** في ذلك .

(وقيل : لا كنيةَ لابنِ حزمٍ) غير الكُنيةِ التي هي اسمه .

(الثاني) مِن الضَّرْبَين : **(من لا كنية له)** غير الكُنيةِ التي هي اسمُهُ ، **(كأبي بلالٍ)** الأشعريِّ ، الراوي **(عن شريكٍ .**

وكأبي حَصِينٍ - بفتحِ الحاءِ) ابن يحيىٰ بنِ سُليمانَ الرازي ، الرَّاوي **(عن أبي حاتمِ الرَّازِي)** .

قال كلٌّ منهما : اسمِي وكُنيتِي واحدٌ .

وكذا قال أبو بكرِ بنُ عياش المقرئ : ليس لي اسمٌ غير أبي بكرٍ .

* * *

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٦٩) . (٢) (١/١٤٦) .

القِسمُ الثَّاني: مَنْ عُرفَ بكُنْيَتِهِ، ولَمْ يُعرَفْ أَلَهُ اسمٌ أمْ لا؟ كَـ «أَبِي أَنَاسٍ» - بالنُّونِ - صَحَابِيٌّ، و«أَبِي مُوَيْهِبَةَ» مَوْلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَ«أَبِي شَيْبَةَ» الخُدْرِيِّ، و«أَبِي الأَبْيَضِ» عَنْ أَنَسٍ، و«أَبِي بكرِ» بنِ نافِعٍ مَوْلَىٰ ابنِ عُمَرَ، و«أَبِي النَّجِيبِ» - بالنُّونِ المَفْتُوحَةِ - وقِيلَ: بالتَّاءِ المَضْمُومَةِ، و«أَبِي حَرِيزٍ» - بالحَاء والزَّاي - المَوْقِفِيِّ، والمَوْقِفُ: مَحِلَّةٌ بِمِصْرَ.

(**القسم الثاني: مَنْ عُرِفَ بِكُنيتِهِ ولم يُعرَف أَلَهُ اسمٌ**) ولكن لم نقفْ عليه، (**أمْ لا**) اسمَ له أصلًا؟

(**كـ«أبي أناس» - بالنون -، صحابي**) كِنانيٌّ، ويقال: دِيليٌّ[1].

(**و«أبي مُوَيهِبَةَ» مَولىٰ رسول اللَّهِ ﷺ**).

و«**أبي شيبَةَ» الخُدرِيِّ**) الذي مات في حصارِ القُسْطَنطينيةِ.

(**و«أبي الأبيضِ»**) التابعيِّ، الراوي (**عن أنس**) بنِ مالكٍ.

وقال العراقيُّ[2]: سمَّاه ابنُ أبي حاتمٍ في «الكُنىٰ» وفي «الجرح والتعديل» في الأسماءِ: «عيسىٰ»، لكن أعاده في آخرِهِ في «الكنىٰ الذين لا تُعرف أسماؤهم»، وقال: سمعت أبي يقولُ: سُئل أبو زُرْعة عن أبي الأبيض؟ فقال: لا نعرفُ اسمَه.

---

(١) في «م»: «دؤلي».، وهو قول فيه أيضًا، كما قال ابن الصلاح، وقال: «والهمزة مفتوحة في النسب عند بعض أهل العربية، ومكسورة عند بعضهم علىٰ الشذوذ فيه».
(٢) «التقييد» (ص: ٣٧٠).

قال ابنُ عساكر[١] : ولعلَّ ابن أبي حاتم وجَد في بعضِ رواياته «أبو الأبيض عبسي» ، فتصحَّف عليه بـ«عيسىٰ» .

(و«أبي بكرٍ» بنِ نافعٍ مَولىٰ ابنِ عُمَرَ .

و«أبي النَّجيب بالنون» – المفتوحة وقيل : بالتاء) الفوقيةِ **(المضمومة)** .

قال ابنُ الصلاحِ[٢] : مولىٰ عبدِ اللَّه بنِ عمرِو بن العاصِ .

وقال العراقيُّ[٣] : بَل مَولىٰ عبدِ اللَّهِ بنِ سعدِ بنِ أبي سرحٍ ، بلا خِلافٍ .

قال : وقد جَزَم ابنُ ماكُولا[٤] بأن اسمَه «ظليمٌ» ، وحكَاهُ قَبْله ابنُ يُونس .

(و«أبي حَرِيزٍ» – بالحاءِ) المفتوحة والرَّاء المكسورة **(والزاي)** آخره – **(الموقفيّ)** – بفتح الميم ، وسكونِ الواوِ ، وكسرِ القافِ ، ثُمَّ فاءٌ – **(المَوقِفُ محلةٌ بمصرَ)** .

* * *

القِسْمُ الثَّالِثُ : مَنْ لُقِّبَ بِكُنْيَتِهِ ولَهُ غيرُهَا اسمٌ وكُنيةٌ : كـ«أبي تُرَابٍ» عليِّ بنِ أبي طالبٍ أبي الحسنِ ، و«أبي الزِّنادِ» عبد الله ابن ذكوانَ أبي عبدِ الرَّحمنِ ، و«أبي الرِّجالِ» محمدِ بن عبدِ الرَّحمنِ أَبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، و«أبي تُمَيلَةَ» يَحيَىٰ بنِ واضِحٍ أَبِي مُحَمَّدٍ ،

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٩) .
(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٠) .
(٣) «التقييد» (ص : ٣٧٠) .
(٤) «الإكمال» (٥/ ٢٨٠ – ٢٨١) .

و«أبي لآذانِ» الحافظِ عُمرَ بنِ إبراهيمَ أَبِي بكرٍ، وأبي الشَّيْخِ الحافِظِ عبدِ اللَّه بن مُحَمَّدٍ، وأبي حازمٍ العَبْدُويِّ عُمرَ بنِ أحمَدَ أبي حفصٍ.

(القسمُ الثالث: مَن لُقِّبَ بكنيةٍ، وله غيرُها اسمٌ وكنيةٌ.

كـ«أبي ترابٍ» علي بن أبي طالب) اسمًا، (أبي الحسن) كُنيةً، لقَّبه بذلك النبيُّ ﷺ، حيثُ قال له: «قُمْ أبا ترابٍ»، وكانَ نائمًا عليه.

(و«أبي الزِّناد» عبد اللَّه بن ذَكْوان أبي عبد الرحمن.

و«أبي الرِّجالِ» محمد بن عبد الرحمن أبي عبد الرحمن) لُقِّب بذلك؛ لأنَّه كان له عشرةُ أولادٍ رجالٍ.

(و«أبي تُميلةَ») - بضَمِّ الفوقيةِ، مُصغَّرٌ - (يحيىٰ بن واضحٍ، أبي محمد.

و«أبي الآذان») - بالمدِّ جمعُ «أُذُن» - (الحافظ عُمر بن إبراهيم أبي بكرٍ) لُقِّب به؛ لأنَّه كان كبير الأُذنين.

(و«أبي الشيخ» الحافظ عبد اللَّهِ بن محمد) بن حيَّان الأصبهانيِّ، أبي محمد.

(و«أبي حازم» العبدُويِّ) - بضم الدال[1]، نسبة إلىٰ عَبدُويه - جدِّ (عمرَ بن أحمدَ أبي حفص).

* * *

الْقِسْمُ الرَّابعُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ، أو أَكثَرُ: كابن جُريْجٍ: أَبِي الوليدِ،

---

(١) فالنسبة إليه «عبدُوِيي»، وإذا قيل بالفتح، فالنسبة إليه «عبدَوي».

وأَبِي خَالدٍ . وَمَنْصُورِ الفُرَاوِيِّ : أَبِي بكرٍ ، وأَبِي الفتحِ ، وأبِي القاسمِ .

(**القسم الرابع : من له كنيتان ، أو أكثر :**

كابن جريج : أبي الوليد ، وأبي خالد .

ومنصور الفراوي) شيخ ابن الصلاح : (**أبي بكرٍ ، وأبي الفتح ، وأبي القاسم**) . وكان يقال له : ذو الكُنىٰ .

* * *

الْقِسْمُ الخَامِسُ : مَن اختُلِفَ في كُنْيَتِهِ : كـ«أُسامَةَ بنِ زيدٍ» ، أَبِي زَيْدٍ ، وقِيلَ : أبو مُحَمَّدٍ ، وقيلَ : أَبُو عبدِ اللَّهِ ، وقِيلَ : أَبُو خارِجَةَ ، وخَلائِقَ لا يُحْصَوْنَ ، وَبَعْضُهُمْ كالَّذِي قَبْلَهُ .

(**القسم الخامس : من اختُلِف في كُنيته**) دونَ اسمِهِ .

وقد أَلَّف فيه عبدُ اللَّه بنُ عطاء الهرويُّ مُؤلفًا .

(**كـ«أسامةَ بن زيدٍ»**) الحِبِّ : (**أبي زيد ، وقيل : أبو محمد ، وقيل : أبو عبد اللَّه ، وقيل : أبو خارجةَ** .

وخلائق لا يحصونَ) كأُبي بن كعب : أبو المنذر ، وقيل : أبو الطفيل .

(**وبعضهم كالذي قبلَه**) عبارةُ ابن الصلاحِ[1] : وفي بعضِ مَن ذُكر في هذا القِسم ، من هو في نفسِ الأمر ملتحقٌ بالذي قبله .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٢) .

الْقِسْمُ السَّادِسُ: مَنْ عُرِفَتْ كُنيتُهُ، واختُلِفَ في اسمِهِ: كأبي بَصْرَةَ الغِفَارِيِّ: حُميلُ بِضَمِّ المُهْمَلةِ، عَلَىٰ الأصَحِّ، وقيلَ: بجيم مَفْتُوحةٍ. وأبي جُحَيْفَةَ وَهْبٌ، وَقِيلَ: وهبُ اللَّهِ. وأَبِي هُرَيْرَةَ عبدِ الرَّحمنِ بنِ صَخْرٍ عَلَىٰ الأَصَحِّ مِنْ ثلاثِينَ قَوْلًا، وَهُوَ أَوَّلُ مَكْني بِها. وأَبِي بُردةَ بنِ أبي مُوسَىٰ - قالَ الجُمْهُورُ -: عَامِرٌ. وابنُ معينٍ: الحَارِثُ. وأبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ المُقْرِئ، فِيهِ نَحْوُ أحدَ عَشَرَ قَوْلًا، قِيلَ: أَصَحُّهَا: شُعْبَةُ، وَقِيلَ: أصحُّهَا: اسمُهُ كُنْيَتُهُ.

(القسم السَّادس من عُرِفت كنيتُه، واختُلِف في اسمِهِ.

كـ«أبي بصرة الغِفاريِّ») - بلفظِ البلد.

(«حُميل» - بضم المهملة) مُصغرًا (علىٰ الأصح. وقيل: بجيمٍ مفتوحة) - مُكبرًا.

(و«أبي جحيفةَ»: «وهب»، وقيلَ: «وهبُ اللَّه».

وأبي هريرة عبد الرحمن بن صخر علىٰ الأصح من ثلاثين قولًا) في اسمه واسم أبيه، وهذا قولُ ابن إسحاق، وصحَّحه أبو أحمد الحاكمُ في «الكُنىٰ»، والرافعيُّ في «التذنيب»، وآخرون.

ونقله المصنِّفُ في «تهذيب الأسماء»، عن البخاريِّ، والمُحقِّقين، والأكثرين.

روىٰ الحاكمُ في «المستدركِ»[(١)] مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ قال: حدَّثني بعضُ أصحابي، عن أبي هريرة قال: كان اسمي في الجاهلية عبد شمسِ ابن صخرٍ، فَسمِّيتُ في الإسلام: عبد الرحمن.

وقيل: اسمُهُ: «عمير بن عامر»، قاله هشام ابن الكلبي، وخليفة بنُ خَيَّاطٍ، وصححه الشرفُ الدمياطي أعلمُ المتأخِّرين بالأنسابِ.

وقيل: عبدُ الرحمن بنُ غَنم، وقيل: عبد اللَّه بن عَائذٍ، وقيل: عبد اللَّه بن عامرٍ، وقيل: عبد اللَّه بن عمرٍو، وقيل: سكينُ بن وَذَمة، وقيل: سكينُ بن هانئ، وقيل: سُكين بن مَل، وقيل: سُكين بنُ صخر، وقيل: عامرُ بن عبدِ شمسٍ، وقيل: عامرُ بن عُميرٍ، وقيل: بريرُ ابن عشرقة، وقيل: عبدُ نَهمٍ[(٢)]، وقيل: عبد شمسٍ، وقيل: غنم، وقيل: عُبيد بن غنم، وقيل: عمرو بن غنم، وقيل: عمرو بن عامرٍ، وقيل: سعيد بن الحارث.

هذه عشرون قولًا اقتصر علىٰ حكايتها الحافظ جمال الدين المِزِّيُّ[(٣)].

وقال القطبُ الحلبيُّ: اجتمع في اسمه واسم أبيه نحو أربعين قولًا مذكورة بالسندِ في ترجمته في «تاريخ ابن عساكر».

---

(١) (٣/ ٥٠٧).
(٢) في «ص» و «م»: «عبد تميم»، والمثبت من «تهذيب المزي».
(٣) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٦٦).

(وهو أول مكني بها) روي عنه: إنَّما كُنيت بأبي هريرة؛ لأني وجدتُ أولادَ هِرَّةٍ وحشية، فحملتُها في كُمِّي، فقيل: ما هذه؟ فقلت: هرَّة. قيل: فأنت أبو هريرة.

قيل: وكان يُكنىٰ قبلها: أبا الأَسود.

وقال ابن سعدٍ في «الطبقات»[1]: أنا روحُ بن عبادة، ثنا أسامة بن زيد، عن عبد اللّٰه بن رافع قال: قلتُ لأبي هريرةَ: لِمَ كَنَّوك أبا هريرة؟ قال: كانت لي هريرةٌ صغيرةٌ، فكنتُ إذا كان الليلُ وضعتُها في شجرةٍ، فإذا أصبحتُ أخذتُها فلعبتُ بها، فكَنَّوني أبا هريرة.

(وأبي بردة ابن أبي موسىٰ) الأَشعريِّ، **(قال الجمهور)**: اسمه: **(عامرٌ. و)** قال يحيىٰ **(ابن معين: الحارث.**

وأبي بكر ابن عياش المقرئ فيه نحو أحد عشر قولًا، قيل: أصحُّها: شعبة).

عبارة ابن الصلاح[2]: قال ابن عبد البر: إن صحَّ له اسمٌ فهو شُعبةُ لا غير، وهو الذي صحَّحه أبو زرعة.

(وقيل: أصحها: اسمُهُ كُنيته) قال ابن عبد البر، وهذا أصحُّ، إن شاء اللّٰه؛ لأنه روي عنه أنه قال: ما لي اسمٌ غير أبي بكر، وصحَّحهُ المِزِّيُّ.

---

(١) (٤/ ٢/ ٥٥).

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٣٧٣).

وقيل: اسمه محمدٌ، وقيل: عبد اللَّه، وقيل: سالمٌ، وقيل: رُؤبة. وقيل: مسلم، وقيل: خداش، وقيل: حمَّاد، وقيل: حبيبٌ، وقيل: مُطرفٌ.

* * *

الْقِسْمُ السَّابعُ: مَن اختُلفَ فِيهِمَا: كَسفِينَةَ مَوْلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قِيلَ: عُمَيْرٌ، وَقِيلَ: صَالحٌ، وَقِيلَ: مِهْرَانُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمنِ، وَقِيلَ: أَبُو البَخْتَرِيِّ.

(**القسم السابع: مَن اختُلِفَ فيهما**) أي: اسمه وكنيته معًا.

(**كسفينة مولىٰ رسول اللَّه ﷺ**.

قيل:) اسمه (**عُميرٌ، وقيل: صالحٌ، وقيل: مِهران**). وقيل: نجرانٌ، وقيل: رومان، وقيل: قيسٌ، وقيل: شَنْبَة - بفتح المعجمة والموحَّدة بينهما نونٌ ساكنة -، وقيل: سَنْبَة - بالمهملة -، وقيل: طهمانُ، وقيل: مروان، وقيل: ذَكوانُ، وقيل: كيسان، وقيل: سليمانُ، وقيل: أيمن، وقيل: أحمر، وقيل: أحمد، وقيل: رباحٌ، وقيل: مُفلِح، وقيل: مرقبة[1]، وقيل: مبعث[2]، وقيل: عبسٌ[3]، وقيل: عيسىٰ.

---

(١) في «م»: «مرقفة».
(٢) في «الإصابة» (٣/ ١٣٢): «معتب».
(٣) في «ص»: «عنس».

فهذه اثنان وعشرون قولًا حكاها شيخ الإسلام في «الإصابة»[1] إلا القول الثاني .

وكُنيته : (**أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو البختري**) .

* * *

القِسْمُ الثَّامِنُ : مَنْ عُرِفَ بِالاثْنَيْنِ : كَآبَاءِ عَبْدِ اللَّهِ أَصْحَابِ المَذَاهِبِ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ ، وأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

(**القسم الثامن : من عُرف بالاثنين**) ولم يُختلف في واحدٍ منهما ، (**كآباء عبد اللّه أصحاب المذاهب : سُفيان الثوري ، ومالكٍ ، ومحمدِ بن إدريسَ الشافعي ،وأحمد بن حنبل**) ، وكأبي حنيفة النُّعمان بن ثابت (**وغيرهم**) من لا يحصىٰ .

ومن الصحابة : الخلفاء الأربعة : أبو بكرٍ عبد اللّه ، وأبوحفصٍ عمر ، وأبو عَمرٍو عثمان ، وأبو الحسن عليٌّ .

* * *

الْقِسْمُ التَّاسِعُ : مَنِ اشْتَهَرَ بِهَا مَعَ العِلْمِ بِاسْمِهِ : كَأَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلانِيِّ عَائِذِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ .

---

(١) (٣/ ١٣٢) ، وقال الحافظ بعد أن ساق الأقوال : فهذه إحدىٰ وعشرون قولًا .

(القسم التاسع : من اشتهر بها) أي : بكنيته (**مع العلم باسمه ، كأبي إدريس الخولانيِّ عائذِ اللَّه)** - بالمعجمة - **(ابن عبد اللَّه)** .

وكأبي إسحاق السَّبيعي : عمرو .

وأبي الضُّحىٰ : مُسلمٍ .

قال ابنُ الصلاح[1] : ولابنِ عبد البر فيه تأليفٌ مليحٌ فيمن بعدَ الصحابة منهم .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٣) .

● النَّوْعُ الحَادِي والخَمْسُونَ :

مَعْرِفةُ كُنَىٰ المَعْرُوفِينَ بالأَسْمَاءِ

مِنْ شأنِه أنْ يُبَوَّبَ عَلَىٰ الأسْمَاءِ .

(النوع الحادي والخمسون : معرفةُ كُنىٰ المعروفينَ بالأسماءِ) :

قال ابنُ الصلاحِ[١] : وهذا مِن وجهٍ ضدُّ النوعِ الذي قَبْله ، ومن وجهٍ آخرَ : يصلح أن يجعل قِسمًا من أقسامِ ذاك ، من حيثُ كونُهُ قِسمًا مِن أقسام أصحاب الكُنىٰ ، وألَّفَ فيه ابنُ حبَّان ، انتهىٰ .

وعلىٰ الاصطلاح الثاني ؛ مشَىٰ ابنُ جماعة في « المنهل الروي »[٢] ، فعدَّ أقسامه عشرةً .

وتبعه العراقيُّ ، قال : لأنَّ الذين صنَّفوا في الكُنىٰ جمعوا النوعين معًا .

وعلىٰ الأوَّل ؛ قال المصنِّفُ - كابنِ الصلاحِ[٣] - : **(من شأنِهِ أن يُبَوَّبَ علىٰ الأسماءِ)** ، ثُمَّ يُبيِّنَ كُناهَا بخلافِ ذلك .

* * *

فَمِمَّنْ يُكْنَىٰ بِـ«أَبِي مُحَمَّدٍ» مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ : طَلْحَةُ ، وعَبْدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ ، والحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ ، وَثَابِتُ بنُ قَيْسٍ ،

---

(١) « علوم الحديث » (ص : ٣٧٤) . (٢) (ص : ١١٥) .
(٣) « علوم الحديث » (ص : ٣٧٤) .

وَكَعْبُ بنُ عُجْرَةَ، وَالأَشْعَثُ بنُ قَيْسٍ، وعَبَدُ اللَّهِ بنُ جَعْفَرٍ، وابنُ عَمْرٍو، وابنُ بُحَيْنَةَ، وَغَيْرُهُمْ.

(**فممن**[1] **يُكْنَىٰ بـ«أبي محمَّدٍ» من الصحابة** ﷺ : **طلحة**) بن عُبيد اللَّه، (**وعبد الرحمن بن عوفٍ، والحسن بن علي، وثابت بن قيس**) بن الشماس، فيما جزمَ به ابنُ منده، ورجَّحه ابنُ عبد البرِّ.

وقيل: كنيته أبو عبد الرحمن، ورجَّحه ابنُ حبان، والمزيُّ.

فعلىٰ هذا هو من أمثلة القسم الخامس السابق.

(**وكعبُ بن عجرة، والأشعثُ بنُ قيسٍ، وعبد اللَّهِ بنُ جعفر**) بنِ أبي طالبٍ.

قال العراقيُّ[2]: في هذا نظرٌ؛ فإن المعروف أن كُنيتَهُ أبو جَعفرٍ، وبذلك كنَّاه البخاريُّ في «التاريخ»، وحكاهُ عن ابن الزبير وابن إسحاق، وتَبِعه ابنُ أبي حاتم، والنَّسائيُّ، وابنُ حبَّان، والطبرانيُّ، وابنُ منده، وابنُ عبدِ البر.

قال: وكأن ابن الصلاح اغترَّ بما وقعَ في «الكُنىٰ» للنسائيِّ في حرف الميم:

«أبو محمد عبد اللَّه بن جعفر»، ثمَّ رَوىٰ بإسناده أن الوليد بن عبد الملك قال لعبد اللَّه بن جعفر: يا أبا محمد، مع أنه أعاده في حرف الجيم، فذكره: «أبا جعفر».

---

(١) في «ص»: «فمن».

(٢) «التقييد» (ص: ٣٧٥).

قال : وابنُ الزبيرِ أعرفُ بعبدِ اللَّهِ مِن الوليدِ إنْ كان النسائيُّ أرادَ بالمذكورِ أوَّلًا ابن أبي طالبٍ ، وهو الظاهرُ ، وإن أراد به غيره فلا يخالفه .

(و) عبد اللَّه (**بن عمرو**) بنِ العاص ، (**و**) عبد اللَّه (**بن بُحينة وغيرهم**) .

* * *

وَبِـ«أَبِي عَبْدِ اللَّهِ» : الزُّبَيْرُ ، والحُسَيْنُ ، وسَلْمَانُ ، وحُذَيْفَةُ ، وعَمْرُو بنُ العاصِ ، وَغَيْرُهُم .

(و) ممن يكنَىٰ (**بـ«أبي عبد اللَّه»**) من الصحابة : (**الزُّبير**) بن العوام ، (**والحسين**) بن عليٍّ ، (**وسلمان**) الفارسي ، (**وحذيفة**) بن اليمان ، (**وعمرو بن العاص وغيرهم**) .

وعدَّ منهم ابنُ الصلاح :

عمارةَ بن حزمٍ .

قال العراقيُّ[1] : وفيه نظرٌ ؛ فلم أرَ أحدًا ذكرَ له كُنيةً .

وعثمانَ بنَ حنيفٍ .

قال : وتبع في ذلك ابن حبان ، والمشهورُ أنَّ كنيته «أبو عمرٍو» ، ولم يذكر المزيُّ غيرَها .

والمغيرة بن شُعبة .

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٧٥) .

قال: وتبع في ذلك البخاري، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والمشهور أنَّ كنيته «أبو عيسىٰ»، كذا جزم به النسائيُّ، وأبو أحمد الحاكم.

ومعقِل بن يسارٍ، وعَمرو بن عامر المُزنيين.

قال: وفيهما نظرٌ؛ فالمشهور أنَّ كنيةَ معقلٍ: أبو عليٍّ، وبه قال الجمهور: عليُّ بنُ المديني، وخليفةُ، والعجليُّ، وابنُ منده، والبخاريُّ، وابنُ أبي حاتم، وابن حِبانَ، والنسائيُّ، زاد العجليُّ: ولا نعلم أحدًا في الصحابة يُكنَّىٰ أبا عليٍّ غيره.

قال العراقيُّ[١]: بل قيسُ بن عاصمٍ، وطلقُ بن عليٍّ يُكنيان بذلك، كما جزم به النسائيُّ.

قال: وأمَّا عمرو بنُ عامرٍ، ففي الصحابة اثنان فقط:

أحدهما: ابنُ ربيعة بن هوذة[٢] أحد بني عامر بن صعصعة، ليس مُزنيًّا، ولا يُكنَىٰ أبا عبدِ اللّٰه.

والثاني: ابنُ مالكِ بن خنساءَ المازنيُّ، أحدُ بني مازنِ بن النجَّارِ، يُكنىٰ أبا داود، ذكره ابنُ مَنده، وسمَّاه ابنُ إسحاقَ: عُميرًا، وهو الصَّواب، فليس بعمرٍو، ولا مُزنيٍّ، بل مازِنيٌّ، ولا يُكنىٰ أبا عبد اللّٰه.

---

(١) «التقييد» (ص: ٣٧٧).

(٢) في «ص» و «م» بالدال المهملة.

قال : والظاهرُ أن ما ذكره ابنُ الصلاحِ[1] سبقُ قَلمٍ ، وإنَّما هو عَمرو ابن عوفٍ المزنيُّ ، فإنه يُكنىٰ بذلك .

* * *

وَبِـ«أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ» : ابنُ مَسْعُودٍ ، ومُعَاذُ بنُ جَبَلٍ ، وزَيْدُ ابنُ الخَطَّابِ ، وابنُ عُمَرَ ، ومُعاوِيَةُ بنُ أبي سُفْيَانَ ، وغَيْرُهُم . وفِي بَعْضِهِمْ خِلافٌ .

(و) ممن يُكنىٰ (بـ«**أبي عبد الرحمن**») من الصحابة : عبد اللَّه (**بنُ مسعودٍ ، ومعاذُ بن جبلٍ ، وزيدُ بن الخطاب**) أخو عمر ، وقيل : كنيته أبو عبد اللَّه ، (و) عبدُ اللَّه (**بن عمر ، ومعاويةُ بن أبي سفيان وغيرهم** .

وفي بعضهم) أي : المذكورين في هذا النوع (**خلافٌ**) كما تقدَّم في ثابت بن قيسٍ ، وعمرِو بن العاص ، وزيدِ بن الخطَّاب .

قال العراقي[2] : واللائقُ بهؤلاء أن يُذْكروا في القِسْمِ الخامسِ .

* * *

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٦) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٧٨) .

● النَّوْعُ الثَّانِي والخَمْسُونَ :

الأَلْقَـابُ

وَهِيَ كَثِيرةٌ ، وَمَنْ لا يَعْرِفُهَا قَد يَظُنُّهَا أَسَامِيَ ؛ فَيَجْعَلُ مَنْ ذُكِرَ باسمِهِ في مَوْضِعٍ ، وَبِلَقَبِهِ فِي آخَرَ شَخْصَيْنِ .

وألَّفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ .

وَمَا كَرِهَهُ المُلَقَّبُ لا يَجُوزُ ، وَمَا لَا فَيَجُوزُ .

(**النوعُ الثاني والخمسون : الألقابُ**) أي : معرفة ألقاب المحدِّثين ، ومن يُذكَرُ معهم كما ذكره ابن الصلاح[١] : (**وهي كثيرةٌ ، ومن لا يعرفها قد يظنُّها أسامي ؛ فيجعل من ذُكر باسمِهِ في موضع ، وبلقبه في آخر شخصين**) .

كما وقع ذلك لجماعة من أكابرِ الحفَّاظِ ، منهم : ابن المديني ، فرَّقوا بين عبد اللَّه بن أبي صالح أخي سُهيل ، وبين عبادِ بن أبي صالح ، فجعلوهما اثنين ، وإنما «عباد» لقبٌ لعبد اللَّه ، لا أخَ له باتفاق الأئمة .

(**وألَّف فيه جماعةٌ**) من الحفاظ ، منهم : أبو بكرِ الشِّيرازيُّ ، وأبو الفضل الفلكيُّ ، وأبو الوليد الدبَّاغ ، وأبو الفرج ابن الجوزي ،

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٨) .

وآخرُهم : شيخُ الإسلامِ أبو الفضل ابنُ حجرٍ ، وتأليفُهُ أحسنُها وأخصرُها وأَجْمَعُها .

(وما كرهه الملقَّبُ) به من الألقاب **(لا يجوز)** التعريف به ، **(وما لا)** يكرَهُهُ **(فيجوزُ)** التعريف به .

كذا جزم به المصنِّفُ هنا تبعًا لابنِ الصلاح[1] ، وتبعهما العراقي[2] ، وليسَ كذلك ، فقد جزم المصنِّفُ في سائر كُتُبه كـ«الروضة» ، و«شرح مسلم» ، و«الأذكار» بجوازه للضرورةِ . غير قاصدِ غيبة ، وقد سبق على الصَّوابِ في «آداب المحدث» .

ثم ظهر لي حملُ ما هنا على أصلِ[3] التَّلقيبِ ، فيجوزُ بما لا يُكره[4] دونَ ما يُكره .

قال الحاكمُ[5] : وأولُ لقبٍ في الإسلامِ لقبُ أبي بكر الصديق ، وهو «عتيق» ، لُقِّبَ به لعتاقة وجهه ، أي : حُسنه .

وقيل : لأنه عتيقُ اللَّه من النارِ .

ثُم الألقابُ ، منها : ما لا يُعرفُ سبب التلقيب به ، وهو كثيرٌ ، ومنها : ما يُعرفُ ، ولعبدِ الغني بن سعيد فيه تأليف مفيد .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٨) .
(٢) «التبصرة» (٣/ ١٢٥ - ١٢٦) .
(٣) في «ص» : «أجمل» .
(٤) في «ص» : «يكرهه» .
(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص : ٢١٠) .

وَهَذِهِ نُبَذٌ مِنْهُ :

مُعاوِيةُ «الضَّالُّ» : ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ . عبدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ «الضَّعِيفُ» : كَانَ ضعيفًا فِي جِسمِهِ . مُحَمَّدُ بنُ الفضلِ أبو النُّعْمَانِ «عَارِمٌ» : كَانَ بَعيدًا مِنَ العَرَامَةِ ، وَهِيَ الفَسَادُ .

(**وهذه نُبَذٌ منه**) أي : من نوع الألقاب على غير ترتيبٍ :

(**معاوية**) بنُ عبد الكريم («**الضالُّ**» ، **ضلَّ في طريقِ مكة**) فَلُقِّب به ، وكان رجلًا عظيمًا .

(**عبد اللَّه بنُ محمد «الضَّعيف» ، كان ضعيفًا في جسمه**) لا في حديثه .

وقيل : لُقِّب به من باب الأضدادِ ؛ لشدة إتقانه وضبطه ، قاله ابن حبَّان .

وعلى الأوَّل قالَ عبد الغني بن سعيد : رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان : الضالُّ ، والضعيفُ .

قال ابن الصلاح[1] : وثالثٌ وهو : (**محمد بن الفضل أبو النعمان**) السدوسيُّ («**عارمٌ**» ، **كان**) عبدًا صالحًا (**بعيدًا من العَرَامة ، وهي الفساد**) .

ونظير ذلك : أبو الحسن يونس بن يزيد القويُّ ، يروي عن التابعين ، وهو ضعيف ، وقيل له : « القويُّ» لعبادته .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٧٨) .

ويونس بن محمد «الصدوق» من صغار الأتباع، كذَّاب.

ويونس «الكذوب» في عصر أحمد بن حنبل، ثقة، قيل: له «الكذوبُ» لحفظه وإتقانه.

* * *

«غُنْدَرٌ»: لَقَبُ جَمَاعَةٍ كُلٌّ مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بنُ جَعَفَر. أوَّلُهُمْ: صَاحِبُ شُعبَةَ، والثَّاني: يَروِي عَنْ أَبِي حَاتِم، والثَّالِثُ: عَنْهُ أَبُو نُعَيمٍ، والرَّابعُ: عَنْ أَبِي خَليفَةَ الجُمَحِيِّ، وآخَرُونَ لُقِّبُوا بِهِ.

(**«غُندر» لقبُ جماعة كل منهم: محمدُ بن جعفر.**

أولُهم): محمد بن جعفر البصري أبو بكرٍ (**صاحبُ شُعبةَ**)، قَدِمَ ابن جريج البصرة فحدَّث بحديثٍ عن الحسنِ البصريِّ، فأنكروه عليه، وأكثر محمدُ بن جعفر من الشَّغبِ عليه، فقال له: اسكتْ يا غُندَرُ.

قال ابنُ الصلاح[1]: وأهلُ الحجازِ يُسمُّون المشغِّبَ غُندَرًا.

(**والثاني**): أبو الحُسين الرازيُّ نزيلُ طبرستان، (**يروي عن: أبي حاتمٍ**) الرازيِّ.

(**والثالث**): أبو بكرٍ البغداديُّ الحافظُ الجوَّال الورَّاق، جدُّه الحُسينُ، سمع الحسن بن عليٍّ المعمري، وأبا جعفر الطحاوي، وأبا عَروبَةَ الحرَّاني، حدَّث (**عنه: أبو نعيم**) الأصبهانيُّ، والحاكمُ، وابنُ جميع، وأبو عبد الرحمن السلميُّ، مات سنة سبعين وثلاثمائة.

(**والرابع**): أبو الطيب البغدادي، جدُّه دُرَّان، صوفيٌّ، محدِّث

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٧٩).

جوال، روىٰ (**عن أبي خليفة الجُمحي**) وأبي يعلىٰ الموصلي، وعنه: الدارقطنيُّ، توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة.

(**وآخرون لُقِّبوا به**) ممَّن ليس بمحمد بن جعفرٍ.

قلتُ: بقي ممن لُقِّب به واسمُه محمد بن جعفر، اثنان:

أبو بكرٍ الفامي البغداديُّ، يروي عن أبي شاكرٍ مسرةَ بن عبد اللّه.

وأبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النجار، سمع ابن صاعدٍ، ومنه الحسنُ بنُ محمد الخلالُ، مات في المحرم سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.

ذكرهما الخطيب.

وممن لقِّب به وليس اسمه ذلك:

أحمد بن آدم الجُرجانيُّ الخلنجيُّ، يروي عن ابن المدينيِّ وغيره.

ومحمد بن المهلَّب الحرَّاني، أبو الحُسين، ذكره الشيرازيُّ، وقال ابنُ عديٍّ: كان يَكذبُ.

ومحمد بن يوسف بن بشر بن النضر بن مرداسٍ الهرويُّ، حافظٌ فقيهٌ شافعيٌّ، سمع الربيعَ المراديَّ، روىٰ عنه الطبرانيُّ، ووثَّقه الخطيبُ، وماتَ في رمضانَ سنة ثلاثٍ وثلاثمائة عن مائة سنة.

* * *

«غُنْجَارٌ»: اثْنَانِ بُخَارِيَّانِ: عِيسَىٰ بنُ مُوسَىٰ عَنْ مَالِكٍ وَالثَّورِيِّ، والثَّاني: صَاحِبُ «تارِيخِهَا».

«صاعِقَةٌ»: مُحمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ: لِشِدَّةِ حِفْظِهِ، عَنْهُ البُخاريُّ.

«شَبَابٌ»: لَقَبُ خليفَةَ صَاحِبِ «التَّارِيخ».

«زُنَيْجٌ» - بالزَّاي وَالجِيم - : أَبُو غَسَّانَ مُحمَّدُ بنُ عَمرٍو، شَيْخُ مُسلِم.

«رُسْتَهْ»: عبدُ الرَّحمنِ الأصبَهَانِيُّ.

«سُنَيْدٌ»: الحُسينُ بنُ دَاوُدَ.

«بُنْدَارٌ»: مُحمدُ بنُ بَشَّارٍ.

«قَيْصَرُ» : أبو النَّضْرِ هاشِمُ بنُ القاسِمِ.

(«غنجارٌ» : اثنانِ بُخاريَّانِ :

عيسىٰ بن موسىٰ) التيميُّ أبو أحمد، روىٰ (عن مالكٍ، والثَّوريِّ)، قال ابن الصلاح(١) : لُقِّب به لحُمرةِ وجنتيه.

(والثاني) أبو عبد اللّٰه محمد بن أحمد الحافظ (صاحبُ «تاريخها») أي: بُخارَىٰ، مات سنة ثنتي عشرة وأربعمائة.

(«صاعقةٌ» : محمدُ بن عبد الرحيم) الحافظُ أبو يحيىٰ، لُقِّب به (لشدَّةِ حفظه) ومذاكرتهِ، روىٰ (عنه البخاريُّ.

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٧٩).

«**شبابٌ**») - بلفظ ضدِّ الشيخوخة - ابنُ خياطٍ، (**لقبُ خليفة**) العصفري (**صاحب «التاريخ»**.

«**زُنيج**» - **بالزَّاي والجيم**) والنُّونِ مُصَغَّرًا - : (**أبو غسَّان محمدُ بن عمرٍو**) الرازي، (**شيخُ مسلمٍ**.

«**رُسْتَه**») - بالضمِّ وسكونِ المهملة وفتحِ الفوقيةِ - (**عبدُ الرحمن**) ابن عُمر (**الأصبهانيُّ**.

«**سُنيدٌ**») - مصغَّرٌ - لقبٌ، وله «تفسيرٌ مُسندٌ»، هو (**الحسينُ بن داودَ**) المصيصيُّ.

(«**بُندارٌ**»: **محمدُ بنُ بشَّارٍ**) البصريُّ، شيخُ الشيخين والناسِ.

قال ابنُ الصلاحِ[1]، قال ابنُ الفَلَكي: لُقِّبَ بهذا لأنه كان بندارَ الحديثِ؛ أي: حافظه.

وذكرَ الحافظُ ابن حجرٍ[2]: أنَّه لُقِّب به أيضًا جماعة منهم:

أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسماعيل البصلانيُّ، شيخُ أبي بكرٍ الآجُرِّيِّ.

وأبو الحسين[3] حامدُ بنُ حَمَّادٍ، روىٰ عن إسحاقَ بن سيَّارٍ[4]، وغيره.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٧٩). (٢) «نزهة الألباب» (١/ ١٣٣).

(٣) في «ص»: «الحسن».

(٤) في «ص» و«م»: «يسار»، والمثبت من «الألقاب» لابن حجر (١/ ١٣٤) و«الميزان» (١/ ٤٤٧).

والحُسينُ بنُ يوسف بندارٌ، روىٰ عن أبي عيسىٰ الترمذيِّ، وعنه: ابنُ عديٍّ في «الكامل».

(قيصر: أبو النَّضرِ هاشمُ بنُ القاسم) المعروفُ، شيخ أحمدَ بنِ حنبلٍ وغيرِهِ.

* * *

«الأَخْفَشُ»: نَحْوِيُّونَ: أحمدُ بنُ عِمْرَانَ - مُتَقَدِّمٌ -، وأَبُو الخَطَّابِ المَذْكُورُ فِي «سِيبَوَيْهِ»، وسَعِيدُ بنُ مَسْعَدَةَ، الذِي يُرْوَىٰ عنهُ «كِتَابُ سِيبَوَيْهِ»، وَعَلِيُّ بنُ سُلَيْمَانَ صاحِبُ ثَعْلَبٍ والمُبَرِّدِ.

(«**الأخفشُ**») لقب به جماعة (**نحوِيُّون**) ولهم رِوايةٌ أيضًا، كما خَرَّجْتُ ذلك[1] في «طبقات النحاة».

أَوَّلُهم: (**أحمدُ بنُ عمرانَ**) البصريُّ النَّحويُّ، (**متقدِّمٌ**)، رَوَىٰ عن زيد بن الحبابِ وغيره، وله «غريبُ الموطإ»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ومات قبل الخمسين ومائتين.

(و) **الثاني**: الأكبرُ (**أبو الخطَّابِ المذكور في**) «كتابِ (**سيبويه**)»، وهو شيخُهُ، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاءِ، وهو أوَّل من فسَّر الشِّعر تحت كلِّ بيتٍ، وَرِعٌ، ثقةٌ.

(و) **الثالث**: الأوسطُ (**سعيدُ بن مسعدة**) أبو الحسن البلخيُّ ثمَّ

(١) في «ص»: «لهم».

البصريُّ (**الذي يُروىٰ**) بالضمِّ (**عنه «كتابُ سيبويه»**) وهو صاحبه، روىٰ عن هشامِ بن عروة والنَّخعيِّ، والكلبي، وعنه أبو حاتمٍ السجستانيُّ، وله «معاني القرآن» وغيره، مات سنة عشر، وقيل: خمس عشرة، وقيل: إحدىٰ وعشرين ومائتين.

وهو المرادُ حيثُ أُطلق في كُتب النحو.

(و) **الرَّابعُ**: الأصغرُ (**عليُّ بن سليمان**) بن الفضلِ أبو الحسن (**صاحبُ ثعلب والمبرِّد**) مات في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

وفي النحاة «أخفش» **خامسٌ**: وهو أحمد **بن** محمدِ الموصليُّ، شافعيٌّ، في أيام أبي حامد الإسفرائيني، قرأ عليه ابن جِنِّي.

وسادسٌ: وهو: خلفُ بن عُمر البلنسيُّ[1]، أبو القاسم، مات بعد الستين وأربعمائة.

وسابعٌ: وهو عبد اللّٰه بن محمد البغداديُّ، أبو محمد، روىٰ عن الأصمعيِّ.

وثامن: وهو عبد العزيز بن أحمد الأندلسيُّ أبو الإصبع، روىٰ عنه ابنُ عبد البر.

وتاسع: وهو عليُّ بنُ محمدِ المغربيُّ الشَّاعرُ، أبو الحسن الشريفُ الإدريسي؛ كان حيًّا سنة ثنتين وخمسين وأربعمائة.

---

(١) في «ص»: «البليسي».

وعاشرٌ : وهو عليُّ بن إسماعيلَ بن رجاءٍ الفاطميُّ ، أبو الحسن .

وحادي عشر : وهو هارون بن موسىٰ بن شريكٍ القارئ ، قرأ علىٰ ابن ذكوان ، وحدَّث عن أبي مسهرٍ الغساني ، ومات سنة إحدىٰ - وقيل : ثنتين - وتسعين ومائتين .

وقد بسطتُ تراجم هؤلاء في «طبقات النُّحاة» .

* * *

«مُرَبَّعٌ» : مُحمدُ بنُ إبرَاهيمَ .

«جَزَرَةُ» : صالِحُ بنُ مُحَمَّد .

«عُبَيْدُ العِجْلِ» - بالتَّنْوينِ - : الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ .

«كَيْلَجَةُ» : مُحَمَّدُ بنُ صَالِحٍ .

«ما غَمَّهُ» : هُوَ «عَلَّانُ» ، وهُوَ عَليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ عبدِ الصَّمَدِ ، ويُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فيُقَالُ : «عَلانُ مَا غَمَّهُ» .

«سَجَّادَة» - المَشهُورُ - : الحُسَيْنُ بنُ حَمَّادٍ ، و«سَجَّادَةُ» : الحُسينُ بنُ أَحمدَ .

«عَبْدَانُ» : عبدُ اللَّهِ بنُ عُثْمانَ ، وَغَيْرُهُ .

«مُشْكَدَانَه» ، و«مُطَيَّنٌ» .

(«مُرَبَّع») - بفتح الباء المشددة - (**محمد بن إبراهيمَ**) الحافظُ البغداديُّ .

(«**جَزَرةُ**») - بفتح الجيم والزاي والراء -: (**صالح بن محمدٍ**) البغداديُّ الحافظُ، لُقِّب بها لأنَّه لمَّا قَدِم عَمرو بنُ زرارة بغداد سمع عليه في جُملةِ الخَلقِ، فقيل له: من أين سمعتَ؟ فقال: من حديث الجَزَرة، يعني: حديث عبد اللّه بن بُسرة: «أنَّه كان يرقي بخرزةٍ»، فصحَّفها.

(«**عبيدٌ العجلُ**» - **بالتنوينِ**) ورفعُ «العجل»، لا بالإضافة -: (**الحسين بن محمد**) بن حاتمِ البغدادي الحافظُ.

(«**كَيْلَجَةُ**»: **محمدُ بن صالحٍ**) البغدادي الحافظُ، ويقال: اسمُهُ أحمدُ.

ويُلَقَّبُ «كيلجة» أيضًا: أبو طالبٍ أحمدُ بنُ نصرٍ البغداديُّ - شيخ الدارقطنيِّ - ذكرَه الحافظُ ابنُ حجرٍ في «ألقابِهِ»[١].

(«**مَا غمَّهُ**») بلفظِ النفي لفعلِ «الغمِّ» (**هو «علَّانُ»**، **وهو عليُّ بنُ الحسنِ**[٢] **بن عبد الصَّمدِ**) الحافظ البغداديُّ، (**ويُجمع**) فيه (**بينهما**) أي: اللقبين (**فيقال**: «**علَّانُ ما غمَّه**».

«**سجادةُ**») بالفتح (**المشهورُ**) بهذا اللقبِ: (**الحسين بن حمادٍ**) من أصحاب وكيع.

(**و**) يُلقَّب («**سجادة**») أيضًا: (**الحسين بنِ أحمد**) شيخ ابن عديٍّ.

(«**عبدانُ**»: **عبد اللّه بن عثمان**) المروزيُّ، صاحبُ ابن المبارك،

---

(١) «نزهة الألباب» (٢/ ١٣١).
(٢) في «ص»، «م»: «الحسين»؛ خطأ.

لُقب به فيما نقله ابن الصلاح، عن ابن طاهر، لأن اسمه «عبد اللَّه»، وكنيته: «أبو عبد الرحمن»، فاجتمع فيهما العبدان.

قال ابن الصلاح[١]: وهذا لا يصح[٢]، بل ذلك من تغيير العامَّة للأسماء، كما قالوا في عليٍّ: «علَّان»، وفي أحمد بن يوسف السلميِّ: «حمدان»، وفي وهب بن بقية الواسطيِّ: «وَهْبانَ».

(وغيرُه)[٣] أيضًا لُقِّبَ «عبدان» منهم:

عبدُ اللَّه بن أحمد بن موسىٰ، العسكريُّ، الأهوازيُّ.

وعبدُ اللَّه بن محمد بن يزيد العسكريُّ.

وعبدُ اللَّه بن يوسفَ بنِ خالدِ السلميُّ.

وعبدُ اللَّه بنُ خالدِ القرقسانيُّ، أبو عُثمان البجليُّ.

وعبدُ اللَّهِ بنُ عبدان بن محمدِ بن عبدان، أبو الفضل الهَمَذانيُّ.

وعبد اللَّه بنُ محمدِ بن عيسىٰ المروزيُّ.

وعبدُ اللَّه بنُ يزيدَ بن يعقوبَ الدقيقيُّ.

(**«مُشْكَدانَه»**) بضمِّ الميم وسكونِ المعجمةِ وفتحِ الكافِ.

قال ابنُ الصلاحِ[٤]: ومعناه بالفارسيةِ: حبَّةُ المسكِ أو وعاؤه، لَقَبُ

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٨١). (٢) في «م»: «يصلح».

(٣) انظر: «نزهة الألباب» (٢/ ١٣ - ١٥).

(٤) «علوم الحديث» (ص: ٣٨٠).

عبد اللَّه بن عُمر بن مُحمد بنِ أبان القرشيِّ الأمويِّ أبي عبدِ الرحمن .

(و «مُطَيَّنٌ») - بفتحِ الياء - ، لقبُ أبي جعفر الحضرميِّ .

قال ابنُ الصلاحِ[1] : خاطبَهما بذلك الفضل بنُ دُكينٍ ، فلُقِّبا به .

زادَ غيرُهُ - في الأوَّلِ - : لأنَّه كان إذا جاءَه يلبسُ ويتطيَّب[2] .

وفي الثاني ؛ لأنَّه كان وهو صغيرٌ يلعبُ مع الصبيان في الماء ، فيطيِّنون ظهرَه ، فقال له أبو نعيمٍ : يا مُطَيَّنُ ، لِمَ لَمْ تحضر مجلس العلم؟ !

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٠) . (٢) في «ص» : «وتطيب» .

• النَّوْعُ الثَّالِثُ والخَمْسُونَ :

المُؤتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ

هُوَ فَنٌّ جليلٌ يَقْبُحُ جَهْلُهُ بأهْلِ العِلْمِ ، لا سِيَّمَا أهلُ الحَدِيثِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ يَكْثُرُ خَطَؤُهُ ، وَهُوَ مَا يَتَّفِقُ فِي الخَطِّ دُونَ اللَّفْظِ . وَفِيهِ مُصَنَّفَاتٌ أَحْسَنُهَا وَأَكْمَلُهَا «الإِكْمَالُ» لابنِ مَاكُولا ، وَأَتَمَّهُ ابنُ نُقْطَةَ .

(**النوع الثالث والخمسون : المؤتِلف والمختِلفُ**) من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها .

(**وهو فنٌّ جليلٌ يقبُحُ جهلُهُ بأهلِ العلم ، لا سيَّمَا أهل الحديثِ ، ومن لم يعرفه يكثرُ خطؤُهُ**)، ويفتضحُ بين أهله .

(**وهو : ما يتفقُ في الخط دون اللفظ .**

وفيه مصنَّفاتٌ) لجماعةٍ من الحفاظِ ، وأَوَّلُ مَن صنَّف فيه عبد الغني ابن سعيدٍ ، ثم شيخُهُ الدارقطنيُّ ، وتلاهُما الناس ، ولكن (**أحسَنُها وأكملُها «الإكمال» لابنِ ماكُولا**) .

قال ابنُ الصلاحِ[1] : علىٰ إعوازٍ فيهِ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٣٨١) .

قال المصنف : (وأتمَّهُ) الحافظُ أبو بكر (ابنُ نقطة) بذيلٍ مفيدٍ ، ثُم ذيَّل علىٰ ابن نقطة الحافظ جمال الدين ابن الصابونيِّ ، والحافظُ منصورُ ابنُ سُليمٍ ، ثم ذيَّل عليهما الحافظُ علاءُ الدِّين ابن مغلطاي بذيل كبيرٍ ، وجمع فيه الحافظُ أبو عبد اللّه الذهبي مُجلدًا ، سمَّاه «مشْتبه النسبةِ» فأجْحَفَ في الاختصار ، واعتمد علىٰ ضبط القَلم ، فجاء شيخُ الإسلام أبو الفضل ابن حجرٍ فألَّف : «تبصير المنتبه بتحرير المُشتبهِ» ؛ فضمَّنه وحرَّره ، وضبطه بالحرفِ ، واستدْركَ ما فاتَه في مجلدٍ ضخمٍ ، وهو أجلُّ كتبِ هذا النوعِ وأتمها .

* * *

وَهُوَ مُنْتَشِرٌ لا ضَابِطَ فِي أَكْثَرِهِ .

وما ضُبِطَ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُما : عَلَىٰ العُمومِ ، كـ«سَلَّام» كُلُّهُ مُشدَّدٌ إلا خَمْسَةً : والدَ عبدِ اللَّه بنِ سَلامٍ ، ومُحَمَّدَ بنَ سلامٍ شيخَ البُخارِيِّ ، الصَّحيحُ تَخْفِيفُهُ ، وقِيل : مُشَدَّدٌ ، وسلام بن مُحمدِ بنِ نَاهِضٍ ، وَسَمَّاهُ الطَّبَرَانِيُّ : سَلامَةَ ، وجَدَّ مُحمدِ بنِ عبدِ الوَهَّابِ بنِ سلامٍ الْجُبَّائيِّ المُعْتَزِليِّ ، قالَ المُبَرِّدُ : ليسَ فِي كلامِ العَرَبِ «سَلامٌ» مُخَفَّفٌ إلا والدَ عبدِ اللَّهِ بنِ سلامٍ الصَّحَابِيِّ ، وسَلامَ بنَ أبي الحُقَيْقِ ، قالَ : وَزَادَ آخرُونَ سلام بنَ مُشكمٍ ، خَمَّارًا في الجَاهِلِيَّةِ ، والمعرُوفُ تَشْدِيدُهُ .

(وهو) أي: هذا النوع **(منتشر، لا ضابطَ في أكثره)** وإنما يُضبطُ بالحفظِ تفصيلًا.

(وما ضُبِطَ) منه **(قسمان:**

أحدُهما: علىٰ العموم) مِن غيرِ اختصاصِ بكتابٍ:

(كـ«سلَّامٍ» كلُّهُ مشدَّدٌ، إلا خمسةً:

والد عبد اللّه بن سلامٍ) الإسرائيليِّ الصحابيِّ.

(ومحمد بن سلامٍ) بنِ الفرجِ البيكنديُّ **(شيخ البخاريِّ، الصحيح تخفيفه)** كما رُوي عنه، ولم يحكِ الخطيبُ وابنُ ماكولا والدارقطنيُّ وغنجارٌ غيرَه.

(وقِيلَ): هو **(مُشدَّدٌ)** حكَاه صاحبُ «المطالع»، وجزَمَ به ابنُ أبي حاتمٍ وأبو عليٍّ الجياني.

قال ابنُ الصلاحِ[1]: والأولُ أَثْبتُ.

قال العراقي[2]: وكأنَّ مَن شدَّد التبسَ عليه بشخص آخرَ يُسمَّىٰ محمدُ ابن سلامِ بنِ السكنِ البيكنديُّ الصغير؛ فإنَّه بالتشديد.

(وسلامَ بنَ محمد بن ناهضٍ) المقدسيَّ، **(وسمَّاهُ الطبرانيُّ[3]: سلامة)** بزيادة هاءٍ. **(وجدَّ محمدِ بن عبد الوهاب بن سلامٍ الجبَّائيِّ المعتزليِّ.**

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٨٢).
(٢) «التبصرة» (٣/ ١٣٠).
(٣) «المعجم الصغير» (١/ ١٧٤).

قال المبرِّدُ) في «كاملِهِ» : **(ليس في كلامِ العربِ «سلامٌ» مُخففٌ إلا والد عبد اللَّه بن سلامٍ الصحابيّ، وسلام بن أبي الحقيق .**

قال : وزاد آخرون : سلام بن مشكم)، بتثليث الميم، فيما حُكي، **(خمَّارًا)** كان **(في الجاهليةِ، والمعروفُ تشديده)** .

قال شيخُ الإسلامِ[(١)] : ويؤيدُ التخفيف قولُ أبي سفيان بن حربٍ، يمدحه :

سَقَاني فَرَوَّاني كميتًا مُدَامَةً عَلىٰ ظماٍ مِنِّي سلامُ بنُ مشكم

قال العراقيُّ[(٢)] : وبَقي أيضًا : سلام ابنُ أختِ عبد اللَّه بن سلامٍ، صحابيٌّ عدَّه ابنُ فَتحون .

وسعدُ[(٣)] بنُ جعفرِ بن سلامٍ السيديُّ، روىٰ عن ابن البطي، ذكره ابنُ نُقطة .

ومحمدُ بن يعقوب بن إسحاقَ بنِ محمدِ بنِ موسىٰ بن سلامٍ النسفيُّ، روىٰ عن زاهر بنِ أحمدَ، ذكرَهُ الذهبيُّ .

وأما سلمةُ بن سلامٍ، أخو عبد اللَّه بن سلامٍ، فلا يُعدُّ رابعًا ؛ لأنَّ أباهُما ذُكر .

* * *

«عُمَارَةُ» : لَيْسَ فِيهِمْ بِكَسْرِ العَيْنِ، إلا أُبَيَّ بنَ عِمَارَةَ

---

(١) «تبصير المنتبه» (٢/ ٧٠٤) . (٢) «التقييد» (ص : ٣٨٢) .

(٣) في «م» : «وسعيد» .

الصَّحَابِيَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّهُ، وَمَنْ عَدَاهُ، جُمْهُورهُم بالضَّمِّ، وفِيهِمْ جماعَةٌ بِالفَتْحِ وتَشْدِيدِ المِيمِ.

(**«عُمارةُ» ليس فيهم بكسرِ العَينِ، إلا أُبيَّ بن عِمارة الصحابيَّ**) ممَّن صلَّىٰ القِبْلتين، حديثُه عند أبي داودَ والحاكمِ.

(**ومنهم مَن ضمَّه**)، ومنهم من قال فيه: ابنُ عبادة.

وقال أبو حاتم[(١)]: صوابُهُ: أبو أُبيٍّ.

(**ومَن عَدَاه، جمهورُهم بالضَّمِّ**) ذِكْرُ الجمهور زيادةٌ من المصنِّف علىٰ ابنِ الصلاح؛ لأنَّه عمَّم الضَّمَّ، فاعتُرِض عليه بما زاده المصنِّفُ أيضًا في قوله: (**وفيهم جماعةٌ بالفتحِ، وتشديد الميم**).

فمن الرجال:

عَمَّارةُ، أحدُ أجداد ثعلبة، والدُ يزيد وعبد اللَّه وبحاثٍ.

وأحدُ أجدادِ عبدِ اللَّه بن زياد البلويِّ.

وجدُّ عبد اللَّه بن مُدركِ بن القمقامِ، وغيرهم.

ومن النِّساءِ:

عمَّارةُ بنتُ عبد الوهابِ الحِمْصيَّةُ.

وعمَّارةُ بنتُ نافع بنِ عُمرَ الجُمَحي، وغيرُهما.

* * *

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٠).

«كَرِيزٌ» بالفَتْحِ في خُزَاعَةَ، وبِالضَمِّ في عَبدِ شَمْسٍ وَغَيرِهِم.

(«**كَرِيزٌ**» - **بالفتح**)، وكسرِ الراءِ مُكبَّرًا - (**في خزاعةَ - وبالضَّمِّ**) مُصغَّرًا - (**في عبدِ شمسٍ وغيرِهم**)، خلافًا لما حكاهُ الجيانيُّ، عن محمدِ بنِ وضَّاحٍ، مِن تخصيصهِ بِهم.

قال ابنُ الصلاح[1]: ولا يُستدركُ في المفتوحِ بـ«أيوبَ بنِ كريزٍ» الراوي عن عبدِ اللَّه بنِ غنمٍ، لِكَون عبدِ الغني ذكره بالفتحِ؛ لأنَّه بالضمِّ، كذا ذكرَهُ الدارقطنيُّ وغيرُهُ.

* * *

«حِزَامٌ» بِالزَّاي في قُرَيشٍ، وبِالرَّاءِ في الأنْصَارِ.

(«**حزام**» - **بالزاي**)، والحاء المُهمَلةِ المكسورة - (**في قريش - وبالراء**) وفتح الحاء[2] - (**في الأنصار**).

قال العراقيُّ[3]: قد يُتوهَّمُ مِن هذا أنَّه لا يقعُ الأولُ إلا في قريشٍ ولا الثاني إلا في الأنصارِ، وليس مُرادًا؛ بل المرادُ أنَّ ما وقع من ذلك في قريشٍ يكونُ بالزاي، وفي الأنصارِ يكونُ بالراءِ، وقد وردَ الأمرانِ في عدةِ قبائل غيرهما، فوقَعَ بالزاي في خُزاعةَ، وبني عامِرِ بن صعصعةَ وغيرِهما، وبالراءِ في بلىٰ، وخثعم، وجُذامٍ، وتميمِ بن مُرٍّ، وفي خُزاعةَ أيضًا، وفي عُذرة، وبَني فزارة، وهُذيلٍ، وغيرِهم، كما بيَّنه ابنُ ماكولا وغيره.

* * *

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٨٣). (٢) في «م»: «الراء».
(٣) «التقييد» (ص: ٣٨٤).

«العَيْشِيُّونَ» بالـمُعجَمَةِ، بَصْرِيُّونَ، وبالـمُهْمَلةِ مع الـمُوَحَّدَةِ، كُوفيُّونَ، ومَعَ النُّونِ، شاميُّونَ غَالبًا.

(**«العَيشيُّونَ» بالمعجمةِ**) قبلها تحتية، وأوَّله عينٌ مهملةٌ، (**بصريُّون**) منهم: عبد الرحمن بنُ المبارَك.

(**وبالمهملة، مع الموحدة، كوفيون**) مِنهم: عُبيدُ اللَّهِ بن موسىٰ.

(**و**) بالمُهملةِ (**مع النونِ، شاميون**) مِنهم: عميرُ بنُ هانئٍ، وبلالُ بنُ سعدٍ التابعيَّان، قال ذلك الخطيبُ[1] والحاكمُ[2]، وزاد: وبالقافِ أَوَّله وبالمهملةِ: بطنٌ من تَميم.

وقال المصنِّفُ - كابنِ الصلاحِ -: (**غالبًا**)؛ فإنَّ عمَّارَ بنَ ياسرٍ عَنْسيٌّ، مَع أنَّه مَعدودٌ في أهلِ الكُوفةِ.

وعبارةُ ابنِ ماكُولا[3] والسَّمعانيِّ[4]: وعُظم عَنْسٍ في الشامِ، وعامَّةُ العيشِ في البصرةِ.

* * *

«أبُو عُبَيْدَةَ»: كُلُّهُم بالضَّمِّ.

(**«أبو عبيدة»**) - بالهاءِ - (**كلهم بالضَّمِّ**).

قال الدارقطنيُّ[5]: لا نَعلم أحدًا يُكنىٰ أبا عَبيدة بالفتح.

* * *

(١) نقله ابن الصلاح: «علوم الحديث» (ص: ٣٨٤).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٢١). (٣) «الإكمال» (٦/ ٣٥٥).
(٤) «الأنساب» (٤/ ٢٥٣). (٥) «المؤتلف» (٣/ ١٥٠٦).

«السَّفَرُ»: - بِفَتْحِ الفاءِ - كُنْيَةً، وَبِإِسْكَانِها فِي البَاقِي.

(**«السَّفَرُ» - بفتح الفاءِ - كُنيةً، وبإسكانِها في الباقي**) أي: الأسماء.

قال ابنُ الصلاحِ[١]: ومن المغاربةِ مَن سكَّن الفاءَ من أبي السَّفَر سعيدِ ابن يحمدَ[٢]، وذلك خلافُ ما يقوله أهلُ الحديثِ.

قال العراقيُّ[٣]: ولهم في الأسماءِ والكُنَىٰ «سَقْرٌ» - بسكون القافِ - وقد يرد ذلك علىٰ إطلاقِهِ، ولهم أيضًا «شَقر»: - بفتح المُعجمة والقافِ.

ولم يظهرْ لي وجهُ الإيرادِ.

* * *

«عِسْلٌ»: بكسرٍ ثُمَّ إسكَان، إلا عَسَلَ بنَ ذَكْوَانَ الأَخْبَارِيَّ بِفَتْحِهِمَا.

(**«عِسْلٌ»**) كُله (**بكسر**) للعين، (**ثم إسكان**) للسين المهملتين، (**إلا عَسَلَ بنَ ذكوان الأخباري**) البصريَّ (**بفتحهما**) ذكره الدارقطنيُّ[٤] وغيره.

قال ابنُ الصلاحِ[٥]: ووجدتُهُ بخطِّ أبي مَنصور الأزهريِّ بالكسرِ، والإسكانِ، ولا أُراه ضبطه.

* * *

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٨٦).

(٢) في «ص»: «محمد»؛ خطأ.

(٣) «التقييد» (ص: ٣٨٦).

(٤) «المؤتلف» (٣/ ١٧٣٥).

(٥) «علوم الحديث» (ص: ٣٨٧).

«غَنَّامٌ»: كُلُّه بالمُعجمَةِ والنُّونِ، إلا والدَ عَلِيٍّ بنِ عَثَّامٍ، فَبالمُهْمَلةِ والمُثَلَّثةِ.

(«غَنَّامٌ» **كلُّه بالمعجمة**) المفتوحة، (**والنون**) المشددة، (**إلا والدَ عليِّ ابنِ عَثَّام**) بن عليٍّ العامريِّ الكوفيِّ، (**فبالمهملةِ والمثلثة**)، وحفيده أيضًا.

* * *

«قُمَيْرٌ»: كُلُّهُ مَضْمُومٌ، إلا امرَأَةَ مَسْرُوقٍ، فَبِالفَتْحِ.

(«قُمَيْرٌ[1]» **كله مضموم**) مُصغَّر، (**إلا امرأةَ مسروق**) بن الأجدع، (**فبالفتح**) وكسرِ الميم - بنت عَمرو.

* * *

«مِسْوَرٌ»: كُلُّهُ مَكْسورٌ مُخَفَّفُ الواوِ إلا ابنَ يَزِيدَ الصَّحَابِيِّ، وابنَ عبدِ المَلِكِ اليربُوعِي، فَبالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ.

(«مِسْوَرٌ» **كلُّه مكسور**) الميمِ، ساكنُ السين (**مخفَّفُ الواوِ**) المفتوحة، (**إلا ابنَ يزيدَ الصحابيِّ، وابنَ عبد الملك اليربوعيِّ، فبالضمِّ والتشديد**) للواوِ المفتوحة.

قال العراقيُّ[2]: لم يذكر ابنُ ماكولا بالتشديد إلا ابن يزيد فقط، ولم يستدركهُ ابنُ نقطة ولا من ذيَّل عليه، وذكر البخاريُّ في «التاريخ الكبير»[3]: ابن عبد الملك في «باب: مسور بن مخرمة»، وهذا يدلُّ

---

(١) في «م»: «قمين»؛ خطأ.
(٢) «التقييد» (ص: ٣٨٨).
(٣) (٨/ ٤٠).

علىٰ أنهُ عِنده مُخفَّفٌ ، وذكر[١] - مع ابن يزيدَ - : مسورَ بنَ مرزوقٍ ، وهو يدلُّ علىٰ أنَّه عنده بالتشديد .

* * *

«الْجَمَّالُ» : كُلُّهُ بالجِيمِ في الصِّفَاتِ ، إلا هَارونَ بنَ عبدِ اللَّه الحَمَّالِ فَبِالحَاءِ ، وَجَاءَ في الأسْمَاءِ : أبيضُ بنُ حَمَّالٍ ، وحَمَّالُ ابنُ مَالكٍ - بالحَاءِ - وَغيرُهُمَا .

(**«الجمَّالُ» كلُّه بالجيم في الصفات**) ، منهم : محمدُ بن مِهران الجمَّالُ ، شيخُ الشَيخين ، (**إلا هارونَ بن عبد اللَّه الحمَّال فبالحاء**) ، كان بزَّازًا فلمَّا تزهَّد حملَ .

وحكىٰ ابنُ الجارودِ عن ابنهِ موسىٰ الحافظِ أنَّه كان حمَّالًا فتحوَّل إلىٰ البَزِّ .

وقال الخليليُّ وابنُ الفَلَكي : لُقِّبَ به لِكَثرةِ ما حَمَل مِنَ العِلْمِ .

قال ابنُ الصلاحِ[٢] : ولا أُراه يَصِحُّ .

واستدركَ العراقيُّ[٣] علىٰ هذا الحَصرِ : «بنانَ[٤] بنَ محمدِ الحمَّالَ الزاهدَ» ، سمع من يونسَ بنِ عبدِ الأعلىٰ وغيرِهِ ، و«رافعَ بنَ نصرٍ الحمَّال» ، سمعَ من أبي عُمر بن محمدٍ و«أحمدَ بنَ محمدٍ الحمَّال» ، أحد شيوخِ أُبيِّ النرسيِّ .

قال المصنِّف - زيادةً علىٰ ابن الصلاح ، لبيان ما احترزَ عنه بقولِهِ في

---

(١) في «ص» : «وذكره» .
(٢) «علوم الحديث» (ص : ٣٨٩) .
(٣) «التقييد» (ص : ٣٩٠ - ٣٩١) .
(٤) في «ص» : «بيان» .

الصفات -: (**وجاء في الأسماء أبيضُ بنُ حمالٍ**) المأربيُّ السبئيُّ، صحابيٌّ، عِداده في أهل اليمن، حديثُهُ في «السُّنن».

(و«**حمالُ بنُ مالكٍ**») الأسَدي، شَهِدَ القادسيةَ (- **بالحاءِ - وغيرُهما**).

* * *

«الهَمْدَانِيُّ»: بالإسْكَانِ والمُهْملَةِ في المُتَقَدِّمِينَ أكْثَرُ، وبالفَتْحِ وَالمُعْجَمَةِ في المُتَأَخِّرِينَ أكْثَرُ.

«**الهَمْدانيُّ**» (**بالإسكانِ**) في الميم، (**والمهملة**) بعدها - نسبةً إلىٰ قبيلةِ هَمدان، (**في المتقدمينَ**[1] **أكثرُ**) مِنه في المتأخِّرين.

ومنه فيهم: أبو العبَّاس ابنُ عُقدةَ، وجعفرُ بنُ عليٍّ الهَمْداني، مِن أصحابِ السِّلفيِّ.

(**وبالفتحِ والمعجمةِ**) نسبةً إلىٰ البلدِ، (**في المتأخرينَ أكثرُ**) مِنه في المُتقدِّمين.

قال الذهبيُّ: الصحابةُ والتابعونَ، وتابِعُوهم مِنَ القبيلة، وأكثرُ المتأخِّرين مِن المدينة، ولا يُمكن استيعابُ هؤلاء ولا هؤلاء.

وسيأتي أنَّه لم يقعْ في «الصحيحين»، و«الموطإ» من الثاني شيءٌ.

* * *

عِيسَىٰ بنُ أبِي عِيسَىٰ «الحَنَّاطُ» بالمُهْمَلَةِ والنُّونِ، وبالمُعْجَمَةِ مَعَ

---

(١) في «ص»: «المقدمين».

المُوَحَّدَةِ، وَمعَ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَأَوَّلُهَا أَشْهَرُ.

وَمِثْلُهُ مُسْلِمٌ «الخَبَّاطُ» فِيهِ الثَّلاثَةُ.

(**عيسىٰ بنُ أبي عِيسىٰ**) ميسرةُ الغفاريُّ أبو موسىٰ (**«الحنَّاطُ» بالمهملةِ، والنُّونِ**)، نسبةً إلىٰ بيعِ الحِنطةِ.

(**وبالمعجمةِ مع الموحَّدة**)، نسبةً إلىٰ بيع الخَبَطِ الذي تأكله الإبلُ.

(**و**) بالمعجمة (**مع المثناةِ من تحت**) نسبة إلىٰ الخِياطةِ، (**كلُّها جائزةٌ**) فيه؛ لأنَّه باشَرَ الثلاثةَ.

قال ابنُ سعدٍ[١]: كان يقولُ: أنا خيَّاطٌ، وحنَّاطٌ، وخَبَّاطٌ، كلًّا قد عالجتُ[٢].

(**وأولُها أشهرُ.**

ومثلُهُ: مسلم) بنُ أبي مُسلم (**«الخباطُ[٣]»، وفيه الثلاثةُ**)، ولكن الثاني أشهرُ فيه، ومِثل هذا يُؤمَن فيه الغلطُ، ويكونُ فيه مُصيبًا كيف نطقَ.

* * *

القِسْمُ الثَّانِي: مَا وَقَعَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَوِ «المُوَطَّإِ».

«يَسَارٌ»: كُلُّهُ بِالمُثَنَّاةِ ثُمَّ المُهْمَلَةِ إلا مُحَمَّدَ بنَ بَشَّارٍ، فَبِالمُوَحَّدَةِ والمُعْجَمَةِ، وَفِيهَا سَيَّارُ بنُ سَلامَةَ، وابنُ أَبِي سَيَّارٍ، بِتَقْدِيمِ السِّينِ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٣/١٧).

(٢) في «ص»: «عاطيت».

(٣) في «م»: «الخياط».

(القسمُ الثَّاني) :

ضَبطُ (ما وقَعَ في «الصحيحين») فَقَط ، (أو) فيهِمَا مع («الموطإ») ، أو في أحدِ الثلاثةِ :

(«يسارٌ» كلُّه بالمثناةِ) التحتيَّةِ ، (ثمَّ المهملةِ ، إلا محمدَ بنَ بشار) بندار ، (فبالموحدة والمعجمة) .

قال الذهبيُّ : وهو نادرٌ في التابعين ، معدومٌ في الصَّحابةِ .

(وفيهما «سيَّارٌ» بنُ سلامةَ ، وابنُ أبي سيارٍ ، بتقديمِ السِّين) علىٰ الياء المشددةِ .

* * *

«بِشْرٌ» : كُلُّهُ بِكَسْرِ الـمُوَحَّدَةِ ، وَإِسْكَانِ الـمُعْجَمَةِ ، إلا أَرْبَعَةً ، فَبِضَمِّهَا وَإِهْمَالِهَا : عَبْدُ اللَّهِ بنُ بُسْرٍ ، وبُسْرُ بنُ سعيدٍ ، وابنُ عُبَيدِ اللَّهِ ، وابنِ مِحْجَن الدِّيليُّ . وَقِيلَ : هَذَا بالـمُعْجَمَةِ .

(بشرٌ كلُّه بكسرِالموحدةِ ، وإسكانِ المعجمةِ ، إلا أربعةً ، فبضمِّها) أي الموحَّدةِ ، (وإهمالها) أي السين :

(عبد اللَّهِ بن بُسرٍ) المازنيُّ ، صحابيٌّ ابنُ صحابيٍّ .

(وبسر بن سعيدٍ .

و) بسرُ (بنُ عبيدِ اللَّه) الحَضْرَميُّ .

(و) بُسر (بنُ مِحجَن الدِّيليُّ .

وقيل: هذا بالمعجمة)، قالَهُ سفيانُ الثَّوريُّ، وحكَىٰ الدارقطني أنَّه رجع عنه، وحديثُهُ في «الموطإ» فقط.

قال العراقي في «شرح الألفية»[(١)]: ولم يذكرِ ابنُ الصلاحِ «بسرًا المازنيَّ»، فحديثه في «صحيح مسلم» علىٰ ما ذكره المِزِّيُّ في «التهذيب»[(٢)]، إنما ذكر ابنَهُ عبدَ اللّٰهِ.

وقال في «نكته»[(٣)]: قلدتُ في ذلك المزيَّ، ثُم تبيَّنَ لي أنه وَهِمَ، فلم يُخرِّج مسلمٌ لـ«بسرٍ» ولا له ذكرٌ فيه باسمِهِ إلا في نسبِ ابنِهِ.

قال: نعم يرد عليه «أبو اليسر» كعبُ بنُ عمرٍو: فهو بفتح التَّحتية والمهملةِ، وحديثُهُ في «صحيحه»، ولكنَّه ملازمٌ لأداة التعريفِ غالبًا، فلا يشتبه، بخلافِ الأوَّلين.

* * *

«بَشِيرٌ» كُلُّهُ بِفَتْحِ الـمُوَحَّدَةِ، وَكَسْرِ الـمُعْجَمَةِ، إِلَّا اثنَيْنِ فَبِالضَّمِّ، ثُمَّ الفَتْحِ: بُشَيْرُ بنُ كَعْبٍ، وبُشَيْرُ بنُ يَسَارٍ، وثالثًا بِضَمِّ الـمُثَنَّاةِ مِنْ تحتُ، وَفَتْحِ الـمُهْمَلَةِ: يُسَيْرُ بنُ عَمرٍو، وَيُقَالُ: أُسَيْرٌ، وَرَابِعًا بِضَمِّ النُّونِ، وَفَتْحِ الـمُهْمَلَةِ: قَطَنُ بنُ نُسَيْرٍ.

(«بَشيرٌ» كلُّه، بفتحِ الموحَّدةِ وكسرِ المعجمةِ، إلا اثنين فبالضمِّ، ثم الفتحِ:

(١) «التبصرة» (٣/ ١٥٠).
(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ٦٩).
(٣) «التقييد» (ص: ٣٩١).

بُشيرُ بنُ كعبٍ) العدويُّ ، وحديثهُ عندَ البخاريِّ .

(و) بشيرُ **(بنُ يسارٍ)** الحارثيُّ المدنيُّ .

(وثالثًا بضمِّ المثناةِ من تحت ، وفتح المهملةِ : يُسيرُ بنُ عمرٍو) ، وقيل : ابنُ جابرٍ ، **(ويُقالُ)** فيه : **(أُسيرٌ)** بالهمزةِ .

(ورابعًا بضم النونِ ، وفتحِ المهملةِ : قطنُ بنُ نسيرٍ) .

* * *

«يَزِيدُ» : كُلُّهُ بالزَّاي إلَّا ثَلاثَةً : بُرَيدُ بن عبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ بِضَمِّ المُوحَّدَةِ وَبالرَّاءِ ، ومُحَمَّدُ بنُ عَزْعَرَةَ بن «البِرِنْدِ» ، بالمُوحَّدَةِ والرَّاءِ المَكْسُورَتَيْنِ . وَقِيلَ : بِفَتْحِهِمَا ، ثُمَّ النُّون ، وَعَلِيُّ بن هَاشِمِ بنِ «البَرِيدِ» ، بِفَتْحِ المُوَحَّدَةِ ، وَكَسْرِ الرَّاءِ ، ومُثَنَّاةٍ مِنْ تَحْت .

(«يزيدُ» كلُّهُ بالزاي) المكسورةِ ، والتحتيَّةِ المفتوحةِ أوَّله ، **(إلا ثلاثة : بُريدُ بنُ عبد اللَّه بن أبي بُرْدَة)** بن أبي موسىٰ الأشعريُّ ، **(بضم الموحدة ، وبالراء)** المفتوحة .

ووقَع عند البخاريِّ[1] في حديث مالكِ بن الحويرث : «كصلاة شيخنا أبي بريدٍ عمرو بن سلمة» ، فذكر الهروي ، عن الحمويِّ ، عن الفَرَبْرِيِّ ، عن البُخاريِّ : أنَّه بضمِّ الموحدةِ ، وفتحِ الرَّاء .

---

(١) «صحيح البخاري» (١/٢٠٣) .

وكذا ذكر[١] مسلمٌ[٢]، والنسائيُّ في «الكُنىٰ».

وبه جزمَ الدارقطنيُّ[٣]، وابنُ ماكولا[٤].

والذي عند عامة رُواةِ البخاريِّ بالتحتيَّةِ، والزَّاي، كالجادة، وقال عبدُ الغنيِّ[٥]: لم أسمَعْه من أحدٍ بالزاي، ومسلمٌ أعلمُ، وبه جَزم الذهبيُّ.

(**ومحمد بنُ عَرعَرةَ بنِ «البِرِنْدِ»**) الشاميُّ، (**بالموحدةِ والراءِ المكسورتينِ. وقيلَ: بفتحِهمَا، ثم النون**) الساكنة.

(**وعليُّ بنُ هاشمِ بنِ«البَريدِ»، بفتح الموحدة، وكسر الراء، ومثناة من تحت**).

* * *

«البَرَاءُ»: كُلُّهُ بالتَّخْفيفِ، إلا أبَا مَعشَرٍ البَرَّاءَ، وأبا العَاليَةِ، فبِالتَّشْدِيدِ.

(**«البراءُ» كلُّه بالتخفيفِ، إلا: أبا معشرٍ**) يوسفَ بنَ يزيدَ (**البرَّاءَ**[٦]، **وأبا العالية**) زياد بنَ فيروزٍ البرَّاءَ، (**فبالتشديدِ**).

* * *

«حَارِثَةُ»: كُلُّهُ بالحَاءِ، إلا جَارِيَةَ بنَ قُدَامَةَ، وَيَزِيدَ بنَ جَارِيَةَ - فَبِالجِيمِ.

---

(١) في «ص»: «ذكره».

(٢) «الكنىٰ والأسماء» (١/١٥٨).

(٣) «المؤتلف» (١/١٧٤، ٢/٧١٠، ٣/١١٩٥).

(٤) «الإكمال» (١/٢٢٨).

(٥) «المؤتلف» (ص: ١٤).

(٦) في «ص»: «فالبراء».

(«**حارثة**» **كلُّه بالحاءِ**) المهملةِ والمُثلَّثةِ (**إلا جارِيةَ بنَ قُدامَةَ ، ويزيدَ ابنَ جاريةَ ، فبالجيم**) .

قال العراقيُّ[1] : والأسْود بنُ العلاءِ بنِ جاريةَ الثقفيُّ، وعمرو بن أبي سُفيانَ بنُ أسِيدِ بنِ جاريةَ الثقفيُّ أيضًا ، روىٰ مُسلمٌ للأولِ حديثَ : «**البِئْرُ جُبَارٌ**» في الحُدودِ ، وللثَّانِي حديثَ : «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوةٌ**» وروىٰ له البخاريُّ قِصَّةَ قتْلِ خبيبٍ .

* * *

«جَرِيرٌ» : بِالجِيمِ وَالرَّاءِ إلا حَرِيزَ بنَ عُثْمَانَ ، وَأَبَا حَرِيز : عَبْدَ اللَّهِ بنَ الحُسَيْنِ الرَّاوِي عَنْ عِكْرِمَةَ ، فَبِالحَاءِ والزَّاي أخِيرًا ، ويُقَارِبُهُ حُدَيْرٌ - بالحَاءِ والدَّالِ - : وَالِدُ عِمْرَانَ ، وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيادٍ .

(«**جريرٌ**») كلُّه (**بالجيم**) المفتوحةِ (**والراءِ**) المكسورةِ المُكرَّرةِ . (**إلا حريزَ بنَ عثمانَ**) الرحبيَّ الحِمْصيَّ ، (**وأبا حريزٍ عبدَ اللَّه بن الحسينِ**) الأزديَّ (**الراوي عن عكرمةَ ، فبالحاءِ**) المفتوحةِ (**والزاي أخيرًا** .

ويقاربُه «**حُدَيرٌ**» **بالحاءِ**) المُهملةِ المَضمومة ، (**والدَّالِ**) المهملةِ المفتوحةِ ، آخرُه راءٌ ، (**والدُ عِمْرانَ**)، روىٰ له مُسلمٌ ، (**ووالدُ زيدِ وزيادِ**) لهما ذِكْرٌ في المغازي من «صحيح البخاريِّ» ، بلا رِوَايةٍ .

* * *

«خِرَاشٌ» : كُلُّهُ بالخَاءِ المُعْجَمَةِ ، إلَّا وَالِدَ رِبْعِيٍّ ، فَبِالمُهْمَلَةِ .

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٩٣) .

(«خراشٌ» **كلُّه بالخاءِ المعجمة**) المكسورةِ والراءِ ، وآخرُه مُعجمةٌ ، (**إلا والدَ رِبْعِي ؛ فبالمهملة**) أوَّله .

وأدْخل ابنُ ماكولا هُنا : «خِدَاشًا» بالدال ، فقد رَوىٰ مسلمٌ عن خالدِ ابنِ خِدَاشٍ .

قال الذهبيُّ : ولا يلتبسُ .

قال العراقيُّ[(١)] : فلِذَا لم أستدرِكْه .

قلتُ : هو مِن نمطِ «حُدَيْرٍ» ونحوه .

* * *

«حُصَيْنٌ» : كُلُّهُ بالضَّمِّ والصَّادِ المُهْمَلَةِ ، إِلَّا أَبَا حَصِينٍ : عُثْمَانَ بنَ عَاصِمٍ ، فَبالفَتْحِ ، وأَبَا ساسَانَ حُضَيْنَ بنَ المُنْذِرِ ، فبِالضَمِّ والضَّادِ المُعْجَمَةِ .

(«حصينٌ» **كلُّه بالضَّمِّ**) للمُهملة ، (**والصاد المهملة ، إلا أبا حَصِينٍ عثمانَ بنَ عاصمٍ**) الأسدي ، (**فبالفتحِ** .

وأبا سَاسَان حُضَين بنَ المنذرِ ؛ فبالضمِّ والضادِ المعجمةِ) مفتوحة ، ولا نعرفُ في رُواة الحديثِ مَنِ اسمُه «حُضين» سِوَاه ، وهو تابعيٌّ جليلٌ ، قالَه الحاكمُ[(٢)] ، وتبعه المزيُّ[(٣)] .

---

(١) «التبصرة» (٣/ ١٦٠) .

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٨١) .

(٣) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٤٠ - ٥٤١) .

قال العراقيُّ[١] : لكن في «الصحيحين»[٢] في قصة عتبانَ بنِ مَالكٍ ، من طريقِ ابن شهابٍ : سألتُ الحضينَ بن محمدٍ الأنصاريَّ عن حديثِ محمودِ بنِ الرَّبيعِ ، فصدَّقه فزعم الأصيليُّ والقابسيُّ أنه بالمعجمة .

قال المزيُّ[٣] : وهو وهمٌ فاحشٌ ، وصوابُهُ بالمهملة .

وأدْخل في هذا القسم «حُضيرٌ» بالراءِ ، وهو والدُ أسيد الأشهليِّ ، أحدُ النُّقباء ليلة العقبة .

* * *

«حَازِمٌ»: بالمُهْمَلَةِ، إلَّا أَبَا مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بنَ خَازِمٍ - بالمُعجَمَةِ.

(«**حازمٌ**») كلُّه (**بالمهملة**) والزاي ، (**إلا أبا معاويةَ محمدَ بنَ خازمٍ**) الضريرَ فإنَّه (**بالمعجمة**) .

* * *

«حيَّانُ» كُلُّهُ بالمُثَنَّاةِ إلا حَبَّانَ بنَ مُنْقِذٍ، والدَ واسِعِ بنِ حبَّانَ، وجَدَّ مُحَمَّدِ بنِ يحيَىٰ بنِ حَبَّانَ، وجدَّ حَبَّانَ بنِ واسعِ ابن حَبَّانَ، وحبَّانَ بنَ هِلالٍ: مَنْسوبًا، وغَيْرَ منسُوبٍ عَنْ شُعبَةَ، وَوُهَيْبٍ، وهَمَّامٍ، وغَيْرِهِمْ، فَبِالمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الحَاءِ، وَحِبَّانَ بنَ عَطِيَّةَ وَابْنَ مُوسَىٰ، مَنْسُوبًا، وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ عَنْ

(١) «التبصرة» (٣/ ١٦٢) .

(٢) أخرجه البخاري (١/ ١١٥) ، ومسلم (١/ ٤٥) .

(٣) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٤٠) .

عَبْدِ اللَّهِ ، هُوَ ابنُ المُبَارَكِ ، وَحِبَّانَ ابْنَ العَرِقَةِ ، فَبِالكَسْرِ وَالمُوَحَّدَةِ .

«**حيَّانُ**» **كلُّه بالمثناةِ**) من تحت ، مع فتحِ المهملة ، (**إلا حَبَّانَ بنَ منقذٍ ؛ والدَ واسع بن حَبَّان وجدَّ محمد بن يحيىٰ بن حَبَّان ، وجدَّ حبَّانَ بن واسع بن حبَّانَ .**

وحبانَ بن هلالٍ) الباهليِّ (**منسوبًا**) إلىٰ أبيه ، (**وغيرَ منسوبٍ**) إليه ، فيتميزُ بشيوخه ، كقولهم : حبَّان (**عن شعبةَ ، و**) حبَّان عن (**وهيبٍ و**) حبَّانُ عن (**همامٍ وغيرهم**)، كحبان عن أبانٍ ، وحبان عن سليمان بن المغيرة ، (**فبالمُوحَّدة ، وفتح الحاءِ**) المهملة .

(و) إلا (**حبَّان بن عطية**) السُّلَمِيِّ .

(و) حبَّانَ (**بن موسىٰ**) السُّلَمِيِّ المروزيِّ ، (**مَنْسُوبًا**) إلىٰ أبيه ، (**وغيرَ منسوبٍ**)، فيتميز بشيوخه ، كحبان (**عن عبد اللَّه ؛ هو ابن المبارك .**

وحِبَّانَ ابن العرقةِ فبالكسرِ) للحاءِ (**والموحَّدةِ**) .

وقيل : إن ابن عطيَّة بفتح الحاء . وقيل : إن ابن العرقة بالجيم ؛ والأولُ فيهما أصحُّ وأشهر .

و«العَرِقةُ» أمُّه ، فيما قاله القاسمُ بن سلامٍ ، والمشهور : أنها بفتح العين ، وكسر الراء ، ثم قافٌ .

وقال الواقديُّ : بفتح الراء .

وقيل لها ذلك لطيب ريحها ، واسْمُها : قِلابةُ بكسر القافِ - بنت شُعبةَ - بضمِّ الشِّين - ابن سهم ، وتُكنىٰ أمَّ فاطمة ، واسمُ أبيه حِبَّان بن قيس ، وقيل : ابنُ أبي قيس .

ويدخلُ في هذه المادة : « جَبَار » - بفتح الجِيمِ ، والموحَّدة - بنُ صَخرٍ .

وعَدِيُّ بن الخِيَار ، بكسر المعجمة ، وتحتية مُخففة .

* * *

« حَبِيبٌ » : كُلُّهُ بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ ، إلَّا خُبَيبَ بنَ عَدِيٍّ ، وخُبَيبَ ابنَ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ خُبَيبٍ غيرَ منسُوبٍ عَنْ حَفْصِ بنِ عاصِمٍ ، « وأبَا خُبَيْبٍ » : كُنْيَةَ ابنِ الزُّبَيْرِ ، فِبِضَمِّ المُعْجَمَةِ .

(« **حبيبٌ** » **كلُّه بفتحِ المهملةِ ، إلا خُبيبَ بنَ عدي ، وخُبيبَ بنَ عبد الرحمن بن خُبيبٍ**) الأنصاريَّ ، وهو خُبيبُ (**غيرَ منسوبٍ**) الراوي (**عن حفصِ بن عاصمٍ**) في « الصحيحينِ » ، وعن عبد اللّٰه بن محمد بن معن في « صحيح مسلم » ، وجدُّه كذلك ، إلا أنه لا رِوايةَ له في « الصحيحين » ، ولا في « الموطإ » .

(**و« أبا خُبيب »** : **كنية**) عبدِ اللّٰه (**بنِ الزُّبيرِ**) ، كُنِّي بابنهِ خُبيبٍ ، ولا ذِكْر له في شيء من الكتب الثلاثةِ ؛ (**فبضمِّ المعجمة**) .

* * *

« حَكِيمٌ » : كُلُّهُ بِفَتْحِ الحَاءِ ، إلَّا حُكَيْمَ بنَ عَبْدِ اللّٰهِ ، وَرُزَيْقَ ابنَ حُكَيْمٍ ، فبِالضَّمِّ .

(«حَكيمٌ» **كُلُّه بفتح الحاءِ، إلا حُكَيمَ بنَ عبدِ اللَّه**) بن قيس بن مخرمة القرشي المصْري، ويسمىٰ أيضًا «الحكيم» بالألفِ واللامِ.

(و«**رُزَيقَ**») بتقديم الرَّاءِ مُصغرًا (**بنَ حُكَيمٍ**)، ويُكنَّىٰ أيضًا «أبا حُكيم» كأبيه، (**فبالضم**).

وقيل: الثاني بالفتح.

* * *

«رَبَاح»: كُلُّه بِالمُوَحَّدَةِ، إِلَّا زِيَادَ بنَ رِيَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «أَشْرَاطِ السَّاعَةِ»، فَبِالمُثَنَّاةِ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ، وَقَالَ البُخَارِيُّ بِالوَجْهَيْنِ.

(«**رباحٌ» كله بالموحدة**)، وفتح الراء (**إلا زياد بن رياحٍ**) القيسي المصري، يكنَّىٰ أيضًا «أبا رياحٍ» كأبيه.

وقيل: أبا قيس، وهو الصوابُ، الراوي (**عن أبي هريرة**) حديثًا (**في «أشراط**[(١)] **الساعةِ»**) وهو: «**بادِرُوا بالأعمالِ ستًّا**» الحديث[(٢)]، وحديث «**مَنْ خرَجَ من الطاعةِ وفارَقَ الجماعة**» الحديث[(٣)]، وكلاهما في «صحيح مسلم»؛ (**فبالمثناة**) من تحت، وكسر الراء (**عند الأكثرين**)، وقال ابنُ الجارودِ: بالموحَّدة.

(**وقال البخاريُّ بالوجهينِ**)، حكاه عنه صاحبُ «المشارقِ»[(٤)].

---

(١) في «ص» و«م»: «اشتراط». (٢) «صحيح مسلم» (٨/ ٢٠٧ - ٢٠٨).

(٣) «صحيح مسلم» (٦/ ٢١).

(٤) «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

قال العراقيُّ[١] : ووهِمَ في ذلك ، فلم يحْكِ البخاريُّ في «التاريخِ» فيه الموحَّدة أصلًا ، إنما حكىٰ الاختلافَ في وُرودِه بالاسمِ أو الكُنية ، وفي اسمِ أبيه ، ولا ذِكْرَ له في «صحيحه» .

* * *

«زُبَيْدٌ» : لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا زُبَيْدَ بنُ الحَارِثِ بِالمُوَحَّدَةِ ، ثُمَّ المُثَنَّاةِ ، وَلا فِي «المُوطَّأ» إِلَّا زِيَيْدُ بنُ الصَّلْت بِمُثَنَّاتَيْنِ ، بِكَسْرِ أَوَّلِهِ ، ويُضَمُّ .

(**«زبيدٌ» ليس فيهما**) أي : «الصحيحين» (**إلا زبيدَ بنَ الحارثِ** اليامىَّ (**بالموحَّدة ، ثم المثناة** .

ولا في «الموطإ» إلا زييدَ بن الصلتِ) بنِ مَعْدِ يكْرِبَ الكِنْديِّ ، (**بمثناتين**) تحتيتين (**بكسر**[٢] **أوَّله ويُضَمُّ**) .

* * *

«سُلَيْمٌ» : كُلُّهُ بالضَّمِّ ، إِلَّا ابنَ حَيَّانَ فَبِالفَتْحِ .

(**«سُليمٌ» كلُّه بالضمِّ**) وفتح اللامِ ، (**إلا**) سَليمَ (**بنَ حيانَ ، فبالفتح**) للسِّينِ ، وكسر اللام .

* * *

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٩٦) .

(٢) في «م» : «يكسر» .

«شُرَيْحٌ»: كُلُّهُ بِالمُعجَمَةِ والحَاءِ، إلا ابنَ يُونُسَ وابْنَ النُّعْمَانِ. وأَحْمَدَ بنَ أَبِي سُرَيْج - فَبالمُهْمَلَةِ وَالجِيم.

((«**شُريحٌ**» **كلُّه بالمعجمة والحاء، إلا**) سريجَ (**بنَ يونسَ**) شيخَ مُسلمٍ، ورَوىٰ عنه البخاريُّ بواسطةٍ. (و) سريجَ (**بنَ النُّعمانِ. وأحمدَ ابنَ أبي سُريجٍ**) الصَّبَّاح - كلاهما سمع منه البخاريُّ - (**فبالمهملة والجيمِ**).

* * *

«سَالِمٌ»: كُلُّهُ بالأَلِفِ، إلَّا سَلْمَ بنَ زَرِيرٍ، وَابنَ قُتَيْبَةَ، وابنَ أَبِي الذَّيَّالِ، وابن عبدِ الرَّحْمَنِ، فَبِحَذْفِهَا.

((«**سالمٌ**» **كلُّه بالألفِ، إلا سَلمَ بنَ زَرِيرٍ**) - بوزنِ «كَبيرٍ» - (و) سَلْم (بن قتيبة. و) سَلْم (**بن أبي الذَّيَّال**. و) سَلْم (**بن عبدِ الرَّحمن فبحذفها**).

قال العراقي[1]: وبقي عليه: «حكامُ بنُ سلمِ الرازي»، روىٰ له مسلمٌ[2] حديثَ قبْضِ النبي ﷺ وهو ابنُ ثلاثٍ وستين، وذكره البخاريُّ عند حديث النهي عن بيعِ الثمارِ غيرَ منسوبٍ.

قال: ثُم إنَّ أصحاب المُؤْتَلفِ والمُخْتَلفِ لم يذكروا هذه الترجمة في

(١) «التقييد» (ص: ٣٩٧).
(٢) «صحيح مسلم» (٧/ ٨٧).

كُتُبهم؛ لأنها لا تأتَلِفُ خطًّا، لزيادة الألفِ في «سالمٍ»، وإنما ذكَرها صاحبُ «المشارق»، فتَبِعَه ابنُ الصَّلاحِ[(١)].

قلتُ: قوله: «لا تأتلِفُ خطًّا» ممنوعٌ؛ لأنَّ القاعدة في علم الخطِّ أنَّ كلَّ علم زاد علىٰ ثلاثة تحذف ألفُه خطًّا، كما ذكره ابنُ مالكٍ في آخرِ «التسهيلِ» وغيرِه، فـ«صلٰحٌ» و«ملٰكٌ» ونحوهما كل ذلك يكتب بلا ألفٍ، و«سَالِمٌ» من هذا القبيل.

* * *

«سُلَيْمَانُ»: كُلُّهُ باليَاءِ، إلَّا سَلْمَانَ الفَارِسِيَّ، وابنَ عامِرٍ، والأَغَرَّ، وعَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ سَلْمَانَ، فبِحَذْفِهَا.

(**«سليمانُ» كلُّه بالياءِ، إلا سلمانَ الفارسي**، و) سَلمانَ (**بنَ عامرٍ**، و) سَلمانَ (**الأغرَّ، وعبد الرحمن بن سلمانَ، فبحذفِهَا**).

قال ابن الصلاح[(٢)]: وأبو حازمٍ الأشجعيُّ الراوي عن أبي هريرة، وأبو رَجاء مولىٰ أبي قلابة، كل منهما اسمه **سلمان**، لكن ذكرا بالكُنية.

وقال العراقي[(٣)]: هذه الترجمة لم يُورِدْها أصحابُ المُؤْتلفِ والمُخْتَلفِ لعدم اشتباهها بزيادة الياء، إلا أن صاحب «المشارق» ذكرها فتبعه ابنُ الصلاح.

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٣٩٦).

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٣٩٧).

(٣) «التقييد» (ص: ٣٩٧).

قال: وبقي «سلمانُ بنُ ربيعة الباهليُّ» حديثُه عند مسلم.

* * *

«سَلَمَةُ»: بِفَتْحِ اللَّامِ، إِلَّا عمرَو بنَ سَلِمَةَ؛ إِمَامَ قَوْمِهِ. وَبني سَلِمَةَ مِنَ الأَنْصَارِ، فَبِالْكَسْرِ. وَفِي عَبْدِ الخَالِقِ بنِ سَلَمة الوَجْهَانِ.

(**«سلمةُ»**) كلُّه (**بفتح اللام، إلا عمرو بن سلِمَة**) الجرمي، (**إمامَ قومِهِ. وبني سلِمَة**) القبيلة (**من الأنصارِ؛ فبالكسر**.

وفي عبد الخالقِ بن سلمةَ) الذي روىٰ له مسلمٌ حديثَ قُدومِ وفدِ عبد القيس (**الوجهان**).

قال يزيدُ بنُ هارون: بالفتح، وابنُ عُلية: **بالكسر**.

* * *

«شَيْبَانُ»: كُلُّهُ بِالمُعْجَمَةِ، وَفِيهَا: سِنَانُ بنُ أَبِي سِنانٍ، وابنُ رَبيعةَ، وابنُ سلمةَ، وَأَحْمَدُ بنُ سِنَانٍ، وأَبُو سِنانٍ ضِرَارُ بنُ مُرَّةَ، وَأُمُّ سِنَانٍ، فَبِالمُهْمَلةِ وَالنُّونِ.

(**شيبانُ كلُّه بالمعجمة**)، والفتحِ، والتَّحتية بعدها موحَّدة.

(**وفيها: سنانُ بن أبي سنانٍ**) الدُّؤلي، (**و**) سِنانُ (**ابنُ ربيعةَ**) أبو ربيعة، (**و**) سِنانُ (**ابنُ سلمةَ، وأحمدُ بن سنانٍ، وأبو سنانٍ ضرارُ بنُ مُرَّة**) الشَّيبانيُّ، (**وأمُّ سنانٍ، فبالمهملة والنونِ**).

قال العراقي[(١)] : وكذا الهيثمُ بن سِنانٍ ، ومحمد بن سنانٍ العَوقِي في «صحيحِ البُخاريِّ» ، وسعيدُ بنُ سنان أبو سنان عند «مسلم» .

قال : وليس لأمِّ سنانٍ روايةٌ في الكتب الثلاثةِ ، إنما لها ذكْر في حديث «الحجِّ» .

قال : وهذه الترجمة لم يوردْها أصحابُ المؤتلف والمختلف لزيادة الياءِ في شيبان ، إنما أوردُوا : سِنَانَ ، وشبَّانَ ، وسيَّار[(٢)] .

* * *

«عُبَيْدةُ» : بِالضَّمِّ ، إلَّا السَّلْمَانِيَّ ، وابنَ سُفْيَانَ ، وابنَ حُمَيْدٍ ، وعَامِرَ بنَ عَبِيْدَةَ ، فَبِالفَتْحِ .

(**«عُبَيدةُ»**) كلُّه (**بالضمِّ** ، **إلا**) عَبِيدةَ (**السَّلمانيَّ** ، و) عَبِيدةَ (**بنَ سفيان**) الحضرمي (و) عَبيدةَ (**بنَ حُميدٍ** ، **وعامرَ بن عَبِيدةَ**) الباهلي (**فبالفتحِ**) .

وقيل في «عُبيدةَ بن سعيد بن العاصي» : إنه بالفتحِ ، والمعروفُ فيه الضمُّ .

* * *

«عُبَيدٌ» : كُلُّهُ بالضَّمِّ .

---

(١) «التقييد» (ص : ٣٩٩) .

(٢) في «م» : «سيان» ؛ خطأ ، أما في «ص» فأبدل بالأخيرين «سنانًا» أيضًا .

(«**عُبيدٌ**») - بغير هاءٍ - (**كلُّه بالضمِّ**)، وأمَّا بالفتح فجماعة من الشعراء، منهم: عَبِيدُ بنُ الأبرصِ.

* * *

«عُبَادَةُ»: بِالضَّمِّ إلَّا مُحَمَّدَ بنَ عَبَادَةَ، شَيخَ البُخارِيِّ، فبِالفَتْحِ.

(«**عُبادةُ**») كلُّه بالضمِّ، وتخفيف الموحَّدةِ، (**إلا محمدَ بنَ عَبادة**) الواسطيَّ (**شيخ البخاري، فبالفتح**.

«عَبْدَةُ»: بإسكَانِ المُوَحَّدَةِ إلا عَامِرَ بنَ عَبَدَةَ، وبَجَالَةَ بنَ عَبَدَةَ، فَبِالفَتْحِ والإسْكَانِ.

«**عَبْدةُ**») كله (**بإسكان الموحدة إلا عامرَ بن عبَدةَ**) البجليَّ الكُوفيَّ، (**وبجالةَ بن عبَدةَ**) التميميَّ البصريَّ التابعيَّ، (**فبالفتحِ، والإسكان**) أي: قيل فيهما الأمران.

وقيل فيهما: «عبد»، بغير هاء أيضًا.

وعلى الفتحِ فيهما: الدارقطنيُّ وابن ماكُولا(١).

* * *

«عَبَّادٌ»: كُلُّهُ بالفَتْحِ والتَّشْدِيدِ إلَّا قَيسَ بنَ عُبَادٍ، فَبِالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ.

---

(١) «المؤتلف» للدراقطني (٣/ ١٥١٧)، و«الإكمال» (٦/ ٢٩).

(«**عبَّادٌ**» **كلُّه بالفتح ، والتشديد ، إلا قيسَ بنَ عُباد**) القيسيَّ الضَّبعي البصْريَّ ، (**فبالضمِّ**) للعين ، (**والتخفيفِ**) للموحدة .

وحكىٰ صاحبُ «المشارق»[1] أنه وقع عند أبي عبد اللَّه محمد بن مطرف بن المرابط في «الموطإ» : عبادُ بن الوليدِ ، قال : وهو خطأٌ ، والصوابُ : عبادةُ .

* * *

«عَقِيلٌ» : بِالفَتْحِ ، إلَّا ابنَ خَالِدٍ ، وَهُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَنْسُوبٍ . وَيَحْيَىٰ بنَ عُقيلٍ ، وبَنِي عُقيْلٍ ، فَبالضَّمِّ .

(«**عَقِيلٌ**») كلُّه (**بالفتحِ**) للعين ، وكسر القافِ (**إلا**) عُقيلَ (**بن خالدٍ**) الأيليَّ ، (**وهو**) الراوي (**عن الزهريِّ غير منسوبٍ . و**) إلا (**يحيىٰ بن عُقَيْلٍ**) الخزاعي البصري ، (**و**) إلا (**بني عُقَيل**) القبيلة المعروفة يُنسب إليها العُقيليُّ صاحبُ «الضعفاء» ؛ (**فبالضمِّ**) وفتح القافِ .

* * *

«وَاقِدٌ» : كُلُّهُ بالقَافِ .

(«**واقدٌ**» **كله بالقافِ**)، وأما بالفاءِ ففي غير الكتب الثلاثة : وافدُ بن سلامة ، ووافِدُ بن موسىٰ الذَّارعُ .

* * *

---

(١) «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠) .

الأَنْسَابُ :

«الأَيْلِيُّ» كُلُّهُ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ، وَإِسْكَانِ المُثَنَّاةِ.

(الأنسابُ) من هذا النوعِ :

(«الأيليُّ» كلُّه بفتحِ الهمزة، وإسكانِ المثناة) من تحت، نسبةً إلىٰ «أيلة»: قريةٌ علىٰ بحر القلْزمِ.

قال القاضي عياض(١) : وليس في الكتب الثلاثة الأُبُلّي بالموحَّدة.

وتعقَّبه ابن الصلاح(٢) بأن شيبان بن فروخ أبليٌّ(٣)، وقد روىٰ له مسلمٌ الكثيرَ، قال : ولكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوبًا فلا يلحق عياضًا منه تخْطِئةٌ.

قال العراقي(٤) : وقد تتبعت «كتاب مسلم»، فلم أجده فيه منسوبًا، فلا تخْطِئةَ حينئذٍ.

* * *

«البَزَّازُ» بِزَايَيْنِ، إِلَّا خَلَفَ بنَ هِشَامٍ البَزَّارَ، والحَسَنَ بنَ الصَّبَاحِ، فَآخِرُهُمَا رَاءٌ.

(«البزَّازُ») كُلُّه (بزايين، إلا خلَفَ بن هشامِ البزَّارَ) شيخَ مسلم، (والحسنَ بن الصباحِ) البزَّارَ شيخ البخاري؛ (فآخرُهُما راءٌ).

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٩٦).

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٤٠٠).

(٣) في «ص»: «أيلي»!

(٤) «التقييد» (ص: ٤٠٠).

قال العراقي[١]: وقد اعترض ذلك بأن أبا علي الجياني ذكر في «تقييد المهمَل» في هذه الترجمة: يحيىٰ بن محمد بن السكن البزَّارَ، وبشر بن ثابت البزَّار، وكلاهما في «صحيح البخاري».

قال: والجوابُ: أنهما وقعَا غير منسوبيْن فلا يردان.

* * *

«البَصْرِيُّ»: بِالبَاءِ مَفْتُوحَةً، وَمَكْسُورَةً، نِسْبَةً إِلَىٰ البَصْرَةِ إِلَّا مَالِكَ بنَ أوسِ بنِ الحَدثَانِ النَّصْرِيَّ، وعَبْدَ الوَاحِدِ النَّصْرِيَّ، وسالِمًا مَوْلىٰ النَّصْرِيِّينَ، فَبِالنُّونِ.

(**«البصريُّ» بالباءِ مفتوحة، ومكسورة**)، والكسرُ أفصحُ (**نسبة إلىٰ البصرةِ**) البلد المعروفة.

(**إلا مالكَ بنَ أوسِ بن الحدثانِ النصريَّ**) مخضرمٌ، مُختلفٌ في صُحْبته، (**وعبدَ الواحدِ**) بنَ عبدِ اللَّه (**النصريَّ، وسالمًا مولىٰ النصريين؛ فبالنُّونِ**).

* * *

«الثَّورِيُّ»: كُلُّهُ بالمُثَلَّثَةِ إلا أبَا يَعْلَىٰ: مُحمدَ بنَ الصَّلْتِ التَّوَّزِيَّ، فَبِالمُثَنَّاةِ فَوْقُ، وَتَشْدِيدِ الوَاوِ المَفْتُوحَةِ، وَبِالزَّايِ.

(**«الثوريُّ» كلُّه بالمثلثةِ، إلا أبا يعْلىٰ محمد بن الصلت التَّوَّزيَّ، فبالمثناة فوق**) مفتوحة، (**وتشديد الواو المفتوحة، وبالزاي**) نسبة إلىٰ «تَوَّزَ» من بلادِ فارسٍ.

* * *

---

(١) «التقييد» (ص: ٤٠١).

«الجُرَيْرِيُّ» : كُلُّهُ بِضَمِّ الجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ ، إِلَّا يَحيَىٰ بنَ بِشْرٍ ، شَيْخَهُمَا ، فَبِالْحَاءِ المَفْتُوحةِ .

(**«الجُرَيريُّ» كلُّه بضمِّ الجيمِ ، وفتحِ الرَّاءِ**) وسُكونِ التحتية ، ثم راء ، نسبةً إلىٰ جُريرٍ مُصغَّرًا .

قال ابنُ الصلاح[(١)] : فيها من ذلك سعيد الجريريُّ ، وعباسٌ الجريريُّ ، والجريريُّ غير مسمًّى عن أبي نضرة .

وأسقط ذلك المصنف ليَعُمَّ ما فيها غير منسوب .

(**إلا يحيىٰ بن بشر ، شيخَهُما**) أي : الشيخيْن ، (**فبالحاءِ**) المهملة (**المفتوحة**) .

قال العراقي[(٢)] : وقول ابن الصلاح : إنه شيخهما ، تبع فيه صاحبَ «المشارق» وصاحبَ «تقييد المهمل» والحاكمَ ، والكلاباذي ، ولم يصنعوا شيئًا ، إنما أخرج له مسلم وحْده .

وأما شيخ البخاري ، فهو يحيىٰ بن بشْرٍ البلخيُّ ، وهما رجلان مختلِفَا البلْدة والوفاة ، فرّق بينهما ابنُ أبي حاتم ، والخطيبُ ، وجزم به المزيُّ .

وزاد الجيانيُّ في هذه الترجمة : الجريريُّ بالجيمِ مُكبَّرًا ، وهو يحيىٰ ابن أيوب من ولدِ جريرٍ البجليِّ ، عند البخاري في «الأدب» إلا أنه فيه غيرُ منسوبٍ .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠١) . (٢) «التقييد» (ص : ٤٠٣) .

«الحَارِثِيُّ» : كُلُّه بِالحَاءِ، والمُثَلَّثَةِ، وَفِيهَا سَعْدُ الجَارِيُّ - بالجِيمِ.

(**«الحارثيُّ» كلُّه بالحاءِ ، والمثلثةِ ، وفيها سعدٌ الجَارِي - بالجيمِ**)، وبعد الراء ياء النسبة - مولىٰ عمر بن الخطَّابِ ، نسْبةً إلىٰ «الجارِ» موضعٌ بالمدينة .

* * *

«الحَرَامِيُّ» : كُلُّهُ بالرَّاءِ ، وقولُهُ في «مُسْلِمٍ» في حديثِ أَبِي اليَسَرِ : «كَانَ لِي عَلَىٰ فلانٍ الحرَامِيِّ» قِيلَ : بالرَّاءِ ، وقِيلَ : الجُذامِيُّ ، بالجِيم والذَّالِ .

(**الحرامِيُّ كلُّه بالراءِ**) المهملة .

قال المصنف - زيادةً علىٰ ابن الصلاح - : (**وقولُه في**) «صحيح (مسلم» **في حديث أبي اليَسرِ** : «**كان لي علىٰ فلانِ**) بن فلانٍ (**الحرامِيِّ**) مالٌ ، فأتيتُ أهلَه» الحديث ، مختلف فيه .

(**قيل**) : هو (**بالراءِ**) وجزم به عِياضٌ .

وقيل : بالزَّاي ، وعليه الطَّبريُّ .

(**وقيل** : «**الجذاميُّ**» **بالجيمِ** ، **والذالِ**) المُعجمة ، قاله ابنُ ماهان .

وقد قال ابن الصلاح في حاشية أمْلاها علىٰ كتابه : لا يردُ هذا ؛ لأن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك في أنساب الرواة .

وتبعه المصنفُ في «الإرشادِ» .

قال العراقيُّ[(١)] : وهذا ليس بجيد ؛ لأنهما ذكرَا في هذا القِسْمِ غير واحدٍ ليس لهم في «الصحيح» ولا في «الموطإ» روايةٌ[(٢)] ، بل مُجرَّد ذِكْرٍ ، منهم : بنو عَقيلٍ ، وبنو سَلمة ، وخبيبُ[(٣)] بنُ عديٍّ ، وحبَّانُ بنُ العرقةِ ، وأمُّ سنان ، فما صنعه في «التقريبِ» أحْسَنُ .

* * *

«السَّلَمِيُّ» : فِي الأنْصَارِ بِفَتْحِهَا ، وَيَجُوزُ - فِي لُغَيَّةٍ - كَسْرُ اللَّام ، وَبِضَمِّ السِّينِ فِي بَنِي سُلَيْمٍ .

(**«السَّلَميُّ» ، في الأنصارِ بفتحها**) أي : اللامِ كالسينِ ، نسبةً إلىٰ سلِمة بالكَسر ، كما قيل في«نَمِرة» : «نَمَريٌّ» ، هذا مُقتضىٰ العربية ، (**ويجوز - في لُغَيَّة - كسر اللامِ**) .

قال السمعانيُّ : وعليها أصحابُ الحديث .

وذكر ابن الصلاح[(٤)] : أنه لحنٌ .

(**وبضمِّ السين**) وفتح اللام (**في**) النسبة إلىٰ (**بني**[(٥)] **سُلَيم**) .

وهذه الترجمة ؛ قال العراقيُّ : الأَولىٰ ذكرُها في القِسْمِ العامِّ ؛ إذ لا تختصُّ بـ«الصحيحين» و«الموطإ» .

* * *

---

(١) «التقييد» (ص : ٤٠٥) .
(٢) في «م» : «ذكر رواية» .
(٣) في «ص» : «حبيب» ؛ خطأ .
(٤) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٥) .
(٥) «بني» سقط من «ص» و «م» .

«الهَمْدَانِيُّ» : كُلُّهُ بالإسْكَانِ والمُهْمَلَةِ .

(« **الهمْدانيُّ** » **كلُّه بالإسكانِ ، والمهملة**) وليس فيها بالفتح والمعجمة .

قال صاحبُ «المشارقِ»(١) لكن فيها من هو من مدينة «همذانَ» ، إلا أنه غيرُ منسوبٍ .

قال : إلا أنَّ في «البخاريِّ» : مسلمَ بنَ سالمٍ الهمدانيَّ ، ضبطه الأصيليُّ بالسُّكونِ ، وهو الصحيح ، وفي بعض نُسَخِ النَّسَفِي : بالفتحِ والإعجامِ ، وهو وَهْمٌ .

وقال العراقيُّ(٢) : هذا اللفظ وقع في « البخاريِّ » علىٰ الوهم ، والصوابُ : النَّهديُّ الجُهَنيُّ .

وهذا آخِرُ ما ذكره المصنفُ كابنِ الصلاح مِنَ الأمثلة .

قال ابنُ الصلاح(٣) : هذه جملةٌ لو رحل الطالبُ فيها لكانتْ رِحلةً رابحةً ، ويحقُّ علىٰ الحَدِيثيِّ إيداعُها في سُويداء قلْبِهِ .

* * *

---

(١) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٧٦) .

(٢) «التبصرة» (٣/ ١٩٩) .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٤) .

● النَّوْعُ الرَّابِعُ والخَمْسُونَ :

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ

وهُوَ مُتَّفِقٌ خَطًّا وَلَفْظًا ، ولِلْخَطيبِ فِيهِ كتابٌ نَفِيسٌ .

(**النوعُ الرابعُ والخمسون : المتَّفِقُ والمفتَرِقُ**) من الأسماء ، والأنسابِ ونحوِها .

(**وهو متفِقٌ خطًّا ولفظًا**) افترقتْ مُسمَّيَاتُهُ .

(**وللخطيب فيه كتابٌ نفيسٌ**) على إعوازٍ فيه .

وإنما يحسنُ إيرادُ ذلك ، فيما إذا اشتبه الرَّاوِيَان المتفقان في الاسم ؛ لكونهما متعاصِرَيْن ، واشتركا في بعض شُيوخهما ، أو في الرُّواة عنهما ، وقد زَلِقَ بسببه غيرُ واحدٍ من الأكابر .

❊ ❊ ❊

وَهُوَ أقْسَامٌ :

الأَوَّلُ : مَنِ اتَّفَقَتْ أَسْماؤُهُمْ وأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ : كَـ«الْخَليلِ بنِ أحمدَ» ، سِتَّةٌ :

أوَّلُهُم : شيخُ سِيبَوَيْهِ ، ولَمْ يُسَمَّ أحدٌ «أحمدَ» بعدَ نبيِّنا ﷺ قَبْلَ أبِي الخَليلِ هَذا .

الثاني: أبُو بِشْرٍ المُزَنِيُّ البَصْرِيُّ.

الثَّالثُ: أَصْبَهَانِيٌّ.

الرَّابعُ: أَبُو سعيدٍ السِّجْزِيُّ: القاضِي الحَنَفِيُّ.

الخَامِسُ: أبُو سَعيدٍ البُسْتِيُّ القَاضِي، رَوَىٰ عَنْهُ البَيْهَقِيُّ.

السَّادِسُ: أَبُو سَعيدٍ البُسْتِيُّ الشَّافِعِيُّ، رَوَىٰ عنهُ أبُو العَبَّاسِ العُذْرِيُّ.

(وهو أقسامٌ:

الأولُ: من اتفقتْ أسماؤهم، وأسماءُ آبائِهم، كـ«الخليل بنِ أحمد»، ستةٌ:

أولُهم: شيخُ سِيبويه) صاحبُ النحوِ، والعَرُوضِ، بصْريٌّ، روىٰ عن عاصم الأحْول وآخَرين، وُلد سنة مائةٍ، ومات سنة سبعين، وقيل: بضع وستين.

(ولم يُسم أحدٌ «أحمدَ»، بعد نبينا ﷺ، قبلَ أبي الخليل هذا)؛ قاله أبو بكرِ ابنُ أبي خيثمة.

وقال المُبَرِّدُ[1]: فتَّش المفتِّشون فما وجدوا بعد نبيِّنا ﷺ مَنِ اسمُه أحمدُ قبْل أبي الخليلِ.

---

(١) أسنده الخطيب في «المتفق والمفترق» (٢/ ٨٦٨).

قال ابنُ الصلاح[(١)] : واعتُرض ذلك بأبي السَّفر سعيدِ بن أحمدَ ، فقد سمَّاه بذلك ابنُ معين[(٢)] وهو أقدمُ .

وأُجيبَ : بأن أكثر أهلِ العلم قالوا فيه : «يَحْمَد» بالياءِ[(٣)] .

وذكر الواقديُّ أن لجعفر بن أبي طالبٍ ولَدًا اسمُه أحمد ، ولدتْهُ له أسماءُ بأرضِ الحبشةِ .

قال الذهبيُّ : وقد تفرَّد به .

وذكر النسائيُّ أنَّ أبا عمرو بن حفصِ بن المغيرةِ الصحابيَّ زوجَ فاطمة بنتِ قيسٍ اسمُه أحمد ، لكنْ ذكرَه البخاريُّ فيمن لا يُعرَفُ اسمُهُ .

ومن الأقوالِ في «سفينةَ» : أنَّ اسمه : أحمدُ .

(**الثاني : أبو بشرٍ المزنيُّ البصريُّ**) حدَّث عن : المُسْتنيرِ بنِ أخْضَرَ ، وعنه : العبَّاسُ العَنْبريُّ .

قال الخطيبُ : ورأيتُ شيخًا من شيوخِ أصحابِ الحديث يُشارُ إليه بالفَهْم والمعرفةِ ، جمع أخبارَ الخليل العَرُوضي ، وما رُوي عنه ، فأدخل في جمعِه أخبارَ الخليلِ هذا .

قال : ولو أنعمَ النظرَ ، لعَلِمَ أنَّ ابنَ أبي سُمينة[(٤)]، والمسندي ، وعبَّاسًا العنبريَّ يصْغُرون عن إدراكِ الخليلِ العَرُوضيِّ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٦) .

(٢) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢/ ١٩٤) .

(٣) كما أورده المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ١٠١) .

(٤) في «ص» : «سمية» .

(**الثالثُ : أصبهانيٌّ**) قال ابن الصلاح[١] : روىٰ عن روحِ بن عُبَادةَ .

قال العراقي[٢] : سبق إلىٰ ذكْر هذا ابن الجوزي ، وأبو الفضل الهرويُّ ، وهو وَهْمٌ ، إنَّما هو: الخليل بنُ محمد العجليُّ ، يُكنىٰ أبا العباس ، وقيل : أبو محمدٍ ، هكذا سمَّاه أبو الشيخ ابنُ حيان في «طبقاتِ الأصْبهانيين» ، وأبو نُعيمٍ في «تاريخ أصبهان»[٣] ، وروىٰ في ترجمته أحاديثَ عن روحٍ وغيره .

قال : ولم أرَ أحدًا عن الأصبهانيين يُسمىٰ الخليل بن أحمد ، بل لم يذكرْ أبو نعيمٍ من اسمُه الخليلُ غير العجليِّ هذا .

قال : فيجعلُ مكان هذا : «الخليل بن أحمدَ البصري» ، الذي يروي عن عكرمة ، ذكره أبو الفضل الهرويُّ إنْ لم يكُنْ هو العَرُوضي ، فإنْ كان فـ«الخليلُ بنُ أحمد [بن الخليل][٤] البغداديُّ» الراوي عن سيَّار بن حاتمٍ ، أو «الخليلُ بنُ أحمدَ أبو القاسم المصري» ، روىٰ عنه الحافظُ أبو القاسم ابن الطحان ، أو«أبو طاهرِ الخليلُ بنُ أحمد بن عليٍّ الجَوْسقيُّ» ، سمع من شهدةَ ، وروىٰ عنه ابنُ النجارِ .

(**الرابع : أبو سعيدٍ السِّجزِيُّ القاضي**) بسمرقنْد (**الحنفي**) حدَّث

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٦) .
(٢) «التقييد» (ص : ٤٠٦ - ٤٠٧) .
(٣) «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٠٧) .
(٤) زيادة لم أجدها في «شرح الألفية» للعراقي (٣/ ٢٠٤) ولا في «نكته علىٰ ابن الصلاح» (ص : ٤٠٨) .

عنِ ابنِ خزيمة، وابنِ صاعدٍ، والبغويِّ، وعنه: الحاكمُ، مات سنة سبع وثمانين وثلثمائة.

(**الخامس: أبو سعيدٍ البُسْتِي القاضي**) المهلبيُّ، سمع من الخليل السجزيِّ المذكور قبْله، وأحمد بن المظفر البكريِّ، (**روىٰ عنه البيهقي**.

السادسُ: أبو سعيد البُسْتيُّ الشافعيُّ) فاضلٌ، مُتصرِّفٌ في علوم، دخل الأندلس وحدَّث عن أبي حامدِ الإسفرائيني، (**روىٰ عنه: أبو العباس**) أحمدُ بنُ عمر (**العُذْرِيُّ**).

قال العراقي[(١)]: وأخْشىٰ أنْ يكون هذا هو الذي قبله، فيحرر من فرَّق بينهما غيرُ ابنِ الصلاح، فإنْ كانا واحِدًا فيعوض واحدًا مما تقدم، وممن يُسمَّىٰ بذلك الخليلُ بن أحمدَ بن إسماعيل القاضي، أبو سعيد السِّجزيُّ الحنفيُّ، روىٰ عنه أبو عبد اللّه الفارسيُّ.

قال: وهذا غير السِّجزيِّ السابق، فإن ذاك اسم جدِّه الخليل، ذكرَه الحاكمُ في «تاريخ نيسابور»، وهذا اسم جده: «إسماعيل»، ذكره عبد الغافر في «ذيله» عليه.

والخليلُ بنُ أحمد أبو سليمان بن أبي جعفر الخالديُّ، سمع خلائقَ، ومات سنة ثلاث وخمسمائة[(٢)]، ذكره عبدُ الغافر.

---

(١) «التقييد» (ص: ٤٠٧ - ٤٠٨).

(٢) في «ص»: «وخمسين».

• فائدتان:

الأولىٰ: وقع في «النوع التاسع والمائة»، من «القسْم الثاني» من «صحيحِ ابنِ حبان»[١]: أخبرنا الخليلُ بن أحمدَ بواسطٍ: ثنا جابرُ بن الكُرديُّ - فذكر حديثًا.

قال العراقيُّ[٢]: الظاهرُ أنَّ هذا تغيير من بعض الرُّواةِ، وإنَّما هو الخليلُ بنُ محمدٍ؛ فإنه سمع منه عدَّة أحاديثَ بواسطٍ، متفرقة في أنواع الكتاب.

الثانية: من أمثلة هذا القسم: أنسُ بنُ مالكٍ، عشرة: روىٰ منهم الحديثَ خمسةٌ:

الأول: خادم النبيِّ ﷺ، أنصاريٌّ نجارِيٌّ، يكنىٰ أبا حمزة، نزل البصرة.

الثاني: كعبيٌّ، قُشيريٌّ، يكنىٰ أبا أُميّة، نزل البصرة أيضًا، ليس له عن النبي ﷺ إلا حديثَ: «**إن اللّه وضَعَ عن المُسَافِرِ: الصيَّامَ وشَطْرَ الصلاةِ**» أخرجه أصحابُ «السنن الأربعة»[٣].

والثالثُ: أبو مالكٍ الفقيه.

والرابعُ: حِمْصيٌّ.

---

(١) حديث (٥٧٥٢). (٢) «التبصرة» (٣/ ٢٠٤).

(٣) أخرجه: أبو داود (٢٤٠٨)، والترمذي (٧١٥)، والنسائي (٤/ ١٩٠)، وابن ماجه (١٦٦٧).

والخامس : كُوفيٌّ .

***

الثَّانِي : منِ اتَّفَقَتْ أسمَاؤُهُم ، وأَسْمَاءُ آبائِهِمْ ، وأَجْدادِهِمْ :

كَ«أَحْمَدَ بنِ جَعْفَرِ بن حَمْدَانَ» ، أربعةٌ كلُّهُمْ يروُونَ عمَّنْ يُسمَّى : عَبْدَ اللَّهِ ، وَفِي عصرٍ واحِدٍ :

أَحَدُهُمْ : القَطِيعِيُّ ، أبُو بَكْرٍ ، عن : عبد اللَّه بنِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ .

الثَّاني : السَّقَطِيُّ ، أبُو بَكْرٍ ، عَنْ : عبدِ اللَّهِ بن أحْمَدَ الدَّوْرَقِيِّ .

الثَّالثُ : دِينَورِيٌّ ، عَنْ : عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحمَّدِ بن سِنَانٍ .

الرَّابعُ : طَرسُوسِيٌّ ، عَنْ : عبْدِ اللَّهِ بنِ جَابِرٍ الطَّرسُوسِيِّ .

(**الثاني**) من الأقسامِ : (**من اتفقتْ أسماؤهم ، وأسماءُ آبائهم ، وأجدَادِهم**) قال ابنُ الصلاح[(١)] : أو أكثر من ذلك :

(**كـ«أحمد بن جعفرِ بنِ حمدانَ» أربعةٌ ، كلُّهم يروونَ عمن يُسَمَّىٰ «عبدَ اللَّه» ، و**) كلُّهم (**في عصر واحدٍ** .

أحدهُم : القطيعيُّ ، أبو بكر) البغداديُّ ، يروِي (**عن : عبدِ اللَّه بن أحمدَ بن حنبلٍ**) «المُسْنَد» وغيره ، وعنه : أبو نُعيمِ الأصبهانيُّ ، مات سنة ثمانٍ وستين وثلاثمائة .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٨) .

(الثاني : **السقطيُّ**[1]، **أبو بكر**) البصريُّ ، يروي (**عن : عبدِ اللَّه بن أحمدَ الدَّورَقيِّ**) . وعنه : أبو نُعيمٍ أيضًا ، مات سنة أربعٍ وثلاثمائة .

(**الثالثُ : دينورِيٌّ**) يروِي (**عن : عبدِ اللَّه بن محمد بن سنان**) صاحب محمد بن كثيرٍ صاحب سُفيانَ الثوريِّ ، وعنه : عليُّ بنُ القاسمِ بن شاذانَ الرازيُّ .

(**الرابع : طرسوسيٌّ**) يكنىٰ : أبا الحسن ، يروِي (**عن : عبدِ اللَّه بن جابرِ الطرسوسيِّ**)، وعنه : القاضي أبو الحسن الخصيبُ بنُ عبدِ اللَّه الخصيبيُّ .

* * *

«مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ بنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ»، اثنَانِ في عَصْرٍ، رَوَىٰ عنهُمَا الحَاكِمُ :

أَحَدُهُمَا : أَبُو العَبَّاسِ الأَصَمُّ .

والثَّانِي : أَبُو عبدِ اللَّهِ ابنُ الأَخْرَمِ الحَافِظُ .

ومِن ذلك : (**«محمدُ بنُ يعقوب بن يوسف النيسابوريُّ» ، اثنان في عصرٍ ، روىٰ عنهما**) أبو عبد اللَّه (**الحاكمُ** :

أحدُهُما : أبو العبَّاسِ الأصمُّ) .

و(**الثاني : أبو عبدِ اللَّه ابن الأخرَمِ**) .

---

(١) في «ص» : «القسطي» .

قال ابنُ الصلاح[١] : ويُعرف بالحافظ دونَ الأوَّل .

قال العراقيُّ[٢] : ومِن غرائبِ الاتفاق في ذلك : محمد بن جعفرِ بن مُحمدٍ ؛ ثلاثةٌ متعاصِرون ، ماتوا في سنة واحدةٍ ، وكلٌّ منهم في عشر المائة : وهم :

أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباريُّ[٣] .

والحافظُ أبو عمرو محمد بن جعفرِ بن محمد بن مطرٍ النيسابوريُّ .

وأبو بكرٍ محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغداديُّ ، ماتوا سنة ستين وثلاثمائة .

* * *

وَالثَّالِثُ : مَا اتَّفَقَ فِي الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ :

كَـ«أَبِي عِمرَانَ الجَوْنِيِّ» ، اثنَانِ : عَبْدُ المَلِكِ التَّابِعيُّ ، وَمُوسَىٰ ابنُ سَهْلٍ البَصْرِيُّ .

(**الثالث**) مِن الأقسامِ : (**ما اتفق في الكنية والنسبة**) معًا :

(**كـ«أبي عمران الجوني» اثنان** :

أحدُهما : (**عبد الملك**) بنُ حبيبٍ الجونيُّ ، (**التابعي**) ، وسمَّاه الفلَّاسُ : عبدَ الرحمن ، ولم يُتابَعْ عليه ، مات سنة تسعٍ وعشرين ومائة .

(و) **الآخَر** : (**موسىٰ بنُ سهلٍ**) بن عبد الحميدِ (**البصري**) مُتأخِّرُ

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٨) . (٢) «التبصرة» (٣/ ٢٠٧) .
(٣) في «ص» : «الأنماري» ؛ خطأ .

الطَّبقة ، روىٰ عن : الربيعِ بنِ سُليمانَ ، وعنه : الإسماعيليُّ والطبرانيُّ .

* * *

وَ«أبُو بَكْرِ ابنُ عَيَّاشٍ» ، ثَلاثَةٌ : القَارِئُ ، وَالحِمْصِيُّ عَنْ : جَعْفَرِ بنِ عبدِ الوَاحِدِ ، والسُّلَمِيُّ البَاجَدَّائِيُّ .

(و) من ذلك («**أبو بكر ابنُ عيَّاش**» ، **ثلاثةٌ** :

أحدُهم : (**القارئ** .

و) **الثاني** : (**الحمصيُّ**) الذي روىٰ (**عن** : **جعفرِ بنِ عبدِ الواحدِ**) الهاشمي .

قال ابنُ الصلاحِ[1] : وهو مجهولٌ ، وجعفرٌ غيرُ ثقة .

(و) **الثالثُ** : (**السُّلَميُّ البَاجَدَّائِيُّ**) ، صاحبُ « غريب الحديث » ، واسمُه : حُسين ، مات سنة أربع ومائتين .

وأفرد العراقيُّ هذا المثال بقسم ، وهو : ما اتَّفق فيه الكُنيةُ واسمُ الأبِ .

* * *

الرَّابعُ : عَكْسُهُ :

كَ«صَالِحِ بنِ أبِي صالِحٍ» ، أربَعَةٌ : مَوْلَىٰ التَّوأَمَةِ ، وَالَّذِي أَبُوهُ أَبُو صالِحٍ السَّمَّانُ ، والسَّدُوسِيُّ عَنْ عليٍّ وَعَائِشَةَ ، وَمَوْلَىٰ عَمرِو ابنِ حُرَيْثٍ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٠٩) .

(الرابعُ) من الأقسامِ: (عكسُهُ)؛ بأنِ اتفق فيه الاسمُ وكُنَى الأبِ[١] (كـ«صالحِ بنِ أبي صالحٍ»؛ أربعةٌ) تابعيُّون:

أحدُهُم: (مولى التَّوْأمَةِ) واسمُ أبيه: نَبْهانُ، وكُنيتُهُ هو: أبو محمد، مدنيٌّ، روىٰ عن: أبي هريرة، وابن عباس، وأنسٍ، وغيرِهم، مُخْتَلَفٌ في الاحتجاجِ به، والتَّوْأمَةُ بنتُ أُمَيَّة بن خلفٍ الجمحيِّ.

(و) الثاني: (الذي أبوه أبو صالحٍ) ذَكْوان (السَّمَّانُ)، مدنيٌّ، يُكْنَىٰ: أبا عبد الرحمن، رَوىٰ عن: أنسٍ، وأخرج له مسلمٌ.

(و) الثالثُ: (السَّدُوسي) رَوىٰ (عن: عليٍّ، وعائشة)، وعنه: خلادُ ابنُ عمرو، ذكرَه البخاريُّ في «التاريخِ»[٢]، وابنُ حِبَّان في «الثِّقاتِ»[٣].

(و) الرابعُ: (مولىٰ عمرِو بن حريثٍ)، واسمُ أبيه: مِهْرانُ، روىٰ عن أبي هُريرة، وعنه: أبو بكر ابنُ عياشٍ، ذكره البخاريُّ في «التاريخِ»[٤] وضعَّفه ابنُ معينٍ[٥]، وجهَّله[٦].

ولهم خامسٌ: أَسَدِيٌّ، رَوىٰ عنِ: الشعبيِّ، وعنه: زكريا بنُ أبي زائدة، وأخرج له النسائيُّ.

* * *

(١) أي: عكس الصورة المتقدمة، والتي مثل لها بـ«أبي بكر بن عياش».
(٢) (٤/ ٢٨٣). (٣) (٤/ ٣٧٧).
(٤) (٤/ ٢٨٣). (٥) رواية الدارمي (٤٣٦).
(٦) نعم؛ ضعفه ابن معين، لكن الذي جهله إنما هو النسائي، فلعل اسمه سقط من هنا.

الخَامِسُ: مَنِ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُم وَأَسْمَاءُ آبَائِهِم وأَنْسابُهُم:

كَـ«مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللَّه الأنصَارِيِّ»: القَاضِي المَشْهُورِ، عَنْهُ: البُخارِيُّ. والثَّانِي: أَبُو سلمةَ ضعيفٌ.

(**الخامسُ**) من الأقسامِ: (**من**[1] **اتفقتْ أسماؤُهم، وأسماءُ آبائهم، وأنسابهم**.

كـ(**«محمدِ بنِ عبد اللَّه الأنصاريِّ»**) اثنان مُتقاربان في الطَّبقة:

أحدهما: (**القاضي المشهور**) البصري، الذي روىٰ (**عنه: البخاريُّ**)، والناس، وجَدُّه المثنىٰ بن عبد اللَّه بن أنس بن مالك، مات سنة خمس عشرة ومائتين.

(**والثاني: أبو سلمة، ضعيفٌ**) واسمُ جدِّه: زيادٌ، وهو بصري أيضًا.

ولهم ثالثٌ: جدُّه خِضْرُ بنُ هشامِ بن زيد بن أنس بن مالكٍ، روىٰ عنه: ابنُ ماجه، ووثَّقه ابنُ حِبَّان.

ورابعٌ: جدُّه زيدُ بنُ عبدِ ربِّه الأنصاريُّ، ذكره ابنُ حبان في ثقاتِ التابعين[2].

* * *

السَّادِسُ: في الاسْمِ أَوِ الكُنْيَةِ:

كَـ«حَمَّادٍ».

---

(١) في «م»: «ما».

(٢) (٥/٣٥٦).

(السادس) من الأقسامِ: أن يتفقا **(في الاسم)** فقط، **(أو الكنية)** فقط، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه، أو نسبةٍ تميِّزُه: **(كـ«حماد»)** لا يُدرىٰ هل هو ابنُ زيدٍ، أو ابنُ سلمة؟

ويُعرف بحسب مَنْ روىٰ عنه؛ فإن كان سُليمان بن حربٍ، أو عَارمًا، فالمرادُ: ابنُ زيدٍ، قاله محمدُ بن يحيىٰ الذهليُّ، والرَّامهرمزيُّ[١]، والمِزِّيُّ[٢].

أو موسىٰ بنُ إسماعيل التَّبوذكيُّ، فابنُ سلمةَ، قاله الرَّامهرمزيُّ[٣].

لكن قال ابن الجوزي: إنه لا يروي إلا عنه، فلا إشكال حينئذٍ.

وروىٰ الذهليُّ، عن عفَّان، قال: إذا قلتُ لكم: «حدَّثنا حماد»، ولم أنسبْه، فهو ابنُ سلمةَ.

وكذا إذا أطلَقَهُ حجَّاج بن مِنهالٍ، أو هُدبةُ بنُ خالدٍ؛ ذكرَه المزِّيُّ[٤].

وممَّنِ انفردَ بالرواية عن «ابن زيدٍ»:

أحمدُ بن إبراهيمَ الموصليُّ، وأحمد بن عبد الملك الحرانيُّ، وأحمدُ ابن عبدة الضبيُّ، وأحمد بنُ المِقْدام العجليّ، وأزهرُ بنُ مروان الرقاشيُّ، وإسحاقُ بنُ أبي إسرائيل، وإسحاقُ بن عيسىٰ الطَّبَّاعُ، والأشعثُ بنُ إسحاق، وبشر بن معاذ، وجُبارة بن المُغلسِ، وحامدُ بن

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص: ٢٨٤). (٢) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).
(٣) «المحدث الفاصل» (ص: ٢٨٤). (٤) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).

عمر البكراويُّ، والحسنُ بن الربيعِ، والحسينُ بن الوليدِ، وحفصُ بنُ عُمر الحوضيُّ، وحماد بن أُسامةَ، وحُميدُ بنُ مسعدة، وحوثرةُ بن محمد المنقريُّ، وخالدُ بن خِدَاشٍ، وخلفُ بنُ هشام البزَّارُ، وداودُ بنُ عمرٍو، وداودُ بنُ معاذٍ، وزكريا بن عديٍّ، وسعيدُ بنُ عمرٍو الأشعثيُّ، وسعيدُ بن منصور، وسعيدُ بن يعقوبَ الطَّالقانيُّ، وسفيان بن عيينة، وسليمان بن داود الزهرانيُّ، وصالح بنُ عبد اللّه الترمذيُّ، والصلتُ بن محمد الخاركيُّ، والضحاكُ بن مخلدِ النبيلُ، وعبد اللّه بن الجراح القهستانيُّ، وعبد اللّه بن داود التمارُ الواسطيُّ، وعبد اللّه بن عبد الوهاب الحجَبيُّ، وعبدُ اللّه بن وهبٍ، وعبد الرحمن بن المبارك العنسي، وعبد العزيز بن المُغيرةِ، وعبيدُ اللّه بن سعيد السرخسيُّ، وعُبيدُ اللّه بن عمر القواريريُّ، وعليُّ بن المدينيُّ، وعُمر بن زَيدٍ السياريُّ، وعمرو بن عونٍ الواسطيُّ، وعِمرانُ بن موسىٰ القزاز، وغسَّانُ بن الفضل السِّجستانيُّ، وفضل بن عبد الوهاب القناد، وفطرُ بن حماد، وقتيبة بن سعيد، وليثُ بن حماد الصفَّارُ، وليثُ بن خالدِ البلخيُّ، ومحمدُ بن إسماعيل السكري، ومحمد ابن أبي بكر المُقَدَّمِيُّ، ومحمد بن زنبورِ المكِّيُّ، ومحمد بن زياد الزيادي، ومحمد بن سليمان لوين، ومحمد بن عبد اللّه الرقاشي، ومحمد بن عبيد بن حسان، ومحمد بن عيسىٰ بن الطَّبَّاع، ومحمد بن موسىٰ الحرشي، ومحمد بن النضر بن مساورٍ المروزيُّ، ومحمد بن أبي نعيم الواسطي، ومخلد بن الحسن البصريُّ، ومخلد بن خداشٍ البصريُّ، ومسددُ بن مُسرْهَدٍ، ومُعلَّىٰ بن منصور الرَّازيُّ، ومهديُّ بن حفصٍ، وهلالُ بن بشر، والهيثمُ بنُ سهل التستريُّ، وهو آخِرُ من روىٰ

عنه، ووهبُ بن جرير بن حازمٍ، ويحيىٰ بن بحرٍ الكرمانيُّ، ويحيىٰ بن حبيب بن عربيٍّ، ويحيىٰ بن درست البصريُّ، ويحيىٰ بن عبد اللَّه بن بكيرٍ المصري، ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوريُّ، ويوسف بن حماد المعني.

وممَّنِ انفردَ بالرواية عن «ابن سلمة»:

إبراهيمُ بن الحجَّاج الساميُّ، وإبراهيمُ بن أبي سُويدٍ الذَّارعُ، وأحمدُ ابن إسحاق الحَضْرميُّ، وآدمُ بن أبي إياسٍ، وإسحاقُ بن أبي عُمر بن سليطٍ، وإسحاقُ بن منصورٍ السَّلوليُّ، وأسدُ بن مُوسَىٰ، وبشر بن السري، وبشر بن عمر الزهرانيُّ، وبهزُ بن أسدٍ، وحبَّانُ بن هلالٍ، والحسنُ بن بلالٍ، والحسنُ بن موسىٰ الأشيبُ، والحسينُ بن عروة، وخليفة بن خياط، وداود بن شبيبٍ، وزيد بن الحُباب، وزيد بن أبي الزرقاءِ، وسريج بن النعمان، وسعيد بن عبد الجبَّار البصريُّ، وسعيد بن يحيىٰ اللَّخْميُّ، وأبو داود الطيالسيُّ، وشُعبةُ، وشهابُ بن معمر البلْخيُّ، وطالوتُ بن عباد، والعباسُ بن بكارٍ الضبيُّ، وعبد اللَّه بن صالحٍ العجْليُّ، وعبد الرحمن بن سلامٍ الجُمحيُّ، وعبد الصمد بن حسان، وعبد الصمد بن عبد الوارثِ، وعبد الغفَّارِ بن داود الحرَّانيُّ، وعبد الملكِ بنُ جُريجٍ، وهو من شيوخه، وعبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمارُ، وعبد الواحد بن غياث، وعبيدُ اللَّه بن محمد العيشيُّ، وعمرو بن خالدٍ الحرَّانيُّ، وعمرو بن عاصمٍ الكلابيُّ، والعلاءُ بن عبد الجبَّار، وغسَّانُ بن الربيع، وأبو نعيم الفضلُ بن دُكينٍ، والفضلُ بن

عنْبسةَ الواسطيُّ ، وقبيصةُ بن عُقبة ، وقُريشُ بن أنس ، وكاملُ بن طلحة الجحدريُّ ، ومالكُ بن أنس - وهو من أقرانِهِ - ومحمد بن إسحاق ، وهو من شيوخه ، ومحمد بن بكر البرساني ، ومحمد بن عبد اللَّه الخزاعي ، ومحمد بن كثير المصيصي ، ومسلم بن أبي عاصم النبيل ، وأبو كاملٍ مظفرُ بن مُدركٍ ، ومعاذ بن خالد بن شقيق ، ومعاذ بن معاذ ، ومُهنا بن عبد الحميد ، وموسىٰ بن داود الضَّبيُّ ، والنَّضرُ بن شُميلٍ ، والنَّضرُ بن محمد الجرشيُّ ، والنعمان بن عبد السلام ، وهشام بن عبد الملك الطيالسيُّ ، والهيثم بن جميل ، ويحيىٰ بن إسحاق السَّيلحينيُّ ، ويحيىٰ بن حمادِ الشَّيباني ، ويحيىٰ بن الضريس الرازيُّ ، ويعقوبُ بن إسحاق الحضرميُّ ، وأبو سعيدٍ مولىٰ بني هاشم ، وأبو عامر العقديُّ .

ذكر ذلك المزيُّ في «تهذيبه»[١] .

❊ ❊ ❊

(١) وقد عقد المزي في «تهذيبه» (٧/ ٢٦٩) فصلًا في ذلك ، اقتبسه الذهبي في «السير» (٧/ ٤٦٤ - ٤٦٦) ، ووسعه ، فرأيت أن أذكره هنا بنصه لما فيه من الفائدة .

قال الذهبي :

«اشترك الحمَّادان في الرِّواية عن كثير من المشايخ ، وروىٰ عنهما جميعًا جماعة من المحدِّثين ، فربما روىٰ الرَّجل منهم عن حمَّاد ، لم ينسِبْه ، فلا يُعرف أيُّ الحمادَيْنِ هو إلا بقرينة ، فإن عَرِي السَّند من القرائن - وذلك قليل - لم نقطع بأنه ابنُ زَيد ، ولا أنه ابنُ سَلمة ، بل نتردد ، أو نقدره ابن سَلمة ، ونقول : هذا الحديث علىٰ شرط مسلم ؛ إذ مسلم قد احتج بهما جميعًا .

فمن شيوخهما معًا : أنس بن سيرين ، وأيُّوب ، والأزرق بن قَيس ، وإسحاق بن سويد ، وبُرد بن سِنان ، وبِشر بن حرب ، وبَهْز بن حَكيم ، وثابت ، والجَعْد =

. . . .

= أبو عُثمان، وحُميد الطَّويل، وخالد الحَذَّاء، وداود بن أبي هِند، والجُرَيري، وشُعيب ابن الحبحاب، وعاصم بن أبي النَّجود، وابن عَون، وعُبيد اللَّه بن أبي بكر بن أنس، وعُبيد اللَّه بن عُمر، وعطاء بن السَّائب، وعلي بن زيد، وعَمرو بن دينار، ومحمد ابن زياد، ومحمد بن واسع، ومَطر الورَّاق، وأبو جمرة الضُّبَعي، وهشام بن عُروة، وهشام بن حسَّان، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ويحيىٰ بن عَتيق، ويونُس بن عُبيد.

وحدَّث عن الحمادين: عبد الرَّحمن بن مَهدي، ووَكِيع، وعفَّان، وحجَّاج بن مِنهال، وسُليمان بن حرب، وشَيبان، والقَعْنَبي، وعبد اللّٰه بن معاوية الجُمَحِي، وعبد الأعلىٰ بن حمَّاد، وأبو النُّعمان عارِم، وموسىٰ بن إسماعيل - لكن ما له عن حماد بن زيد سوىٰ حديث واحد - ومؤمَّل بن إسماعيل، وهُدْبَة، ويحيىٰ بن حسَّان، ويونُس بن محمد المؤدِّب، وغيرهم.

والحفَّاظ المختصون بالإكثار وبالرِّواية عن حماد بن سَلمة: بَهْزُ بنَ أسد، وحِبَّانُ بن هلال، والحسن الأشيب، وعمر بن عاصم.

والمختصون بحماد بن زيد، الذين ما لحقوا ابن سَلمة، فهم أكثر وأوضح: كعلي بن المديني، وأحمد بن عَبْدة، وأحمد بن المِقْدام، وبشر بن مُعاذ العَقَدي، وخالد بن خِدَاش، وخلف بن هشام، وزكريا بن عدي، وسعيد بن منصور، وأبي الرَّبيع الزَّهراني، والقواريري، وعَمرو بن عَون، وقُتيبة بن سعيد، ومحمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، ولُوين، ومحمد بن عيسىٰ بن الطَّبَّاع، ومحمد بن عُبيد بن حساب، ومَسَدَّد، ويحيىٰ بن حَبيب، ويحيىٰ بن يحيىٰ التَّميمي، وعدة من أقرانهم.

فإذا رأيت الرَّجل من هؤلاء الطَّبقة، قد روىٰ عن حمَّاد وأبهمه، علمتَ أنه ابن زَيْد، وأنَّ هذا لم يُدرك حمَّاد بن سلمة، وكذا إذا روىٰ رجل ممن لقيهما، فقال: حدَّثنا حمَّاد، وسكت، نظرت في شيخ حمَّاد من هو؟ فإن رأيتَه مِن شيوخهما علىٰ الاشتراك، ترددتَ، وإن رأيتَه من شيوخ أحدهما علىٰ الاختصاص والتَّفرد عرفتَه بشيوخه المختصين به، ثم عادة عفَّان لا يروي عن حمَّاد بن زَيد إلا وينسبُه، وربما روىٰ عن حمَّاد بن سَلَمة فلا ينسبه، وكذلك يفعلُ حَجَّاج بن مِنهال، وهُدْبة بن خالد، فأما سُليمان بن حرب، فعلىٰ العكس من ذلك، وكذلك عارِم يفعل، فإذا =

وَ «عَبْدِ اللَّهِ» ، وشِبْهِهِ . قالَ سَلَمَةُ بنُ سُلَيْمَانَ : إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ : «عَبْدُ اللَّهِ» ، فَهُوَ ابنُ الزُّبَيْرِ ، وبالمَدِينَةِ فابْنُ عُمَرَ ، وبِالكُوفَةِ ابنُ مَسْعُودٍ ، وَبِالبَصْرَةِ ابنُ عبَّاسٍ ، وَبِخُرَاسَانَ ابنُ المُبَارَكِ .

وَقَالَ الخَلِيلِيُّ : إِذَا قَالَهُ المِصْرِيُّ ؛ فابْنُ عَمرٍو ، أو المَكِّيُّ ؛ فابْنُ عبَّاسٍ .

(و) من ذلك : إذا أُطْلِقَ («عبد اللَّه» وشبهه :

قال سلمةُ بن سليمان[١] : إذا قيل بمكة : «عبدُ اللَّه» فهُو ابنُ الزُّبير ، و) إذا قيل : (بالمدينةِ فابنُ عمرَ ، و) إذا قيل : (بالكوفة) فهُو (ابنُ مسعودٍ ، و) إذا قيل : (بالبصرة) فهُو (ابنُ عباس ، و) إذا قيل : (بخُراسان) فهُو (ابنُ المبارك .

وقال الخليليُّ[٢] في «الإرشاد» : (إذا قاله المصريُّ ؛ فابنُ عمرٍو) بن

= قالا : حدَّثنا حمَّاد ، فهو ابن زَيد ، ومتىٰ قال موسىٰ التَّبُوذكي : «حدَّثنا حمَّاد» . فهو ابن سَلَمة ، فهو راويته ، واللَّه أعلم .
ويقع مثلُ هذا الاشتراك سواء في السُّفيانَيْنِ ، فأصحابُ سُفيان الثَّوري كبار قدماء ، وأصحاب ابن عُيَينة صِغار ، لم يدركوا الثَّوري ، وذلك أَبين ، فمتىٰ رأيت القديم قد روىٰ ، فقال : «حدَّثنا سُفيان» ، وأبهم ، فهو الثَّوري ، وهم كَوكِيع ، وابن مهدي ، والفِريابي ، وأبي نُعَيْم . فإن روىٰ واحد منهم عن ابن عُيَيْنة بيَّنَه ، فأما الذي لم يلحق الثَّوري ، وأدرك ابن عُيَيْنة ، فلا يحتاج أن ينسبه لعدم الإلباس ، فعليك بمعرفة طبقات النَّاس» .

(١) «الجامع» للخطيب (٢/ ٧٣) .
(٢) في «م» : «الخليل» .

العاصِ ، (أو المكيُّ ؛ فابنُ عباسٍ)، أو الكوفيُّ فابنُ مسعود ، أو المدنيُّ فابنُ عمر .

وقال النضرُ بن شُميلٍ : إذا قال الشاميُّ : «عبدُ اللَّه» : فابنُ عمرِو بن العاصِ ، أو المدنيُّ : فابن عمر .

قال الخطيب : وهذا القولُ صحيحٌ ، وكذلك يفعلُ بعضُ المصْريين في ابنِ عَمرِو .

* * *

وَقَالَ بعضُ الحُفَّاظ : إنَّ شُعبَةَ يروِي عَنْ سَبْعَةٍ ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ ، كُلُّهُم «أَبُو حَمْزَةَ» بالحَاء والزَّاي ، إلا «أَبَا جَمْرَةَ» ، بالجِيمِ والرَّاءِ : نَصْرَ بنَ عِمَرانَ الضُّبَعِي ؛ فإنَّهُ إذا أَطْلَقَهُ فَهُوَ بالجِيمِ .

(**وقال بعضُ الحفَّاظِ : إن شعبةَ يروي عن سبعةٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، كلُّهم**) يُقال له : (**«أبو حمزةَ» بالحاءِ**) المهْمَلة ، (**والزاي ، إلا «أبا جمرة» بالجيمِ والرَّاءِ : نصر بن عمرانَ الضبعيَّ ؛ فإنه إذا أطلقه فهو بالجيمِ**) نصرُ بنُ عِمْرانَ ، وإذا روىٰ عن غيره ذكره باسمه ونسبه .

قال العراقيُّ[١] : وربما أطْلَق غيرَه أيضًا ، مثالُه : ما رَوىٰ أحمدُ في «مسندِهِ» : ثنا محمد بن جعفرٍ : ثنا شعبة ، عن أبي حمزة[٢] سمعْتُ ابنَ عباسٍ يقولُ : «مرَّ بي رسولُ اللَّه ﷺ وأنا ألْعَبُ مع الغِلْمانِ ، فاخْتَبَأْتُ منه

(١) «التقييد» (ص : ٤١٤) .

(٢) في «ص» : «جمرة» ؛ خطأ .

خَلْفَ بابٍ» الحديث ، فهذا شُعبةُ قد أطلق الرواية عن أبي حمزة[١] ، وليس هو نصر بن عِمْرانَ ، إنَّما هو بالحاء والزاي : القصَّاب ، واسمُه : عِمرانُ بنُ أبي عطاءٍ ، كما بيَّنه مسلمٌ في روايته .

قلتُ : والخمسةُ الباقون : أبو حمزةَ عبدُ الرحمنِ بنُ كيسان[٢] .

● فائــدة :

صنَّف الخطيبُ في هذا القِسمِ كِتابًا سمَّاه : « المكمِلُ في بيَانِ المهمَلِ » ، وأفردَ الناسُ التصنيفَ فيما وقع في « صحيحِ البخاريِّ » من ذلك .

* * *

السَّابعُ : فِي النِّسْبَةِ :

كـ« الآمُلِيِّ » ، قالَ السَّمْعَانيُّ : أَكْثَرُ عُلماءِ طَبَرِسْتَانَ مِنْ « آمُلِهَا » . وشُهِرَ بالنِّسْبةِ إلىٰ آمُلِ جَيْحُونَ : عبدُ اللَّهِ بنُ حَمَّادٍ شيخُ البُخاريِّ ، وخُطِّئَ أبُو عليٍّ الغَسَّانيُّ ، ثُمَّ القَاضِي عِيَاضٌ فِي قَوْلِهِمَا : إنَّهُ إلَىٰ آمُلِ طَبَرِسْتَانَ .

(**السابع**) مِنَ الأقسامِ : أنْ يتَّفقا (**في النسبةِ**) مِن حَيثُ اللَّفظُ ، ويَفْتَرِقَا في المنسوبِ إليه .

ولابنِ طَاهرٍ فيه تَأليفٌ حَسَنٌ .

---

(١) في « ص » : « جمرة » ؛ خطأ .

(٢) كذا ؛ ولعله أراد أن يسمي من يكنىٰ بـ« أبي حمزة » ، ويروي عن ابن عباس ، ويروي عنه شعبة ، لكن تقدم ذكر واحد منهم ، وهو : « عمران بن أبي عطاء » ، وقد سبق أنهم سبعة ، فالبقية - إذن : ستة . واللَّه أعلم .

(كـ«الآمُليِّ» : قال) أبو سَعدٍ[١] (السمعانيُّ[٢] : أكثرُ علماء طَبرِستَان من «آمُلهَا» . وشُهرَ بالنسبةِ إلىٰ آمُلِ جيحونَ : عبدُ اللّٰه بنُ حمادٍ) الآمُليُّ ، (شيخُ البخاريِّ .

وخُطِّئ أبو عليٍّ الغَسَّاني ، ثم القاضي عياض في قولهما : إنه) منسوبٌ (إلىٰ آمُلِ طَبرِستان) .

* * *

وَمِنْ ذَلِكَ : «الحَنَفِيُّ» إِلَىٰ بَنِي حَنِيفَةَ ، وَإِلَىٰ المَذْهَبِ ، وكَثِيرٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ يَنْسبُونَ إِلَىٰ المَذْهَبِ : «حَنيفِي» بزِيَادَةِ ياءٍ ، وَوَافَقَهُم مِنَ النَّحْوِيِّينَ : ابنُ الأَنْبَارِيِّ وَحْدَهُ .

(ومن ذلك «الحنفيُّ») نِسبةً (إلىٰ بني حَنيفَةَ) قَبيلةٌ ، (وإلىٰ المذهب) لأبي حنَيفةَ .

ومِن الأوَّلِ : أبو بكرٍ عبدُ الكَبيرِ بنُ عبدِ المجيدِ الحنفيُّ ، وأخوه عُبيدُ اللّٰهِ ، أخرجَ لهما الشيخان .

(وكثيرٌ من المحدثينَ ينسبُون إلىٰ المذهبِ : «حنيفيٌّ» بزيادة ياء) للفَرْقِ ، وأكثرُ النُّحاةِ يأبَون ذلك .

(ووافقهم من النحويينَ) : الكمالُ أبو البَرَكاتِ (ابنُ الأنباريِّ وحدَه) .

قلتُ : والصوابُ معه ، وقد اخترتُه في كتابي «جَمْع الجَوَامعِ» في

---

(١) في «ص» : «سعيد» ؛ خطأ . (٢) «الأنساب» (١/ ٦٧) .

العربيةِ ، فقد قَالَ ﷺ : «بُعِثْتُ بِالحَنِيفِيَّةِ[(١)] السَّمْحَةِ»[(٢)] ، فأثبت الياءَ في اللفظةِ المنسوبةِ إلىٰ « الحنيف » ، فلا مانعَ مِن ذلك .

* * *

ثُمَّ ما وُجِدَ من هَذَا البابِ غَيْرَ مُبَيَّنٍ : فَيُعْرَفُ بالرَّاوي ، أَوِ المَرْوِيِّ عَنْهُ ، أَوْ بِبَيَانِهِ فِي طَرِيقٍ آخَرَ .

(**ثم ما وُجِدَ من هذا البابِ**) في الأقسامِ كُلِّها (**غير مُبَينٍ ، فيعرفُ بالرَّاوي**) عَنه ، (**أو المرْويِّ عنه ، أو ببيانه في طريقٍ آخرَ**) كما تقدَّم ، فإن لم يبيَّن واشتركتِ الرُّواةُ ، فَمُشْكلٌ جِدًّا ، يُرْجَعُ فيه إلىٰ غالبِ الظُّنونِ والقَرائنِ ، أو يُتَوقَّفُ .

قال ابنُ الصلاحِ[(٣)] : وربما قيل في ذلك بظنٍّ لا يَقْوَىٰ ، كما حدَّث القاسم بن زكريا المُطرِّزُ يومًا بحديثٍ[(٤)] ، عن أبي هَمامٍ ، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ ، عن سُفيانَ ، فقال له أبو طَالبِ ابنُ نَصرِ الحافظُ : مَن سُفيان هَذا؟ فقال : هذا الثوريُّ . فقال له أبو طالبٍ : بَل هو ابنُ عُيينة . فقال له المُطرزُ : مِنْ أين؟ قال : لأنَّ الوليدَ قَدْ رَوىٰ عَنِ الثَّوريِّ أحاديثَ مَعدودة محفوظةً ، وهو مليءٌ بابنِ عُيينةَ .

---

(١) في «م» : «بالحنيفة» .

(٢) أخرجه : الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٢٦٦) ، عن أبي أمامة ﷺ .

(٣) «علوم الحديث» (ص : ٤١٦) .

(٤) أسنده الخطيب في «المحدث الفاصل» (ص : ٢٨٥ - ٢٨٦) .

قال العراقيُّ[1] : وفيه نَظرٌ ؛ لأنه لا يلزمُ مِن كونِهِ مليًّا بهِ ، أنْ يَكُونَ هذا مِن حَديثهِ عَنه إذا أطْلَقه ، بل يجوزُ أنْ يَكونَ مِن تلكَ الأحاديثِ المعدودةِ .

قال : عَلىٰ أنِّي لم أَرَ في شيءٍ مِن كُتب التواريخِ وأسماءِ الرجالِ رواية الوليدِ عنِ ابنِ عُيينةَ البتَّة ، وإنما ذكَرُوا روايتَه عنِ الثوريِّ ، ويُرجِّح ذلك وفاةُ الوليدِ قبل ابنِ عُيينةَ بزَمنٍ .

* * *

(١) «التقييد» (ص : ٤١٦) .

● النَّوْعُ الخَامِسُ والخَمْسُونَ:

المُتَشَابِهُ

يَتَرَكَّبُ مِنَ النَّوْعَينِ قَبْلَهُ، وَلِلْخَطِيبِ فيهِ كتابٌ.

وَهُوَ أنْ يَتَّفِقَ أَسْماؤُهُمَا أَوْ نَسَبُهُمَا، وَيَأْتَلِفَ وَيَخْتَلِفَ ذَلِكَ فِي أَبَوَيْهِمَا، أَوْ عَكْسُهُ:

(النوع الخامس والخمسون: المتَشَابِهُ):

وهو نوعٌ (يتركَّبُ من النَّوعَينِ) اللَّذَيْنِ (قبله.

وللخطيبِ فيه كتابٌ) سمَّاه «تلخيص المتشابهِ»، وهو مِن أَحسنِ كُتُبِهِ.

(وهو: أن يتفِقَ أسماؤُهُما أو نسبُهُما) في اللَّفظِ والخطِّ، ويَفترِقَا في الشخصِ، (ويأتلفَ ويختلفَ ذلك في) أسماءِ (أبويهما) بأنْ يأْتلفا خطًّا ويختلِفا لفظًا (أو عكسه) بأنْ تأتلفَ أسماؤُهما خطًّا، ويَخْتَلِفَا لَفظًا، وتَتَّفقَ أسماءُ أَبويهما لفظًا وخطًّا، أو نحو ذلك، بأنْ يتَّفقَ الاسمان أو الكُنيتان لفظًا، وتختلف نسبتهما نُطقًا، أو تتفقَ النسبةُ لفظًا، ويختلفَ الاسمان أو الكنُيتان، وما أشبه ذلك.

* * *

كَ«مُوسَىٰ بنِ عَلِيٍّ» - بالفَتْحِ - كَثِيرُونَ، وبِضَمِّهَا: «مُوسَىٰ

ابنُ عُلَيٍّ بنِ رَباحٍ المِصْرِيُّ»، وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَهَا. وَقِيلَ: بِالضَّمِّ لَقَبٌ، وَبِالفَتْحِ اسمٌ.

(كـ«**مُوسىٰ بن عَلي**» - **بالفتح**) للعينِ - (**كثيرون**) في المُتأخِّرينَ، ليسَ في الكُتُبِ السِّتةِ ولا في «تَاريخِ البُخاريِّ»، وابنِ أبي حاتمٍ، وابنِ أبي خَيثمةَ، والحاكمِ، وابنِ يونسَ، وأبي نُعيم، و«ثقات ابنِ حبان»، و«طبقاتِ ابنِ سَعدٍ»، و«كاملِ ابن عديٍّ» - منهم أحدٌ.

وفي «تاريخِ بغدادَ»[1] للخطيبِ منهم رَجُلان متأخِّران:

مُوسىٰ بنُ عليٍّ أبو بكرٍ الأحولُ البزَّارُ[2]، رَوىٰ عن: جَعفرٍ الفِرْيابيِّ.

ومُوسىٰ بنُ عليٍّ أبو عِيسىٰ[3] الختليُّ، روىٰ عنه ابنُ الأنباريِّ، وابنُ مقسمٍ.

وفي «تاريخ ابنِ عَساكرٍ»: مُوسَىٰ بنُ عليٍّ أبو عِمْرانَ الصقليُّ النَّحويُّ، رَوىٰ عن أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ.

وذكَر في «تلخيصِ المُتشابِهِ»[4] رَابعًا: مُوسىٰ بنُ عَليٍّ القُرشيُّ، مَجهولٌ.

ومنهم: مُوسىٰ بنُ عليٍّ بنِ قداحٍ أبو الفضلِ الخَيَّاطُ المُؤذِّنُ، سمع منه: ابنُ عَساكرٍ، وابنُ السَّمعانيِّ.

ومُوسىٰ بنُ عَليٍّ بنِ غالبٍ الأمويُّ الأَندلسيُّ.

---

(١) (١٣/ ٥٤، ٦٣).

(٢) في «م»: «البراز».

(٣) في «ص»: «علي»؛ خطأ.

(٤) (١/ ٥٢).

ومُوسىٰ بنُ عليِّ بنِ عامرٍ الحريريُّ الإشبيليُّ النحويُّ، ذكَرَهُما ابنُ الأبَّارِ.

قال العراقيُّ[١]: فهؤلاء المذكُورون في تواريخ الإسلام مِنَ المَشْرقِ والمَغْربِ إلىٰ زمنِ ابنِ الصلاحِ لم يَبْلغوا عَشرة، فوصْفُ النوويِّ لهم بأنَّهم كَثيرون فيه تَجوُّزٌ.

و(**بضمِّها**: «**موسىٰ بن عُلي بنِ رباحٍ**) اللَّخميُّ (**المصريُّ**») أميرُ مصْرَ، اشتهرَ بضمِّ العينِ.

(**ومنهم من فتحها**) نقَله ابنُ سعدٍ[٢] عَن أهلِ مِصرَ، وصحَّحه البُخاريُّ[٣] وصاحبُ «المَشَارق»[٤].

(**وقيل: بالضمِّ لقبٌ، وبالفتحِ اسمٌ**) قالَه الدَّارقطنيُّ[٥].

ورُوينا عَن مُوسىٰ أنه قالَ: اسمُ أَبي: عَلِيٌّ، ولكن بَنو أُميةَ قالوا: عُلَيٌّ، وفِيَّ حَرَجٌ[٦] مِن قَالِ: عُلَيٌّ.

وعَنه أيضًا: مَن قالَ: مُوسَىٰ بن عُلَي لم أجعله في حِلٍّ.

وعن أبيه: لا أَجْعلُ في حِلٍّ أحدًا يصغرُ اسمي.

قال أبو عبدِ الرحمنِ المُقرئُ: كانتْ بَنو أُميةَ إذا سَمِعوا بمولودٍ اسمُه عَلِيٌّ قَتَلوه، فَبَلَغ ذلك رَباحًا فقال: هو عُلَيٌّ.

---

(١) «التقييد» (ص: ٤١٨).
(٢) «الطبقات» (٧/ ٢/ ٢٠٣).
(٣) «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٨٩).
(٤) «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠).
(٥) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٥٦٠).
(٦) في «ص»: «جرح».

وقال ابنُ حِبانَ في «الثقاتِ»: كانَ أهلُ الشامِ يَجْعلون كل «عَلي» عندهم «عُلَيًّا» لِبُغضِهم عَليًّا - رضي اللَّه تعالىٰ عنه -، ومِن أجْلِه قيل لوالد مَسلمةَ، ولابنِ رَباحٍ: «عُلَيٌّ».

قلتُ: ولمَّا وقَع الاختلافُ في والدِ مُوسىٰ، فَينبغي أن يمثَّلَ بمثالٍ غَيرِه، وذلك:

«أَيُّوبُ بنُ بَشِيرٍ»، و«أيُّوبُ بنُ بُشَيْرٍ»:

الأول: أبوه مُكبَّرٌ، عِجليٌّ شَاميٌّ، رَوىٰ عنه: ثعلبةُ بنُ مسلمٍ الخثعميُّ.

والثاني: أَبوه مُصغَّرٌ، عَدويٌّ بَصْريٌّ، روىٰ عنه: أبو الحُسينِ[١] خالدٌ البَصْريُّ، وقَتادةُ، وغيرُهما.

ومِن أمثلةِ عَكسِه:

«سريجُ بنُ النُّعمانِ»، و«شريح بنُ النعمان»، وكِلَاهُما مُصَغَّرٌ.

الأول: بالمهملةِ، والجيمِ، جَدُّه: مَروانُ اللؤْلؤيُّ البغداديُّ، روىٰ عنه: البُخاريُّ.

والثاني: بالمعجمةِ، والحاءِ المُهملةِ، الكُوفيُّ، تابعيٌّ، له في «السُّنَنِ الأربعةِ» حديثٌ واحدٌ، عَن عليِّ بن أبي طَالبٍ[٢].

* * *

(١) في «ص»: «الحسن».

(٢) أخرجه: أبو داود (٢٨٠٤)، والترمذي (١٤٩٨)، والنسائي (٧/٢١٦ - ٢١٧)، وابن ماجه (٣١٤٢)، وهو حديث في الأضحية المعيبة المنهي عنها.

وَكَ«مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللَّهِ المُخَرِّمِيِّ»، بِضَمَّةٍ، ثُمَّ فَتحَةٍ، ثُمَّ كَسْرةٍ: إِلَىٰ مُخَرِّمٍ بَغْدَادَ، مَشْهُورٌ، وَ«مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ اللَّهِ المَخْرَمِيِّ»: إِلَىٰ مَخْرَمَةَ، غَيْرُ مَشْهُورٍ، رَوَىٰ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

(**وكـ«محمدِ بنِ عبدِ اللَّه المُخَرِّميّ» بضمة**) للميم، (**ثم فتحة**) للخاءِ المعجمة، (**ثم كسرةٍ**) للراءِ المُشدَّدةِ، نِسبةً (**إلىٰ مُخَرِّم بغدادَ**) مَحِلَّة بِها (**مشهورٌ**) جَدُّه المبارك، ويُكنىٰ أبَا جَعفرٍ، القرشيُّ، البغداديُّ، الحافظُ، قاضي حُلوان، روىٰ عنه: البُخاريُّ وأبو داود.

(**و«محمدِ بن عبدِ اللَّه المَخرَميّ»**) بفتح الميم، وسُكونِ الخاءِ المُعجمَةِ، المكي، نِسبةً (**إلىٰ مخرمة**) بنِ نوفلٍ (**غيرُ مشهورٍ، روىٰ عن: الشافعي**)، وعنه: عبدُ العزيزِ بنُ زبالة.

* * *

وَكَ«ثَوْرِ بنِ يَزِيدَ الكَلاعِيِّ»، وَ«ثَوْرِ بنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ» فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَالأَوَّلُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» خَاصَّةً.

(**وكـ«ثَور بنِ يزيدَ الكَلَاعيّ»، و«ثورِ بنِ زيد الدِّيليّ»**) روَىٰ عنهما: مالكٌ، والثاني: أخرجَ له (**في «الصحيحين»، والأولُ: في «صحيح مسلم» خاصَّة**).

قال العراقي[1]: هذا وَهمٌ؛ بل في البخاري خاصَّة، روَىٰ له في

(١) «التقييد» (ص: ٤٢٠).

«الأطعمةِ» عن خالدِ بنِ مَعدانَ، عَن أبي أُمامَةَ: كان النَّبيُّ ﷺ إذا رفَعَ مَائِدَتَهُ قال: «**الحمدُ للهِ**» الحديث[1]، وثلاثة أحاديثَ أُخرَ.

* * *

وَكَ«أَبِي عَمرٍو الشَّيْبَانِيِّ» التَّابِعيِّ - بالمُعْجَمَةِ -: سَعْدُ بْنِ إِيَاسٍ. وَمِثْلُهُ اللُّغَوِيُّ: إِسحاقُ بنُ مِرَارٍ - كَضِرارٍ، وَقِيلَ: كَغَزالٍ، وَقِيلَ: كَعَمَّارٍ، وَ«أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ التَّابِعِيِّ» بِالمُهْمَلَةِ، زُرْعَةُ وَالِدُ يَحْيَىٰ.

(**وكـ«أبي عمرٍو الشيبانيِّ التابعيِّ» - بالمعجمة**) المفتوحةِ -: (**سعد ابنِ إياسٍ**) الكوفيِّ، مخضرم، حَديثُه في الكُتُبِ السِّتةِ.

(**ومِثلُه**): أبو عَمرٍو الشيبانيُّ (**اللُّغويُّ، إسحاقُ بن مِرَارٍ**) الكوفي، نَزِيلُ بغداد.

وأبوه بكسرِ الميمِ والتخفيفِ (**كضرارٍ**) قالَه: عبدُ الغنيِّ بنُ سَعيدٍ[2][3].

(**وقيل**): بِفَتحِها (**كغزالٍ**) قاله الدارقطني[4].

(**وقيلَ**): بالفتحِ، وتشديدِ الراءِ (**كعمَّار**).

---

(١) «صحيح البخاري» (٧/١٠٦).
(٢) «مشتبه النسبة» (ص: ٣٩).
(٣) في «ص»: «سعد».
(٤) «المؤتلف والمختلف» (٣/١٤٠١).

له ذِكرٌ في «صحيح مسلم» بِكُنيتِهِ في تفسيرِ حديث: «**أخنع اسمٍ عندَ اللّهِ رجلٌ تَسمَّىٰ ملكَ الأملاكِ**»[١].

ولهم ثالثٌ أيضًا: وهو أبو عَمرِو الشيباني، هارون بن عنترةَ بن عبدِ الرحمن الكوفيُّ، مِن أتباعِ التابعين، حديثهُ في «سُنَن أبي داود»، و«النَّسائي»، كنَاه كذَا يحيىٰ بنُ سعيدٍ، وابنُ المدينيِّ، وأحمدُ، والبخاريُّ، والنسائيُّ، وأبو أحمدَ الحاكمُ، والخطيبُ، وغيرُهم.

وما اقتصر عليه المزيُّ، مِن أن كُنيتَه أبو عبدِ الرحمن؛ فَوَهمٌ، قاله العراقيُّ[٢].

(**و«أبي عمرِو السَّيبَاني التابعيِّ» بالمهملة**) المفتوحةِ، مخضرمٌ، من أهلِ الشامِ، اسمه: (**زرعة**)، وهُو: عَمُّ الأوزاعيِّ، و(**والدُ يحيىٰ**) له عِندَ البُخاريِّ في «كتابِ الأدب» حديثٌ واحدٌ موقوفٌ علىٰ عُقبةَ.

* * *

وَكَ«عَمْرِو بنِ زُرَارَة» - بِفَتْحِ العَيْنِ - جَمَاعَةٌ: مِنْهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ، وَبِضَمِّهَا مَعْرُوفٌ بالحَدثِيِّ.

(**وكَ«عمرِو بنِ زُرَارة» - بفتح العين - جماعةٌ:**

منهم: أبو محمدِ النيسابوريُّ) روَىٰ عنه الشيخان.

---

(١) «صحيح مسلم» (٦/ ١٧٤)، عن أبي هريرة ﷺ.
(٢) «التبصرة» (٣/ ٢٢١).

(**وبضمها : معروفٌ**[١] **بالحَدَثيِّ**) قال الدارقطنيُّ : نِسبةً إلىٰ مدينةٍ في الثَّغرِ يُقالُ لها : «الحَدَثُ» .

وقال أبو أحمد الحاكم : إلىٰ الحديثةِ ، روَىٰ عنه البغويُّ المنيعي وغيرُه .

ومِن أمثلتِه :

«حنانُ الأسديُّ» ، و«حيانُ الأَسَدي» .

الأوَّل : بفتحِ المُهملة ، وتخفيف النُّونِ ، مِن بني أسدِ بن شريكٍ - بضمِّ الشِّين - البصريُّ ، رَوىٰ عن : أبي عُثمان النهديِّ حَديثًا مُرسلًا ، روىٰ عنه : حجَّاجُ الصَّوافُ ، وهو عَمُّ مسَرهَدٍ والدُ مُسَدَّدٍ .

والثاني : بتشديد التحتية ، ابن حُصين الكُوفيُّ أبو الهيَّاجِ ، تابعيٌّ ، له في «صحيح مسلم» حديثٌ عن عليٍّ في «الجنائزِ»[٢] .

وحَيَّانُ الأسدي أبو النَّضرِ ، شاميٌّ ، تابعيٌّ ، أيضًا له في «صحيح ابن حبان»[٣] حديثٌ عَن وَاثلَةَ .

«أَبو الرِّجالِ الأنصَاريُّ» ، «وأبو الرحَّالِ الأَنصاريُّ» .

---

(١) في «م» : «يعرف» .

(٢) «صحيح مسلم» (٣/ ٦١) .

(٣) «الصحيح» (٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤١) ، وهو الحديث القدسي : «**أنا عند ظن عبدي بي**» - الحديث .

وله حديث آخر (٤٥٦٢ ، ٤٥٦٦) ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «**اسمع وأطع في عسرك ويسرك** . . .» الحديث .

الأول : بكسرِ الراء ، وتخفيفِ الجِيمِ ، محمدُ بنُ عبدِ الرحمن ، مدنيٌّ ، روَىٰ عن : أُمِّه عَمْرةَ بنتِ عبدِ الرحمن ، حديثُه في « الصحيحين » .

والثاني : بفتح الراء ، وتشديدِ المُهملة ، محمدُ بن خالدٍ ، بَصريٌّ ، له عندَ الترمذيِّ[1] حديثٌ واحدٌ ، عن أنسٍ ، وهو ضَعيفٌ .

و« ابنُ عُفيرٍ المصريُّ » ، و« ابنُ غُفيرٍ المِصريُّ » ، كِلاهما مُصغَّرٌ .

الأول : بالمهملة ، سعيدُ بن كثيرِ بن عُفير أبو عُثمان ، روىٰ عنه : البخاريُّ .

والثاني : بالمُعجَمَةِ ، اسمُه : الحُسين ، متروك .

* * *

---

(١) « الجامع » (٢٠٢٢) ، وهو حديث «**ما أكرم شاب شيخًا لسنه إلا قيض اللّٰه من يكرمه عند سنه**» قال أبو عيسىٰ : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ يزيد ابن بيان ، وأبو الرِّجال الأنصاري آخر .

● النَّوْعُ السَّادِسُ والخَمْسُونَ :

المُتَشَابِهُونَ فِي الاسم والنَّسَبِ المُتَمَايِزُونَ بالتَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ

(**النوع السادس والخمسون**) المُشتبهُ المقلوبُ :

وهو ممَّا يقعُ فيه الاشتباهُ في الذهنِ لا في الخطِّ ، والمرادُ بذلك الرُّواة (**المتشابهون في الاسمِ والنَّسبِ ، المتمايزونَ بالتقديم والتأخير**) ، بأن يكون اسمُ أحد الرَّاويين ، كاسمِ أبي الآخَر خَطًّا ولفظًا ، واسمُ الآخر كاسم أبي الأوَّلِ ، فينقلبُ[1] علىٰ بَعضِ أهلِ الحديثِ .

كما انقلبَ علىٰ البخاريِّ ترجمةُ «مسلمِ بن الوليدِ المدنيِّ» ، فجَعَله «الوليدَ بنَ مسلمٍ»[2] ، كالوليد بن مُسلمٍ الدمشقيِّ ، وخطَّأهُ في ذلك ابن أبي حاتم في كتابٍ له في «خَطَإِ البُخاريِّ في تاريخه»[3] حكايةً عن أبيه .

وصنَّف الخطيب في هذا النوع كتابًا سمَّاه «رَافعُ الارتيابِ في المقلوبِ من الأسماءِ والأنسابِ» .

* * *

كَ«يَزِيدَ بنِ الأَسْوَدِ» الصَّحَابِيِّ الخُزاعِيِّ ، والجُرَشِيِّ المُخَضْرَمِ ،

---

(١) في «ص» : «فيقلب» .
(٢) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٣) .
(٣) رقم (٦٠٨) . وراجع : التعليق علىٰ «التاريخ الكبير» .

المُشْتَهِرِ بالصَّلاحِ ، وَهُوَ الذِي اسْتَسْقَىٰ بِهِ مُعَاوِيةُ ، و«الأَسْودِ ابنِ يزيدَ» النَّخَعِيِّ التَّابِعيِّ الفَاضِلِ .

وكَ«الوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ» التَّابِعيِّ البَصْرِيِّ ، والمَشْهُورِ ، الدِّمَشْقِيِّ صَاحِبِ الأَوْزَاعِيِّ ، وَ«مُسْلِمِ بنِ الوَلِيدِ» بنِ رَبَاحٍ المَدَنِيِّ .

(**ك«يزيدَ بن الأسودِ» الصحابيّ الخُزاعيّ**) له في «السُّنن» حديثٌ واحدٌ[١] .

قال ابنُ حبان[٢] : عِدَاده في أهل مَكَّة . وقال المزيُّ[٣] : في الكُوفيين .

(**و**) «يزيدَ بن الأسود» (**الجُرشي**) التابعيِّ (**المخضرمِ ، المشتهر بالصلاح**) يُكنىٰ : أبا الأسود ، سَكنَ الشامَ (**وهو الذي استسقىٰ به معاوية**) فَسُقُوا للوقتِ ، حتَّىٰ كادوا لا يبلغون منازلهم .

(**و«الأسودِ بن يزيدَ» النخعيّ التابعيّ**) الكبير (**الفاضلِ**) ، حديثُه في الكُتُبِ السِّتةِ .

(**وك«الوليدِ بنِ مسلمٍ» التابعيّ البصريّ**) روىٰ عن جندب بنِ عبدِ اللَّهِ البجليّ .

---

(١) هو حديث صلاته الفجر خلف النبي ﷺ بمسجد الخيف ، أخرجه أبو داود (٥٧٥) ، والترمذي (٢١٩) ، والنسائي (٢/ ١١٢) .

(٢) «الثقات» (٣/ ٤٤٢) .

(٣) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٨٢) .

(و) «الوليدِ بن مسلمٍ» (**المشهورِ الدِّمَشقِيِّ صاحبِ الأوزاعيِّ**) رَوىٰ عنه: أحمدُ والناسُ.

(و«**مُسلم بنِ الوليدِ» بنِ رباحٍ المدنيِّ**) رَوىٰ عن: أبيهِ. وعَنه: الدَّرَاورديُّ.

وانقَلبَ اسمُه عَلىٰ البخاريِّ كما تقدَّم.

* * *

● النَّوْعُ السَّابعُ والخَمْسُونَ :

مَعرِفةُ المَنْسُوبينَ إِلَىٰ غيرِ آبَائِهِمْ

وَهُمْ أَقْسَامٌ :

الأَوَّلُ : إِلَىٰ أُمِّهِ كَمُعاذٍ ومُعَوِّذٍ ، وَعَوْذٍ - ويُقَالُ : عَوْفٌ - بَنِي عَفْرَاءَ ، وَأَبُوهمُ : الحَارِثُ . وَبِلالِ ابنِ حَمَامَةَ ، أَبُوهُ : رَبَاحٌ . سُهَيْلٌ ، وسَهْلٌ ، وَصَفْوان ، بَنُو بَيْضَاءَ ، أَبُوهُمْ : وَهْبٌ . شُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ ، أَبُوهُ : عَبْدُ اللَّهِ بنُ المُطَاعِ . ابْنُ بُحَيْنَةَ ، أَبُوهُ : مَالِكٌ . مُحَمَّدُ بنُ الحَنَفِيَّةِ ، أَبُوهُ : عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ . إِسْمَاعِيلُ بنُ عُلَيَّةَ ، أَبُوهُ : إِبرَاهِيمُ .

(**النوع السابع والخمسون : معرفةُ المنسوبينَ إلىٰ غيرِ آبائِهم**) : وفائدة هذا النوعِ دفْعُ تَوَهُّم التَّعدُّدِ عند نسبتهم إلىٰ آبائهم .

(**وهم أقسامٌ** :

الأول) : من نسبه (**إلىٰ أمّه** ؛ **كمعاذٍ ، ومعوِّذٍ ، وعَوذٍ - ويقال : عوفٌ**) بالفاءِ - (**بني عفراءَ**) بنتِ عُبيد بن ثعلبةَ ، من بني النَّجَّارِ ، (**وأبوهم : الحارث**) بن رفاعة بنِ الحارثِ ، من بَني النَّجَّارِ أيضًا .

وشهد بنو عَفراء بَدرًا ، فَقُتل بها معوذٌ ، وعوفٌ ، وبَقي معاذٌ إلىٰ زَمَنِ

عُثمانَ - وقيل : إلي زمن علي - ، فَتُوفِّي بِصِفِّين - وقيل : جُرِحَ بِبَدرٍ أيضًا ، فرجَع إلىٰ المدينةِ فمَات بها .

(وبلالِ ابنِ حَمَامةَ) الحبشيِّ المؤذِّن ، **(أبوه : رباحٌ .**

سهيل ، وسهلٌ ، وصفوانُ بنو بيضاء ، أبوهم : وهب) بنُ ربيعة بنِ عمرِو بنِ عَامرِ القُرشيُّ الفهريُّ ، واسمُ بيضاءَ : دَعدُ[١] .

قال سُفيان بن عُيينة : أكبرُ أصحاب النبي ﷺ في السِّنِّ : أبو بَكرٍ ، وسُهيلُ ابن بَيضاء .

ماتَ سهيلٌ وسهلٌ في حياتِه ﷺ ، وصلَّىٰ عَليهما في المسجدِ كما في «صحيح مسلم»[٢] عن عائشة ، وكانت وفاة سهيلٍ سنَةَ تِسعٍ .

(شرحبيلُ ابنُ حسنةَ أبوه عبدُ اللَّه بنُ المطاع) الكِندِيُّ .

و«حسنةُ» مولاةٌ لمعمرِ الجُمحي .

وما ذكره المُصنِّفُ - كابنِ الصلاحِ - مِن أنَّها أُمْه جزَم به غير واحدٍ .

وقال الزبيرُ بنُ بكارٍ : ليستْ أُمه ، وإنَّما تَبَنَّتهُ .

عبدُ اللَّه **(ابنُ بحينةَ أبوه : مالكُ)** بنُ القشبِ ، الأزديُّ الأَسديُّ .

وهؤلاء صَحابةٌ .

---

(١) في «م» : «دعا» ، وفي «ص» : «دعات» ؛ خطأ ، والمثبت من «الإصابة» (٤/ ١٩٤) .
(٢) «صحيح مسلم» (٣/ ٦٢) .

ومِن التابعين فَمَنْ بَعدَهُم : (**محمدُ ابن الحنفية ، أبوه عليُّ بنُ أبي طالب**) واسمُ أمِّه : خولة ؛ مِن بَني حَنِيفَة .

(**إسماعيل ابنُ عُليَّة أبوه : إبراهيم**) ، و«عليَّةُ» أُمُّه بنتُ حَسَّان مولاة لبني شيبان . وزعم عليُّ بن حُجرٍ : أنَّها ليست أمه بل جدَّته أُمُّ أمِّه .

وقد صنَّف في هذا القِسم الحافظ علاءُ الدِّين مغلطاي تصنيفًا حَسَنًا في ثلاثٍ وستين وَرقةٍ ، وذكَر المُصنِّفُ في «تهذيبه» أنَّه ألف فيه جُزءًا ، ولم نَقِفْ عليه .

* * *

الثَّانِي : إِلَىٰ جَدَّتِهِ : كَـ«يَعْلَىٰ بنِ مُنْيَةَ» ، كَرُكْبَة ، هِي أُمُّ أَبِيهِ ، وقِيلَ : أُمُّهُ .

«بَشِيرُ بنُ الخَصَاصِيةِ» - بِتَخْفيفِ الياءِ - هِيَ أُمُّ الثَّالِثِ مِنْ أَجدَادِهِ ، وَقِيلَ : أُمُّهُ ، أَبُوهُ : مَعْبدٌ .

(**الثاني**) : مَن نُسِبَ (**إلىٰ جدَّتِهِ**) دُنيا ، أو عُليا .

(**كـ«يعلىٰ بن مُنيةَ»**) بضم الميم ، وسكون النون ، وتخفيفِ التحتيةِ ، (**كَرُكبَة**) ، صحابيٌّ مشهورٌ ، (**هي أم أبيه**) قاله الزبير بنُ بكارٍ ، وابنُ ماكولا[1] .

(**وقيل : أمُّه**) هو مِن زوائدِ المُصنف ، وعُزِيَ للجمهور : البخاريّ

---

(١) «الإكمال» (٧/ ٢٩٦) .

وابنِ المدينيِّ ، والقعنبيِّ ، ويعقوبَ بنِ شيبةَ ، وابن أبي حاتم ، وابنِ جريرٍ ، وابنِ قانعٍ ، والطبرانيِّ ، وابنِ حبَّان ، وابنِ مَندَه وآخرين ، ورجَّحه المزِّيُّ ، وابنُ عبدِ البرِّ .

وقال ابن وضَّاح : أبوه ، ووهَّموه .

وهي بنتُ الحارثِ بنِ جابرٍ ؛ قاله ابن ماكولا .

وقال الطَّبريُّ : بنتُ جابرٍ عمةُ[1] عتبةَ بنِ غَزوان .

وقال الدارقطني[2] : بنت غزوانَ أختُ عُتبة ، ورجَّحه المزيُّ[3] .

وأبوه : أُميةُ بنُ أبي عُبيد .

(«**بشيرُ بنُ الخصاصِيةِ**» - **بتخفيفِ الياءِ**) صَحابيٌّ مشهورٌ - (**هي أمُّ الثالثِ من أجداده**) أي «ضَبارىٰ» الآتي ، (**وقيل : أمه**) ، واسمها : كَبشةُ . وقيل : ماويةُ بنتُ عَمرِو بنِ الحارثِ الغطريف .

(**أبوه : مَعْبَدٌ**) وقيل : نذيرٌ ، وقيل : زيد[4] ، وقيل : شراحيلُ بنُ سبعِ بنِ ضَبارىٰ بن سدوسِ بن شيبانَ بنِ ذهلٍ[5] .

ومن ذلك في المتأخِّرينَ :

---

(١) في «ص» و «م» : «عمّ» ، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨) .

(٢) «المؤتلف» (٤/ ٢١٢٠) . (٣) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨) .

(٤) في «ص» : «يزيد» .

(٥) في «ص» و «م» : «رهل» بالراء ، خطأ .

عبدُ الوهَّاب بنُ سُكينةَ ، هي أُمُّ أَبيه ، وأبوه : عليُّ بنُ عليٍّ .

وابن تيمية : هي جدَّةٌ عُليا مِن وادي التَّيمِ .

* * *

الثَّالثُ : إِلَىٰ جَدِّهِ : «أَبُو عُبَيدَةَ بنُ الجَرَّاحِ ﷺ» : عَامِرُ بنُ عبدِ اللَه بنِ الجَرَّاحِ .

«حَمَلُ بنُ النَّابِغَةِ» ، هُوَ : ابنُ مالِكِ بنِ النَّابِغَةِ .

«مُجَمِّعُ - بالفَتْحِ ، وَالكَسْرِ - : ابنُ جَارِيَةَ» بِالجِيمِ ، هُوَ : ابنُ يَزِيدَ بنِ جَارِيَةَ .

«ابْنُ جُرَيْجٍ» : عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبدِ العَزِيزِ بنِ جُرَيج .

«بنُو المَاجِشُونِ» - بِكَسْرِ الجيمِ ، وَضَمِّ الشِّين - منْهُمْ : يُوسُفُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ المَاجِشُون : هُوَ لَقَبُ يَعْقُوبَ ، جَرَىٰ عَلَىٰ بَنِيهِ وَبَنِي أَخِيهِ عبدِ اللَّهِ بنِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَمَعْنَاهُ : الأَبْيَضُ الأحْمَرُ .

«ابنُ أَبِي لَيْلَىٰ» الفَقِيهُ : مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ أَبِي لَيْلىٰ .

«ابنُ أَبِي مُلَيْكَةَ» : عبدُ اللَّهِ بن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ .

«أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ» : هُوَ ابْنُ مُحمدِ بنِ حَنْبَلٍ .

«بَنُو أَبِي شَيْبَةَ» : أَبُو بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ، وَالقَاسِمُ، بَنُو مُحَمَّدِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ.

(**الثالث :**) من نُسِبَ (**إلىٰ جدِّه**) مِنهم :

(**«أبو عبيدة» بن الجراح** ﷺ : **عامرُ بن عبدِ اللَّه بن الجرَّاحِ**.

«**حَمَلُ**) - بالحاءِ المُهملةِ والميم المفتوحَتينِ - (**ابنُ النابغةِ**»، **هو**) : **حملُ** (**ابنُ مالك بن النابغة**) بنِ جابر بنِ ربيعة الهذليُّ، أبو نضلة، له رواية، عاشَ إلىٰ خِلافةَ عُمرَ.

وفي الصحابة أيضًا :

حملُ بن سعدانة[1] الكلبيُّ، مِن أهلِ دَومةِ الجَندلِ، لا ثالثَ لَهُمَا في الاسمِ.

(«**مُجمِّع - بالفتحِ، والكسرِ - : ابنُ جارية» بالجيمِ**)، والتَّحتيةِ، (**هو : ابنُ يزيدَ بنِ جاريةَ**)

هؤلاء صحابةٌ.

(«**ابنُ جريجٍ» : عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيز بن جريج**.

«**بنو الماجِشون» - بكسرِ الجيم، وضمِّ الشين**) المُعجمةِ - (**منهم : يوسف بن يعقوبَ بن أبي سلمةَ الماجِشُون، هو لقبُ يعقوب جرىٰ علىٰ**

---

(١) في «ص» : «سعد» ؛ خطأ.

بنيه ، وبني أخيه عبدِ اللَّه بن أبي سلمةَ ، ومعناه) بالفارسية : (الأبيضُ الأحمرُ .

« ابنُ أبي ليلىٰ » الفقيه : محمدُ بن عبد الرحمنِ بنِ أبي ليلىٰ .

« ابنُ أبي مُليكَةَ » : عبدُ اللَّه بنُ عبيدِ اللَّه بن أبي مليكة .

أحمدُ بنُ حنبلٍ هو : ابنُ محمد بنُ حنبلٍ .

« بنو أبي شيبة » : أبو بكرٍ ، وعثمانُ) الحافِظان (والقاسمُ ، بنو محمدِ ابنِ أبي شيبة) إبراهيمَ بن عُثمانَ الواسطيِّ[1] .

* * *

الرَّابعُ : إِلَىٰ أَجْنَبِيٍّ ؛ لِسَبَبٍ : كَـ« الـمِقْدَادِ بنِ عَمْرٍو الكِنْدِيِّ » ، يُقَالُ لَهُ : « ابنُ الأَسْوَدِ » ؛ لأَنَّهُ كَانَ فِي حِجْرِ الأَسْودِ بنِ عَبدِ يَغُوثَ ، فَتَبَنَّاهُ .

« الحَسَنُ بنُ دِينَارٍ » ، هُوَ زَوْجُ أُمِّهِ ، وَأَبُوهُ : وَاصِلٌ .

(الرابع) : مَن نُسِبَ (إلىٰ أجنبيٍّ لسَببٍ :

كـ« المقداد بنِ عمرو) بنِ ثعلبة ، (الكنديِّ » ، يقال له : « ابنُ الأسودِ » ؛ لأنه كان في حجرِ الأسودِ بنِ عبدِ يغوثَ فتبناه) ، فَنُسِبَ إليهِ .

(« الحسنُ بنُ دينارٍ ») أحدُ الضُّعفاءِ ، (هو زوجُ أمِّه ، وأبوه : واصلٌ) .

---

(١) هذا اسم « أبي شيبة » .

قال ابنُ الصلاح[١] : وكأنَّ هذا خَفِي علىٰ ابن أبي حاتم ، حيثُ قال : هو الحسَنُ بن دينارِ بنِ واصلٍ[٢] ، فجَعَل واصلًا جدَّه .

وقال العراقيُّ[٣] : جعل بعضهم دِينارًا جدَّه ، أبا واصلٍ .

* * *

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٢٦) .
(٢) «الجرح والتعديل» (٣/ ١١) .
(٣) «التبصرة» (٣/ ٢٢٧) .

● النَّوْعُ الثَّامِنُ والخَمْسُونَ :

النِّسْبَةُ الَّتِي عَلَىٰ خِلافِ ظَاهِرِهَا

(النوعُ الثامن والخمسون : النِّسبةُ التي علىٰ خلافِ ظاهرِها) .

قد يُنسَبُ الرَّاوي إلىٰ نِسبةٍ مِن مَكانٍ ، أو وقعةٍ[1] به ، أو قبيلةٍ ، أو صنعةٍ ، وليس الظاهرُ الذي يسبقُ إلىٰ الفهمِ من تلك النِّسبة مُرادًا ، بل لعارضٍ عَرَض مِن نُزوله ذلك المكانَ ، أو تلك القبيلة ، ونحو ذلك .

* * *

«أَبُو مَسْعُودٍ البَدْرِيُّ» ، لَمْ يَشْهَدْهَا فِي قَوْلِ الأَكْثَرِينَ ، بَلْ نَزَلَهَا .

«سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ» ، نَزَلَ فِيهم لَيْسَ مِنْهُم .

«أَبُو خَالِدٍ الدَّالانِي» ، نَزَلَ فِي بَنِي دَالانَ - بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ - وَهُوَ أَسَدِيٌّ مَوْلاهُمْ .

«إِبْرَاهِيمُ الخُوزِيُّ» - بِضَمِّ المُعْجَمَةِ ، وَبالزَّاي - لَيْسَ مِنَ الخُوزِ ، بَلْ نَزَلَ شِعْبَهُمْ بِمَكَّةَ .

«عَبْدُ المَلِكِ العَرْزَمِيُّ» ، نَزَلَ جَبَّانَةَ عَرزَمٍ ، قَبِيلَةٌ مِنْ فَزَارَة بِالْكُوفةِ .

---

(١) في «ص» و «م» : «رقعة» بالراء ؛ خطأ .

«مُحمدُ بنُ سِنانٍ العَوَقيُّ» - بِفَتْحِهَا وَبالقافِ - بَاهِلِيٌّ نَزَلَ فِي العَوَقَةِ - بَطْنٌ مِنْ عَبدِ القَيْسِ.

«أَحْمدُ بنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ»، عَنْهُ مُسْلِمٌ، هُوَ أَزْدِيٌّ وَكَانَتْ أُمُّهُ سُلَمِيَّةً.

و«أَبُو عَمْرِو بنُ نُجَيْدٍ» كَذلِكَ، فَإِنَّهُ حَافِدُهُ.

وَ«أَبُو عَبدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الصُّوفِيُّ» كَذلِكَ، فَإِنَّ جَدَّهُ ابنُ عمِّ «أحمدَ بنِ يُوسُفَ»، كانَتْ أُمُّهُ بنت أَبِي عَمْرٍو المَذْكُورِ.

«مِقْسَمٌ مَولَىٰ ابنِ عبَّاسٍ» هُوَ مَولَىٰ عبدِ اللَّه بنِ الحارِثِ، قِيلَ: مَوْلَىٰ ابنِ عَبَّاسٍ، لِلُزُومِهِ إِيَّاهُ.

«يَزِيدُ الفَقِيرُ»، أُصِيبَ فِي فَقَارِ ظَهْرِهِ.

«خَالِدُ الحَذَّاءُ»، لَمْ يَكُنْ حَذَّاءً، وَكَانَ يَجْلِسُ فِيهِم.

من ذلك:

(«أبو مسعود) عُقبةُ بنُ عَمرو الأنصاريُّ الخزرجيُّ (البدريُّ»، **لم يشهدها**) أي: بَدرًا (**في قول الأكثرين**)، مِنهم: الزُّهريُّ، وابنُ إسحاقَ، والواقديُّ، وابن سعدٍ، وابنُ معينٍ، والحربيُّ، وابنُ عبدِ البر، (**بل نَزَلها**).

وقال الحربيُّ: سكنَها.

وقال البخاريُّ[1] : شَهِدَها ، واختارَه أبو عُبيد القاسمُ بن سلامٍ ، وجزَم به الكلبيُّ ، ومُسلمٌ في «الكُنىٰ»[2] ، وآخرون .

(«**سليمانُ**) بنُ طرخان (**التيميُّ**») ، أبو المعتمرِ ، (**نزل فيهم**) أي : بني تيمٍ (**ليس منهم** .

«**أبو خالد الدَّالانيُّ**» ، **نَزَل في بني دَالان - بطن من همدانَ - وهو أسدي مولاهم** .

«**إبراهيمُ**) بن يزيدَ (**الخُوزيُّ**» - **بضم المعجمة وبالزاي - ليس من الخوز ، بل نزل شعبهم بمكة** .

«**عبد الملك**) بنُ سليمان (**العَرْزَمِيُّ**» ، **نزل جبَّانَةَ عَرْزَم**) ، وهي (**قبيلةٌ من فزارةَ بالكوفة**) فنسب إليهم .

(«**محمدُ بن سنان العَوَقيُّ**» - **بفتحها**) أي : الوَاو- (**وبالقاف ، باهِليٌّ نزلَ في العَوَقةِ - بطنٌ من عبدِ القيس**) - ، فَنُسِبَ إِليَهم .

(«**أحمد بنُ يوسفَ السُّلَميُّ**») الذي رَوىٰ (**عنه مسلمٌ ، هو أزدي ، وكانت أمه سلمِية**) ، فنسِبَ إِليَهم .

(و«**أبو عمرِو بنُ نُجيدٍ**[3]» **كذلك ؛ فإنه حافِدُه**) أي : ولدُ وَلَدِه .

(و«**أبو عبد الرحمن السلمِيُّ الصوفيُّ**» **كذلك ؛ فإن جدَّه ابنُ عمِّ أحمدَ بنِ يوسفَ ، كانت أمُّه بنت أبي عمرو**) بنِ نجيدٍ (**المذكورِ** .

---

(١) «صحيح البخاري» (٥/١٠٧) . (٢) (٢/٧٧٨) .

(٣) في «ص» و «م» : «محمد» ؛ خطأ .

«**مِقسمٌ مولىٰ ابنِ عباسٍ**» ، **هو مولىٰ عبدِ اللَّه بنِ الحارث ، قيل**) له : (**مولىٰ ابنِ عباسٍ للزومه إياه** .

«**يزيدُ الفقيرُ**» ، **أصيبَ في فقارِ ظهرِه**) ، وكان يشكوه ، فقيل له ذلك .

(«**خالد**) بنُ مِهران (**الحذاءُ**» ؛ **لم يكن حذاءً ، وكانَ يجلسُ فيهم**) فقيلَ له ذلك .

وقيل : كان يقول : «احذُ علىٰ هذا النحو» ، فَلُقِّب بذلك .

* * *

• النَّوْعُ التَّاسِعُ والخَمْسُونَ :

المُبْهَمَاتُ

صَنَّفَ فِيهِ عبدُ الغَنِيِّ، ثُمَّ الخَطِيبُ، ثُمَّ غَيْرُهُمَا، وَقَدِ اخْتَصَرْتُ أَنَا كِتَابَ الخَطِيبِ، وَهَذَّبْتُهُ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا حَسَنًا، وَضَمَمْتُ إِلَيْهِ نَفَائِسَ.

(**النوعُ التاسعُ والخمسون : المبهمات**) أي : معرفةُ من أُبهم ذكرُه في المتنِ، أو الإسنادِ مِنَ الرجالِ والنِّساءِ :

(**صنَّفَ فيه**) الحافظُ (**عبدُ الغني**) بنُ سعيدٍ المِصري، (**ثم الخطيبُ**)، فذكر في كتابِهِ مائةً وواحدًا وسبعين حديثًا، ورتَّب كتابَهُ علىٰ الحروفِ في الشخص المُبهم، وفي تحصيل الفائدةِ منه عُسرٌ؛ فإنَّ العارفَ باسمِ المُبهمِ لا يحتاجُ إلىٰ الكشف عنه، والجاهلُ به لا يَدري مَظنَّته.

(**ثم غيرُهما**) كأبي القاسم ابنِ بَشكوال، وهو أكبرُ كتابٍ في هذا النوع، وأَنْفَسُهُ، جمَع فيه ثلاثمائة وواحدًا وعشرين حديثًا، لكنَّه غيرُ مُرتَّبٍ، وكأبي الفضلِ ابنِ طاهرٍ، لكنَّه جمَع فيه ما ليسَ مِن شرطِ المُبهماتِ.

قال المُصنِّفُ : (**وقد اختصرتُ أنا كتابَ الخطيبِ، وهذَّبتُه، ورتبتُه**

ترتيبًا حسنًا) علىٰ الحُروفِ في راوي الحديثِ، وهو أسهلُ للكشفِ، **(وضممتُ إليه نفائس)** أُخَرَ زيادة عليه.

ومع ذلك؛ فالكشفُ منه قد يصعب لعدمِ استحضار اسم صحابيِّ ذلك الحديثِ، وفَاتَهُ أيضًا الجَمُّ الغَفيرُ.

فجمع الشيخُ وليُّ الدِّين العراقيُّ في ذلك كتابًا سمَّاه «المستفادُ مِن مُبهمات المتن والإسنادِ»، جمعَ فيه كتاب الخطيبِ، وابنِ بشكوال والمُصنِّفِ، مع زيادات أُخَرَ، ورتَّبه علىٰ الأبواب، وهو أحسنُ ما صُنِّف في هذا النوعِ.

ومن الناس من أفردَ مبهماتِ كتابٍ مخصوصٍ، كشيخ الإسلام في «مُقدمةِ شرحِ البخاريِّ»، عقَد فيها فَصلًا لِمُبهمات البخاري، استَوعَب ما وقَع فيه.

قال الشيخُ وليُّ الدِّين: ومِن فوائِد تَبيين الأسماء المُبهمة:

تحقيقُ الشيء علىٰ ما هو عليه؛ فإنَّ النَّفسَ مُتَشَوِّفَةٌ[1] إليه.

وأن يكونَ في الحديثِ مَنْقَبةٌ له، فيستَفَاد بِمعَرفته فَضِيلَتُه.

وأن يشتملَ علىٰ نسبةِ فعلٍ غيرِ مناسبٍ، فتحصلُ بتعيينهِ السلامةُ مِن جَوَلانِ الظَّنِّ في غيرِه مِن أفاضلِ الصحابةِ، خُصوصًا إذا كان ذلك من المنافقين.

---

(١) في «ص»: «متشوقة» بالقاف.

وأن يكون سائلًا عن حُكم عارضَه حديثٌ آخَر ، فيُستفادُ بمعرفته هل هو ناسخٌ أو منسوخٌ ، إن عُرِف زَمنُ إسلامِه .

وإن كان المُبهمُ في الإسنادِ فَمعرفتهُ تُفيدُ ثِقتَه أو ضعْفَه ، لِيُحكم للحديثِ بالصِّحة أو غيرها .

* * *

وَيُعْرَفُ بِوُرُودِهِ مُسَمًّى فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ .

(ويُعرَفُ) المُبهمُ **(بورودِهِ مسمًّى في بعض الروايات)** ، وذلك واضحٌ[1] ، وبتنصيص أهلِ السِّيرِ علىٰ كثيرٍ منهم ، ورُبما استدلوا بورود حديثٍ آخر أُسند فيه لمُعيَّنٍ ما أُسند لذلك الراوي المُبهمِ في ذلك .

قال العراقيُّ[2] : وفيه نظرٌ ؛ لجوازِ وُقوعِ تلك الواقعةِ لاثنين .

* * *

وَهُوَ أَقْسَامٌ :

أَبْهَمُهَا : رَجُلٌ ، أَو امْرَأَةٌ : كَحَدِيثِ ابنِ عبَّاسٍ : أَنَّ رَجلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ هُوَ الأَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ ، وَحَدِيثِ السَّائِلَةِ عَنْ غُسْلِ الحَيْضِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «خُذِي فِرْصَةً» ، هِيَ أَسْمَاءُ بنتُ يَزِيدَ بنِ السَّكَنِ ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ : أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ .

---

(١) بشرط أن تكون الرواية المبينة محفوظة ، وليست خطأً من بعض الرواة ، كما بينته في «الإرشادات» (ص : ٣١٢ - ٣١٥) .

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص : ٤٢٨) .

(**وهو أقسامٌ**) :

الأول : - وهُو (**أبهمُها** - : **رجلٌ** ، **أو امرأةٌ**) ، أو رَجُلان ، أو امرأتانِ ، أو رِجالٌ ، أو نِساءٌ .

(**كحديثِ ابن عباسٍ : أنَّ رجلًا قال : يا رسول اللَّه ؛ الحجُّ كلَّ عامٍ**[١] **؟ هو : الأقرعُ بن حابس**) بنِ عِقالٍ ؛ قاله الخطيب .

واقتصَر عليه المصنِّفُ في كتاب «المُبهمَاتِ» ، وكذا سُمِّي في «مسندِ أحمد»[٢] وغيره .

وقيل : هو سراقة بن مالكٍ ، كذا في حديث سُفيانَ مِن رواية ابنِ المقرئ .

وقيل : عُكاشة بنُ محصنٍ ، قالَه ابنُ السَّكنِ .

وحديثُ : «أنَّ النبي ﷺ رأىٰ رَجُلًا قائمًا في الشَّمسِ»[٣] الحديث ، قال الخطيبُ : هو أبو إسرائيل قيصر العَامِريُّ .

قال عبدُ الغنيِّ : ليسَ في الصحابةِ مَن يُشارِكُه في اسمِه ولا كُنيته ، ولا يُعرف إلَّا في هذا الحديث .

ومِن ذلك : الإسنادِ : ما رَواه أبو داود[٤] مِن طريق حَجَّاجِ بن فرافصة ، عن رجلٍ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : «**المُؤمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ**» .

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ١٠٢) .

(٢) «المسند» (١/ ٣٥٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٨/ ١٧٨) .

(٤) «السنن» (٤٧٩٠) .

يَحتمِلُ أنَّ هذا الرجل : يحيىٰ بن أبي كثيرٍ ، فقد رواه أبو داود ، والترمذيُّ مِن حديثِ بِشر بنِ رافعٍ عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة[(١)] .

(وحديث السائلةِ عن غسلِ الحيض ؛ فقال النبي ﷺ : «خُذِي فِرْصَةً) مِنْ مِسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِها» . الحديث ، رواه الشيخان[(٢)] من رواية منصور بن صفيةَ ، عن أُمِّه ، عن عائشة : أنَّ امرأةً سألتِ النبيَّ ﷺ عن غُسلها مِنَ الحيض[(٣)] فذكَره .

(هي أسماءُ بنتُ يزيدَ بنِ السكنِ) الأنصاريَّةُ ؛ قاله الخطيبُ وغيرُه .

(وفي روايةٍ لمسلم[(٤)] : أسماءُ بنتُ شَكَل) بفتحِ المُعجمَةِ والكَافِ ، وقيل : بِسُكونِ الكَافِ .

قال المُصنِّفُ في «مبهماتِهِ» : فيَحتمِلُ أن تكونَ القِصَّةُ جَرت للمَرأتين في مَجلسٍ ، أو مَجلسَين .

وحديث البخاريِّ[(٥)] عن عائشة أيضًا : دخَل النبيُّ ﷺ فرأىٰ امرأة ، فقالَ : «مَن هذه؟» قلتُ : فلانة لا تنام ، فقال : «مَهْ» الحديث .

قال الخطيبُ : هي الحولاءُ بنت تويت بنِ حبيبِ بنِ أسدِ بنِ عَبدِ العزىٰ ، وذلك مُصرَّح به عند مُسلمٍ[(٦)] .

---

(١) أخرجه : أبو داود (٤٧٩٠) ، والترمذي (١٩٦٤) .
(٢) أخرجه : البخاري (٩/ ١٣٤ ، ١٣٥) ، ومسلم (١/ ١٧٩) .
(٣) في «م» ، و «ص» : «المحيض» .
(٤) «صحيح مسلم» (١/ ١٨٠) .
(٥) «الصحيح» (١/ ١٧) .
(٦) «صحيح مسلم» (٢/ ١٨٩ ، ١٩٠) .

وحديثُه في ليلة القدر «فَتَلاحَىٰ رَجُلان»(١)، هُما: كعب بن مالكٍ، وعبدُ اللَّه بنُ أبي حدردٍ، قالَه ابنُ دِحيةَ.

وحديث أبي هريرة: «أنَّ امرأتَيْنِ مِن هذيلٍ اقتَتَلتَا» الحديث(٢).

اسمُ الضاربة: أُمُّ عفيفٍ بنتُ مَسروحٍ(٣)، وذات الجنين: مُليكةُ بنتُ عُويمرٍ، وقِيلَ: عُويمٌ.

وحديث: إنَّ عبادة بن الصامت وهو أحدُ النُّقباء ليلة العقبة، الحديث(٤).

بقيةُ النقباء: أسعد بن زرارة، وسعدُ بن الربيع، وسعدُ بنُ خَيثمةَ(٥) والمُنذِرُ بنُ عَمرٍو، وعبدُ اللَّه بن رَواحةَ، والبَراءُ بن مَعرورٍ، وأبو الهيثمِ ابن التَّيهان، وأُسيدُ بن حُضيرٍ، وعبدُ اللَّه بنُ عَمرو بنِ حَرامٍ، ورافعُ بنُ مالكٍ.

وحديثُ أُمِّ زَرعٍ(٦)، بطولِهِ:

الأولىٰ والتاسعة لم يُسمَّيا. والثانية: عَمرَةُ بنتُ عَمرٍو، والثالثةُ:

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ١٩).
(٢) أخرجه: البخاري (٧/ ١٧٥)، ومسلم (٥/ ١١٠).
(٣) في «م»: «مشروح».
(٤) أخرجه: البخاري (٥/ ٧٠)، ومسلم (٥/ ١٢٧).
(٥) زاد هنا في المطبوع: «وسعد بن عبادة»، وليس في «ص» و«م»، وهو أحد النقباء. واللَّه أعلم.
(٦) أخرجه: البخاري (٧/ ٣٤ - ٣٦)، ومسلم (٧/ ١٣٩ - ١٤١).

حبيَّىٰ بنتُ كَعبٍ ، والرابعة : مهددُ بنتُ أبي هرمةَ . والخامسةُ : كَبشةُ . والسادسة : هِندُ . والسابعةُ : حُبَّىٰ[1] بنتُ علقمة ، والثامنة : بنت دوسِ ابنِ عبدٍ ، والعاشرة : كَبَشةُ بنتُ الأرقم . والحادية عشرة : أُمُّ زَرعٍ بنتُ أُكيملِ بن ساعدة ، وقيل : عَاتِكةُ .

* * *

الثَّانِي : الابْنُ وَالبِنْتُ ، كَحَدِيثِ أُمِّ عَطيَّةَ فِي غسلِ بنتِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، هِيَ : زَيْنَبُ ﵂ .

ابنُ اللُّتْبِيَّةِ : عبدُ اللَّهِ ؛ إِلَىٰ بَنِي لُتْبٍ - بِإِسْكَانِ التَّاءِ ، وَقِيلَ : الأَتْبِيَّةُ ، وَلا يَصِحُّ .

ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ : عَبْدُ اللَّه ، وَقِيلَ : عَمرٌو ، وَقِيلَ : غَيْرُهُ ، وَاسْمُهَا : عَاتِكَةُ .

(**الثاني : الابنُ والبنتُ**) ، والأخُ والأختُ ، والابنان والأخوان ، وابنُ الأخِ ، وابنُ الأُخت .

(**كحديثِ أمِّ عطيةَ في غسل بنتِ النبي ﷺ بماءٍ وسِدرٍ**[2] ، **هي : زينب** ﵂) زوجةُ أبي العاص بن الربيعِ .

(**ابن اللُّتْبيَّة**) ، الذي استعمَله النبيُّ ﷺ علىٰ الصَّدقةِ ، فقال : «هذا

---

(١) في «م» : «جبىٰ» .

(٢) أخرجه : البخاري (٢/ ٩٣) ، ومسلم (٣/ ٤٧) .

لكُم وهذا لي» اسمه: (**عبدُ اللّه**) كما في «صحيح البخاري»[١].

وهذه النِّسبة (**إلىٰ بني لُتْبٍ - بإسكان التاء**) الفوقيةِ، وضمِّ اللامِ، بَطنٌ مِنَ الأزدِ؛ (**وقيل**) فيه: ابن (**الأتبية**) بالهمزة، (**ولا يصح**.

ابن أم مكتوم) تكرَّر في الأحاديث، اسمه: (**عبدُ اللّه**) بنُ زائد، قاله قتادة، ورجَّحه البُخاريُّ وابن حبان.

(**وقيل: عمرو**) بن قيسٍ، حكاه ابن عبدِ البر عن الجمهور، منهم: الزُّهريُّ، وابنُ إسحاق، وموسىٰ بن عقبة، والزُّبيرُ بن بَكَّارٍ، وأحمدُ بن حنبلٍ، ورجَّحه ابنُ عَسَاكر، والمزِّيُّ[٢]، وجعل «زائدة» جدَّه.

قال ابن حبَّان وغيره: من قال: «ابن زائدة»، فقد نَسَبَه إلىٰ جدِّه.

(**وقيل: غيره**):

فقيل: عبد اللّه بن شريح بن قيس بن زائدة، واختاره ابن أبي حاتم[٣]، وحكَاه عن ابنِ المديني، والحُسين بن واقدٍ.

وقيل: عبدُ اللّه[٤] بن عَمرو بنِ شريحِ بن قيسِ بن زَائدة.

وقيل: عبد اللّه[٥] بنُ الأصمِّ.

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٦٠) دون تسميته في هذا الموضع ولا غيره، وسماه نفر من الأئمة غير البخاري، انظر «الإصابة» (٤/ ٢٢٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٤٨٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٧٩).

(٤) في «ص»: «هو عبد اللّه».

(٥) في «ص»: «ابن عبد اللّه».

قال ابنُ حِبَّان : وكان اسمُه الحصينَ[١] ، فسمَّاه النبيُّ ﷺ عبد اللَّه .

(و) أُمُّهُ (اسمُها : عاتِكَةُ) .

ومن ذلك :

حديثُ : أنَّ عُمَرَ رأىٰ حُلَّةَ سيراء ، الحديث[٢] ، وفيه : فكَسَاها عُمرُ أخًا له مُشرِكًا بمكَّةَ ، هو أخوه لأُمِّه عُثمانُ بن حكيم بنِ أُميةَ السلميُّ ، قالَه ابنُ بشكوال .

وحديث ربعيٍّ بن حِرَاشٍ ، عنِ امرأتهِ ، عن أختِ حُذيفةَ - في التحلِّي بالفضةِ[٣] هي فاطمةُ ، وقِيل : خَولةُ .

وحديثُ عُقبة بنِ عامرٍ قلتُ : يا رسولَ اللَّه ، إنَّ أُختي نذرتْ أن تَمشي . الحديث[٤] ، هي أُمُّ حِبَّان - بالكسر والموحَّدةِ - بنتُ عامرٍ ، ذكَره ابنُ ماكولا .

وحديثُ اليهودِ : «فأسلم مِنهم ابنا سعية»[٥] ؛ أحدهما : ثَعلبةُ ، والآخر : أَسد ، أو : أَسِيد ، أو : أُسيد ؛ أقوالٌ .

وحديثُ قول أبي بكرٍ لعائشة : «إنَّما هُمَا أَخَوَاكِ وأُخْتَاكِ»[٦] ؛ هُم : عبدُ الرحمنِ ، ومحمدٌ ، وأسماء ، وأُمُّ كُلثومٍ .

---

(١) في «ص» و «م» : «الحسين» بالسين ؛ خطأ .

(٢) أخرجه : البخاري (٢/ ٤ ، ٥) ، ومسلم (٦/ ١٣٧) .

(٣) أخرجه : أبو داود (٤٢٣٧) ، والنسائي (٨/ ١٥٦ ، ١٥٧) .

(٤) أخرجه : أبو داود (٣٢٩٣) ، والترمذي (١٥٤٤) .

(٥) أخرجه : البيهقي في «السنن» (٣/ ١١٣) .

(٦) أخرجه : مالك في «الموطإ» (ص : ٤٦٨ ، ٤٦٩) .

وحديثُ : «جاءتْ أُمُّ كُلثومٍ بنتُ عُقبةَ بنِ أبي معيطٍ مسْلمَةً ، فجاءَ أخَوَاها يَطْلُبَانِهَا» ، هُما : عمارةُ والوليدُ ابنا عقبة ، قاله ابنُ هشام وغيره .

وحديثُ : «وهل في البيَتِ إلا قُرشيٌّ؟ قالوا : غير ابنِ أُختنا» ، - الحديث[1] - هُو : النُّعمانُ بن مقرنٍ .

* * *

الثَّالِثُ : العَمُّ والْعَمَّةُ : كَرَافِعِ بنِ خَدِيجٍ ، عَنْ عَمِّهِ : هُوَ ظُهَيْرُ ابنُ رَافِعٍ .

زِيادُ بنُ عِلاقَةَ عَنْ عَمِّهِ ، هُوَ قُطْبَةُ بنُ مالِكٍ .

عَمَّةُ جَابِرٍ الَّتِي بَكَتْ أَبَاهُ يومَ أُحُدٍ ، هِيَ فَاطِمَةُ بنتُ عَمْرٍو ، وقيلَ : هِنْدٌ .

(**الثالث : العمُّ والعمَّةُ**) قالَ ابن الصلاح[2] : و«نحوهما» ، أي : كالخَالِ والخَالةِ ، والأَبِ والأُمِّ ، والجدِّ والجدَّةِ ، وابن أو بنتِ العمِّ والعمَّةِ ، والخالِ والخالةِ .

(**كرافع بن خَدِيج ، عن عمِّه**) في النهيِ عنِ المُخابرةِ[3] ، (**هو ظُهَير**) بِضَمِّ الظاءِ المعُجمةِ (**ابنُ رافع**) ابنِ عديٍّ . وقيل : أُسَيدُ بنُ ظهيرِ بنِ الحارثِ .

---

(١) أخرجه : أحمد في «المسند» (٤/ ٣٩٦) .

(٢) «علوم الحديث» (٤٣١) .

(٣) أخرجه : البخاري (٣/ ١٤١) ، ومسلم (٥/ ٢٣) .

(**زيادُ بنُ علاَقَة ، عن عمِّه**) مرفوعًا : «**اللَّهُمَّ إنِّي أَعوذُ بِكَ مِن مُنكَرَاتِ الأَخلاَقِ**» الحديث ، رواه الترمذيُّ[1] ، (**هو قطبةُ بن مالكٍ**) الثعلبيُّ كما في «صحيح مسلم»[2] ، في حديثٍ آخَر .

ومِن ذلك : (**عمةُ جابرِ التي بكت أباه**) لمَّا قُتل (**يومَ أُحُدٍ**) كما في «الصحيح»[3] ، (**هي فاطمةُ بنتُ عمرو**) بنِ حَرامٍ ، وقعتْ مُسمَّاةً في «مسند الطيالسيِّ»[4] .

(**وقيل : هند**) قاله : الواقدي .

ومِن ذلك : **حديثُ** ابنِ عَبَّاسٍ : «أَهدتْ **خَالَتي** إلىٰ النبيِّ ﷺ سَمنًا ، وأَقِطًا ، وأَضْبًا»[5] ، قيل : اسمُها هزيلةُ .

وقيل : حفيدة بنت الحارثِ ، وتُكنىٰ أُمَّ حفيدٍ .

وقيل : أُمُّ عنين[6] .

وحديثُ أبي هُريرة : «كُنتُ أدْعو أُمِّي إلىٰ الإسلامِ» الحديث[7] ، اسمها : أُمية بنتُ صَفيحِ بنِ الحارثِ بنِ دوسٍ ، قاله ابنُ قُتيبة .

---

(١) «السنن» (٣٥٩١) . (٢) «صحيح مسلم» (٢/ ٣٩) .

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ٩١)، ومسلم (٧/ ١٥٢) .

(٤) (١٨١٧) بدون ذكر التسمية . (٥) أخرجه البخاري (٧/ ٩٤ ، ٩٥) .

(٦) في «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال (٢/ ٥١٢) :

«قال الباهلي : قال لنا يعقوب الدورقي – في أم حفيد – : هذه يقال لها : أم خفين ، وأم عفين» .

(٧) أخرجه مسلم (٧/ ١٦٥ ، ١٦٦) .

وحديثُ : أنَّ[١] كردم بن سُفيان . قال : «يا رسولَ اللّه ؛ خرجتُ أنا وابنُ عمٍّ لي في الجاهليةِ فَحَفِيَ ، فقال : مَن يُعطِينِي نَعْلًا أُنكِحهُ ابنتي» . الحديث ، قال الخطيبُ : ابنُ عمِّه ثابت بنُ المرقعِ[٢] .

وحديثُ نافع : «تزوَّج ابنُ عُمرَ بنتَ خالِه عثمان بنِ مَظعونٍ . فقالت أُمُّها : بِنْتِي تَكرَهُ ذلك» ، اسم بنتِ خالِه : زَينبُ ، وأُمُّها : خَولةُ بنتُ حكيمِ بنِ أُميةَ .

* * *

الرَّابعُ : الزَّوْجُ والزَّوْجةُ : زوجُ سُبيعَةَ : سَعْدُ بنُ خَولَةَ .

زَوْجُ بَرْوَعَ - بالفَتْحِ ، وَعِنْدَ المُحدِّثِينَ بالكَسْرِ - : هِلالُ بنُ مُرَّةَ .

(**الرابعُ : الزوجُ والزوجةُ**) ، والعبدُ وأُمُّ الولدِ :

(**زوجُ سُبَيعَةَ**) الأسلميةِ التي ولدت بعد وفاتِهِ بليالٍ ، الحديثُ في «الصحيحين»[٣] ، هو : (**سعدُ بنُ خولةَ ، زوجُ بروَع**) بنتُ واشِقٍ (**بالفتح**) للباءِ عند أهل اللغة ، (**وعند المحدثين بالكسر**) هو : (**هلالُ بنُ مرةَ**) الأشجعيُّ .

ومثَّل ابن الصلاحِ[٤] للزوجةِ بزوجةِ عبدِ الرحمن بنِ الزُّبيرِ التي كانت

---

(١) في «م» : «ابن» .
(٢) «الأسماء المبهمة» للخطيب (ص : ١٥٦) حديث (٨٢) .
(٣) أخرجه : البخاري (٧/ ٧٣) ، ومسلم (٤/ ١٨٥) .
(٤) «علوم الحديث» (ص : ٤٣٢) .

تحتَ رفاعةَ القُرظيِّ، فطلقها، اسمها: تميمةُ بنت وَهبٍ، وقيل: تُميمةُ - بضمِّ التاءِ - وقيل: سُهيمة.

ومثالُ أُمِّ الولدِ: حديثُ أُمِّ ولدٍ لإبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عَوفٍ: أنَّها سألت أُمَّ سَلمةَ فَقالت: «إنِّي أُطيل ذَيلي وأَمشي» الحديث[١]، وهي: حُميدةُ، ذكَره النَّسائيُّ.

ومثالُ العبدِ: حديثُ جابرٍ: أنَّ عَبدًا لحاطبٍ قال: يا رسول اللَّه؛ لَيَدْخُلَنَّ حاطبٌ النَّارَ[٢]، اسمُه: سَعدٌ.

• تنبيــه:

مِن المُبهَم ما لم يُصرَّح بِذكرِه، بل يكونُ مَفهومًا من سياقِ الكلامِ، كقولِ البُخاريِّ[٣]: «وقال معاذٌ: اجلسْ بنا نُؤمن سَاعةً»، فالمَقُولُ له ذلك مطوي، وهو: الأسودُ بنُ هِلَالٍ.

* * *

(١) أخرجه: أبو داود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣).

(٢) أخرجه: مسلم (٧/ ١٦٩).

(٣) «صحيح البخاري» (١/ ٩).

● النَّوْعُ السِّتُّونَ :

التَّوارِيخُ والوَفَيَاتُ

هُوَ فنٌّ مُهِمٌّ بِهِ يُعْرَفُ اتِّصَالُ الحَدِيثِ وانْقِطَاعُهُ ، وَقَدِ ادَّعَىٰ قَوْمٌ الرِّوَايَةَ عَنْ قومٍ ، فَنُظِرَ فِي التَّارِيخِ ؛ فَظَهَرَ أَنَّهُم زَعَمُوا الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ بعدَ وَفَاتِهِمْ بِسِنِينَ .

(**النوع الستون : التواريخُ**) لمواليدِ الرُّواةِ ، والسَّماعِ ، والقُدُومِ لِلبَلَدِ الفُلانيِّ ، (**والوفَيَاتُ**) لَهُمْ :

(**هو فنٌّ مهمٌّ به يُعرَفُ اتصالُ الحديثِ وانقطاعِهِ ، وقد ادَّعىٰ قومٌ الرواية عن قومٍ ، فنُظِرَ في التاريخِ ؛ فظهرَ أنهم زعَمُوا الرواية عنهم بعدَ وفاتِهم بسنين**) .

كما سألَ إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ رَجُلًا اختبارًا : أيّ سَنةٍ كَتبتَ عَن خالدِ ابنِ مَعدان؟ فقال : سَنةَ ثلاثَ عشرةَ ومائة ، فقال : أنتَ تَزعم أنَّك سمعتَ منه بعدَ موتِه بسبعِ سنين[1] ؛ فإنَّه مات سَنَةَ ستٍّ ومائة ، وقيل : خَمس . وقيل : أربع ، وقيل : ثلاث ، وقيل : ثمان .

وسألَ الحاكمُ محمدَ بنَ حاتمٍ الكِسِّيَّ عن مَولِدِهِ لمَّا حدّث عن عبدِ بن حميدٍ؟ فقال : سَنة سِتين ومِائتين ، فقال : هذا سمعَ مِن عبدٍ بعدَ موتِهِ بثلاث عشرة سنة .

---

(١) انظر : «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٣) ، و«الميزان» (٣/ ٢٢٥) .

قال حفصُ بنُ غياثٍ القاضي : إذَا اتَّهمتُم الشيخَ فحاسِبُوه بالسِّنين ، يَعني : سِنَّه ، وسِنَّ مَن كَتَب عَنه .

وقال سُفيان الثَّوريُّ : لمَّا استعملَ الرُّواةُ الكَذبَ ، استَعملنَا لهم التَّاريخَ .

وقال حسَّانُ بنُ يزيدَ : لم نستَعنْ علىٰ الكذَّابين بمِثلِ التاريخِ ، نقولُ للشيخِ : سَنة كم وُلدتَ ؟ فإذَا أقرَّ بمولدهِ عَرَفنا صدقَه مِن كذِبهِ .

وقال أبو عبدِ اللَّه الحُميديُّ : ثلاثةُ أشياء مِن عُلوم الحديثِ يَجبُ تَقديم التَّهَممِ بها : العِلل ، والمُؤتَلفُ والمُختلف ، ووفياتُ الشيوخِ ، وليس فيه كتابٌ .

يَعني : علىٰ الاستقصاءِ ، وإلا فِفيهِ كُتُبٌ كـ«الوَفياتِ» لابن زبرٍ ولابنِ قانعٍ . وذيَّل علىٰ ابن زبرٍ الحافظُ عبدُ العزيز بنُ أحمد الكتانيُّ[1] ، ثُم أبو محمدٍ الأكفانيُّ ، ثُمَّ الحافظُ أبو الحسَن ابنُ المُفضَّل ، ثُمَّ المُنذريُّ ، ثُم الشريفُ عِزُّ الدِّين أحمدُ بنُ محمدٍ الحُسينيُّ ، ثمُّ المُحَدِّثُ أحمدُ بنُ أَيْبَك الدمياطيُّ ، ثُم الحافظُ أبو الفَضل العراقيُّ .

* * *

● **فُرُوعٌ :**

الأَوَّلُ : الصَّحِيحُ فِي سِنِّ سيدنا سَيِّدَ البَشَرِ رَسُولِ اللَّه ﷺ ،
وَصَاحِبَيْهِ : أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ ثَلاثٌ وَسِتُّونَ ، وَقُبِضَ

---

(١) في «م» : «الكناني» بالنون .

رَسُولُ اللهِ ﷺ ضُحَىٰ الاثْنَيْنِ لِثِنْتَي عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ، سَنَةَ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ مِنْ هِجْرَتِهِ ﷺ إِلَىٰ المَدِينَةِ، وَمِنْهَا التَّارِيخُ. وَأَبُو بَكْرٍ فِي جُمَادَىٰ الأُولَىٰ، سَنَةَ ثلاثَ عَشْرَةَ. وَعُمَرُ فِي ذِي الحِجَّةِ، سَنَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ. وَعُثْمَانُ فِيهِ سَنَةَ خَمْسٍ وثلاثِينَ، ابنَ اثنتَيْنِ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: ابن تسعِينَ، وقِيلَ غَيْرُهُ. وَعَلِيٌّ فِي شَهْرِ رَمضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، ابنَ ثلاثٍ وسِتينَ، وقِيلَ: أَرْبع، وَقِيلَ: خَمْسٍ. وَطَلْحَةُ والزُّبيرُ فِي جُمَادَىٰ الأُولَىٰ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ، قالَ الحاكِمُ: كَانَا ابنَيْ أربعٍ وستِّينَ، وَقِيلَ غير قَوْلِهِ. وَسَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ: سنةَ خَمْسٍ وخَمْسِينَ - عَلَىٰ الأَصَحِّ - ابنَ ثلاثٍ وَسَبْعِينَ. وَسعيدٌ: سَنَةَ إِحْدَىٰ وخَمْسِينَ، ابنَ ثلاثٍ -أو أربعٍ - وَسَبْعِينَ. وَعَبْدُ الرَّحْمَن بنُ عَوْفٍ: سَنَةَ اثْنَتَينِ وَثلاثِينَ، ابنَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ. وَأَبُو عُبَيْدَةَ: سَنَةَ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ، ابنَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ. وَفِي بَعْضِ هَذَا خِلافٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

(فروع) في عُيونٍ من ذلك:

(الأولُ): في وفاةِ النبيِّ ﷺ، وأصحابِهِ العَشرةِ:

(الصحيحُ في سنِّ سيدِنَا سيدِ البشرِ رسولِ اللَّه ﷺ، وصاحبَيه:

أبي بكر، وعمرَ رضي الله عنهما **ثلاثٌ وستونَ)** سنة؛ قاله الجمهور من الصحابةِ والتابعين فَمَنْ بَعْدَهم، وصحَّحه ابنُ عبدِ البر والجمهور.

وقيل: سِنُّ النبيِّ ﷺ ستُّون، رُوي عن أنسٍ، وفاطمةَ البتولِ، وعُروةَ ابنِ الزُّبيرِ، ومالكٍ.

وقيل: خَمسٌ وستُّون، روي عنِ ابنِ عباسٍ، وأنسٍ أيضًا، ودَغفل ابنِ طَلحةَ.

وقيل: اثْنان وستُّون، قالَه قتادةُ.

وحُكِي الآخَران أيضًا في أبي بكرٍ، وحُكِي الأَوَّلان في عُمَرَ.

وقيلَ: عاشَ عُمَرُ سِتًا وسِتِّين. وقيل: إحدىٰ وستين. وقيل: تِسعًا وخمسين. وقيل: سَبعًا وخمسين. وقيل: سِتًّا وخَمسين. وقيل: خَمسًا وخَمسين.

(وقُبِضَ رسولُ اللَّه ﷺ ضُحىٰ) يومَ **(الاثنين، لثنتي عشرَةَ خلَت من شهرِ ربيع الأولَ، سنَةَ إحدىٰ عشرةَ من هجرتِهِ ﷺ إلىٰ المدينةِ)**.

لا خلاف بين أهلِ السِّيرِ في ذلك، إلَّا في تَعيينِ اليومِ مِنَ الشَّهرِ، فالجمهورُ علىٰ ما ذكَره المُصنِّفُ، أنه يوم الثاني عَشَر.

وقال موسىٰ بنُ عُقبةَ والليثُ بنُ سعدٍ: مُستَهلُّ الشهرِ.

وقال سُليمان التيميُّ: ثَانِيَهُ.

قال العراقيُّ[(١)] : والقولُ الأول ، وإن كان قول الجمهورِ ، فقد استَشْكَله السُّهيليُّ مِن حيثُ التاريخ ؛ وذلك لأنَّ يومَ عرفةَ في حَجَّةِ الوداعِ كان يومَ الجُمُعةِ بالإجماعِ ، لحديث عُمرَ المُتَّفق عَليه ، وحينئذٍ فلا يُمكن أن يكونَ ثاني عَشَر ربيعَ الأولِ مِنَ السَّنة التي تَليها يوم الاثنين ، لا علىٰ تقديرِ كمَالِ الشُّهورِ ولا نَقصها ، ولا كمَال بعضٍ ونَقص بعضٍ ؛ لأنَّ ذَا الحِجةَ أوَّله الخميسُ ، فإن نقَصَ هو والمُحرَّمُ وصَفَرُ كان ثاني عشر ربيعَ الأوَّل[(٢)] يومَ الخميسِ ، وإن كملتِ الثلاثةُ فثاني عشره الأحَد ، وإن نقَص بَعْضٌ وكَمُلَ بعضٌ ، فثاني عشره الجُمُعة أو السَّبت .

قال : وقد رأيتُ بعضَ أهلِ العلمِ يجيبُ بأن تُفرَضُ الشهورُ الثلاثةُ كَواملَ ، ويكون قولُهم : « لاثني عشرةَ ليلةً خَلَتْ مِنه » ، أي : بأيَّامها كَامِلة ، فيكونُ وفاتُه بعدَ استكمالِ ذلك ، والدُّخول في الثالث عَشَر .

قال : وفيه نظرٌ ؛ مِن حيثُ إنَّ الذي يَظهرُ مِن كلامِ أهل السِّيرِ نُقصانُ الثلاثةِ أو اثنين منها ، بدليلِ ما رَواه البيهقي[(٣)] بسندٍ صَحيحٍ إلىٰ سُليمان التيْميِّ أنَّ رسولَ اللّه ﷺ مرِضَ لاثنتينِ وعِشرين ليلة مِن صَفر ، وكان أوَّل يومٍ مَرِضَ فيه يَوم السبت ، وكانت وفاتُه اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خَلَتا من ربيعِ الأوَّل ، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ أوَّل صفرِ السَّبت ، فَلَزِمَ نُقصانُ ذي الحِجَّةِ والمُحرَّمِ ، وقولُهُ : «وكانتْ وفاتُه اليومَ العاشر» ، أي : مِن مَرضِه فيدلُّ علىٰ نُقصان صفَر أيضًا .

---

(١) «التقييد» (ص : ٤٣٣) .

(٢) «الأول» سقط من «م» .

(٣) «دلائل النبوة» (٧/ ٢٣٤) .

رویٰ الواقدي عن أبي مَعشرٍ عن محمدِ بنِ قيسٍ قال: «اشتَكىٰ رسولُ اللَّهِ ﷺ يومَ الأربعاء لإحدىٰ عشرة بقيت مِن صَفر»، إلي أن قال: «اشتكىٰ ثلاثةَ عشرَ يومًا، وتُوفِّي يومَ الاثنين لِلَيلتين خَلَتَا مِن ربيع».

فهذا يدلُّ علىٰ نَقصِ الشهور أيضًا، إلَّا أنَّه جَعَل مُدَّةَ مَرضِهِ أكثرَ ممَّا في حديثِ التيميِّ.

ويُجمَعُ بَينهما بأنَّ المرادَ بهذا ابتداؤه وبالأَوَّل اشتدادهُ، والواقدي وإن ضعف في الحديثِ فهو مِن أئمةِ السِّيرِ، وأبو مَعشرٍ نُجيحٌ مُختلفٌ فيهِ.

ورویٰ الخطيبُ في «الرُّواة عن مالكٍ»، مِن روايةِ سعيدِ بنِ سلْم[1] ابن قُتيبة الباهليِّ: ثنا مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «لمَّا قُبِضَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مَرِضَ ثمانيةً، فَتُوفِّي لِليلتين خَلَتَا مِن ربيعِ الأول» - الحديث.

فاتَّضحَ أنَّ قولَ التيميِّ - ومَن وافقه - راجحٌ من حيثُ التاريخ.

قال: وقولُ المُصنِّف - كابنِ الصلاح[2] -: «ضحًى» يُشكلُ عليه ما في «صحيح مسلم»[3] مِن رواية أنسٍ: «آخِرُ نَظرةٍ نَظرتُها إلىٰ

(١) في «ص» و «م» و «التقييد» (ص: ٤٣٤): «سلمة»، وفي «التبصرة» (٣/ ٢٤٠): «مسلم»، وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبته.
ثم إن سعيدًا هذا، إنما يروي عن أبيه عن مالك، وقد رجعت إلىٰ مختصر مخطوط لكتاب الخطيب هذا، فوجدت فيه لسعيد هذا رواية عن مالك مباشرة، فالظاهر أنها رواية غريبة، الخطأ فيها منه أو ممن دونه. واللَّه أعلم.

(٢) «علوم الحديث» (ص: ٤٣٣). (٣) «الصحيح» (٢/ ٢٤).

رسولِ اللَّه ﷺ» الحديث . وفيه : تُوفي مِن آخِر ذلك اليومِ وهذا يدلُّ على أنَّه تأخَّر بَعدَ الضُّحىٰ .

ويجمع بينهما أنَّ المرادَ أولُ النصفِ الثاني ، فهو آخِر وقتِ الضُّحىٰ وهو من آخِرِ النهارِ ، باعتبارِ أنَّه مِنَ النَّصف الثاني .

ويدل عليه ما رَواه ابنُ عبدِ البرِّ بسندِهِ عَن عائشة قالت : ماتَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ ارتفاعَ الضُّحَىٰ ، وانتِصَافَ النهارِ يومَ الاثنين .

وذكَر موسىٰ بن عقبةَ في «مغازيه» عن ابن شهابٍ : تُوفِّي يوم الاثنين حِينَ زاغتِ الشَّمسُ .

(ومنها) أي : مِن الهِجرةِ **(التاريخُ)** هذهِ فائدةٌ زادَها المُصنِّفُ .

روىٰ البُخاريُّ في «صحيحه»[(١)] عن سهل بن سعد قال : ما عَدُّوا مِن مَبعَثِ النبيِّ ﷺ ، ولا مِن مُتَوفَّاه ، إنَّما عَدُّوا مِن مَقدَمِهِ المدينة .

وروىٰ في «تاريخِهِ الصغيرِ»[(٢)] عنِ ابنِ عباسٍ قال : كانَ التاريخُ في السَّنة التي قَدِمَ فيها النبيُّ ﷺ .

وروىٰ أيضًا عنِ ابنِ المسيبِ قال : قالَ عُمَرُ : متَىٰ نكتبُ التاريخَ ؟ فجَمَع المُهاجرين ، فقال له عليٌّ : مِن يومِ هاجَر النبيُّ ﷺ فكتبَ التاريخَ[(٣)] .

---

(١) «صحيح البخاري» (٥/ ٨٧) . (٢) (١/ ١٦) .

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ٩) ، و«الصغير» (١/ ١٥) .

وروى ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه» عن ابن سِيرين، أنَّ رجَلًا مِن المُسلمين قَدِمَ مِن أرضِ اليمن، فقالَ لعُمَرَ: رأيتُ باليمنِ شَيئًا يُسمُّونه التارِيخَ، يَكتبُون مِن عامِ كذَا وشهرِ كذا، فقال عُمَرُ: إنَّ هذا لحَسَنٌ، فأَرِّخُوا، فلمَّا أجمع علىٰ أن يُؤرِّخَ شاوَرَ.

فقال قومٌ: بِمَولدِ النبيِّ ﷺ.

وقال قومٌ: بالمبْعثِ. وقال قومٌ: حِين خرَج مُهاجرًا مِن مَكةَ.

وقال قائلٌ: الوفاة حِين تُوفِّي. فقال: أَرِّخوا خُروجَه مِن مَكَّة إلىٰ المَدينةِ.

ثُم قالَ: بأيِّ شهرٍ نبدأ، فُنصَيِّرُه أَوَّلَ السَّنةِ؟ فقالُوا: رَجَب؛ فإنَّ أهلَ الجاهليةِ كانُوا يُعظِّمونه. وقال آخَرُون: شَهرُ رَمَضانَ. وقالَ بعضهم: ذُو الحجَّة؛ فيه الحَجُّ. وقال آخَرُونَ: الشَّهر الذي خرَجَ فيه مِن مَكَّة. وقال آخَرُون: الشَّهر الذي قَدِمَ فيه. فقالَ عُثمان: أرِّخوا مِن المُحرَّم أوَّل السَّنةِ، وهو شَهرٌ حَرامٌ، وهو أَوَّلُ الشُّهورِ في العِدةِ، وهو مُنصَرَفُ الناسِ عَنِ الحَجِّ. فصيَّروا أوَّلَ السَّنةِ المُحرَّمَ، وكان ذلك في سنة سبع عَشرةَ(١).

وقد روىٰ سعيدُ بنُ منصور في «سُننه» بسندٍ حسنٍ عن ابنِ عباسٍ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] قال: الفَجْرُ شهرُ المُحرَّمِ. هو فَجرُ السَّنةِ.

---

(١) عزاه لابن أبي خيثمة الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٢٦٩).

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ حَجَرٍ في «أماليه»: بهذا يحصلُ الجوابُ عَنِ الحِكمةِ في تأخرِ[١] التاريخِ مِن ربيع الأول إلىٰ المُحرَّم، بعدَ أن اتَّفقوا علىٰ جَعلِ التاريخِ مِنَ الهجرةِ، وإنَّما كانت في ربيع الأوَّلِ.

ورَوىٰ ابنُ عَسَاكر في «تاريخه»[٢] بِسندِه، عَن ميمون بنِ مهرانَ قالَ: رُفع إلىٰ عُمرَ صَكٌّ محله شَعبان فقال: أيُّ شعبان؟! الذي نحنُ فيه؟ أَو الذي مضىٰ؟ أو الذي هو آتٍ؟ ثُم قالَ للصحابةِ: ضَعُوا للناسِ شيئًا يَعرفُونه مِن التاريخِ، فأَجمَعوا علىٰ الهِجرةِ.

لكن رأيتُ في مجموعٍ بخطِّ ابنِ القمَّاح عنِ ابنِ الصلاحِ أنه قال: ذكَر أبو طاهرِ ابن محمش الزياديُّ في«كتاب الشروط»، أن رسول اللّه ﷺ أرَّخَ بالهجرةِ حين كَتَبِهِ الكِتابَ لِنصَارىٰ نَجران، وأمَر عليًّا أن يَكتُبَ فيه: إنَّه كُتب لخمسٍ مِنَ الهجرةِ.

قال: فالمؤرِّخ بها إذن رسولُ اللّه ﷺ، وعُمرُ تَبِعه في ذلك.

وقد أشبعتُ الكلامَ في ذلك في مؤلفٍ مُستَقلٍّ مختصٍّ بهذه المسألةِ.

(و) تُوفِّي **(أبو بكر)** ﷺ **(في جماديٰ الأولىٰ، سنة ثلاث عشرة)** يوم الاثنين.

وقيل: ليلة الثلاثاء بينَ المغربِ والعِشَاءِ لثمانٍ.

وقيل: لثلاث بَقينِ.

---

(١) في «ص»: «تأخير».

(٢) «تاريخ دمشق» (١/ ٤١).

وقيل : في جُمادَىٰ الآخرةِ ، ليلة الاثنينِ لسبعَ عشرةَ مَضَتْ منه .

وقيل : يوم الجُمُعةِ لسبعِ ليالٍ بقين .

وقيل : لثمانٍ بقين مِنه .

والصحيحُ الذي جزَم به الأئمةُ ، وصحَّحه الحُفَّاظ ، وثَبتَ بأسانيدَ صحيحةٍ ، عَن عَائشةَ وغيرِها : عَشِيَّةَ ليلةِ الثُلاثاءِ ، لثمانٍ بَقينَ مِن جمادَىٰ الآخِرَةِ .

(و) تُوفِّي (**عمرُ في ذي الحجَّةِ**) آخر يومٍ منه يوم الجُمُعةِ (**سنة ثلاث وعشرين**) ، ودُفن يوم السبتِ ، مُستهلَّ المُحرَّمِ .

(و) قُتل (**عثمان فيه**) أي : ذِي الحجَّةِ يومَ الجُمعةِ ثامن عَشره .

وقِيلَ : ثَامِنه .

وقِيل : ثامن عشريه .

وقِيلَ : ثاني عشره .

وقِيلَ : ثالث عشره

(**سنة خمس وثلاثين**) .

وقِيل :أوَّل سَنَة ستٍّ وثَلاثين .

وفي «تاريخ البُخاريِّ»[1] : سنة أربعٍ وثلاثين .

---

(١) «التاريخ الكبير» (٦/٢٠٩) .

قال ابنُ ناصرٍ : وهو خطأٌ مِن راويه .

وهو (**ابن اثنينِ وثمانين**) قاله أبو اليَقظان ، وادَّعىٰ الوَاقديُّ الاتفاق عليه .

(**وقيل : ابن تسعين ، وقيل : غيره**) .

فقَالَ ابنُ إسحاقَ : ابنُ ثمانين .

وقَال قتادةُ : سِت وثمانين .

وقِيلَ : ثمانٍ وثمانين .

(**و**) قُتل (**عليٌّ في شهرِ رمضانَ**) ليلةَ الحادي والعِشرين مِنه .

وقِيلَ : يَوم الجمُعَةِ .

وقِيلَ : ليلتها سابعَ عشره .

وقِيلَ : حَادي عشره ، وقِيلَ غير ذلك .

(**سنة أربعين**) وقال ابنُ زبرٍ : سنة تسعٍ وثلاثين ، وهو وَهمٌ لم يُتابَع عليه .

وهو (**ابن ثلاثٍ وستينَ** .

وقِيلَ : أربع) وسِتين .

(**وقيل : خمس**) وستِّين .

وقِيلَ : اثنتَين وسِتِّين .

وقِيلَ : ثمانٍ وخمسين .

وقِيلَ : سبع وخمسين .

(**وطلحةُ والزبيرُ**) ماتا معًا (**في**) يومٍ واحدٍ ، قُتِلا في وَقعةِ الجَمَلِ يوم الخميسِ .

وقِيلَ : يوم الجمُعة عَاشِرَ (**جمادَىٰ الأولىٰ**) - وقيل : الآخرة ، وعليه الجمهورُ - (**سنة ستٍّ وثلاثين**) .

ومَن قال « في رَجَبٍ » ، أو : «رَبيعٍ » فَقَولان مَرجُوحان .

(**قال الحاكمُ : كانا ابني أربعٍ وستينَ**) سَنة ، وهو قَولُ الواقديِّ ، وتابَعه ابنُ حِبَّانَ .

(**وقيلَ غيرُ قولِهِ**) فقال أبو نعيم : كان لطلحةَ ثلاثٌ وستون .

وقال عيسىٰ بنُ طلحَةَ : اثنتان وستُّونَ . وقال المدائنيُّ : ستُّون . وقِيلَ : خمسٌ وسَبعون .

وقِيلَ : كانَ للزُّبيرِ سبعٌ وستُّون .

وقِيلَ : سِتٌّ وستُّون .

وقِيلَ : ستُّون .

وقِيلَ : بضعٌ وخَمْسون .

وقِيلَ : خَمْسٌ وسَبعون .

• **فائـــدة:**

قال الزبيرُ بنُ بكَّارٍ: أعرقُ الناسِ في القَتل عمارةُ بنُ حمزةَ بنِ مُصعب ابن الزُّبيرِ بن العَوَّامِ، قُتِلَ عمارةُ وأبوه حمزةُ يوم قديدٍ، وقَتَل مصعبًا عبدُ الملك بن مروان، وقُتل الزُّبير يَوم الجَمَلِ، وقُتل العوامُ يَوم الفُجارِ.

زاد أبو منصور الثعالبيُّ في كِتابِهِ «لطائف المَعَارِفِ»: وقُتل خُويلدُ أبو[1] العوامِ في حرب خُزَاعَةَ.

قال: ولا نَعرِفُ في العربِ والعَجَم سِتَّة مَقتولين في نسبٍ إلا في آلِ الزُّبيرِ.

(و) تُوفِّي **(سعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ سنةَ خمس وخمسين - علىٰ الأصح)**، وقِيلَ: سَنة خَمسين[2]، وقِيلَ: إحدىٰ، وقِيلَ: أربع، وقِيلَ: سِتٍّ، وقِيلَ: سَبعٍ، وقِيلَ: ثَمانٍ.

(ابن ثلاث وسبعين) وقِيل: أربعٍ وسَبعين، وقِيلَ: اثنتين وثَمَانِينَ، وقيل: ثلاثٍ وثمانين. وهو آخِرُ العَشَرَةِ موتًا.

(و) توفي **(سعيدُ)** بن زيدٍ **(سنةَ إحدىٰ وخمسين)**، وقيل: اثنتين، وقِيلَ: ثمانٍ وخَمسين.

(ابنَ ثلاثٍ) وسبعين **(أو أربعٍ وسَبعين)**، قالَ الأوَّل: المدائني، والثاني: الفَلَّاسُ.

---

(١) في «ص»: «بن»؛ خطأ.

(٢) في «ص»، «م»: «خمس»، والمثبت هو الصواب.

(و) تُوفِّي (**عبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ سنة اثنتين وثلاثين**)، وقِيلَ: إِحدىٰ، وقِيلَ: ثَلاثٍ.

(**ابنَ خمسٍ وسبعين**)، وقِيلَ: اثنتينِ وسَبعين، وقِيلَ: ثَمانٍ وسَبعين.

(و) تُوفي (**أبو عبيدة**) بطاعونِ عَمواس (**سنةَ ثماني عشرة**)، وهو (**ابن ثمانٍ وخمسين**) بلا خِلافٍ في الأمرين.

(**وفي بعض هذا خلافٌ**) كما تقدَّم التنبيهُ عليهِ (رضي الله عنهم **أجمعين**).

* * *

الثَّانِي: صَحَابِيَّانِ عَاشَا سِتينَ سَنَةً فِي الجَاهِلِيَّةِ، وسِتِّينَ فِي الإسْلامِ، وَمَاتَا بِالمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ: حَكِيمُ بنُ حِزَامٍ، وَحَسَّانُ بنُ ثابِتِ بنِ المُنْذِرِ بنِ حَرَام، قَالَ ابنُ إسحَاقَ: عَاشَ حَسَّانُ وآبَاؤُهُ الثَّلاثَةُ كُلٌّ وَاحِدٍ مَائِةً وعِشْرِينَ، وَلا يُعْرَفُ لِغَيْرِهِم مِنَ العَرَبِ مِثْلُهُ، وَقِيلَ: مَاتَ حَسَّانُ سَنَةَ خَمْسِينَ.

(**الثاني: صحابيّان عاشَا ستينَ سنة في الجاهليةِ، وستين في الإسلامِ، وماتَا بالمدينةِ سنَة أربعٍ وخمسين**).

أحدُهما: (**حكيمُ بنُ حزام**) بنِ خُويلدِ بنِ أسدِ بن عبدِ العزَّىٰ بن قصيٍّ الأسدي، ابنُ أخِي خَديجة، وكان مَولدُه في جَوفِ الكعبةِ قُبيل عامِ الفيلِ بثلاثَ عشرةَ.

وقِيلَ: ماتَ سَنةَ خَمسين.

وقِيلَ: سَنة ثَمانٍ وخَمسين.

وقِيلَ: سَنة سِتِّين.

(و) **الثاني**: **(حسانُ بنُ ثابتِ بنِ المنذرِ بنِ حرامٍ)** بالراءِ، الأنصاريُّ الخزرجيُّ النجاريُّ.

(قال ابنُ إسحاقَ: عاشَ حسان وآباؤه الثلاثة): ثابتٌ، والمنذرُ، وحرامٌ، **(كل واحد)** مِنهم **(مائة وعشرينَ)** سنة **(ولا يُعرفُ لغيرِهم من العربِ مثلُه.**

وقيل: ماتَ حسان سنةَ خمسين).

وقِيلَ: في خلافةِ عليٍّ.

وقِيلَ: سَنة أَربعين أيَّام قَتل عليٍّ.

وقِيلَ: ماتَ وهُو ابنُ مِائة سَنة وأربع سنين، وكذا أبوه وجدُّه، قالَه ابنُ حِبَّان، والجمهورُ علىٰ الأوَّلِ.

- **تنبيهان:**

أحدُهما: في الصحابةِ أَيضًا مَن شارك «حَكيمًا» و«حسَّان» في ذلك:

كَـ«حُويطِب بنِ عَبدِ العُزَّىٰ القُرشيِّ العَامريِّ»، مِن مُسْلمةِ الفَتْحِ، عاش سِتِّين سَنة في الجاهليةِ وستين في الإسلامِ، كما رَواه الواقديُّ، ومات سَنة أربعٍ وخَمسين، وقِيلَ: اثنتين وخَمسين.

و«سعيدِ بن يربوع القُرشيِّ»، ماتَ سَنة أربعٍ وخَمسين، وله مائة وعشرون، وقِيلَ: أربعٌ وعشرون.

و«حَمْنَن» بفتحِ الحاءِ المُهمَلةِ وسُكون الميمِ وفتحِ النُّون الأُولىٰ، آخِرُه نُونٌ؛ فيما ضَبَطه ابنُ ماكُولا.

وقَال بعضُهم: «حَمْنَز» - آخِرُه زاي - أَخُو عبدِ الرحمن بنِ عَوفٍ.

ذكَر الزبيرُ بنُ بكَّارٍ، والدَّارقطنيُّ في كتابِ «الإخوةِ»، وابنُ عبدِالبر: أنَّه عاشَ سِتين في الجاهليةِ وستين في الإسلامِ، وماتَ سَنة أَربعٍ وخَمسين.

و «مَخْرَمة بن نوفلٍ والد المِسْور»، ماتَ سَنة أربعٍ وخَمسين، وله مائةٌ وعُشرون، جَزم به أبو زكريَّا ابن مَنده في«جزء» له، جمَع فيه مَن عاشَ مِن الصَّحابة مائةً وعِشرين.

وقِيلَ: عاشَ مِائةً وخَمسَ عَشرةَ.

وقد ذكَر ابنُ منده في «كِتابِه» هذا جماعةً عاشُوا مِائةً وعِشرين، لكن لَم يُعْلَمْ كَون نصفها في الجاهليةِ ونصْفها في الإسلامِ: كـ«عَاصمِ بنِ عديٍّ العجلانيِّ»، ماتَ سَنة خَمسٍ وأَربعين، و«المنتجع» جَدُّ «ناجية»، و«نافعِ أبي سُليمان العبديِّ»، و«اللَّجْلاجِ العَامريِّ»، و«سعدِ بنِ جُنادةَ العوفيِّ»، والدِ عَطيةَ.

وفَاتَه «عديُّ بنُ حاتمٍ الطائيُّ»، قال ابنُ سعدٍ وَخليفةُ: تُوفِّي سَنة ثمانٍ وسِتين عن مائةٍ وعِشرين، وقِيلَ: سَنة سِتين، وقِيلَ: سَبع.

و«النابغةُ الجعديُّ»، و«لَبيدُ بنُ ربيعةَ»، و«أوسُ بنُ مغراء[١] السعديُّ»، ذكَر الثلاثة الصريفينيُّ.

و«نوفلُ بنُ مُعاوية»، ذكَره ابنُ قُتيبةَ، وعبدُ الغنيِّ في «الكَمالِ».

ومِن التابعين: «أبو عَمرو الشيبانيُّ» صاحبُ ابنِ مسعودٍ، و«زِرُّ بنُ حُبيشٍ»، وقد لَخصَّتُ جزءَ ابنِ مَنده المذكورَ وزِدْتُ عليه ما فَاتَه.

الثاني: قال الزبيرُ بنُ بَكَّارٍ: كانَ مَولدُ حكيمٍ في جوفِ الكَعبةِ.

قال شيخُ الإسلام: ولا يُعْرف ذلك لغيره، وما وقَع في «مستدركِ الحاكم» - مِنْ أنَّ عليًّا وُلد فيها - ضعيفٌ.

* * *

الثَّالثُ: أصْحَابُ المَذَاهِبِ المَتْبُوعَةِ:

سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ماتَ بالبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، مَوْلِدُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ.

مَالِكُ بنُ أَنَسٍ: مَاتَ بِالمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبعِينَ وَمائَةٍ، قِيلَ: وُلِدَ سَنَةَ ثلاثٍ وَتِسْعِينَ، وقِيلَ: إِحدَىٰ، وَقِيلَ: أَرْبَعٍ.

أَبُو حَنِيفَةَ النُّعْمَانُ بنُ ثَابِتٍ: مَاتَ بِبَغْدادَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمائَةٍ، ابنَ سَبْعِينَ.

أَبُو عَبدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: مَاتَ بِمِصْرَ آخِرَ

---

(١) في «م»: «عفراء».

رَجَبٍ ، سَنَةَ أرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ ، وَوُلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ .

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ : ماتَ بِبَغْدَادَ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الآخِرِ ، سَنَةَ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِينَ وَمائَتَينِ ، وُلِدَ سنةَ أرْبَعٍ وَستِّينَ وَمائةٍ .

(الثالث) : في وَفياتِ **(أصحاب المذاهبِ المتبوعةِ)** :

أبو عبدِ اللَّهِ **(سفيانُ)** بن سعيدٍ **(الثوريُّ)** كان له مُقَلِّدون إلىٰ بعد الخمسمائة ، **(ماتَ بالبصرةِ سنةَ إحدىٰ وستينَ ومائة)** .

قالَ ابنُ حِبَّان : في شَعبان .

(مولِدُهُ سنةَ سبْعٍ وتسعين) . وقِيلَ : خَمس وتِسعين .

و أبو عَبدِ اللَّهِ **(مالكُ بنُ أنسٍ ، مات بالمدينة سنة تسعٍ وسبعينَ ومائة)** . قِيلَ : في صَفَرٍ . وقِيلَ :صَبيحة أربع عشرةَ مِن ربيعِ الأَوَّلِ .

(قيل : ولد سنة ثلاثٍ وتسعينَ

وقيل) : سَنة **(إحدىٰ)** وتِسعين . **(وقيل : أربع)** وتسعينَ . وقيل : سبع وتِسعين . وقِيلَ : سَنَةَ تِسعين .

(أبو حنيفة النعمان بنُ ثابتٍ مات ببغدادَ سنةَ خمسين ومائة) في رَجَب . وقِيلَ : إحْدىٰ وخَمسين . وقِيلَ : ثلاثٍ .

(ابنَ سبعين) سَنة ؛ فإنَّ مَولدَهُ سَنة ثَمانين .

(أبو عبدِ اللَّه محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ مات بمصرَ) ليلةَ الخميسِ **(آخرَ رجبٍ ، سنة أربعٍ ومائتين)** .

وقال ابنُ حِبان : آخر ربيعِ الأوَّلِ ، والأَوَّلُ أَشْهَرُ .

(وولدَ سنةَ خمسينَ ومائة) بغَزَّةَ مِن الشامِ ، وقِيلَ : بِعَسْقلان ، وقِيلَ : باليَمنِ .

(أبو عبدِ اللَّه أحمدُ بنُ حنبلٍ مات ببغدادَ في) ضَحْوَةِ يوم الجُمُعةِ لاثْنتي عشرةَ ليلةٍ خَلَتْ مِن **(شهر ربيع الآخر)** ، وقِيلَ : لثلاث عشرةَ بَقيْنَ منه .

وقِيلَ : مِن ربيعِ الأَوَّلِ - **(سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين .**

وولد سنة أربع وستين ومائة) في ربيعِ الأَوَّلِ ، ﷺ أجمعين .

● تنبيـــه :

مِن أصحابِ المذاهبِ المَتْبوعةِ :

الأوزاعيُّ ، وكان له مُقلِّدون بالشامِ نحوًا مِن مِائتي سَنة ، وماتَ ببيروت سَنة سبعٍ وخَمسين ومائة .

وإسحاقُ بنُ راهويه ، وماتَ سنةَ ثمانٍ وثَلاثين ومِائتين .

وأبو جَعفرِ ابنُ جريرِ الطَّبَريُّ ، ووفَاتُه سَنة عَشرٍ وثلاثمائة .

وداودُ الظاهريُّ ، ووفَاتُه في ذِي القعْدة - وقِيلَ : في رمضانَ - ببغدادَ سَنة تِسعين ومِائتين ، ومَولدُه بالكوفةِ سَنة ثِنتين ومِائتين .

* * *

الرَّابعُ : أَصْحَابُ الكُتُبِ المُعْتَمَدَةِ :

أَبو عَبد اللَّهِ البُخَارِيُّ : وُلِدَ يومَ الجُمُعةِ لِثَلاث عَشْرةَ خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ ، سَنَةَ أرْبع وتَسْعِينَ وَمائَةٍ ، وَمَاتَ لَيْلَةَ الفِطْرِ سنةَ ستٍّ وَخَمْسِينَ وَمائَتَيْنِ .

وَمُسْلِمٌ: ماتَ بِنَيْسابُورَ لِخَمْسٍ بَقِينَ مِنْ رَجَب، سَنَةَ إِحْدَىٰ وستِّينَ وَمائَتَيْنِ، ابنَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ.

وَأَبُو دَاوُد السِّجِسْتَانِيُّ: ماتَ بالبَصْرَةِ فِي شَوَّالٍ، سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمائَتَيْنِ.

وَأَبُو عِيسَىٰ التِّرْمِذيُّ: مَاتَ بِتِرْمِذَ لِثَلاثَ عَشْرةَ مَضَتْ مِنْ رَجَبٍ، سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ: مَاتَ سَنَةَ ثَلاثٍ وثَلاثِمَائَةٍ.

(**الرابعُ**) في وفيات (**أصحابِ الكتبِ المعتمَدَةِ**):

أبو عبدِ اللَّه) محمدُ بنُ إِسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرةِ بنِ بَرْدِزْبَه - بفَتحِ المُوحَّدةِ، وسُكون الراءِ، وكَسرِ المُهملةِ، وسُكون الزَّاي، وفتحِ الموحَّدة، ثُم هَاء - الجعفيُّ (**البخاريُّ**) نسبةً إلىٰ بُخارىٰ - بالقَصْر - أَعْظَمُ مدينة وراءَ النهرِ.

(**ولِدَ يومَ الجمُعةِ**) بعدَ الصَّلاة، (**لثلاث عشرة خَلَتْ مِن شَوال سَنَة أربعٍ وتسعين ومِائة، ومات ليلة**) السبتِ وقتَ العشاء ليلةَ عيدِ (**الفطرِ سنة ستٍّ وخمسينَ ومائتين**) بخَرْتَنْك[1]، قرية بقُربِ سَمَرْقَند.

خرجَ إليها لما طَلَبَ منه والي بُخارَىٰ خالدُ بنُ أحمدَ الذهليُّ أن يحملَ

---

(١) في هامش «م»: «خَرْتَنْك» بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء، وفتح التاء المثناة من فوق، وسكون النون وبعدها كاف».

له «الجامعَ» و«التاريخَ» لِيسمعه منه، فقال لرسولِهِ: قُلْ له: أَنَا لا أُذِلُّ العلِمَ ولا أحملهُ إلىٰ أبوابِ السَّلاطين، فأمَره بالخروجِ مِن بلدِهِ، فخرَجَ إلىٰ خَرْتَنْك، وكان له بها أَقْرباء فَنَزَل عِندَهم، وسأَلَ اللَّهَ أن يقبضَه، فما تمَّ الشَّهرُ حتَّىٰ ماتَ.

له مِن التصانيفِ غير«الصحيح»: «الأدبُ المُفْرَد»، و«رفعُ اليدين في الصَّلاةِ»، و«القراءةُ خَلْفَ الإمام»، و«بِرُّ الوالدين»، و«التاريخُ الكَبير»، و«الأوسطُ»، و«الصغيرُ»، و«خَلْقُ أفعال العباد»، و«الضُّعفاء».

وكلُّها موجودةٌ الآن، ومما لم نَقِفْ عليه:

«الجامعُ الكبيرُ»، ذكَره ابنُ طاهرٍ، و«المُسنَدُ الكبيرُ»، و«التفسيرُ الكبيرُ»، ذكَره الفَرَبْريُّ. و«الأَشربةُ»، ذكَره الدارقطنيُّ. و«الهِبةُ»، ذكَره وراقهُ. و«أَسَامي الصَّحابة»، ذكَره أبو القاسمِ ابنُ مَنده، وأبو القاسِمِ البَغَوي. و«الوحدان»، وهو مَن ليس له إلا حديث واحدٌ مِنَ الصَّحابةِ، ذكَره البغوي. و«المبسوطُ» ذكَره الخليليُّ. و«العِلل» ذكَره ابنُ منده. و«الكُنىٰ» ذكَره أبو أحَمد الحاكمُ. و«الفوائدُ» ذكَره الترمذيُّ في «جامعه».

(**ومسلِم**) بنُ الحجَّاجِ بنِ مسلمِ القُشيريُّ النَّيسابوريُّ أبو الحُسين.

(**مات بنيسابور**) عَشيَّة يوم الأحدِ (**لخمسٍ بَقِينَ من رجبٍ، سنةَ إحدىٰ وستين ومائتين، ابن خمس وخمسين**) وقِيل: سِتين، وقِيل: سبعٍ خمسين؛ لأنَّ المعروفَ أنَّ مَولدَه سنة أربعٍ ومِائتين.

قال الحاكم : له مِن الكُتبِ غير «الصَّحيح» : «الجامعُ علىٰ الأبوابِ» رأيتُ بعضه ، و«المُسندُ الكبيرُ علىٰ الرِّجالِ» ما أرىٰ أنه سَمِعَه مِنه أحدٌ ، و«الأسماءُ والكُنىٰ» ، و«التمييزُ» ، و«العِللُ» ، و«الوحدانُ» ، و«الأَفرادُ» ، و«الأقرانُ» ، و«الطَّبقاتُ» ، و«أَفرادُ الشاميِّيْن» ، و«أولادُ الصَّحابة» ، و«أَوهامُ المُحدِّثين» ، و«المُخضرَمون» ، و«حديثُ عَمرِو بنِ شُعيبٍ» ، و«الانتفاعُ بأهبِ السِّبَاعِ» ، و«سؤالاتُ أحَمدَ» ، و«مشايخُ مالكٍ والثوريِّ وشُعبةَ» .

(**وأبو داود**) سليمانُ بنُ الأشعثِ بنِ إسحاق بن بشيرِ بنِ شَدَّادِ بن عَمرو بنِ عِمرانَ الأزديُّ (**السِّجستَاني**) - بكَسرِ المُهمَلةِ والجيمِ وسُكونِ السِّينِ المهملةِ أيضًا - نسبة إلىٰ سجستان ويُنسَبُ إليها «سِجزِيٌّ» أيضًا ، علىٰ غيرِ قياسٍ .

(**مات بالبصرةِ في**) يومِ الجُمُعةِ سادس عشر (**شوال سنة خمس وسبعين ومائتين**) ، ومولدُه سَنَة ثِنتين ومِائتين .

له مِنَ التصانيف : «السُّنَنُ» ، و«المَرَاسيلُ» ، و«الردُّ علىٰ القَدَريَّةِ» ، و«الناسخُ والمنسوخُ» ، و«ما تفرَّد به أهلُ الأمصار» ، و«فضائل الأنصارِ» ، و«مسندُ مالكِ بنِ أنسٍ» ، و«المسائلُ» ، و«معرفة الأوقاتِ» ، و«الإخوةُ» وغير ذلك .

(**وأبو عيسىٰ**) محمدُ بن عِيسىٰ بنِ سورة بنِ مُوسىٰ بنِ الضَّحاك (**الترمذيُّ**) السلمي الضريرُ .

(**مات بترمذ**) وهي مَدينةٌ علىٰ طرفِ جَيحون - بكسرِ التاءِ - وقيل: بفَتْحِها، وقِيلَ: بضَمِّها، وكسر الميم، وقِيلَ، مضمومة، وذالٍ مُعجمةٍ ليلةَ الاثنين، (**لثلاثَ عشرةَ مضتْ مِن رجبٍ سنة تِسعٍ وسَبعين ومائتين**).

وقال الخليليُّ: بَعد الثمانين، وهو وَهمٌ.

له مِن التصانيف: «الجامعُ»، و«العِللُ المُفردُ»، و«التاريخُ»، و«الزُّهدُ»، و«الشمائلُ»، و«الأسماءُ والكنَىٰ».

(**وأبو عبد الرحمن**) أحمدُ بنُ شُعيبِ بن عليِّ بنِ سِنانِ بنِ بحرِ بنِ دينارٍ الخُراسانيُّ (**النسائيُّ**) - ويقال: النَّسَويُّ - نسبة إلىٰ «نَسَا» - بالفتح والقصر - مدينة بخراسان.

(**مات**) بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرةَ خَلَتْ مِن صَفرٍ، وقِيلَ: بمكَّةَ في شَعبان (**سنةَ ثلاث وثلاثمائة**)، ومولدهُ سَنة أربع عشرةَ، وقِيلَ: خمسَ عشرَة ومِائتين.

ولَه مِن الكُتُب: «السُّنن الكُبرىٰ» و«الصُّغرىٰ»، و«خصائصُ عليٍّ»، و«مُسندُ عليٍّ»، و«مُسندُ مالكٍ»، و«الكُنىٰ»، و«عَملُ اليومِ واللَّيلةِ»، و«أسماءُ الرُّواةِ والتمييزُ بينهم»، و«الضعفاءُ»، و«الإخوةُ»، و«ما أَغْربَ شعبةُ علىٰ سُفيانَ وسفيانُ عَلىٰ شُعبةَ»، و«مُسندُ منصورِ بنِ زاذان»، وغيرُ ذلك.

وأبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بنُ يزيدَ بنِ ماجَه القزوينيُّ.

ماتَ في رمضانَ سَنة ثلاثٍ وسَبعين ومائتين، ولم يذكرِ المُصنِّفُ - كابنِ الصلاحِ - وفَاتَه، كما لم يَذْكُرَا «كتابَه» في الأُصولِ[١].

وله مِن التصانيفِ: «السُّننُ»، و«التَّفسيرُ».

* * *

ثُمَّ سَبْعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ فِي سَاقَتِهِمْ، أَحْسَنُوا التَّصْنِيفَ، وَعَظُمَ النَّفْعُ بِتَصَانِيفِهِمْ: أَبُو الحَسَنِ الدَّارَقُطنِيُّ: مَاتَ بِبَغْدَادَ فِي ذِي القَعْدَةِ، سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثلاثِمَائَةٍ، وَوُلِدَ فِيهِ سَنَةَ ستٍّ وَثَلاثِمَائَةٍ.

ثُمَّ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسابُورِيُّ: مَاتَ بِهَا فِي صَفَرٍ، سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَوُلِدَ بِهَا فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ، سَنَةَ إِحْدَىٰ وَعِشْرِينَ وَثَلاثِمَائَةٍ.

ثُمَّ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ، حَافِظُ مِصْرَ: وُلِدَ فِي ذِي القَعْدَةِ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ وَثَلاثِمَائَةٍ، وَمَات بِمِصْرَ فِي صَفَرٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

أَبُو نُعَيْمٍ: أَحْمَدُ بنُ عَبدِ اللَّهِ الأَصْبَهَانِيُّ: وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلاثِينَ وَثلاثِمِائَةٍ، وَمَاتَ فِي صَفَرٍ سَنَةَ ثَلاثِينَ وَأَربَعِمائَةٍ بِأَصْبَهَانَ.

---

(١) يشير إلىٰ ما تقدم في «المسألة الثانية» من «النوع الأول».

وَبَعْدَهم أَبُو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ حَافِظُ المَغْرِبِ: وُلِدَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلاثِمَائَةٍ، وَتُوفِّي بِشَاطِبَةَ سَنَةَ ثلاثٍ وَسِتِّينَ وأَرْبَعِمائَةٍ.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ: وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثلاثِمَائَةٍ، وَمَاتَ بِنَيْسَابُورَ فِي جُمَادَىٰ الأُولَىٰ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

ثُمَّ أبو بَكرٍ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ: وُلِدَ فِي جُمادَىٰ الآخِرَةِ سَنَةَ إِحْدَىٰ وَتِسْعِينَ وَثَلاثِمِائَةٍ، وَمَاتَ فِي ذِي الحِجَّةِ سنَةَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وأَرْبَعِمِائَةٍ بِبَغْدَادَ.

(**ثم سبعة من الحفَّاظِ في ساقَتِهم، أحسَنُوا التصنِيفَ، وعظمَ النفعُ بتصانيفِهم:**

أبو الحسنِ) عليُّ بنُ عُمَرَ بنِ أحمدَ بنِ مَهديِّ بنِ مَسعود بنِ النُّعمانِ ابنِ دينارِ بنِ عبدِ اللَّه (**الدارقطنيُّ**) - بفتحِ الرَّاء، وضَمِّ القَافِ، وسُكونِ الطَّاءِ - نِسبةً إلىٰ «دارِ القُطن» مَحِلَّة ببَغداد.

(**مات ببغداد في**) يوم الأربعاء لثمانٍ خَلَونَ مِن (**ذي القعدة سنةَ خمسٍ وثمانين وثلاثمائة، وولد فيه**) أي: في ذِي القعْدةِ (**سنة سِتٍّ وثلاثمائة**).

له: «السُّننُ»، و«العِللُ»، و«التصحيفُ»، و«الأفرادُ»، وغيرُ ذلك.

(**ثم الحاكمُ أبو عبدِ اللَّهِ**) محمدُ بنُ عبدِ اللَّه بنِ محمدِ بنِ حَمْدُويه بنِ نُعيم بنِ الحكم بن البيِّعِ (**النيسابوريُّ**).

مات بها في) ثالثِ **(صفر، سنةَ خمسٍ وأربعمائة، ووُلِدَ بها في)** صبيحةِ الثالثِ من **(شهرِ ربيعِ الأول سنة إحدىٰ وعشرين وثلاثمائة)**.

له: «المستدركُ»، و«تاريخُ نيسابور»، و«علومُ الحديث»، و«التفسيرُ»، و«المدخلُ»، و«الإكليلُ»، و«مناقبُ الشافعيِّ»، وغيرُ ذلك.

(ثم أبو محمدٍ عبدُ الغني بنُ سعيد) بنِ عليٍّ بنِ سعيدِ بنِ بَشيرِ بنِ مَروانَ الأزديُّ **(حافظ مصرَ.**

وُلِدَ في ذي القعدة، سنةَ اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ومات بمصرَ في صَفَرِ) لسبعِ خَلَون منه **(سنةَ تسعٍ وأربعمائة)**.

له: «المُؤتَلفُ والمُختَلفُ»، وغيرُه.

(أبو نعيم أحمدُ بنُ عبد اللّهِ) بنِ أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ مُوسىٰ بنِ مِهرانَ **(الأصبهانيُّ)** نسبةً إلىٰ أَصبهان - بفتحِ الهَمزة وكَسرِها وفتحِ الباءِ، ويُقال بالفاءِ أيضًا - أشهرُ بلادِ الجِبَالِ.

(وُلِدَ) في رَجبِ **(سنة أربعٍ)** وقِيلَ: سِتٍّ **(وثلاثين وثلاثمائة، ومات في)** يَوم الاثنين الحادي والعِشرين مِن **(صفرِ سنَة ثلاثين وأربعمائة بأصبهانَ)**.

له مِنَ التصانيفِ: «الحِليةُ»، و«معرفةُ الصَّحابةِ»، و«تاريخُ أصبهان»، و«دلائلُ النُّبوةِ»، و«علومُ الحديثِ»، و«المُستخرَجُ علىٰ

البُخاريِّ»، و«المُستخرَجُ علىٰ مُسلمٍ»، و«فضائلُ الصَّحابةِ»، و«صفةُ الجنةِ»، و«الطِّبُّ»، وغيرُها.

(وبعدَهم: **أبو عمرَ**) يوسفُ بنُ عبدِ اللَّه بنِ محمدِ (**بن عبدِ البرِّ**) بنِ عاصمٍ النمريُّ القرطبيُّ (**حافظُ المغربِ**.

ولد في) يومِ الجُمُعة والخطيبُ علىٰ المنبرِ، لخمسٍ بَقِينَ مِن (**شهرِ ربيعِ الآخر سنةَ ثمانٍ وستين وثلاثمائة، وتُوفِّي بشاطبةَ**) وهي مدينة بالأندلس، في ليلةِ الجُمُعةِ سلخ ربيع الآخرِ (**سنة ثلاث وستين وأربعمائة**).

له مِن التصانيف: «التمهيدُ في شَرح الموطإ»، و«الاستذكارُ» مُختصرُه[١]، و«التقصِّي علىٰ الموطإ»، و«الاستيعابُ في الصحابةِ»، و«فَضلُ العِلْمِ»، و«قَبائلُ الرُّواة[٢]»، و«الشواهدُ في إثباتِ خبرِ الواحدِ»، و«الكُنَىٰ»، و«المغَازي»، و«الأنسابُ»، وغيرُ ذلك.

(**ثم أبو بكرٍ**) أحمدُ بنُ الحُسينِ بن عليٍّ بن عبدِ اللَّه بنِ مُوسىٰ (**البيهقيُّ**) نسبةً إلىٰ بَيهقَ - بفَتحِ المُوحَّدةِ والهاءِ بَينهما تحتيةٌ ساكنةٌ - كَورةٌ بِنَواحي نَيسابور.

(**وُلِدَ**) في شَعبان (**سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بنيسابور في**)

---

(١) ليس «الاستذكار» اختصارًا «للتمهيد»، وفي «المطبوع»: «ومختصره»، ولا يعرف أن ابن عبد البر اختصر «الاستذكار». واللَّه أعلم.

(٢) في «ص»: «النبوة».

عاشرِ **(جمادىٰ الأولىٰ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة)**، ونُقل تَابوتُه إلىٰ بَيْهق.

له مِن التصانيفِ: «السُّننُ الكُبرىٰ» و«الصُّغرىٰ»، و«المعَرفةُ»، و«المَبسوطُ»، و«المَدخلُ»، و«شُعَبُ الإيمانِ»، و«الأسماءُ والصفاتُ»، و«البَعثُ والنُّشورُ»، و«الزهدُ الكبيرُ»، و«الصَّغيرُ»، و«مناقبُ الشافعيِّ»، و«الخِلافياتُ»، و«الأدبُ»، و«الاعتقادُ»، وغيرُ ذلك.

(ثم أبو بكر) أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتِ بنِ أحمدَ بنِ مَهديٍّ **(الخطيب البغداديُ.**

وُلِدَ في) يومِ الخميسِ لستٍّ بَقِينَ مِن **(جمادىٰ الآخرة سنة إحدىٰ وتسعين وثلاثمائة)** وقيل: اثنتَيْن، **(ومات في)** سابعِ **(ذي الحِجَّةِ سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد)**.

وله مِن التصانيفِ: «تاريخُ بغدادَ»، و«الجامعُ في أدبِ الرَّاوي والسَّامعِ»، و«الكفايةُ في قَوانين الرِّواية»، و«الرِّحلةُ»، و«تلخيصُ المُتَشابه»، و«الذيلُ عليه»، و«الفصلُ لِلمُدْرَجِ»، و«المُبهماتُ»، وأشياءُ كثيرةٌ جدًّا في الفَنِّ.

* * *

● النَّوْعُ الحَادِي والسِّتُّونَ :

مَعرِفةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

هُوَ مِنْ أَجَلِّ الأَنْوَاعِ ؛ فَبِهِ يُعْرفُ الصَّحيحُ والضَّعيفُ .

وفِيهِ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ .

مِنْهَا مُفْرَدٌ فِي الضُّعَفَاءِ ، كَكِتَابِ البُخَارِيِّ ، والنَّسَائِيِّ ، والعُقَيْلِيِّ ، والدَّارقُطنِيِّ ، وغَيْرِهَا .

وَفِي الثِّقَاتِ ، كَالثِّقَاتِ لابْنِ حِبَّانَ .

وَمُشْتَرَكٌ ، كَتَارِيخِ البُخَارِيِّ ، وابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ - وَمَا أَغْزَرَ فَوَائِدَهُ - وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، وَمَا أَجَلَّهُ !

(النوع الحادي والستون : معرفةُ الثِّقَاتِ والضُّعفاءِ :

هو من أَجَلِّ الأنواعِ ؛ فبه يُعرَفُ الصحيحُ والضعيفُ

وفيه تصانيفُ كثيرةٌ) لأئمةِ الحديثِ .

(منها : مفردٌ في الضعفاءِ ؛ ككتابِ البخاريِّ ، والنسائيِّ ، والعُقَيليِّ ، والدَّارقُطنيِّ ، وغيرِها) ككتابِ السَّاجِي ، وابنِ حبَّانِ ، والأزديِّ ، و«الكامل» لابنِ عديٍّ .

إلا أنَّه ذكرَ كل مَن تُكُلِّمَ فيه وإن كان ثقةً ، وتَبعه علىٰ ذلك الذهبيُّ في

«الميزانِ» ، إلا أنَّه لَم يذكرْ أحَدًا مِنَ الصحابةِ والأئمةِ المَتبوعين ، وَفاتَهُ جَماعةٌ ، ذيَّلهم عليه الحافظُ أبو الفَضلِ العراقيُّ في مُجلدٍ .

وعَمِلَ شيخُ الإسلام «لسانَ الميزانِ» ضمَّنه «الميزانَ» وزوائدَ .

وللذهبيِّ في هذا النوع : «المُغني» ، كتابٌ صغيرُ الحجمِ نافعٌ جدًّا مِن جهةِ أنَّه يَحكمُ علىٰ كل رجلٍ بالأصَحِّ فيه بكلمةٍ واحدةٍ ، علىٰ إعوازٍ فيه ، سأَجمعُه - إن شاء اللَّه تعالىٰ - في ذَيلٍ عليه .

(و) منها : مُفردٌ (**في الثِّقَاتِ ؛ كـ«الثِّقَاتِ» لابنِ حِبَّان**) ، ولابنِ شاهينَ ، ولِلعِجليِّ ، وغيرِهم .

(و) منها : (**مشتركٌ**) جُمِعَ فيه الثقاتُ ، والضُّعفاء ؛ (**كـ«تاريخ البخاريِّ» ، وابن أبي خيثمةَ - وما أغزر فوائدَه - و**) «الجرح والتعديل» ، تصنيف (**ابنِ أبي حاتمٍ ، وما أجَله**) ، و«طبقاتِ ابنِ سعدٍ» ، و«تمييزِ النسائيِّ» ، وغيرِها .

* * *

وَجُوِّزَ الجَرْحُ والتَّعدِيلُ ؛ صيانةً للشَّريعَةِ ، وَيَجِبُ علىٰ المُتَكَلِّم فِيهِ التَّثَبُّتُ ؛ فَقَدْ أَخْطأَ غَيرُ واحدٍ بِجَرْحِهِمْ بِمَا لا يُجَرِّحُ ، وَتَقَدَّمَتْ أَحْكَامُهُ فِي «الثَّالثِ والعِشرِينَ» .

(**وجُوِّزَ الجرحُ والتعديلُ صيانةً للشريعةِ**) وذبًّا عَنها ، قال تعالىٰ : ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات : ٦] .

وقال ﷺ في التعديل : «**إنَّ عبدَ اللَّهِ رجلٌ صالحٌ**»(١) .

---

(١) أخرجه : البخاري (٥/ ٣١) .

وفي الجرحِ : «**بِئْس أَخُو العَشِيرةِ**»(١) .

وقال : «**حتَّىٰ مَتَىٰ ترعون عَن ذِكْرِ الفَاجِرِ ، هتكوه ؛ يَحْذَرْهُ النَّاسُ**»(٢) .

وتكلَّم في الرجالِ جَمعٌ مِنَ الصحابةِ والتابعين فَمَنْ بعدَهم .

وأما قولُ صالحٍ جَزَرةَ : أَوَّلُ مَن تكلَّم في الرجالِ شُعبةُ ، ثُم تَبِعه يحيىٰ بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ ، ثُم أحمدُ وابنُ مَعينٍ ، فَيَعني أنَّه أوَّل مَن تصدَّىٰ لذلك .

وقد قال أبو بكرٍ ابنُ خلَّادٍ ليحيىٰ بن سَعيدٍ : أمَا تَخشَىٰ أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثَهم ، خُصَمَاءَك عِند اللَّه؟ فقال : لأن يكونُوا خُصَمائي أحبَّ إليَّ مِن أن يكونَ خَصْمي رسولُ اللَّه ﷺ ، يقولُ : لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكَذِبَ عَنْ حَدِيثي؟ .

وقال أبو تُرابٍ النَّخْشَبِيُّ لأحمدَ بنِ حنبلٍ : لا تُغْتَابُ العُلَماءُ . فقال له أحمدُ : وَيحَكَ ، هذا نصيحةٌ ليسَ هذا غِيبةً .

وقال بعضُ الصُّوفيةِ لابنِ المباركِ : تَغْتَابُ! قال : اسكتْ ، إذَا لَم نُبَيِّنْ ، كيفَ تعرفُ الحقَّ مِنَ الباطلِ؟

(**ويجبُ علىٰ المتكَلِّم فيه التثبت**) فقد قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ : أَعراضُ

---

(١) أخرجه : البخاري (٨/ ١٥) ، ومسلم (٨/ ٢١) .

(٢) أخرجه : الطبراني في «الأوسط» (٤٣٧٢) .

المُسلمين[1] حُفْرَةٌ مِن حفر النارِ ، وقَفَ علىٰ شَفِيرِها طائفتان مِن الناس : المُحدِّثون والحُكَّام .

ومَعَ ذَلك (**فقد أخطأ غيرُ واحدٍ**) من الأئمةِ (**بجرحِهم**) بعض الثقاتِ (**بما لا يجرِّح**) ، كما جرَّح النسائيُّ أحمدَ بنَ صالحِ المِصْريَّ بقولهِ : «غيرُ ثقةٍ ولا مأمونٍ»[2] وهو ثقةٌ إمامٌ حافظٌ ، احتجَّ به البُخاريُّ ووثَّقه الأكثرون .

قال الخليليُّ[3] : اتَّفق الحُفاظُ علىٰ أنَّ كلامَ النَّسائيِّ فيه تَحاملٌ ، ولا يقدحُ كلامُ أمثالِهِ فيهِ .

قال ابنُ عديٍّ[4] : وسببُ كلامِ النَّسائيِّ فيه أنه حضَر مَجلسَه فَطَرَدَهُ ، فَحَمَله ذلك علىٰ أن تكلَّم فيه .

قال ابنُ الصَّلاحِ[5] : وذلك لأنَّ عينَ السخطِ تُبدِي مساوئ ، لها في الباطنِ مخارج صَحيحةٌ ، تعمىٰ عنها بحجابِ السخطِ ، لا أنَّ ذلك يقعُ مِنهم تَعمُّدًا للقدحِ مَع العِلْم بِبُطلانِهِ .

وقال ابنُ يونسَ : لم يكُنْ أحمدُ بنُ صالحٍ كما قال النَّسائيُّ ، لم تكُنْ له آفةٌ غير الكِبْرِ .

---

(١) في «م» : «الناس» .
(٢) «الضعفاء والمتروكون» (ص : ٢٢) .
(٣) «الإرشاد» (١/ ٤٢٤) .
(٤) «الكامل» (١/ ١٨٧) .
(٥) «علوم الحديث» (ص : ٤٤١) .

وقد تكلَّم فيه ابنُ مَعين بما يُشير إلىٰ ذلك ، فقال : كذَّاب ، يَتَفلْسَفُ ؛ رأيتُه يخطر في جامعِ مصْر .

فَنَسَبه إلىٰ الفَلسفةِ ، وأنَّه يخطرُ في مشيه .

ولعلَّ ابنَ مَعينٍ لا يَدْري مَا الفلسفةُ ؛ فإنَّه ليس مِن أَهلِها[١] .

وقال شيخُ الإسلامِ[٢] : إنَّما ضعَّف ابن معينٍ أحمدَ بنَ صالحٍ الشموميَّ[٣] لا المصْريَّ المُتكلَّم عليه هُنا .

قال ابنُ دقيق العيد[٤] : والوُجوه التي تَدخلُ الآفةُ مِنها خمسةٌ :

---

(١) هذا قاله أيضًا السبكي في ترجمة «أحمد بن صالح المصري» «من طبقات الشافعية» (٢/ ٢٤) ، فكأن السيوطي أخذه عنه .
وهو كلام لا يخلو من تهويل ، وحاشا لإمام الجرح والتعديل أن يقول كلامًا لا يعرف مدلوله ، أو أن يجرح بما لا يعرف .
وإنما قولهم : «فلان يتفلسف» ، يقصدون به : أنه يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة .
وقد قال الذهبي في «السير» (١١/ ٨٢ - ٨٣) :
«ومن نادر ما شذَّ به ابن مَعين رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامُه في أحمد بن صالح حافظ مصر ، فإنه تكلم فيه باجتهاده ، وشاهَد منه ما يُليِّنه باعتبار عدالته لا باعتبار إتقانه ، فإنه متقِن ثَبْتٌ ، ولكن عليه مأخذ في تيهٍ وبَأْوٍ كان يتعاطاه ، واللَّه لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فخور ، ولعله اطلع منه علىٰ حال في أيام شبيبَةِ ابن صالح ، فتاب منه أو من بعضه ، ثم شاخ ، ولزم الخير ، فلقيه البخاري والكبار ، واحتجوا به . وأما كلام النسائي فيه ، فكلام موتور ، لأنه آذىٰ النسائي ، وطرده من مجلسه ، فقال فيه : ليس بثقة» .
(٢) «هدي الساري» (٣٨٦) .
(٣) في «ص» و «م» : «الشموني» ؛ خطأ .
(٤) «الاقتراح» (ص : ٣٣١ - ٣٤٤) .

أحدها: الهَوَىٰ والغَرَضُ، وهو شَرُّها، وهو في تواريخ المُتأخِّرين كثيرٌ.

الثاني: المخالفةُ في العَقائدِ.

الثالث: الاختلافُ بين المتصوفةِ وأهلِ عِلمِ الظاهرِ.

الرابع: الكلام بسببِ الجهل بمراتبِ العُلوم، وأكثرُ ذلك في المُتأخِّرين؛ لاشْتغالِهم بعُلومِ الأوائلِ وفيها الحقُّ، كالحسابِ والهَندسةِ والطِّبِّ، والباطل؛ كالطَّبيعي وكثير من الإلهي، وأحَكام النُّجوم.

الخامس: الأخذُ بالتوهُّم مع عدمِ الوَرَع.

وقد عقَد ابنُ عبدِ البرِّ في كتاب «العِلْم»[1] بَابًا لكلامِ الأَقرانِ المُتعَاصِرين في بعضِهم، ورَأىٰ أنَّ أهلَ العِلمِ لا يُقبَلُ جرحُهم إلا ببيانٍ واضحٍ.

(**وتقدَّمتْ أحكامُه في**) «النوعِ (**الثالثِ والعشرينَ**)»؛ فأغْنَىٰ عَن إعَادتها هنا.

● **فائدتان**[2]

الأولىٰ: قال في «الاقتراح»[3]: تُعْرَفُ ثقةُ الراوي بالتنصيص عليه مِن راويه، أو ذِكره في تاريخ الثقاتِ، أو تخريج أحدِ الشيخين له في «الصحيح»، وإنْ تُكُلِّم في بعضِ مَن خرَّجا[4] له، فلا يُلتفتُ إليه،

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (ص: ٥٠٠).

(٢) في «ص» و «م»: «فوائد»؛ خطأ.

(٣) (ص: ٣٢٥ - ٣٢٩).

(٤) في «ص» و «م»: «خرج».

أو تخريجِ مَنِ اشترطَ الصحةَ له أو مَن خرَّج علىٰ كُتبِ الشيخين .

الثانية : قالَ الحاكمُ في «المدخلِ»[١] : المَجْروحُون عَشر طَبقاتٍ .

الأولىٰ : قومٌ وَضَعُوا الحديثَ .

الثانية : قوم قَلَبُوه فوضَعوا لأحاديث أسانيدَ غيرَ أَسانيدِها .

الثالثة : قوم حَمَلهم الشَّرَهُ علىٰ الرِّوايةِ عَن قومٍ لم يُدْرِكُوهم .

الرابعة : قومٌ عَمَدوا إلىٰ الموقوفاتِ فَرَفَعوها .

الخامسة : قومٌ عَمَدوا إلىٰ مراسيل فَوَصَلوها .

السادسة : قومٌ غَلَبَ عليهم الصلاحُ ، فلم يتفرغوا لضبطِ الحديثِ ، فدخَل عليهم الوَهمُ .

السابعة : قومٌ سَمعوا من شيوخٍ ، ثُم حدَّثوا عنهم بما لَم يَسمعوا .

الثامنة : قومٌ سَمعوا كُتبًا ثُم حدَّثوا مِن غيرِ أُصولِ سَماعِهم .

التاسعة : قومٌ جيء لهم[٢] بكُتب ليُحدثوا بها ، فأَجَابوا مِن غيرِ أن يَدْرُوا أنَّها سَماعُهم .

العاشرة : قومٌ تَلفَت كُتُبُهم فحدَّثوا مِن حِفظهم علىٰ التَّخْمِينِ[٣] ، كابنِ لَهيعةَ .

* * *

---

(١) «المدخل إلىٰ الإكليل» (ص : ٥١ - ٧٢) .

(٢) في «م» : «إليهم» .

(٣) في «ص» : «علىٰ التخمين من حفظهم» .

● النَّوْعُ الثَّانِي والسِّتُّونَ :

مَنْ خَلَّطَ مِنَ الثِّقَاتِ

هذا فَنٌّ مُهِمٌّ لا يُعْرَفُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفرَدٌ، وَهُوَ حَقِيقٌ بِهِ .

فَمِنْهم مَنْ خَلَّطَ لِخَرَفِهِ ، أَوْ لِذَهَابِ بَصَرِهِ ، أَوْ لِغَيْرِهِ ، فَيُقْبَلُ مَا رُوِيَ عَنْهُمْ قَبْلَ الاخْتِلاطِ ، ولا يُقْبَلُ مَا بَعْدَه أَوْ شُكَّ فِيهِ .

(**النوع الثاني والستون :**) مَعرفةُ (**من خَلطَ مِنَ الثِّقَاتِ** .

هذا فنٌّ مهمٌّ لا يُعرَفُ فيه تصنيفٌ مفردٌ ، وهو حقيقٌ به) .

قال العراقيُّ[١] : وبسببِ ذلك أَفرده بالتصنيفِ مِنَ المُتأخِّرينَ الحافظُ صلاح الدِّين العَلائيُّ .

قلتُ : قد ألف فيه الحازمي تأليفًا لَطيفًا ، رأيتُه .

(**فمنهم من خَلَّطَ لخرفِهِ ، أو لذهابِ بَصَرِهِ ، أو لغيرِهِ**) كَتَلَفِ كُتُبِهِ ، والاعتمادِ علىٰ حِفْظِه .

(**فيقبل ما رُوي عَنهم**) مما حدَّثوا به (**قبل الاختلاطِ ، ولا يُقبل ما**) حدَّثوا به (**بعدَه ، أو شكَّ فيه**) .

ويُعرَفُ ذلك باعتبارِ الرُّواة عَنهم .

* * *

(١) «التبصرة» (٣/ ٢٦٤) .

فَمِنْهُم: عَطاءُ بنُ السَّائِبِ، فاحْتَجُّوا بِروايَةِ الأَكَابِرِ عَنْه، كَالثَّوْرِيِّ، وشُعْبَةَ، إلا حَدِيثَيْنِ سَمِعَهُمَا شُعْبَةُ بِأَخَرةٍ.

(**فمنهم: عطاءُ بنُ السَّائبِ**) أبو السَّائبِ الثَّقفيُّ الكُوفي، اختلطَ في آخِرِ عُمره، (**فاحتجُّوا بروايةِ الأكابرِ عنه، كالثوريِّ، وشعبةَ**)، بل قال يحيىٰ بنُ مَعينٍ[1]: جميعُ مَن روىٰ عن عطاءٍ سَمِعَ منه في الاختلاطِ غَيرهما، لكن زاد يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطَّانُ والنَّسائي وأبو داودَ والطَّحاويُّ: حمادَ بنَ زيدٍ، ونقَل ابنُ المَوَّاقِ الاتفاقَ علىٰ أنه سمع مِنه قَديمًا.

قال العراقيُّ[2]: واستَثنىٰ الجمهورُ أيضًا - كابنِ معينٍ، وأبي داود، والطَّحاويِّ، وحمزةَ الكناني، وابنِ عَديٍّ - : روايةَ حمادِ بنِ سَلمةَ عنه.

وقال العقيليُّ[3]: إنَّما سمعَ منه في الاختلاطِ، وكذا سائِرُ أهلِ البَصرةِ؛ لأنه إنَّما قدِم عليهم في آخِرِ عُمره.

وتعقَّب ذلك ابنُ المَوَّاقِ بأنه قدمها مرَّتين، فَمَنْ سَمِعَ منه في القَدْمَةِ الأُولىٰ صحَّ حَديثُهُ.

واستثنىٰ أبو داودَ أيضًا: هِشَامًا الدستوائيَّ.

قال العراقيُّ[4]: ويَنبغي استثناءُ «ابنِ عُيينة» أيضًا، فقد روىٰ الحُميديُّ عنه قال: سمعتُ مِن عطاءٍ قَديمًا، ثُم قَدِم علينا قَدْمَةً،

---

(١) «التاريخ» (٢/٤٠٣).
(٢) «التقييد» (ص: ٤٤٣).
(٣) «الضعفاء الكبير» (٣/٣٩٩).
(٤) «التقييد» (ص: ٤٤٤).

فسمعتُه يُحدِّث ببعضِ ما كنتُ سمعتُ[١] فخلَّط فيه، فاتَّقيتُه واعتزلتُه.

قال يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطَّانُ: (**إلا حديثينِ سمعهُمَا**) مِنه (**شعبةُ بأخرَةٍ**) عن زَاذَان، فلا يُحتَجُّ بهما.

وممَّن سَمِعَ مِنه بعدَ الاختلاطِ: جريرُ بنُ عبدِ الحميدِ، وخالدٌ الواسطيُّ، وابنُ عُلَيَّةَ، وعليُّ بنُ عاصمٍ، ومحمدُ بنُ فضيلِ بنِ غزوانَ، وهشيمٌ، وإن روىٰ له البخاريُّ في «صحيحه» حديثًا مِن روايةِ هُشيمٍ عنه؛ فقد قَرَنه بأبي بِشرٍ جعفر بنِ إياسٍ، وليس له عِنده غَيرُه.

وممَّن سمِع منه في الحالين: أبو عَوانة.

* * *

وَمِنْهُمْ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعيُّ، ويُقالُ: سَمَاعُ ابنِ عُيَيْنَةَ مِنْهُ بَعْدَ اختِلاطِهِ.

(**ومنهم: أبو إسحاق**) عَمرو بنُ عبدِ اللَّه (**السَّبيعِي**) اخْتَلط أيضًا، وأنكر ذلك الذهبي، وقال: شاخَ ونَسِي، ولم يختلط.

(**ويقال: سماعُ**) سُفيانَ (**بنِ عيينةَ منه بعدَ اختلاطِهِ**) قالَه الخليليُّ[٢]، ولذلك لم يخرج له الشَّيخان مِن روايته عنه شيئًا، وقال الذهبيُّ[٣]: سمِع منه، وقد تغيَّر قليلًا.

وممَّن سمِع منه حينئذٍ: إسرائيلُ بنُ يونسَ، وزكريَّا بنُ أبي زَائدةَ، وزهيرُ بنُ معاوية، وزائدةُ بنُ قُدامةَ؛ قالَه ابنُ معينٍ وأحمدُ.

---

(١) في «ص»: «سمعته منه».
(٢) «الإرشاد» (١/ ٣٥٥).
(٣) «الميزان» (٣/ ٢٧٠).

وخالفَ ابنُ مهدي وأبو حاتمٍ في إسرائيلَ، وروايتُه وروايةُ زكريَّا وزُهيرٍ عنه في «الصحيحين»، وكذا رواية الثوريِّ، وأبي الأحوصِ سلامِ ابنِ سُليمٍ، وشُعبةَ، وعُمرَ بنِ أَبي زَائدة، ويوسفَ بنِ أَبي إسحاق.

وأخرجَ له البُخاريُّ مِن روايةِ جريرِ بنِ حازمٍ، ومسلمٌ مِن روايةِ إسماعيلَ بنِ أبي خالد، ورقبةَ بن مصقلة، والأعمشِ، وسُليمانَ بنِ مُعاذٍ، وعمارِ بنِ زريقٍ، ومالكِ بن مغولٍ، ومسعرِ بن كدامٍ.

* * *

وَمِنْهُمْ: سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ.

(**ومنهم: سعيد**) بنُ إياسٍ (**الجريريُّ**) اختلَط وتغيَّر حِفْظُه قَبل موتِه، ولم يشتدَّ تَغيُّره، قال النَّسائيُّ وغيرُه: أنكر أيامَ الطَّاعون[1].

وممَّن سَمِعَ مِنه قَبل التَّغيُّرِ: شُعبةُ، وابنُ عُليَّة، والسُّفيانان، والحَمَّادان، ومعَمرٌ، وعبدُ الوارث، ويزيدُ بنُ زريعٍ، ووهبُ بنُ خالدٍ، وعبدُ الوهابِ الثَّقفيُّ، وكلُّ مَن أدرك أيوبَ السِّختيانيَّ، كما قاله أبو دَاود.

وسمع بعدَه: يحيىٰ القطَّانُ[2]، ولم يُحدِّث عنه شيئًا، وإسحاقُ الأزرقُ، ومحمدُ بنُ أبي عَديٍّ، وعيسىٰ بنُ يونسَ، ويزيدُ بنُ هَارونَ.

وقد روىٰ له الشيخان مِن روايةِ بِشرِ بنِ المُفَضَّلِ، وخالدِ بنِ عبدِ اللَّه، وعبدِ الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ، وعبدِ الوارثِ بنِ سَعيدٍ.

---

(١) كما في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٠ - ٤١).

(٢) في «م»: «بن القطان».

وروىٰ له مسلمٌ مِن روايةِ ابن عُليَّةَ[١]، وجعفرِ بن سُليمانَ الضبعيِّ، وحمادِ بن أُسامة، وحمادِ بنِ سَلمة، وسالِم بن نوحٍ، والثوريِّ، وسُليمانَ ابنِ المُغيرةِ، وشعبةَ، وابنِ المُبارَك، وعبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ، وعبدِ الوهابِ الثقفيِّ، ووهب بنِ خالد، ويزيدَ بنِ زريعٍ، ويزيدَ بنِ هارون.

* * *

وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ.

(و) منهم: سَعيدُ (بنُ أبي عَرُوبَةَ) مِهْران؛ اختلط فَوق عشرِ سنين، وقِيلَ: خمس سنين.

وممَّن سمعَ منه قبل الاختلاطِ: يزيدُ بنُ هَارون، وعبدةُ بنُ سُليمانَ، وأسباطُ بنُ محمدٍ، وخالدُ بنُ الحارثِ، وسرَّارُ بنُ مُجَشِّرٍ، وسفيانُ بنُ حَبيبٍ، وشعيبُ بنُ إسحاقَ، وعبدُ اللَّه بنُ بكرٍ السَّهميُّ، وعبدُ اللَّه بنُ المبارَك، وعبدُ الأعلىٰ الشاميُّ، وعبدُ اللَّه بنُ عَطاءٍ، ومحمدُ بنُ بشرٍ، ويحيىٰ بنُ سَعيدِ القطَّان، ويزيدُ بنُ زريعٍ.

قال ابنُ معينٍ[٢]: أثبتُ النَّاسِ فيه: عَبْدَةُ.

وقال ابنُ عديٍّ[٣]: أَرْوَاهم عنه: عبدُ الأعلىٰ، ثُم شُعيبٌ، ثُم عَبدةُ، وأَثْبَتُهم فيه يزيدُ بنُ زُريعٍ، وخالدٌ، ويحيىٰ القطَّانُ.

قال العراقي[٤]: وقد قالَ عبدةُ عَن نَفْسِهِ: إنَّه سَمِعَ مِنه في

---

(١) في «ص»: «ابن عيينة»؛ خطأ.
(٢) كما في «الميزان» للذهبي (٢/ ١٥١).
(٣) «الكامل» (٣/ ١٢٣٣).
(٤) «التبصرة» (٣/ ٢٦٧).

الاختلاطِ ، إلَّا أنْ يريدَ بذلك بيانَ اختلاطِه ، وأنَّه لم يُحدِّث بما سَمِعه منه في الاختلاطِ .

وأخرجَ له الشيخان ؛ عَن خالدٍ ، وروحِ بنِ عبادةَ ، وعبدِ الأعلىٰ ، وعبدِ الرحمن بنِ عُثمان ، ومحمدِ بنِ سواءٍ السدوسيِّ ، ومحمدِ بنِ أبي عَديٍّ ، ويحيىٰ القطَّانِ ، ويزيدَ بنِ زريعٍ .

والبخاريُّ عَن بِشرِ بنِ المُفضَّلِ ، وسهلِ بنِ يوسفَ ، وابنِ المُبَارَكِ ، وعبدِ الوارثِ بنِ سعيدٍ ، وكهمسِ بنِ المِنهالِ ، ومحمدِ بنِ عبدِ اللَّه الأنصاريِّ .

ومسلمٌ عن ابنِ عُليَّة ، وحمادِ بنِ أُسامة ، وسالمِ بنِ نُوحٍ ، وسعيدِ بنِ عَامرٍ الضبعيِّ ، وأبي خَالدٍ الأحمر ، وعبدِ الوهاب بنِ عطاءٍ الخفَّاف ، وعبدة ، وعليِّ بنِ مسهرٍ ، وعيسىٰ بنِ يُونس ، ومحمدِ بنِ بشرٍ العبديِّ ، ومحمدِ بنِ بكرٍ البرسانيِّ ، وغنْدر .

وممَّن سَمِع منه في الاختلاطِ : المعافىٰ بنُ عِمْران ، ووكيعٌ ، والفضلُ ابنُ دُكينٍ .

* * *

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبدِ اللَّهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ الْمُسْعُودِيُّ .

(و) منهم : (عبدُ الرحمن بنُ عبدِ اللَّه بنِ عتبةَ بنِ عبد اللَّه بنِ مسعودٍ المسعوديُّ) .

قال أبو حاتم[١] : اختَلط قَبل موتِه بسَنةٍ أو سَنتين .

قال أحمدُ : إنَّما اختلطَ ببغداد ، فَمَن سَمِع منه بالكُوفةِ أو بالبَصْرةِ ، فَسَماعُه جَيِّدٌ .

وقال ابنُ معينٍ : مَن سمع منه زمنَ أبي جَعفرِ المنصورِ ؛ فهو صحيحُ السماعِ ، ومَن سمع مِنه زمنَ المهديِّ فليسَ بشيءٍ .

وقد شدَّد بعضُهم في أمرِه فردَّ حديثَه كُلَّه ؛ لأنَّه لا يتميَّز حديثُه القديمُ مِن حديثِهِ الأخيرِ . قال ذلك ابنُ حِبَّان[٢] ، وأبو الحسَن ابنُ القطَّان .

قال العراقيُّ[٣] : والصحيحُ خِلافُ ذلك .

فمِمَّنْ سَمع منه في الصِّحة : وكيعٌ ، وأبو نُعيمٍ الفَضْلُ ، قالَه أحمدُ .

وممَّن سمع مِنه قَبْل قُدُومه بغدادَ : أميةُ بنُ خالدٍ ، وبِشرُ بنُ المُفضَّلِ ، وجعفرُ بنُ عَونٍ ، وخالدُ بنُ الحارثِ ، وسُفيانُ بنُ حَبيبٍ ، والثَّوريُّ ، وسلمُ بنُ قُتيبة ، وطلقُ بنُ غَنَّام ، وعبدُ اللَّه بنُ رجاءٍ ، وعثمانُ بن عَمرو ابنِ فارسٍ ، وعَمرو بنُ مَرزوقٍ ، وعَمرو بنُ الهيثمِ ، والقاسمُ بنُ مَعنِ بنِ عبدِ الرحمن ، ومعاذٌ العنبري ، والنضرُ بنُ شميلٍ ، ويزيدُ بنُ زريعٍ .

وسمع مِنه بعدَ الاختلاطِ : أبو النضر هاشمُ بنُ القاسمِ ، وعاصمُ بنُ عليٍّ ، وابنُ مهدي ، ويزيدُ بنُ هارون ، وحَجَّاجٌ الأعَورُ ، وأبو داود الطيالسيُّ ، وعليُّ بنُ الجعدِ .

* * *

(١) «الجرح والتعديل» (٥/٢٥١ - ٢٥٢) .
(٢) «المجروحون» (٢/٤٨) . (٣) «التقييد» (ص : ٤٥٤) .

وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ شَيْخُ مَالِكٍ .

(و) منهم : (**ربيعةُ الرَّأيِ**) ابنُ أبي عبدِ الرحمنِ (**شيخُ مالكٍ**) .

قال ابنُ الصلاحِ[١] : قِيلَ : إنَّه تغيَّر في آخرِ عُمُره ، وتُرِكَ الاعتمادُ عليه لذلك .

قال العراقي[٢] : وما حكَاه ابن الصلاح لم أَرَه لغيرِه ، وقد احتجَّ به الشيخان ، ووثَّقه الحُفَّاظُ والأئمةُ ، ولا أَعَلمُ أحدًا تكلَّم فيه باختلاطٍ ولا ضَعفٍ إلا ابنَ سعدٍ ، قال بعدَ أن وثَّقه : كانوا يَتَّقونَه لموضعِ الرأي ، وذكرَه البناني في «ذَيلِ الكَاملِ» كذلك .

وقال ابنُ عبدِ البرِّ[٣] : ذمَّه جماعة مِن أهل الحديثِ لإغراقِه في الرأي ، وكان سُفيانُ والشَّافعيُّ وأحمَدُ لا يرضون عن رأيه ؛ لأنَّ كثيرًا منه يُخالِفُ السُّنة .

* * *

وَصَالِحُ مَوْلَىٰ التَّوْأَمَةِ .

(و) منهم : (**صالح**) بنُ نَبهانَ (**مولىٰ التوأمة**) .

قال ابنُ معينٍ[٤] : خَرِفَ قَبل أنْ يَمُوتَ .

وقال أحمدُ[٥] : أدْركَه مالكٌ بعدَ اختلاطِهِ .

---

(١) «علوم الحديث» (ص : ٤٥٥) .
(٢) «التقييد» (ص : ٤٥٥) .
(٣) «التمهيد» (٣/ ٥) .
(٤) «التاريخ» (٢/ ٢٦٦) .
(٥) كما في «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٠١) .

وقال ابنُ حِبَّان[١] : تغيَّر سنة خَمسٍ وعِشرين ومائة ، فاختلَطَ حديثُه الأخيرُ بالقديمِ ولَم يتميز ، فاستحقَّ التركَ .

قال العراقي[٢] : بل ميَّز الأئمة بعضَ ذلك .

فسمع منه قديمًا محمدُ بنُ أَبي ذئبٍ - قاله ابنُ مَعينٍ وغيره - وابنُ جُريجٍ ، وزيادُ بنُ سعدٍ - قاله ابنُ عَديٍّ - وأسيدُ بنُ أبي أسيدٍ ، وسَعيدُ بنُ أبي أيوب ، وعبدُ الرحمن الإفريقي ، وعمارةُ بنُ غزية ، وموسىٰ بن عُقبة ، وسَمِعَ بَعدَه مالكٌ والسفيانان .

* * *

وَحُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الكُوفِيُّ .

(و) منهم : (**حصينُ بنُ عبدِ الرحمنِ الكوفيُّ**) السُّلَميُّ .

قال أبو حاتمٍ[٣] : ساء حِفظُه في الآخر .

وقال يزيدُ بنُ هارون[٤] : اختلَط .

وقال النَّسائيُّ[٥] : تَغيَّر .

وأنكر ذلك عليُّ بنُ عاصمٍ .

ولهم بهذا الاسم ثلاثةٌ أُخَر كُوفيون ليس فيهم سلمي ، ولا مَنِ اختلط إلا هذا .

---

(١) «المجروحون» (١/ ٣٦١) .
(٢) «التقييد» (ص : ٤٥٦) .
(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٣) .
(٤) كما في «الميزان» (١/ ٥٥١) .
(٥) «الضعفاء» له (ص : ٣١) .

وممَّن سمع منه قديمًا : سليمانُ التيمي ، والأعمشُ ، وشُعبةُ ، وسُفيانُ .

* * *

وَعَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ .

(و) منهم : **(عبدُ الوهاب)** بن عبدِ المجيد **(الثقفيُّ)** .

قال ابنُ معينٍ[١] : اختلطَ بأَخَرةٍ .

وقال عقبةُ العمِّي[٢] : قَبل[٣] موتهِ بثلاثِ سِنين أو أربعٍ .

قال الذهبيُّ[٤] : لكنَّه ما ضرَّ تغيُّره ؛ فإنَّه لم يُحدِّث بحديثٍ في زمنِ التَّغييرِ .

ثُم استدلَّ بقولِ أبي داود : تغيَّر جريرُ بنُ حازمٍ ، وعبدُ الوهاب الثقفيُّ ، فَحُجِبَ الناسُ عنهم .

* * *

وَسُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَتَيْنِ .

(و) منهم : **(سفيانُ بنُ عيينةَ)** اختَلطَ **(قبل موتِه بستتين[٥])** ، قالهَ ابنُ الصلاحِ[٦] أخذًا مِن قولِ يحيىٰ بن سَعيدٍ : أَشهدُ أنَّ سُفيانَ اختلطَ سَنة سبعٍ وتِسعين ، وقد ماتَ سَنة تِسع وتسعين .

---

(١) «التاريخ» (٢/٣٧٨) .
(٢) «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٦) .
(٣) في «ص» و «م» : «عمي قبل» !
(٤) كما في «الميزان» (٢/٦٨١) .
(٥) في «ص» : «بسنين» .
(٦) «علوم الحديث» (ص : ٤٥٩) .

قال العراقيُّ[(١)] : وذلك وَهمٌ ؛ فإنَّ المعروفَ أنَّه ماتَ سنةَ ثمانٍ ، أوَّل رجبٍ .

قال الذهبيُّ[(٢)] : وما نُقل عن يحيىٰ بنِ سَعيدٍ فيه بُعْدٌ ؛ لأنَّ ابنَ سعيدٍ مات في صَفرٍ سَنة ثمانٍ ، وقتَ قُدُوم الحاجِّ ، ووقتَ تحدُّثهم عن أخبارِ الحِجازِ ، فمتَىٰ تمكَّن مِن أن يَسمعَ اختلاطَ سُفيانَ ثُم يحكم به ، والموتُ قد نَزَل به ؟ !

قال : فلعله بلغه ذلك في أثناءِ سَنة سبعٍ .

وممن سَمع منه في التَّغيرِ : محمدُ بنُ عَاصمٍ ، صاحبُ ذاك الجزءِ العَالي .

قال الذهبيُّ : ويَغلِبُ عَلىٰ ظنِّي[(٣)] أنَّ سائرَ شيوخِ الأئمة السِّتَّةِ سَمِعوا منه قَبل ذَلك .

* * *

وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ .

(**وعبدُ الرزاق**) بنُ همَّام الصَّنعانيُّ (**عَمِي في آخرِ عُمرِه ، فكان يُلَقَّنُ فيتلَقَّنُ**) قالَه أحمدُ[(٤)] .

قال : فَمَنْ سمع منه بعد أن عَمِي فهو ضعيفُ السَّماعِ .

وممَّن سَمِع منه قَبل ذلك : أَحمدُ ، وابنُ رَاهويه ، وابنُ مَعينٍ ، وابنُ المَدِيني ، ووكيعٌ ، في آخَرين .

---

(١) «التقييد» (ص : ٤٥٩) .

(٢) «الميزان» (٢/ ١٧١) .

(٣) في «ص» : «الظن» .

(٤) «المغني» للذهبي (٢/ ٣٩٣) .

وبعده : أحمدُ بنُ محمدِ بن شبويه ، ومحمدُ بنُ حمادٍ الطهرانيُّ ، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ الدَّبريُّ .

قال ابنُ الصلاحِ[1] : وَجدتُ فيما روىٰ الطبراني عن الدَّبري عنه أحاديثَ استنكرتُها جدًّا ، فأَحَلْتُ أَمْرَها عَلىٰ ذلك .

وقال إبراهيمُ الحربيُّ[2] : ماتَ عبدُ الرزَّاق ، وللدَّبري سِتُّ سِنين أو سَبع .

قال ابنُ عديٍّ[3] : اسْتُصْغِرَ في عبد الرزَّاق .

قال الذهبيُّ[4] : إنما اعْتنَىٰ به أبوه فأَسمعه منه تَصانيفَه ، وله سبعُ سِنين أو نحوُها ، وقد احتجَّ به أبو عَوانة في « صحيحه » ، وغيره .

قال العراقيُّ[5] : وكأنَّ مَنِ احتجَّ به لم يُبالِ بِتغيُّرِه ، لكونه إنَّما حدَّث مِن كُتُبِهِ لا مِن حِفْظهِ .

قال : والظاهرُ أنَّ الذين سَمِعَ منهم الطبرانيُّ في رِحلته إلىٰ صَنعاء مِن أصحابِ عبد الرزَّاق كلهم سَمِع مِنه بعد التغيُّرِ ، وهُم أربعةٌ :

الدَّبريُّ ، وإبراهيمُ بنُ محمدِ بن برة[6] الصنعاني ، وإبراهيمُ بنُ محمدِ ابن عبد اللَّه بنِ سويدٍ ، والحُسينُ بنُ عبد الأعلىٰ الصَّنعانيُّ .

* * *

(١) « علوم الحديث » (ص : ٤٦٠) .
(٢) أسنده : الخطيب في « الكفاية » (ص : ١١٦) .
(٣) « المغني » للذهبي (١/ ٦٩) .
(٤) « الميزان » (١/ ١٨١) .
(٥) « التبصرة » (٣/ ٢٧٠) .
(٦) في « ص » : « ابرة » .

وَعَارِمٌ.

(و) منهم: (**عارمٌ**) محمدُ بنُ الفضلِ أبو النعمانِ السَّدوسي.

قال البخاريُّ[١]: تغيَّر في آخرِ عُمُره.

وقال أبو حاتمٍ[٢]: مَن سمع مِنه سَنة عشرين ومِائتين فَسَماعُهُ جَيدٌ.

قال: وأبو زُرعة لقِيه سنةَ اثنتَين وعِشرين.

وقال أبو داود[٣]: بَلَغَنا أنَّه أنكر سنة ثلاث عشرة، ثُم رَاجَعه عَقْلُه ثُم استَحكم به الاختلاطُ سَنة سِتَّ عَشرةَ.

وقال الدارقطنيُّ[٣]: ما ظَهر له بعد اختلاطِه حديثٌ مُنكرٌ.

وأمَّا ابنُ حِبان فقال[٤]: اختلطَ وتغيَّر، حتَّىٰ كان لا يَدرِي ما يُحدِّث، فوقع المناكيرُ الكثيرة في روايتهِ، فمَا روىٰ عنه القدماءُ فصحيحٌ، وأمَّا روايةُ المتأخِّرينَ فيجبُ التنكُّبُ[٥] عنها.

وأنكر ذلك الذهبيُّ[٦]، ونسَب ابنَ حبانَ إلىٰ التَّخسيفِ والتَّهويرِ.

وممَّن سَمِعَ منه قَبل الاختلاطِ: أحمدُ، وعبدُ اللّه المُسنديُّ، وأبو حَاتمٍ، وأبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ خالدٍ، وجَماعةٌ.

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٨).
(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٨).
(٣) كما في «الميزان» (٤/ ٧ - ٩).
(٤) «المجروحون» (٢/ ٢٩٤).
(٥) في «ص» و «م»: «التنكيت»؛ خطأ.
(٦) «الميزان» (٤/ ٨).

وبعدَه : عليُّ بنُ عبدِ العزيز البغويُّ ، وأبو زُرعة .

* * *

وَأَبُو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ .

(و) مِنهم : **(أبو قِلابة)** عبدُ الملك بنُ محمدٍ **(الرقَاشيُّ)** .

قال ابنُ خُزيمة[1] : ثنا أبو قلابة بالبصرةِ قَبل أن يَختلطَ ويَخرجَ إلىٰ بغداد .

فظاهرُه : أنَّ مَن سَمع منه بالبصرةِ فسماعُهُ صحيحٌ ، وذلك : كأبي دَاود السجستانيِّ ، وابنِه أبي بَكرٍ ، وابنِ ماجَه ، وأبي مُسلمٍ الكجيِّ ، ومحمدِ بنِ إسحاقَ الصنعانيِّ ، وأحمدَ بن يحيي البلاذريِّ ، وأبي عَرُوبة الحرَّانيِّ .

وممَّن سَمِع منه ببغداد : أحمدُ بنُ سَلمانَ النجادُ ، وأحمدُ بنُ كاملٍ القاضي ، وأبو سُهيل ابنُ زيادٍ القطَّانُ ، وعثمانُ بنُ أحمَد السَّماكُ ، وأبو العبَّاس الأصَم ، وأبو بكرٍ الشافعي ، وغيرُهم .

* * *

وَأَبُو أَحْمَدَ الغِطْرِيفِيُّ .

(و) منهم في المُتأخِّرين : **(أبو أحمدَ)** محمدُ بنُ أحمدَ بنِ الحُسينِ **(الغطريفيُّ)** الجرجانيُّ .

قال الحافظُ أبو عليٍّ البَرْذَعِي : بَلَغني أنَّه اختلطَ في آخِرِ عُمره .

قال العراقيُّ[2] : لَم أرَه لغيرِه ، وقد تَرجَمه الحافظُ حمزةُ في «تاريخ

---

(١) كما في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٠٤) . (٢) «التقييد» (ص : ٤٦٣) .

جرجان» فَلَمْ يَذْكُرْ عنه شيئًا مِن ذلك، وهُو أعرفُ بهِ؛ فإنَّه شيخُه، وقد حدَّث عنه الإسماعيليُّ في «صحيحه» إلَّا أنه دلَّس اسمَه؛ لكونِهِ مِن أقرانِه، لا لضعفِهِ، وقد ماتَ الإسماعيليُّ قبْله، وآخِرُ أصحابِ الغطريفيِّ القاضي أبو الطَّيبِ الطبريُّ، وسَمَاعه مِنه في حياةِ الإسماعيليِّ، فهو قَبلَ تَغيُّره، إن كان تغيَّر.

قال: وثَمَّ آخرُ يُقال له: «الغطريفيُّ»، وافقَ هذا في اسمِهِ واسمِ أبيه وبلدِهِ ونَسَبِهِ، وتقاربا في اسم جدِّه، وتعاصَرا، وذاك قد اختلطَ بأَخَرةٍ، كما ذَكَر الحاكمُ في «تاريخِ نيسابور»؛ فَيَحتمِلُ أن يكونَ اشتبه بالغطريفيِّ هذا.

***

وَأَبُو طَاهِرٍ، حَفِيدُ الْإِمَام ابِنِ خُزَيْمَةَ.

(و) منهم: (**أبو طاهرٍ**) محمدُ بنُ الفضلِ (**حفيدُ الإمامِ**) أبي بكر (**ابن خزيمةَ**).

قالَ الحاكمُ[1]: اختلطَ قَبل مَوتِه بِسَنتين ونصفٍ.

قالَ الذهبيُّ[2]: ولم يسمعْ أحدٌ منه في تلك المُدَّةِ.

***

وَأَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، رَاوِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ.

(و) منهم: (**أبو بكرٍ القَطِيعِيُّ راوي «مسندِ أحمد»**)، و«الزهدِ» له عنِ ابنهِ عبدِ اللَّهِ.

---

(١) «لسان الميزان» (٦/٣٩٨).

(٢) «الميزان» (٤/٩).

قال ابنُ الصَّلاحِ[(١)] : اختلَّ في آخِرِ عُمُرِهِ وخَرِفَ ، حتىٰ كان لا يَعرفُ شيئًا ممَّا يُقرأ عليه .

قالَ الذهبيُّ[(٢)] : ذكَر هذا أبو الحسَن ابنُ الفراتِ ؛ وهو غلوٌّ وإسرافٌ ، وقد وثَّقه البرقانيُّ والحاكمُ والدارقطنيُّ ، ولـم يَذكُروا شيئًا مِن ذلك .

وقالَ العراقيُّ[(٣)] : في ثبوتِ ذلك نظرٌ ، وما ذكَره ابنُ الفراتِ لم يثبتْ إسنادُه إليه .

قالَ : وعلىٰ تقديرِ ثُبوتِه فَممنْ سَمِع منه في حالِ الصِّحه : الحاكمُ ، والدَّارقُطنيُّ ، وابنُ شاهين ، والبرقانيُّ ، وأبو نُعيم ، وأبو عليٍّ التميميُّ راوي « المسند » عنه ؛ فإنَّه سمعه عليه سنة سِتٍّ وسِتِّين ، وماتَ سنة ثمانٍ وسِتين وثلاثمائة .

* * *

وَمَنْ كانَ مِنْ هَذَا القَبِيلِ مُحْتَجًّا بِهِ فِي الصَّحِيحِ ؛ فَهُو مِمَّا عُرِفَ رِوَايَتُهُ قَبْلَ الاخْتِلاطِ .

(ومن كانَ من هذا القبيل محتجًّا به في « الصحيح » ؛ فهو مما عُرِفَ روايتُه قبلَ الاختلاطِ) .

* * *

(١) « علوم الحديث » (ص : ٤٦٥) . (٢) « الميزان » (١/ ٨٧) .
(٣) « التقييد » (ص : ٤٦٥) .

● النَّوْعُ الثَّالِثُ والسِّتُّونَ :

طَبقَاتُ العُلَمَاءِ وَالرُّواةِ

هَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ ، «وَطَبَقَاتُ ابنِ سَعْدٍ» عَظِيمٌ كَثِيرُ الفَوَائِدِ ، وَهُوَ ثِقةٌ ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ فِيهِ عَنِ الضُّعَفَاءِ ، مِنْهُمْ شَيْخُهُ : مُحَمَّدُ ابنُ عُمَرَ الوَاقِدِيُّ ، لا يَنْسُبُهُ .

النوعُ الثالثُ والستون : طبقاتُ العلماءِ والرواةِ :

هذا فنٌّ مهمٌّ) ؛ فإنَّه قد يَتَّفِقُ اسْمَان في اللفظِ ، فيظن أنَّ أحدَهما الآخَرُ ، فيتميَّزُ ذلك بمعرفةِ طَبَقاتهما .

وصنَّف في ذلك جماعةٌ ، كمُسلمٍ ، وخَليفةَ .

(و«**طبقات ابنِ سعدٍ**) الكبير» (**عظيمٌ كثيرُ الفوائد**) وله كتابان آخران في ذلك (**وهو ثقةٌ**) في نَفسِه ، (**لكنه كثيرُ الروايةِ فيه عن الضُّعفاءِ ، منهم : شيخه محمدُ بنُ عمرَ الواقديُّ ، لا ينسبه**) بل يَقْتصرُ عَلىٰ اسمِهِ ، واسمِ أبيهِ . وشيخُه : هشامُ بنُ محمدِ بنِ السائبِ الكَلبيُّ .

* * *

وَ«الطَّبَقَةُ» : القَوْمُ المُتَشَابِهُونَ ، وَقَدْ يَكُونَانِ مِنْ طَبَقَةٍ بِاعْتِبارٍ ، وَمِنْ طَبَقَتَيْنِ باعتبارٍ : كأنسٍ وشِبْهِهِ مِن أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ ، وَهُمْ مَعَ العَشَرَةِ فِي طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ ؛ وَعَلَىٰ هَذَا ؛ الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ طَبَقةٌ ، والتَّابِعُونَ ثانِيةٌ ، وأَتْبَاعُهُمْ ثَالِثَةٌ ، وَهَلُمَّ جرًّا .

وبَاعْتِبارِ السَّوابِقِ، تَكُونُ الصَّحَابَةُ بِضْعَ عشْرَةَ طَبَقَةً كَمَا تَقدَّمَ. ويَحْتَاجُ النَّاظِرُ فِيه إلَىٰ مَعْرِفَةِ المَوَالِيدِ وَالوَفَيَاتِ، وَمَنْ رَوَوْا عَنْهُ، وَرَوَىٰ عَنْهُمْ.

(و«**الطبقة**») في اللُّغةِ: (**القومُ المتشابهون**). وفي الاصطلاح: قومٌ تَقَاربوا في السِّنِّ والإسنادِ أو في الإسنادِ فقط؛ بأنْ يكون شيوخ هذا هُم شيوخَ الآخَرِ، أو يُقَاربوا شُيوخَه.

(**وقد يكونانِ**) أي: الرَّاوِيَان (**من طبقةٍ باعتبارٍ**) لِمُشابهتِه لها مِن وَجهٍ، (**ومن طبقتينِ باعتبارٍ**) آخرَ لمُشَابهته[1] لها مِن وجهٍ آخَر: (**كأنسٍ، وشبهِه من أصاغرِ الصحابةِ، هُم مع العشرةِ في طبقةِ الصحابةِ**.

وعلىٰ هذا؛ الصحابةُ كلُّهم طبقةٌ) باعتبارِ اشتراكِهم في الصُّحبةِ، (**والتابعون**) طَبقةٌ (**ثانيةٌ، وأتباعُهُم**) طبقةٌ (**ثالثةٌ**) بالاعتبارِ[2] المذكورِ (**وهَلُمَّ جَرًّا**.

وباعتبار) آخَر، وهو: النظرُ إلىٰ (**السوابقِ، تكونُ الصحابةُ بضعَ عشرة طبقةً، كما تقدَّم**) في«معرفةِ الصحابةِ» أنَّهم اثنتا عشرةَ طَبقة أو أكثرَ، وفي «معرفةِ التابعين» أنَّهم خمسَ عشرةَ طبقةً، وهكذَا.

(**ويحتاجُ الناظرُ فيه إلىٰ معرفةِ المواليدِ**) لِلرُّواةِ، (**والوفياتِ، ومن رَوَوا عنه، ورَوىٰ عنهم**.

* * *

---

(١) في «ص»: «لمشابهة».

(٢) في «م»: «باعتبار».

● النَّوْعُ الرَّابِعُ والسِّتُّونَ :

مَعْرِفَةُ المَوَالِي

أَهَمُّهُ : المَنْسُوبُونَ إِلَىٰ القَبَائِلِ مُطْلَقًا ، كَفُلانٍ القُرَشِيِّ ، وَيَكُونُ مَولًى لَهُمْ .

ثُمَّ مِنْهُم مَنْ يُقالُ : مَوْلَىٰ فُلانٍ ، وَيُرَادُ مَوْلَىٰ عَتَاقَة ، وَهُوَ الغَالِبُ .

وَمِنْهُمْ مَوْلَىٰ الإسلامِ ، كَالبُخَارِيِّ الإمامِ مَوْلَىٰ الجُعْفيِّينَ ولاءَ إسْلامٍ ، لأنَّ جَدَّهُ كَانَ مَجُوسيًّا ، فأسْلَمَ عَلَىٰ يَدِ اليَمَانِ الجُعْفِيِّ ، وَكَذَلِكَ الحَسَنُ الماسَرْجِسيُّ مَوْلَىٰ عَبْدِ اللَّهِ بنِ المُبَارَكِ ، كَانَ نَصْرَانيًّا فَأَسْلَمَ عَلَىٰ يَدَيْهِ .

وَمِنْهُمْ مَوْلَىٰ الحِلْفِ : كَمَالِكِ بنِ أَنَسٍ الإمَامِ وَنَفرِهِ ، أَصْبَحيُّونَ صَلبيةً ، مَوَالٍ لِتَيْمِ قُرَيشٍ بالحِلْفِ .

ومِنْ أَمْثِلَةِ مَوَالي القَبِيلَةِ : أَبُو البَخْتَرِيِّ الطَّائيُّ التَّابِعيُّ : مَوْلَىٰ طيئ ، وَأَبُو العَالِية الرِّيَاحِيُّ التَّابِعيُّ ، مَولَىٰ امرأَةٍ منْ بَنِي رِيَاحٍ . واللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ المِصْريُّ الفَهْمِيُّ مَولاهُمْ . عبدُ اللَّه بنُ

المُبارَكِ الحَنْظَلِيُّ مَوْلاهُم . عَبدُ اللَّهِ بنُ وَهْبٍ القُرَشِيُّ مَوْلاهُمْ .
عَبدُ اللَّهِ بنُ صَالِحٍ الجُهَنِيُّ مَوْلاهُمْ .
وَرُبَّمَا نُسِبَ إِلَىٰ القَبِيلَةِ مَوْلَىٰ مَوْلاهَا ، كَأَبِي الحبَابِ الهاشِميِّ مَوَلَىٰ شَقْرانَ ، مَوْلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

النوع الرابعُ والستون : معرفةُ الموالِي) مِنَ العُلماءِ والرُّواةِ :

وصنَّف في ذلك أبو عُمر الكنديُّ بالنِّسبةِ إلىٰ المِصريين .

(**أهمُّه : المنسوبُون إلىٰ القبائلِ مطلَقًا ؛ كـ« فلانٍ القُرَشِيِّ » ، ويكونُ مَولًى لَهم**) ، فَرُبما ظنَّ أنه مِنهم بُحكم ظاهرِ الإطلاقِ ، فيترتَّبُ علىٰ ذلك خللٌ في الأَحكامِ الشَّرعية في الأُمور المشترَطِ فيها النَّسبُ ، كالإمامةِ العُظمىٰ ، والكفاءةِ في النِّكاحِ ، ونحو ذلك .

(**ثم منهم من يُقالُ**) فيهِ : (« **مولىٰ فلانٍ** » ، **ويُرادُ مَولَىٰ عَتَاقَة ، وهو الغالبُ**) ، وسَتَأتي أَمثلتُه .

(**ومنهم**) مَن يُرادُ بهِ : (**مَولىٰ الإسلامِ ؛ كالبخاريِّ الإمامِ مولىٰ الجُعْفيِّينَ ، ولاءَ إسلامٍ ؛ لأنَّ جدَّه**) المغيرةَ (**كان مجوسيًا ، فأسلَمَ علىٰ يدِ اليَمانِ**) بنِ أخنس (**الجعفيِّ** .

وكذلك الحسنُ) بنُ عِيسىٰ [ذكرَه المُصنِّف في «تهذيبه»][1] ، ابنِ

---

(١) من «ص» فقط .

مَاسَرجس (**الماسَرْجسيُّ**)، أبو عليٍّ النيسابوريُّ مِن رِجالِ مُسلمٍ، (**مولىٰ عبدِ اللَّه بنِ المباركِ؛ كان نصرانيًّا فأسلمَ علىٰ يَدَيه**.

ومنهم: مَولىٰ الحلف كمالكِ بنِ أنسِ الإمامِ ونفرِه) هُم (**أصبحيُّون صلبيةً**)، ويُقال له: التَّيميُّ؛ لأنَّ نفرَه «أصبحَ» (**موالٍ لتيمِ قريشٍ بالحلفِ**.

ومن أمثلةِ موالي القبيلةِ) عتاقة:

(**أبو البختريِّ الطائيُّ التابعيُّ مولىٰ طيِّئٍ**.

وأبو العالية) رفيعُ بنُ مِهرانَ (**الرياحيُّ**) - بالتَّحتيةِ - (**التابعيُّ، مولىٰ امرأةٍ من بني رياحٍ**) ابنُ يَربوعٍ، حي مِن بني تَميمٍ[1].

(**والليثُ بنُ سعدٍ المصريُّ الفهميُّ مولاهم**.

عبدُ اللَّه بنُ المباركِ الحنظليُّ مَولاهُم.

عبدُ اللَّه بنُ وهبٍ القرشيُّ مَولاهُم.

عبدُ اللَّه بنُ صالحٍ الجهنيُّ مَولاهُم.

وربَّما نُسِبَ إلىٰ القبيلةِ مَولىٰ مَولاها؛ كأبي الحبَابِ) سعيدِ بنِ يَسارٍ (**الهاشمي**)؛ لأنَّه (**مولىٰ شقرانَ، مَولىٰ رسولِ اللَّه ﷺ**).

وقِيلَ: هُو مَولىٰ مَيمونةَ أُمِّ المؤمنين.

---

(١) في «م»: «تيم».

وقِيلَ: مولىٰ الحُسين بنِ عليٍّ؛ فليسَ حِينئذٍ من هذا القِسمِ.

ومنه: عبدُ اللّه بنُ وهبٍ القُرشيُّ الفِهريُّ، فإنَّه مولىٰ يزيدَ بنِ رمانة مولىٰ يزيدَ بنِ أُنيسٍ الفِهري.

* * *

● النَّوْعُ الخَامِسُ والسِّتُّونَ :

مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وبُلْدَانِهِمْ

هُوَ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ حُفَّاظُ الحَدِيثِ فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ، وَمِنْ مَظَانِّهِ «الطَّبَقَاتُ» لابنِ سَعْدٍ، وَقَدْ كَانَتِ العَرَبُ إِنَّمَا تَنْتَسِبُ إِلَىٰ قَبَائِلِهَا، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلامُ وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ سُكْنَىٰ القُرَىٰ، انتَسَبُوا إِلَىٰ القُرَىٰ كَالعَجَمِ.

(النوع الخامسُ والستون: معرفةُ أوطان الرُّواةِ وبُلدَانِهِم:

هو مما يفتقرُ إليه حفَّاظُ الحديثِ في تصرفاتِهم ومصنفَاتِهم) فإنَّ بذلك يتميز[1] بين الاسمين المُتَّفقين في اللَّفظِ.

(ومن مَظَانِّه: «الطبقاتُ» لابنِ سعدٍ:

وقد كانت العربُ إنما تَنتَسبُ إلىٰ قبائِلها، فلما جاءَ الإسلامُ، وغَلَبَ عليهم سُكنَىٰ القُرىٰ، انتسبُوا إلىٰ القرىٰ) والمدائنِ (كالعجَمِ).

* * *

ثُمَّ مَنْ كانَ نَاقِلَةً مِنْ بلدٍ إِلَىٰ بَلَدٍ، وأَرَادَ الانْتِسَابَ إِلَيْهِمَا، فَلْيَبْدَأْ بالأَوَّلِ؛ فَيَقُولُ فِي ناقِلَةِ مِصْرَ إِلَىٰ دِمَشْقَ: «المِصْرِيُّ الدِّمَشْقِيُّ»، وَالأَحْسَنُ: «ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ».

---

(١) في «م»: «يميز».

وَمَنْ كَانَ من أَهْلِ قريَةِ بَلْدَةٍ فيجوزُ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَىٰ القَرْيَةِ، وَإِلَىٰ البَلْدَةِ، وَإِلَىٰ النَّاحِيَةِ، وَإِلَىٰ الإِقْلِيمِ.

قَالَ عبدُ اللَّهِ بنُ المباركِ وَغَيْرُهُ: مَنْ أَقَامَ فِي بلدَة أربعَ سِنِينَ نُسِبَ إِلَيْهَا.

(**ثمَّ من كانَ ناقلةً من بلدٍ إلىٰ بلدٍ، وأرادَ الانتسابَ إليهما، فليبدأ بالأوَّلِ؛ فيقول في ناقلةِ مصرَ إلىٰ دِمَشق: «المصريُّ الدمشقيُّ».**

والأحسنُ: ثم الدمشقي) لدلالة «ثُمَّ» علىٰ الترتيبِ.

وله أَن يَنْتسِبَ إلىٰ أحدِهما فَقط، وهو قليلٌ؛ قالَه المصنِّفُ في «تهذيبه».

(**ومن كانَ من أهلِ قريةِ بلدة**) بإضافةِ قريةٍ إليها، (**فيجوز أن ينتسبَ**[1] **إلىٰ القريةِ**) فَقط، (**وإلىٰ البَلدةِ**) فَقط (**وإلىٰ الناحية**) التي فيها تِلك البَلدةُ فَقط، زادَ المُصنِّفُ: (**وإلىٰ الإقليم**) فَقط؛ فيقول: فيمن هو مِن «حَرَستَا» مثلًا، وهي قريةٌ مِن قُرىٰ «الغوطةِ» التي هي كورة مِن كور دِمشق -: «الحَرَستَانيُّ»، أو «الغُوطيُّ»، أو «الدِّمشقيُّ»، أو «الشاميُّ».

وله الجمعُ، فيَبدأ بالأعمِّ وهو الإقليمُ، ثُم الناحيةُ، ثُم البَلدُ، ثُم القريةُ، فَيُقالُ: «الشَّاميُّ الدِّمشقيُّ الغُوطِيُّ الحَرَستانيُّ».

---

(١) في «م»: «ينسب».

وكَذا؛ في النَّسَبِ إلىٰ القبائلِ؛ يَبدأُ بالعامِّ قبل الخاصِّ؛ ليُحصِّل بالثاني فائدةً لَم تكُن لازمةً في الأولِ، فَيُقال: القُرشيُّ، ثُم الهاشميُّ.

ولا يُقال: «الهَاشميُّ القُرشيُّ»؛ لأنَّه لا فائدةَ في الثاني حِينئذٍ، إذ يلزمُ مِن كَونهِ هاشميًا كَونُه قُرشيًا، بخلافِ العَكسِ؛ ذكَره المُصنِّف في «تهذيبه».

قال: فإن قِيلَ: فَيَنبغي أن لا يَذْكُرَ الأَعمَّ بَل يَقتصر علىٰ الأخصِّ.

فالجوابُ: أنَّه قد يَخفىٰ علىٰ بعض الناسِ كَونُ الهاشميِّ قُرشيًا، ويظهرُ هذا الخَفاءُ في البُطون الخَفيةِ، كـ«الأشهلِ» مِن الأنصارِ؛ إذ لو اقتصرَ علىٰ الأشهلِ لم يعرف كثير مِن الناسِ أنَّه مِنَ الأنصارِ أَم لا، فذكر العامَّ ثم الخاصَّ لدفع هذا التَّوهُّم[1].

قال: وقد يقتصرون علىٰ الخاصِّ، وقد يقتصرون علىٰ العامِّ، وهذا قليلٌ.

قال: وإذا جمعَ[2] بينَ النسبِ إلىٰ القبيلةِ والبلدِ قدَّم النسبَ إلىٰ القبيلةِ. انتهىٰ.

(قال عبدُ اللَّه بنُ المباركِ وغيرُه: من أقامَ في بلدةٍ أربعَ سنين نُسِبَ إليها).

• فائـــدة:

صنَّف في الأنسابِ: الحازميُّ كتابَ «العُجالةِ»، وهو صغيرُ

(١) في «م»: «الوهم». (٢) في «ص»: «وقع».

الحجمِ ، والرشاطي ، ثُم الحافظُ أبو سَعدٍ السَّمعاني كتابًا ضَخمًا حَافلًا ، واختصرَه ابنُ الأثيرِ في ثلاثِ مُجلَّداتٍ وسمَّاه : «اللُّبَاب» ، وزاد فيه شيئًا يسيرًا ، وقد اختصرتُه أنا في مُجلَّدةٍ لطيفةٍ وزِدتُ فيه الجمَّ الغفير ، وسمَّيته «لب اللُّباب» ، ولله الحمد .

* * *

هذا آخرُ ما أَوردَه المُصنِّفُ مِن أنواع عُلومِ الحديثِ تَبعًا لابنِ الصلاحِ ، وقد بقيتْ أنواعٌ أُخَر ، ها أنا أُوردُها ، والله المستعان .

* * *

● النَّوْعُ السَّادِسُ والسَّابعُ والسِّتُّونَ :

المُعلَّقُ والمُعنعَنُ

تقدَّم ذِكرهُما في نوعِ «المُعضَلِ» .

❊ ❊ ❊

● النَّوْعُ الثَّامِنُ والتَّاسِعُ والسِّتُّونَ :

المُتواترُ والعزيزُ

تقدَّما في نَوعَي «المَشهورِ» و«الغَريبِ» .

❊ ❊ ❊

● النَّوْعُ السَّبعونَ :

المُستفِيضُ

أَشَرتُ إليهِ في نَوعِ «المَشهورِ» .

❊ ❊ ❊

● النَّوْعُ الحَادِي والثَّانِي والسَّبعونَ:

المَحفوظُ والمَعروفُ

حرَّرتُهما في نوعي «الشاذِّ» و«المُنكرِ».

* * *

● النَّوْعُ الثَّالِثُ والسَّبعونَ:

المتروكُ

تقدَّم في نوعِ «المُنكرِ» وعَقِب[1] «المَقلوبِ».

* * *

● النَّوْعُ الرَّابعُ والسَّبعونَ:

المُحرَّف

تقدمتِ الإشارةُ إليهِ في نوعِ «المُصحَّفِ».

* * *

(١) في «ص»: «وعقيب».

● النَّوْعُ الخَامِسُ والسَّبعونَ :

معرفةُ أتباعِ التابعين

قد ذكَره الحاكمُ في «علوم الحديثِ»[١] عَقِب «معرفةِ التابعين» .

* * *

(١) (ص : ٤٦) .

● النَّوْعُ السَّادِسُ والسَّابعُ والسَّبعُونَ :

روايةُ الصَّحابةِ بعضهم عَن بعضٍ والتابعين بعضهم عَن بعضٍ

هذان ذكَرهما البلقينيُّ في «محاسن الاصطلاح»[(١)] ، وقال : إنَّهما مُهمان ؛ لأنَّ الغالبَ روايةُ التابعين عنِ الصحابةِ ، وروايةُ أتباعِ التابعين عَنِ التابعين ، فَيُحتاجُ إلىٰ التنبيهِ علىٰ ما يُخالِفُ الغالبَ .

قلتُ : هذا تقدَّم في نوعِ «الأَقرانِ» .

ومِن أمثلةِ الأولِ :

حديثٌ اجتمع فيه أربعةُ صَحابةٍ ، وهو حديثُ الزُّهريِّ ، عن السائب ابنِ يزيدَ ، عن حُويطبِ بنِ عبد العُزَّىٰ ، عن عبدِ اللَّه بن السعدي ، عَن عُمرَ بن الخطابِ مَرفوعًا : «**مَا جَاءكَ اللَّهُ بِهِ من هذا المَالِ عَن غيرِ إشرافٍ ولا سَائلٍ ؛ فَخُذْهُ ، ولا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ**»[(٢)] .

وحديثُ خالدِ بنِ مَعدانَ : عن كثيرِ بنِ مُرَّة ، عن نُعيم بنِ هبَّارٍ ، عن المِقْداد[(٣)] بن مَعدِي كرب ، عن أبي أَيوبَ ، عن عَوفِ بنِ مالك قال :

---

(١) (ص : ٦١٥ ، ٦٢٤) .

(٢) أخرجه : النسائي (٥/١٠٣) ، والحميدي (١/١٢) .

(٣) كذا ، والحديث عند الطبراني في «الكبير» (١٨/٣٨) و«مسند الشاميين» (١١٧٠) =

خَرَجَ علينا رسولُ اللَّه ﷺ ، وهو مَرعوبٌ مُتغيرُ اللَّون فقال : «**أَطِيعُوني ما دُمتُ فِيكُمْ ، وعَلَيكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ ، فأحِلُّوا حَلالَهُ وحَرِّمُوا حَرَامَهُ**»[1] .

وحديثٌ اجتمعَ فيه أربعٌ مِن نساءِ الصَّحابةِ : ثنتَانِ مِن أُمَّهات المؤمنينِ ، ورَبِيبتان للنبيِّ ﷺ :

وهو ما رواه مُسلمٌ ، والتِّرمذيُّ ، والنسائيُّ ، وابنُ مَاجَه[2] مِن طريقِ ابنِ عُيينةَ ، عن الزُّهريِّ ، عن عُروةَ ، عن زينبَ بنتِ أُمِّ سَلمةَ ، عن حَبيبةَ بنتِ أُمِّ حبيبةَ ، عن أُمِّها أُمِّ حَبيبةَ ، عن زَينبَ بنتِ جَحشٍ ، قالت : أتيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يَومًا مُحمرًّا وَجهه وهو يقولُ : «**لا إلا إلَّا اللَّه**» ثلاث مرات «**وَيلٌ لِلْعَرَبِ مِن شَرٍّ قَدِ اقتَرَبَ ، فُتِحَ اليوم مِنَ رَدمِ يأْجُوجَ ومَأْجُوجَ مِثلُ هَذِهِ**» ، وعَقَدَ عَشرًا ، قلتُ : يا رسول اللَّه ؛ أنَهلكُ وفِينا الصَّالِحون؟ قال : «**نَعَمْ ، إذَا كَثُرَ الخَبَثُ**» .

وقد أفردَ بعضُهم هذهِ الأحاديث الثلاثة في جزءٍ .

قلتُ : وقَع في بعض الأجزاءِ حديثٌ اجتمع فيه خمسةٌ مِنَ الصَّحابةِ :

= و«العلل» لابن أبي حاتم (١٤١٠) عن «المقدام» - بالميم - ، فقد يكون «المقداد» تصحيفًا ، لكن قال الإمام ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري» (٢/ ٦٤٦ - ٦٤٧) : «الشاميون كانوا يسمون المقدام بن معديكرب المقداد» ؛ فاللَّه أعلم .

وراجع : «الإرشادات» (ص : ٢٠٢) .

وقد قال أبو حاتم - كما في «العلل» - : «هذا حديث باطل» .

(١) أخرجه : الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٨) .

(٢) أخرجه : مسلم (٨/ ١٦٦) ، والترمذي (٢١٨٧) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦/ ٣٩١ ، ٤٠٧) ، وابن ماجه (٣٩٥٣) .

أخبرني أبو عبد اللَّهِ بنُ مُقبلٍ مُكَاتبةً، عن أحمدَ بنِ عبد العزيزِ ومحمدِ بنِ عليٍّ الحراويِّ، كِلَاهُما عن الحافظِ شرفِ الدِّينِ الدِّمياطيِّ، أنا الحافظُ يوسفُ بنُ خليلٍ، أنا ذاكرُ بنُ كاملٍ، أنبأنا أبو زكريَّا يحيىٰ بنُ أبي عُمَرَ الأصبهانيُّ، أنا عمِّي أحمدُ بنُ الفضل، أنا أبو عليٍّ الحسينُ بنُ أحمدَ البرذعيُّ، ثنا محمدُ بنُ العباسِ الحُويْزيُّ، ثنا محمدُ بنُ حِبان الأنصاري، ثنا الشَّاذَكونيُّ، ثنا سُفيان بنُ عُيينةَ، عن الزُّهريِّ، عن سعيدِ ابنِ المُسيبِ، عن عبدِ اللَّه بن عَمرِو بنِ العاصِ، عن عُثمانَ بنِ عَفانَ، عن عُمرَ بنِ الخَطابِ، عنِ أبي بكرٍ الصدِّيق، عَن بلالٍ قالَ: قالَ رسول اللَّه ﷺ: «**المَوتُ كَفَّارةٌ لِكُلِّ مُسلمٍ**».

* * *

● النَّوْعُ الثَّامِنُ والسَّبعُونَ :

ما رواه الصحابةُ ، عنِ التابعين ، عنِ الصحابة

هذا النوع زِدتهُ أنا .

وقد ألف فيه الخطيبُ ، وقد أنكَر بعضهم وجودَ ذلك ، وقال(١) : إنَّ روايةَ الصحابةِ عنِ التابعين إنَّما هي في الإسرائيلياتِ والموقوفاتِ ؛ وليس كَذلك .

فَمِن ذلك : حديثُ سهلِ بنِ سعدِ السَّاعديِّ ، عن مَروان بن الحَكَم ، عن زيدِ بن ثابتٍ ، أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَلَىٰ عليه : ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، فجاء ابنُ أُمِّ مكتومٍ . الحديث ، رواه البخاريُّ ، والتِّرمذيُّ والنَّسَائيُّ(٢) .

وحديثُ السائبِ بنِ يزيدَ ، عن عبدِ الرحمنِ بن عبدِ القاريِّ ، عن عُمرَ ابنِ الخطَّاب ، عنِ النبيِّ ﷺ قال : «**مَن نَامَ عَن حِزْبِهِ أو عَن شيءٍ مِنْهُ ، فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلاة الفَجْرِ إلى صَلاة الظُّهرِ ؛ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ الَّليلِ**» . رواه مُسلمٌ وأصحابُ السُّننِ الأربعةِ(٣) .

وحديثُ : جابرِ بنِ عبدِ اللَّه ، عَن أُمِّ كلثوم بنتِ أَبي بكرِ الصِّدِّيق ،

---

(١) «وقال» : ليس في «م» .

(٢) أخرجه : البخاري (٦/ ٥٩ - ٦٠) ، والترمذي (٣٠٣٣) ، والنسائي (٦/ ٩) .

(٣) أخرجه : مسلم (٢/ ١٧١) ، وأبو داود (١٣١٣) ، والترمذي (٥٨١) ، والنسائي (٣/ ٢٥٩) ، وابن ماجه (١٣٤٣) .

عن عَائشةَ ، أنَّ رَجلًا سألَ رسولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرجلِ يُجامِع ثم يَكْسلُ ، هَل عَليهما مِن غُسلٍ؟ وعائشةُ جالسةٌ ، فقال : «**إنِّي لأَفْعَلُ ذَلِكَ أنَا وهَذِهِ ثُمَّ نَغتَسِلُ**» . رواه مسلم[(١)] .

وحديثُ عمرِو بنِ الحارثِ بنِ المُصطَلقِ ، عنِ ابنِ أخي زينبَ امرأةِ عبدِ اللَّهِ بنِ مَسعودٍ ، عَن زينبَ امرأةِ ابنِ مَسعودٍ ، قالت : خَطَبَنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال : «**يَا مَعْشَرَ**[(٢)] **النِّسَاءِ ، تَصَدَّقْنَ ولو مِنْ حُلِيِّكُنَّ ؛ فَإنَّكُنَّ أكثَر أَهلِ جَهَنَّمَ يومَ القِيَامَةِ**» رواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ[(٣)] .

والحديثُ مُتَّفقٌ عليه[(٤)] مِن روايةِ عَمرٍو ، عن زينبَ نَفْسِها .

وحديثُ يَعلىٰ بنِ أُميةَ ، عن عَنبسةَ بنِ أبي سُفيان ، عن أُختهِ أُمِّ حَبيبةَ ، عَنِ النبيِّ ﷺ : «**مَنْ صَلَّىٰ اثنتَي عَشرَةَ ركعةً بِالنَّهارِ أو بِاللَّيلِ ؛ بُنِيَ له بَيتٌ**[(٥)] **فِي الجَنَّةِ**» . رواه النَّسائيُّ[(٦)] .

وحديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللَّه ، عن أَبي عَمرةَ مَولىٰ عائشةَ - واسمُه ذَكوان - عن عَائشةَ ، أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَكونُ جُنُبًا فيريدُ الرقادَ ، فيَتوضَّأ وُضُوءَه للصَّلاةِ ثُم يَرقدُ . رواه أحمدُ في «مُسنده»[(٧)] .

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ١٨٧) .

(٢) في «ص» : «معاشر» .

(٣) أخرجه : الترمذي (٦٣٥) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥/ ٣٨٠) .

(٤) أخرجه : البخاري (٢/ ١٥٠) ، ومسلم (٣/ ٨٠) .

(٥) في «ص» : «بيتًا» .

(٦) أخرجه : النسائي في «الكبرىٰ» (١/ ٤٥٩) .

(٧) «المسند» (٦/ ١٢٠) .

وحديثُ أبي هُريرة ، عن أُمِّ عبدِ اللَّه بنِ أبي ذئاب[١] ، عن أُمِّ سَلمةَ مَرفوعًا : «**مَا ابْتَلَىٰ اللَّه عَبدًا بِبَلاءٍ وهُو علىٰ طَريقةٍ يَكْرَهُهَا إلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلكَ البَلاءَ كَفَّارَةً لَهُ**» . رواه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ « المرض والكفَّارات » .

وقد جمَع الحافظُ أبو الفضلِ العراقيُّ الأحاديثَ التي بهذه الشَّريطةِ ، فبلغت عِشرين حَديثًا .

* * *

(١) الحديث في «الترغيب» للمنذري (٤٨٨٨) وقال : «وأم عبد اللَّه ابنة أبي ذئاب لا أعرفها» .

● النَّوْعُ التَّاسِعُ والسَّبعونَ والثمانون :

معرفةُ مَن وافقت كُنيتُه اسمَ أبيهِ ، وعَكسه

ذكَرَهما شيخُ الإسلامِ في «النُّخبةِ»[1] .

وصنَّف الخطيبُ في النوعِ الأولِ كتابًا قال فيه : وجُلْتُ في أسماءِ رُواةِ الحديثِ ، فوجدتُ جماعةً منهم واطأت كُنَاهُم أسماءَ آبائِهم ، ولِبَعضِهم نظراء بخلافِ ذلك ، فرُبَّما جاءت روايةٌ عن بعضهم باسمهِ وكُنيته ، مُضاهيًا لآخرَ في اسمهِ وكُنيتِهِ ، وهُما اثنان[2] ، فلا يُؤمَنُ وُقوعُ الخطإِ فيها .

وقال شيخُ الإسلام[3] : فائدةُ معرفةِ ذلك : نَفيُ الغلطِ عَمَّن نَسبه إلىٰ أبيهِ .

وصنَّف أبو الفتحِ الأزديُّ في النوع الثاني كِتابًا .

ومن أمثلة الأوَّل في الصحابة وفي غيرِهم : أبو مُسلم الأغرُّ بنُ مُسلمٍ المَدَنيُّ ، روىٰ عن أبي هريرة وغيرِه .

وأبو خالدٍ أَوسُ بنُ خالدٍ البصري ، روىٰ عن أبي هُريرة ، وسَمُرةَ .

وأبو إسحَاق إبراهيمُ بنُ إسحاقَ المدنيُّ ، مِن أتباعِ التابعين .

---

(١) «النخبة» (ص : ١٩٤) .

(٢) في «ص» : «اسمان» .

(٣) «النخبة» (ص : ١٩٤) .

وأبو إسماعيلَ إدريسُ بنُ إسماعيلَ الكُوفيُّ ، روىٰ عن الأعمشِ ، وطلحةَ بنِ مصرفٍ .

وأبو زِيَادٍ أيوبُ بنُ زِيادٍ الحِمصيُّ ، روىٰ عن عبادةَ بنِ الوليدِ بنِ عبادةَ .

وأبو الجَوَّابِ الأحوصُ بنُ جوَّابٍ الكُوفيُّ الضَّبِّيُّ ، روىٰ عن أسباطِ ابنِ نَصرٍ وغيرِه .

ومِن أمثلةِ الثاني في الصَّحابة :

أوس بن أبي أوسٍ ، وسِنان بنُ أبي سِنانٍ الأسديُّ ، ومَعقلُ بنُ أبي مَعقل .

وفي غيرِهم :

الحسَنُ بن أبي الحَسَنِ البَصْريُّ ، وإسحاقُ بنُ أَبي إسحاقَ السبيعي ، وعامر بن أبي عامر الأشعري .

＊ ＊ ＊

● **النَّوْعُ الحَادِي والثمانون :**

معرفةُ مِن وافقت كُنيتُه كنيةَ زَوجِه

وهذا النوعُ ذكَره شيخُ الإسلام في «النُّخبة»[١] .

وصنَّف فيه أبو الحسَن ابنُ حيويه جُزءًا خاصًّا بالصَّحابةِ ، ثُم الحافظُ أبو القاسمِ ابنُ عَساكرِ .

وقد رأيتُ «جزءَ ابنِ حيويه» ، وهذه أسماءُ مَن ذُكر فيه :

أبو أُسَيدِ الساعدي مالكُ بنُ ربيعةَ الأنصاريُّ ، وزَوجُه أُمُّ أُسَيدِ الأنصاريةُ .

أبو أيُّوبَ الأنصاريُّ خالدُ بنُ زيدِ ، وزوجُه أُمُّ أيوبَ بنت قيسِ بنِ سعد الأنصارية .

أبو بكرِ الصدِّيق ، وزوجُه أم بكرِ في الجاهليةِ ، لم يصحَّ إسلامُها .

أبو الدَّحداح ، وزوجُه أُمُّ الدَّحْداحِ .

أبو الدَّرداء ، وزوجه أُمُّ الدرداءِ الكُبرىٰ ، خيرةُ بنتُ أبي حَدردِ صَحابية ، وأُمُّ الدرداء الصُّغرىٰ هُجَيْمَةُ تابعية .

أبو ذَرٍّ الغفاريُّ ، وزوجُه : أُمُّ ذَرٍّ .

---

(١) (ص : ١٩٥) .

وأبو رافع أسلمُ مولىٰ النبيِّ ﷺ وزوجُه أُمُّ رافعٍ سلمىٰ مَولاتُه أيضًا .

أبو سَلمةَ عبدُ اللَّه بنُ عبدِ الأسدِ ، وزَوجُه أُمُّ سَلمةَ هندُ بنتُ أبي أُمية ، تزوَّجها بعدَه النبيُّ ﷺ .

أبو سيفٍ القين ظِئرُ إبراهيمَ ، وزوجُه أُم سيفٍ .

أبو طليقٍ وزوجُه أُمُّ طليقٍ .

أبو الفضلِ العباسُ بنُ عبدِ المطلبِ ، وزوجُه ، أُمُّ الفضلِ لبابةُ بنتُ الحارثِ .

أبو مَعقلٍ الأسديُّ هيثمُ بنُ أبي مَعقلٍ ، وزوجُه أُم مَعقلٍ الأسدية .

هذا ما ذكَره ابنُ حيويه ، وقد رَوىٰ عن كلٍّ من المذكورين حديثًا .

وفَاتَه أبو مَعبدٍ وأُم مَعبدٍ ، وأبو رعلة وأُمُّ رعلة .

* * *

● النَّوْعُ الثَّانِي والثمانون:

معرفةُ من وافقَ اسمُ شيخِه اسمَ أبيه

هذا النُوع ذَكرهُ شيخُ الإسلامِ في «النخبة»[(١)].

ومَثَّله: بـ«الربيع بنِ أنسٍ عن أنسٍ» هكَذا يأتي في الروايات، فيُظنُّ أنه يَروي عن أبيهِ، كما وقَع في «الصحيح»: «عامر بن سعدٍ، عن سعدٍ»، وهو أبوه، وليس أنسٌ شيخ الربيعِ والدَه، بل هو أنسُ بنُ مالكٍ الصحابيُّ المشهورُ، وأبوه بكريٌّ.

❊ ❊ ❊

(١) (ص: ١٩٦).

• النَّوْعُ الثَّالِثُ والثمانون :

معرفةُ مَنِ اتَّفق اسمه واسمُ أبيه وجدِّه

هذا النوعُ ذكَره شيخُ الإسلام في «النخبة»[1] .

ومثَّله : بِالحَسَنِ بن الحسن بنِ الحَسَنِ بنِ عليٍّ بنِ أبي طَالبٍ .

وقد ألَّف أبو الفتح الأزديُّ كِتابًا في «من وافق اسمُه اسمَ أبيهِ» ، كالحَجَّاج بنِ الحَجَّاجِ الأسلمي له صُحبةٌ ، وعدي بن عديٍّ الكِندي ، وهندِ بن هندِ بنِ أبي هَالةَ ، وحجرِ بنِ حجرِ الكلاعيِّ ، وهاشمِ بن هاشم ابن عُتبةَ ، وعبَّادِ بن عبَّادِ المهلبيِّ ، وصالحِ بنِ صالحِ بن حيٍّ الهَمْدانيِّ ، وسَعيدِ بن سَعيدِ بنِ العَاصِ ، وغَيرِهم .

وقد يتَّفقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع الاسمِ واسمِ الأبِ فَصَاعدًا ، كأبي اليمن الكندي زَيد بنِ الحسَنِ بنِ زيدِ بنِ الحسَنِ بنِ زيدِ بنِ الحسَنِ .

* * *

---

(١) (ص : ١٩٦) .

● النَّوْعُ الرَّابعُ والثمانون :

معرفةُ مَنِ اتَّفقَ اسمُه واسمُ شَيخِه وشيخِ شيخِه

ذكَره شيخُ الإسلامِ في «النُّخبةِ»[١] .

كعِمرانَ عَن عِمرانَ عَن عِمرانَ :

الأَولُ : يُعرَفُ بالقصيرِ ، والثاني : أبو رجَاءِ العطارديُّ ، والثالث : ابنُ حُصينٍ الصحابيُّ .

وكسُليمانَ عَن سُليمانَ عن سُليمانَ :

الأَولُ : ابنُ أحمدَ بنِ أيوبَ الطبرانيُّ ، والثاني : ابنُ أحمدَ الواسطيُّ ، والثالث : ابنُ عبدِ الرحمن الدمشقيُّ المعروفُ بابن بنتِ شُرَحبيل .

قال : وقد يقعُ ذلك للراوي ولشيخِه مَعًا ، كأبي العلاء الهمدانيِّ العطَّار ، يَروي عن أبي عَليِّ الأصبهانيِّ الحدَّاد ، وكلٌّ مِنهما اسمُه الحَسَنُ ابنُ أحمدَ بنِ الحسَنِ بنِ أحمدَ بنِ الحسَن بنِ أحمدَ[٢] ، فاتَّفقا في ذلك ، وافترقا في الكُنيةِ والبَلدِ والصَّنعةِ .

وصنَّف في ذلك أبو مُوسىٰ المدينيُّ جُزءًا حَافلًا .

---

(١) (ص : ١٩٧) .

(٢) كذا تكرر ثلاث مرات ، والصواب مرتين ، وهو الذي في «نزهة النظر» لابن حجر (ص : ١٩٧)، وكل منهما له ترجمة في «السير» (٢١/ ٤٠)، (١٩/ ٣٠٣) .

قلتُ : وقال الحاكمُ في أواخر «عُلومِ الحديثِ»[١] : ثنا خَلفٌ ، ثنا خَلفٌ ، ثنا خَلفٌ ، ثنا خَلفٌ ، ثنا خَلفٌ :

فالأولُ : الأميرُ خلفُ بنُ أحمدَ السجزيُّ .

والثاني : أبو صَالحٍ خلفُ بنُ محمدٍ البخاريُّ .

والثالث : خَلفُ بنُ سُليمانَ النسفيُّ ، صاحبُ «المُسند» .

والرابع : خلفُ بنُ محمدٍ الواسطي كُرْدُوس .

والخامس : خلفُ بنُ مُوسىٰ بنِ خَلفٍ .

* * *

قلتُ : ومِن هذا النوعِ : الحديثُ المُسلسلُ بالمُحمَّدِين في كُلِّ رُواتِهِ :

أخبرني محمدُ بن إبراهيمَ المالكيُّ الأديبُ ، إجازةً عن مُحمد بنِ أحمدَ المهدويِّ ، أنَّ محمدَ بنَ رزينِ بن مشرفٍ أخبره عن الزكيِّ محمد ابن يُوسفَ البرزاليِّ الحافظِ ، ثنا محمدُ بنُ أبي الحُسينِ الصُّوفيُّ ، ثنا محمدُ بنُ عبدِ اللّه بن محمودٍ الطائيُّ ، ثنا الحافظُ أبو عبد اللّه محمدُ بنُ عبدِ الواحدِ الدقاق ، ثنا محمدُ بنُ علي الكرانيُّ ، ثنا الحافظُ أبو عبدِ اللّه محمدُ بنُ إسحاق بنِ محمدِ بنِ يَحيىٰ العبديُّ ، ثنا أبو منصورٍ محمدُ بنُ سعدِ الباورديُّ ، ثنا محمدُ بنُ عبدِ اللّه الحضرميُّ ، ثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبد اللّهِ بنِ المُثنَّىٰ ، ثنا محمدُ بن بِشرٍ ، ثنا محمدُ بنُ عَمرٍو ، ثنا محمدُ

---

(١) (ص : ٢٣٦) .

ابنُ سِيرين ، عن أبي كثيرٍ مَولىٰ محمدِ بنِ جحش . ويقُال : إنَّ اسمَهُ محمدٌ أيضًا ، عَن مُحمد بنِ جَحشٍ ، عن رسولِ اللَّه ﷺ أنَّه مَرَّ في السُّوقِ علىٰ رَجلٍ وفَخذَاه مَكشُوفتان ، فقالَ له : « **غَطِّ فَخذَيْك ؛ فَإِنَّ الفَخذَين عَورَةٌ** » .

قال شيخُ الإسلامِ أبو الفضل ابن حَجَرٍ : هذا حديثٌ عجيبُ التَّسَلسُل ، وليس في إسنادِه مَن يُنظَر في حالِهِ سِوَىٰ محمد بنِ عَمرٍو ، واسمُ جدِّه سهلٌ ، ضعَّفه يَحيىٰ القطَّانُ ووثَّقه ابنُ حِبَّان ، وله مُتابعٌ رواه أحمدُ وابنُ خُزيمةَ مِن طريقِ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ عَن أبي كَثيرٍ ، أتمَّ منه ، وعلَّقه البخاريُّ في « الصحيح » .

* * *

● النَّوْعُ الخَامِسُ والثمانون :

معرفةُ مِنِ اتَّفق اسمُ شيخه والراوي عنه

ذكَره شيخُ الإسلامِ في «النخبة»[(١)] .

وقال : هو نوعٌ لطيفٌ لم يتعرَّض له ابنُ الصلاح .

وفَائدتُه : رَفعُ اللَّبس عمَّن يُظَنُّ أنَّ فيه تكرَارًا أو انقِلابًا .

ومن أمثلتِه : أنَّ البخاريَّ رَوىٰ عَن مُسلمٍ ، وروىٰ عنه مسلمٌ ؛ فَشَيخُه مسلمُ بنُ إبراهيمَ بن مسلم الفراهيديُّ البَصريُّ ، والراوي عنه : مسلم بنُ الحجَّاجِ صاحبُ «الصحيح» .

[وكذا وقَع ذلك لعبدِ بنِ حُميدٍ أيضًا : روىٰ عن مُسلم بنِ إبراهيمَ][(٢)] .

وروىٰ عنه مُسلمُ بنُ الحجَّاج في «صحيحه» حديثًا بهذه الترجمةِ بعَينها[(٣)] .

ومنها : يحيىٰ بن أبي كَثيرٍ ، رَوىٰ عَن هِشامٍ ، وروىٰ عنه هِشامٌ ؛ فشيخُه هشامُ بنُ عُروةَ ، وهو مِن أقرانِه ، والراوي عنه : هشامٌ الدَّستوائيُّ .

---

(١) (ص : ١٩٨) .

(٢) سقط من «ص» و «م» ، واستدركناه من «نزهة النظر» (ص : ١٩٨) .

(٣) «صحيح مسلم» (٥/ ٢٩) .

ومنها : ابنُ جُريج ، روىٰ عن هِشامٍ ، وروىٰ عنه هشامٌ ، فشيخه ابنُ عُروةَ ، والراوي عنه : ابنُ يُوسفَ الصَّنعانيُّ .

ومنها : الحَكمُ بنُ عُتيبةَ ، روىٰ عنِ ابنِ أبي لَيلىٰ ، وروىٰ عنه ابنُ أَبي ليَلىٰ ؛ فالأعْلىٰ : عبد الرحمنِ ، والأَدنىٰ : محمدُ بنُ عبدِ الرحمن المذكورُ .

* * *

● **النَّوْعُ السَّادِسُ والثمانون :**

معرفةُ من اتَّفقَ اسمُه وكُنيتهُ

ذكَره شيخُ الإسلامِ في أولِ «نُكتِهِ علىٰ ابن الصلاح» ولم يذكرهُ في «النُّخبة» وصنَّف فيه الخطيبُ .

وفائدته : نفي الغلط عمن ذكره بأحدهما .

ومن أمثلتِه : ابنُ الطَّيلسانِ الحافظُ مُحدِّثُ الأندلُسِ ، اسمُه : القاسمُ ، وكُنيتُه : أبو القاسمِ .

* * *

● النَّوْعُ السَّابِعُ والثمانون :

معرفةُ مَن وافَق اسمُهُ نَسَبَهُ

لم يَذكُروه أيضًا :

مِن ذلك : حِميريُّ بنُ بَشيرِ الحِميريُّ ، روىٰ عن جُندبِ البَجَليِّ ، وأبي الدَّرداءِ ، ومَعقلِ بن يسارٍ ، وغيَرِهم .

وقَريب مِنه : الأسماءُ التي بَلفظِ النَّسبِ ، كـ«الحضرميِّ» في والدِ العَلاءِ .

* * *

• **النَّوْعُ الثَّامِنُ والثمانون :**

معرفةُ الأسماءِ التي يَشتَرِكُ فيها الرجالُ والنساءُ

وهو قِسمان :

أحدُهما : أن يشترِكا في الاسمِ فقط :

كأسماءَ بن حارثةَ ، وأسماءَ بنِ رئابٍ ؛ صَحابيَّان ، وأسماءَ بنتِ أبي بكرٍ ، وأسماءَ بنتِ عُميس ؛ صَحابيَّتان .

وبُريدةَ بنِ الحصيبِ صَحابي ، وبريدةَ بنتِ بِشرٍ[١] صَحابيَّةٌ .

وبركةَ أُمّ أيمن صَحابيَّةٌ ، وبركةَ بنِ العريان[٢]، عنِ ابنِ عُمرَ وابن عَباسٍ .

وهُنيدةَ بنِ خالدٍ الخزاعيِّ عن عليٍّ ، وهُنيدةَ بنتِ شريكٍ عَن عَائشةَ .

وجويريةَ أُمّ المؤمنين ، وجويريةَ بنِ أسماءَ الضبعيِّ .

والثاني : أن يشتركا في الاسمِ واسمِ الأبِ :

كَبُسرة بنِ صَفوانَ ، حدَّث عَن إبراهيمَ بن سعدٍ . وبسرةَ بنت صَفوان صَحابيَّةٌ .

---

(١) في «ص» : «بسر» بالسين .
(٢) في «ص» : «العبان» ؛ خطأ .

وهندِ بنِ المهلبِ، روىٰ عنه محمدُ بنُ الزبرقان، وهندِ بنتِ المهلبِ؛ حدَّثت عَن أبيها.

وأميةَ بنِ عبدِ اللَّه الأُمويِّ عنِ ابنِ عُمَرَ، وأميةَ بنتِ عبدِ اللَّه عَن عَائِشةَ، وعنها عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدعان، أخرجَ لها الترمذيُّ.

* * *

• النَّوْعُ التَّاسِعُ والثمانون:

معرفةُ أسبابِ الحديثِ

هذا النوعُ ذكَره البلقينيُّ في «محاسنِ الاصطلاحِ»[١]، وشيخُ الإسلامِ في «النُّخبة»[٢].

وصنَّف فيه أبو حفصٍ العكبريُّ، وأبو حامد ابنُ كوتاه الجُوباريُّ.

قال الذهبيُّ: ولم يُسبق إلىٰ ذلك.

وقال ابنُ دقيقِ العِيدِ في «شرح العُمدة»[٣]: شرعَ بعضُ المتأخِّرين في تصنيفِ أسبابِ الحديثِ كما صنف في أسبابِ النزولِ.

ومن أمثلتِه: حديثُ: «**إنَّما الأعمَال بالنِّيَّاتِ**»، سَببه: أنَّ رجلًا هاجَر مِن مكَّةَ إلىٰ المدينةِ لا يريدُ بذلك الهجرةَ، بل ليتزوَّجَ امرأةً يُقالُ لها: أُمُّ قَيسٍ، فُسُمِّي مُهاجر أُمِّ قيسٍ؛ ولهذا حَسُنَ في الحديثِ ذِكْرُ المرأةِ، دُون سائرِ الأُمور الدُّنيويةِ[٤].

---

(١) (ص: ٦٣٢).

(٢) (ص: ٢٠٩).

(٣) «إحكام الأحكام» (١/ ١٠).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٠):
«وقصة مهاجر أم قيس، رواها سعيد بن منصور، قال: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد اللّه – هو ابن مسعود – قال: من هاجر يبتغي شيئًا فإنما له ذلك، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فكان يقال له: مهاجر =

قال البلقينيُّ[١] : والسببُ قد يُنقلُ في الحديثِ ؛ كحديثِ سؤالِ جبريلَ عَن الإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ .

وحديث القُلَّتين : سُئل عن الماءِ يكونُ بالفلاةِ وما يَنُوبه مِنَ السِّباعِ والدَّوابِّ .

وحديث : «**صَلِّ ؛ فَإِنَّكَ لم تُصَلِّ**» .

وحديث : «**خُذِي فِرصَةً مِنْ مِسكٍ**» .

وحديث سؤال : «أيُّ الذنبِ أكبرُ؟» وغير ذلك .

وقد لا يُنقل فيه ، أو يُنقَل في بعضِ طُرُقه ، وهو الذي ينبغي الاعتناءُ به ، فَبِذِكرِ السَّببِ يتبيَّنُ الفِقهُ في المَسألةِ .

مِن ذلك حديثُ : «**الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ**»[٢] في بعضِ طُرُقه عند

= أم قيس . ورواه الطبراني من طريق أخرىٰ عن الأعمش ، بلفظ : كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها : أم قيس ، فأبت أن تتزوجه حتىٰ يهاجر ، فهاجر فتزوجها ، فكنا نسميه مهاجر أم قيس . وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين ، لكن ليس فيه أن حديث «الأعمال» سيق بسبب ذلك ، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك» .
وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٩) :
«وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هي كانت سبب قول النبي ﷺ : «**من كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو امرأةٍ ينكحها**» ، وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم ، ولم نر لذلك أصلًا بإسناد يصحُّ . واللّٰه أعلم» .

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٦٣٢) .

(٢) أخرجه : أبو داود (٣٥١٠) ، وابن ماجه (٢٢٤٣) .

أبي داود، وابنِ ماجَه: أنَّ رجَلًا ابتاعَ عَبدًا فأقامَ عِنده ما شاءَ اللَّهُ أن يُقيمَ، ثُم وجَد به عَيبًا، فخاصَمه إلىٰ النبيِّ ﷺ فردَّه عليه، فقالَ الرجلُ: يا رسولَ اللَّهِ، قد استَعمَل غُلامي، فقال ﷺ: «**الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ**».

* * *

● النَّوْعُ التسعون:

مَعرفةُ تواريخِ المُتونِ

ذكَره البلقينيُّ وقال[1]: فَوائدُهُ كثيرةٌ، وله نفعٌ في معرفة الناسِخِ والمنسوخ.

قال: والتاريخ يُعرَف بِـ«أوَّل ما كان كَذا»، وبذكر القَبليَّة والبَعديَّة، وبِـ«آخِر الأمرين»، ويَكُونُ بذِكرِ السَّنة والشَّهرِ وغيرِ ذلك.

فَمِنَ الأول: «أوَّلُ ما بُدئ به رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحي: الرُّؤيا الصَّالِحَة»[2].

و: «**أوَّل ما نهاني عنه ربي بعد عِبَادة الأوثانِ: شُربُ الخمرِ، ومُلاحاة الرِّجالِ**». رواه ابن مَاجَه[3].

وقد صنَّف العُلماءُ في الأوائلِ، وأفردَ ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» بَابًا للأوائل[4].

ومِنَ القَبليةِ ونحوِها: حديثُ جابرٍ: «كانَ رسُولُ اللَّه ﷺ نَهَانَا أن

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص: ٦٤٩).

(٢) أخرجه: البخاري (١/ ٣)، ومسلم (١/ ٩٧).

(٣) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٨٣)، والبزار (٢٩٢١ - كشف) وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٥٣): «وفيه عمرو بن واقد، وهو متروك رمي بالكذب».

(٤) «المصنف» (٧/ ٢٤٧).

نَستَدْبِرَ القِبلةَ أو نَستقبلها بِفُرُوجِنَا إذا أهرقنَا المَاءَ ، ثُم رَأيتُهُ قَبلَ مَوتِهِ بعامٍ يَستقبِلُها» رواه أحمدُ وأبو داودَ وغيرُهما[١] .

وحديثُه : «كَانَ آخِر الأمرينِ مَن رَسُولِ اللَّه ﷺ تَركُ الوُضُوءِ ممَّا مَسَّتِ[٢] النَّارُ» ، رواه أبو داود وغيرُه[٣] .

وحديثُ جريرٍ[٤] : أنَّه رَأىٰ النبي ﷺ يَمسَحُ علىٰ الخُفَّين ، فَقِيلَ له : أَقبلَ نُزُولِ المائدةِ أَم بَعدها؟ فقالَ : ما أَسْلَمتُ إلَّا بَعدَ نُزُولِ المَائدةِ .

ومِن المؤرَّخ بِذكرِ السَّنة ونحوِها : حديثُ بُريدةَ : «كانَ رسولُ اللَّه ﷺ يَتوضَّأُ لِكُلِّ صلاةٍ ، فَلَمَّا كَانَ يَومُ الفتحِ صلَّىٰ الصلَواتِ بِوُضُوء وَاحدٍ» ، أخرجَه مُسلمٌ[٥] .

وحديثُ عبدِ اللَّهِ بن عكيم : أَتَانا كِتابُ رسولِ اللَّه ﷺ قَبلَ مَوتهِ بشَهرٍ : «**أن لا تَنتَفِعُوا مِنَ المَيتةِ بِإِهَابٍ ولا عَصَبٍ**» رواه الأربعةُ[٦] .

* * *

(١) أخرجه : الإمام أحمد (٣/ ٣٦٠) ، وأبو داود (١٣) ، والترمذي (٩) ، وابن ماجه (٣٢٥) .

(٢) في «ص» : «مسته» .

(٣) أخرجه : أبو داود (١٩٢) ، والنسائي (١/ ١٠٨) .

وهو معلول ، كما تقدم - تعليقًا - علىٰ «النوع الرابع والثلاثين» .

(٤) أخرجه : البخاري (١/ ١٠٨) ، ومسلم (١/ ١٥٦ - ١٥٧) .

(٥) أخرجه : مسلم (١/ ١٦٠) .

(٦) أخرجه : أبو داود (٤١٢٨) ، والترمذي (١٧٢٩) ، والنسائي (٧/ ١٧٥) ، وابن ماجه (٣٦١٣) .

● النَّوْعُ الحادي والتسعون :

مَعرفةُ مَن لَم يَروِ إلا حَديثًا واحِدًا

هذا النوعُ زِدتُه أنا .

وهو نظيرُ ما ذكَروه فِي «مَن لم يَروِ عنه إلا واحدٌ» ثُم رأيتُ أنَّ للبخاريِّ فيه تصنيفًا خاصًّا بالصحابةِ .

وبَينه وبَين الوحدان فرقٌ ؛ فإنَّه قد يكون رَوىٰ عنه أكثرُ من واحدٍ ، وليس له إلا حديثٌ واحدٌ ، وقد يكون رَوىٰ غيرَ حديثٍ ، وليس له إلا راوٍ واحدٌ ، وذلك مَوجودٌ مَعروفٌ .

ومِن أمثلتهِ في الصَّحابةِ :

«أُبيُّ بنُ عِمَارة المدني» : قال المِزِّيُّ [(١)] : له حديثٌ واحدٌ في المَسحِ عَلىٰ الخُفَّين ، رواه أبو داود وابن مَاجَه [(٢)] .

«آبِي اللَّحمِ الغِفَارِيُّ» : قال المزِّيُّ [(٣)] : له حديثٌ واحدٌ في الاستسقاءِ ، رَواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ [(٤)] .

---

(١) «تحفة الأشراف» (١/ ١٠) .

(٢) أخرجه : أبو داود (١٥٨) ، وابن ماجه (٥٥٧) .

(٣) «تحفة الأشراف» (١/ ٩) .

(٤) أخرجه : الترمذي (٥٥٧) ، والنسائي (٣/١٥٨ - ١٥٩) .

«أحمرُ بنُ جزءِ البَصريُّ» : قال المزِّيُّ[١] : له حديثٌ واحدٌ : «أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إذَا سَجَدَ جَافَىٰ عَضُدَيهِ عَن جَنبَيهِ» ، رواهُ أبو دَاود وابنُ ماجَه[٢] ، تفرَّد عنه : الحَسَن البَصرِي .

«أدرعُ السُّلَميُّ» : قال المزيُّ[٣] : له حديثٌ واحدٌ : «جِئتُ لَيلةً أَحرُسُ النَّبي ﷺ ، فَإِذَا رَجُلٌ قِرَاءَتُهُ عَالِيةٌ» الحديث ، رواه ابنُ مَاجه[٤] .

«بسر بنُ جحاشٍ القُرشيُّ - ويقال : بِشْرٌ» : قال المزيُّ[٥] : صحابيٌّ شاميٌّ ، له حديث واحدٌ : أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ بَزَقَ يَومًا في كَفِّهِ ، فَوَضَعَ عليها أُصبعَهُ ، ثُمَّ قال : «**يقولُ اللَّهُ : ابن آدَمَ أَنَّىٰ تعجزني**» الحديث رواه أحمد وابن ماجه[٦] .

«حَدْردُ بنُ أبي حَدرَدِ السُّلَمِيُّ» : روىٰ عَن النبي ﷺ : «**مَن هَجَرَ أَخَاه سَنَةً ، فَهُوَ كَسَفْكِ دَمِهِ**» ، رواه أبو داود[٧] .

«ربيعةُ بنُ عامرِ بنِ الهادِ الأزْديُّ» : قالَ المزيُّ[٨] : له حديثٌ واحدٌ عنِ النبيِّ ﷺ : «**أَلِظُّوا بِيا ذَا الجَلالِ والإِكْرَامِ**» رواه النَّسائيُّ[٩] .

---

(١) «تحفة الأشراف» (١/ ٤١) .
(٢) أخرجه : أبو داود (٩٠٠) ، وابن ماجه (٨٨٦) .
(٣) «تحفة الأشراف» (١/ ٤١) .
(٤) «السنن» (١٥٥٩) .
(٥) «تحفة الأشراف» (٢/ ٩٧) .
(٦) أخرجه : أحمد (٤/ ٢١٠) ، وابن ماجه (٢٧٠٧) .
(٧) «السنن» (٤٩١٥) .
(٨) «تحفة الأشراف» (٣/ ١٦٧) .
(٩) «الكبرىٰ» (٤/ ٤٠٩) .

«أبو حاتم»، صَحابيٌّ: روىٰ عنه محمد وسعد ابنَا عُتبةَ حديثَ: «**إذَا جَاءَكُم مَن تَرضَونَ دِينَهُ وخُلُقَهُ فَأَنكِحُوه، إن لا تَفعَلُوه تكن فِتنَةٌ في الأرضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ**»(١)؛ ليس لأبي حاتمٍ غيره؛ قاله الذهبيُّ في «طبقاتِ الحُفَّاظ» وأبو عَلي ابنُ السَّكَنِ.

ومِن غَيرِ الصحابةِ:

«إسحاقُ بنُ يَزيدَ الهذليُّ المَدَنيُّ»: روىٰ عَن عونِ بنِ عبدِ اللَّه عنِ ابن مَسعودٍ حديثَ: «**إذَا رَكَعَ أو سَجَدَ فَليُسَبِّح ثَلاثًا، وذَلِكَ أدنَاهُ**» رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي(٢). قال المزِّيُّ(٣): وليس له غيره.

«إسماعيلُ بنُ بَشيرٍ المدنيُّ»: رَوَىٰ عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّه، وأبي طَلحة زيدِ بن سهلٍ الأنصاريين قالا: سَمِعنا رسولَ اللَّه ﷺ يقول: «**مَا مِن امرِئٍ مسلم يَخذُلُ امرَأً مُسلمًا في مَوضِعٍ تُنتَهَكُ فِيهِ حُرمَتُهُ**»؛ الحديث، رواه أبو داود(٤). قال المزيُّ(٥): ولا يُعرفُ له غَيرُه.

«الحسنُ بنُ قَيسٍ»، روىٰ عن كرزٍ التيميِّ(٦): «دخلتُ عَلىٰ الحُسينِ

---

(١) أخرجه: الترمذي (١٠٨٥).

(٢) أخرجه: أبو داود (٨٨٦)، والترمذي (٢٦١)، وابن ماجه (٨٩٠)، وليس عند النسائي كما عزاه المزي.

(٣) «تحفة الأشراف» (٧/ ١٣٢).

(٤) «السنن» (٤٨٨٤).

(٥) «تحفة الأشراف» (٢/ ١٦٦).

(٦) في «م»: «التميمي».

ابنِ عليٍّ أَعُودُهُ في مَرضِه، فبينما أنا عِندَه إذ دخل علينا عليُّ بنُ أبي طالبٍ» الحديث، في فضل عيادةِ المريضِ، رواه النسائيُّ في «مُسندِ عليٍّ»، قال المزيُّ: ليس له ولا لشيخه إلا هذا الحديثَ.

* * *

● النَّوْعُ الثَّانِي والتسعون :

معرفةُ من أُسنِدَ عنه مِن الصحابةِ الذين مَاتوا في حياةِ النبي ﷺ

هذا النوع زِدتُه أنا .

وفائدةُ معرفةِ ذلك : الحُكمُ بإرسالِه إذا كان الراوي عَنه تابعيًّا .

وأرجو أن أجمعَ لهم مُسندًا .

مِن ذلك : «أبو سَلمة زوجُ أُمِّ سَلمة» ، تُوفِّي مرجع النبي ﷺ مِن بدرٍ ؛ رَوَت أُمُّ سَلمةَ عنه ، عَن النبي ﷺ : «**مَا مِن مُسلمٍ يُصابُ بِمُصيبةٍ فَيفزَعُ إلىٰ مَا أَمَرَ اللّه بِهِ مِن قَولٍ : إنَّا للهِ وإنَّا إليهِ رَاجِعُون ، اللَّهُمَّ عِندَكَ أحتسِبُ مُصِيبَتِي فَأجُرني عَلَيها ؛ إلا أَعقبَه اللّه خَيرًا مِنها**» . رواهُ الترمذيُّ ، والنسائيُّ ، وابنُ ماجه[(١)] مِن طريقِ عُمرَ بنِ أبي سَلمةَ ، عن أُمِّه أُم سَلمة ، أنَّ أبا سَلمةَ أخبرَها ، أنَّه سمعَ النبي ﷺ يقولُ - فذكَره .

و«جعفرُ بنُ أبي طَالبٍ» : روىٰ له أحمدُ في «مسنده»[(٢)] حديثَ الهِجرةِ .

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥١١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٩٠٩)، وابن ماجه (١٥٩٨).

(٢) «المسند» (١/ ٢٠١).

و«حمزةُ عَمُّ النبي ﷺ» رَوىٰ له الطبرانيُّ[١] حديثًا في الحوضِ.

و«خديجةُ»، و«أبو طالبٍ» إن صحَّ إسلامُه.

* * *

(١) «المعجم الكبير» (٣/ ١٥١).

● **النَّوْعُ الثَّالِثُ والتسعون :**

معرفةُ الحفَّاظِ

صنَّف فيه جماعةٌ أشهرُهم الذهبيُّ ، وقد لخصتُ «طبقاته» ، وذيَّلت عليه مَن جاء بعده ، وهأنا أُورِدُ هنا نوعًا لطيفًا منه .

قال البيهقيُّ في «المدخل» : أنا أبو عبد اللَّه الحافظُ ، ثنا أبو العبَّاسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ : أنا محمدُ بنُ عبدِ اللَّه بن عبد الحَكَم : أنا ابنُ وهبٍ : سمعتُ مالكًا يُحدِّث عن يَحيىٰ بنِ سَعيدٍ ، أنَّ عُمر بنَ الخطَّاب قال يومًا : عُدُّوا الأئمةَ ، فَعَدُّوها نحوًا مِن خَمسةٍ ، قال : أفمتروكٌ الناس بغيرِ أئمةٍ؟ فسألتُ مالكًا عنِ الأئمةِ مَن هُم؟ قال : هُم أئمةُ الدِّين في الفِقهِ والوَرَعِ .

وقال جعفرُ بنُ ربيعةَ : قلتُ لعِرَاكِ بنِ مالكٍ : مَن أفقهُ أهلِ المدينةِ؟ قال : أمَّا أعلمُهم بقضايا رسولِ اللَّهِ ﷺ وقَضَايا أبي بكرٍ وعُمرَ وعُثمانَ ، وأفقههُمُ فِقهًا وأعلمُهم بما مضَىٰ مِن أمرِ الناسِ فسعيدُ بنُ المسيبِ ، وأمَّا أغزرُهم حَديثًا فعُروةُ بنُ الزُّبيرِ ، ولا تشاء أن تُفجِّرَ مِن عبيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّه بَحرًا إلَّا فَجَّرتَه ، وأعلَمُهم عِندي جميعًا ابنُ شِهَابٍ ؛ فإنَّه جمَع عِلمَهم جَميعًا إلىٰ عِلمهِ .

وقال الزُّهريُّ : العلماءُ أربعةٌ : سعيدُ بنُ المُسيبِ بالمدينةِ ، والشعبيُّ بالكُوفةِ ، والحَسَنُ بالبصرةِ ، ومَكحولٌ بالشام .

وقال أبو الزِّنادِ: كان فُقهاءُ أهلِ المدينةِ أربعة: سعيدُ بنُ المُسيبِ، وقبيصةُ بنُ ذؤيبِ، وعُروةُ بنُ الزُّبيرِ، وعبدُ الملك بن مروان.

وقال الزُّهريُّ: أربعةٌ مِن قريشٍ وجدتُهم بُحُورًا: سعيدُ بنُ المُسيبِ، وعُروةُ بنُ الزبيرِ، وأبو سَلمة ابنُ عبدِ الرحمن، وعُبيدُ اللّهِ بنُ عبد اللّه.

وقال ابنُ سيرينِ: قَدِمتُ الكُوفةَ وبها أربعةُ آلاف يَطلبون الحديثَ، وسُرُجُ[1] أهلِ الكُوفة أربعةٌ: عَبِيدةُ السلمانيُّ، والحارثُ الأعورُ، وعلقمةُ بنُ قيسٍ، وشريحٌ القاضي، وكان أَخَسَّهم[2].

وقال الشعبيُّ: كان الفُقهاء بعدَ أصحابِ رسولِ اللّه ﷺ بالكُوفةِ في أصحابِ ابنِ مَسعودٍ، هؤلاء: علقمة، وعبيدةُ، وشُريحٌ، ومَسروقٌ، وكان مَسروقٌ أعلمَ بالفَتوىٰ مِن شُريحٍ، وشريحٌ أَعلَمَ بالقَضايا، وكان عبيدةُ يُوازيهِ.

وقال أبو بكر ابن إدريسَ: ليسَ أحدٌ بعد الصحابةِ أعلمَ بالقرآن مِن أبي العالية، وبعدَه سعيدُ بن جُبيرٍ، وبَعدَه السُّدِّيُّ، وبَعدَه سُفيانُ الثَّوريُّ.

وقال ابنُ عَونٍ وقيسُ بنُ سعدٍ: لم نَرَ في الدُّنيا مِثلَ ابنِ سِيرينَ بالعراقِ، والقاسمِ بنِ محمدٍ بالحجِاز، ورجاءِ بنِ حَيوةَ بالشامِ، وطَاوسٍ باليَمَن.

---

(١) أي: مصابيحهم التي يهتدىٰ بهم.

(٢) أي: أقلهم منزلةً، وهذا مدح لا ذم، وفي رواية عن ابن سيرين: «وإن أربعة أَخَسُّهم شريح لخيار».
راجع: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٣٩).

وقال قتادةُ: أَعلمُ التابعين أربعةٌ: عطاءُ بنُ أبي رباحٍ أعلمُهم بالمنَاسك، وسعيدُ بن جُبيرٍ أعلمُهم بالتفسيرِ، وعِكرمةُ مولىٰ ابن عباسٍ أعلمُهم بسيرةِ النبيِّ ﷺ، والحسَنُ أعلمُهم بالحلالِ والحرامِ.

وقال سُليمان بنُ مُوسىٰ: إن جاءنا العِلم مِن ناحيةِ الجزيرةِ عن ميمونِ ابنِ مِهرانَ قبِلنَاه، وإن جَاءنا مِنَ البصرةِ عَن الحسَنِ البصريِّ قَبِلناه، وإن جَاءنا من الحِجازِ عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا مِن الشامِ عن مكحولٍ قَبِلناه، كان هؤلاء الأربعة علماءَ الناسِ في زَمَن هشامٍ.

وقال أبو داود الطيالسي: وَجَدنَا الحديثَ عِندَ أربعةٍ: الزهري، وقتادة، والأعمش، وأبو إسحاقَ.

قال: وكان الزُّهري أعلمَهم بالإسنادِ، وكان قتادةُ أَعلمَهم بالاختلافِ، وكان أبو إسحاق أعلمَهم بحديثِ عليٍّ وعبدِ اللّه، وكان عِند الأعمشِ مِن كلٍّ هذا.

وقال ابنُ مهدي: أئمةُ الناس في الحديثِ في زمانِهم أربعةٌ: مالكُ بنُ أنسٍ بالحِجازِ، والأوزاعيُّ بالشامِ، وسُفيانُ الثوريُّ بالكُوفة، وحمادُ بنُ زيدٍ بالبصرةِ.

وقال ابنُ المديني: شُعبةُ أحفظُ الناسِ للمشايخ، وسُفيانُ أحفظُ الناسِ للأبوابِ، وابن مهدي أحفظُهم للمشايخ والأبوابِ، ويحيىٰ القطّانُ أعرفُ بمخارجِ الأسانيدِ، وأعرفُ بمواضعِ الطعنِ فيهم.

وقال الخطيبُ: أنا البرقاني: أنا الإسماعيلي، قال: سئل الفرهياني

عن يحيىٰ بنِ معينٍ ، وعليِّ بن المديني ، وأحمدَ بن حنبلٍ ، وأبي خَيثمة ؟ فقال : أمَّا عليٌّ ؛ فأعلمُهم بالحديثِ والعِلَلِ ، ويحيىٰ أعلمُهم بالرجالِ ، وأحمدُ أعلمُهم بالفِقهِ ، وأبو خَيثمة مِن النُّبلاء .

وأسندَ الخطيبُ عن أبي عُبيدٍ القاسمِ بنِ سلامٍ قال : الحُفاظ أربعةٌ ، وفي روايةٍ : انتهىٰ علمُ الحديثِ إلىٰ أربعةٍ : أبو بكر ابن أبي شيبة أسردُهم له ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ أفقهُهم فيه ، وعليُّ بنُ المديني أعلمُهم به ، ويحيىٰ ابنُ معينٍ أكتبهم له .

وعنه أيضًا قال : رَبَّانِيُّو الحديث أربعةٌ : فأعلمُهم بِالحلالِ والحرامِ أحمدُ بنُ حَنبلٍ ، وأحسنُهم سياقةً للحديثِ وأداءً له عليُّ بن المديني ، وأحسنُهم وَضعًا للكتابِ ابنُ أبي شيبة ، وأعلمُهم بصحيحِ الحديثِ وسَقيمِه يحيىٰ بنُ مَعينٍ .

وقال أبو عليٍّ صالحُ بن محمدٍ البغداديُّ : أعلمُ مَن أدركتُ بالحديثِ وعِلَلِهِ ابنُ المدينيِّ ، وأفقهُهُم بالحديثِ أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وأعلمُهم بتصحيفِ المشايخِ ابنُ مَعين ، وأحفظُهم عِند المذاكرةِ أبو بكر ابنُ أبي شَيبةَ .

وقال هلالُ بنُ العلاءِ الرقيُّ : مَنَّ اللَّه علىٰ هذهِ الأمَّة بأربعةٍ في زَمانهم : بأحمد بن حنبلٍ ثَبَتَ في المِحنةِ ، ولولا ذلك لكفَر الناسُ ، وبالشافعي تَفَقَّهَ في حديث رسولِ اللَّه ﷺ ، وبيحيىٰ بن معينٍ نفَىٰ الكذبَ عن حَدِيثه ، وبأبي عُبيدٍ فسَّر الغريبَ ، ولولا ذلك لاقتحمَ الناسُ الخَطأَ .

وقال ابنُ وَاره : أركانُ الدِّين أربعة : أحمدُ بنُ صالحٍ بِمصر ، وأحمدُ ابنُ حُنبلٍ ببغداد ، وابنُ نميرٍ بالكُوفة ، والنفيليُّ بِحَرَّان .

وقال يَحيىٰ بنُ يحَيىٰ النيسابوريُّ : كان بالعراقِ أربعةٌ مِن الحُفَّاظِ ، شَيخان وكَهلان : الشَّيخان : يزيدُ بن زريعٍ وهُشيمٌ ، والكَهلانِ : وكيعٌ ويزيدُ بنُ هَارون ؛ ويزيدُ أحفظُ الكَهلين .

وقال عبدُ الصمدِ بنُ سُليمان البَلخيُّ : سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ ، عن يَحيىٰ بنِ سَعيدٍ ، وابنِ مَهديٍّ ، ووكيعٍ ، وأبي نُعيمِ الفضلِ بنِ دُكينٍ ، فقال : ما رأيتُ أحدًا أحفظَ مِن وكيعٍ ، وكَفَاكَ بعبدِ الرحمن بن مَهديٍّ مَعرفةً وإتقانًا ، وما رأيتُ أشدَّ تثبتًا في أمورِ الرِّجال مِن يحيىٰ بنِ سَعيدٍ ، وأبو نُعيمٍ أقلُّ الأربعةِ خطأً .

وقال حنبلُ بنُ إسحاقَ : قال أبو عبدِ اللَّه : ما رأيتُ بالبَصرةِ مِثلَ يحيىٰ بن سَعيدٍ وبعده عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ ، وعبدُ الرحمنِ أفقهُ الرَّجلين . قِيلَ له : فَوَكيعٌ وأبو نُعيم ، قال : أبو نُعيمٍ أعلمُ بالشيوخِ وأسَامِيهم وبالرِّجالِ ، ووكيعٌ أفقَه .

وقال قتيبةُ : كَانوا يَقُولون : الحُفاظ أربعةٌ : إسماعيل بنُ عُليَّةَ ، وعبدُ الوارث ويزيدُ بن زُريعٍ ، ووهيبٌ .

وكان عبدُ الرحمن يختارُ وُهَيبًا علىٰ إسماعيلَ .

وقال أبو حاتمٍ : هو الرابعُ مِن حُفاظ أهلِ البَصرةِ ، ولم يكُنْ بَعدَ شُعبةَ أعلم بالرجالِ مِنه .

وقال يحيىٰ[١] : شعبةُ أعلمُ بالرجالِ ، وسُفيانُ صاحبُ أبوابٍ .

وقال حجّاجُ بنُ الشّاعر : ما بالمشرقِ أَنبلُ مِن أربعةٍ : أبو جَعفرٍ الدارمي[٢] ، وأبو زُرعة ، وأبو حَاتمٍ ، وابنُ وَارَه .

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ : المُتَثَبِّتُونَ في الحديثِ أربعةٌ : سُفيانُ ، وشُعبةُ ، وزُهيرُ بنُ مُعاويةَ ، وزائدةُ بنُ قُدامة .

وقال شعيبُ بنُ حربٍ : زهيرٌ أحفظُ مِن عِشرين مِثل شُعبةَ .

وقال قتيبةُ بنُ سعيدٍ : فتيان خُرَاسان أربعةٌ : زكريَّا بنُ يحيىٰ اللؤلؤيُّ ، والحسَنُ بنُ شُجاعٍ ، وعبدُ اللّه بن عبدِ الرحمن السَّمرقنديُّ ، ومحمدُ بن إسماعيلَ البُخاريُّ .

وقال عبدُ اللّه بنُ أحمد بنِ حنبلٍ : قلتُ لأبي : يا أبةِ ما الحُفَّاظ؟ قال : يا بُنيَّ ، شبابٌ كانوا عِندنا مِن أهل خُراسان وقد تفرَّقوا .

قلتُ : مَن هُم يا أبَةِ؟ قال : محمدُ بنُ إسماعيلَ - ذاك البُخاري - وعُبيدُ اللّهِ بنُ عبدِ الكريمِ - ذاكَ الرَّازي - وعبدُ اللّهِ بنُ عبدِ الرحمنِ - ذاك السَّمرقندي يعني : الدَّارميَّ - والحسنُ بنُ شُجاعٍ - ذاك البلخيُّ .

قلتُ : يا أبة فَمَن أحفظُ هؤلاء؟ قال : أمَّا أبو زُرعة فأَسرَدُهم ، وأمَّا

---

(١) «يحيىٰ» هو ابن سعيد القطان ، وليس ابن معين ، كما وقع في المطبوع!
(٢) في «م» : «الرازي» ؛ خطأ ، وهو : أحمد بن سعيد بن صخر .

محمدُ بنُ إسماعيلَ فأَعرفُهم، وأمَّا عبدُ اللَّهِ بنُ عبد الرحمن فأتقنُهم، وأما الحسَنُ بنُ شُجاعٍ فأَجمعُهم للأبوابِ.

وعَنه أيضًا قال: سمعتُ أبي يقولُ: انتهىٰ الحِفظُ إلىٰ أربعةٍ مِن أَهل خُراسان: أبو زُرعة الرازي، ومحمدُ بن إسماعيلَ البُخاري، وعبدُ اللَّه ابنُ عبدِ الرحمن السَّمرقنديُّ، والحسنُ بنُ شُجاعٍ البَلخيُّ.

وقال بُندارٌ: حُفَّاظُ الدنيا أربعةٌ: أبو زُرعة بالرَّيِّ، ومسلمُ بنُ الحجَّاجِ بِنَيسابور، وعبدُ اللَّه بن عبدِ الرحمن بسمرقند، ومحمدُ بن إسماعيلَ ببُخارَىٰ.

وقال أبو حاتمٍ الرازي: البُخاريُّ أَعلمُ مَن دخَل العراقَ، ومحمدُ بنُ يحيىٰ أعلمُ بُخراسان اليوم، ومحمدُ بن أسلم أورَعُهم، والدارمي أثبتُهم.

وقال أبو عليٍّ النيسابوريُّ: رأيتُ مِن أئمةِ الحديثِ أربعةً في وَطَني وأَسفاري، اثنان بنيسابور: ابنُ خُزيمة وإبراهيمُ بن أبي طالب، وعَبدانُ بالأهوازِ، والنسائيُّ بمصرَ.

وقال ابنُ كاملٍ: أربعةٌ ما رأيتُ أحفظَ منهم: محمدُ بنُ أبي خَيثمة، وابنُ جريرٍ، ومحمدٌ البربريُّ، والمَعمريُّ.

وقال الخليلي في «الإرشاد»: كان يُقال: الأئمةُ ثلاثةٌ في زمَنٍ واحدٍ: ابنُ أبي دَاود ببغدادَ، وابنُ خُزيمة بنيسابور، وابنُ أبي حاتمٍ بالرَّيِّ.

قال الخليليُّ[1] : ورابعُهم ببغدادَ : أبو مُحمدِ ابنُ صَاعدٍ .

وقال الحافظُ أبو الفضل ابنُ طاهرٍ : سألتُ سعدَ بنَ عليٍّ الزنجانيَّ[2] ، الحافظَ بمكَّة ، وما رأيتُ مِثلَه ، قلتُ : أربعةٌ مِن الحُفَّاظ تَعاصَروا ، أيُّهم أحفظُ ؟ قال : مَن ؟ قلت : الدَّارقُطني ببغدادَ ، وعبدُ الغَنيِّ بنُ سعيدٍ بمصر ، وأبو عَبدِ اللَّه ابنُ مَنده بأصبهان ، وأبو عبدِ اللَّه الحاكم بنيسابور . فسكتَ ، فألححتُ عليه ، فقالَ : أمَّا الدَّارقطنيُّ فأَعلمُهم بالعِللِ ، وأمَّا عبدُ الغنيِّ فأعلمُهم بالأنساب ، وأمَّا ابنُ منده فأكثرُهم حديثًا مع مَعرفةٍ تامةٍ ، وأمَّا الحاكمُ فأحسنُهم تصنيفًا .

وقال المنذريُّ : سألتُ شيخَنا الحافظَ أبا الحسن ابن المُفضل المَقدسيَّ ، فقلتُ له : أربعة مِن الحُفاظ تَعاصَروا ، أيُّهم أحفظ ؟ قال : مَن هُم ؟ قلتُ : ابنُ عسَاكرَ ، وابنُ ناصرٍ . قال : ابنُ عَساكر أحفظُ ، قلتُ : الحافظُ أبو العلاء العطَّار وابنُ عسَاكر ؟ قال : ابنُ عسَاكر أحفظُ ، قلتُ : السِّلفي وابنُ عَساكر ؟ قال : السِّلفي أستاذنا ، السِّلفي أستاذُنا . قال : المُنذريُّ والذهبيُّ : هذا دليلٌ علىٰ أنَّ عِنده أنَّ ابنَ عَساكر أحفظُ إلَّا أنه وقَّرَ شَيخَه أن يُصرِّحَ بأنَّ ابنَ عَساكرَ أحفظُ منه .

وسأل شيخُ الإسلامِ أبو الفضل ابنُ حَجرٍ شيخَه الحافظَ أبا الفضل العراقيَّ عن أربعةٍ تَعاصروا أيُّهم أحفظُ ؟ مغلطاي ، وابنُ كثيرٍ ، وابنُ رافعٍ ، والحُسينيُّ .

---

(١) (٢/ ٦١١) ترجمة يحيىٰ بن محمد بن صاعد .

(٢) في «ص» و «م» : «الزجاني» .

فأجابَ - ومِن خَطِّه نقلتُ -: أنَّ أوسَعهم اطِّلاعًا، وأعلمَهم بالأنسابِ: مغلطاي، علىٰ أغلاطٍ تقعُ منه في تَصَانيفه، وأحفظَهم للمتونِ، والتواريخ: ابنُ كثير، وأقعدَهم بطلبِ الحديثِ وأعلمَهم بالمؤتَلفِ والمختَلفِ: ابنُ رافع، وأعرفَهم بشيُوخِ المُتأخِّرين وبالتاريخ: الحُسينيُّ. وهو أدوَنُهم في الحِفظِ.

ورأيتُ في «تَذكرةِ» صاحِبنا الحافظِ جمالِ الدِّين سبْطِ ابنِ حَجرٍ: أَربعةٌ تَعَاصروا: التقيُّ ابنُ دَقيقِ العِيدِ، والشرفُ الدمياطيُّ، والتقيُّ ابنُ تَيمية، والجمالُ المزِّيُّ.

قال الذهبيُّ: أعلمُهم بعللِ الحديثِ والاستنباطِ: ابنُ دقيقِ العيدِ، وأعلمُهم بالأنسابِ: الدِّمياطيُّ، وأحفظُهم للمُتون: ابنُ تَيمية، وأعلمهم بالرجالِ: المِزِّيُّ.

أربعةٌ تعاصَروا: السراجُ البلقينيُّ، والسراجُ ابنُ الملقن، والزَّينُ العراقيُّ، والنورُ الهيثمي؛ أعلمُهم بالفِقهِ ومدَارِكه: البلقينيُّ، وأعلمُهم بالحديثِ وفنونه[1]: العراقيُّ، وأكثرُهم تصنيفًا: ابنُ الملقن، وأحفظُهم للمُتون: الهيثميُّ.

وهذا آخِر ما تيسَّر جَمعه مِن الأنواع.

* * *

(١) في «ص»: «متونه».

وَقَدْ رَوَيْتُ فِي «الإِرْشَادِ» هُنَا ثلاثَةَ أَحَادِيث بِأَسَانِيدَ كُلِّهِمْ دِمَشْقِيُّونَ، مِنِّي إِلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا دِمَشْقِيٌّ، حَمَاهَا اللَّهُ وَصَانَها وَسَائِرَ بلادِ الإِسْلامِ وَأَهْلِهِ.

قال الشيخُ مُحيي الدين رَحِمَهُ اللَّهُ في آخِرِ «التقريب»:

(وقد رويتُ في «الإرشادِ» هُنَا ثلاثةَ أحاديث بأسانيدَ كلِّهم دمشقِيُّون مني إلىٰ رسولِ اللَّه ﷺ وأنا دِمشقِيٌّ، حماها اللَّه وصانها وسائرَ بلادِ الإسلامِ وأهلِه).

والمُصنِّفُ اقتدىٰ في ذلك بابنِ الصلاحِ حيث قال: ولنَقتدِ بالحاكمِ أبي عبدِ اللَّه الحافظِ فنروي أحاديثَ بأسانيدِها مُنبِّهين علىٰ بِلادِ رُواتها، ومُستَحسَنٌ مِن الحافظِ أن يُورِدَ الحديثَ بإسنادِه، ثُم يَذكُرَ أوطانَ رجالِه واحِدًا واحِدًا، وهكذا غير ذلك مِن أحوالِهم[1].

ثُم روىٰ ثلاثةَ أحاديث:

الأول: بإسنادٍ أَوَّلُهُ مِصريُّون، وآخِرهُ بَغداديُّون.

والثاني: أولُهُ مِصريُّون، وآخِرُه نَيسابورِيُّون.

والثالث: أَوَّلُه كُوفيُّون، ثُم مَكِّيٌّ ويَمانيٌّ، ثُم نَيسابوريُّون.

* * *

وأنا مقتدٍ بهم في ذلك، فمُورِدٌ هنا ثلاثة أحاديثَ بأسانيدها:

---

(١) «علوم الحديث» (ص: ٤٧٠).

الحديث الأول : مُسلسلٌ بالفقهاءِ الشَّافعيين :

أخبرني شيخُنا قاضي القُضاة شيخُ الإسلامِ والمسلمين عَلَمُ الدِّين صالح ابنُ شَيخ الإسلام سراجِ الدِّين البلقينيُّ ، أنا والدي ، أنا قاضي القُضاةِ تَقيُّ الدِّين السُّبكيُّ ، أنبا الحافظُ شرفُ الدِّين عبدُ المؤمن بنُ خلفٍ الدمياطيُّ ، أنا الإمامُ زكيُّ الدِّين عبدُ العظيمِ بنُ عبدِ القوي المنذريُّ ، أنبأنا العلَّامة أبو الحسَنَ ابنُ المُفضَّل المَقدسي ، أنا الحافظُ أبو طاهرٍ السِّلفيُّ ، أنا أبو الحسَنَ الكِيا الهِرَاسِي ، أنا إمامُ الحَرمين أبو المعالي ، أنا والدي الشيخُ أبو محمدٍ الجُويني ، أنا القاضِي أبو بَكرٍ أحمدُ بنُ الحسَن الجِيزيُّ ، أنا أبو العبَّاس الأصمُّ ، أنا الربيعُ بنُ سُليمانَ المراديُّ ، أنا الإمامُ أبو عبد اللَّه محمدُ بنُ إدريسَ الشافعيُّ ، عن مالكٍ ، عن نافعٍ ، عن ابن عُمر ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال : «**المتبايِعَان كُلُّ وَاحدٍ مِنهُمَا بالخِيَارِ عَلَىٰ صَاحِبه مَا لَم يَتَفرَّقَا ، إلا بَيع الخِيَار**» .

الحديث الثاني : مُسلسَلٌ بالحُفَّاظِ :

أخبرني الحافظ أبو الفضل الهاشميُّ ، أنا الحافظُ أبو الفضلِ ابنُ الحُسين العراقيُّ ، أنا الحافظُ أبو سَعيدٍ العَلائيُّ ، أنا الحافظُ أبو عبدِ اللَّه الذهبيُّ ، أنا الحافظُ أبو الحجَّاج المزيُّ .

ح . وأخبرني عاليًا بدَرَجتين حافظُ العَصرِ شيخُ الإسلامِ أبو الفَضل العسقلانيُّ ، إجازةً عامَّةً ، ولَم أَروِ بها غيرَ هذا الحديثِ ، أنا شيخ الإسلام الحافظُ أبو حَفصٍ البلقينيُّ ، أنا الحافظُ أبو الحجَّاجِ المزيُّ ، أنا الحافظُ محمدُ بنُ عبدِ الخالق بن طَرخَانَ ، أنا الحافظُ أبو الحسَن

المقدسيُّ ، أنا الحافظُ أبو طاهر السِّلفي ، أنا الحافظ أبو الغنائمِ النرسيُّ ، أنا الحافظُ أبو نصر ابنِ مَاكُولا العِجليُّ : أنبا الحافظُ أبو بكرِ الخَطيبُ ، ثنا الحافظُ أبو حازمِ العبدويُّ ، حدثنا الحافظُ أبو عَمرو ابن مطرٍ ، ثنا إبراهيمُ ابنُ يُوسُفَ الهسنجانيُّ الحافظُ ، ثنا الفضلُ بنُ زيادٍ - صاحبُ أحمدَ بن حنبلٍ - ، ثنا أحمدُ بنُ حنبلٍ ، ثنا زُهيرُ بنُ حَرب ، ثنا يحيىٰ بنُ مَعينٍ ، ثنا عليُّ بنُ المدينيِّ ، ثنا عُبيدِ اللَّهِ بنُ مُعاذٍ ، ثنا أبي ، ثنا شُعبةُ ، عن أبي بَكرِ ابنِ حفصٍ ، عن أبي سَلمة ، عن عَائشة رضي الله عنها قالت : «كُنَّ أزوَاجُ النَّبيِّ ﷺ يأخُذنَ مِن رُءوسِهن حتَّىٰ يَكُون كَالوفرَةِ» .

قال العلائيُّ : هذا إسنادٌ عَجيبٌ جدًّا ، من تَسلسُلِه بِالحُفاظ ، وروايةُ الأقرانِ بعضهم عن بعضٍ ، والحديثُ في «صحيح مسلم»[1] مِن طريقِ عُبيد اللَّهِ بنِ مُعاذٍ ، وهو عالٍ لنا مِن طريقهِ بتسعِ دَرجَاتٍ ، علىٰ هذهِ الطريقِ .

الحديثُ الثالثُ : مُسَلْسَلٌ بالمِصْرِيِّين :

أخبرني شيخُنا الإمامُ الشمنيُّ - بِقِراءَتي عليه غيرَ مَرَّةٍ ، أنا أبو طَاهرِ ابن الكويكِ - ح .

وقُرئ علىٰ أُمِّ الفضلِ بنت محمدِ المصريةِ - وأنا أَسمعُ - : أنا شيخُ الإسلامِ أبو حفصٍ البلقينيُّ ، ومحمدٌ ومريمُ ولدا أحمد بنِ إبراهيم سَماعًا ، قالوا كلهم : أنا أبو الفتح مُحمدُ بن محمدُ الميدوميُّ ، أنا

---

(١) (١/١٧٦) .

أبو عيسىٰ ابن علاقٍ، أنا أبو القاسم هبةُ اللَّهِ بنُ عليٍّ البُوصيريُّ، ثنا أبو صادقٍ مرشدُ بنُ يَحيىٰ، أنا أبو الحسَن عليُّ بنُ عُمر الصَّواف، ثنا أبو القاسم حمزةُ بنُ مُحمدٍ الحافظُ، أنا عِمرانُ بنُ مُوسىٰ بنِ حميدٍ الطبيب: ثنا يَحيىٰ بنُ عَبد اللَّه بن بُكيرٍ: حدَّثني الليثُ بنُ سَعدٍ، عن عامرِ بنِ يحيىٰ المعافريِّ، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبلي، أنه قالَ: سمعتُ عبدَ اللَّهِ بن عَمرٍو[1] يقولُ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِن أُمَّتِي عَلَىٰ رُءوسِ الخَلَائقِ يومَ القِيَامةِ، فَتُنشَرُ له تِسعةٌ وتسعُونَ سِجلًّا، كُلُّ سِجِّلٍ مِنها مد البَصَر، ثُم يَقولُ اللَّه - تبارك وتعالىٰ -: أَتُنكِرُ مِن هذا شَيئًا؟ فَيَقُولُ: لا يا رَبِّ، فيقولُ عَزَّوَجَلَّ: أَلَكَ عُذرٌ أو حَسَنةٌ؟ فَيَهابُ العَبدُ فَيقولُ: لا يَا رَبِّ، فَيقولُ عَزَّوَجَلَّ: بَلَىٰ، إنَّ لَكَ عِندَنَا حَسَناتٍ، وإنَّه لا ظُلمَ عَلَيكَ، فَيخرِجُ اللَّه بِطَاقَة فيها: أشهدُ أن لا إله إلا اللَّه، وأن مُحمدًا عبدُه ورُسُولهُ. فَيقولُ: يَا ربِّ مَا هذهِ البِطَاقةُ مَعَ هذهِ السِّجلات، فَيقُولُ عَزَّوَجَلَّ: إنَّكَ لا تُظلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ في كفَّةٍ والبطاقةُ في كفَّةٍ، فَطَاشَت السِّجِلَّاتُ، وثَقُلَتِ البِطَاقةُ**».

وبه؛ قالَ حمزةُ: لا نَعلمُ أحَدًا رَوىٰ هذا الحديثَ غيرَ الليثِ بنِ سَعدٍ، وهُو مِن أحسنِ الحديثِ.

وبه؛ قال أبو الحَسَن: لمَّا أَملىٰ علينا حمزةُ هذا الحديثَ صَاحَ غريبٌ مِنَ الحَلَقَةِ صَيحةً فاضت نَفسُه مَعَها.

---

(١) في «ص»: «ابن عمر»؛ خطأ.

قُلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ أخرجَه الترمذيُّ عن سُويدِ بنِ نَصرٍ ، عنِ ابنِ المُباركِ[١] .

وابنُ ماجه[٢] ، عن مُحمدِ بنِ يَحيىٰ ، عَنِ ابنِ أبي مريمَ ؛ كِلاهُما عَنِ الليثِ ؛ فوقَع لنا عاليًا .

وزادَ التِّرمذيُّ - في آخِرِه - : «**ولا يَثقُلُ مَعَ اسمِ اللَّهِ شَيءٌ**» وقال : هذا حديثٌ حَسنٌ غريبٌ .

وأخرجَه الترمذيُّ[٣] أيضًا ، عن قُتيبة ، عنِ ابنِ لهيعةَ ، عَن عامرِ بنِ يَحيىٰ - نحوه .

وبه يُرَدُّ قولُ حمزةَ : ما رواه غيرُ الليثِ .

وأخرجَه الحاكمُ في «المستدرك»[٤] مِن رِوايةِ يونسَ بنِ مُحمدٍ ، عَنِ الليثِ ، وقال : صحيحٌ علىٰ شرطِ مُسلمٍ ؛ فقَدِ احتجَّ بأبي عبدِ الرحمنِ الحُبُليِّ عنِ ابنِ عَمروٍ ، وعامرُ بنُ يَحيىٰ مِصريٌّ ثقةٌ ، احتجَّ به مسلمٌ أيضًا ، والليثُ إمامٌ ، ويونسُ المؤدِّب ثِقةٌ ، مُتَّفقٌ علىٰ إخراجِه في «الصحيحين» : انتهىٰ .

ورجالُ الإسنادِ الذي سُقناه مِنِّي إلىٰ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو كُلُّهم مِصريُّون ، واللَّه أعلمُ .

* * *

---

(١) كما في «الجامع» (٢٦٣٩) .

(٢) «السنن» (٤٣٠٠) .

(٣) «الجامع» (٥/ ٢٥) .

(٤) (١/ ٦) .

الفهارس العلمية

* فهرس الآيات القرآنية
* فهرس الأحاديث المرفوعة
* فهرس الآثار الموقوفة
* فهرس الأعلام والرواة
* فهرس المصطلحات العلمية
* فهرس الفوائد اللغوية
* القبائل والبلدان
* الكتب الواردة في الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

* * *

فهرس الأحاديث المرفوعة

اللام

الميم

اليــاء

* * *

فهرس الآثار الموقوفة

* * *

فهرس الأعلام والرواة

الباء

الخاء

الشيـن

الغين

الفاء

كنى النساء

* * *

فهرس المصطلحات العلمية

مصطلح المادة — الجزء والصفحة

* * *

فهرس الفوائد اللغوية

* * *

فهرس القبائل والبلدان

* * *

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

* * *

فهرس الموضوعات

المجلد الثاني

الموضوع — الصفحة

النوع الخامس والعشرون : كتابة الحديث وضبطه

● مسائل :

النوع التاسع والعشرون : معرفة الإسناد العالي والنازل

النوع الثلاثون : المشهور من الحديث

النوع الأربعون : معرفة التابعين رحمهم الله

النوع الحادي والأربعون : رواية الأكابر عن الأصاغر

النوع الثاني والأربعون : المدبج ، ورواية الأقران

النوع الثالث والأربعون : معرفة الإخوة

النوع الثالث والخمسون : المؤتلف والمختلف

النوع الرابع والخمسون : المتفق والمفترق

النوع الخامس والخمسون : المتشابه

النوع السادس والخمسون :

المتشابهون في الاسم والنسب ، المتمايزون بالتقديم والتأخير

النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلىٰ غير آبائهم

النوع الثامن والخمسون : النسبة التي علىٰ خلاف ظاهرها

النوع التاسع والخمسون : المبهمات

النوع الثامن والسبعون :

ما رواه الصحابة ، عن التابعين ، عن الصحابة

النوع التاسع والسبعون والثمانون

معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه ، وعكسه

النوع الحادي والثمانون :

معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه

النوع الثاني والثمانون :

معرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه

النوع الثالث والثمانون :

معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده

النوع الرابع والثمانون :

معرفة من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه

النوع الخامس والثمانون

معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه

النوع السادس والثمانون : معرفة من اتفق اسمه وكنيته

النوع السابع والثمانون : معرفة من وافق اسمه نسبه

النوع الثالث والتسعون : معرفة الحفاظ

* * *